

المسائل الشرعية

الطبعة المصححة والمنقحة

للشيخ الديني آية الله العظمى

السيد موسى الشيرازي النجفي



مؤسسة الإمام محمد الباقر الفقيهية



المسائل الشرعية

الطبعة المصححة والمنقحة

السيد موسى الشبيري الزنجاني



سرشناسه عنوان و نام پدیدآور
مشخصات نشر مشخصات ظاهری
شابک
وضعیت فهرست نویسی
یادداشت
موضوع
موضوع
موضوع
شناسه افزوده
رده بندی کنگره
رده بندی دیویی
شماره کتاب شناسی ملی

ISBN: 978-622-96713-3-7

فیبیا

عربی.

فقه جعفری -- رساله عملیه

.Islamic law, Ja'fari -- Handbooks, manuals, etc*

فقه جعفری -- قرن ۱۴

.Islamic law, Ja'fari -- 20th century*

دفتر آیت الله العظمی شییری زنجانی. مرکز فقهی امام محمد باقر

BP183/9

297/2422

85279.3



انستانت مرکز فقهی امام محمد باقر

المسائل الشرعیة

الطبعة المصححة و المنقحة

السید موسی الشییری الزنجانی



مركز فقهی الإمام محمد باقر

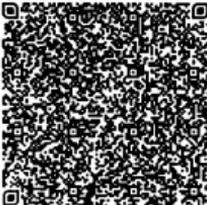
الناشر: منشورات مؤسسة الإمام محمد الباقر

الطبعة: الأولى، ۱۴۴۳ ق

الكمية: ۱۰۰۰ نسخة

السعر: ۷۵۰,۰۰۰ ريال

كافة حقوق هذا الأثر محفوظة لمؤسسة الإمام محمد الباقر



عنوان المؤسسة:

قم، شارع معلّم، معلّم ۲۱، زقاق ۴، مازق ۱، رقم ۵۷

الهاتف: ۳۷۷۴۳۸۶۹-۳۷۷۴۳۷۱۹ (۲۵)

الرمز البريدي: ۳۱۷۱۵۷۹۹۳۱۸

Website: <http://www.m-feqhi.ir>

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
وَ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا وَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
وَ لَعَنَةُ اللَّهِ عَلَى أَغْدَانِهِمْ أَجْمَعِينَ
اللَّهُمَّ كُنْ لِي وَلِيَّتِكَ الْحُجَّةَ بَيْنَ الْحَسَنِ صَلَواتِكَ عَلَيْهِ وَ عَلَى آبَائِهِ
فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَ فِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيًّا وَ حَافِظًا وَ قَائِدًا وَ نَاصِرًا وَ دَلِيلًا وَ عَيْنًا
حَتَّى تُشْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعًا وَ تُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلًا

بِسْمِ تَعَالَى

المسائل المندرجة في هذا الكتاب «المسائل الشرعية»

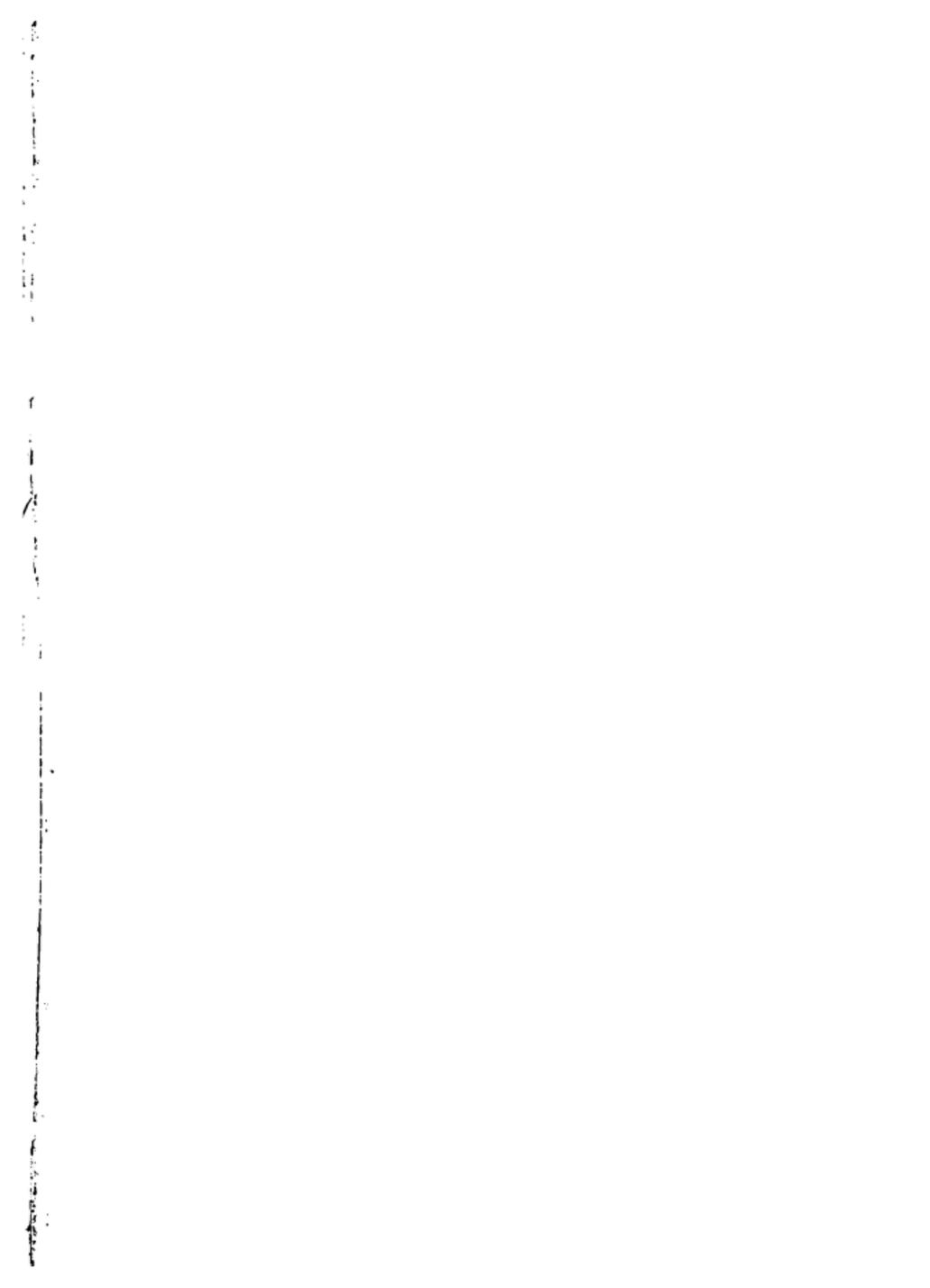
مطابقة لتقاوانا.

موسى شمس الدين الزباني

٢٩ / ١٤ / ١٢٤٢



• الآداب و المستحبات الواردة في هذا الكتاب ينبغي أن يؤتى بها رجاء •



أحكام التقليد

١ ♦ التقليد في أصول الدين وفروعه ♦ يجب على المسلم أن يكون على يقين من أصول الدين، وإن حصل له ذلك من قول الآخرين. ومن لم يحصل عنده القطع في أحكام الدين لا بد أن يكون إما مجتهدًا قادرًا على استنباط الحكم الشرعي من الدليل، أو مقلدًا لمجتهد جامع للشرائط -أي يعمل برأيه من دون سؤاله عن الدليل-، أو يكون محتاطًا بحيث يأتي بواجبه بالشكل الذي يتيقن بفراغ ذمته؛ مثلًا لو أن جميع المجتهدين يفتون بعدم وجوب العمل الفلاني، ولكن ذهب بعضهم إلى حرمة والبعض الآخر إلى عدم الحرمة، فهو يترك ذلك العمل ولا يأتي به. ولو قال جميعهم بعدم حرمة ولكن قال بعضهم بالوجوب والبعض الآخر بعدم الوجوب، أتى به، فمن لم يكن مجتهدًا ولم يقدر على الاحتياط يجب عليه أن يقلد المجتهد.

٢ ♦ معنى التقليد وأوصاف المفتي ♦ التقليد هو اتباع الغير في العقيدة أو العمل. ويجب في الأحكام الدينية تقليد من تتوفر فيه الشرائط التالية:

- ١- أن يكون رجلًا.
 - ٢- أن يكون بالغًا.
 - ٣- أن يكون عاقلًا.
 - ٤- أن يكون إماميًا: شيعيًا اثني عشريًا.
 - ٥- أن يكون طاهر المولد.
 - ٦- أن يكون عادلًا، أي يجتنب الذنوب الكبيرة عن ملكة. والذنوب الكبيرة مثل: الكذب، الغيبة، التهمة، القتل، الربا، ترك الصلاة وترك الصوم و...
- والمراد بالملكة هي: حالة نفسانية تمنع الإنسان من ارتكاب الذنوب.

- و الذنوب الصغيرة تصير من الكبائر إذا أصرت عليها فاعلمها.
- و تعرف العدالة بمحسن الظاهر؛ بحيث لو سُئِلَ عنه من جيرانه أو من أهالي الحبي الذي يسكن فيه، أو من أصدقائه، لكان جوابهم: لم نرمه خلاف الشرع.
- ٧- أن يكون مجتهدًا.
- ٨- أن يكون أعلم المجتهدين أي أجودهم فهما لحكم الله تعالى وهذا الشرط إنما يعتبر إذا احتمل اختلاف الرأي بين المجتهدين في المسائل التي تكون محلًا للابتلاء. و يعتبر أن يكون تفوق هذا المجتهد على أمثاله بمقدار يمكن تشخيصه لمتعارف أهل الخبرة في ذلك.
- و إذا لم تتوفر هذه الصفة لأي من المجتهدين الموجودين، جاز تقليد كل من كان في الرتبة الأولى من العلم.
- ٩- أن يكون موثقًا بأن لا يكون اشتباهه أكثر من الحد المتعارف. و من يكون حريصًا على الدنيا لم يكن موثقًا في الغالب؛ لأن حب الدنيا يكون سببًا في زيادة الاشتباه في التشخيص.
- ١٠- أن يكون حيًّا، بالتفصيل المذكور في المسألة العاشرة.

٣ ♦ طرق معرفة المجتهد والأعلم ♦ يمكن معرفة المجتهد والأعلم والواجد لسائر شرائط التقليد بثلاثة طرق:

- الأول: أن يكون الشخص نفسه من أهل الخبرة، ويامكانه معرفة المجتهد والأعلم وواجدي سائر شرائط التقليد، و يحصل عنده اليقين والاطمئنان بذلك.
- و لمعرفة المجتهد والأعلم لا يجب أن يكون الإنسان نفسه مجتهدًا.
- الثاني: أن يحصل الاطمئنان من طريق للإنسان نفسه أو لنوع الناس بذلك، كما لو كان عده من أهل العلم الذين يمكنهم تشخيص اجتهاد الشخص وأعلميته شهدوا له بالاجتهاد والأعلمية ووجود سائر شرائط التقليد، و حصل الاطمئنان من كلامهم للإنسان نفسه أو لنوع الناس.
- الثالث: أن يشهد رجلان عالمان عادلان من الذين يمكنهم معرفة الأعلم والواجد لشرائط التقليد، بشرط أن لا يخالفهما رجلان عالمان عادلان غيرهما. وإذا شهد رجلٌ عادلاً واحدٌ وجبت رعاية الاحتياط. وإذا شهد رجلان عالمان عادلان أو أكثر بوجوب شرائط التقليد في شخصٍ ما، فلا يجب على الإنسان الفحص عن وجود من يخالفهما.

٤ ♦ عجز المكلف عن معرفة الأعلم ♦ إذا احتمل الإنسان وجود الاختلاف بين المجتهدين في

المسائل التي هي محلّ الابتلاء، وتيقن أنّ أحد المجتهدين أعلم من الآخرين (أي له مزية واضحة على الآخرين في معرفة حكم الله)، ولكنه لا يمكن معرفته وجب عليه -مع الإمكان- الاحتياط. وإذا لم يمكن الاحتياط قلّد الذي يظنه أعلم، وإذا لم يحصل عنده الظن قلّد الذي يحتمل أعلميته. وإذا لم يكن عنده اليقين بأنّ أحد المجتهدين أعلم من الآخرين، وجب عليه تقليد من يظن بأعلميته، ولا يجب الاحتياط. بل إذا احتمل أعلميّة أحدهم وعلم بعدم أعلميّة غيره منه وجب عليه أن يقلّده؛ حتى ولو ظنّ التساوي بينهم. وأما إذا لم يكن واحد منهم مرجّحاً في احتمال الأعلمية على الآخرين، جاز له -حينئذٍ- تقليد أحدهم.

٥ • طريق معرفة فتوى المجتهد • يمكن تحصيل فتوى المجتهد بطريقتين:

- الأول: من أيّ طريق يورث الاطمئنان عند الإنسان أو عند غالب الناس، مثل السماع من المجتهد نفسه، أو الرجوع إلى رسالة المجتهد، أو السماع من شخص يُطمأن بقوله. وإذا سمع الشخص الفتوى من المجتهد نفسه، ولكن وجد اختلافاً بين هذه الفتوى والفتوى المذكورة في رسالة المجتهد، واحتمل خطأ المجتهد في نقل فتواه، فلا يجوز له الاعتماد على قول المجتهد. وكذا إذا لم يحصل الاطمئنان بصحّة رسالة المجتهد، فلا يجوز العمل بها.
- الثاني: السماع من شخصين عادلين ضابطين ينقلان فتوى المجتهد. والمراد من الضابط: من لا يكون اشتباهه في النقل أكثر من متعارف الناس.

٦ • احتمال تبدّل رأي المفتي • إذا احتمل الشخص احتمالاً عقلياً بتغيير فتوى المجتهد، ولم يكن الفحص بالنسبة إليه حرجياً يجب عليه الفحص. وفي زمان الفحص وجب عليه العمل بالاحتياط -إن أمكن- وإلا فليعمل بالفتوى السابقة.

٧ • الرجوع عن تقليد الأعلام وأقسام الاحتياط • إذا أفتى المجتهد الأعلّم في مسألة، لا يجوز لمن يقلّده تركه والعمل في تلك المسألة بفتوى مجتهد آخر. واللازم بالذكر: بالإضافة إلى الموارد التي ينقل رأي المجتهد بوضوح كذلك توجد هنالك عبارات تعتبر فتوى أيضاً مثل: «الأقوى كذا»، «على الأقوى»، «الأظهر كذا»، «لا يبعد» ونحو ذلك. الاحتياط الوارد في هذه الرسالة على قسمين:

أ) الاحتياط المستحب: يكون في المواضع التي يذكر فيها قيد «الاستحباب» أو «المستحب» مع الاحتياط، مثال ذلك إذا قيل: الأحوط استحباباً قبل الصلاة الإتيان بالأذان والإقامة.

لا يجب العمل بالاحتياط المستحب، ولكن ينبغي العمل به.
 ب) الاحتياط المطلق؛ يكون في المواضع التي يذكر فيها الاحتياط بدون أي قيد، مثال ذلك إذا قيل:
 الأحوط الاجتناب عن الماء القليل الذي يغسل به الشيء النجس بعد زوال عين النجاسة عنه.
 في الاحتياط المطلق، يجوز عدم العمل به، والعمل بفتوى مجتهد آخر مع رعاية الأعم
 فألعلم. وربما تستعمل عبارة «محل إشكال» في موارد الاحتياط المطلق.^١

٨ ♦ التبعية في التقليد لا يجوز للإنسان التبعية في التقليد بأن يقلد مجتهدًا في بعض المسائل،
 وفي بعض المسائل مجتهدًا آخر. ولكن إذا كان أحد المجتهدين أعلم من الآخرين في باب الصلاة مثلاً،
 والمجتهد الآخر أعلم في باب آخر كالصوم، وجب تقليد المجتهد الأول في باب الصلاة، وتقليد المجتهد
 الثاني في باب الصوم.

٩ ♦ العدول عن تقليد المجتهد إذا عمل الإنسان بفتوى مجتهد ولو في بعض المسائل، فلا يجوز
 له التقليد من مجتهد آخر حتى في ما لم يعمل من المسائل، إلا إذا كان المجتهد الآخر أعلم من المجتهد
 الأول، فيلزم - حينئذٍ - العدول إلى فتوى المجتهد الأعم.

١٠ ♦ التقليد عن الميت إذا أدرك الإنسان عند ما كان مميّزًا - أي عند ما كان يدرك المحسن والقيح -
 مجتهدًا كان له أن يقلده في ذلك الوقت، يجوز له أن يقلد ذلك المجتهد بعد موته، سواء كان قد قلده
 في حياته أو لم يقلده. وفي غير هذه الصورة فالأحوط ترك العمل بفتوى المجتهد المتوفى.
 ولومات المجتهد الذي كان يقلده الإنسان، فالحكم بعد موته كالحكم في حياته. فإذا كان الميت
 أعلم وجب البقاء على تقليده. أما إذا تساوى للأحياء فإن كان قد عمل بفتوى المجتهد الميت ولو
 في بعض المسائل وجب العمل بفتاواه في جميعها، وإذا كان لم يعمل بفتوى المجتهد الميت المساوي
 للمجتهد الحي أصلاً، جاز له تقليد أيهما شاء.
 نعم إذا صار المجتهد الحي أعلم، وجب تقليده.

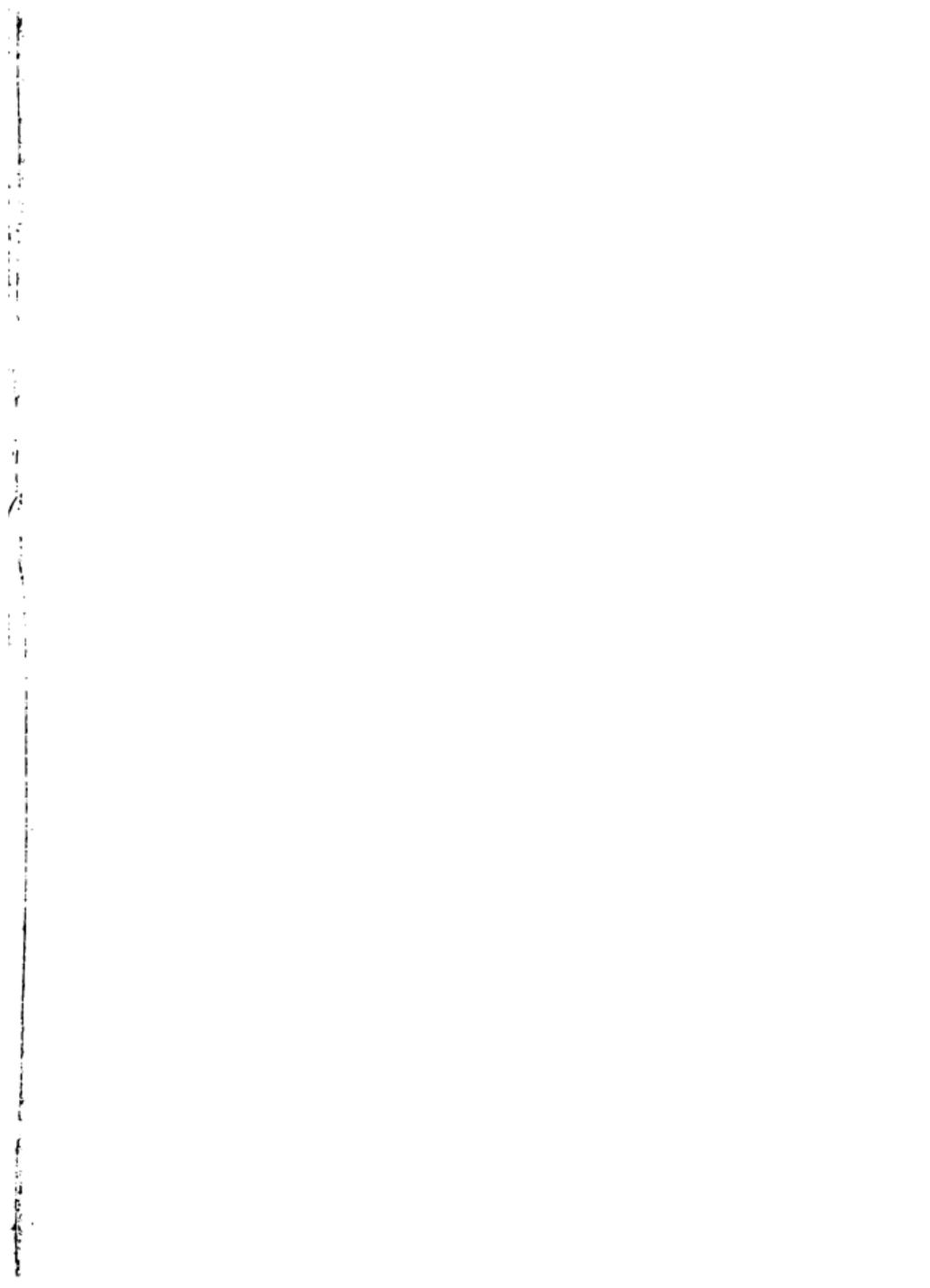
١١ ♦ تعلم المسائل المحتاج إليها المسائل التي يحتتمل الإنسان احتمالاً عقلاً احتياجه لها،
 ولا يمكنه العمل بالاحتياط، يجب تعلمها قبل العمل بها؛ حتى لا يفعل ما يخالف وظيفته الشرعية.

١- كان في الطبعة السابقة من الرسالة قسمًا آخر من الاحتياط وهو «الاحتياط الواجب» وكان معناه وجوب العمل
 بالاحتياط وعدم جواز الرجوع إلى مجتهد آخر ولما كان الفرق بين هذا الاحتياط والفتوى بالنسبة إلى المكلف
 منتفياً في كثير من الموارد حذفنا هذا الاحتياط في الطبعة الجديدة وأوردناه بصورة الفتوى في تلك الموارد الكثيرة.
 وفي الأحكام الوضعية التي تفاوت فيها نتيجة الاحتياط مع الفتوى ذكرناه بهذه الصورة: «يجب الاحتياط».

١٢ ♦ عروض مسألة للعامي لا يعرف حكمها ♦ إذا عرضت مسألة لغير المجتهد ولم يعلم حكمها، وجب الاحتياط أو الرجوع إلى المجتهد الجامع للشرائط. وإذا لم يمكن الوصول إلى فتوى المجتهد - لامن جهة عدم إظهار رأيه أو عدم تمكنه من إظهاره - ولا يمكنه تأخير العمل بالمسألة وكان الاحتياط متعذرًا أو حرجيًا، ففي هذه الحالة يجوز له الرجوع إلى مجتهد آخر مع رعاية ضوابطه.

١٣ ♦ وظيفة ناقل الفتيا ♦ إذا نقل ناقل فتوى المجتهد لغيره ثم تبين له خطؤه في النقل أو تبدل رأي المجتهد في تلك المسألة فإن كان ذلك سببًا للعمل على خلاف وظيفته الشرعية وجب عليه إعلامه إذا لم يكن فيه الحرج. كما يجب الإعلام بتبدل الفتوى على من يكون سكوته دألاً عرفًا على عدم تبدله إذا أمكن له ذلك ولم يقع في الحرج.

١٤ ♦ عمل العامي بلا تقليد ♦ إذا كان المكلف يأتي بأعماله مدة من الزمن بدون تقليد، ثم قلّد مجتهدًا، فإن كان هذا المجتهد يحكم بصحة أعماله السابقة، فأعماله صحيحة. وإن قال بالبطلان فالأعمال محكومة بالبطلان وإن احتاط في صحتها فعلى المكلف أن يعمل بما يقتضيه ذلك الاحتياط.



كتاب الطهارة

أحكام المياه

أقسام المياه

الماء المطلق

- ١٥ • تعريف الماء المطلق • الماء المطلق: هو المائع الذي يطلق عليه اسم الماء من دون قيد أو إضافة، وإن كان يطلق عليه الماء مع الإضافة أيضًا مثل ماء النهر المخلوط بالطين إذ يُقال له «الماء» كما يقال له «ماء الطين» أيضًا. فإذا أمكن إطلاق كلمة «الماء» عليه من دون قيد أو إضافة فهو ماء مطلق، وأما إذا أُطلق عليه «ماء الطين» فقط فهو ليس بماء مطلق.
- الماء المضاف: هو المائع الذي يطلق عليه الماء مع القيد والإضافة فقط، مثل ماء الرقي، و ماء الورد.
- الماء المطلق يكون على خمسة أقسام:

الأول: ماء الكر،	الثاني: الماء القليل،	الثالث: الماء المجاري،
الرابع: ماء المطر،	الخامس: ماء البئر.	

١- ماء الكر

- ١٦ • تعريف ماء الكر • الكر بحسب الوزن يكون ١٢٠٠ رطلاً عراقياً بلا إشكال. ولكن قد اختلف في تبديل

هذا المقدار بالأوزان الفعلية، ففي رأي المشهور مقدار الكثر: $\frac{91}{217}$ ٣٧٧ (٣٧٧/٤٢) تقريباً) كيلوغراماً. ولكن الظاهر أن مقدار الكثر أكثر من هذا المقدار، قال بعض الأعاضم أن مقداره ٤٦٢/٧٧ كيلوغراماً تقريباً وقال البعض الآخر أنه ٤٧٨/٥ كيلوغراماً، فإذا كان مقدار وزن الماء ٤٨٠ كيلوغراماً فهو كثر بناءً على رأي جميع العلماء.

ويكون حجم هذا المقدار من الماء في الماء المقطرو في حرارة أربع درجات ٠/٤٨ مترًا مكعبًا وفي حرارة مائة درجة ما يقرب من ٠/٥ مترًا مكعبًا، وفي سائر الدرجات بين هذين المقدارين، ويكون في غير الماء المقطر أقل من المقدار المذكور^١ وفي صورة الشك هو مقدار من الماء لو فرغ في إناء يكون كل من طوله وعرضه وعمقه بمقدار ثلاثة أشبار ونصف للملأه.

١٧ ♦ ماء الكثر إذا لاقى نجاسة ♦ ينتجس ماء الكثر إذا لاقى عين النجاسة كالبول أو الدم، أو لاقى شيئاً نجسًا مثل اللباس النجس وتغير بسبب ذلك لون الماء أو رائحته أو طعمه. ولا يعتبر في التنجس أن يكون التغيير بوصف النجس بعينه، فلو حدث فيه لون أو طعم أو ريح غير ما بالنجس تنجس، كما لو اصفر الماء مثلاً بوقوع الدم فيه ولو لم يحدث فيه لون الدم أي اللون الأحمر. وأما إذا لم تتغير الأوصاف الثلاثة المذكورة للماء بسبب ملاقاته للنجاسة لم ينتجس.

١٨ ♦ تغير أوصاف الماء بسبب غير النجاسة ♦ لا ينتجس الماء إذا تغير لونه أو رائحته أو طعمه بسبب غير النجاسة، كما لا ينتجس إذا تغير بالمجاورة للنجاسة مع عدم ملاقاته لها.

١٩ ♦ تغير أوصاف بعض ماء الكثر ♦ إذا لاقى ماء أكثر من كثر عين النجاسة كالدّم وتغير لونه بعض الماء أو رائحته أو طعمه، فإذا كان القسم الذي لم يتغير أقل من كثر تنجس جميع الماء، وأما إذا كان بمقدار كثر أو أكثر، تنجس فقط ذلك القسم الذي تغير أحد أوصافه الثلاثة: اللون أو الرائحة أو الطعم.

٢٠ ♦ ماء الفوار ♦ ماء النافورة إن كان متصلاً بكتيظهر الماء النجس، لكن إن كان يتقاطر قطرة قطرة على الماء النجس لا يظهر الماء النجس، إلا إذا وضع شيء على النافورة ليصل بالماء النجس قبل التقاطر والأحوط استحباباً أن يمتزج ماء النافورة مع الماء النجس.

٢١ ♦ غسالة ماء الكثر ♦ إن وضع شيء نجس تحت حنفية ماء متصلة بكترو غسل بالماء، فاء الغسالة الذي ينفصل عن ذلك الشيء طاهر إذا كان متصلاً بالكترو لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بسبب ملاقاته للنجاسة.

١- تؤثر عوامل أخرى في حجم الكثر مثل ضغط الجو، وبما أن تأثير ذلك في الشروط الاعتيادية قليل، لذا صرفنا النظر عنها.

٢٢ • تجمّد بعض ماء الكزّه إذا تجمّد مقدار من ماء الكزّه ولم يكن الباقي بقدر الكزّه، فإنّه يتنجّس إذا لاقى نجاسة، ويتنجّس أيضًا الماء الذي يحصل بعد ذلك نتيجة لدوبان الجمد.

٢٣ • الشكّ في كزّيّة الماء • إذا كان الماء بمقدار كزّتم شكّ الإنسان هل صار أقلّ من كزّأم لا، فهو بحكم ماء الكزّه أي يطهر النجاسة ولا يتنجّس بملاقاتها، وإن كان الماء أقلّ من ذلك المقدار المعين للكرّتم شكّ الإنسان هل صار كزّأم لا، فحكمه حكم الماء الأقلّ من الكزّه.

٢٤ • طرق ثبوت كزّيّة الماء • تثبت كزّيّة الماء بطريقتين:

- الأول: أن يتيقّن أو يطمئن الإنسان بنفسه، أو أن غالب الناس يحصل عندهم ذلك. وأما في الموارد التي لا يحصل الاطمئنان أو اليقين عند غالب الناس ولكن يحصل عند هذا الشخص بخلاف المتعارف، فلا يكفي ذلك.
- الثاني: أن يخبر بذلك رجلان عدلان، ولا يكفي قول الرجل الواحد العادل.

٢- الماء القليل

٢٥ • تعريف الماء القليل • هو الماء الذي ليس بكزّأو جارٍ أو ماء مطر أو ماء بئر.

٢٦ • الماء القليل إذا لاقى نجسًا • ينجس الماء القليل إذا صبّ على شيء نجس أو لاقى شيئًا نجسًا. لكن إذا كان الماء جاريًا بقوة ودفع - وإن كان جريانه من الأسفل إلى الأعلى - لا ينجس إلا الماء الذي لاقاه، وما عده من الماء يبقى على طهارته.

٢٧ • غسالة ماء القليل • الماء القليل الذي يصبّ على الشيء النجس لإزالة عين النجاسة وينفصل عنه نجس. والأحوط الاجتناب عن الماء القليل الذي يصبّ على الشيء المتنجّس لتطهيره بعد إزالة عين النجاسة وينفصل عنه. بل الأحوال الاجتناب ولو طهر المحلّ بمجرد الغسل بذلك الماء. ولكن الماء القليل الذي يغسل به مخرج البول أو الغائط طاهر بنجاسة شروط:

• الأول: أن لا يتغير لون الماء أو رائحته أو طعمه بسبب ملاقاته للنجاسة.

• الثاني: عدم ملاقاته لنجاسة خارجية.

• الثالث: عدم خروج نجاسة أخرى مع البول أو الغائط كالدم.

• الرابع: عدم وجود ذرات من الغائط في الماء.

• الخامس: عدم تلوث أطراف المخرج، أكثر من المعتاد.

٣- الماء الجاري

٢٨ • تعريف الماء الجاري • الماء الجاري: هو الماء الذي يجري وكان له مادة كالخزّان، مثل: ماء العين، ماء النهر، ماء القناة والماء الموجود في الأنابيب.

٢٩ • الماء الجاري إذا لاقى نجسًا • لا يتنجس الماء الجاري بملاقاته النجاسة وإن كان أقلّ من كثر إلا إذا تغيّر لونه أو رائحته أو طعمه بالنجاسة.

٣٠ • تغيير أوصاف بعض الماء الجاري • إذا لاقى الماء الجاري نجاسة يتنجس منه ما تغيّر بالنجاسة لونه أو رائحته أو طعمه، والطرف المتصل بالخزّان ظاهر وإن كان أقلّ من كثر، وأما ماء الطرف الآخر فإن كان كثرًا أو كان متصلاً بالخزّان بواسطة الماء الذي لم يتغيّر فهو ظاهر وإلا فهو نجس.

٣١ • ماء العين غير الجاري • ماء العين غير الجاري إذا كان ينبع كلّما أخذ منه شيء من الماء، يعتبر من الماء الجاري فيبقى على طهارته إذا لاقى نجاسة ما لم تتغيّر بالنجاسة رائحته أو لونه أو طعمه وإن تغيّر رائحته أو لونه أو طعمه طهر بزوال التغيّر.

٣٢ • الماء المتصل بالجاري • الماء الراكد المتصل بالماء الجاري حكمه حكم الماء الجاري فإذا لاقى النجاسة لا يتنجس ما لم يتغيّر لونه أو طعمه أو رائحته، وإذا تغيّر طهر عند زوال التغيّر.

٣٣ • العيون الفصلية • العين التي تنبع في الشتاء وتجف في الصيف مثلاً، هي بحكم الماء الجاري في زمان نبعا فقط.

٣٤ • ماء حوض الحمام • إذا كان ماء حوض الحمام أقلّ من كثر، فإن كان متصلاً بمخزن الماء وكان مجموعها كثرًا، لا يتنجس بملاقاة النجاسة ما لم يتغيّر أحد أوصافه.

٣٥ • مياه الأنابيب في المدن • مياه الأنابيب الموجودة في المدن تعتبر من الماء الجاري، ولا فرق في ذلك بين ماء الحمام وغيره.

٣٦ • أنابيب الحمامات إذا لم تتصل بالأنابيب المدنية • أنابيب الحمامات التي لم تكن متصلة بمياه الأنابيب الموجودة في المدن، فإن كان الماء الموجود في أنابيب الحمام الذي ينزل من الحنفية مع المخزن المتصل بها بمقدار كثر، فحكمه حكم الكثر.

٤- ماء المطر

٣٧ ♦ شروط مطهية ماء المطر ♦ كل ما أصابه ماء المطر مرة واحدة يطهر إذا لم تكن فيه عين النجاسة. ولا يلزم العصر في الثياب والفرش ونحوهما، ولكن لا يكفي المطر المتساقط بشكل قطرتين أو ثلاثة، بل يعتبر أن يكون مقداره بالمقدار الذي يقال: «إن المطر قد نزل».

٣٨ ♦ ما يترشح من المطر بعد ملاقاته للنجاسة ♦ إذا نزل المطر على عين النجاسة ثم ترشح منه إلى مكان آخر، فإذا لم تكن معه أجزاء من عين النجاسة ولم تتغير رائحته أو لونه أو طعمه بسبب ملاقاته للنجاسة، فهو طاهر.

٣٩ ♦ ملاقاته المطر لعين النجاسة ♦ إذا كان على سطح البناية عين النجاسة، فما دام المطر يتساقط على السطح فالماء الذي يصل إلى الشيء النجس ويتقاطر من السقف أو ينزل عن طريق الميزاب يكون طاهرًا. وأما إذا علم أن الماء الذي ينزل قد لاقى النجاسة بعد انقطاع المطر فهو نجس

٤٠ ♦ نزول المطر على الأرض النجسة ♦ تطهر الأرض النجسة إذا سقط المطر عليها، وإذا جرى ماء المطر ووصل حال نزوله من السماء إلى مكان نجس تحت السقف يطهره أيضًا.

٤١ ♦ صيرورة التراب طينًا بسبب المطر ♦ إذا صار التراب النجس طينًا بسبب المطر صار طاهرًا.

٤٢ ♦ تطهير المتنجس في الماء حال نزول المطر ♦ إذا اجتمع ماء في مكان وغسل فيه الشيء النجس حال نزول المطر على ذلك الماء، يطهر الشيء النجس وإن كان الماء أقل من كثر ما لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بسبب ملاقاته للنجاسة.

٤٣ ♦ نزول المطر على السجاد الطاهر المفروش على الأرض النجسة ♦ إذا سقط المطر على السجاد الطاهر المفروش على الأرض النجسة ووصل الماء إليها، لا ينجس السجاد بل وتطهر الأرض أيضًا.

٥- ماء البئر

٤٤ ♦ شروط مطهية ماء البئر ♦ ماء البئر النابع من الأرض يبقى على طهارته إذا لاقى النجاسة ما لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بسبب ملاقاته للنجاسة، وإن كان أقل من كثر؛ لكن يستحب أن ينزح منه المقدار المذكور في الكتب المفضلة بعد وقوع بعض النجاسات فيه.

- ٤٥ ♦ زوال تغير أوصاف النجاسة عن ماء البئر ♦ إذا وقعت نجاسة في ماء البئر وتغير لون الماء أو طعمه أو رائحته، فإذا زال التغيير يظهر الماء؛ ولكن الأحوط استحباباً أن يمتزج بالماء الذي ينبع من البئر.
- ٤٦ ♦ الماء القليل المتجمع في حفرة ♦ إذا اجتمع ماء في حفرة وكان أقل من كز ولم يكن المطر ينزل عليه فلا يكون له حكم ماء البئر فينجس بملاقاة النجاسة وإن لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة.

مسائل من أحكام المياه

- ٤٧ ♦ الماء المضاف ومطهرته عن الحدث والغيب ♦ الماء المضاف - وقد تقدم ذكر معناه في المسألة ١٥ - لا يظهر الشيء النجس، ولا يصح الوضوء والغسل به.
- ٤٨ ♦ الماء المضاف إذا لاقى نجسًا ♦ يتنجس الماء المضاف - وكل مائع آخر - إن كان أقل من كز إذا أصابته ذرة من النجاسة. وأما إذا كان بقدر كز فأحوط الاجتناب عنه. وعلى أي حال، إذا لاقى الشيء النجس وكان دفعه بقوة فالمقدار الذي أصابته النجاسة يتنجس وأما الباقي فيبقى على طهارته، مثال ذلك لو صب ماء الورد من إناء على يد نجسة فما أصاب اليد تنجس وما لم يصبها فهو طاهر.
- ٤٩ ♦ طريق تطهير الماء المضاف النجس ♦ إذا امتزج الماء المضاف النجس مع ماء الكز أو المجاري بحيث يصدق عليه الماء - من دون قيد أو إضافة - صار طاهرًا.
- ٥٠ ♦ الشك في صيرورة المطلق مضافًا وبالعكس ♦ إذا كان الماء مطلقًا وشك في صيرورته مضافًا فهو بحكم الماء المطلق، يظهر الشيء النجس ويصح الوضوء والغسل به. والماء الذي كان مضافًا ولم يعلم هل صار مطلقًا أم لا، فهو بحكم الماء المضاف، لا يظهر الشيء النجس، والغسل والوضوء به باطل.
- ٥١ ♦ الشك في أن الماء مطلق أو مضاف ♦ الماء الذي لم يعلم هل هو مطلق أو مضاف ولم تعلم حالته السابقة هل كان مطلقًا أو مضافًا؛ فهو لا يظهر المتنجس، والوضوء والغسل به باطل؛ ولكن لو كان بمقدار كز أو أكثر وأصابته النجاسة، فهو محكوم بالطهارة شرعًا.
- ٥٢ ♦ تغير أوصاف الماء بالمجاورة ♦ يتنجس الماء إذا لاقى عين النجاسة كالدم أو البول وتغير لونه أو رائحته أو طعمه وإن كان كزًا أو جاريًا؛ ولكن لو تغير لونه أو رائحته أو طعمه بالنجاسة التي تكون خارجة عنه ولم تكن متصلة به، لا ينجس، كما لو انتن الماء لمجاورته للميتة.
- ٥٣ ♦ زوال أوصاف النجاسة عن الماء ♦ إذا وقع في الماء عين النجاسة، كالدم أو البول وتغير لون الماء

أو رانحته أو طعمه، فإن زال التغيّر بنفسه لم يطهر؛ ولكن إذا اتصل بالكرّ أو الماء الجاري أو سقط عليه المطر أو دفعت الريح ماء المطر إليه أو جرى ماء المطر حين سقوط المطر من الميزاب على ذلك الماء وزال التغيّر يصير طاهرًا. والأحوط استحبابًا أن يمتزج ماء الكرّ أو الجاري أو المطر معه.

٥٤ ♦ حكم الغسالة ♦ إذا غسل الشيء النجس في الماء القليل، يجب الاجتناب عن الماء الذي يقطر منه بعد إخراجة من الماء بل الأحوط الاجتناب عنه ولو طهر المحلّ بمجرد الغسل بذلك الماء. وأما إذا غسل في الماء غير القليل فالماء الذي يقطر منه طاهر.

٥٥ ♦ الشكّ في طهارة الماء ونجاسته ♦ الماء الذي كان طاهرًا وشكّ في نجاسته فهو محكوم بالطهارة. والماء الذي كان نجسًا وشكّ في طهارته فهو محكوم بالنجاسة، وأما الماء الذي لم تعلم حالته السابقة فهو محكوم بالطهارة.

٥٦ ♦ سؤر الكلب والخنزير والكافر ♦ سؤر الكلب والخنزير والكافر غير الكتاني نجس وأكله حرام، بل الأحوط الاجتناب عن سؤر أهل الكتاب (اليهود والنصارى) والمجوس. وسؤر ما لا يؤكل لحمه من الحيوانات طاهر، ولكن تناوله مكروه إلا الهرة.

أحكام التخلّي

أحكام التخلّي والتطهير

٥٧ ♦ ستر العورة ♦ يجب على الإنسان في حال التخلّي وفي سائر الأحوال ستر العورة عن كلّ مكلف وإن كان من محارمه كأمّه وأخته، وكذلك عن المجنون المميّز والطفل المميّز - والتمييز هو الذي يفهم الحسن والقيح -.

ولا يجب على الزوج والزوجة - ومن في حكمهما - ستر العورة عن الآخر.

٥٨ ♦ كيفية ستر العورة ♦ لا يجب ستر العورة بشيء خاص، بل يكفي الستر باليدين مثلاً. وكذلك يكفي لو حصل الستر لوجود الظلمة المانعة من الرؤية أو للدخول في الحفرة أو نحو ذلك.

٥٩ ♦ رعاية القبلة حين التخلّي ♦ لا يجوز استقبال القبلة أو استدبارها بمقاديم البدن - الصدر والبطن - حين التخلّي.

٦٠ • كيفية مراعاة القبلة عند التخلّي • إذا استقبل الشخص أثناء التخلّي القبلة بمقادير بدنه أو استدبرها، لا يكفي أن يعيل عورته عن القبلة. وإذا لم يستقبلها أو استدبرها بمقادير بدنه، فلا يجوز أن تكون عورته إلى جهة القبلة استقبلاً أو استدباراً لها.

٦١ • مراعاة القبلة عند الاستبراء • الأحوط استحباباً أن لا يستقبل القبلة أو استدبرها في حال الاستبراء -سيأتي في المسألة ٧٣ و ما بعدها- أو تطهير مخرج البول والغائط.

٦٢ • عدم رعاية القبلة عند التخلّي إذا اضطر إلى ذلك • لا مانع من استقبال القبلة أو استدبارها حال التخلّي إذا اضطر إلى ذلك لأي سبب من الأسباب، كما لو أراد التستر من رؤية من لا يجوز له النظر إلى عورته، ولكن الأحوط -مع الإمكان- أن يجلس مستديراً للقبلة.

أما إذا دار الأمر بين الجلوس مستقبلاً للقبلة أو مستديراً لها وبين نظر غير المحارم إلى بدنه ما عدا العورة، فهو مختير بين عدم الجلوس مستقبلاً أو مستديراً للقبلة وإن نظر غير المحارم إلى ما عدا عورته وبين التستر والجلوس مستقبلاً أو مستديراً للقبلة. والأحوط عند اختيار الجلوس للجلوس مستديراً للقبلة.

٦٣ • كيفية إبعاد الطفل عند التخلّي • الأحوط ترك إبعاد الطفل على وجه يكون مستقبلاً أو مستديراً للقبلة حال التخلّي، ولكن لو جلس بنفسه لا يجب المنع.

٦٤ • الأماكن التي يحرم التخلّي فيها • يحرم التخلّي في أربعة أماكن:

- الأول: في الطرق غير النافذة إلا إذا رضي جميع مالكيها.
- الثاني: في ملك الغير إذا لم يرض بالتخلّي.
- الثالث: الأماكن التي وقفت على جماعة خاصة، كالمرافق الصحية في بعض المدارس.
- الرابع: على قبور المؤمنين إذا استلزم هتك حرمتهم، وكذلك في المكان الذي يوجب هتك حرمة مؤمن أو يستلزم هتك أحد مقدسات الشريعة.

٦٥ • كيفية تطهير مخرج الغائط • لا يظهر مخرج الغائط إلا بالماء في صور ثلاثة:

- الأول: إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى كالدم.
- الثاني: إذا لاقت المخرج نجاسة من الخارج.
- الثالث: إذا تلوّث أطراف المخرج بأكثر من المعتاد.

وفي غير هذه الصور الثلاث يمكن تطهير المخرج بالماء أو بالمحجر أو الحرقرة ونحوها -كما سيأتي ذكره في المسألة ٦٨- وإن كان التطهير بالماء أفضل.

٦٦ • كيفية تطهير مخرج البول • لا يظهر مخرج البول بغير الماء، و يكفي في غير الماء القليل غسله مرة واحدة بعد إزالة البول، ولكن في الماء القليل فالأحوط غسله مرتين والأفضل ثلاث مرّات. و على أيّ حال إذا استمرّ صبّ الماء على الموضع النجس بعد زوال عين النجاسة عنه يحسب مرّة واحدة و لا يحتاج في حساب المرتبة الواحدة إلى قطع الماء و صبّه على مخرج البول مرّة أخرى.

٦٧ • كيفية تطهير مخرج الغائط بالماء • عند تطهير مخرج الغائط بالماء يجب أن لا يبقى شيء من الغائط فيه، و لا يضربقاء اللون و الرائحة. و إذا غسله في المرّة الأولى بحيث لم يبقى في المحلّ شيء من الغائط لا يلزم غسله مرّة ثانية.

٦٨ • تطهير مخرج الغائط بغير الماء • يمكن تطهير مخرج الغائط بالحجر أو الطين اليابس أو الخرقة و المنديل و نحو ذلك. و الأحوط فيها الجفاف، نعم لا تضّر النداءة القليلة التي لا تسري إلى المخرج.

٦٩ • كيفية تطهير مخرج الغائط بغير الماء • الأحوط تطهير الغائط بثلاثة أحجار أو بثلاث خرق، فاللتطهير يذّي الجهات الثلاث من الحجر خلاف الاحتياط. و كذا الأحوط أن يكون عملية التطهير في ثلاث مرّات حتى لو زال عين النجاسة بالأقلّ و إن لم تحصل إزالة العين بثلاث قطع و جبت الزيادة عليها حتى تزول الغائط عن المخرج. و لا إشكال في بقاء الذرّات الصغيرة التي لا تُرى.

٧٠ • الاستنجاء بالعظم و بالمحترّات • يحرم تطهير المخرج بالمحترّات كالورق المكتوب فيه لفظ الجلالة أو اسم النبي الأكرم ﷺ أو أحد الأئمّة المعصومين عليهم السلام، و الأحوط الاجتناب عن تطهيره بالعظم أو الروث، نعم يظهر مخرج الغائط به و لكن الأحوط استحباباً إعادة التطهير بأشياء أخرى.

٧١ • الشكّ في تطهير مخرج الغائط • إذا شكّ هل طهر المخرج أم لا، فعليه التطهير، و إن كانت عادته التطهير من البول أو الغائط من دون فصل.

٧٢ • الشكّ في تطهير مخرج الغائط بعد الصلاة • إذا شكّ بعد الصلاة هل طهر المخرج أم لا؛ فإن كان يعرف المسألة و احتمل التفاتّه إلى ذلك عند الشروع بالصلاة، صحّت صلاته التي صلاها و الأحوط أن يظهره للصلوات الآتية؛ و في غير هذه الصورة تكون صلاته محكمة بالبطان.

٧٣ • الاستبراء و كفيته • يستحبّ الاستبراء للرجال بعد البول و ذلك لإخراج بقايا البول من المجرى. و يشترط فيه - بعد أن ينقطع البول -: المسح بالإصبع من مخرج الغائط إلى أصل الذكر ثلاث مرّات، ثمّ من أصل الذكر إلى رأسه ثلاث مرّات، ثمّ يعصر رأسه ثلاث مرّات.

والأفضل أن يكون الاستبراء بهذه الكيفية: - بعد أن ينقطع البول - يمسح بإصبعه الوسطى من اليد اليسرى من مخرج الغائط إلى أصل الذكر ثلاث مرزات، ثم يضع إبهامه فوق الذكر وسبابه تحته ويمسح إلى رأسه ثلاث مرزات، ثم يعصر رأسه ثلاث مرزات.

٧٤ ♦ الرطوبات الطاهرة الخارجة من الإنسان ♦ الرطوبة التي تخرج أحياناً في الموارد التالية طاهرة:
الأول: بعد الملاعبة.

الثاني: بعد خروج المني.

الثالث: بعد البول إذا لم تلاق البول.

وإذا استبرأ الإنسان بعد البول وخرجت منه رطوبة وشك هل هي بول أو أحد هذه الثلاثة، فهي طاهرة.

٧٥ ♦ الرطوبة المشكوكة والاستبراء ♦ إذا خرجت رطوبة من الإنسان ولا يدري أنها طاهرة أم لا، فإن كان لم يستبرئ أو شك في الاستبراء يحكم بنجاستها، وإن كان قد توضأ بحكم بيطلان وضوئه. ولكن إذا شك في صحة الاستبراء فإن كان يعرف مسألة الاستبراء ويحتمل أنه كان ملتفتاً إلى مراعاة شرائط صحة الاستبراء حين الاستبراء، فالرطوبة التي خرجت منه طاهرة ولم يبطل وضوؤه. وفي غير هذه الصورة الرطوبة التي خرجت محكومة بالنجاسة وتوجب بطلان وضوئه.

٧٦ ♦ حكم الرطوبة المشكوكة إذا اطمأن بعدم بقاء بول في المجرى ♦ من لم يستبرئ أو شك في الاستبراء، إن اطمأن - لأي جهة من الجهات - بعدم بقاء بول في المجرى، كما لومضت مدة طويلة من وقت البول، ثم رأى رطوبة وشك هل هي طاهرة أم لا؛ يحكم بطهارتها ولا توجب بطلان وضوئه.

٧٧ ♦ الرطوبة المرددة بين البول والمني بعد الاستبراء ♦ إذا بال واستبرأ فتوضأ ثم خرجت منه رطوبة مشبهة بين البول والمني، يجب عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء والغسل، وأما إذا خرجت منه قبل أن يتوضأ، يكفي الوضوء فقط.

٧٨ ♦ الرطوبة المشكوكة في المرأة ♦ ليس على المرأة الاستبراء من البول، وإذا رأت رطوبة وشكت في طهارتها حكم بطهارتها، ولا يبطل وضوؤها ولا غسلها.

مستحبات ومكروهات التخلي

٧٩ ♦ ما يستحب عند التخلي ♦ يستحب أن يجلس حال التخلي في مكان لا يراه أحد، وأن يقدم

رجله اليسرى عند الدخول إلى موضع الخلاء و عند الخروج رجله اليمنى، وكذا يستحبّ ستر الرأس حال التخلّي، وأن يجعل ثقل بدنه عند الجلوس على رجله اليسرى.

٨٠ • ما يكره عند التخلّي • يكره استقبال الشمس والقمر حال التخلّي وترتفع الكراهية لو ستر عورته بشيء، كما يكره الجلوس مستقبلاً للريح وفي الطرق والشوارع والأزقة وفي باب البيت وتحت الشجرة المثمرة، وكذا يكره عند التخلّي الأكل وطول الجلوس والتطهير باليد اليمنى، وكذا يكره التكلم ولكن لا يكره لو تكلم لضرورة أو ذكر الله تعالى.

٨١ • مكروهات التبوّل • يكره البول قائماً وعلى الأرض الصلبة وفي جحور الحشرات وفي الماء خصوصاً الراكد.

٨٢ • حبس البول والغائط • يكره حبس البول والغائط، بل يحرم ذلك إذا كان موجباً لفساد البدن أو أضر ضرراً معتدّاً به.

٨٣ • استحباب التبوّل في بعض الأوقات • يستحبّ البول قبل الصلاة وقبل النوم وقبل الجماع وبعد خروج المنّي.

النجاسات

٨٤ • أقسام النجاسة • النجاسات إحدى عشر:

الأول: البول،

الثاني: الغائط،

الثالث: المنّي،

الرابع: الميتة،

الخامس: الدم،

السادس والسابع: الكلب والخنزير،

الثامن: الكافر،

التاسع: الخمر وكلّ مائع مسكر،

العاشر: الفقاع،

الحادي عشر: بول و غائط و عرق الحيوان الجلال.

١ و ٢- البول والغائط

٨٥ ♦ المعيار في نجاسة البول والغائط ♦ بول و غائط الإنسان وكل حيوان يحرم أكل لحمه، إذا كان له دم سائل يشخب عند الذبح نجسان، والأحوط لزوم الاجتناب عن بول و غائط الحيوان المحرم الأكل الذي لا يشخب دمه، كالسمك المحرم أكله؛ لكن فضلات الحشرات الصغيرة كالبعوض والذباب مما لا لحم له، طاهرة.

٨٦ ♦ فضلة الطيور ♦ فضلة الطيور طاهرة وإن كان الأحوط استحباباً الاجتناب عن فضلات الطيور المحرمة الأكل.

٨٧ ♦ بول الجلال و غائطه ♦ بول الحيوان الجلال نجس وكذا غائطه. وهكذا الحيوان الذي ارتضع من الخنزيرة حتى نبت عليه لحمه و اشتد عظمه (كما سيأتي في المسألة ٢٦٤١) و الحيوان الذي وطأه الإنسان و في حكمه ما يتولد من الحيوان الموطوء.

٣- المنى

٨٨ ♦ نجاسة المنى ♦ منى الإنسان وكل حيوان له دم سائل، نجس.

٤- الميتة

٨٩ ♦ المعيار في نجاسة الميتة ♦ ميتة الإنسان وكل حيوان له دم سائل نجسة، سواء مات حتف أنفه أو ذبح بطريقة غير شرعية؛ وبما أن السمك ليس له دم سائل فهو طاهر وإن مات في الماء.

٩٠ ♦ أجزاء الميتة ♦ أجزاء الميتة التي لا تحلها الحياة مثل: الصوف والشعر والوبر والعظم والسن، طاهرة.

٩١ ♦ الأجزاء المبانة من الحي ♦ الأجزاء المبانة التي تحلها الحياة -مثل اللحم- من الإنسان أو أي حيوان حي له نفس سائلة، نجسة. و الجلدة الصغيرة التي تنفصل من الشفة أو غيرها من البدن حين وصول وقت انفصالها وإن كان يعتمد في إزالتها، طاهرة. و الأحوط الاجتناب عن التي تزال في غير وقت انفصالها.

٩٢ • البيضة الخارجة من الدجاجة الميتة • البيضة التي تخرج من الدجاجة الميتة طاهرة إذا اكتست بالقشر الأعلى السميك، ولكن يجب تطهير ظاهرها.

٩٣ • الإنفحة الموجودة في ميتة مأكول اللحم • إذا مات الجدي أو الحمل قبل التغذي من العلف فإن الإنفحة الموجودة في جوف كرش كل منهما طاهرة، ولكن يجب تطهير ظاهرها.

٩٤ • الأجناس المستوردة من غير البلاد الإسلامية • الأدوية المانعة والسمن والصابون وصبغ الأذن والعمطور، التي تجلب من البلاد غير الإسلامية إذا لم يتيقن الإنسان بنجاستها طاهرة.

٩٥ • حكم اللحوم والجلود المتوفرة في السوق • اللحوم والشحوم والجلود المحتمل كونها من الحيوانات التي ذبحت بالطريقة الشرعية تكون محكمة بالطهارة، ويجوز أكل اللحوم والشحوم أيضًا في أربع صور:

- ١- إذا كانت مأخوذة من سوق المسلمين وإن أخذت من يد الكافر.
- ٢- إذا كانت مأخوذة من بلاد المسلمين (أي الأرض التي يحكم فيها المسلمون). ففي هاتين صورتين لو كانت مستوردة من السوق أو البلاد غير الإسلامية لو احتمل الفحص عن طهارتها ونجاستها يحكم بطهارتها ولو لم يتحمل ذلك يحكم بنجاستها، وفي بعض الفروض تفصيل سيأتي حكمه في المسألة اللاحقة.
- ٣- إذا أخبر الشخص بطهارة الشيء الذي بيده واحتملنا أن إخباره بذلك حتى على تفصيل سيأتي في المسألة اللاحقة.
- ٤- إذا رأى المسلم يستعمله في عمل يكون مشروطًا بالطهارة كأن يوصلي في تلك الجلود.

وفي غير هذه الصور الأربع حكمه حكم الميتة وتجري عليه جميع أحكامها، فيحكم بنجاستها وبطلان الصلاة في الجلود وعدم جواز أكل اللحوم والشحوم وبطلان المعاملة الواقعة عليها.

٩٦ • حكم اللحوم والجلود إذا استوردت من غير بلاد الشيعة • إذا كانت اللحوم والشحوم والجلود مستوردة من المناطق التي يعتقد ساكنوها طهارة بعض أقسام الميتة على خلاف المباني الفقهية للشيعة -كمن يقول بطهارة جلد الميتة بالدبغ- في الصورة الأولى والثانية من المسألة المتقدمة يجب أن يسأل البائع عن ذبح الحيوان على الطريقة الشرعية؛ فإن كان الجواب مثبتًا جاز إجراء أحكام الطهارة والأكل من اللحم والصلاة في الجلد. ولكن لا يجوز إخبار الآخرين بأن هذا اللحم أو الجلد من حيوان ذبح على الطريقة الشرعية بمجرد إخبار البائع.

وكذا لو أخبر شخص في تلك المناطق: بأن هذا اللحم أو المجلد -الذي بيده- ذبح على الطريقة الشرعية، ففي هذه الصورة لا يمكن الاعتماد على كلام المخبر وإعلام الآخرين بما قاله؛ نعم يجوز ترتيب أحكام الطهارة الظاهرية على هذا اللحم أو المجلد.

٥- الدم

٩٧ • الملاك في نجاسة الدم • دم الإنسان وكل حيوان له نفس سائلة -أي الذي إذا ذبح يشخب دمه- يكون نجسًا، فدم بعض الحيوانات كالسمك والبعوض مما لا نفس سائلة لها، طاهر.

٩٨ • الدم المتخلف في الذبيحة • إذا ذبح الحيوان المأكول اللحم بالطريقة الشرعية وخرج دمه بالمقدار المتعارف فالدم المتبقي في البدن، طاهر. نعم، إذا رجع الدم إلى جوف البدن لردّ النفس أو كان رأس الذبيحة في مكان مرتفع ولم يخرج الدم بالمقدار المتعارف، فهو نجس. والأحوط استحبابًا الاجتناب عن الدم المتبقي في الأجزاء المحترمة الأكل من الحيوان المأكول اللحم.

٩٩ • الدم الموجود في البيض • يجب على الأحوط الاجتناب عن البيض الذي يوجد فيه نقطة من الدم؛ لكن إذا كانت النقطة في الصفار مثلًا، فما دامت المجلدة الرقيقة التي على الصفار لم تتمزق، لا ينجس البيض.

١٠٠ • الدم الحاصل حين الحلب • الدم الذي يرى أحيانًا حين الحلب، نجس و منجس للحليب.

١٠١ • الدم الخارج من بين الأسنان • الدم الذي يخرج من بين الأسنان إذا استهلك في ماء الفم، طاهر ولكن الأحوط عدم بلعه.

١٠٢ • الدم المنجمد تحت الأظفار • الدم المنجمد تحت الأظفار أو المجلد بسبب الرض إن كان قد استحال ولم يصدق عليه اسم الدم طاهر، وأما إن صدق عليه فنجس؛ ففي هذه الصورة لو انخرق المجلد أو الظفر وجب عند الوضوء أو الغسل إخراج الدم الذي يظهر إن لم يكن فيه مشقة شديدة، ومعها فهو مختبرين إخراج الدم وبين غسل ما حوله بحيث لا تزداد النجاسة ويجعل للوضوء أو الغسل عليه خرقه أو نحوها ويمسح فوقها، وإن لم يتمكن من ذلك يتيمم.

١٠٣ • الشك في انجماد الدم • إذا شك أن ما تحت المجلد هل هو دم منجمد أو كونه لحمًا صار كالدم بسبب الرض، فهو طاهر.

١٠٤ ♦ سقوط ذرة من الدم في الغذاء ♦ إذا سقطت ذرة من الدم في إناء الطعام حين الغليان، يتنجس كل الطعام والإناء. ولا يظهر بالحرارة أو النار أو الغليان.

١٠٥ ♦ الماء الأصفر حول الجرح ♦ الماء الأصفر الذي يظهر حول المرح حال برئه طاهر، إن لم يعلم اختلاطه مع الدم.

٦ و ٧ - الكلب و الخنزير

١٠٦ ♦ المعيار في نجاسة الكلب و الخنزير ♦ الكلب و الخنزير البرتان بجميع أجزائهما نجسان؛ حتى مثل الشعر و العظم و الظفر و الرطوبة. و أما كلب الماء و خنزيره، فطهران.

٨ - الكافر

١٠٧ ♦ تعريف الكافر ♦ الكافر نجس، و هو الذي ينكر الله تعالى أو يجعل له شريكاً أو لم يعتقد نبوة خاتم الأنبياء محمد بن عبد الله ﷺ. و الإنكار سواء أ كان في القلب أو اللسان يكون سبباً للكفر و كذا الفلاة (وهم الذين يعتقدون بأن أحد المعصومين عليه السلام هو الله تعالى أو يعتقدون أن الله تعالى حلّ فيه) و الخوارج و النواصب (وهم الذين يتدينون بالعداوة لأحد المعصومين عليه السلام) فجميع هؤلاء حكمهم النجاسة.

و الأحوط نجاسة أهل الكتاب (اليهود و النصارى) و المجوس.

و كل من أنكر ضروريًا من ضروريات الدين كالصلاة و الصوم و الزكاة و الحج مما يعده المسلمون من دين الإسلام فهو محكوم بالكفر و النجاسة إذا لم يعلم أن إنكاره مستند إلى شبهة.

١٠٨ ♦ أعضاء الكافر ♦ كل ما ذكر حول نجاسة الكافر يشمل جميع بدنه، حتى شعره و ظفره و رطوبته.

١٠٩ ♦ إسلام الطفل و كفره ♦ الطفل المميز إن أظهر الكفر فهو كافر و إن أظهر الإسلام فهو مسلم، و الطفل غير المميز و الطفل المميز الذي لم يظهر الكفر ولا الإسلام لو كان أبواهما و جدّهما و جدّتهما القريبان كلهم كفارًا فالطفل أيضًا نجس و لو كان أحدهم مسلمًا فالطفل طاهر.

١١٠ ♦ حكم مشكوك الإسلام ♦ مشكوك الإسلام إن كان سابقًا كافرًا، فهو محكوم بالنجاسة. و إن كان سابقًا مسلمًا، فهو محكوم بالطهارة و تترتب عليه سائر أحكام المسلم.

وأما إذا لم تُعلم حالته السابقة، فهو طاهر ولكن لا تترتب عليه سائر أحكام المسلمين، فلا يزوّج من مسلمة مثلاً ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين.

نعم في ما إذا كان في أرض المسلمين، فإن الظاهر ترتب جميع أحكام المسلمين عليه.

١١١ • نجاسة سائب المعصومين ﷺ • الأحوط نجاسة من سب أحد المعصومين ﷺ سواء أكان ذلك عن عداة أم لم يكن.

٩- الشراب

١١٢ • ملاك نجاسة المسكرات • الخمر وكل ما يسكر الإنسان مما كان مائناً بالأصالة نجس. وإذا كان المائع كثيره مسكراً فقليله نجس أيضاً. وأما الجامد بالأصالة مثل: الحشيشة والبنج فطاهر، وإن صار مائناً بالعرض (بإضافة شيء إليه).

١١٣ • الكحل الصناعي • الكحول الصناعية التي تستعمل في صبغ الباب والمنضدة والكرسي وأمثال ذلك طاهرة، ما لم يعلم الإنسان بأنها مسكرة.

١١٤ • غليان العنب • إذا غلى العنب أو العصير العني بنفسه أو بالطبخ يحرم أكله، والأحوط نجاسته.

١١٥ • غليان التمر أو الزبيب أو الكشمش • إذا غلى التمر أو الزبيب أو الكشمش أو عصيرها، فالحكم هو الطهارة، ويجوز الأكل والشرب منها؛ وإن كان الأحوط استحباباً الاجتناب عنها.

١٠- الفُقَاع

١١٦ • تعريف الفُقَاع و حكمه • الفُقَاع - وهو الشراب المتخذ من الشعير بكيفية مخصوصة - نجس وإن كان إسكاره قليلاً لكن الشراب الذي يتخذ للعلاج بأمر الأطباء ويستعمل بماء الشعير (الطبي)، طاهر.

١١- عرق الحيوان الجلال

١١٧ • فضولات الحيوان الجلال • البول والروث والعرق من الحيوان الذي اعتاد على أكل غائط الإنسان، نجس إلا الطيور.

عرق الجنب من الحرام

١١٨ ♦ عرق الجنب من الحرام ♦ عرق الجنب من المحرام، طاهر. ولكن الأحوط استحبابًا الاجتناب عنه، سواء خرج حين الجماع أو بعده من الرجل أو المرأة، وسواء أكان من الزنا أو من اللواط أو من وطئ الحيوانات أو الاستمناء.

١١٩ ♦ عرق من جامع زوجته في وقت حرام ♦ إذا جامع الإنسان زوجته في وقت يحرم فيه مجامعتها، كما لو جامعها في نهار شهر رمضان، فالأحوط استحبابًا الاجتناب عن عرقه.

١٢٠ ♦ عرق الجنب من الحرام بعد التيمم ♦ إذا تيمم الجنب من حرام بدلاً عن الغسل، وعرق بعد التيمم، فالأحوط استحبابًا الاجتناب عن عرقه أيضًا.

١٢١ ♦ عرق من أجنب من حرام إذا جامع بعده من حلال ♦ إذا أجنب الشخص من حرام ثم جامع من حلال، أو جامع أولًا من حلال ثم أجنب من حرام فالأحوط استحبابًا الاجتناب عن عرقه.

طرق ثبوت النجاسة

١٢٢ ♦ الطرق الثلاث لإثبات النجاسة ♦ ثبتت النجاسة بطرق ثلاث:

• الأول: أن يتيقن أو يطمئن الإنسان بنفسه بالنجاسة أو يحصل ذلك لغالب الناس. نعم؛ إذا كان اليقين أو الاطمئنان الحاصل عند الشخص بخلاف ما هو المتعارف بين عامة الناس، فلا يحكم بنجاسة الشيء.

و أما إذا لم يحصل الاطمئنان الشخصي أو النوعي، فلا يجب عليه الاجتناب وإن حصل الظن بالنجاسة؛ وعليه فلا بأس بتناول الطعام في المقاهي والفنادق التي يأكل فيها من لا يهتم بالطهارة والنجاسة ما لم يحصل اليقين أو الاطمئنان الشخصي أو النوعي بنجاسة ذلك الطعام.

• الثاني: إذا أخبر الشخص بنجاسة ما في يده؛ كما لو أخبر -مثلًا- الخادم أو البائع أو الزوجة بنجاسة الإناء أو غيره مما يكون في اختياره.

• الثالث: إذا أخبر رجلان عادلان بنجاسة الشيء، وأما لو أخبر رجل عادل فلا تثبت النجاسة.

١٢٣ ♦ الجهل بالنجاسة حكماً أو موضوعاً ♦ إذا كان جهله بنجاسة شيء أو طهارته ناشئاً من الجهل بالحكم الشرعي، كمن كان جاهلاً بنجاسة بعة الفأرة؛ فهنا يجب عليه السؤال، وأما إذا كان يعرف حكم المسألة ولكن حصل عنده الشك هل هذا -مثلاً- بعة فأرة أم خنفساء، أو هل هذا دم أم غير دم، أو شك في أنه هل هو دم إنسان أم دم بعوضة، يحكم -حينئذٍ- بالطهارة، ولا يجب عليه الفحص أو السؤال.

١٢٤ ♦ الشك في صيرورة الشيء نجساً أو طاهراً ♦ ما كان نجساً وشك في تطهيره فهو نجس، وما كان طاهراً وشك في نجاسته فهو طاهر. ولا يجب عليه الفحص حتى لو أمكنه معرفة ذلك.

١٢٥ ♦ العلم بنجاسة أحد الأشياء المعينة ♦ إذا علم بنجاسة أحد الإثنين أو أكثر أو أحد الثوبين أو أكثر مما يمكنه استعمالها، ولا يعلم أيّاً من ذلك هو النجس، وجب الاجتناب عن الجميع؛ ولكن إذا شك هل تتجس الذي يمكنه لبسه أو الذي لا يمكنه لبسه عادةً، فلا يجب الاجتناب عن اللباس الذي يمكنه لبسه.

كيف تتجس الأشياء الطاهرة

١٢٦ ♦ سراية النجاسة ♦ إذا لاقى شيء طاهر شيئاً نجساً وكان في أحدهما أو في كليهما رطوبة مسرية تنتقل إلى الآخر، يتنجس الشيء الطاهر. وأما إذا كانت الرطوبة قليلة بحيث لا تسري، لا يتنجس الشيء الطاهر.

١٢٧ ♦ الشك في سراية النجاسة إلى الشيء الطاهر ♦ إذا لاقى شيء طاهر شيئاً نجساً وشك الإنسان في وجود رطوبة مسرية في أحدهما أو في كليهما، فلا يتنجس ذلك الشيء الطاهر؛ إلا إذا علمنا بوجود نجاسة مسرية في أحدهما أو في كليهما سابقاً.

١٢٨ ♦ إصابة الشيء بما علم نجاسته إجمالاً ♦ إذا علم الإنسان بنجاسة أحد شيئين ولكن لا يعلم المتنجس منهما، فإذا لاقى شيء طاهر لأحدهما مع الرطوبة فلا يكون الملاقى محكوماً بالنجاسة.

١٢٩ ♦ إصابة النجاسة بالأشياء الرطبة ♦ الأرض الرطبة أو القماش الرطب ونحوهما إذا أصابت النجاسة شيئاً منها يتنجس موضع الملاقاة؛ وتبقى سائر الأجزاء طاهرة. وكذا الحكم في الفناء والبطيخ وأمثالهما.

١٣٠ ♦ حكم المائع والجامد إذا وقع فيهما نجاسة ♦ الدبس أو الدهن وأمثالهما إذا كان مائعاً -بحيث لو أخذ منه شيء لم يبق مكانه خالياً- فإن وقعت فيه ذرة من النجاسة يتنجس الجميع؛ ولكن إذا كان

جامدًا - بحيث لو أخذ منه شيء لا يمتلئ مكانه الخالي فورًا- يتنجس الموضع الذي أصابته النجاسة فقط، فلو وقعت فيه بكرة الفأرة -مثلًا- يتنجس الموضع الذي أصابته النجاسة دون غيره.

١٣١ ♦ نقل النجاسة بالحشرات ♦ إذا وقع الذباب مثلًا على النجاسة الرطبة ثم وقع بعد ذلك على شيء طاهر رطب، فإن علم أن معه النجاسة وحصل اليقين أو الاطمئنان ببقاء تلك النجاسة حين وقوعه على الشيء الطاهر، ينجس ذلك الشيء بل إذا لم يحصل عنده هذا اليقين أو الاطمئنان أيضًا فليكن على نجاسته.

وكذا يحكم بنجاسته إذا كان في الذباب رطوبة تسري إلى سائر الأشياء فوقع على شيء نجس ثم وقع على شيء طاهر ولم تعلم أنه حين وقوعه على الشيء الطاهر هل بقيت رطوبته على حالته السابقة أم لا.

١٣٢ ♦ تنجس موضع عليه عرق ♦ إذا تنجس موضع من البدن وكان عليه عرق، وسال العرق من الموضع النجس إلى موضع آخر فكل موضع يصل إليه العرق يتنجس. وأما إذا لم يسال العرق فالمواضع الأخرى من البدن طاهرة.

١٣٣ ♦ النجاسة المختلطة بالدم ♦ النخاعة الغليظة التي تخرج من الأنف إذا كان فيها دم يتنجس ذلك الموضع الذي فيه الدم، ويبقى غيره طاهرًا. وكذا الحكم في البلغم الذي يخرج من الحلق؛ فإذا خرجت النخاعة من الأنف أو خرج البلغم من الفم، يتنجس ذلك الموضع الذي يتقن فيه الإنسان من ملاقاته للنجاسة. وأما الموضع الذي يشك في ملاقاته للنجاسة فحكوم بالطهارة.

١٣٤ ♦ وضع إناء مثقب على أرض نجسة ♦ إذا وضع شيء مثل إبريق فيه ماء على أرض نجسة وكان في أسفله ثقب يخرج منه الماء، فإن كان يقف تحته الماء ويتجمع بحيث يعد الماء الموجود في الإبريق والماء الموجود تحته ماء واحدًا يتنجس -حينئذ- ماء الإبريق؛ ولكن إذا جرى الماء من تحت الإبريق لا يتنجس.

١٣٥ ♦ ملاقاته النجاسة في الباطن ♦ إذا دخل شيء في البدن كالإبرة أو آلة الحقنة، فإن حصل الاطمئنان أو اليقين بملاقاته للنجاسة فنجس على الأحوال، وإلا فلا، فعليه إذا دخل آلة الحقنة أو ماؤها في مخرج الغائط وتيقن الشخص أو اطمأن بملاقاته للغائط، أو دخل الإبرة أو السكين في البدن وحصل اليقين أو الاطمئنان بملاقاتهما للدم، فهذه الأشياء تصير نجسة على الأحوال.

ولكن ماء الفم أو النخامة وأمثالهما التي هي من الباطن إذا لاقت الدم في الباطن، وبعد الخروج لم يكن ملوثة بالدم فهي طاهرة.

أحكام النجاسات

١٣٦ ♦ تنجيس خط القرآن وورقه ♦ تنجيس خط القرآن وورقه إذا استلزم هتكاً لحرمته يكون حراماً بلا إشكال، ولو تنجس كذلك يجب تطهيره فوراً؛ بل الأحوط حرمة التنجيس وجوب التطهير - لو تنجس - وإن لم يستلزم هتك حرمة.

١٣٧ ♦ تنجس جلد القرآن ♦ إذا تنجس جلد القرآن واستلزم ذلك هتك حرمة، وجب التطهير.

١٣٨ ♦ وضع القرآن على النجس ♦ يحرم وضع القرآن على عين النجاسة كالدم والميتة إذا كان فيه هتكاً للقرآن، ويجب - حينئذٍ - رفعه عنها.

١٣٩ ♦ كتابة القرآن بغير نجس ♦ كتابة القرآن بغير نجس وإن كان حرفاً واحداً حكمها حكم تنجيس القرآن.

١٤٠ ♦ إعطاء القرآن للكافر ♦ يحرم إعطاء القرآن للكافر إذا كان ذلك يستلزم هتك حرمة القرآن، ويجب أخذه منه.

١٤١ ♦ وقوع المحترقات في بيت الخلاء ♦ إذا وقع القرآن أو غيره من المحترقات - مثل ورق عليه اسم الله تعالى أو أحد المعصومين عليهم السلام - في بيت الخلاء وجب إخراجه وتطهيره ولو كان فيه مؤونة؛ وإن لم يمكن ذلك وجب عدم استعمال بيت الخلاء حتى يحصل اليقين باضمحلال الورق. وكذا المحكم إذا وقعت التربة الحسينية في بيت الخلاء ولم يمكن إخراجها فيجب ترك التخلي فيها إلى أن يتقن باضمحلالها كاملاً.

١٤٢ ♦ أكل النجس وإيكاله ♦ يحرم أكل الشيء النجس أو المتنجس وكذا شربه، كما يحرم التسبب لأكل الغير أو شربه في ما إذا كان فيه ضرر.

وأيضاً يحرم سقي المسكرات وإطعام الأطعمة التي مات فيها حيوان كالفأرة وإن لم يكن فيه الضرر؛ بل يجب الاجتناب عن إطعام سائر الأشياء النجسة أو المتنجسة.

يحرم أيضاً إطعام الطفل أو المجنون الشيء المضرو والشيء المسكر، وإذا أقدم أحدهما بنفسه على ذلك وجب على الولي الردع؛ وفي غير هاتين الصورتين الظاهر جواز التسبب لأكلهم الشيء النجس، ولا يجب على الولي الردع عنه.

١٤٣ ♦ بيع الشيء النجس وإعارته ♦ لا بأس ببيع الشيء النجس وإعارته إذا كان قابلاً للتطهير.

وذلك إذا أخبر الطرف الآخر بنجاسة الشيء، وإن كان من المأكولات.

١٤٤ • إخبار الغير بالنجاسة • إذا رأى الإنسان شخصاً يأكل شيئاً نجساً أو يصلي في لباس فيه نجاسة، لا يجب عليه إخباره.

١٤٥ • إخبار الضيف بنجاسة البيت أو السجاد • إذا كان موضع من بيت الشخص أو سجاده نجساً، فورد عليه ضيف ورأى أن لباسه أو بدنه قد باشر الموضع النجس بالرطوبة المسرية وجب على المضيف إعلامه بأربعة شروط:

• الشرط الأول: أن يكون صاحب المنزل قد دعاه، أو يكون حضور الضيف في المنزل لاشترائه في المجالس العامة التي يقيمها صاحب المنزل كالتعمرية.
وعليه إذا دخل شخص منزلاً من دون دعوة صاحبه وتنجس فيه لباسه، فلا يجب على صاحب المنزل إعلامه بذلك.

• الشرط الثاني: أن يكون الموضع أو الشيء النجس بنحو يباشره لباس الأشخاص أو بدنه بالرطوبة عادة، كما إذا كان المنديل الموضوع إلى جانب حنفية الماء نجساً وتنجس لباس الوارد أو بدنه بملاقاته، فيجب على صاحب المنزل - حينئذ - إعلام الوارد بنجاسة بدنه أو ثيابه. وأما إذا كان النجس مما لم يباشره لباس الأشخاص أو بدنه بالرطوبة عادة كالموضع المرتفع من الحائط وتنجس لباس شخص أو بدنه بملاقاته فلا يجب على صاحب المنزل إعلامه.

• الشرط الثالث: أن تكون النجاسة في معرض السراية إلى الأشياء التي تؤكل أو تشرب.
• الشرط الرابع: أن يحتمل ترتيب الأثر والفائدة من إخباره الضيوف.

١٤٦ • إخبار الغير بنجاسة الطعام • إذا علم صاحب المنزل أثناء تناول الطعام أن الطعام نجس، وجب عليه إخبار الضيوف. أما لو علم أحد الضيوف بذلك، لا يجب عليه إخبار الآخرين.

ولكن لو كانت معاشرته معهم بنحو يعلم أنه إذا لم يخبرهم ستتنجس أدوات المنزل، وبالتالي يتسبب عنه أكل الشيء النجس غفلة، أو يصلي في الثوب أو البدن النجس نسياناً ولا يعيد الصلاة في وقتها باللباس أو البدن الطاهر، فيجب عليه في هذه الحالة إخبارهم بعد الأكل.

١٤٧ • الإخبار بنجاسة ما أخذ عارية • إذا تنجس ما أخذه عارية فإن كان مما يستعمله مالكة في ما يشترط فيه الطهارة مثل الظروف المستعملة في الأكل والشرب، وجب إخباره. وأما إذا تنجست بعض

الأشياء مثل الملابس فلا يجب عليه إعلامه، وإن كان يعلم أن مالكتها يصلي فيها، لصحة الصلاة في الشيء النجس عن جهل بالنجاسة.

١٤٨ ♦ إخبار الصبي بنجاسة الشيء أو تطهيره ♦ إذا أخبر الصبي بنجاسة شيء أو بتطهيره ولم يحصل عندنا الاطمئنان من إخباره، فلا يعتمد على إخباره، ولكن الصبي المميز الذي يفهم معنى الطهارة والنجاسة إذا ظهر شيئاً صحّ اعتباره طاهراً، وإن لم يحصل الاطمئنان بصحة تطهيره. وإذا أخبر المميز بنجاسة ما بيده ولم يحصل عندنا الاطمئنان بما أخبر به فالأحوط الاجتناب عنه.

المطهّرات

١٤٩ ♦ المطهّرات وأقسامها ♦ ما يطهر الأشياء النجسة هو اثنا عشر مورداً:

الأول: الماء،

الثاني: الأرض،

الثالث: الشمس،

الرابع: الاستحالة،

الخامس: الانقلاب،

السادس: ذهاب الثلثين من العصير العني،

السابع: الانتقال،

الثامن: الإسلام،

التاسع: التبعية،

العاشر: زوال عين النجاسة،

الحادي عشر: استبراء الحيوان الجلال،

الثاني عشر: خروج الدم المتعارف من الذبيحة.

وستأتي أحكام هذه الأمور بالتفصيل في المسائل الآتية.

الماء

١٥٠ ♦ شروط التطهير بالماء ♦ للتطهير بالماء شروط خمسة يجب توفّرها في جميع الموارد:

- الأول: أن يكون مطلقًا، فعليه لا يظهر الماء المضاف - مثل ماء الورد و ماء الرقي - الأشياء النجسة.
- الثاني: أن يكون طاهرًا.
- الثالث: أن لا يخرج الماء عن إطلاقه عند غسل الشيء النجس، بل الأحوط في الغسلة الأخيرة - أي التي لا يحتاج إلى غسلة بعدها - أن لا يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بسبب النجاسة، وفي غير تلك الغسلة لا يضر التغيير، مثلًا لو غسل شيء بالماء القليل أو الكثر وكان يجب غسله به مرتين فإن تغير الماء بالغسلة الأولى ولم يتغير بالثانية طهر ذلك الشيء.
- الرابع: عدم وجود عين النجاسة فيه بعد غسله بالماء.
- الخامس: أن يكون التطهير بالماء القليل بصّب الماء على الشيء النجس لا يادخاله في الماء ولا يشترط ذلك في غير القليل من الماء كالكثر والمجاري فيجوز إدخال الشيء النجس في الماء كما يجوز صبّ الماء عليه بألة مثل المزملة والأنابيب.
- وهناك في بعض الموارد شرائط أخرى للتطهير بالماء سيأتي ذكرها.

١٥١ • تطهير المنتجس بغير البول وحكم غسالته • إذا تنجس شيء بغير البول كالدم والمني يظهر بفسله مرّة واحدة بلا فرق فيه بين الماء القليل والكثر أو المجارى؛ ولكن في غسل اللباس ونحوه بالماء القليل يجب العصر على الأحوط، حتى تخرج الغسالة. وفي غير الماء القليل لا يحتاج إلى العصر. (والغسالة هي الماء الذي يخرج من الشيء المغسول حين الغسل أو بعده إنا بنفسه أو بالعصر)

١٥٢ • تطهير المنتجس بالبول بالماء القليل • إذا أريد تطهير الشيء المنتجس بالبول بالماء القليل، فإن صبّ عليه الماء مرّة واحدة وانفصل عنه بحيث لم يبق عليه شيء من البول، يظهر إذا صبّ عليه الماء مرّة ثانية. ولكن اللباس أو السجاد أو أمثالهما لا تطهر على الأحوط إلا بانفصال الغسالة عنه بعد كلّ غسلة، بالعصر أو غيره.

١٥٣ • تطهير المنتجس بغير القليل • إذا أريد تطهير الشيء النجس بغير القليل من الماء - كالكثر أو المجارى - فإن وصل الماء إلى جميع المواضع النجسة يطهر. سواء كان ذلك يادخال المنتجس في الماء أو صبّ الماء عليه بألة مثل المزملة والأنابيب.

نعم، لو تنجس اللباس ونحوه بالبول يكفي غسله في الماء المجارى و ماء المطر مرّة واحدة و الأحوط غسله في الكثر مرتين. ولا يجب إخراج ماء الغسالة - بالعصر أو غيره - عند الغسل بالماء المجارى أو الكثر وكذلك ماء المطر.

١٥٤ • تطهير المنتجس ببول الرضيع • إن تنجس شيء ببول طفل رضيع لم يتغذ على الطعام أو طفلة

رضيعة لم تتغذى على الطعام، يظهر بصب الماء عليه مرّة واحدة بنحو يصل الماء إلى جميع المواضع النجسة، أو بصب قليل من الماء عليه مع إيصاله إلى المواضع النجسة بالدفع. والأحوط استحباباً أن يصب عليه الماء مرّة أخرى. ولا يلزم العصري للباس والسجاد وأمثالهما.

١٥٥ • تطهير الإناء إذا نتجس أو ولغ فيه كلب • يجب غسل داخل الإناء النجس - وأمثاله من الظروف المعدّة للشرب - بالماء القليل ثلاث مرّات، أمّا في الماء الجاري والكرفيكي غسله مرّة واحدة. والإناء الذي ولغ فيه الكلب أو شرب منه ماء أو مائماً آخر يجب تعفيره أولاً بالتراب - والأحوط أن يكون التراب طاهراً - ثمّ غسله بالماء فإذا كان الماء قليلاً وجب غسله به مرتين، بل الأحوال غسله بالماء الجاري والكربعد التعفير مرتين أيضاً. ولا يختصّ التعفير بالإناء بل غير الأواني - مثل يد الإنسان - إذا لطمها الكلب أو شرب منها مائماً يجب تعفيره قبل غسله.

و لو وقع لعاب الكلب في شيء فالأحوط تعفيره قبل غسله.

١٥٦ • تطهير الإناء الضيق إذا لطمه الكلب • إذا كانت فوهة الإناء الذي لطمها الكلب ضيقة، يجب إلقاء مقدار من التراب والماء في داخله، مع إيصاله إلى جميع الإناء بإدخال عود فيه، أو تحريكه بشدة، ثمّ يُغسل بالشكل المذكور آنفاً.

١٥٧ • تطهير إناء ولغه الخنزير • إذا ولغ الخنزير في إناء - ونحوه من ظروف الشرب - أو شرب منه مائماً، أو مات فيه المجرذ الصحرأوي، وجب غسله سبع مرّات بالماء القليل، والأحوط غسله سبع مرّات أيضاً إذا غسله في غير القليل من الماء؛ وعلى أيّ حال لا يجب تعفيره بالتراب.

١٥٨ • تطهير الظروف المتنجسة بالخمر • يجب غسل ظروف الشرب المتنجسة بالخمير ثلاث مرّات، والأحوط استحباباً غسلها سبع مرّات ولا فرق في ذلك بين غسلها بالماء القليل وغيره.

١٥٩ • تطهير الكوز النجس • الكوز المصنوع من الطين النجس، أو الذي نفذ فيه الماء النجس، إن وضع في غير القليل من الماء يطهر كلّ موضع وصله الماء. وإذا أريد تطهير باطنه أيضاً، فلا بد من إبقائه في غير القليل من الماء حتى ينفذ الماء في جميع أجزائه.

١٦٠ • تطهير الإناء النجس بالماء القليل • يطهر الإناء النجس بالماء القليل بنحوين:

• أحدهما: أن يملأ الإناء ثلاث مرّات ثمّ يفرغ.

• ثانيهما: أن يصبّ فيه مقدار من الماء ثلاث مرّات، وفي كلّ مرّة يدار الماء في داخل الإناء حتى يصل إلى المواضع النجسة، ثمّ يفرغ.

١٦١ • تطهير الظروف الضخمة بالماء القليل • إذا تنجّست الظروف الضخمة مثل القدور الكبيرة، يمكن تطهيرها بأن تملأ بالماء القليل مرّة واحدة ثمّ تفرغ، والأحوط استحباباً أن يكون ذلك ثلاث مرّات وكذلك تطهيرها إذا صبّ الماء في داخلها من الأعلى إلى الأسفل مرّة واحدة بحيث يصل الماء إلى جميع الأطراف وفي كلّ مرّة يفرغ الماء المتجمع في الأسفل، ويشترط قبل المرّة الثانية والثالثة تطهير الظرف الذي استعمل لتفريغ الماء.

١٦٢ • حكم الأجسام النجس بعد الإذابة • الأجسام الفلزية أو البلاستيكية المتنجّسة عند ما تذاب يتنجّس جميعها، ولكن بعد انجمادها إن ظهرت بالماء يظهر ظاهراً.

١٦٣ • كيفية تطهير التنور المتنجّس • التنور المتنجّس بالبول يطهران صبّ في داخله الماء من الأعلى إلى الأسفل مرّتين، بحيث يصل الماء إلى جميع الأطراف. وفي غير البول بعد أن تزال عين النجاسة يكفي في تطهيره صبّ الماء عليه بالشكل المذكور مرّة واحدة. والأحوط إخراج الماء في كلّ مرّة بطريقة ما، ولو كان بمجر حفيرة في قعر التنور ليجمع فيها ماء الغسالة حتى يتمّ إخراجها.

١٦٤ • كيفية تطهير الحصير النجس • الحصير النجس المنسوج بالخيط لا يلزم في تطهيره العصر، ويكفي وصول الماء إلى الباطن.

١٦٥ • تنجّس ظاهر الحنطة والأرز ونحوهما • إذا تنجّس ظاهر الحنطة أو الأرز أو الصابون ونحوها، يطهر إذا تمّ غسلها بماء الكتر أو الجاري. وأما إذا تنجّس باطنها فيطهر بنفوذ الماء إلى باطن هذه الأشياء ما لم نعلم بخروج الماء عن إطلاقه حين وصوله إلى الباطن.

١٦٦ • التردد في وصول النجاسة إلى باطن الشيء • إذا شكّ الإنسان في وصول الماء النجس إلى باطن الصابون مثلاً، فباطنه محكوم بالطهارة.

١٦٧ • كيفية تطهير ما تنجّس ظاهره من الأرز واللحم • إذا تنجّس ظاهر الأرز واللحم وأمثالهما، ففي الموارد التي لا يلزم فيها التعدّد، إن وضعت هذه الأشياء في إناء ونحوه وصبّ عليها الماء مرّة واحدة ثمّ أفرغ، تطهر.

١٦٨ • كيفية تطهير الثوب النجس المصبوغ بالنيل أو نحوه • الثوب النجس المصبوغ بالنيل أو نحوه،

إذا غمس في غير القليل من الماء ووصل الماء إلى جميع أنحاء الثوب قبل أن يخرج الماء عن إطلاقه بسبب لون القماش، يظهر وإن خرج منه عند عصره ماء مضاف أو ملون.

١٦٩ ♦ رؤية المانع بعد تطهير الثوب النجس ♦ إذا غسل الإنسان الثوب النجس في ماء غير قليل وبعد ذلك رأى شيئاً من الطين، فإن أطمأن بعدم كونه مانعاً عن وصول الماء إلى الموضع النجس، يحكم بطهارة الثوب.

١٧٠ ♦ إذا رأى بقايا الطين بعد تطهير الثوب ♦ إذا طهر الإنسان الثوب ونحوه بالماء، ورأى بعد ذلك بقايا الطين أو الصابون، فهو طاهر. ولكن إذا نفذ الماء النجس إلى باطن هذه الأشياء، يظهر ظاهرها ويبقى باطنها على النجاسة.

١٧١ ♦ بقاء أوصاف النجاسة بعد التطهير ♦ الشيء النجس ما دام فيه عين النجاسة لا يظهر، ولكن لا بأس ببقاء لون النجاسة أو طعمها أو رائحتها إذا علم بزوال العين؛ فإذا أزيل الدم عن اللباس ثم طهر بالماء وبقي عليه لون الدم يحكم بالطهارة. وأما إذا احتمل بقاء ذرات النجاسة بسبب غلظة اللون أو الطعم أو الرائحة، يجب غسله حتى حصل الاطمينان بزوال عين النجاسة.

١٧٢ ♦ تطهير البدن في ماء غير قليل ♦ إذا أزيلت عين النجاسة من البدن في غير القليل من الماء (الكرز أو الجاري) يظهر البدن، ولا حاجة إلى الخروج من الماء ثم الدخول فيه مرة أخرى.

١٧٣ ♦ تطهير الطعام النجس المتبقي بين الأسنان ♦ الطعام النجس المتبقي بين الأسنان يظهر إذا تجمض؛ بحيث يصل الماء إلى جميع بقايا الطعام النجس؛ وفي الموارد التي يجب فيها التعدد يلزم تعدد المضمضة بحيث يصل الماء إلى جميع الطعام النجس.

١٧٤ ♦ تطهير الشعر النجس بالماء القليل ♦ إذا طهر شعر الرأس أو اللحية بالماء القليل، فلا بد على الأحوط من عصره حتى ينفصل عنه الغسالة.

١٧٥ ♦ سرابة النجاسة إلى الأطراف عند التطهير بالماء القليل ♦ إذا طهر بالماء القليل موضع من البدن أو اللباس، فالأحوط إيصال الماء الطاهر إلى الأطراف التي تتصل بذلك الموضع والتي تنجس عند التطهير.

وكذلك لو وضع شيء طاهر إلى جانب شيء نجس وصب الماء عليهما، فالأحوط إيصال الماء الطاهر إلى الموضع المنتجس من الشيء الطاهر والتي تنجست أثناء التطهير؛ وعليه إن أريد تطهير

الإصبع الواحد النجس و صب الماء على جميع الأصابع و وصل الماء المتنجس إليها، فالأحوط إيصال الماء الطاهر إلى جميع الأصابع.

١٧٦ ♦ كيفية تطهير اللحم أو الشحم المتنجس ♦ يطهر اللحم أو الشحم المتنجس بالماء كسائر الأشياء الأخرى. وكذلك يطهر البدن أو اللباس الذي يحتوي على شيء من الدسومة القليلة؛ إن لم تمنع من وصول الماء.

١٧٧ ♦ كيفية تطهير ما عليه دسومة مانعه ♦ إذا كان البدن أو الظرف نجسًا، ثم تجمعت عليه دسومة بحيث تمنع من وصول الماء إليه، فإن أُريد تطهيرها يجب إزالة الدسومة؛ حتى يصل الماء إلى الموضع النجس.

١٧٨ ♦ الشك في إزالة عين النجاسة بعد التطهير ♦ إذا طهر الشيء و حصل اليقين بطهارته ثم شك في إزالة عين النجاسة، فإن احتمل أنه كان ملتفتًا إلى إزالة عين النجاسة حين التطهير يحكم بطهارة ذلك الشيء. وإن لم يحتمل هذا الاحتمال، يجب عليه تطهيره مرة أخرى.

١٧٩ ♦ تنجس الأرض التي لا يجري عليها الماء ♦ إذا تنجست الأرض التي لا يجري عليها الماء، فإن أُريد تطهيرها بالماء القليل يجب جمع الماء بخرقه و نحو ذلك؛ و في غير هذه الحالة لا تطهر الأرض بالماء القليل على الأحوط.

١٨٠ ♦ تنجس الأرض التي ينفذ الماء في داخلها ♦ إذا تنجست الأرض التي ينفذ الماء في داخلها مثل: الأرض التي عليها الرمل أو الحصى، تطهر بالماء القليل أيضًا. أما ما تحت الرمل أو الحصى فيبقى نجسًا على الأحوط.

١٨١ ♦ تنجس الأرض المفروشة بالحجر أو الآجر ♦ إذا تنجست الأرض المفروشة بالحجر أو الآجر، و الأرض الصلبة التي لا ينفذ فيها الماء، تطهر بالماء القليل أيضًا. و لكن يجب أن يصب الماء بمقدار يجري عليها، و الأحوط أن يجمع الماء بواسطة خرقه و أمثال ذلك و إلا فيبقى الموضع الذي تجمع فيه الماء نجسًا.

١٨٢ ♦ تنجس ظاهر الملح ♦ إذا تنجس ظاهر الملح الجبلي و نحوه، يطهر بالماء القليل أيضًا.

١٨٣ ♦ تطهير القند المصنوع من السكر المتنجس ♦ إذا صنع القند من السكر المتنجس المذاب ثم وضع في الماء الكثر أو الجباري يطهر ظاهره و لكن لا يظهر باطنه.

الأرض

١٨٤ ♦ شروط مطهريّة الأرض ♦ تطهر الأرض باطن القدم أو أسفل النعل المنتجسة بالمشي، بثلاثة شروط:

• الأول: أن تكون طاهرة.

• الثاني: أن تكون جافة.

• الثالث: أن تزول عين النجاسة مثل الدم والبول، أو المنتجس كالطين اللاصق في باطن

القدم أو أسفل النعل، ويجب أن تكون الإزالة بالمشي على الأحوط.

١٨٥ ♦ ما يطهر من الأرض ♦ يطهر باطن القدم أو أسفل النعل النجس بالمشي على ما يتعارف تعبيد

الأرض به مثل الأسفلت؛ ولكن طهارة باطن القدم أو أسفل النعل بالمشي على ما لا يتعارف تعبيد

الأرض به محل إشكال.

١٨٦ ♦ ما يعتبر من المشي في التطهير ♦ الأفضل المشي خمسة عشر ذراعاً من أذرع اليد أو نحوه؛ لكي

يطهر باطن القدم أو أسفل النعل وإن زالت عين النجاسة بأقل من ذلك المقدار (ذراع اليد ما يقارب

من نصف متر).

١٨٧ ♦ جفاف ما يطهر بالأرض ♦ لا يلزم أن يكون باطن القدم أو أسفل النعل النجس رطباً، بل إذا

كان جافاً يطهر بالمشي أيضاً.

١٨٨ ♦ تطهير حواشي الباطن والنعل بالأرض ♦ بالإضافة إلى باطن القدم أو أسفل النعل النجس تطهر

حواشيهما بالمقدار المتعارف مما يلتصق بهما من الطين الملوّث، بالشرائط المذكورة في المسألة ١٨٤.

١٨٩ ♦ تطهير العصا والقدم الاصطناعي بالأرض ♦ من يمشي على يديه وركبتيه إن تنجس كف يده

أو ركبته بالمشي يطهر بالمشي أيضاً، وكذا الحكم في أسفل العصا وباطن القدم المصنوعة ونعل الدابة

وإطارات السيارة والعربة وأمثال ذلك.

١٩٠ ♦ بقاء ذرات النجاسة بعد المشي ♦ لا بأس ببقاء اللون أو الرائحة أو الذرات الصغيرة من النجاسة

التي لا ترى، في باطن القدم أو أسفل النعل بعد المشي؛ وإن كان الأحوط استحباً بأن يمشى بقدر يزول

هذه الأمور أيضاً.

١٩١ ♦ عدم طهارة داخل النعل وأسفل الجورب بالمشي ♦ لا يظهر داخل النعل بالمشي، و طهارة

أسفل الجورب بالمشي محل إشكال.

الشمس

١٩٢ • شروط مطهريّة الشمس • تطهر الشمس الأرض والأبنية والأشياء المستخدمة في البناء مثل الأبواب والشبابيك، وكذا المسامير المثبتة في الجدار بخمسة شروط:

• الأول: أن يكون الشيء النجس رطباً، فإذا كان جافاً وجب تليله بأي طريقة كانت حتى تجفقه الشمس.

• الثاني: زوال عين النجاسة قبل شروق الشمس، أو أن أشعة الشمس تزيل عين النجاسة.

• الثالث: إشراق الشمس على الشيء النجس مباشرة ومن دون حائل، فلو أشرقت الشمس من وراء ستار أو غيم أو نحو ذلك وجفت الشيء النجس، لا يظهر. ولكن لو كان الغيم رقيقاً جداً بحيث لا يمنع من صدق إشراق الشمس عليه، فلا إشكال به.

• الرابع: أن يجف الشيء النجس بواسطة الشمس وحدها، وعليه لو جف مثلاً بمعونة الريح والشمس، لا يظهر. ولكن إن كان الريح قليلاً بحيث يقال في العرف إن التجفيف حصل بإشراق الشمس، فلا إشكال به.

• الخامس: أن تجف الشمس الأبنية والأرض التي تنجس باطنها دفعة واحدة، فلو أشرقت الشمس أول مرة على ظاهر الأرض أو الأبنية النجسة فجفت ظاهرها وفي المرة الثانية جفت باطنها، يظهر ظاهرها فقط وبقى باطنها على النجاسة.

١٩٣ • عدم تطهير الحصير والشجر بالشمس • الشمس لا تطهر الحصير النجس، وأما تطهير الشجر أو النبات الذي في الأرض، بالشمس فحلّ إشكال.

١٩٤ • الشك في توفّر شروط التطهير بالشمس • إذا أشرقت الشمس على الأرض النجسة، ثم شك الإنسان هل أن الأرض كانت رطبة حين إشراق الشمس عليها أم لا، أو شك هل أن الجفاف حصل بالشمس أم لا، فالأرض محكمة بالنجاسة.

وكذا الحكم لو شك في زوال عين النجاسة، أو شك هل كان الإشراق بصورة مباشرة أم كان هناك حائل.

١٩٥ • طهارة الجدار بإشراق الشمس على أحد جانبيه • إذا أشرقت الشمس على أحد جانبي الجدار النجس، وبهذا الإشراق جف الجانب الآخر أيضاً الذي لم تشرق عليه الشمس، فلا يبعد طهارة جانبي الجدار.

الاستحالة

- ١٩٦ ♦ تعريف الاستحالة ♦ يظهر الشيء النجس إذا تغير جنسه إلى شيء طاهر، مثال ذلك: ما إذا احترق الخشب النجس و صار رمادًا، أو سقط الكلب في الملح و صار ملحًا.
ولكن إذا لم يتبدل جنسه كما لو طحن القمح النجس و صار طحينًا أو خبزًا، فلا يظهر.
- ١٩٧ ♦ الاستحالة في الأواني الفخارية والفحم ♦ الأواني الفخارية ونحوها المصنوعة من الطين النجس، نجسة. والأحوط الاجتناب عن الفحم المصنوع من الخشب النجس.
- ١٩٨ ♦ الشك في الاستحالة ♦ الشيء النجس المشكوك استحالاته نجس على الأحوط.

الانقلاب

- ١٩٩ ♦ انقلاب الخمر خلًا ♦ إذا انقلب الخمر إلى خل بنفسه أو بوضع شيء فيه مثل الخنثى و الملح، يظهر.
- ٢٠٠ ♦ انقلاب الخمر المصنوع من العنب النجس خلًا ♦ الخمر المصنوع من العنب النجس ونحوه أو الذي أصابته نجاسة من الخارج إن انقلب إلى خل، يظهر. والأحوط استحبابًا الاجتناب عنه.
- ٢٠١ ♦ الخل المصنوع من العنب النجس ♦ الخل المصنوع من العنب أو الكشمش أو التمر النجس، من دون انقلابه خمزًا، نجس على الأحوط.
- ٢٠٢ ♦ تخليل التمر و العنب مع ما يتصل به و وضع المخلات ♦ لا بأس بإلقاء العنب أو التمر أو الكشمش مع بعض الأجزاء الصغيرة المتبقية من عناقيد للتخليل، ولكن الأحوط عدم إلقاء الخيار و الباديجان و نحوها ما لم ينقلب التمر أو الكشمش أو العنب إلى خل.

ذهاب ثلثي العصير العنبي

- ٢٠٣ ♦ تطهير العصير العنبي إذا غلى ♦ العصير العنبي الذي غلى بالنار أو بنفسه، يحرم شربه. و الأحوط نجاسته، كما تقدم في المسألة ١١٤.
- و العصير العنبي الذي كان غلى بالنار إذا ذهب ثلثاه بالغليان بالنار، فهو يظهر و يحل أكله. ولكن إذا كان غلى بنفسه، فالأحوط عدم طهارته إلا بصيرورته خلًا.

٢٠٤ • غليان العصير العنبي مع ذهاب ثلثيه من غير غليان • إذا ذهب ثلثا العصير العنبي من غير غليان، فإن غلى الباقي منه يحرم والأحوط نجاسته.

٢٠٥ • التريديد في غليان العصير العنبي أو ذهاب ثلثيه • العصير العنبي المشكوك غليانه، محكوم بالطهارة. ولكن إذا غلى فما لم يطمئن الإنسان بذهاب الثلثين أو صيرورته خلأً، يجب الاجتناب عنه.

٢٠٦ • حبّ العنب في الحصرم إذا غلى • إذا كان في عنقود من الحصرم حبة أو حبتان من العنب، فإن كان لا يطلق على عصير ذلك العنقود عصير العنب يكون طاهرًا ومحلّ أكله وإن غلى.

٢٠٧ • وقوع العنب في شيء يغلى • إذا وقعت حبة من العنب في شيء يغلي بالنار وغلّت، فالأحوط نجاسته وحرمة أكله.

٢٠٨ • اتحاد المعرفة مع تعدّد قدور الدبس • إذا أريد صنع الدبس في عدّة قدور، يجب عدم وضع المعرفة الذي كان في القدر الذي يغلي ولم يذهب ثلثاه، في القدر الذي لم يغل أو غلى وذهب ثلثاه.

٢٠٩ • غليان ما لا يعلم كونه حصرمًا أو عنبًا • إذا شكّ في كون الشيء حصرمًا أو عنبًا، فلو غلى لا ينجس ولا يحرم.

الانتقال

٢١٠ • انتقال الدم النجس الى حيوان ليس له نفس سائلة • إذا انتقل دم الإنسان أو الحيوان الذي له نفس سائلة - أي الحيوان الذي يشخب منه الدم عند الذبح - إلى حيوان ليس له نفس سائلة بحيث يعتبر جزء من دمه يصير طاهرًا، وهذا يقال له «الانتقال». وهكذا الحكم في سائر النجاسات. وأما الدم الذي يمتصه العلق من الإنسان فهو نجس؛ لأنه «دم إنسان».

٢١١ • دم البقّ الواقع على جسد الإنسان • إذا وقع بقّ على جسد الإنسان فقتله ولم يدر هل الدم الذي خرج منه هو الدم الذي امتصه البقّ من جسده أو دم البقّ نفسه، فالدم محكوم بالطهارة.

وكذا الحكم لو علم أنه هو الدم الذي امتصه البقّ منه ولكن أصبح جزء من بدنه. وأما إذا كانت الفاصلة الزمنية بين مض الدم وقتل البقّ قصيرة جدًا بحيث يقال له دم الإنسان، أو لم يعلم هل يقال له دم البقّ أم دم الإنسان، فالدم نجس.

الإسلام

٢١٢ • إسلام الكافر • إذا نطق الكافر عن عقيدة بالشهادتين، أي أقر بوحداية الله تعالى وبنبوة خاتم الأنبياء محمد ﷺ بأية لغة كانت، يصير مسلماً و يصير بدنه وماء فمه وأنفه و عرقه طاهراً. لكن لو كانت عين النجاسة على بدنه حين إسلامه، يجب إزالتها وتطهير محلها. ولو أزالها قبل إسلامه، فالأحوط استحباباً تطهير محلها.

٢١٣ • لباس الكافر بعد الإسلام • إذا كان الكافر حين الكفر مرتدياً لباساً قد لاقى بدنه مع الرطوبة ولم يكن ذلك اللباس على بدنه حين إسلامه، فهو محكوم بالنجاسة؛ بل حتى لو كان على بدنه أيضاً، يجب الاجتناب عنه.

٢١٤ • حكم الناطق بالشهادتين إذا شك في إيمانه القلبي • إذا نطق الكافر بالشهادتين ولم يعلم موافقة قلبه للسانه، يحكم بإسلامه. وأما إذا علم أنه لم يسلم قلباً، فهو محكوم بالنجاسة على الأحوط.

التبعية

٢١٥ • تعريف التبعية • التبعية: هي طهارة الشيء النجس تبعاً لطهارة شيء آخر.

٢١٦ • تبعية أولاد الكفار قبل البلوغ • يطهر أولاد الكفار غير البالغين بعد إسلام الأب أو الأم أو الجد أو الجدة القريبين، إلا إذا كان الولد مميّزاً وأظهر الكفر.

٢١٧ • طهارة وعاء الخمر بعد انقلابها خلاً • إذا صار الخمر خلاً، يطهر داخل الوعاء المنتجس بالخمر. ولكن إذا كان القسم الخارجي من الوعاء ملوثاً بالخمر، فيجب الاجتناب عنه ولو بعد صيرورته خمرًا.

٢١٨ • طهارة الآلات بعد التخليل أو ذهاب الثلثين • إذا غلى العصير العنبي، وقبل ذهاب الثلثين وقبل صيرورته خلاً انسكب على مكان، وجب تطهير ذلك المكان على الأحوط؛ ولكن داخل الوعاء الذي غلى فيه العصير العنبي فبعد ذهاب الثلثين أو صيرورته خلاً يطهر وكذلك الآلات الموجودة فيه مثل المعرفة المستعمل في طبخ العصير العنبي.

٢١٩ • طهارة بعض الأشياء المرتبطة بجسد الميت بعد تغسيله • السدة والصخرة التي يفتسل عليها الميت، والخزقة التي توضع عند الغسل لستر عورته، ويد الغاسل، تطهر جميعاً بعد الانتهاء من الغسل. وكذلك يطهر الثوب في ما كان المتعارف غسله من وراء الثوب.

٢٢٠ • الماء الباقي في الشيء بعد خروج غسالاته • إذا طهر الثوب ونحوه بالماء القليل و عُصر بالمقدار المتعارف؛ لكي ينفصل عنه الماء الذي صب عليه، فالماء الذي يبقى في داخله محكوم بالطهارة. وكذلك إذا غسل الإنباء المتنجس فبعد انفصال الماء الذي صب عليه لتطهيره تكون القطرات القليلة المتبقية فيه طاهرة.

زوال عين النجاسة

٢٢١ • زوال عين النجاسة عن بدن الحيوان أو باطن الإنسان • إذا تلوث بدن الحيوان بعين النجاسة مثل الدم أو بمنتجس كالماء النجس - إذا قلنا بأن بدن الحيوان يتنجس - فإن زال ذلك عنه، يظهر بدن الحيوان.

كما يظهر باطن بدن الإنسان مثل داخل الفم والأنف بزوال عين النجاسة الداخلية عنه، فإن خرج الدم من بين الأسنان واستهلك في ماء الفم - مثلاً -، فلا يجب غسل داخل الفم.

٢٢٢ • طهارة الأعضاء المزروعة في باطن البدن • الأعضاء التي يتم زرعها في داخل بدن الإنسان وتلتحم مع الجسم بحيث يكون لها نشاطات حيوية، تطهر بزوال عين النجاسة عنها؛ ولكن التي تكون كالأسنان الاصطناعية إن لم تكن متحركة ولم يمكن إخراجها من الفم يظهر بزوال عين النجاسة. أما إذا كانت متحركة وأمكن إخراجها من الفم فالأحوط عدم طهارتها بزوال عين النجاسة فيجب تطهيرها بالماء.

٢٢٣ • نجاسة الطعام الذي في الفم • إذا خرج من داخل الفم دم، فإن لم يعلم الإنسان بملاقاة الدم للطعام الذي في الفم يحكم بطهارة الطعام؛ وإن علم بالملاقاة، ينتجس الطعام على الأحوط.

٢٢٤ • نجاسة الموضع الذي لم يعلم أنه من الظاهر أو الباطن • إذا تنجس المقدار الذي يظهر من الشفتين أو الحفنين بعد التطبيق، وكذلك الموضع الذي لم يدر الإنسان هل أنه من الظاهر أو من الباطن، وجب تطهيره.

٢٢٥ • طهارة عين الإنسان • تعتبر العين من الأعضاء الداخلية للإنسان، فتطهر بزوال عين النجاسة عنها.

استبراء الحيوان الجلال

٢٢٦ • كيفية استبراء الحيوان الجلال • البول والروث والبرق من الحيوان الجلال، نجس، كما تقدم

في المسألة ١١٧.

وإذا أريد تطهيره يجب الاستبراء، والمراد منه منع الحيوان مدة معينة من أكل النجاسة، واغتذاه بغذاء آخر. وهذه المدة في الإبل الجلال أربعون يوماً وفي البقر عشرون يوماً، وفي الغنم عشرة أيام، وفي البقر خمسة أيام، وفي الدجاج ثلاثة أيام، وإن لم يزل اسم الجلل عن هذه الحيوانات. والأحوط استحباباً أن تمتنع عنه حتى يزول اسم الجلل عنها. وأما سائر الحيوانات الجلالة فتطهر بزوال اسم الجلل عنها.

واستبراء الغنم وسائر الحيوانات التي ارتضعت من الخنزيرة ولما ينبت لها اللحم ولا اشتد عظمها منه يكون بالارتضاع من ضرع غنم أو حيوان محلل أكله سبعة أيام، ولو لم تحتجج إلى اللبن أطعم علفاً طاهراً سبعة أيام.

خروج الدم بالمقدار المتعارف من الذبيحة

٢٢٧ • الدم المتخلف في الذبيحة • الدم المتبقى في جوف الذبيحة المذبوحة بالطريق الشرعي وبعد خروج الدم منها بالمقدار المتعارف، طاهر، كما تقدم في المسألة ٩٨.

٢٢٨ • الدم المتخلف في ذبيحة ما لا يؤكل لحمه • الحكم السابق يختص بالحيوان المحلل الأكل، ولا يجري في الحيوان المحرم الأكل. والأحوط استحباباً عدم جريانه أيضاً في الأجزاء المحترمة من الحيوان المحلل الأكل.

غيبية المسلم

٢٢٩ • شروط الحكم بالطهارة مع غيبية المسلم • إذا تنجس بدن المسلم أو لباسه أو الأشياء الأخرى التي تكون تحت يده كالظروف والسجاد، فقد أفتوا أن هذه الأشياء محكومة بالطهارة عند غياب المسلم بستة شروط:

- الأول: أن يحكم ذلك المسلم بنجاسة الشيء الذي تنجس بدنه أو لباسه.
- وعليه إذا لاقى مثلاً لباسه مع الرطوبة بدن الكافرو هو لا يحكم بالنجاسة الحاصلة من هذه الملاقاة، فلا يمكن اعتبار طهارة ثوبه عند غيابه.
- الثاني: أن يعلم ذلك المسلم بملاقاة بدنه أو لباسه للشيء النجس.
- الثالث: أن يراه الإنسان يستعمل ذلك الشيء في ما يشترط فيه الطهارة، مثلاً يراه يصلي

في ذلك اللباس .

• الرابع: علمه باشتراط الطهارة في الاستعمال المفروض؛ فإذا لم يعلم باشتراط الطهارة في لباس المصلّي وصلّى في ثوب فلا يمكن القول بطهارة ذلك اللباس .

• الخامس: أن يحتمل الإنسان أن ذلك المسلم قد طهر الشيء النجس؛ فإذا تيقّن بعدم تطهيره لا يمكن الحكم بطهارته . ولو علم أن ذلك المسلم لا يبالي بالنجاسة والطهارة، يشكل الحكم بطهارة ذلك الشيء .

• السادس: أن يكون ذلك المسلم بالغًا .

هكذا اعتبر الفقهاء غيبة المسلم من المظهرات بهذه الشروط المذكورة أعلاه ولكن لا يكفي غيبة المسلم لإثبات الطهارة، إلا إذا أوزنت الاطمئنان الشخصي أو النوعي.

طرق ثبوت الطهارة

• ٢٣٠ طرق إثبات طهارة الشيء النجس • تثبت طهارة الشيء النجس بعدة طرق:

• الأول: أن يتيقّن أو يطمئن الإنسان بنفسه بالطهارة، أو غالب الناس يطمئنون أو يتيقّنون بذلك . وأما في الموارد التي لا يحصل فيها الاطمئنان عند غالب الناس فإن حصل عند الإنسان على خلاف المتعارف لا يكفي ذلك .

والشخص الوسواسي الذي يكون على خلاف ما يتعارف في ما بين الناس في تطهير الأشياء النجسة، ولا يحصل عنده الاطمئنان بالطهارة في ما يطمئن بها متعارف الناس لا يلزم أن يطمئن هو بنفسه، بل يكفي الاطمئنان المتعارف عند الناس .

• الثاني: إخبار رجلين عدلين، ولا يكفي إخبار العادل الواحد .

• الثالث: إخبار الشخص الذي كان بيده الشيء النجس بطهارته .

• الرابع: غسل المسلم للشيء النجس بعنوان التطهير، وإن لم يعلم هل كان غسله صحيحًا أم لا .

أحكام الأواني

• ٢٣١ الإناء المصنوع من جلد الكلب أو الخنزير أو الميتة • يحرم الشرب من الإناء أو غير الإناء

المصنوع من جلد الكلب أو الخنزير أو الميتة، وكذلك يحرم الأكل منه في ما إذا كان المأكول الموضوع فيها قد تنجس بسبب الرطوبة، كما يجب الاجتناب عن استعماله في الوضوء والفسل وفي الأعمال التي يشترط فيها الطهارة؛ بل الأحوط عدم استعمال جلد الكلب والخنزير والميتة - وإن لم يكن ظرفاً - وكذلك سائر الأعيان النجسة في أي من الاستعمالات.

٢٣٢ ♦ استعمال أواني الذهب والفضة ♦ يحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب بل الأحوط الاجتناب عن أي استعمال آخر لهذه الأواني فلا يجوز استعمالها في تزيين الغرفة ونحوه على الأحوط.

٢٣٣ ♦ صنع أواني الذهب والفضة واقتناؤها ♦ يجوز صنع أواني الذهب والفضة واقتناؤها وأخذ الأجرة عليها؛ وإن كان الأحوط استحباباً ترك صنعها.

٢٣٤ ♦ بيع أواني الذهب والفضة وشراؤها ♦ يجوز بيع أواني الذهب والفضة وشراؤها، والتمن الذي يأخذه البائع ليس بحرام، وكذلك لا بأس باستعمال غير ظروف الشرب المصنوعة من الذهب والفضة، وإن كان الأحوط استحباباً الاجتناب عن جميعها.

٢٣٥ ♦ عروة الاستكان إذا صنعت من الذهب والفضة ♦ لا بأس باستعمال عروة الاستكان، المصنوعة من الذهب أو الفضة.

٢٣٦ ♦ استعمال الإناء المطلي بماء الذهب أو الفضة ♦ لا إشكال في استعمال الإناء الذي طلي بماء الذهب أو الفضة.

٢٣٧ ♦ استعمال الآنية المصنوعة من الذهب المخلوط ♦ إذا مزج فلز مع الذهب أو الفضة، و صنع من المزيج إناء، فإن كان الفلزيه كثيراً بحيث لا يصدق عليه إناء ذهب أو فضة، فلا بأس باستعماله.

٢٣٨ ♦ أكل ما في إناء الذهب أو الفضة بعد إفراغه في إناء آخر ♦ إذا أفرغ الإنسان الغذاء الموجود في إناء الذهب أو الفضة في إناء آخر؛ للاجتناب عن استعمال إناء الذهب والفضة، فلا بأس بالأكل من الإناء الثاني إذا لم يصدق عليه أنه استعمل أواني الذهب أو الفضة.

٢٣٩ ♦ استعمال ما صنع من الذهب والفضة من غير الظروف ♦ لا بأس باستعمال رأس القليان وغمد السيف والسكين وغلaf القرآن إذا كانت هذه الأشياء من الذهب أو الفضة. ولكن الأحوط استحباباً عدم استعمال المعطرة والمكحلة وأمثالهما المصنوعة من الذهب أو الفضة.

٢٤٠ • استعمال إناء الذهب أو الفضة في الضرورة • لا بأس باستعمال إناء الذهب أو الفضة في حال الاضطرار وبمقدار الضرورة؛ ولا يجوز الزيادة على هذا المقدار.

٢٤١ • الشك في كون الإناء من الذهب أو الفضة • لا إشكال في استعمال الإناء المشكوك كونه من الذهب أو الفضة أو من غيرهما.

الوضوء

كيفية الوضوء

٢٤٢ • موضع الغسل والمسح في الوضوء • يجب في الوضوء غسل الوجه واليدين ومسح مقدم الرأس وظاهر القدمين.

٢٤٣ • ما يجب غسله من الوجه في الوضوء • يجب غسل الوجه من قصاص الشعر - وهو نبت الشعر - إلى آخر الذقن طولاً، وما اشتمل عليه الإبهام والوسطى عرضاً. وإذا ترك شيئاً ولو قليلاً من هذا المقدار، فالوضوء باطل.

٢٤٤ • وضوء غير مستوي الخلقة • إذا كان نسبة وجه الشخص إلى يده أصغر أو أكبر من المتعارف، فيجب أن يرجع في غسل الوجه إلى متعارف الناس. وكذلك إذا كانت الجبهة قد نبت فيها الشعر، أو كان مقدم رأسه بدون شعر، فيغسل الجبهة بالمقدار المتعارف.

٢٤٥ • احتمال وجود مانع من وصول الماء في الوضوء • إذا احتمل وجود شيء يمنع من وصول الماء، في مواضع الوضوء كالحاجب أو أطراف العين أو الفم، وكان هذا الاحتمال في محلّه في نظر الناس، وجب عليه الفحص قبل الوضوء وإزالة ذلك المانع لو كان.

٢٤٦ • إيصال الماء إلى بشرة الوجه • إذا ظهرت بشرة الوجه من بين الشعر، وجب إيصال الماء إلى البشرة، وإن لم تكن قد ظهرت يكفي غسل ظاهر الشعر.

٢٤٧ • الشك في أن بشرة الوجه ظاهرة أم لا • إذا شك في كون بشرة الوجه ظاهرة من بين الشعر أم لا، وجب عليه غسل الشعر وإيصال الماء إلى البشرة.

٢٤٨ ♦ غسل داخل الأنف وبعض الفم والعين ♦ لا يجب غسل داخل الأنف والمقدار الذي لا يرى من الفم والعين حال إطباقيهما، بل يجب غسل ظاهر الأنف والمقدار الذي يظهر من مطبق الشفتين والجفنين.

٢٤٩ ♦ الشك في غسل المقدار الواجب في الوضوء ♦ من لم يعلم بوجود غسل هذا المقدار، إذا كان لم يدر هل أنه غسل بهذا المقدار في الوضوءات السابقة أم لا، فالصلاة التي صلاها بذلك الوضوء وقتها يكون باقياً يعيدها مع وضوء جديد والأحوط قضاء الصلوات التي صلاها وخرج وقتها أيضاً.

٢٥٠ ♦ كيفية الغسل في الوضوء ♦ يجب غسل الوجه واليدين من الأعلى إلى الأسفل، وإذا غسل من الأسفل إلى الأعلى، فالوضوء باطل.

٢٥١ ♦ كفاية تبلل الأعضاء عن الغسل ♦ إذا بلل يده ومسح على وجهه ويديه، فإن كان البلل بمقدار يُقال بأنه غسل الوجه واليدين، كفي ذلك.

٢٥٢ ♦ الترتيب في أعضاء غسل الوضوء ♦ يجب بعد غسل الوجه غسل اليد اليمنى، ثم غسل اليد اليسرى من المرفق إلى أطراف الأصابع.

٢٥٣ ♦ الاكتفاء بغسل اليد قبل الوضوء ♦ من غسل كفيه إلى المعصمين قبل غسل الوجه، لا يكتفي بذلك، بل يجب حين الوضوء أن يغسل يده إلى أطراف الأصابع، وإذا غسلها إلى المعصم فقط لم يصح وضوؤه.

٢٥٤ ♦ تعداد الغسل في الوضوء ♦ الغسلة الأولى للوجه واليدين في الوضوء واجبة، والثانية مستحبة، وما زاد عن ذلك حرام، أما أن أي الغسلات تكون هي الأولى أو الثانية أو الثالثة فذلك تابع للعرف ولا مدخل لقصد التوضي في ذلك، فإذا غسل العضو كاملاً مرتين فما يعد عرفاً من الغسلة الثالثة حرام.

٢٥٥ ♦ كيفية مسح الرأس ♦ يجب بعد غسل اليدين مسح مقدم الرأس بالبلل المتبقي في اليد من الوضوء، والأحوط أن يكون المسح بباطن اليد اليمنى من الأعلى إلى الأسفل.

٢٥٦ ♦ ما يجب من مسح الرأس ♦ الريح المقدم من الرأس مما يلي الجبهة يكون محلاً للمسح، وأي موضع مسح من هذا القسم كفي؛ والأحوط أن يكون مقدار المسح بمقدار ثلاثة أصابع مضمومة عرضاً، والأحوط استحباباً أن يكون بمقدار إصبع واحد طولاً.

٢٥٧ ♦ المسح على شعر الرأس ♦ لا يجب في مسح الرأس مسح البشرة، بل يصح المسح على شعر مقدم الرأس أيضاً، ولكن من كان شعر رأسه طويلاً بحيث لو مشطه نزل على وجهه، يجب أن يمسح على

الشعر الذي يكون على مقدم الرأس بعد تمشيطه، أو يكشف عن مفرق رأسه ويمسح على بشرة الرأس. وإذا كان الشعر ينزل على الوجه أو يصل إلى مواضع أخرى من الرأس، فإن جمعه في مقدم الرأس ومسح عليه، أو مسح على الشعر النابت في المواضع الأخرى من الرأس والمجموع في مقدم الرأس. بطل.

٢٥٨ • كيفية مسح الرجل • يجب بعد مسح الرأس، مسح ظاهر القدم بالبلل المتبقي في اليد من ماء الوضوء، ويكون المسح من رأس أحد الأصابع إلى قبة القدم، والأحوط أن يمسح إلى المفصل.

٢٥٩ • ما يجب من مسح الرجل • الأحوط أن يمسح ظاهر القدم بمقدار ثلاثة أصابع مضمومة عرضاً، والأفضل أن يمسح جميع ظاهر القدم بجميع باطن الكف.

٢٦٠ • كيفية وضع اليد على موضع المسح • الأحوط في مسح القدم أن يضع يده على رؤوس الأصابع ثم يمسح إلى المفصل، أو يضع يده على المفصل ويمسح إلى رؤوس الأصابع، لا أن يضع تمام اليد على ظاهر القدم ثم يجزئها قليلاً.

٢٦١ • تحرك الرأس أو القدم أثناء المسح • يجب في مسح الرأس و ظاهر القدم، أن يمسح بيده عليهما، فإن كانت يده ثابتة وحرك رأسه أو قدمه من تحتها، يبطل وضوؤه؛ ولكن إذا تحرك رأسه أو قدمه أثناء المسح قليلاً، فلا إشكال فيه.

٢٦٢ • رطوبة موضع المسح • يجب أن يكون موضع المسح جافاً، فإذا كان رطباً بحيث لا يؤثر فيه رطوبة اليد، يبطل المسح؛ ولكن إذا كانت الرطوبة قليلة بحيث يعذ الرطوبة التي ترى بعد المسح رطوبة اليد، فلا بأس بذلك.

٢٦٣ • عدم بقاء رطوبة في الكف للمسح • إذا لم يبق بلل في الكف للمسح به، فلا يصح أن يبيلل يده من الخارج؛ بل الأحوط أن يأخذ البلل من لحيته ويمسح به، وأما أخذ البلل من غير اللحية والمسح به فحل إشكال.

٢٦٤ • عدم كفاية رطوبة الكف للمسح • إذا كان البلل في كف اليد يكفي لمسح الرأس فقط، فالأحوط أن يمسح رأسه بهذا البلل، ويأخذ البلل من لحيته لمسح ظاهر القدم.

٢٦٥ • المسح على الجورب والنعل • المسح على الجورب والنعل، باطل. ولكن لا بأس بالمسح عليهما لتعذر نزعهما لشدة البرد أو الخوف من اللص أو الحيوان المفترس وأمثال ذلك؛ والأحوط

استحباً حينئذ أن يتيمم أيضاً. وفي هذه الصورة إذا كان ظاهر النعل نجساً، فالأحوط وضع شيء طاهر عليه ومسحه و التيمم أيضاً.

٢٤٦ • نجاسة موضع المسح • إذا كان ظاهر القدم نجساً ولا يمكنه تطهيره للمسح فالأحوط أن يجمع بين وضع شيء طاهر عليه ومسحه و التيمم.

الوضوء الارتماسي

٢٤٧ • كيفية الوضوء الارتماسي • الوضوء الارتماسي: هو أن يرمس الإنسان وجهه و يديه في الماء بقصد الوضوء، أو يخرج الوجه و اليدين من الماء بقصد الوضوء، أو يحرك الوجه و اليدين في داخل الماء بقصد الغسل من الأعلى إلى الأسفل. و المسح برطوبة اليد في الفرض الأول و الثالث، محل إشكال. وكذلك إذا كان قد قصد الوضوء من حين رسم اليد إلى حين إخراجها، فيكون المسح بتلك الرطوبة خلاف الاحتياط، فإذا أراد أن يتوضأ ارتماساً في اليد اليسرى، فالأحوط أن ينوي الوضوء عند إخراج يده من الماء فقط.

٢٤٨ • محل النية في الوضوء الارتماسي • يجب في الوضوء الارتماسي أيضاً غسل الوجه و اليدين من الأعلى إلى الأسفل؛ فإذا رسم الوجه و اليدين و قصد الوضوء، و جب عليه أن يرمس الوجه ابتداءً من الجبهة، و يرمس اليدين ابتداءً من المرفق، و إذا قصد الوضوء حين الإخراج فعليه أن يخرج الوجه ابتداءً من الجبهة و اليدين ابتداءً من المرفق.

٢٤٩ • الارتماس في بعض أعضاء الوضوء • لا إشكال في غسل بعض أعضاء الوضوء بشكل ارتماسي، و البعض الآخر بشكل غير ارتماسي.

أدعية الوضوء

٢٧٠ • ما يستحب من الدعاء حين الوضوء • يستحب لمن يريد الوضوء عند ما يقع نظره على الماء أن يقول:

«بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ، وَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا وَ لَمْ يُجْعَلْ نَجَسًا».

و قبل الوضوء حين غسل اليدين أن يقول:

«بِسْمِ اللَّهِ وَ بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَ اجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

و حين المضمضة أن يقول:

«اللَّهُمَّ لَقِّنِي بِحُجِّي يَوْمَ أَلْقَاكَ وَ أَلْطِقْ لِسَانِي بِذِكْرِكَ».

و حين الاستنشاق -أي إدخال الماء في الأنف- أن يقول:

«اللَّهُمَّ لَا تُحَرِّمْ عَلَيَّ رِيحَ الْجَنَّةِ وَ اجْعَلْنِي مِمَّنْ يَشْمُ رِيحَهَا وَ رُوْحَهَا وَ طِبْيَتِهَا».

و حين غسل الوجه أن يقول:

«اللَّهُمَّ بَيِّضْ وَجْهِي يَوْمَ تُسَوِّدُ الْوُجُوْهُ وَ لَا تُسَوِّدْ وَجْهِي يَوْمَ تَبْيَضُّ الْوُجُوْهُ».

و حين غسل اليد اليمنى أن يقول:

«اللَّهُمَّ أَغْطِنِي كِتَابِي يَمِينِي وَ الْخَلْدَ فِي الْجَنَابِ بِسَارِي وَ خَاسِبِنِي جَسَابًا يَسِيرًا».

و حين غسل اليد اليسرى أن يقول:

«اللَّهُمَّ لَا تُغْطِنِي كِتَابِي بِشِمَالِي وَ لَا مِنْ وَرَاءَ ظَهْرِي وَ لَا تُجْعَلْهَا مَقْلُوْلَةً اِلَى عُنُقِي، وَ أَعُوذُ بِكَ مِنْ مُقْطَعَاتِ السَّيْرَانِ».

و حين مسح الرأس أن يقول:

«اللَّهُمَّ غَشِّبِي بِرَحْمَتِكَ وَ بَرَكَاتِكَ وَ عَفْوِكَ».

و حين مسح القدم أن يقول:

«اللَّهُمَّ تَبَتَّنِي عَلَى الصَّرَاطِ يَوْمَ تُزَلُّ فِيهِ الْأَقْدَامُ وَ اجْعَلْ سَفْعِي فِي مَا يُرْضِيكَ عَنِّي يَا ذَا الْجَلَالِ وَ الْإِكْرَامِ».

شرائط صحّة الوضوء

يشترط في صحّة الوضوء ثلاثة عشر أمراً:

• الشرط الأول:

أن يكون ماء الوضوء طاهراً.

• الشرط الثاني:

أن يكون الوضوء بالماء المطلق.

٢٧١ • **الوضوء بالماء النجس والماء المضاف** • الوضوء بالماء النجس والماء المضاف وسائر المانع باطل، وإن لم يكن الإنسان عالمًا بنجاسة الماء أو عدم إطلاقه أو كان ناسيًا لذلك، وإذا صلى بهذا الوضوء فعليه إعادة الصلاة بوضوء صحيح.

٢٧٢ • **الوضوء بالماء المخلوط بالطين** • إذا لم يكن عنده للوضوء غير الماء المخلوط بالطين (الذي هو ماء مضاف)، فإن كان وقت الصلاة ضيقًا يجب التيمم، وإن كان واسعًا يجب عليه أن يصبر حتى يصفو الماء ثم يتوضأ، أو يقوم بتصفيته بوسيلة ما.

• الشرط الثالث:

إباحة ماء الوضوء والفضاء الذي يتوضأ فيه؛ فإن لم يوجد الماء والفضاء المباحين يجب التيمم، والوضوء باطل وكذا على الأحوط لتوضأ بالماء المغصوب مع وجود الماء والفضاء المباحين.

٢٧٣ • **الوضوء بالماء المغصوب أو في المكان الغصبي** • يحرم الوضوء بالماء المغصوب أو بالماء الذي لا يعلم رضا صاحبه، ويكون باطلًا على الأحوط؛ ولكن إذا كان صاحبه قد رضي سابقًا ولم يُعلم هل رجع عن رضاه أم لا، يكون الوضوء جائزًا وصحيحًا. وإذا كان يصب ماء الوضوء من وجهه ويديه على المكان المغصوب، يبطل وضوؤه على الأحوط.

٢٧٤ • **الوضوء في المكان الوقفي** • حوض المدرسة التي لا يعلم الإنسان هل أن ماء ذلك الحوض وقف على جميع الناس أو على طلاب تلك المدرسة خاصة، إذا ثبت -من طريق- أنه وقف لجميع الناس، فلا إشكال في الوضوء منه؛ كما لو رأى أن غالب الناس يقومون بالوضوء من ماء ذلك الحوض؛ بحيث يحصل الأطمئنان عند غالب الناس بالوقف العام. وإذا لم يثبت ذلك، فلو كان الشك في عبارات الوقف، فالوضوء محل إشكال؛ مثلًا إذا لم يعلم الإنسان هل ذكر في عبارات الوقف السادة الحسينية أو الموسوية، وهو من جملة السادة الحسينية لا الموسوية، فلا يجوز له التصرف في ذلك الوقف. وأما إذا كان أصل عبارة الوقف معلومًا إجمالاً ولكن شك في أنه هل اعتبر الواقف خصوصية أخرى أم لا، فلا مانع من الوضوء؛ مثلًا إذا علم بالوقف على السادة ولكن شك هل قيده الواقف ب قيد الموسوية أم لا، ففي هذه الحالة يحكم بالوقف على جميع السادة، ولا إشكال في الوضوء.

٢٧٥ • **الوضوء في مسجد لا يريد الصلاة فيه** • من لا يريد الصلاة في مسجد، ولم يدر هل الماء الموجود في حوضه قد وقف على جميع الناس أم على الأشخاص الذين يصلون في ذلك المسجد؛ إذا ثبت -من طريق- بأن الوقف على جميع الناس، فلا إشكال في الوضوء. وأما إذا لم يثبت، فيكون

التفصيل في هذه المسألة كما ذكر في المسألة السابقة.

٢٧٦ • **الوضوء في الفنادق** • يصح الوضوء - من دون إشكال - في الفنادق والأماكن التي لا يسكنها الشخص في ما إذا ثبت - من طريق - جواز ذلك، كما لو كانت هناك أمانة يحصل منها الاطمئنان بالجواز لغالب الأفراد؛ بأن جرت العادة - مثلاً - أن يتوضأ الأشخاص غير الساكنين هناك في تلك الأماكن.

٢٧٧ • **الوضوء من الأنهار الكبيرة** • الوضوء من الأنهار الكبيرة جائز وصحيح، وإن كان قد نهى المالك عن الوضوء منها، أو يعلم الإنسان بعدم رضا المالك، أو يكون المالك لها صغيراً أو مجنوناً، ولكن الأحوط استحباباً في هذه الموارد عدم الوضوء.

ولكن الغاصب لا يجوز له الوضوء بالماء المغصوب، وكذلك من يتصرف في الماء تبعاً للغاصب، كزوجته وأولاده وضيوفه؛ ولو توضؤوا كان وضوؤهم باطلاً بتفصيل تقدم في بداية هذا الشرط.

٢٧٨ • **الوضوء بماء غصبي مع نسيان غصبيته** • إذا نسي أن الماء مغصوب، وتوضأ منه، فوضوؤه صحيح؛ ولكن إذا كان الشخص هو الغاصب للماء، فنسي أن الماء مغصوب، وتوضأ منه، فوضوؤه حرام وباطل بتفصيل تقدم في بداية هذا الشرط.

• الشرط الرابع:

أن يكون ظرف ماء الوضوء مباحاً.

• الشرط الخامس:

أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من الذهب والفضة؛ فإذا لم يوجد الماء إلا في إناء يحرم استعماله، يجب التيمم والوضوء باطل وكذا على الأحوط لو توضأ بذلك الماء مع وجود الماء في غير ذلك الإناء.

٢٧٩ • **الوضوء من إناء مغصوب وفي آنية الذهب والفضة** • إذا كان ماء الوضوء في إناء مغصوب، أو ظرف مصنوع من الذهب والفضة ولم يكن عنده غير هذا الماء، فإن كان يمكنه إفراغ الماء بصورة مشروعة في إناء آخر، يجب عليه ذلك، ثم يتوضأ، وإذا لم يتمكن، وجب عليه التيمم. ولو عصى في هاتين الصورتين، وتوضأ في ذلك الماء فوضوؤه باطل بتفصيل تقدم.

٢٨٠ • **الوضوء في الحوض مع غصبيته بعضه** • لا إشكال في الوضوء من الحوض الذي فيه أجر أو حجر غصبي، إن لم يعتبر أخذ الماء تصرّفاً عرفاً، وإلا فالوضوء باطل بتفصيل تقدم.

٢٨١ • الوضوء مع احتمال وبقية المكان • إذا ضُنع حوض أو حُفر نهر في صحن أحد الأئمة المعصومين عليه السلام أو أولاد الأئمة، وكان الصحن في السابق مقبرة، فإن كان الإنسان لا يعلم بأن أرض الصحن وقفت بعنوان المقبرة، فلا إشكال في الوضوء من الحوض أو النهر.

• الشرط السادس:

طهارة أعضاء الوضوء حين الغسل أو المسح.

٢٨٢ • تنجس بعض مواضع الوضوء قبل إتمامه • إذا تنجس أحد مواضع الوضوء بعد غسله أو مسحه وقبل إتمام الوضوء فالوضوء صحيح.

٢٨٣ • تنجس غير أعضاء الوضوء من البدن • إذا كان أحد مواضع البدن -غير أعضاء الوضوء- نجسًا، فالوضوء يكون صحيحًا؛ ولكن إذا لم يكن قد طهر مخرج البول أو الغائط، فالأحوط استحبابًا أن يظهر ذلك الموضع أولًا ثم يتوضأ.

٢٨٤ • الشك في تطهير العضو النجس بعد الفراغ من الوضوء • إذا كان أحد أعضاء الوضوء نجسًا، وبعد الوضوء حصل عنده الشك هل طهره قبل الوضوء أم لا فإن كان يعلم بعدم التفاته إلى نجاسة ذلك الموضع أو طهارته حال الوضوء، أو كان جاهلًا بالمسألة بالمرّة فالوضوء باطل. وأما إذا كان عالماً بالمسألة ملتفتًا إلى رعايتها أو شك في التفاته كان وضوؤه صحيحًا. وعلى أي حال، يجب تطهير الموضع النجس على الأحوط.

٢٨٥ • كيفية الوضوء إذا لم ينقطع الدم عن بعض الأعضاء • إذا كان في الوجه أو اليدين جرح لا ينقطع دمه، ولم يكن الماء مضرًا به، فوجب عليه أن يغمس العضو في الماء الكثر أو الجاري ويضغط على الجرح قليلًا؛ لينقطع الدم، ثم يتوضأ أرتماسيًا بالكيفية المتقدمة.

• الشرط السابع:

أن يكون الوقت كافيًا للوضوء والصلاة.

٢٨٦ • ضيق الوقت عن الوضوء • إذا ضاق الوقت بحيث يلزم من الوضوء خوف وقوع الصلاة وبعضها خارج الوقت فليتيّم؛ ولكن إذا كان الوقت اللازم للتيّم بمقدار الوقت الكافي للوضوء، فعليه أن يتوضأ.

٢٨٧ • الوضوء في ضيق الوقت بدلاً عن التيمم • من يجب عليه التيمم لضيق وقت الصلاة إن توضأ بقصد القرية أو لأجل بعض الأعمال المستحبة كقراءة القرآن، كان وضوؤه صحيحاً وإن عصي لتركه تمام الصلاة أو بعضها في وقتها.

• الشرط الثامن:

أن يأتي بالوضوء لله تعالى فقط، وإذا توضأ للتبريد أو لغرض آخر، فوضوؤه باطل.

٢٨٨ • كيفية النية في الوضوء • لا يجب التلفظ بنية الوضوء باللسان أو إخطارها في القلب، ولكن يجب أن يكون ملتفتاً في تمام الوضوء بأنه يتوضأ لله تعالى، بحيث لو سُئل ما ذا تفعل ولأجل من تقوم بالعمل؟ لقال: أتوضأ قريةً إلى الله تعالى.

• الشرط التاسع:

أن يراعي في الوضوء الترتيب المذكور، أي يغسل الوجه أولاً، ثم اليد اليمنى، ثم اليد اليسرى، ثم يمسح الرأس، ثم يمسح القدمين. ويجب أن لا يمسح القدم الأيسر قبل الأيمن، والأحوط أن لا يمسحهما معاً أيضاً. وإذا لم يتوضأ بالترتيب المذكور، فوضوؤه باطل.

• الشرط العاشر:

مراعاة الموالاة في أفعال الوضوء.

٢٨٩ • جفاف الأعضاء السابق أثناء الوضوء • إذا حصلت فاصلة زمنية بين أفعال الوضوء بحيث جفت تمام الأعضاء المغسولة أو المسوحة سابقاً قبل الشروع في غسل العضو اللاحق أو مسحه فالوضوء - حينئذٍ - باطل. وإذا جف الموضع السابق فقط عند إرادة غسل أو مسح العضو اللاحق، يكون وضوؤه صحيحاً؛ مثلاً لو جفت رطوبة اليد اليمنى عند غسل اليد اليسرى مع بقاء الرطوبة في الوجه، فوضوؤه صحيح والأحوط استحباباً إبطال الوضوء وإعادة من جديد.

٢٩٠ • جفاف الأعضاء السابق بواسطة الحرارة ونحوها • إذا تابع في أفعال الوضوء، ولكن حصل الجفاف بسبب حرارة الهواء أو حرارة بدنه أو غير ذلك فوضوؤه صحيح.

٢٩١ • المشي أثناء الوضوء • لا إشكال في المشي أثناء الوضوء.

• الشرط الحادي عشر:

أن يباشر الإنسان بنفسه غسل الوجه واليدين ومسح الرأس واليدين؛ وإذا وضأه غيره أو أعانه على وصول الماء إلى الوجه أو اليدين، أو أعانه على مسح الرأس والقدمين، فوضوؤه باطل. ويكره الإعانة في مقدمات الوضوء؛ فإذا صبَّ شخص الماء في كفِّ الإنسان وتوضأ بذلك الماء لم يكن وضوؤه باطلاً.

٢٩٢ • عدم التمكن من الوضوء بنفسه واستعانة الغير • من لم يتمكن من الوضوء بنفسه، يجب عليه أن يستعين بغيره، وإذا لم يتمكن أيضاً من ذلك، فيجب عليه أن يستنوب غيره ليوضأه، ولو طلب النائب أجره يجب الدفع له عند الإمكان. ولكن يجب أن ينوي الوضوء بنفسه ويمسح بيده؛ وإذا لم يتمكن من ذلك، وجب أن يأخذ النائب بيده ويمسح بها محلَّ المسح، وإن لم يمكن ذلك أيضاً يأخذ النائب الرطوبة التي في يد المنوب عنه، ويمسح بها رأسه وظاهر قدميه.

٢٩٣ • الاكتفاء بالضرورة في استعانة الغير • إذا استطاع أن يؤدي أيًا من أفعال الوضوء بنفسه، فلا يجوز أن يستعين فيها بغيره.

• الشرط الثاني عشر:

أن لا يكون مانع من استعمال الماء.

٢٩٤ • الوضوء مع خوف العطش • من يخاف العطش إن توضأ بالماء، لا يجوز له ترك الوضوء، والأحوط استحباباً أن يتيمم أيضاً. نعم، إذا خاف الوقوع بمرض صعب العلاج إن توضأ، فلا يجوز له أن يتوضأ، بل يجب عليه التيمم. وإذا لم يصل إلى هذا الحد، ولكن كان الوضوء حرجياً -أي فيه مشقة لا يتحملها غالب الناس - جاز له حينئذٍ ترك الوضوء ويتيمم بدلاً عنه. وأما لو تحمّل المشقة وتوضأ، يكون وضوؤه صحيحاً. وإذا لم يعلم أن في الوضوء يحصل الضرر الشديد له، وتوضأ، ثم بعد ذلك علم بوجود الضرر، فوضوؤه صحيح.

٢٩٥ • عدم التضرر من استعمال قليل الماء • إذا كان لا يتضرر من استعمال القليل من الماء في غسل الوجه واليدين، وما زاد على ذلك يضره، وجب عليه الوضوء بهذا المقدار إذا كان يتحقق الوضوء الصحيح به.

• الشرط الثالث عشر:

أن لا يكون على أعضاء الوضوء مانع من وصول الماء. وقد لا يكون هذا الأمر شرطاً في صحة

الوضوء بل تكون الوظيفة وضوء الجبيرة كما سيأتي في فصلها.

٢٩٦ ♦ الشك في مانعية الشيء اللاصق بأحد الأعضاء ♦ إذا علم أن شيئاً لاصق على أعضاء الوضوء، ولكن شك في منعه من وصول الماء، وجب عليه أن يزيله أو يوصل الماء تحته. واللازم بالذكر: أن الميزان في الشك في وجود المانع أو مانعية الموجود في محل الوضوء وعدمه، متعارف الناس؛ فإذا كان متعارف الناس لا يشكّون في ذلك ولكن الإنسان يشك فيه، فلا يعتني بشكّه.

٢٩٧ ♦ الوسخ تحت الأظفر ♦ لا إشكال في الوضوء مع وجود الوسخ تحت الأظفر؛ ولكن إذا قض الأظفر وكان يعلم أو يحتمل مانعية هذا الوسخ من وصول الماء إلى البشرة، يجب إزالته قبل الوضوء. وكذلك لو كان الأظفر قد طال أكثر من المتعارف، يجب إزالة ما كان تحت الزيادة غير المتعارفة منه.

٢٩٨ ♦ إيصال الماء إلى تحت الجلد المتورّم ♦ إذا تورّم الوجه أو اليدين أو مقدّم الرأس أو ظاهر القدم؛ بسبب الاحتراق أو بسبب شيء آخر، أجزاء غسل ظاهر ذلك الموضع والمسح عليه. وإذا حصل فيه ثقب، فلا يجب إيصال الماء إلى ما تحت الجلد؛ بل لوانفصل قسم من الجلد، لا يجب إيصال الماء تحت الجلد الذي لم ينفصل؛ لكن إن كان الجلد المنفصل يلتصق بالبدن أحياناً ويرتفع عنه أحياناً أخرى، يجب إيصال الماء تحته.

٢٩٩ ♦ الشك في وجود المانع في أعضاء الوضوء ♦ من شك في وجود الحاجب على أعضاء الوضوء، فإن كان شكّه عند الناس في محله، كالبتاء الذي يعمل في الطين ثم يشك في بقاء شيء من الطين لاصقاً بيده، وجب عليه أن يفحص، أو يمسح يده بحيث يحصل عنده الاطمئنان أو عند غالب الناس بعدم بقاء شيء من الطين أو بوصول الماء إلى البشرة.

٣٠٠ ♦ الشك في مانعية الوسخ ♦ إذا كان المحل الذي يجب غسله أو مسحه وسخاً، ولكن هذا الوسخ لا يمنع من وصول الماء إلى البدن، فلا إشكال في ذلك، وكذا لو بقي بعد العمل بالمحض ونحوه شيء أبيض لا يمنع من وصول الماء إلى اليد؛ ولكن إذا شك في وصول الماء إلى البدن مع بقاء ذلك، وجبت إزالته، إلا إذا كان شكّه غير متعارف.

٣٠١ ♦ الشك في إيصال الماء إلى موضع علم بوجود مانع عليه ♦ إذا علم قبل الوضوء بوجود المانع على بعض أعضاء الوضوء، وبعد الوضوء شك في إيصال الماء حال الوضوء إلى ذلك الموضع، فإن احتمل أنه كان ملتفتاً عند الوضوء إلى ذلك، صح وضوؤه.

٣٠٢ ♦ الشك في وصول الماء إلى تحت المانع ♦ إذا كان على بعض أعضاء الوضوء مانع، أحياناً يصل الماء بنفسه تحت ذلك المانع وأحياناً أخرى لا يصل، وشك الإنسان بعد الوضوء في وصول الماء تحت ذلك المانع، فإن علم أنه لم يكن ملتفتاً أثناء الوضوء إلى وصول الماء تحته، فليس له الاكتفاء بذلك الوضوء.

٣٠٣ ♦ رؤية مانع يشك في كونه موجوداً قبل الوضوء ♦ إذا رأى بعد الوضوء على أعضاء الوضوء ما يمنع من وصول الماء، ولا يعلم هل كان موجوداً حال الوضوء أو أنه وجد في ما بعد، فوضوؤه يكون صحيحاً؛ إلا إذا علم بأنه لم يكن ملتفتاً إلى ذلك المانع حين الوضوء، ففي هذه الصورة لا يكتفي بذلك الوضوء.

٣٠٤ ♦ الشك بعد الوضوء في وجود المانع ♦ إذا شك بعد الوضوء في وجود المانع من وصول الماء على أعضاء الوضوء حين الوضوء، فإن احتمل بأنه كان ملتفتاً حال الوضوء إلى رعاية ذلك، يحكم بصحة وضوئه.

أحكام الوضوء

٣٠٥ ♦ كثير الشك في الوضوء ♦ من يشك كثيراً في أفعال الوضوء أو شروطه مثل: طهارة الماء، إن وصل إلى حد الوسوسة فعليه أن لا يعتنى بشكّه.

٣٠٦ ♦ الشك في بطلان الوضوء ♦ إذا شك في بطلان وضوئه، بنى على بقائه. ولكن إذا لم يستبرئ من البول وتوضأ وخرجت منه بعد الوضوء رطوبة مشتبهة بين أن يكون من بقايا البول وغيره، يكون وضوؤه محكوماً بالبطلان.

٣٠٧ ♦ الشك في أصل الوضوء ♦ من شك في أنه توضأ أم لا، يجب عليه الوضوء.

٣٠٨ ♦ التردد في أن وضوءه كان قبل الحدث أم بعده ♦ من تيقن بالوضوء و صدور الحدث كالبول، ولكنه لا يعلم أيهما السابق، إن كان شكّه قبل الصلاة وجب عليه الوضوء. وإذا شك أثناء الصلاة، فلا يجوز له الاكتفاء بها، بل يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة. والأحوط استحباباً أن يتم الصلاة رجاءً، ثم يتوضأ ويعيدها.

وأما إذا شك بعد الصلاة، صحت صلاته التي صلاها في ما إذا احتمل بأنه حين الشروع بالصلاة كان ملتفتاً إلى ذلك. لكن الأحوط أن يتوضأ للصلوات الآتية.

وإذا كان وقت الوضوء معلوماً ووقت الحدث مجهولاً، ففي جميع الصور تصح صلاته، ويحكم بأنه

على وضوء. فإذا علم بأنه تَوَضَّأَ حين الظهر مثلاً، ولا يعلم هل أن صدور الحدث كان قبل هذا الوقت أو بعده، تكون صلاته صحيحة، ويجوز له أن يرتب - حينئذٍ - جميع أحكام الوضوء.

٣٠٩ • القطع بترك بعض أفعال الوضوء • إذا تيقن بعد الوضوء أو في أثناءه بعدم غسل أو مسح بعض المواضع، فإن جفَّت رطوبة جميع المواضع التي قبل ذلك الموضع؛ لطول المدة، يجب الوضوء مرةً أخرى. وأما إذا لم تجفَّ أو جفَّت بسبب حرارة الهواء أو عصف الرياح وأمثال ذلك، فيجب غسل أو مسح الموضع الذي نسيه والذي بعده.

ولو شكَّ أثناء الوضوء في غسل أو مسح أحد المواضع، فحكمه كحكم الصورة المذكورة.

٣١٠ • الشكُّ في أصل التوضي بعد الصلاة • إذا شكَّ بعد الصلاة هل تَوَضَّأَ أم لا فإن احتمل بأنه كان ملتفتاً حين الشروع بالصلاة - ولو إجمالاً - بوجوب كونه على وضوء، صحت صلاته. ولكن الأحوط أن يتوضَّأَ للصلوات الأخرى.

٣١١ • شكُّ المصلي في التوضي وهو في الصلاة • إذا شكَّ في أثناء الصلاة هل تَوَضَّأَ أم لا؛ فإن كان مطمئناً بعدم التفاته حين الشروع بالصلاة بوجوب كونه على وضوء يحكم ببطلان صلاته وإن احتمل التفاته إلى ذلك حين الشروع بالصلاة - ولو إجمالاً - صحت صلاته. ولكن الأحوط استحباباً أن يتم صلاته رجاءً، ويتوضَّأَ ويعيد الصلاة. والأحوط أن يتوضَّأَ للصلوات القادمة.

٣١٢ • التردد بعد الصلاة في وقت بطل وضوؤه • إذا علم بعد الصلاة بأن وضوؤه قد بطل، ولكن شكَّ في وقت البطلان، هل كان قبل الصلاة أم بعدها؛ فإن احتمل حين الشروع بالصلاة بأنه كان ملتفتاً إلى شرائط صحة الصلاة، تصحَّ صلاته التي صلاها.

٣١٣ • وظيفة المبطون والمسلسوس في الوضوء والصلاة • إذا كان الإنسان مريضاً، بحيث يتقاطر منه البول (يقال له المسلسوس)، أو لا يستطيع التحقُّظ من خروج غائطه (يقال له المبطون)، فإن تيقن بوجود فترة من أوَّل وقت الصلاة إلى آخرها يستطيع فيها الوضوء والصلاة (من دون حدث)، وجب عليه أن يصلي في تلك الفترة. وإذا كانت الفترة تكفي لأداء واجبات الصلاة فقط، وجب الاقتصار على الواجبات، ويترك المستحبات مثل: الأذان والإقامة والقنوت، بل السورة أيضاً.

٣١٤ • وظيفة المسلسوس إذا لم يجد فترة انقطع فيها الحدث • من يتقاطر بوله ولم توجد فترة ينقطع فيها هذا الحدث، يجوز له أن يصلي بهذه الحالة، و خروج البول بهذه الكيفية لا يبطل الوضوء؛ بل يبطل الوضوء الحدث بالنحو المتعارف، كالنوم أو البول أو الغائط مثل سائر الناس.

٣١٥ ♦ وظيفة المبطلون إذا لم يجد فترة انقطع فيها الحدث ♦ من لا يمكنه التحفظ من خروج الغائط، ولم تكن هناك فترة تكفي للوضوء والصلاة، فإن كان يخرج منه الغائط في أثناء الصلاة دفعة واحدة أو عدة دفعات بحيث يمكنه الوضوء بعد كل مرة من دون حرج، يجب أن يضع إلى جانبه الماء وبعد كل مرة يخرج منه الغائط يتوضأ فوراً مع رعاية شرائط الصلاة كاستقبال القبلة، ويتم صلاته من الموضع الذي قطعها، وأما إذا كان هذا العمل يستلزم الحرج له، جاز له أن يصلي بهذه الحالة ولا يبطل وضوؤه إلا بالحدث الصادر بالنحو المتعارف.

٣١٦ ♦ عدم بطلان الوضوء بخروج الريح في بعض الموارد ♦ إذا كان الشخص مريضاً، بحيث لا يمكنه التحفظ من خروج الريح، فخرج الريح لا يبطل وضوءه، ويجوز له الصلاة بهذه الحالة.

٣١٧ ♦ من لا يمكنه التحفظ من خروج البول أو الريح ♦ من لا يمكنه التحفظ من خروج البول أو الريح لا يجب عليه الوضوء لكل صلاة. وكذا من لا يمكنه التحفظ من خروج الغائط مع وجود الحرج في وضوئه بعد كل مرة. ولكن إذا لم يكن حرجياً عليه وجب الوضوء لكل صلاة والشروع فيها بلا مهلة، وإن خرج منه الغائط في أثناء الصلاة يعمل حسب ما مضى في المسألة ٣١٥.

٣١٨ ♦ وظيفة المبطلون بالنسبة إلى سجدة السهو والأجزاء المنسية ♦ حكم صلاة الاحتياط وقضاء السجدة أو التشهد كحكم أجزاء الصلاة؛ فمن لا يمكنه التحفظ من خروج الغائط، إن خرج منه أثناء صلاة الاحتياط أو قضاء السجدة أو التشهد، ولم يكن الوضوء حرجياً عليه وجب عليه الوضوء في الأثناء ثم الإتيان ببقيّة الأعمال. والأحوط مراعاة ذلك في سجدة السهو أيضاً.

٣١٩ ♦ وظيفة المسلسوس والمبطلون بالنسبة إلى نجاسة ثوبه وبدنه ♦ يجب على من يتقاطر منه البول أن يضع حين الصلاة كيساً طاهراً فيه قطنة أو شيء آخر يمنع من تعدي النجاسة إلى المواضع الأخرى. ويجب تطهير مخرج البول المنتجس قبل كل صلاة، وأيضاً يطهر الكيس المنتجس أو يبدله. ولكن إذا جمع بين صلاة الظهر والعصر، فلا يجب تطهير مخرج البول أو تطهير الكيس قبل صلاة العصر، ويجوز له أن يصلي صلاة العصر بهذه الحالة.

وإذا لوجع بين صلاة المغرب والعشاء. وعلى أي حال، عليه أن يتحفظ - ما تمكّن - من تعدي النجاسة إلى المواضع الأخرى.

وكذلك من لا يستطيع التحفظ من خروج الغائط، يجب عليه التحفظ - مع الإمكان - بمقدار الصلاة من وصول الغائط إلى المواضع الأخرى. ولو تمكّن فليطهر مخرج الغائط قبل كل صلاة. وإذا خرج الغائط في أثناء الصلاة أيضاً، فالأحوط تطهير مخرج الغائط إن لم تكن فيه مشقة.

- ٣٢٠ • تحفظ المسلوس والمبطون من خروج البول والغائط في الصلاة • من لا يمكنه التحفظ من خروج البول أو الغائط أو الريح، يجب عليه - مع الإمكان - التحفظ من خروجها بمقدار وقت الصلاة وإن استلزم بذل المال؛ بل إذا كان مرضه سهل العلاج، فالأحوط استحباباً أن يعالج نفسه.
- ٣٢١ • وظيفة المسلوس والمبطون بعد البرء • من لم يتمكن من التحفظ من خروج البول أو الغائط أو الريح، فبعد البرء من مرضه لا يجب عليه قضاء صلواته التي صلاها حين مرضه حسب ما اقتضته وظيفته؛ لكن لو برأ في الوقت يجب عليه إعادة الصلاة التي صلاها في هذا الوقت.

موجبات الوضوء

- ٣٢٢ • وجوب الوضوء لستة أمور • يلزم الوضوء لستة أمور:
- الأول: للصلوات الواجبة ما عدا صلاة الميت، وفي الصلوات المستحبة الوضوء شرط للصحة.
 - الثاني: للسجدة المنسية والتشهد المنسي، إن أحدث بينهما وبين الصلاة الواجبة، كما لو بال. والأحوط أن يتوضأ لسجدي السهو أيضاً.
 - الثالث: لطواف العمرة والحج؛ من دون فرقي بين العمرة والحج الواجبين والمستحبين.
 - الرابع: للندرا أو العهد أو القسم بأن يتوضأ، وللإجارة وللشرط ولأمرٍ يجب إطاعته.
 - الخامس: للندرا أو العهد أو القسم بأن يمسه بيده خط القرآن ونحوه من الأشياء التي لا يجوز مسها إلا مع الوضوء، أو للزوم مس خط القرآن ونحوه بيده لإجارة أو لشرط أو لأمر واجب الإطاعة.
 - السادس: لتطهير القرآن المنتجس، أو لإخراجه من الموضع الذي يجب إخراجه منه، إذا احتاج ذلك إلى مس خط القرآن بيده أو بيده. ولكن لو كان التأخير بمقدار الوضوء موجباً هتك حرمة القرآن، يجب التيمم. والمبادرة بتطهيره. وأما إذا كان التأخير بمقدار التيمم موجباً هتك القرآن أيضاً فيجب الإخراج والتطهير من دون تيمم.

- ٣٢٣ • مس خط القرآن أو ترجمته من دون الوضوء • يحرم مس خط القرآن بأي موضع من مواضع البدن من دون وضوء. ولكن لا إشكال في مس ترجمة القرآن باللغة الفارسية أو غيرها من اللغات.
- ٣٢٤ • منع الصبي أو المجنون من مس القرآن • لا يجب منع الطفل أو المجنون من مس القرآن ونحوه. ولكن إذا كان متسهما يعدّ هتكاً للقرآن ونحوه، وجب منعهما.

٣٢٥ • من الأسماء المبتزكة • يحرم على غير المتوضي على الأحوط من اسم الله تعالى وصفاته الخاصة بأي لغة كانت الكتابة، إلا النقود التي كتب عليها اسم الله تعالى فلا إشكال - حينئذ - في المنس. بل الأحوط استحباباً عدم من الأسماء المباركة للأنبياء والأئمة المعصومين وفاطمة الزهراء عليهن السلام.

٣٢٦ • التوضي قبل وقت الصلاة • يصح التوضي والاعتسال قبل وقت الصلاة للصلاة أو للكون على الطهارة، علماً بأن تحصيل الطهارة مستحب في نفسه فيصح التوضي أو الاعتسال لأجلها في جميع الأوقات.

٣٢٧ • التوضي بنية الوجوب باعتقاد دخول الوقت • إذا توضأ بنية الوجوب بعد أن يتقن بدخول الوقت، ثم تبين له عدم دخوله، فوضوؤه صحيح.

٣٢٨ • موارد استحباب الوضوء • يستحب للإنسان أن يتوضأ لصلاة الميت وزيارة أهل القبور والذهاب إلى المسجد وحرمة الأئمة عليهم السلام، ولحمل القرآن وقراءته، وكتابته، ومن حواشيه، وقبل النوم. وكذلك يستحب لمن كان على وضوء أن يتوضأ مرة أخرى. وإذا توضأ لأحد هذه الأمور جاز له أن يقوم بأي عمل مشروط بالوضوء، مثلاً يجوز له الصلاة بذلك الوضوء.

نواقض الوضوء

٣٢٩ • ما يبطل الوضوء • تبطل الوضوء سبعة أمور:

- الأول والثاني: البول والغائط.
- الثالث: ريح المعدة والأمعاء الذي يخرج من مخرج الغائط.
- الرابع: النوم الغالب على البصر والسمع، وأما النوم الغالب على البصر دون السمع بحيث تبقى الأذن تسمع، فلا يبطل الوضوء.
- الخامس: كل ما يزيل العقل مثل: الجنون، والسكر، والإغماء.
- السادس: استحاضة النساء (سيأتي الكلام حولها).
- السابع: كل ما يوجب الغسل كالجنابة والحيض؛ وبطلان الوضوء عند من الميت مبني على الاحتياط.

وضوء الجبيرة

الشيء الذي يلق به الجرح أو العضو المكسور، والدواء الذي يوضع على الجرح، يسمى جبيرة.

٣٣٠ • جرح لا يضره الماء • إذا كان على أحد أعضاء الوضوء جرح أو دمل أو كسر، وكان مكشوفًا ولا يضره الوضوء حسب المتعارف وجب الوضوء كذلك.

٣٣١ • وجود جرح يضره الماء • إذا كان في الوجه أو اليدين جرح أو دمل أو كسر وكان مكشوفًا ويضره وصول الماء إليه، وجب غسل أطرافه من الأعلى إلى الأسفل. فإن كان الجرح أو نحوه ظاهرًا ويمكن المسح عليه من دون ضرر، مسح عليه وإن كان نجسًا فإن أمكن تطهيره من دون ضرر مسح عليه بعد التطهير ولكن إن كان يضره التطهير أو يضره المسح عليه أو كان نجسًا ولا يمكن تطهيره، وجب أن يضع خرقة طاهرة ونحوها عليه ويمسح عليها برطوبة اليد من الأعلى إلى الأسفل. وإذا لم يمكن هذا، تيمم. والأحوط استحبابًا أن يتوضأ أيضًا بأن يغسل سائر المواضع ما عدا محل الجرح.

٣٣٢ • وجود الجرح في محل المسح • إذا كان الجرح أو الدمل أو الكسر، في مقدم الرأس أو ظاهر القدم وكان مكشوفًا، فإن لم يتمكن من المسح، كما لو كان الجرح يستوعب تمام محل المسح أو لم يتمكن من المسح على المواضع السالمة أيضًا، ففي هذه الحالة يجب أن يضع خرقة طاهرة أو نحو ذلك على الجرح ويمسح عليها بالرطوبة الباقية على اليد من ماء الوضوء. والأحوط استحبابًا التيمم أيضًا. وإذا لم يتمكن من المسح على الجبيرة، وجب التيمم. والأحوط استحبابًا أن يوضي المواضع التي يستطيع الوضوء عليها أيضًا.

٣٣٣ • غسل الوجه واليدين عند وجود الجبيرة • إذا كان الجرح أو الدمل أو الكسر في الوجه أو في اليدين، وكان عليه جبيرة ويمكن كشف الجبيرة عنه، فإن استطاع من إجراء الماء عليه ولو بأن يمسح برطوبة اليد عليه، ولا يضره ذلك، يجب أن يفعل ذلك؛ وفي غير هذه الصورة إذا كان المسح برطوبة اليد على البشرة لا يستلزم الضرر مسح عليها برطوبة اليد وأما لو كان المسح على البشرة يستلزم الضرر وضع عليها خرقة طاهرة أو نحوها ومسح عليها برطوبة اليد.

٣٣٤ • مسح الرأس والقدم عند وجود الجبيرة • إذا كان الجرح أو الدمل أو الكسر في مقدم الرأس أو ظاهر القدم وكان عليه جبيرة، فإذا كانت الجبيرة لم تستوعب محل المسح وأمكن المسح على المواضع السالمة، وجب الوضوء بالنحو المتعارف وكذلك إذا استوعبت محل المسح وأمكن كشفها والمسح على البشرة، ولو لم يمكن كشفها فإن كانت الجبيرة طاهرة مسح عليها، وإن كانت نجسة أو لم يمكن المسح

عليها برطوبة اليد، كما لو كانت دواءً يُلصق باليد وضع خرقة طاهرة أو نحوها على الجبيرة بحيث تعتبر جزء منها ويمسح عليها برطوبة اليد، وإن لم يمكن ذلك أيضًا وجب التيمم.

٣٣٥ ♦ كيفية وضوء الجبيرة إذا لم يمكن كشف ما على الجرح ♦ إن لم يمكن كشف ما على الجرح وكان الجرح والشيء الذي عليه طاهرين، فإذا تمكّن من إيصال الماء إلى الجرح من دون ضرر، وجب إجراء الماء عليه من الأعلى إلى الأسفل.

وأما إذا كان الجرح أو الشيء الموضوع عليه نجسًا، فإن أمكن تطهيرهما وإيصال الماء إلى الجرح من دون ضرر، وجب التطهير وإيصال الماء إلى الجرح عند الوضوء. وأما إذا كان الماء يضر الجرح أو يتعدّر إيصال الماء إلى الجرح أو لا يمكن تطهيره، فيجب غسل أطراف الجرح. وإذا كانت الجبيرة طاهرة مسح عليها، وإن كانت نجسة أو لا يمكن المسح عليها برطوبة اليد، وضع خرقة طاهرة أو نحو ذلك على الجبيرة بحيث تعتبر جزء منها ويمسح عليها برطوبة اليد. وإن لم يمكن ذلك أيضًا، يتيمم. والأحوط استحبابًا الوضوء أيضًا.

٣٣٦ ♦ وجود الجبيرة على جميع أعضاء الوضوء أو تمام عضو واحد لا فرق في أحكام الجبيرة بين أن تكون الجبيرة قد استوعبت تمام أعضاء الوضوء أو تمام العضو الواحد، أو بعض أحد الأعضاء. والأحوط استحبابًا أن يتيمم أيضًا إذا استوعبت الجبيرة تمام الأعضاء أو تمام العضو الواحد - سواء كان العضو يغسل أو يمسح -.

٣٣٧ ♦ كون جنس الجبيرة مفا لا يصح الصلاة فيه ♦ لا يشترط في الجبيرة أن تكون تمامًا يصح الصلاة فيه، بل إذا كانت من الحرير أو من أجزاء حيوان لا يؤكل لحمه يجوز أيضًا المسح عليها.

٣٣٨ ♦ المسح بالكف الذي عليه جبيرة ♦ من كان على كفه وأصابعه جبيرة ومسح عليها عند الوضوء برطوبة يده، فإن أمكنه يجب أن يمسح رأسه و ظاهر قدمه بهذه الرطوبة.

٣٣٩ ♦ موضع المسح عند وجود الجبيرة على محلّ المسح ♦ إذا استوعبت الجبيرة تمام عرض القدم لكن بقي مقدار من أطراف الأصابع ومقدار من أعلى القدم مكشوفًا، وجب المسح على ظاهر المواضع المكشوفة من القدم، وعلى الجبيرة في الموضع الذي عليه الجبيرة.

٣٤٠ ♦ الجبائر المتعدّدة في أعضاء الوضوء ♦ إذا كان في الوجه أو اليدين عدّة جبائر، وجب غسل ما بينها، وإن كانت الجبائر على الرأس أو ظاهر القدم، وجب مسح ما بينها. وفي المواضع التي فيها جبيرة يجب العمل بحكم الجبائر.

٣٤١ ♦ إذا كانت الجبيرة أكثر من المتعارف ♦ إذا كانت الجبيرة أكثر مما يتعارف على أطراف الجرح، ولا يمكن رفع المقدار الزائد، فيجب العمل بحكم الجبيرة وإذا كان المقدار الزائد في غير أعضاء التيمم فليتيمم أيضًا. وإن أمكنه رفع المقدار الزائد، يجب رفعه والعمل بحكم الجبيرة.

٣٤٢ ♦ وظيفة من يضره الماء من دون جرح وقرح ♦ إذا لم يكن على أعضاء الوضوء جرح ولا قرح ولا كسر، بل كان يضره الماء لسبب آخر، وجب عليه التيمم.

٣٤٣ ♦ فسد أعضاء الوضوء ♦ إذا فسد موضعًا من أعضاء الوضوء، ولا يمكن غسله أو كان يضره الماء، وجب العمل بحكم الجبيرة.

٣٤٤ ♦ التصاق شيء لا يمكن رفعه على أعضاء الوضوء ♦ إذا التصق شيء على موضع من أعضاء الوضوء، ولا يمكن رفعه أو كان رفعه حرجيًا وجب التيمم إلا إذا كان ذلك الشيء في مواضع التيمم فيجب عليه الوضوء والأحوط مسح ذلك الموضع وعلى أي حال إذا كان في محل ذلك الشيء جرح أو نحوه وكان رفع ذلك الشيء يضر بالجرح وجب وضوء الجبيرة ولا يجب التيمم.

٣٤٥ ♦ كيفية غسل الجبيرة ♦ غسل الجبيرة - في ما عدا غسل الميت - كوضوء الجبيرة. والأحوط استحبابًا الإتيان به ترتبًا. وأما في غسل الميت فلا يشرع غسل الجبيرة.

٣٤٦ ♦ تيمم الجبيرة ♦ من كان تكليفه التيمم وكان في بعض أعضاء التيمم جرح أو قرح أو كسر، يجب عليه أن يتيمم تيمم الجبيرة بالنحو الذي تقدم في وضوء الجبيرة.

٣٤٧ ♦ الصلاة في أول الوقت بوضوء الجبيرة ♦ من وجبت عليه الصلاة بوضوء الجبيرة أو غسلها، فإن علم أن عذره لا يرتفع إلى آخر الوقت، جاز له الصلاة في أول الوقت. وإن كان يرجو زوال العذر إلى آخر الوقت فله أن يصبر ويصلي بعد البأس عن زوال عذره ويجوز له أن يصلي قبل البأس رجاءً. وعلى أي حال، إذا صلى في أول الوقت وارتفع عذره في الوقت، يجب عليه الوضوء أو الغسل وإعادة الصلاة.

٣٤٨ ♦ وظيفة المكلف مع التصاق جفنيه ♦ إذا كانت عين الإنسان مصابة بمرض يلزم فيه أن يلصق جفنيه، وجب عليه التيمم. والأحوط استحبابًا العمل بوضوء الجبيرة أو غسل الجبيرة.

٣٤٩ ♦ الشك في وجوب التيمم أو وضوء الجبيرة ♦ من لا يعلم بأن تكليفه التيمم أو وضوء الجبيرة، فإن كان جهله بسبب عدم علمه بأصل المسألة، يجب عليه الرجوع إلى مرجع تقليده أو العمل بالتكليفين. أما إذا كان جهله نشأ من عدم معرفته بخصوصيات الموضوع، فيجب عليه العمل بكلتا التكليفين.

٣٥٠ • كفاية وضوء الجبيرة للصلوات الآتية • الصلوات التي صلاها بوضوء الجبيرة، تكون صحيحة مع بقاء عذره إلى آخر الوقت. وإذا استمر عذره إلى وقت الصلوات اللاحقة، جاز له الصلاة بهذا الوضوء أيضًا. ولكن إن ارتفع عذره، فليس له إتيان الصلوات اللاحقة بوضوء الجبيرة.

الغسل

٣٥١ • الغسل وأقسامه • الغسل هو أن يغسل جميع البدن قربة إلى الله تعالى في شرائط خاصة والأزمنة الخاصة. والغسل -مستحبًا كان أو واجبًا- يجوز أن يؤق بنحو الترتيبي كما يجوز إتيانه بنحو الارتماسي.

٣٥٢ • كيفية الغسل الترتيبي • يجب في الغسل الترتيبي أن يغسل بنية الغسل أولًا الرأس والرقبة ثم البدن. والأفضل بل المطابق للاحتياط الاستحبابي أن يغسل أولًا الجانب الأيمن من البدن ثم الجانب الأيسر منه. وإذا غسل البدن قبل الرأس عمدًا أو نسيانًا أو بسبب عدم معرفته بالمسألة، فغسله باطل.

٣٥٣ • غسل البدن قبل الرأس • إذا غسل البدن قبل الرأس، فلا يجب استيناف الغسل، بل إن غسل بدنه مرة أخرى، صح غسله.

٣٥٤ • لزوم الاطمينان بغسل الجسد كله • يجب الاطمينان بالغسل الكامل لكل قسم من القسمين، أي الرأس والرقبة، والبدن.

٣٥٥ • الالتفات إلى عدم وصول الماء إلى بعض الأعضاء مع عدم العلم بمحلّه • إذا علم بعد الغسل أن موضعًا منه لم يغسله، ولم يدر هل هو من البدن أو من الرأس والرقبة، فالأحوط أن يغسل قسمًا من رأسه الذي يحتمل عدم غسله ثم يغسل تمام بدنه مرة أخرى.

٣٥٦ • الالتفات إلى عدم وصول الماء إلى بعض الأعضاء مع العلم بمحلّه • إذا علم بعد الغسل أن موضعًا من البدن لم يغسله، فإن كان من الجانب الأيسر، كفي غسل ذلك الموضع. وإذا كان من الجانب الأيمن، فالأحوط استحبابًا بعد غسل ذلك المقدار أن يغسل الجانب الأيسر مرة أخرى. وإذا علم أن الموضع الذي لم يغسله كان في الرأس والرقبة، وجب غسل ذلك الموضع ثم يغسل البدن مرة أخرى.

٣٥٧ • الشك في غسل الأعضاء عند الغسل • إذا شك في غسل موضع من الجانب الأيسر أو الأيمن قبل الانتهاء من الغسل، وجب غسل ذلك الموضع. وإذا شك في غسل موضع من الرأس والرقبة، فيجب -على الأحوط- بعد غسل ذلك الموضع غسل البدن مرة أخرى.

٣٥٨ • كيفية الغسل الارتعاسي • في الغسل الارتعاسي يجب أن يستوعب الماء تمام البدن في آن واحد. وعليه إذا ارتعس في الماء بنية الغسل الارتعاسي فإن كانت قدماء على الأرض يجب رفعهما.

٣٥٩ • زمن النية في الغسل الارتعاسي • الأحوط استحباباً في الغسل الارتعاسي أن يكون بعض البدن خارج الماء حين النية. وإذا كان البدن في داخل الماء وحرك بدنه بقصد الغسل الارتعاسي لكي يصل الماء الجديدي إلى البدن أو بحركة نفس الماء وصل الماء الجديدي إلى البدن ونوى الغسل الارتعاسي، كفى ذلك؛ وإن كان هذا خلاف الاحتياط الاستحبابي.

٣٦٠ • العلم بعدم وصول الماء إلى بعض الجسد في الغسل الارتعاسي • إذا علم بعد الغسل الارتعاسي أن بعض البدن لم يصل إليه الماء سواء علم موضعه أم لم يعلم، فالأحوط استحباباً أن يغتسل مرة أخرى. ولكن الأقوى عدم وجوب غسل ما يعلم غسله من الرأس أو الرقبة مرة أخرى.

٣٦١ • عدم اتساع الوقت للغسل الترتيبي • إن لم يتسع الوقت للغسل الترتيبي، بل يسع للارتعاسي، وجب الغسل الارتعاسي.

٣٦٢ • الغسل الارتعاسي للصائم والمحرّم • لا يجوز الغسل الارتعاسي لمن صام صوماً واجباً معيّنًا كصوم شهر رمضان ومن صام قضاء شهر رمضان (بالتفصيل الذي يأتي في المسألة ١٧٠٩) وللمحرّم للحج أو العمرة.

وإذا غسل الغسل الارتعاسي من دون عذر، كان غسله باطلاً -على الأحوط- ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة. ولكن من غسل الغسل الارتعاسي عن عذر كالنسيان أو الجهل بالمسألة من دون تقصير، صح غسله من دون إشكال.

أحكام الغسل

٣٦٣ • طهارة الأعضاء حين الغسل • لا يجب في الغسل الارتعاسي أو الترتيبي طهارة جميع البدن قبله، بل لو طهر البدن بالارتعاس في الماء أو بصب الماء بقصد الغسل يتحقّق الغسل.

٣٦٤ ♦ غسل من أجنب من الحرام بالماء الحارز ♦ من أجنب من الحرام فإن غسل بالماء الحارز، صح غسله ولو عرق. والأحوط استحبابًا الغسل بالماء البارد.

٣٦٥ ♦ غسل تمام الجسد في الغسل ♦ يعتبر في الغسل، غسل تمام البدن وأن لا يبقى منه شيء بلا غسل ولو كان بمقدار رأس شعرة علمًا بأنه لا يعنى بالوساوس الشيطانية، ولا يجب غسل داخل الأنف وكل موضع يعتبر من باطن البدن.

٣٦٦ ♦ غسل ما شك أنه من الظاهر ♦ إذا شك في موضع من مواضع البدن هل هو من الظاهر أو الباطن، فإن كان من الظاهر سابقًا، وجب غسله وإلا فلا.

٣٦٧ ♦ غسل ثقب الأذن ♦ إذا كان الثقب في موضع القرط في الأذن ونحوه واسمًا بحيث يعد داخله، من الظاهر وجب غسله وإلا فلا يجب.

٣٦٨ ♦ الغسل مع وجود المانع حينه ♦ يلزم رفع ما يكون مانعًا من وصول الماء إلى البدن، ولو اغتسل قبل اليقين برفع المانع فليس له الاكتفاء بذلك الغسل، لكن إذا اغتسل رجاءً وبعد الغسل اطمأن بأن المانع قد ارتفع حين الغسل فغسله صحيح.

٣٦٩ ♦ الشك في وجود المانع عند الغسل ♦ إذا شك عند الغسل في وجود المانع من وصول الماء إلى البدن، وجب عليه الفحص حتى يطمئن بعدم وجوده، إلا إذا كان الشك خلاف المتعارف.

٣٧٠ ♦ غسل الشعر الطويل في الغسل ♦ لا يجب في الغسل، غسل الشعر الطويل، بل إن أوصل الماء إلى البشرة من دون تبلل الشعر، صح الغسل. ولكن إذا كان لا يمكن إيصال الماء إلى البشرة من دون غسل الشعر، وجب غسله حتى يصل الماء إلى البدن.

٣٧١ ♦ شروط صحة الغسل ♦ جميع الشروط المذكورة في صحة الوضوء سواء كانت بشكل الفتوى أو الاحتياط (من كل قسم)، تكون معتبرة في صحة الغسل كذلك. ولكن في الغسل لا يجب غسل البدن من الأعلى إلى الأسفل. وكذا في الغسل الترتيبي لا يجب بعد غسل الرأس والرقبة المبادرة إلى غسل البدن. فإن صبر بعد غسل الرأس والرقبة وبعد مدة طويلة غسل البدن فلا إشكال في ذلك. بل لا يجب غسل تمام الرأس والرقبة أو البدن دفعة واحدة، فيجوز مثلًا أن يغسل الرأس ثم بعد مدة طويلة يغسل الرقبة.

ولكن من لا يتمكن من التحفظ من خروج البول أو العائظ لو كان قادرًا على التحفظ بمقدار

الغسل والصلاة فقط، فإن كان الوقت ضيقًا بحيث لا يمكنه الوضوء بعد الغسل يجب عليه المبادرة إلى الغسل والصلاة، وفي غير هذه الصورة لا يجب الغسل فورًا.

٣٧٢ ♦ الغسل بلا علم برضا صاحب الحقام ♦ من كان بناؤه على النسبية من دون العلم برضا صاحب الحقام، وإن استرضى صاحب الحمام فيما بعد، فغسله باطل إن لم يقدر أن يغتسل بطريق شرعي وكذا على الأحوط إن كان قادرًا على ذلك -كالذي يمكنه جلب رضا صاحب الحمام أو دفع أجرته نقدًا-.

٣٧٣ ♦ الغسل مع قصد عدم دفع أجره الحقामी ♦ إن رضي صاحب الحمام بدفع أجره الحتام في ما بعد ولكن كان قصد الشخص الذي يغتسل أن لا يدفع الأجرة، فالأحوط بطلان غسله. ولكن إذا أراد أن يدفع الأجرة من المال الحرام ففي كثير من الموارد التي لا يعلم صاحب الحمام بجرمة المال يصح الغسل فيها؛ لأن صاحب الحمام يرضى بالحصول على الأجرة التي تكون حلالًا له بحسب ظاهر حكم الشرع. ولكن إذا لم يرض بهذا النحو أيضًا، فالأحوط بطلان غسله.

٣٧٤ ♦ دفع أجره الحقामी من مال غير مخمس ♦ إذا اغتسل في الحتام ثم دفع الأجرة من مال غير مخمس، صح غسله على الظاهر وإن كان قد ارتكب محرمًا.

٣٧٥ ♦ الشك في رضا الحقामी من حيث كثرة استعماله للماء ♦ من استعمل الماء في الحتام أكثر من الحد المتعارف، فشك قبل الغسل في رضا صاحب الحتام من حيث كثرة استعماله للماء، فغسله باطل على تفصيل ذكر في المسألة ٣٧٢.

٣٧٦ ♦ الشك في الغسل وصحته ♦ إذا شك هل غسل أم لا؛ وجب الغسل. وإذا شك بعد الغسل في صحة الغسل، فإن احتمل أنه كان ملتفتًا حين الغسل إلى شرائط صحته، لا يجب الغسل مرة أخرى.

٣٧٧ ♦ صدور الحدث الأصغر أثناء الغسل ♦ إذا صدر منه الحدث الأصغر أثناء الغسل كما لو بال -مثلًا- فغسله صحيح، ولكن يجب عليه بعد الغسل الوضوء أيضًا. والأحوط استحبابًا إعادة الغسل.

٣٧٨ ♦ الغسل في ضيق الوقت باعتقاد اتساعه ♦ إذا كان تكليف المكلف التيمم لضيق الوقت، ولكنه اغتسل لاعتقاده بأن الوقت يسع للغسل والصلاة، صح غسله. سواء نوى القرية بنفس الاغتسال، أو اغتسل بقصد الطهارة، أو اغتسل للصلاة.

٣٧٩ ♦ الشك في الاغتسال بعد الصلاة ♦ من كان جنبًا وشك بعد الصلاة هل اغتسل أم لا؛ تكون صلواته التي صلّاها محكومة بالصحة. ويجب الغسل للصلوات الآتية على الأحوط. وإذا صدر منه الحدث الأصغر بعد الصلاة، وجب الوضوء أيضًا للصلوات الآتية.

٣٨٠ ♦ كفاية غسل واحد من الأغسال المتعددة ♦ من كان عليه عدّة أغسال واجبة، جاز له أن يغتسل غسلًا واحدًا ناويًا الجميع. بل إذا نوى الواحد المعين، فالظاهر أنه يكفي عن الأغسال الأخرى؛ فإذا أراد الإتيان بالأغسال على انفراد، ففيما عدا الغسل الأوّل يأتي بها بنية الرجاء.

٣٨١ ♦ كيفية إيصال الماء لمن كتب على بدنه أسماء متبركة ♦ إذا كتب على موضع من البدن آية من القرآن فإن أراد الوضوء أو الغسل الترتيبي، يجب إيصال الماء إلى البدن بنحو لا تصل يده إلى الكتابة.

وكذلك على الأحوط إذا كتب على موضع من البدن اسم الله تعالى أو صفاته الخاصّة. وعلى أي حال، الأحوط استحبابًا إزالة تلك الكتابة في صورة الإمكان.

٣٨٢ ♦ كفاية الغسل عن الوضوء ♦ من اغتسل غسل الجنابة، فلا يجوز له أن يتوضّأ للصلاة. نعم إذا احتتم عدم صحّة غسله، يجوز له الوضوء رجاءً.

وإذا اغتسل الأغسال الواجبة الأخرى - ما عدا غسل الاستحاضة - أو الأغسال المستحبّة التي ثبت استحبابها بدليل معتبر - كما سيأتي تفصيل ذلك في المسألة ٥٣٩ - يجوز الصلاة بدون وضوء وإن كان الأحوط استحبابًا الوضوء أيضًا.

وفي الأغسال التي يجب إتيانها بنية الرجاء، يجب الوضوء للصلاة ونحوها مما اشترط فيه الوضوء، ولا يكتفي بالأغسال المذكورة.

الأغسال الواجبة

الأغسال الواجبة ثمانية:

- الأوّل: غسل الجنابة.
- الثاني: غسل الاستحاضة.
- الثالث: غسل الحيض.
- الرابع: غسل النفاس.
- الخامس: غسل متّس الميت.

- السادس: غسل الميت.
- السابع: غسل قضاء صلاة الآيات؛ من ترك صلاة الآيات عمدًا عند كسوف الشمس أو خسوف القمر، فإن احترق القرص كلّه فيجب الغسل قبل قضاء صلاة الآيات، وإذا أتى بصلاة القضاء من دون غسل كانت صلاته باطلة.
- الثامن: الغسل الذي وجب بسبب النذر أو القسم وأمثالهما، أو بالإجارة، أو بالشرط، أو بالأمر الواجب إطاغته.

١- غسل الجنابة

- ٣٨٣ • أسباب الجنابة • تحصل الجنابة للإنسان بأمرين:
 - الأول: الجماع.
 - الثاني: خروج المتني في اليقظة أو في النوم، قليلاً كان أو كثيراً، مع شهوة أو بدونها، مع الاختيار أو بدونه.
- ٣٨٤ • الرطوبة المشكوكة وعلائم المتني • إذا خرجت رطوبة من رجل سالم ولا يعلم هل هي متني أو بول أو غير ذلك، فإن كان عن شهوة ودفق وفتور في البدن بعد الخروج، فيحكم بكونها متنيًا. وإن لم تتحقق هذه العلامات الثلاث أو لم يتحقق بعضها، فليس لها حكم المتني. وفي المرأة إذا تحرك الماء عن محلّه مع ذروة الشهوة وخرج، فحكمه حكم المتني ولا يلزم وجود العلامتين الأخريين. وإذا حصلت عند المريض حالة من الشهوة وخرجت منه رطوبة يحتمل أن يكون متنيًا، فهي بحكم المتني وإن كان خروجها من دون شهوة ولم يكن فيها العلامتان الأخريان.
- ٣٨٥ • الشكّ في وجود بعض العلام • إذا خرجت من الرجل السالم رطوبة فيها إحدى العلامات المذكورة، ولكن لا يعلم هل كانت مقرونة بالعلامتين الأخريين أم لا؛ تكون الرطوبة في حكم المتني.
- ٣٨٦ • خروج رطوبة مشكوكة بعد الغسل • يستحب للإنسان البول بعد خروج المتني، وإذا لم يفعل ذلك وخرجت منه رطوبة بعد الغسل ولا يعلم أنها متني أم رطوبة أخرى، فإن كانت الفاصلة بين خروج الرطوبة وخروج المتني قصيرة بحيث يحتمل أن الرطوبة هي من بقايا المتني السابق، فهي بحكم المتني. وأما لو حصل عنده الاطمئنان بعدم بقاء شيء من المتني السابق، ولكن يحتمل أن تكون الرطوبة المشتبهة هي متني جديد، فلا يكون حكمها حكم المتني.
- وإذا لم يكن قد بال، ولكنه بال بعد الغسل، فإن احتمل خروج بقايا المتني مع البول، رتب على

ذلك حكم المتني ويجب عليه الغسل مرة أخرى؛ إلا إذا استهلكت بقايا المتني في البول بحيث يقال لمجموع الرطوبة الخارجة بول.

٣٨٧ • الجماعة الموجب للجنازة • إذا جامع إنسان مع امرأة ودخل بمقدار المحشفة أو أكثر في القبل أو الدبر، كانا بالغين أم غير بالغين، أو كان أحدهما بالغًا والآخر غير بالغ، فإنهما يجنبان وإن لم يخرج المتني.

٣٨٨ • الشك في مقدار الدخول • إذا شك هل حصل الدخول بمقدار المحشفة أم لا؛ فلا يجب عليه الغسل.

٣٨٩ • وطى الحيوان • إذا وطأ الإنسان حيوانًا -نعوذ بالله- وخرج منه المتني، يكفي الغسل وحده. وإذا لم يخرج المتني فإن كان على وضوء قبل الوطء لا يجب الغسل وإن كان الأحوط استحبابًا ذلك. وإن لم يكن على وضوء يجب عليه الوضوء والأحوط استحبابًا أن يحتاط بالجمع بين الغسل والوضوء. وكذا الحكم في وطء الرجل أو الغلام.

٣٩٠ • تحرك المتني من دون خروجه • إذا تحرك المتني عن محله ولم يخرج إلى الخارج، أو شك الإنسان في خروج المتني وعدمه فلا يجب الغسل.

٣٩١ • الجماعة مع العجز عن الغسل • من لا يتمكن من الغسل ولكنه يتمكن من التيمم، يجوز له الجماعة مع زوجته بعد دخول وقت الصلاة أيضًا. وأما لو كان على وضوء في وقت الصلاة، يجب عليه أن يصلّي مع الوضوء قبل الجماعة.

٣٩٢ • صلاة الجنب قبل الغسل • إذا رأى في ثوبه منيًا و علم أنه منه ولم يغتسل بعده، وجب عليه الغسل وقضاء ما تيقن من الصلوات التي صلّاها بعد خروج المتني. وأما الصلوات التي يحتمل سببها على خروج المتني، فلا يجب قضاؤها.

٣٩٣ • الأمور المحرمة على الجنب • يحرم على الجنب خمسة أمور:

• الأول: متس خظ القرآن بأيّ جزء من أجزاء البدن وكذا على الأحوط متس اسم الله تعالى وصفاته المختصة به وبأيّ لغة كانت حتى التقود التي كتب عليها اسم الله تعالى، والأحوط استحبابًا عدم متس الجنب أسماء الأنبياء والأئمة والصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء عليها السلام بجزء من أجزاء بدنه.

• الثاني: الدخول أو المكث في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحرم الأئمة عليهم السلام، وإن كان الدخول من باب والمخروج من أخرى. والمراد بمجرم الأئمة عليهم السلام ما حول القبر الطاهر والضريح

المقدس، لا جميع الروايات أو الصحن.

• الثالث: التواجد في المساجد الأخرى بالدخول أو اللبث فيها، إلا أن يدخل من باب ويخرج من أخرى.

• الرابع: وضع شيء في المسجد.

• الخامس: قراءة إحدى آيات السجدة الواجبة وهي في أربع سور:

- الأولى: السورة الثانية والثلاثون: ألم تنزيل (السجدة)، الآية الخامسة عشرة.

- الثانية: السورة الإحدى والأربعون: حم سجدة (فضلت)، الآية السابعة والثلاثون.

- الثالثة: السورة الثالثة والخمسون: النجم، الآية الثانية والستون (الآية الأخيرة من السورة).

- الرابعة: السورة السادسة والتسعون: اقرأ (العلق)، الآية التاسعة عشرة (الآية الأخيرة من السورة).

بل لا يجوز له قراءة الآيات الأخرى أو بعض الآية من السور المذكورة على الأحوط.

• ٣٩٤ • الأمور المكروهة للجانب • يكره للجانب تسعة أمور:

• الأول والثاني: الأكل والشرب، وترتفع الكراهية بالوضوء أو بغسل اليدين.

• الثالث: قراءة ما زاد على سبع آيات من غير سور العزائم.

• الرابع: متس جلد القرآن وحاشيته وما بين السطور بيده.

• الخامس: حمل القرآن.

• السادس: النوم، إلا أن يتوضأ أو يتيمم لكونه معذورًا عن الغسل أو الوضوء كما لم يكن عنده ماء.

• السابع: الخضاب بالحناء ونحو ذلك.

• الثامن: تدهين البدن.

• التاسع: الجماع إذا كانت جنبته بالاحتلام (الاحتلام هو خروج المنى في النوم).

أحكام غسل الجنابة

• ٣٩٥ • وجوب غسل الجنابة • تحصيل الطهارة بالغسل من الجنابة مستحب في نفسه ويجب للصلاة

الواجبة ونحوها، وهو شرط لصحة الصلاة المستحبة. وكذلك يجب الغسل للسجدة المنسية والتشهد

المنسي إذا صدر منه حدث الجنابة بين الصلاة وبين السجدة أو التشهد المنسيين والأحوط الغسل

لسجدي السهو أيضًا.

ولا يجب غسل الجنابة لصلاة الميت وسجدة الشكر والسجدة الواجبة في القرآن.

٣٩٦ • نية الوجوب أو الاستحباب في الغسل • لا يجب حال الغسل نية الغسل الواجب أو المستحب، بل يكفي إذا قصد القرية (أي يكون غسله لله تعالى).

٣٩٧ • الغسل بنية الوجوب باعتقاد دخول الوقت • إذا تيقن بدخول وقت الصلاة ونوى الغسل الواجب ثم تبين له أن الغسل وقع قبل دخول الوقت، فغسله صحيح.

٢- غسل الاستحاضة

من الدماء التي تخرج من المرأة دم الاستحاضة، والمرأة عندما ترى دم الاستحاضة يقال لها «مستحاضة».

٣٩٨ • أوصاف دم الاستحاضة • دم الاستحاضة في أغلب الأوقات أصفر اللون أو أحمر فاتح، و رقيق و بارد و قد يم يخرج من دون دفع و حرقه. ولكن قد يخرج أحياناً أسود أو أحمر غامق و حارًا و جديدًا و غليظًا مع دفع و حرقه.

٣٩٩ • أقسام الاستحاضة • الاستحاضة ثلاثة أقسام: قليلة، متوسطة، كثيرة.

• الاستحاضة القليلة: وهي أن تتلوث بالدم القطنه التي تستعمل المرأة من غير غمس فيها.

• الاستحاضة المتوسطة: وهي أن تغمس الدم في القطنه ولا يسيل إلى خارجها، سواء تعدى الدم إلى الطرف الآخر من القطنه و وصل إلى الخرقه أم لا، ولا يجب أن تغمس تمام القطنه بالدم، بل يكفي الغمس في بعض أطرافها.

• الاستحاضة الكثيرة: وهي أن يسيل الدم من الطرف الآخر من القطنه.

٤٠٠ • وظائف المستحاضة بأنواعها • الأحوط استحبابًا للمرأة الحامل أن تعمل عمل الاستحاضة الكثيرة في جميع أقسام الاستحاضة.

و يجب على المرأة المستحاضة بأقسامها أن تغسل لكل صلاة، ظاهر فرجها إن وصل إليه الدم. وأن تبدل القطنه، وكذلك تبدل أو تطهر الخرقه التي توضع فوقها إن تنجست.

٤٠١ • وظيفة المستحاضة القليلة • يجب على المرأة في الاستحاضة القليلة أن تتوضأ لكل صلاة.

٤٠٢ • وظيفة المستحاضة المتوسطة • الظاهر في الاستحاضة المتوسطة أيضًا لزوم العمل بأعمال الاستحاضة القليلة. ولكن الأحوط استحبابًا أن تضيف إليها الغسل بهذا التفصيل وهو أنه: إن لم يصل الدم إلى الخرقه فتغسل لأول صلاة، و يكفي في كل يوم أن تغتسل غسلاً واحدًا. وإذا لم تغتسل للصلاة الأولى عمدًا أو نسيانًا، فتغسل للصلاة الثانية وهكذا ...

وإذا وصل الدم إلى الخرقه تفتسل لصلاة الصبح غسلاً واحداً، ولصلاحي الظهر والعصر غسلاً واحداً ولا تفصل بين صلاحي الظهر والعصر، وتفتسل أيضاً لصلاحي المغرب والعشاء غسلاً واحداً، ولا تفصل بين صلاحي المغرب والعشاء.

ويجوز لها أن تقدم الغسل أو الوضوء، ولكن الأفضل تقديم الوضوء.

٤٠٣ ♦ وظيفة المستحاضة الكثيرة ♦ يجب في الاستحاضة الكثيرة غسل لصلاة الصبح، وغسل واحد لصلاحي الظهر والعصر، وغسل واحد أيضاً لصلاحي المغرب والعشاء إن صلى الظهر والعصر وكذا المغرب والعشاء من دون فصل. وإن فصلت بين الصلاتين فلا إشكال في ذلك ولكن يجب عليها الغسل مرة أخرى للصلاة اللاحقة.

وعلى أي حال، فعليها أن تتوضأ لكل صلاة. ويجوز لها أن تقدم الوضوء أو الغسل، ولكن يستحب تقديم الوضوء بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي.

٤٠٤ ♦ وجوب الغسل والوضوء إذا انقطع دم الاستحاضة في وقت الصلاة ♦ إذا رأت دم الاستحاضة قبل وقت الصلاة وانقطع عنها في وقت الصلاة، فإن كانت لم تفتسل ولم تتوضأ لذلك الدم، يجب عليها الغسل والوضوء في وقت الصلاة.

٤٠٥ ♦ تبدل الاستحاضة القليلة بالمتوسطة بعد الصلاة ♦ إذا صارت الاستحاضة القليلة للمرأة بعد صلاة الصبح متوسطة، فالأحوط استحباباً الغسل لصلاحي الظهر والعصر أيضاً وإذا صارت بعد صلاحي الظهر والعصر متوسطة، فالأحوط استحباباً الغسل لصلاحي المغرب والعشاء أيضاً.

٤٠٦ ♦ تبدل الاستحاضة بالكثيرة بعد الصلاة ♦ إذا صارت الاستحاضة القليلة أو المتوسطة كثيرة بعد صلاة الصبح، فيجب أن تفتسل غسلاً واحداً لصلاحي الظهر والعصر، ولصلاحي المغرب والعشاء غسلاً آخر. وإذا صارت بعد صلاحي الظهر والعصر كثيرة، فيجب الغسل لصلاحي المغرب والعشاء. وإن صارت كثيرة بعد صلاة الظهر وقبل صلاة العصر، يجب الغسل لصلاة العصر وغسل آخر لصلاحي المغرب والعشاء. وكذلك إن صارت كثيرة بعد صلاة المغرب وقبل صلاة العشاء، يجب الغسل لصلاة العشاء. وفي جميع الصور، تتوضأ لكل صلاة.

٤٠٧ ♦ وقت غسل الاستحاضة ♦ المستحاضة الكثيرة أو المتوسطة إذا اغتسلت للصلاة قبل دخول الوقت، بطل غسلها. ولكن يجوز لها الغسل قبيل الفجر رجاءً وتصلّي به صلاة الليل. ولكن المستحاضة الكثيرة يجب عليها إعادة الغسل بعد طلوع الفجر للصلاة.

٤٠٨ ♦ وضوء المستحاضة لكل صلاة ♦ يجب على المستحاضة القليلة والمتوسطة بل الكثيرة، الوضوء لكل صلاة واجبة كانت أو مستحبة.

و كذلك إذا أردت إعادة الصلاة التي صلتها احتياطاً، أو أردت إعادة الصلاة التي صلتها فرادى جماعة، فيجب القيام بجميع الأمور المذكورة في عمل المستحاضة.

ولكن لا يجب ذلك لصلاة الاحتياط أو السجدة المنسية أو التشهد المنسي أو سجدي السهوان أتت بذلك بعد الصلاة فوراً.

٤٠٩ ♦ وظيفة المستحاضة بعد انقطاع الدم ♦ المرأة المستحاضة بعد أن ينقطع الدم عنها، إنما يجب عليها العمل بوظيفة المستحاضة لأول صلاة تأتي بعد انقطاع الدم، ولا يجب ذلك للصلوات التالية.

٤١٠ ♦ وظيفة المستحاضة مع عدم العلم بنوع الاستحاضة ♦ إذا لم تعلم المرأة أن استحاضتها من أي قسم من الأقسام الثلاثة، فعند ما تريد الصلاة يجب عليها إدخال قطنة في فرجها والصبر قليلاً ثم إخراجها وملاحظتها، وبعد أن علمت استحاضتها من أي قسم من الأقسام، فلتعمل بمقتضى وظيفتها في ذلك القسم. كما يجوز لها أن تختبر نفسها أيضاً قبل دخول الوقت لو علمت أن استحاضتها لن تتغير حتى الوقت الذي تريد الصلاة فيه. وعلى أي حال، يجوز لها العمل بما يطابق الاحتياط من دون اختبار.

٤١١ ♦ صلاة المستحاضة قبل الاختبار ♦ إذا شرعت المستحاضة بالصلاة قبل أن تختبر نفسها، فإن قصدت القرية، وعملت بوظيفتها، مثلاً لو كانت استحاضتها قليلة وعملت بتكليفها، فصلاتها صحيحة. وأما إذا لم تكن قصدت القرية أو لم تعمل بوظيفتها كما لو كانت استحاضتها كثيرة وعملت بوظيفة القليلة، فصلاتها باطلة.

٤١٢ ♦ وظيفة المستحاضة مع العجز عن الاختبار ♦ إذا لم تتمكن المرأة المستحاضة من اختبار نفسها، فعليها أن تعمل بنحوٍ مطمئنٍ بالإتيان بوظيفتها، مثلاً إذا لم تعلم هل أن استحاضتها قليلة أو كثيرة؛ تعمل بعمل الاستحاضة الكثيرة. ولكن لو كانت تعلم سابقاً بأن استحاضتها من أي الأقسام الثلاثة، جاز لها العمل بوظيفة ذلك القسم.

٤١٣ ♦ معيار بداية الاستحاضة وختامها ♦ دم الاستحاضة في بداية ظهوره لا يوجب الغسل أو الوضوء ما دام في الباطن. وأما إذا خرج من المرأة وإن كان قليلاً، فيجب عليها العمل بوظائفها.

٤١٤ ♦ عدم خروج الدم بين الصلاتين ♦ المرأة المستحاضة إذا اختبرت نفسها بعد الصلاة ولم ترالدم، جاز لها الصلاة بوضوئها؛ وإن كانت تعلم بخروج الدم مرة أخرى.

٤١٥ • الفصل بين الغسل والصلاة • المرأة المستحاضة إذا كانت تعلم بعدم خروج الدم بعد الوضوء أو الغسل، جاز لها تأخير الصلاة ما دامت باقية على الطهارة.

٤١٦ • علم المستحاضة بانقطاع دمها قبل خروج الوقت • إذا علمت المستحاضة بأنها ستطهر بالشكل الكامل قبل انقضاء وقت الصلاة، أو أن الدم سينقطع عنها فترة تكفي للصلاة، فالأحوط أن تصبح حتى تأتي بالصلاة وهي طاهرة.

٤١٧ • تأخير الصلاة إذا انقطع الدم عنها قبل خروج الوقت • إذا انقطع الدم في الظاهر بعد الوضوء والغسل، وعلمت المستحاضة بأنها لو أخرت الصلاة ستطهر تمامًا بحيث يكفيها الوقت بمقدار الوضوء والغسل والصلاة، فالأحوط تأخير الصلاة، وعند ما تطهر تمامًا وتتوضأ وتغسل مرة أخرى وتصلّي. ولو ضاق وقت الصلاة، لا يجب عليها إعادة الوضوء والغسل، بل يجوز لها الصلاة بذلك الوضوء والغسل.

٤١٨ • وظيفة المستحاضة الكثيرة بعد الطهارة • المستحاضة الكثيرة عند ما تطهر تمامًا، يجب عليها الغسل؛ ولكن لو علمت أنه من حين الشروع في الغسل للصلاة السابقة لم يخرج منها الدم في الباطن أيضًا، لا يجب عليها الغسل مرة أخرى.

٤١٩ • مبادرة المستحاضة إلى الصلاة بعد الطهارة • يجب على المستحاضة القليلة والمتوسطة بعد الوضوء، والكثيرة بعد الغسل والوضوء، في ما إذا لم ينقطع دمهن تمامًا، المبادرة إلى الصلاة فورًا. ولكن يجوز لهنّ الأذان والإقامة وقراءة الأدعية الواردة قبل الصلاة الثابت استحبابها بالطرق المعتبرة، كما يجوز لهنّ أيضًا القيام بالأعمال المستحبة أثناء الصلاة كالفنوت وغير ذلك. وكذا يجوز للمستحاضة الكثيرة الاشتغال ببعض تعقيبات الصلاة، والشروع في الصلاة اللاحقة بلا فصل، بحيث يقال: إنها جمعت بين الصلاتين. وليس عليها إعادة الغسل.

٤٢٠ • فصل المستحاضة بين الطهارة والصلاة • المرأة المستحاضة التي لم ينقطع عنها الدم تمامًا إذا فصلت بين الغسل والصلاة أو بين الوضوء والصلاة، فيجب عليها الغسل أو الوضوء مرة أخرى والشروع بالصلاة بلا فصل.

٤٢١ • استمرار الدم بين تحصيل الطهارة وأداء الصلاة • إذا كان دم المرأة المستحاضة مستمرًا ولم ينقطع، فيجب عليها أن تمتنع من خروج الدم بعد الغسل أو الوضوء إلى أن تتم الصلاة في ما إذا لم يستلزم الضرر أو المشقة الشديدة عليها؛ فإن قصرت في ذلك وخرج الدم فإذا كانت قد صلت، فعليها إعادة الغسل والوضوء ثم الصلاة، نعم إذا لم تخلّ بغورية الصلاة عرفًا فحينئذ يكفي الصلاة

وحدها من دون إعادة الوضوء أو الغسل.

٤٢٢ • جريان الدم حين الغسل • إذا لم ينقطع الدم حين الغسل، فالغسل صحيح. ولكن إذا تبدلت الاستحاضة المتوسطة إلى الكثيرة أثناء الغسل، فالأحوط إعادة الغسل.

٤٢٣ • وظيفة المستحاضة في الصوم • الأحوط استحباباً أن تمنع المرأة المستحاضة خروج الدم - بالمقدار الذي تتمكّن منه - في تمام يوم صومها.

٤٢٤ • أغسال المستحاضة وتأثيرها في الصوم • إن لم تأت المرأة المستحاضة بالأغسال الواجبة عليها للصلوات النهارية أو لصلوات الليلة الماضية أو الليلة اللاحقة، لا يبطل صومها؛ وإن كان الأحوط استحباباً قضاء صوم ذلك اليوم أيضاً.

٤٢٥ • تحقّق استحاضة الصائمة بعد صلاة العصر • إذا استحاضت الصائمة بعد صلاة العصر ولم تغتسل إلى الغروب، صح صومها.

٤٢٦ • تبدل الاستحاضة بالكثيرة قبل الصلاة • إذا تبدلت الاستحاضة القليلة للمرأة إلى الكثيرة قبل الصلاة فيجب العمل بعمل الاستحاضة الكثيرة وإذا تبدلت الاستحاضة المتوسطة إلى الكثيرة، فيجب العمل بعمل الاستحاضة الكثيرة. وإن كانت قد اغتسلت للاستحاضة المتوسطة، فالأحوط أن تغتسل للكثيرة مرة أخرى.

٤٢٧ • تبدل استحاضة القليلة أو المتوسطة بالكثيرة أثناء الصلاة • إذا تبدلت الاستحاضة القليلة إلى الكثيرة في أثناء الصلاة، فيجب قطع الصلاة والغسل للاستحاضة الكثيرة، والوضوء معه وسائر أعمالها أيضاً وتستأنف الصلاة. وإذا لم يكن الوقت كافياً للغسل، فتتيمّم بدل الغسل، وإذا لم يسع الوقت للوضوء أيضاً، فالأحوط أن تتيمّم مرة أخرى بدل الوضوء، وإن لم يسع الوقت للتيمّم أيضاً، فالأحوط استحباباً عدم قطع الصلاة وأن تتمّ الصلاة، ولكن يجب قضاؤها.

وكذا الحكم لو تبدلت الاستحاضة المتوسطة إلى الكثيرة في أثناء الصلاة ولم تكن قد اغتسلت للاستحاضة المتوسطة. وأما إذا كانت قد اغتسلت للاستحاضة المتوسطة، فالأحوط أن تتمّ الصلاة وتغتسل للاستحاضة الكثيرة وتتوضأ أيضاً وتأتي ببقية أعمالها، وتعيد الصلاة. وإذا لم يسع الوقت للغسل وللوضوء مرتين، أحدهما بدل الغسل والآخر بدل الوضوء. وإذا كان الوقت لا يكفي لأحدهما، تتيمّم بدلاً عنه وتأتي بالآخر، ولكن إذا لم يسع الوقت للتيمّم أيضاً لا تجب إعادة الصلاة، والأحوط أن تقضي الصلاة.

٤٢٨ ♦ انقطاع الدم في أثناء الصلاة ♦ إذا انقطع الدم في أثناء الصلاة، ولم تعلم المستحاضة هل انقطع أيضًا في الباطن أم لا، فإن علمت بعد الصلاة بأن الدم كان مقطوعًا، يجب عليها إعادة الوضوء والغسل والصلاة.

٤٢٩ ♦ تبدل الاستحاضة الكثيرة بالمتوسطة ♦ إذا تبدلت الاستحاضة الكثيرة إلى المتوسطة وجب عليها أن تعمل بعمل الكثيرة للصلاة الأولى، ويعمل المتوسطة للصلوات اللاحقة؛ مثلًا إن تبدلت الاستحاضة الكثيرة إلى المتوسطة قبل صلاة الظهر، يجب الغسل لصلاة الظهر والوضوء معه، وأما صلاة العصر والمغرب والعشاء فيتوضأ فقط.

وإذا لم تغتسل لصلاة الظهر ولم يسع الوقت إلا للغسل وصلاة العصر، فيجب عليها أن تغتسل لصلاة العصر؛ فإن لم تغتسل لها يجب عليها أن تغتسل لصلاة المغرب، وإذا لم تغتسل لها أيضًا وكان الوقت يتسع فقط للغسل وصلاة العشاء، فيجب عليها الغسل لصلاة العشاء.

٤٣٠ ♦ انقطاع الدم عن المستحاضة الكثيرة وخروجه مرة أخرى ♦ إذا انقطع دم الاستحاضة الكثيرة قبل كل صلاة ثم خرج مرة أخرى، وجب أن تغتسل لكل صلاة.

٤٣١ ♦ تبدل الاستحاضة الكثيرة بالقليلة ♦ إذا تبدلت الاستحاضة الكثيرة إلى القليلة، وجب عليها أن تعمل عمل الكثيرة لأول صلاة وعمل القليلة للصلوات اللاحقة.

٤٣٢ ♦ صلاة المستحاضة إذا ترك ما وجب عليه ♦ إذا تركت المستحاضة أحد الأمور الواجبة عليها، بطلت صلاحها. وإن تركت ما وجب عليها من باب الاحتياط فالأحوط بطلان صلاحها.

٤٣٣ ♦ مس القرآن في حال الاستحاضة ♦ المستحاضة التي توضأت أو اغتسلت للصلاة، لا يجوز لها في حال الاختيار مس خط القرآن بموضع من بدنها على الأحوط، ويجوز لها ذلك في حال الاضطرار؛ ولكن إذا أرادت مس خط القرآن، فالأحوط أن تغتسل وتوضأ لأجل المس أيضًا كما تغتسل وتوضأ لأجل الصلاة.

٤٣٤ ♦ ما يجوز للمستحاضة بعد الاغتسال للصلاة ♦ يجوز للمستحاضة القليلة والمتوسطة الدخول والمكث في المساجد وقراءة سور العزائم ويجوز لزوجها أن يقارباها. وأما المستحاضة الكثيرة فبعد أن اغتسلت الأغسال الواجبة عليها يجوز لها دخول المساجد وإن لم يكن للعبور، وقراءة الآية أو السورة التي فيها السجدة الواجبة ويجوز لزوجها مقاربتها؛ وإن لم تأت بسائر الأعمال التي يجب إثباتها للصلاة كتمويض القطننة أو تطهيرها.

٤٣٥ ♦ وظيفة المستحاضة لقراءة العزائم ونحوها ♦ المستحاضة الكثيرة إذا تحققت استحاضتها قبل وقت الصلاة أو لم تغتسل لصلاتها الأخير وأرادت أن تقرأ السورة التي فيها السجدة الواجبة أو أرادت الذهاب إلى المسجد، فالأحوط أن تغتسل. وكذا لو أراد الزوج مقاربتها.

٤٣٦ ♦ وجوب صلاة الآيات على المستحاضة ♦ صلاة الآيات واجبة على المستحاضة، و يجب عليها أن تأتي لصلاة الآيات ما يجب عليها للصلاة اليومية.

٤٣٧ ♦ وظيفة المستحاضة لصلاة الآيات ♦ إذا وجبت على المستحاضة صلاة الآيات في وقت الصلاة اليومية، فيجب عليها أن تفعل لصلاة الآيات أيضًا ما تفعل لليومية وإن أرادت عدم الفصل بينهما. وليس لها إتيانها بغسل واحد و وضوء واحد.

٤٣٨ ♦ قضاء الصلاة في حال الاستحاضة ♦ لا يجوز للمرأة المستحاضة قضاء الصلاة، إلا إذا احتملت احتمالاً عقلاً بأنها لو أخرت الصلاة لا يمكنها الإتيان بها، ففي هذه الصورة يجب عليها أن تفعل لصلاة القضاء ما تفعل لصلاة الأداء.

٤٣٩ ♦ الشك في نوع الدم ♦ إذا كانت المرأة تعلم أن الدم الخارج منها ليس دم جرح أو قرح أو أمثال ذلك، ولم يكن محكوماً شرعاً بدم حيض أو نفاس، فيجب عليها العمل بأحكام الاستحاضة. بل إذا شكّت أنه دم استحاضة أو دم آخر، فإن لم يكن فيه صفات تلك الدماء، فعليها العمل بعمل الاستحاضة.

٣- غسل الحيض

الحيض: دم يخرج غالباً في كل شهر من رحم النساء، والمرأة عند ما ترى الحيض يقال لها: «حائض».

٤٤٠ ♦ أوصاف الحيض ♦ دم الحيض في غالب الأوقات حار و طريّ ولونه أسود أو أحمر غامق، ويخرج بدفع و حرقة. وإذا توقرت علامة واحدة وشكّت في علامتين أخريين يحكم بوجودهما.

٤٤١ ♦ سن اليأس ♦ النساء القرشيات يصرن يائسات بعد إتمام سنتين سنة قمرية، بمعنى أنهن لا يرين دم الحيض بعده. وغير القرشيات ينسن بعد إتمام خمسين سنة قمرية. واللازم بالذكر أن النساء الهاشميات هنّ من أقسام النساء القرشيات.

٤٤٢ ♦ ما يرى من الدم قبل التسع و بعد اليأس ♦ الدم الذي تراه الصغيرة قبل إتمام تسع سنين قمرية، والمرأة بعد يأسها، ليس بحيض.

٤٤٣ • **الحيض للمرأة الحامل والمرضعة** • يمكن أن ترى المرأة الحامل أو المرضعة الحيض. ولكن المرأة الحامل تختلف عن سائر النساء من جهتين:

• الأول: إذا رأت صاحب عادة الوقتية والعديدية، الدم بعد أيام العادة فإن كان الدم متأخرًا من آخر عاداتها بعشرين يومًا فما تراه من الدم لا يكون حيضًا وإن كان فيه علامات الحيض. وإن رأت الدم قبل أن يمضي عشرون يومًا من آخر عاداتها، فإن وجدت فيه صفات الحيض فهو حيض، وإن لم تكن فيه صفاته فهو استحاضة. وأما في سائر النساء فالدم الذي يرين بعد أيام العادة فهو استحاضة سواء مضى عشرون يومًا أم لم يمض وسواء كان بصفات الحيض أم لم يكن.

و أما في الدم الذي تراه المرأة في أيام الحيض أو قبلها فلا فرق بين المرأة الحامل وغيرها. • الثاني: لا يعتبر في المرأة الحامل أن يستمر الدم ثلاثة أيام، حتى يكون حيضًا.

٤٤٤ • **رؤية الدم مع الشك في إتمام تسع سنين** • الصبية التي لا تدري هل بلغت تسع سنين أم لا، فإن رأت الدم ولم تكن فيه علامات الحيض، فهو ليس بحيض. ولكن إن وجدت فيه علامات الحيض، فهو حيض. وتكون شرعًا علامة على إتمامها تسع سنين.

٤٤٥ • **شك المرأة في بلوغها سن اليأس** • إذا شكَّت المرأة هل صارت يائسة أم لا، بنت على عدم بلوغها سنَّ اليأس. والمرأة التي تكون بين الخمسين والستين إن شكَّت بأنها قرشية أم لا، حكها حكم من لم تتجاوز الخمسين سنة. فالمرأة في بلاد إيران و عراق - لعدم اطمئنانها بكونها غير قرشية - إذا رأت الدم بعد الخمسين مع وجود سائر الشرائط تكون حائضًا.

٤٤٦ • **أقل مدة الحيض وأكثرها** • مدة الحيض لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على عشرة. وكل دم كان أقل من ثلاثة أيام ولو بقليل، فهو ليس بحيض. نعم لو انقطع الدم قبل ثلاثة أيام لمانع خارجي كاستعمال الحبوب أو كونها حاملاً فهو حيض مع وجود سائر شرائطه. والمراد من اليوم هنا مدة ٢٤ ساعة، لا النهار في مقابل الليل.

٤٤٧ • **عدم توالي الدم في الثلاثة الأولى من أيامها** • لا يعتبر توالي الدم في الأيام الثلاثة الأولى، ولكن لا بد من أن تكون هذه الثلاثة الأولى في عشرة واحدة. فإذا رأت الدم يوماً واحداً، ثم طهرت ثلاثة أيام ثم رأت الدم مرة أخرى يوماً واحداً ثم طهرت أربعة أيام ثم رأت الدم يوماً واحداً، فالدماء التي رأتها تكون حيضًا. وإذا رأت الدم يومين ثم طهرت سبعة أيام ثم رأت الدم يوماً واحداً، فيكون مجموع الدمين حيضًا. ولكن إذا رأت الدم يومين ثم طهرت ثمانية أيام، فلا يكون الدم الذي رآته حيضًا.

و في غير الأيام الثلاثة الأولى، لا يعتبر أن يكون الدم الذي رآته واقعا في عشرة واحدة. بل إذا كانت الفاصلة بينه وبين آخر الدم الذي رآته أقل من عشرة أيام، فيكون استمرارا لدم الحيض السابق. فإذا رأت الدم -مثلاً- ثلاثة أيام متوالية ثم طهرت ثم رأت الدم في اليوم الثاني عشرة مرة أخرى، فيكون هذا الدم استمرارا لدم الحيض السابق. وأيضا إذا رأت الدم يومين ثم طهرت خمسة أيام ثم رأت الدم يومين مرة أخرى ثم طهرت مرة أخرى وفي اليوم الثامن عشر رأت الدم مرة أخرى، فمجموع الدم يكون حيضا واحداً.

نعم، يشترط أن لا يتجاوز مجموع الأيام التي رأت فيها الدم -متصلة أم منفصلة- عن عشرة أيام. فإذا رأت الدم سبعة أيام ثم طهرت ثلاثة أيام ثم رأت الدم مرة أخرى سبعة أيام، لا يمكن أن يكون جمع الدم الذي رآته حيضا.

٤٤٨ • ملاك بداية الحيض واستدامته • يعتبر أن يخرج الدم في أول الحيض، ولكن لا يلزم خروجه في تمام الأيام الثلاثة، بل يكفي في استدامته أن يكون الدم في باطن الفرج. وإن طهرت قليلاً بين الثلاثة أيام بحيث لم يمنع ذلك من صدق بقاء الدم في الفرج ثلاثة أيام، فهو حيض أيضاً.

٤٤٩ • كيفية محاسبة الأيام في الحيض • يلزم في تحقق الحيض أن ترى الدم ثلاث ليالٍ وثلاثة أيام، فإذا خرج الدم من طلوع الفجر (أو طلوع الشمس) من اليوم الأول إلى غروب اليوم الثالث لا يكفي في الحكم بكونه حيضاً بل لا بد من استمرار خروجه إلى طلوع الفجر (أو طلوع الشمس) لليوم الرابع أيضاً، أو يكمل المقدار الباقي في ضمن العشرة أيام. وكذا إذا بدأ الدم بالخروج في أثناء اليوم الأول، فيجب استمرار خروجه إلى نفس الوقت من اليوم الرابع وأن لا ينقطع الدم في الليلة الثانية والثالثة أيضاً. أو ترى الدم بمقدار ثلاث ليالٍ وثلاثة أيام كاملة في ضمن عشرة أيام.

٤٥٠ • النقاء المتخلل في أيام الحيض • إذا طهرت المرأة في ما بين الأيام التي ترى فيها الدم يوماً أو أياماً بحيث لا يكون دم في الباطن أيضاً ففي الزمان الذي طهرت فيه لا تكون حائضاً، وإن لم يتجاوز مجموع الأيام التي رأت فيه الدم والزمان الواقع في الوسط التي طهرت فيه عن عشرة أيام، فإذا رأت الدم -مثلاً- ثلاثة أيام ثم طهرت يومين ثم رأت الدم أربعة أيام، فتكون حائضاً في فترة رؤية الدمين وطاهرة في اليومين، ويجب عليها -حينئذٍ- أن تغتسل غسل الحيض وتأتي بما عليها من العبادات ويجوز لها القيام بالأعمال التي حرمت على الحائض. وإن أتت بالعبادات أيام طهرها، لا يجب عليها إعادتها.

٤٥١ ♦ التردّد بين دم الجرح أو الحيض ♦ إذا رأت الدم وكان أكثر من ثلاثة أيام وأقل من عشرة أيام ولا تعلم هل هو دم قرح أو جرح أو دم حيض، فإن لم تكن فيه صفات الحيض ولم يكن في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين، لا يمكن عدّه من دم الحيض؛ إلّا في بعض الصور التي سنتعرّض لها في المسائل الآتية.

٤٥٢ ♦ التردّد بين دم الحيض والاستحاضة ♦ إذا رأت الدم وشكّت في كونه دم حيض أو استحاضة، فإن كانت في أيام العادة، أو قبلها بيوم أو يومين (سواء وجد فيه صفات الحيض أم لم يوجد) أو قبلها بأكثر من يومين (مع وجود صفات الحيض) فعليها أن تحسبه حيضًا، وإذا لم يكن بصفات الحيض، فليس لها أن تجعله حيضًا إلا في بعض الصور الآتي في المسائل القادمة.

وكذا الحكم إذا شكّت بين دم الحيض أو الاستحاضة أو دم قرح وجرح، وسيأتي حكم من رأى الدم بعد أيام العادة في المسألة ٤٨٩.

٤٥٣ ♦ التردّد بين دم الحيض والاستحاضة والبكارة ♦ إذا رأت دمًا ولا تعلم هل هو دم حيض أو بكارة، فيجب أن تفحص نفسها وذلك بأن تدخل قطنه في داخل فرجها وتصبر قليلاً ثم تخرجها، فإن تلوّث أطراف القطنه فقط بالدم فهو دم بكارة، وإن انغمست بالدم فهو دم حيض.

وإذا شكّت في الدم الخارج هل هو دم حيض أو استحاضة أو بكارة، أو شكّت هل هو دم حيض أو جرح أو بكارة، أو لا تعلم بأنّه أيّ دم، فإذا تلوّث أطراف القطنه فقط بعد إخراجها من الفرج فهو دم بكارة، وأما إذا انغمست القطنه بالدم فع وجود صفات الحيض فيه فهو دم حيض، وإن لم توجد فيه صفات الحيض يجب عليها أن تأتي بأعمال المستحاضة.

٤٥٤ ♦ التردد في استمرار الدم إلى ثلاثة أيام ♦ إذا رأت المرأة دمًا لو استمر ثلاثة أيام تحكم بكونه دم حيض. وشكّت هل يستمر ثلاثة أيام أو ينقطع، فيجب عليها أن تبني على استمراره وتحكم بكونه حيضًا. ولكن إذا انقطع الدم ولا تعلم هل يخرج مرّة أخرى قبل إتمام عشرة أيام أم لا، فيجب أن تبني على عدم خروجه مرّة أخرى، والدم الذي رأته لا يحسب حيضًا.

وكذا الحكم لو كانت تعلم في الوقت الذي لم ينقطع فيه الدم بعدم استمراره ثلاثة أيام، ولكنها تحتمل خروجه مرّة أخرى قبل انتهاء عشرة أيام.

٤٥٥ ♦ انقطاع الدم قبل ثلاثة أيام وجريانه بعد عشرة أيام ♦ إذا رأت الدم أقل من ثلاثة أيام، وبعد مرور عشرة أيام من أول الدم رأت الدم بشروط الحيض، وكان الدم الثاني في العادة، أو قبل العادة بيوم أو يومين (كانت فيه صفات الحيض أم لم تكن) أو قبلها بأكثر من يومين (مع وجود علامات الحيض)،

فهذا الدم يكون حيضًا و الدم الأول ليس بمحيض وإن كان في أيام عاداتها و متصفاً بصفات الحيض .

أحكام الحائض

٤٥٦ • ما يحرم على الحائض • يحرم على الحائض و المحكومة بالحيض شرعاً عدة أمور:

• الأول: العبادات المشروطة بالوضوء أو الغسل أو التيمم . فإن أتت بهذه العبادات - ولو رجاءً - فقد عصت ، و لكن يجوز لها الإتيان بالعبادات التي لا تحتاج إلى الوضوء أو الغسل أو التيمم كصلاة الميت .

• الثاني: جميع الأمور التي تحرم على الجنب ، و قد تقدم ذكرها في أحكام الجنابة .

• الثالث: الجماع في القبل ، فهو حرام على الرجل و المرأة معاً و لو بمقدار الحشفة و إن لم ينزل . و يكره و طي المرأة في دبرها في جميع الحالات ، كراهة شديدة و هو خلاف الاحتياط الاستحبابي ، و في حال الحيض يتأكد الاحتياط الاستحبابي في الترك .

٤٥٧ • جماع المرأة في أيام يحكم بكونها حيضاً • لا يجوز الجماع في الأيام التي لم يكن الحيض فيها قطعياً حيث يحكم بكونها حائضاً شرعاً . فلا يجوز لزوجها مقاربتها في الأيام التي وجب عليها أن تجعل أيام عادة أقاربها حيضاً لها ، كما سيأتي ذلك في محله . و كذا في الأيام التي يجوز للمرأة أن تجعلها حيضاً كأيام الاستظهار - و سيأتي توضيحها في المسألة ٤٨٧ - ، إذا جعلت المرأة تلك الأيام حيضاً لها فلا يجوز لزوجها أن يجامعها و ليس على المرأة أن تستجيز زوجها في جعل الأيام حيضاً ، نعم الأحوط استحباباً الاستحبابية .

٤٥٨ • كفارة الجماع في حال الحيض • إذا جامع الرجل زوجته في القبل في حال الحيض ، فيجب عليه الاستغفار ، و يستحب - بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي - التكفير للجماع المرأة في حال الحيض (سواء كان في القبل أو الدبر) . و سيأتي بيان مقدار الكفارة في المسألة ٤٦٠ .

٤٥٩ • الاستمتاع بالحائض بما دون الجماع • يجوز الاستمتاع بالمرأة في حال الحيض في ما عدا الجماع ، كالقبيل و الملاعبة . و لكن يكره الاستمتاع في ما بين السرة و الركبة ، و هو خلاف الاحتياط الاستحبابي .

٤٦٠ • مقدار كفارة الجماع في حال الحيض • كفارة الجماع في حال الحيض إعطاء الصدقة إلى المسكين بهذا الترتيب: إذا قُسمت أيام حيض المرأة إلى ثلاثة أقسام ، فتكون كفارة الجماع في القسم

الأول: دينارًا شرعيًا واحدًا (ما يقارب من ٢٢ حصة من الذهب المسكوك).^١ وفي القسم الثاني: نصف دينار (ما يقارب من ١١ حصة). وفي القسم الثالث: ربع دينار (ما يقارب من خمس حصص ونصف)، مثلًا إذا كان حيض المرأة ستة أيام، فإن جامعها زوجها في الليلة الأولى أو الثانية أو في يومهما، فعليه أن يدفع دينارًا شرعيًا واحدًا، وإذا جامعها في الليلة الثالثة أو الرابعة أو في يومهما، فعليه أن يدفع نصف دينار، وإن جامعها في الليلة الخامسة أو السادسة أو في يومهما، فعليه أن يدفع ربع دينار. والأفضل أن يعطي في القسم الثالث أيضًا نصف دينار، والأفضل من ذلك أن يعطي في الأقسام الثلاثة دينارًا واحدًا. وإذا لم يتمكن من أداء الكفارة، فليصدق على مسكين.

٤٦١ ♦ ملاك احتساب قيمة الذهب ♦ إذا لم يتمكن من الحصول على الذهب المسكوك، أعطى قيمته. وإن اختلفت قيمة الذهب يوم الجماع عن قيمته يوم الدفع للفقير، تحسب قيمة يوم الدفع.

٤٦٢ ♦ جماع الحائض في كل من الأقسام الثلاثة ♦ إذا جامع الشخص زوجته في القسم الأول والثاني والثالث من الحيض، يدفع الكفارات الثلاث ويكون مجموعها دينارًا واحدًا وثلاثة أرباع الدينار (ما يقارب من ٣٨ حصة ونصف الحصة).

٤٦٣ ♦ تركز الجماع في القسم الواحد من أيام الحيض ♦ إذا جامع زوجته الحائض في قسم واحد من حيضها - كالثالث الأول - عدة مرات، فالأفضل أن يدفع لكل جماع كفارة.

٤٦٤ ♦ تحقق الحيض في أثناء الجماع ♦ إذا علم الرجل في حال الجماع بأن المرأة قد صارت حائضًا، فيجب عليه الترك فورًا، وإن لم يتركها فالأحوط استحبابًا دفع الكفارة.

٤٦٥ ♦ الوطي بالشبهة في أيام الحيض ♦ إذا جامع الرجل امرأة أجنبية في حال الحيض باعتقاده أنها زوجته، فالأحوط استحبابًا دفع الكفارة.

٤٦٦ ♦ الجماع في أيام الحيض جهلاً ونسياناً ♦ من جامع امرأة في حال الحيض نسياناً أو جهلاً، فليس عليه كفارة.

٤٦٧ ♦ جماع المرأة بتوهم أنها حائض ♦ إذا جامع الرجل امرأة باعتقاد أنها حائض، فعلم بعد ذلك أنها ليس بحائض، فلا كفارة عليه.

١- لقد وقع الاختلاف بين المحققين في وزن الدينار الشرعي، فذهب المشهور إلى كونه ١٨ حصة، وقال بعض المحققين: إنه أكثر من ٢١ حصة. وما ذكرناه في المتن مبني على أعلى المقادير المذكورة.

٤٦٨ ♦ طلاق المرأة الحائض ♦ طلاق المرأة في حال الحيض باطل بالشرائط التي ستأتي في أحكام الطلاق.

٤٦٩ ♦ قول المرأة بالنسبة إلى الحيض ♦ إذا أخبرت المرأة بمحيضها أو بطهارتها من الحيض، فليسمع قولها ما لم يحصل الاطمئنان بكذبها.

٤٧٠ ♦ تحقق الحيض في أثناء الصلاة ♦ إذا حاضت المرأة في أثناء الصلاة، بطلت صلاتها، ويحرم عليها إتمام الصلاة.

٤٧١ ♦ الشك في تحقق الحيض أثناء الصلاة ♦ إذا شكَّت المرأة في أثناء الصلاة هل حاضت أم لا، فصلاحتها صحيحة. ولكن لو علمت بعد الصلاة أنها كانت حائضًا في أثناء الصلاة، فصلاحتها التي صلتها باطلة.

نعم، إذا حاضت في صلاة المغرب بعد الركعة الثانية، فالأحوط بعد أن تطهر أن تتم صلاة المغرب ثم تقضيها.

٤٧٢ ♦ وظيفة الحائض بعد انقطاع دم الحيض ♦ يجب على المرأة بعد أن تطهر من دم الحيض أن تغتسل للصلاة والأمور الأخرى التي يجب فيها الوضوء أو الغسل أو التيمم.

وكيفية غسل الحيض كغسل الجنابة ولا يحتاج إلى الوضوء، ولكن الأحوط استحبابًا الوضوء قبل الغسل أو بعده، والأفضل هو الوضوء قبل الغسل.

٤٧٣ ♦ حكم الحائض قبل الاغتسال ♦ المرأة التي طهرت من دم الحيض وإن لم تغتسل، يصح طلاقها، ويجوز لزوجها مجامعتها. والأولى أن يكون الجماع بعد غسل الفرج، والجماع قبل الغسل فيه كراهة شديدة.

وأما سائر الأعمال التي كانت قد حرمت عليها حال الحيض، مثل: الدخول في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ وكذلك التواجد في سائر المساجد في غير حال العبور، ومس خط القرآن؛ فلا يحل لها قبل أن تغتسل.

٤٧٤ ♦ عدم كفاية الماء للغسل والوضوء ♦ إن لم يكف الماء للغسل والوضوء معًا، وكان يكفي للغسل، يجب الغسل. والأحوط استحبابًا التيمم بدلًا عن الوضوء أيضًا.

وإن كان الماء يكفي للوضوء فقط ولا يكفي للغسل، يجب التيمم بدلًا عن الغسل. والأحوط استحبابًا الوضوء أيضًا.

وإذا لم يكف الماء لأَيّ منهما، فيجب التيمم بدلاً عن الغسل. و الأحوط استحباباً التيمم مرة أخرى بدلاً عن الوضوء أيضاً.

٤٧٥ ♦ وظيفة المرأة بالنسبة إلى العبادات التي تركها في حال الحيض ♦ لا يجب قضاء الصلوات اليومية التي تركها المرأة المأنض حال الحيض، ولكن يجب عليها قضاء الصوم الواجب الذي لم تصمه حال حيضها.

وأما قضاء الصلوات غير اليومية الواجبة على الآخرين، فيجب عليها قضاؤها أيضاً.

٤٧٦ ♦ وجوب الفور بالصلاة مع احتمال تحقق الحيض ♦ إن دخل وقت الصلاة و علمت المرأة بأنها لو أخرت صلاتها ستحيض، يجب عليها المبادرة إلى الصلاة. بل الأحوط استحباباً إذا احتملت ذلك أن تبادر إلى الصلاة أيضاً.

٤٧٧ ♦ تحقق الحيض في وقت الصلاة قبل الإتيان بها ♦ إذا أخرت المرأة الصلاة و مضى من أول وقتها بمقدار أداء صلاة واحدة، ثم حاضت المرأة، فإن كانت تستطيع أداء صلاتها في أول الوقت - ولو بأن تأتي بمقدمات الصلاة قبل الوقت مثل الوضوء أو الغسل أو التيمم أو تطهير البدن أو اللباس أو البحث عن القبلة و تصلي من دون حرج بسرعة- فيجب عليها قضاء هذه الصلاة.

ولا بد من ملاحظة حالها في كيفية الصلاة، فثلاً لو لم تكن المرأة مسافرة و لم تصلي الظهر في أول الوقت، فإنما يجب عليها قضاء صلاة الظهر إذا حاضت بعد أن مضى من وقت الظهر مقدار يكفيها أربع ركعات بسرعة و من دون حرج و كانت تتمكن من إتيان مقدمات الصلاة قبل الوقت. و أما إذا كانت مسافرة، فيكفي في وجوب القضاء مضي وقت صلاة ركعتين بالشرائط المذكورة.

٤٧٨ ♦ طهارة المرأة من الحيض في آخر وقت الصلاة ♦ إذا طهرت المرأة من دم الحيض في آخر وقت الصلاة و كان الوقت يكفي للغسل و صلاة ركعة واحدة أو أكثر، فيجب عليها الصلاة، و إن لم تصلي يجب قضاء الصلاة. و لا يشترط في وجوب الصلاة عليها توفر الوقت لديها لتهيئة المقدمات بعد أن تطهر، بل تكفي الاستطاعة لتهيئتها قبل طهارتها، كما يكفي لوجوب الصلاة التمكن من صلاة الشخص المعذور - كالصلاة في اللباس النجس أو عارياً- و إذا لم يكن عندها هذا المقدار من الوقت أيضاً، فلا تجب عليها الصلاة.

و أما لو كان يمكنها الإتيان بالمقدمات قبل أن تطهر حتى تصلي الصلاة بعد طهارتها في آخر الوقت، ولكنها لم تأت بالمقدمات من قبل فلم تتمكن الآن من الإتيان بالصلاة - و لو صلاة الشخص المعذور-، فلا تجب عليها الصلاة فعلاً و لكن يجب قضاؤها.

٤٧٩ • صلاة الحائض عند ضيق الوقت للغسل • إذا لم يكن الوقت كافياً للمرأة الحائض بأن تغتسل وتوضأ، ولكنها تتمكن من إدراك وقت الصلاة بالتيتم، فلا يجب عليها الصلاة. ولكن لو كان تكليفها التيمم - مع قطع النظر عن ضيق الوقت - كما لو كان الماء يضرها، يجب عليها التيمم والصلاة. وإذا تركت الصلاة، فيجب عليها القضاء.

٤٨٠ • الشك في بقاء الوقت بعد الطهارة من الحيض • إذا شكّت المرأة بعد أن تطهر من الحيض هل يكفي الوقت للصلاة أم لا، وجب عليها الصلاة.

٤٨١ • ترك الصلاة باعتقاد ضيق الوقت • إذا اعتقدت بأن الوقت لا يكفي حتى لصلاة ركعة واحدة بالخصوصيات المذكورة في المسألة ٤٧٧، تمّ بعد ذلك علمت بوجود الوقت، وجب عليها قضاء الصلاة.

٤٨٢ • ما يستحبّ للحائض في وقت الصلاة • يستحبّ للمرأة الحائض أن تنظف نفسها من الدم في وقت الصلاة، وتبذل القطنه والخزقة، وتوضأ - وإن لم تتمكن من الوضوء تتيتم - وتجلس في مصلاًها مستقبلة القبلة مشغولة بالذكر والدعاء والصلاة على النبي محمد ﷺ.

٤٨٣ • ما يكره للحائض • يكره للحائض قراءة القرآن - غير السور ذات السجدة الواجبة - وحمله ومتس جلده أو حواشيه بجزء من بدنه وما بين سطره، وكذلك الخضاب بالحناء ونحو ذلك.

أقسام الحائض

٤٨٤ • الأقسام الستة للنساء الحائضات • النساء الحائضات على ستة أقسام:

- الأولى: ذات العادة الوقتية والعديدية: وهي المرأة التي ترى دم الحيض مرتين متماثلتين من حيث الوقت والعدد من غير فصل بينهما بحيث مخالفة كمن رأت دم الحيض في شهر من أوّل إلى اليوم السابع منه وترى في الشهر الثاني مثل الأوّل.
- الثانية: ذات العادة الوقتية: وهي المرأة التي ترى دم الحيض في شهرين متواليين وكانا متماثلين من حيث الوقت دون العدد كمن ترى الدم في شهرين متواليين من أوّل الشهر ولكنها تطهر منه في الشهر الأوّل في اليوم السادس، وفي الشهر الثاني في اليوم السابع.
- الثالثة: ذات العادة العديدية: وهي المرأة يتساوى عدد أيام حيضها في شهرين متتابعين، ولكن يختلف وقت رؤية الدم فيهما، كما لو رأت الدم في الشهر الأوّل من أوّل إلى آخر اليوم السابع منه، وفي الشهر الثاني من اليوم السابع إلى آخر اليوم الثالث عشر.
- الرابعة: المبتدئة: وهي المرأة التي ترى الدم لأول مرة.

- الخامسة: المضطربة: وهي المرأة التي ترى الدم عدّة أشهر ولكن لم تستقر لها عادة معينة، أو اضطربت عاداتها ولم تستقر لها عادة جديدة.
 - السادسة: الناسية: وهي المرأة التي نسيت عاداتها.
- لكل واحد من هذه الأقسام أحكام خاصة بها، ستأتي في المسائل القادمة.

١- ذات العادة الوقتية و العددية

٤٨٥ • أصناف النساء ذوات العادة الوقتية و العددية • النساء ذوات العادة الوقتية و العددية على أصناف ثلاثة:

- الأول: المرأة التي ترى الدم في شهرين متتابعين من وقت معين، و تطهر في وقت معين أيضاً، مثلاً ترى الدم في شهرين متتابعين من أول الشهر و تطهر في اليوم السابع، فتكون عادة هذه المرأة من اليوم الأول من الشهر إلى اليوم السابع.
- الثاني: المرأة التي يستمر دمها، و لكن الدم الذي تراه في شهرين متتابعين فيه علامة الحيض في عدّة أيام سواء، مثلاً ترى في الشهرين من أول الشهر إلى اليوم السابع دمًا لونه أسود أو أحمر غامق، و الدم الذي تراه بعد اليوم السابع فيه علامة الاستحاضة أي يكون لونه أصفر أو أحمر فاتح، فعاداتها تكون من أول الشهر إلى اليوم السابع.
- الثالث: المرأة التي ترى دم الحيض في شهرين متتابعين من وقت معين، ثم تطهر، ثم ترى الدم مرّة أخرى، و يكون مجموع الدم -مع غض النظر عن وقت طهرها- متساويًا في الشهرين مع وجود شرائط الحيض (عدم تجاوز مجموع الدم في كلّ شهر عن عشرة أيام، و كون الثلاثة الأولى منها في عشرة واحدة، و الطهر الواقع في الوسط يقلّ عن عشرة أيام). و لا يعتبر أن تكون أيام الطهر الواقعة في الوسط متساوية، مثلاً إذا رأت دم الحيض في الشهر الأول من اليوم الأول إلى الثالث، ثم طهرت خمسة أيام، ثم رأت الدم أربعة أيام، و في الشهر الثاني بعد أن رأت الدم في اليوم الأول و الثاني من الشهر طهرت أقلّ من ثمانية أيام، ثم رأت الدم خمسة أيام، فتكون عاداتها سبعة أيام، تُحسب من أول الشهر بشكل متوالٍ.
- و كذا إذا رأت الدم في أحد الشهرين من وقت معين (من أول الشهر مثلاً) و لعدّة أيام متوالية (سبعة أيام مثلاً)، و في الشهر الآخر رأت الدم من نفس الوقت عدّة أيام، ثم طهرت في مدّة أقلّ من عشرة أيام، ثم رأت الدم مرّة أخرى، و كان دم الشهرين فيه شرائط الحيض و بنفس المقدار، فتكون عاداتها بهذا المقدار (سبعة أيام مثلاً) و تُحسب بشكل متوالٍ من بداية ذلك

الوقت المعين (أول الشهر مثلاً).

٤٨٦ ♦ حكم ذات العادة الوقتية والعديدية ♦ في جميع أقسام ذات العادة الوقتية والعديدية، إذا رأت المرأة الدم في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين وجب أن تعمل بأحكام الحائض من بداية شروع الدم وبقدر عادتها - وإن كان الدم أصفر اللون -. وإن استمر الدم يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، وما بعدها استحاضة؛ نعم في الصورة التي تُعرف العادة فيها بعلامات الحيض (الصورة الثانية في المسألة السابقة) إن كان الدم الذي رآته بعد عشرة أيام واجداً لعلامات الحيض وما رآته في أيام العادة أو قبلها فاقدًا لها فالدم الذي رآته بصفات الحيض وحيض والدم الذي رآته في العادة أو قبلها بيوم أو يومين ليس بحيض فيجب عليها قضاء جميع العبادات الواجبة التي تركتها في ذلك الوقت.

وبصورة عامة، في الحالات التي تُعرف فيها العادة بعلامات الحيض، إن رأت دمين وكل واحد منهما يمكن أن يكون حيضاً على انفراده، ولا يمكن أن يكونا معاً حيضاً؛ فما يكون في غير زمان الحيض ولكن فيه صفات الحيض، حيضاً والدم الذي لا توجد فيه صفات الحيض ولكنه في وقت الحيض أو قبله بيوم أو يومين استحاضة، على خلاف سائر أقسام العادة الذي يكون الدم في أيام العادة حيضاً. المراد من العادة في بعض المسائل القادمة التي يقدم فيها حيضتة الدم الذي تراه في أيام العادة على الذي فيه صفات الحيض الأقسام المتعارفة للعادة التي لا تعرف بعلامات الحيض.

٤٨٧ ♦ الاستظهار المراد من الاستظهار في المسألة السابقة والمسائل القادمة هو: أن تعتبر المرأة نفسها حائضاً وتعمل بأحكامها، فتترك العبادات وتجتنب عن ما يحرم على الحائض.

ولا يجوز الاستظهار بصفات الحيض للمرأة التي تكون عادتها مستقيمة وليس فيها أي اختلاف في العدد. ولكن في غير هذه المرأة يستحب الاستظهار إلى عشرة أيام، سواء كان الدم في وقت الاستظهار بصفات الحيض أو لم يكن، وسواء تجاوز الدم عشرة أيام أم لم يتجاوز، وسواء كانت تعلم من البداية أنه سيتجاوز العشرة أو لا تعلم.

أيام الاستظهار مثل أيام الحيض، ولا يجب على المرأة قضاء الصلوات اليومية التي تركتها في ذلك الوقت.

٤٨٨ ♦ رؤية الدم قبل أيام العادة ♦ المرأة التي لها عادة عديدة ووقتية، إذا رأت الدم وكان شروعه قبل أيام العادة بأكثر من يومين؛ ففي المسألة عدة صور:

أ) إذا كان الدم لونه أسود أو أحمر غامق، فيكون حيضاً.

ب) إذا كان الدم لونه أصفر أو أحمر فاتح، فيكون استحاضة.

ج) إذا كان في البداية لونه أصفر أو أحمر فاتح، وقبل العادة تبدل إلى أسود أو أحمر غامق، فيحسب حيضًا من الوقت الذي تبدل فيه اللون؛ فإن استمر الدم بلون دم الحيض ثلاثة أيام في ضمن العشرة أو اتصل بأيام العادة وكنت الثلاثة أيام (وإن لم يكن في أيام العادة بلون الحيض)، لا يجب عليها قضاء ما تركته من الصلوات.

د) إذا كان في البداية لونه أصفر أو أحمر فاتح، ولم يتغير لونه قبل العادة واستمر في أيام العادة أيضًا، فيحسب من أول أيام العادة حيضًا وإن بقي الدم أصفر أو أحمر فاتح؛ فإن لم يستمر الدم الثلاثة أيام ضمن العشرة تعلم بعدم كون الدم حيضًا فتقضي ما تركته من الصلوات. هـ) إذا كان في البداية لونه أصفر أو أحمر فاتح، وبعد أن تغير إلى أحمر غامق أو أسود، أو اتصل بأيام العادة؛ لم يستمر ثلاثة أيام فتجعل عاداتها بمقدار ثلاثة أيام، وبعد أن تطهر تقضي الصلوات وبقية العبادات الواجبة التي لم تأت بها في هذه الأيام الثلاثة (ولتعيين الثلاثة أيام، تجعل الدم الذي فيه علامات الحيض أو الذي تراه في أيام العادة، حيضًا. وعلى الأحوط تُكجّل المقدار الناقص منه إلى ثلاثة أيام من الدم اللاحق إن تمكنت من ذلك). وفي سائر الأيام التي ترى فيها الدم، يجب أن تعمل عمل المستحاضة.

في سائر الصور التي حُكم بكونها حيضًا، تجعل بعدد عاداتها الحيض. وبعد ذلك يستحب الاستظهار إلى عشرة أيام من حين الحكم بكونه حيضًا وبعدها يكون استحاضة.

٤٨٩ • رؤية الدم بعد أيام العادة • المرأة ذات العادة العددية والوقتية إذا رأت الدم بعد مضي جميع أيام العادة، فيكون استحاضة وإن كانت فيه علامات الحيض؛ إلا إذا كانت قد عرفت عاداتها من علامات الدم (الصورة الثانية للمسألة ٢٨٥) فإن الدم الذي تراه وفيه علامات الحيض بعد أيام العادة أيضًا، يكون حيضًا.

٤٩٠ • الطهارة بين الدمين مع كون مجموع الأيام أكثر من عشرة • ذات العادة الوقتية والعددية إذا رأت قبل عاداتها بأيام، دما بصفات الحيض وكان أقل من عشرة أيام، ثم رأت دما آخر وكان مجموع الأيام التي رأت فيها الدم - مع قطع النظر عن أيام الطهر في الوسط - أكثر من عشرة أيام، كمن رأت الدم خمسة أيام ثم طهرت خمسة أيام ثم رأت الدم مرة أخرى أكثر من خمسة أيام، فيكون الدم من بداية رؤيته وبقدر عدد أيام عاداتها حيضًا. ولو كان الدم الأول أقل من عاداتها تُكجّل المقدار الناقص من الدم الثاني وبعد ذلك يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، ويكون الدم بعد عشرة أيام استحاضة.

٤٩١ ♦ رؤية الدم في أيام العادة ورؤيته مرّة أخرى بعد الطهارة ♦ ذات العادة الوقتية و العديدة إذا رأت الدم في أيام عاداتها أو قبلها بيوم أو يومين، و طهرت أقل من عشرة أيام، ثم رأت الدم مرّة أخرى، فيكون الحيض من بداية شروع الدم الأوّل و بمقدار عدد أيام عاداتها، وإذا كان أقل من أيام العادة فتُكمل ذلك من الدم الثاني.

وإن استمر الدم يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام كما مضى، ثم بعد ذلك تكون مستحاضة.

٤٩٢ ♦ رؤية الدم المستمر أكثر من عشرة أيام في أيام العادة و بعدها ♦ ذات العادة الوقتية و العديدة إذا رأت الدم في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين؛ و استمر بشكل متصل أكثر من عشرة أيام، فتجعل بمقدار عاداتها من أوّل يوم رأت الدم حيضاً و إن لم تكن فيه علامات الحيض. و يستحب لها الاستظهار بعد ذلك إلى عشرة أيام، و بعد العشرة أيام يكون الدم استحاضة و إن كانت فيه علامات الحيض؛ نعم إذا كانت عاداتها تُعرف من علامات الحيض، فعليها أن تجعل دم الحيض في ضمن الدماء التي فيها علامة الحيض - كما تقدّم في المسألة ٤٨٦ -.

و المرأة التي ترى الدم أكثر من يومين قبل العادة و فيه علامات الحيض، يكون حيضها من اليوم الأوّل للدم و بمقدار عاداتها. و يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام - كما تقدّم في المسألة ٤٨٧ -، ثم يكون الدم بعد ذلك استحاضة.

٢- ذات العادة الوقتية

٤٩٣ ♦ أصناف النساء ذوات العادة الوقتية ♦ النساء ذوات العادة الوقتية على أصناف ثلاثة:

- الأوّل: المرأة التي ترى دم الحيض شهرين متواليين من وقت معيّن، ثم تطهر بعد عدّة أيام؛ و لكن لا يتساوى عدد الأيام في الشهرين، مثلاً ترى الدم شهرين متواليين من اليوم الأوّل من الشهر، و لكن تطهر من الدم في الشهر الأوّل في اليوم السادس و في الشهر الثاني في اليوم السابع، فعلى هذه المرأة أن تجعل اليوم الأوّل من الشهر وقت عاداتها.
- الثاني: المرأة التي لا تطهر من الدم و لكنها ترى الدم الواجد لصفات الحيض في الوقت المعين من الشهرين المتواليين، و لا تتساوى عدد أيامه في الشهرين، كمن ترى الدم بلون الحيض في الشهر الأوّل من أوّله إلى اليوم السابع و في الشهر الثاني من أوّله إلى اليوم السادس، و البقية بلون الاستحاضة، فعلى هذه المرأة أيضاً أن تجعل أوّل الشهر وقت عاداتها.
- الثالث: المرأة التي ترى الدم في شهرين متواليين من وقت معيّن (مثلاً أوّل الشهر) و تطهر

في مدة أقل من عشرة أيام، ثم ترى الدم مرة أخرى، ومجموع الدم الذي رأته - مع قطع النظر عن الطهر الواقع في الوسط- في الشهرين لم يكن متساويًا، وفي كلا الدمين توجد شرائط الحيض (أي لا يكون أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام ووقوع الثلاثة الأولى في عشرة واحدة)، يجب على هذه المرأة أيضًا أن تجعل ذلك الوقت المعين (مثلًا أول الشهر) وقت عادتها. كذلك إذا رأته الدم عدة أيام متوالية في أحد الشهرين في زمان معين (مثلًا أول الشهر)، وفي الشهر الآخر رأته الدم في نفس الوقت عدة أيام، ثم طهرت في أقل من عشرة أيام، ثم رأته الدم مرة أخرى، وكان مجموع الدمين الذين رأتهما في هذا الشهر بصفات الحيض لكن لم يكن متساويًا لما رأته في الشهر الأول، يجب في هذه الصورة أيضًا أن تجعل ذلك الزمان المعين (مثلًا أول الشهر) وقت عادتها.

٤٩٤ ♦ حكم صاحب العادة الوقتية ♦ المرأة ذات العادة الوقتية إذا رأته الدم في وقت عادتها، أو قبلها بيوم أو يومين (سواء كان فيه علامات الحيض أو لم تكن)، أو أكثر من يومين قبل العادة مع وجود علامات الحيض، فيجب عليها أن تعمل بأحكام الحائض. وإذا علمت بعد ذلك بعدم كونه حيضًا، كما لو كان الدم أقل من ثلاثة أيام، فيجب عليها قضاء العبادات الواجبة التي تركتها. وإن رأته الدم في وقت عادتها أو قبلها بيوم أو يومين ورأته دمًا آخر في غير أيام العادة؛ وكل واحد من الدمين يمكن أن يكون حيضًا على انفراده، ولكن لا يمكن أن تجعل الدمين حيضًا، فالدم الذي رأته في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين تجعله دم حيض وإن لم تكن فيه صفات الحيض، وأما الدم الذي رأته في غير أيام العادة تجعله استحاضة وإن كانت فيه صفات الحيض؛ إلا إذا كانت عادتها تُعرف بصفات الحيض (الصورة الثانية من المسألة السابقة)، فالدم الذي فيه صفات الحيض يكون حيضًا والذي لم تكن فيه صفات الحيض يكون استحاضة.

٤٩٥ ♦ مقدار الحيض لصاحب العادة الوقتية ♦ يجب على المرأة ذات العادة الوقتية الرجوع إلى علامات الحيض لتعيين مقدار دم حيضها، وإن لم يتعين مقدار الحيض بذلك ترجع إلى عادة أقاربها. فإذا رأته الدم وفيه علامات الحيض، فإن كانت فيه شرائط الحيض أيضًا (أي لا يكون أقل من ثلاثة أيام ولا أكثر من عشرة أيام) تجعل ذلك الدم حيضًا.

وإن لم تتمكن من تعيين مقدار حيضها عن طريق علامات الحيض، يجب أن تجعل عادتها كعادة واحدة من أقاربها في الوقت الذي كانت في سببها، سواء أكانت من جهة الأب أم الأم، حتى أم ممتنة، ثم بعد ذلك يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام كما تقدم، وبعد العشرة أيام يكون الدم دم استحاضة.

٤٩٦ ♦ بداية الحيض عند الرجوع إلى عادة الأهل ♦ المرأة ذات العادة الوقتية التي تجعل عدد عادة أقاربها حيضاً لها، يجب أن تجعل اليوم الذي كان مبدأ عاداتها في كل شهر، أول حيضها. فالمرأة التي ترى الحيض في كل شهر من أول يوم وتظهر في اليوم السادس أو السابع، فإن رأت الدم في شهر من أوله إلى اليوم الثاني عشر وكانت عادة أقاربها سبعة أيام، تجعل السبعة الأولى حيضاً ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، والباقي استحاضة.

٤٩٧ ♦ عدد أيام العادة عند العجز عن تشخيص الحيض ♦ المرأة التي لم تتمكن من تشخيص حيضها عن طريق صفات الحيض، ولم تجد في أقاربها من لها عادة، أو لا تتمكن من الاطلاع على عادة أقاربها، تجعل حيضها ستة أيام أو سبعة. والأحوط أن تجعله من أول الدم. ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، وبعد ذلك يكون استحاضة.

٣- ذات العادة العددية

٤٩٨ ♦ أصناف النساء ذوات العادة العددية ♦ النساء ذوات العادة العددية على ثلاثة أصناف:

• الأول: المرأة التي يكون عدد أيام حيضها متساوياً في شهرين متوالين، ولكن يختلف وقت رؤيتها للدم، ففي هذه الصورة تكون عاداتها بعدد الأيام التي رأت فيها الدم، مثلاً إذا رأت الدم في الشهر الأول من أول الشهر إلى اليوم الخامس وفي الشهر الثاني من اليوم الحادي عشر إلى اليوم الخامس عشر، فتكون عدد أيام عاداتها خمسة أيام.

• الثاني: المرأة التي لا تظهر من الدم، ولكن تراه عدّة أيام في شهرين متوالين بصفات الحيض (أحمر غامق أو أسود) والباقي بصفات الاستحاضة (أحمر فاتح أو أصفر)، ويكون عدد أيام الدم الواجد لصفات الحيض في كل من الشهرين متساوياً، ولكن يختلف وقتها، ففي هذه الصورة تجعل عاداتها بمقدار عدد الأيام التي ترى فيها الدم بصفات الحيض، مثلاً إذا كان الدم الواجد لصفات الحيض في الشهر الأول من اليوم الأول إلى نهاية اليوم الخامس وفي الشهر الثاني من اليوم الحادي عشر إلى نهاية اليوم الخامس عشر، والباقي بصفات الاستحاضة، فيكون عدد أيام عاداتها خمسة أيام.

• الثالث: المرأة التي ترى الدم في شهرين متوالين، ثم تظهر في مدة أقل من عشرة أيام، ثم ترى الدم مرة أخرى، مع اختلاف في وقت رؤية الدم في الشهرين، ويكون مجموع الدم الذي رآته -مع قطع النظر عن وقت الطهر- في الشهرين متساوياً، وفي كل شهر توجد في الدم

شرايط الحيض (أي عدم كونه أقل من ثلاثة أيام، ولا أكثر من عشرة أيام، ووقوع الثلاثة الأولى في عشرة واحدة).

ففي هذه الصورة تكون عاداتها بمقدار مجموع الدم الذي رأته، ولا يعتبر أن يتساوى عدد أيام النقاء الواقع في الوسط في الشهرين.

مثلاً إذا رأَت الدم في الشهر الأول من اليوم الأول إلى اليوم الثالث، ثم انقطع الدم يومين، ثم رأَت الدم ثلاثة أيام، وفي الشهر الثاني رأَت الدم في اليوم الحادي عشر وفي اليوم الثاني عشر، ثم طهرت أربعة أيام، ثم رأَت الدم أربعة أيام، فتكون عاداتها ستة أيام. وكذا إذا رأَت مقداراً من الدم في أحد الشهرين بشكل متصل، وفي الشهر الآخر رأَت الدم بهذا المقدار ولكن بشكل غير متصل ولم يكن وقت رؤية الدم واحداً.

٤٩٩ • حكم صاحب العادة العددية • إذا رأَت المرأة ذات العادة العددية الدم بنحو واحد أكثر من أيام عاداتها، فإن كان جميعه أصفر اللون أو أحمر فاتح، فهي مستحاضة. وإذا كان جميعه أحمر غامق أو أسود، فتجعل بمقدار عدد أيام عاداتها حيضاً. ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، -على تفصيل مضي في المسألة ٤٨٧- وتجعل الباقي استحاضة. والأحوط أن تعتبر الحيض من الأيام الأولى للدم.

وأما إذا لم ترَ الدم بنحو واحد، بل رأته في بعض الأيام بصفة الحيض وفي البعض الآخر بصفة الاستحاضة، فإن كان عدد الأيام الذي فيها الدم بصفة الحيض مساوياً لعدد أيام عاداتها، يجب أن تجعل هذه الأيام حيضاً لها. ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام، وتعتبر بقية الدم استحاضة. وإذا كان الدم الذي بصفة الحيض أكثر من أيام عاداتها، فتجعل بمقدار أيام عاداتها فقط من الدم الذي بصفة الحيض حيضاً والأحوط أن تجعله من أول رؤيتها للدم. ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام (ولو كان الدم أصفر اللون)، وتجعل الباقي استحاضة.

وإن كان عدد الأيام الذي بصفة الحيض أقل من أيام العادة -ولكن لم يكن أقل من ثلاثة أيام- تجعل هذا المقدار حيضاً، وتكمله من الدم الآخر عدد أيام العادة (والأحوط أن تحسب -مع الإمكان- ما يكمل عدد عاداتها مما تراه في ما بعد).

وإذا كان أقل من ثلاثة أيام أيضاً، فتعمل عمل الحائض بمقدار ثلاثة أيام وبعد أن تطهر تقضي الصلاة وسائر العبادات الواجبة التي لم تأت بها في هذه الأيام الثلاثة (والأحوط أن تحسب -مع الإمكان- ما يكمل الثلاثة أيام مما تراه في ما بعد)، وتكون في باقي الأيام مستحاضة.

٤ و ٥- المبتدئة والمضطربة

٥٠٠ • تعريف المبتدئة والمضطربة • المبتدئة هي المرأة التي ترى الدم لأول مرة والمضطربة هي التي رأت الدم أكثر من مرة ولم تستقر لها عادة لا في الوقت ولا في العدد أو كانت لها عادة وزالت ولم تحصل لها عادة جديدة. وهما مشتركتان في أحكام الحيض والاستحاضة إلا في حكم سيأتي في ذيل مسألة ٥٠٤.

٥٠١ • حكم المضطربة والمبتدئة • المبتدئة أو المضطربة تتحيط بمجرد رؤية الدم بصفات الحيض، ثم إذا انكشف لها الخلاف بأن كان الدم أقل من ثلاثة أيام في ضمن العشرة أيام -مثلاً- تقضي ما فاتها من العبادات الواجبة وإن لم يكن الدم بصفات الحيض تعمل بوظائف المستحاضة.

٥٠٢ • المضطربة أو المبتدئة إذا رأتها دما بصفات الحيض • المضطربة أو المبتدئة إذا رأت الدم أيأما بصفة واحدة فإن لم تتوَقَّر فيه صفات الحيض فهي مستحاضة، وإن كان بصفة الحيض ولا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة كان جميعه حيضاً.

وأما إذا استمر الدم الواجد للصفات أكثر من عشرة أيام ترجع في عدد حيضها إلى عادة بعض أقاربها في الوقت الذي كانت في سبها وإن لم تكن لواحدة منهن عادة أو لم تتمكن من الاطلاع عليها تتحيط بستة أو بسبعة أيام (والأحوط أن تحسب العدد المطلوب من أول أيام الدم) وفي كلتا الصورتين (الرجوع إلى عادة بعض أقاربها والتحيط بستة أو سبعة) يستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام -حسب ما تقدم في المسألة ٤٨٧-، وتعمل بعد ذلك عمل المستحاضة.

٥٠٣ • المضطربة أو المبتدئة إذا رأتها دما ببعض صفات الحيض • المضطربة أو المبتدئة إذا رأت الدم أيأما لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة وكان بعضه بصفات الحيض وبعضه فاقداً لها، تتحيط بالدم الواجد للصفات وتجعل الدم الفاقد لها استحاضة ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام. فإن كان الدم الواجد للصفات أقل من ثلاثة أيام فعليها أن تتحيط بثلاثة أيام وتكمل الثلاثة من الدم الفاقد للصفات ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام.

وإذا كان الدم الواجد للصفات أكثر من العشرة ترجع في عدد الحيض إلى عادة بعض أقاربها وإن لم تجد في أقاربها من تكون لها عادة أو لم تتمكن من الاطلاع عليها تتحيط بستة أو بسبعة أيام من الدم الواجد للصفات (والأحوط أن تحسب العدد من أول أيام الدم الواجد لها).

٥٠٤ • رؤية دمين بينهما أقل من عشرة أيام • إذا رأت المبتدئة أو المضطربة الدم مرة أخرى بصفات

الحيض أيضًا قبل مضي عشرة أيام عن الدم الذي كانت قد رأته بصفات الحيض، مثلًا رأته الدم خمسة أيام أسود ثم تسعة أيام أصفر ثم عدة أيام أسود، فإن كان مجموع الدم الذي هو بصفات الحيض لا يتجاوز العشرة أيام، فيكون الجميع حيضًا، ويستحب الاستظهار إلى عشرة أيام - حسب ما مضى في المسألة ٤٨٧-، وإذا تجاوز العشرة أيام، فتجعل حيضها بمقدار عادة أهلها في هذا السن (و الأحوط أن تحسب هذا المقدار من أول الدم الذي رأته أولًا) وبعد ذلك تكون مستحاضة.

و مما ينبغي الالتفات إليه أن في جميع الصور التي تعرضنا فيها لحكم المضطربة أنه إذا كان لها أدنى حد من العادة المطمأن بها رغم كونها مضطربة - كما إذا كانت أكثر حيضها غير منضبطة لكنه بحيث لا يقل ضمن سنتها الأخيرة من ثمانية أيام- ففي هذه الصورة يجب أن لا تجعل - مع الإمكان- أيام حيضها أقل من العدد المذكور، وإن كانت عادة أقرابها أقل منه؛ وكذلك إذا كان ابتداء تحيضها غير معين من جهة الوقت بحيث ربما ترى الدم قبل الشهر بأيام وربما ترى من بداية الشهر إلا أنها كانت حائضًا في فترة أول الشهر إلى ثلاثة أيام ضمن سنتها هذه؛ ففي هذه الصورة يكون الدم في الثلاثة أيام من أول الشهر محكومًا بالحيض وإن لم تتوَقَّر فيه صفاته.

٦- الناسية

٥٥٥ • أقسام الناسية • الناسية وهي المرأة التي كانت ذات عادة ونسيت عاداتها في الوقت أو في العدد أو في كليهما، فإن كانت ذات عادة وقتية و عددية فنسيت عاداتها ففيها صور:

- الأولى: أن تكون ناسية للوقت مع حفظ العدد؛ والحكم فيها هو حكم ذات العادة العددية.
- الثانية: أن تكون ناسية للعدد مع حفظ الوقت؛ وحكمها حكم ذات العادة الوقتية.
- الثالثة: أن تكون ناسية للوقت والعدد معًا؛ فحكمها حكم المضطربة.

وكذا إن كانت أساسًا ذات عادة وقتية فقط أو ذات عادة عددية فقط ونسيت عاداتها فحكمها حكم المضطربة.

نعم إذا كانت الناسية تتذكر مقدارًا من أيام عاداتها على وجه الاطمئنان إلا أنها نسيت عدد أيام حيضها بالضبط - كما أنها تتذكر أن عدد أيام حيضها لا يقل عن ثمانية أيام ونسيت الأكثر من العدد المذكور بحيث تحتمل كونه تسعة أو عشرة- فنل هذه المرأة يجب أن لا تجعل - مع الإمكان- أيام حيضها أقل من العدد المذكور.

وكذلك إذا كانت الناسية بحيث تتذكر بعض الوقت من أيام حيضها - كما أنها تتذكر أنها كانت حائضًا في فترة أول الشهر إلى ثلاثة أيام خلال سنتها الأخيرة إلا أنها نسيت بداية حيضها ونهايته

من حيث الوقت- فيجب عليها أن تجعل الدم في الفترة المذكورة حيضًا وإن لم يكن بصفات الحيض.

مسائل متفرقة في الحيض

٥٠٦ ♦ حكم من ليس لها عادة في الوقت ♦ ذات العادة العددية فقط أو ناسية الوقت -كالمبتدئة- تنحيت بجزء رؤية الدم بصفات الحيض فإن علمت في ما بعد بعدم كونه حيضًا، يجب عليها قضاء العبادات الواجبة التي لم يأت بها. وإذا لم يكن الدم بصفات الحيض، فيجب عليها العمل بعمل المستحاضة.

٥٠٧ ♦ الملاك في تغيير العادة ♦ المرأة ذات العادة في الحيض سواء أكانت وقتية أو عددية أو وقتية و عددية معًا، إذا رأت الدم شهرين متواليين على خلاف عاداتها و اتفق الدمان في العدد أو في الوقت أو فيهما معًا، تتغير عاداتها إلى ما رآته في هذين الشهرين، مثلًا إذا رأت الدم من أول الشهر إلى اليوم السابع ثم طهرت، فإن رأت الدم شهرين متواليين من اليوم الحادي عشر إلى اليوم السابع عشر ثم طهرت، تكون عاداتها من اليوم الحادي عشر إلى السابع عشر من الشهر.

٥٠٨ ♦ المراد من الشهر في الحيض ♦ المراد من الشهر الواحد، من ابتداء رؤية الدم إلى ثلاثين يومًا، لا من أول الشهر إلى آخره، ولا من نصف الشهر إلى نصف الشهر اللاحق.

٥٠٩ ♦ تكرر رؤية الدم في شهرا واحد ♦ المرأة التي ترى الدم غالبًا مرة واحدة في الشهر، إذا رأت الدم مرتين في الشهر مع اتصافه بصفات الحيض، فإن كان عدد الأيام الواقعة في الوسط لا تقل عن عشرة أيام، يجب أن تجعل الدمين حيضًا. لكن هذا الحكم يختص بالمرأة التي لم تكن ذات العادة الوقتية أو عاداتها الوقتية عرفت من صفات الحيض، وإلا فالدم الذي تراه بعد أيام العادة وإن كانت فيه صفات الحيض ومع فصل عشرة أيام لا يكون حيضًا.

٥١٠ ♦ رؤية دميين بصفات الحيض بينهما عشرة أيام بصفة الاستحاضة ♦ إذا رأت الدم ثلاثة أيام أو أكثر في صفات الحيض، ثم رأت الدم عشرة أيام أو أكثر في صفات الاستحاضة، ثم رأت الدم مرة أخرى ثلاثة أيام أو أكثر فيها صفات الحيض، يجب أن تجعل الدم الأول والأخير حيضًا. نعم، إذا كانت المرأة ذات عادة وقتية وعاداتها هذه لم تُعرف عن طريق صفات الحيض، فالدم الذي بعد أيام العادة لا يكون حيضًا.

٥١١ ♦ وظيفة من طهرت قبل عشرة أيام مع العلم بعدم وجود الدم في الباطن ♦ إذا طهرت المرأة

قبل مضي عشرة أيام و علمت بعدم وجود الدم في الباطن، وجب عليها الغسل للعبادات؛ وإن كانت تتيقن من رؤية الدم مرة أخرى قبل مضي العشرة أيام.

٥١٢ ♦ وظيفة من طهرت قبل عشرة أيام مع احتمال وجود الدم في الباطن ♦ إذا طهرت المرأة قبل مضي عشرة أيام واحتملت وجود الدم في الباطن، وجب أن تدخل قطنة في داخل الفرج وتصبر قليلاً ثم تخرجها فإذا كانت طاهرة تغتسل وتأتي بعبادتها.

وإذا لم تكن طاهرة، فإن كانت لها في عدد الحيض عادة تجعل حيضها بمقدار عدد عاداتها، ويستحب لها الاستظهار إلى عشرة أيام. وإذا لم تكن لها في عدد الحيض عادة، ففي ذلك أقسام وتفصيل تقدم ذكرها في مسائل المضطربة والمبتدئة والناسية.

٥١٣ ♦ ترك العبادة بتوهم التحيض ♦ إذا جعلت عدة أيام حيضاً لها وتركت العبادة، ثم علمت بعد ذلك بعدم كونه حيضاً، فيجب عليها قضاء ما تركته من الصلاة الواجبة والصوم الواجب في تلك الأيام. وإذا أتت بالعبادة في الأيام التي كانت تعتقد بعدم كونها حيضاً ثم تبين بأنها حيض، بطلت عبادتها في تلك الأيام.

٤- غسل النفاس

٥١٤ ♦ تعريف النفاس ♦ كل دم تراه المرأة من حين خروج أول جزء من الولد من بطنها فهو «نفاس»، إن انقطع قبل مضي عشرة أيام أو انقطع على رأس العشرة، ويقال للمرأة في حال النفاس: «النفساء».

٥١٥ ♦ رؤية الدم قبل ولادة الطفل ♦ الدم الذي تراه المرأة قبل خروج جزء من الولد، ليس بنفاس.

٥١٦ ♦ رؤية الدم بعد خروج الطفل ناقص الخلقة ♦ لا يشترط أن يكون الولد تام الخلقة، بل لو خرج غير تام الخلقة؛ فبيما صدق على خروج الولد الولادة؛ يكون الدم الذي تراه إلى عشرة أيام دم نفاس.

٥١٧ ♦ أقل النفاس وأكثره ♦ يمكن أن يكون دم النفاس لحظة واحدة فقط، ولكن لا يكون أكثر من عشرة أيام.

٥١٨ ♦ الشك في السقط أو صدق الولادة على ما سقط ♦ إذا شككت هل سقط منها شيء أم لا؛ أو سقط منها شيء ولكن حصل عندها الشك في صدق الولادة عليه، لا يجب عليها الفحص، والدم الذي يخرج منها لم يكن نفاساً شرعاً.

٥١٩ ♦ أحكام النفاس ♦ يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض، كالدخول في المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ مطلقاً والمكث والدخول في سائر المساجد -إلا في حال العبور-، ومتى كتابة القرآن، وغير ذلك من الأمور التي تحرم على الحائض. وما هو واجب على الحائض أو مستحب لها أو مكروه، يكون كذلك للنفساء.

٥٢٠ ♦ طلاق النفساء ووطؤها ♦ يبطل طلاق المرأة في حال النفاس، ويحرم وطؤها، وإذا وطأها زوجها، فالأحوط استحباباً أن يكثر بالنحو المتقدم في أحكام الحيض.

٥٢١ ♦ وظيفة المرأة عند انقطاع دم النفاس ♦ إذا طهرت المرأة من النفاس، يجب عليها أن تغتسل وتأتي بعبادتها. وإذا رأت الدم مرة أخرى؛ فإن كان مجموع الأيام التي رأت فيها الدم عشرة أيام أو أقل، يكون الجميع نفاساً. وتكون طاهرة في الأيام الواقعة في الوسط، وتصح عبادتها التي أتت بها في تلك الأيام.

٥٢٢ ♦ الشك في انقطاع النفاس ♦ إذا طهرت المرأة من دم النفاس، ولكن تحتمل وجوده في الباطن، فيجب عليها -كالمرأة الحائض- أن تدخل قطنه في فرجها وتصبر قليلاً، فإن كانت طاهرة تغتسل لعبادتها.

٥٢٣ ♦ عدد النفاس لمن لها عادة وقتية وعددية ♦ إن كانت النفساء ذات عادة عددية ووقتية في الحيض، يجب أن تجعل نفاسها بمقدار عدد أيام عاداتها، وبعدها يستحب الاستظهار إلى عشرة أيام (أي: تحسب نفسها نفاساً من باب الاحتياط وتعمل بعملها كما تقدم نحوه في المسألة ٤٨٧) وبعد الأيام التي اعتبرت فيها الدم دم نفاس إن استمر الدم يكون استحاضة إلى عشرة أيام. وبعد ذلك إن كان في الدم صفات الحيض أو كان في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين، يكون حيضاً؛ وإلا فهو استحاضة أيضاً.

٥٢٤ ♦ عدد النفاس لمن لها عادة عددية ♦ إن كانت النفساء ذات عادة عددية في الحيض، يجب أن تجعل نفاسها بمقدار عدد عاداتها، وبعدها يستحب الاستظهار إلى عشرة أيام. وبعد الأيام التي جعلتها نفاساً إذا استمر الدم، فهو استحاضة إلى عشرة أيام. وبعد ذلك إن وجدت في الدم علامات الحيض، فيكون حيضاً؛ وإلا فهو استحاضة.

٥٢٥ ♦ عدد النفاس لمن لها عادة في الوقت ♦ إن كانت المرأة النفساء ذات عادة وقتية في الحيض فالدم الذي تراه إلى عشرة أيام، يكون دم نفاس. وبعد ذلك في العشرة الثانية، يكون دم استحاضة،

وبعدها إن وجدت في الدم صفات الحيض أو كان الدم في أيام العادة أو قبلها بيوم أو يومين فهو حيض؛ وإلا يكون استحاضة أيضًا.

٥٢٦ ♦ عدد النفاس لمن ليس لها عادة أو نسيها ♦ المرأة غير ذات العادة في الحيض أو الناسية عادتها فالدم الذي تراه بعد الولادة إلى عشرة أيام، يكون دم نفاس. وبعد ذلك في العشرة الثانية يكون استحاضة. وبعدها إذا كان الدم فيه صفات الحيض، فيكون حيضًا؛ وإلا فهو استحاضة.

٥- غسل مس الميت

٥٢٧ ♦ ما يوجب غسل مس الميت ♦ من مس بدن الإنسان الميت بعد برده وقبل غسله، يجب عليه غسل مس الميت؛ سواء كان المس حال النوم أو حال اليقظة، عن قصد أم بدون قصد؛ حتى لو مس بظفره وعظمه ظفر الميت وعظمه فعليه الغسل على الأحوط، وإذا مس حيوانًا ميتًا، فلا يجب عليه الغسل.

٥٢٨ ♦ مس الميت قبل أن يبرد تمام بدنه ♦ لا يجب الغسل إذا مس الميت قبل أن يبرد تمام بدنه، وإن كان الموضع المسوس باردًا.

٥٢٩ ♦ مس الميت بشعره ♦ إذا مس بدن الميت بشعره، أو مس شعر الميت ببذنه، أو مس شعره شعر الميت، فالأحوط استحبابًا أن يغتسل.

٥٣٠ ♦ مس الميت وإن كان طفلًا أو جنينًا ♦ يجب غسل مس الميت وإن كان المسوس طفلًا ميتًا، وحتى لو كان سقطًا قد أتم أربعة أشهر. بل الأحوط استحبابًا الغسل عند مس السقط الذي هو أقل من أربعة أشهر. وإذا سقط الجنين ميتًا وله أربعة أشهر وكان قد برد بدنه، فالأحوط أن تغتسل أنه غسل مس الميت.

٥٣١ ♦ غسل مس الميت لمن ولد بعد موت أمه ♦ الطفل الذي ولد بعد موت الأم وبعد أن برد بذنها، يجب عليه على الأحوط غسل مس الميت عند بلوغه. وإذا غسل حينما كان ميمزًا، صح غسله ولا يحتاج إلى تجديده بعد البلوغ.

٥٣٢ ♦ مس الميت قبل أن يتم أغساله ♦ لا يجب غسل مس الميت، إذا مس الإنسان الميت بعد أن تمت الأغسال الثلاثة. لكن لو مس الميت قبل أن يتم الغسل الثالث، يجب غسل المس وإن كان الموضع المسوس قد تم غسله الثالث.

٥٣٣ • مسّ الطفل أو المجنون للميت • إذا مسّ المجنون أو الطفل غير البالغ ميتًا، فيجب غسل المتّ على المجنون بعد أن يعقل وعلى الطفل بعد أن يبلغ. وإذا اغتسل الطفل حال كونه مميّزًا، صحّ غسله ولا يحتاج إلى تجديده بعد البلوغ.

٥٣٤ • مسّ الجزء المبان من الحي أو الميت • إذا مسّ الإنسان القطعة المنفصلة عن بدن الحي أو الميت الذي لم يُغتسل بعد، وفيها عظم، بعد بردها وقبل غسلها، فعليه غسل مسّ الميت -على الأحوط-. ولكن إذا كانت القطعة المنفصلة مجرّدة عن العظم، فلا يجب الغسل.

٥٣٥ • مسّ العظم أو السنّ المبان • الأحوط أن يغسل لمسّ العظم المجرّد عن اللحم والذي لم يُغتسل بعد، سواء انفصل من الحي أم من الميت. وكذلك لمسّ السنّ المنفصل عن الميت في ما إذا لم يُغتسل بعد، ولكن لا يجب الغسل لمسّ السنّ المنفصل عن الحي، المجرّد عن اللحم أو الذي معه لحم قليل جدًا.

٥٣٦ • كَيْفِيَّةُ غَسْلِ مَسِّ الْمَيْتِ • كَيْفِيَّةُ غَسْلِ مَسِّ الْمَيْتِ كَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَ مِنْ اغْتَسَلِ غَسَلَ مَسِّ الْمَيْتِ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ، فَالْأَحْوَطُ اسْتِحْبَابًا أَنْ يَتَوَضَّأَ أَيْضًا.

٥٣٧ • تَكَرَّرُ الْمَسِّ • لَوْ مَسَّ أَكْثَرَ مِنْ مَيْتٍ أَوْ مَسَّ الْمَيْتَ الْوَاحِدَ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، يَكْفِي الْغَسْلَ الْوَاحِدَ.

٥٣٨ • أَحْكَامُ مَنْ مَسَّ الْمَيْتَ • يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ غَسْلُ مَسِّ الْمَيْتِ اللَّبِثِ فِي الْمَسَاجِدِ، وَالدَّخُولِ فِيهَا -ولو لم يكن في حال العبور-، ومقاربة الزوجة، وقراءة سور العزائم (حتى الآيات ذات السجدة الواجبة). وإنما يجب الغسل للصلاة ونحوها.

٦- غسل الميت

من الأغسال الواجبة غسل الميت وسيأتي أحكامها في أحكام الميت.

الأغسال المستحبة

٥٣٩ • ما ثبت استحبابه من الأغسال • يستحبّ الغسل في موارد، منها:

- ١- غسل الجمعة، ووقته بعد طلوع الفجر من يوم الجمعة والأفضل أن يؤتى به قريب الظهر وإن لم يؤت به قبل الظهر فالمستحبّ الإتيان به إلى الغروب، والأحوط -حينئذ- عدم نية القضاء أو الأداء. ومن لم يغتسل يوم الجمعة، يستحبّ قضاؤه يوم السبت من الصبح إلى

الغروب. و من كان يعلم بعدم حصوله على الماء في يوم الجمعة، يجوز أن يغتسل رجاءً يوم الخميس. و يُستحب أن يقول حال غسل الجمعة:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الثَّوَابِيِّنَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

٢- غسل الليلة الأولى و الليلة السابعة عشرة و التاسعة عشرة و الواحدة و العشرين و الثالثة و العشرين و الرابعة و العشرين من شهر رمضان، و يستحب أيضاً أن يغتسل في الليلة الثالثة و العشرين غسلاً آخر في آخر الليل.

٣- غسل يومي الفطر و الأضحى، و وقتهما بعد طلوع الفجر، و إن أتى بالغسل بعد الظهر، فالأفضل أن يقصد الرجاء. و يستحب الإتيان به قبل صلاة العيد.

٤- غسل ليلة عيد الفطر، و وقته من أول المغرب إلى أذان الصبح، و الأفضل إتيانه في أول الليل.

٥- غسل اليوم الثامن و التاسع من ذي الحجة، و الأفضل في اليوم التاسع أن يكون الغسل عند زوال الشمس.

٦- غسل من متس الميت بعد غسله.

٧- الغسل لصلاة الحاجة.

٨- غسل الإحرام، بل لا ينبغي ترك غسل الإحرام على الأحوط المؤكد الاستحبابي و تفصيل أحكام غسل الإحرام مذكور في مناسك الحج.

٩- الغسل لدخول مكة المكرمة، و لا فرق فيه بين أن يقتسل قبل دخول الحرم أو بعد دخوله، بل و لو في مكة.

١٠- الغسل لدخول مكة المكرمة.

١١- الغسل لزيارة بيت الله الحرام.

١٢- غسل الطواف.

١٣- الغسل لدخول الكعبة.

١٤- الغسل للنحرو الذبح و الحلق.

١٥- الغسل لدخول حرم المدينة المنورة.

١٦- الغسل لدخول المدينة المنورة.

١٧- الغسل لدخول مسجد النبي ﷺ.

١٨- الغسل لوداع قبر النبي الأكرم ﷺ.

- ١٩- الغسل للمباهلة مع الخصم.
- ٢٠- غسل الطفل المولود حديثاً.
- ٢١- الغسل للاستخارة.
- ٢٢- الغسل للاستسقاء.
- ٢٣- غسل التوبة.
- ٢٤- الغسل لزيارة سيد الشهداء عليه السلام.
- ٢٥- الغسل لوداع زيارة سيد الشهداء عليه السلام.

٥٤٠ ♦ ما يؤتى من الأغسال بنية الرجاء ♦ ذكر الفقهاء أغسالاً مستحبة كثيرة، نذكر بعضها:

- ١- الغسل في الليالي المفردة من شهر رمضان، الغسل في كل ليلة من ليالي العشر الأخيرة منه، وأيضاً الغسل في ليلة الخامس عشر والخامس والعشرين والسابع والعشرين والتاسع والعشرين من شهر رمضان.
 - ٢- الغسل في يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة.
 - ٣- الغسل في عيد النوروز، ويوم الخامس عشر من شعبان، ويوم التاسع والسابع عشر من ربيع الأول، وأول رجب ووسطه وآخره، ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة، ويوم عيد الغدير.
 - ٤- غسل المرأة التي تعظرت لغير زوجها.
 - ٥- غسل من نام سكراناً.
 - ٦- غسل من سعى لرؤية المصلوب، وراه، وأما إذا رآه اتفاقاً، أو وقع نظره عليه اضطراراً أو ذهب للشهادة -مثلاً-، فلا يستحب الغسل.
 - ٧- غسل من قتل الوزغ.
 - ٨- غسل الصلاة لرفع الهم.
 - ٩- الغسل لزيارة المعصومين عليهم السلام، سواء أكان من بُعد أو أقرب.
- لم يثبت استحباب هذه الأغسال، نعم جاز إتيانها بقصد الرجاء.

٥٤١ ♦ كفاية الأغسال المشروعة عن الوضوء ♦ الأغسال التي قد ثبتت مطلوبيتها بدليل معتبر -كالأغسال الواجبة والأغسال المستحبة المذكورة في المسألة ٥٣٩- تجزي عن الوضوء ويجوز الاكتفاء بها عن الوضوء وأما الأغسال التي لم تثبت استحبابها فلا تجزي عن الوضوء، كما أن تغسيل الإنسان غيره كغسل الميت لا يجزي عن الوضوء.

٥٤٢ ♦ كفاية غسل واحد عن الأغسال المتعددة ♦ لو كان عليه عدة أغسال مستحبة جاز الاكتفاء بغسل واحد بنية الجميع.

التيمم

موجبات التيمم

يجب التيمم بدل الوضوء أو الغسل أو يجوز في سبعة موارد:

الأول: عدم وجدان الماء بمقدار الكفاية للوضوء أو الغسل

٥٤٣ ♦ مقدار وجوب الفحص عن الماء ♦ إذا كان الإنسان في أرض معمورة، يجب عليه الفحص عن الماء للوضوء أو الغسل حتى يحصل اليأس منه. وإذا صلى في أول الوقت من دون فحص، بطلت صلاته؛ إلا إذا حصل منه قصد القرية وتبين أنه لو فحص لم يحصل على الماء. وإذا كان في البرية، فإذا كانت الأرض حزنة أو كثيرة الأشجار ويكون المشي فيها صعباً، يطلب الماء - حينئذٍ - في دائرة شعاعها غلوة سهم^١ (السهم المنطلق من القوس في الزمن القديم) وإن لم يكن المشي فيها صعباً يطلب الماء في دائرة شعاعها غلوة سهمين.

٥٤٤ ♦ مقدار الفحص في جهة كانت الأرض حزنة ♦ إن كانت الأرض حزنة من جهة، وسهلة من جهة أخرى، يطلب الماء في الجهة الحزنة غلوة سهم، وفي الجهة السهلة غلوة سهمين.

٥٤٥ ♦ الاطمينان بعدم وجود الماء في الأطراف ♦ لا يجب الفحص في الجهة التي يطمئن فيها بعدم وجود الماء ومع العلم بعدم الماء في جميع الجهات يسقط الفحص في الجميع.

٥٤٦ ♦ إمكان وجود الماء في مكان أبعد ♦ إذا اطمأن بوجود الماء في مكان أبعد من المقدار المذكور الذي يجب فيه الفحص وكان في سعة من وقت الصلاة، يلزمه الذهاب إلى هناك للحصول على الماء. وأما إذا لم يكن مطمئناً، فلا يجب عليه الذهاب.

٥٤٧ ♦ إخبار الثقة بعدم وجود الماء في جانب ♦ لا يجب على الإنسان أن يباشر الفحص عن الماء

١- حدد المولى محمد تقي المجلسي رحمته في شرحه لكتاب من لا يحضره الفقيه رمية السهم بما يقارب مائتين خطوة تقريباً. راجع كتاب لوامع صاحبقراني، ج ١، ص ٦٩٤.

بنفسه، بل إذا أخبره من يشق به بآته فحصى ولم يجد الماء (بحيث يشق بعدم العثور لو كان باشر الفحص) كفى.

٥٤٨ ♦ وظيفة من احتمل وجود الماء حوله ♦ إذا احتمل وجود الماء داخل رحله أو في منزله أو في القافلة، يجب عليه الفحص حتى يتيقن من عدم وجود الماء أو يبأس من العثور عليه.

٥٤٩ ♦ الفحص قبل وقت الصلاة ♦ إذا فحصى عن الماء قبل وقت الصلاة ولم يجده، وبقي في مكانه حتى دخل الوقت، واحتمل العثور على الماء، فالأحوط استحباباً أن يفحص مرة أخرى للعثور على الماء.

٥٥٠ ♦ تكثر الفحص عن الماء لصلاة أخرى ♦ إذا فحصى عن الماء بعد دخول وقت الصلاة ولم يجد الماء، وبقي في مكانه حتى دخول وقت صلاة أخرى، فلو احتمل الحصول على الماء فالأحوط استحباباً الفحص مرة أخرى للعثور على الماء.

٥٥١ ♦ موارد عدم وجوب الفحص عن الماء ♦ إذا كان وقت الصلاة ضيقاً، فلا يجب الفحص. وكذلك لا يجب الفحص إذا خاف من اللص أو السباع، أو كان في الفحص عن الماء مشقة لا تتحمل عادة، فيجوز له الصلاة في أول الوقت.

٥٥٢ ♦ الصلاة بالتيتم بلا فحص عن الماء ♦ إذا احتمل الشخص وجود الماء وترك الفحص عنه، وتيمم مع سعة الوقت، بطلت صلاته؛ بل إذا ترك الفحص عن الماء غفلة أو جهلاً منه بالمسألة، فلا يكتفي بصلاته التي صلاها مع سعة الوقت بل يعيدها. وعلى أي تقدير إذا تيمم بقصد القرية و صلى، وبعد ذلك علم أنه لو كان قد فحص لم يعثر على الماء، فصلاته صحيحة.

و كذلك إذا ترك الفحص عن الماء إلى زمان خاف قضاء الصلاة لو أخرها، فصلّى مع التيمم، صحت صلاته، ولا يجب إعادتها مع الوضوء وإن كان قد عصى؛ لتركه الفحص عن الماء.

٥٥٣ ♦ الصلاة بالتيتم في أول الوقت مع عدم وجوب الفحص ♦ من لم يجب عليه الفحص عن الماء لسبب الخوف من اللص أو السباع، يجوز له الصلاة في سعة الوقت مع التيمم ولا يجب عليه إعادة الصلاة وإن وجد الماء بعد الصلاة في الوقت أو خارج الوقت، وإن كان الأحوط استحباباً الإعادة. ولكن إذا تيقن بعدم عثوره على الماء فصلّى متيمماً في سعة الوقت من دون فحص، وبعد الصلاة عثر على الماء في الوقت، أو علم أنه إذا كان قد فحص لعثر على الماء، وجبت عليه إعادة التي صلاها وإذا انقضى الوقت يقضيها.

٥٥٤ ♦ العثور على الماء بعد الصلاة ♦ إذا لم يعثر على الماء بعد الفحص، فصلّى مع التيمم، وبعد الصلاة عثر على الماء أو علم بإمكان الحصول على الماء في المكان الذي كان قد فحص فيه، صحت صلاته، سواء أكان فحصه في الوقت أو قبله؛ نعم الأحوط استحباباً إعادة الصلاة، خصوصاً إذا كان فحصه خارج الوقت.

٥٥٥ ♦ الصلاة بالتيمم بلا فحص خوفاً من ضيق الوقت ♦ من صلى مع التيمم من دون فحص خوفاً من فوات الصلاة، وعلم بعد الصلاة بسعة الوقت للفحص، صحت صلاته. ولكن الأحوط استحباباً إعادة صلاته في الوقت أو قضاؤها إن كان قد خرج الوقت.

٥٥٦ ♦ التحقظ على الوضوء مع العلم بعدم وجدان الماء ♦ إذا كان على وضوء عند ما دخل وقت الصلاة، وعلم أو احتمل احتمالاً عقلائياً أنه إذا أبطل وضوءه لا يمكنه الحصول على الماء، أو لا يتمكن من الوضوء، فإن استطاع الحفاظ على وضوئه، وجب عليه ذلك، وإذا أراد مجامعة زوجته، يجب عليه -مع الإمكان- أن يصلي قبل الجماع.

٥٥٧ ♦ إبطال الوضوء قبل دخول الوقت إذا علم أو احتمل عدم وجدان الماء ♦ من كان على وضوء قبل دخول الوقت، وعلم أو احتمل احتمالاً عقلائياً بأنه إذا أبطل وضوءه لا يمكنه الحصول على الماء، فإن تمكن من التحقظ على وضوئه، يجب عليه ذلك؛ ولكن لا بأس بمقاربة زوجته.

٥٥٨ ♦ إراقة الماء إذا احتمل عدم الحصول على ماء آخر ♦ من كان عنده ماء يكفي للوضوء أو الغسل، ويعلم أو يحتمل احتمالاً عقلائياً أنه إذا أراق الماء لن يتمكن من الحصول على ماء آخر، فإن كان قد دخل وقت الصلاة، يحرم عليه إراقة الماء. بل لا يجوز إراقة الماء قبل وقت الصلاة أيضاً.

٥٥٩ ♦ الصلاة بالتيمم إذا عصى بإبطال الوضوء أو إراقة الدماء ♦ من كان يعلم أو يحتمل احتمالاً عقلائياً بعدم حصوله على الماء، فإن أبطل وضوءه بعد دخول الوقت أو أراق الماء الذي كان عنده، فقد عصى، ولكن تصح صلاته مع التيمم. وإن كان الأحوط استحباباً قضاء تلك الصلاة.

الثاني من موارد التيمم: عدم الوصول إلى الماء الموجود

٥٦٠ ♦ العجز عن حصول الماء الموجود ♦ يجب التيمم في حالة عدم تمكنه من الحصول على الماء الموجود لهرم أو عجز أو الخوف من اللص أو السبع أو أمثال ذلك، أو لعدم وجود آلة يستخرج بها الماء من البئر. وكذا إذا كان في الحصول على الماء أو في استعماله مشقة لا يتحملها الناس عادة؛ ولكن في

الصورة الأخيرة إذا ترك التيمم وتوضأ، صح وضوؤه.

٥٦١ ♦ تحصيل الماء بأضعاف القيمة ♦ إذا احتاج لإخراج الماء من البئر إلى الدلو والحبل وأمثال ذلك، واضطر إلى الشراء أو الاستئجار، يجب عليه ذلك وإن كان بأضعاف القيمة. وكذا إذا توقف تحصيل الماء على شرائه بأضعاف قيمته؛ ولكن إذا كان ذلك يسبب له هتكا أو مشقة لا تتحمل، فلا يجب ذلك.

٥٦٢ ♦ الاقتراض لتحصيل الماء ♦ إذا توقف تحصيل الماء على الاقتراض وجب عليه ذلك، ولكن من لا يتمكن من أداء قرضه، لا يجب عليه الاقتراض.

٥٦٣ ♦ حفر البئر لتحصيل الماء ♦ لو أمكنه حفر البئر للثور على الماء، يجب ألا إذا كان حرجياً.

٥٦٤ ♦ قبول ماء وهبه آخر ♦ إن هبه شخص ماء، يجب عليه القبول؛ إلا إذا كانت فيه منة غير قابلة للتحمل، أو تسبب هتك حرمة.

الثالث من موارد التيمم: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو عضو من أعضائه

٥٦٥ ♦ كون الوضوء ضرورياً في بعض الموارد ♦ إذا كان يخاف على نفسه من استعمال الماء، أو يخاف من ظهور مرض أو عيب، أو طول مدة المرض، أو شدته أو صعوبة علاجه وجب عليه التيمم؛ نعم إن لم يتضرر من استعمال الماء الساخن، وجب عليه الوضوء أو الغسل.

٥٦٦ ♦ احتمال الضرر في استعمال الماء ♦ لا يشترط اليقين بأن الماء يضره، بل لو احتمل تضرره، وكان احتمالاً في نظر الناس في محلّه، وحصل عنده الخوف من هذا الاحتمال، وجب عليه التيمم.

٥٦٧ ♦ الخوف من تضرر الماء على العين ♦ المصاب بألم في العين، الخائف على عينه من استعمال الماء، يجب عليه التيمم.

٥٦٨ ♦ التيمم بتوهم تضرر الماء ♦ إذا تيمم لليقين بالضرر أو للخوف من الضرر، ثم علم قبل الصلاة أن الماء لا يضره، بطل تيممه. وإذا علم بعد الصلاة في الوقت، وجبت عليه إعادة الصلاة مع الوضوء أو الغسل. ولكن إذا علم بذلك بعد مضي الوقت، فلا يجب القضاء.

٥٦٩ ♦ التيمم باعتقاد عدم تضرر الماء إذا انكشف خلافه ♦ من اعتقد أن الماء لا يضره، واغتسل أو توضأ وتبين له أن الماء كان يضره، صح وضوؤه وغسله.

الرابع من موارد التيمم: الحاجة الشديدة إلى الماء للشرب

٥٧٠ • موارد التيمم عند الحاجة بالماء للشرب • لو كان صرف الماء للطهارة موجباً لإعواز الماء لشربه

وشرب الآخرين، يجوز أو يجب التيمم في ثلاث صور:

١- إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل سيصيبه العطش -الآن أو في ما بعد- وتعرض

نفسه إلى التلف أو يقع في مرض صعب العلاج، ففي هذه الصورة يجب عليه التيمم. وأما إن

كان في تحمّل العطش مشقة شديدة له، يجوز له التيمم ولا يجب عليه أن يتيمم.

٢- إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل لا يمكنه الحفاظ على حياة حيي يجب عليه حفظ

حياته، ففي هذه الصورة يجب عليه التيمم.

٣- إذا خاف على غيره -سواء أكان إنساناً أو حيواناً- من التعرض للتلف أو المرض، أو

الاضطراب، وكان تحمّل هذه الأمور حرجياً له، ففي هذه الصورة يجوز له التيمم.

وفي غير هذه الصور الثلاث لا يجوز التيمم مع وجود الماء.

٥٧١ • توفّر الماء الطاهر والنجس للشرب والطهارة • إن كان عنده ماء طاهر يكفي للوضوء والغسل

وأيضاً ماء منتجس يكفي للشرب، يجب عليه أن يتيمم للصلاة ويحتفظ بالماء الطاهر للشرب.

الخامس من موارد التيمم: الاحتفاظ بالماء لتنظيف البدن أو اللباس

٥٧٢ • فقد الماء الكافي للتنظيف والوضوء • إذا كان الإنسان لباسه أو بدنه نجساً وعنده مقدار من

الماء لو استعمله في الوضوء أو الغسل لا يبيق منه ما يطهره البدن أو اللباس فألحوظ أن يطهر بدنه أو

لباسه ويصلي مع التيمم. ولكن إذا لم يكن عنده ما يتيمم به، يجب استعمال الماء في الوضوء أو الغسل.

السادس من موارد التيمم: انحصار الماء أو وعائه في المحرم استعماله

٥٧٣ • من لم يكن عنده إلا ماء أو وعاء مغصوب • إذا كان عنده ماء أو وعاء يحرم عليه استعماله،

ولم يكن عنده ماء آخر أو وعاء غيره، كما لو كان الماء أو الوعاء مغصوباً وليس عنده غير ذلك الماء

أو الوعاء، يجب عليه التيمم بدل الوضوء أو الغسل.

السابع من موارد التيمم: تضيق وقت الصلاة

٥٧٤ • ملاك الضيق • يجب التيمم إذا كان وقت الصلاة ضيقاً؛ بحيث لو توضأ أو اغتسل تقع تمام

الصلاة أو بعضها خارج الوقت.

٥٧٥ ♦ تأخير الصلاة عمدًا حتى تضيق الوقت ♦ إذا أحرصت عمدًا، بحيث لا يكفي عنده الوقت للوضوء أو الغسل، فقد عصى، ولكن تصح صلاته مع التيمم؛ وإن كان الأحوط استحبابًا قضاء تلك الصلاة.

٥٧٦ ♦ الشك في تضيق الوقت ♦ إذا شك الإنسان في أنه لو توضأ أو اغتسل هل يكفي الوقت للصلاة أم لا، يجب عليه التيمم.

٥٧٧ ♦ التيمم لضيق الوقت والاكْتفاء به للصلوات القادمة ♦ من تيمم لضيق الوقت، ثم بعد الصلاة أمكن له الوضوء بطل تيممه، فإن كان وظيفته التيمم للصلوات الآتية وجب عليه التيمم مرة أخرى ولا يجوز الكْتفاء بالتيمم السابق.

٥٧٨ ♦ التيمم لضيق الوقت والاكْتفاء به إذا فقد الماء أثناء الصلاة ♦ من كان عنده ماء، لكنّه تيمم للصلاة لضيق الوقت، و في أثناء الصلاة صار فاقداً للماء، يجوز له أن يصلي بذلك التيمم سائر الصلوات التي يجوز الإتيان بها بالتيمم. ولكن الأحوط استحبابًا التيمم مرة أخرى للصلوات الآتية.

٥٧٩ ♦ سعة الوقت للوضوء والصلاة بحذف المستحبات ♦ إن كان الوقت يسع للوضوء أو الغسل والصلاة مقتصرًا فيها على الواجبات دون المستحبات، كالإقامة والقنوت، بل السورة، يجب الغسل أو الوضوء والصلاة بدون المستحبات.

ما يصح التيمم عليه

٥٨٠ ♦ ما يصح التيمم عليه في حال الاختيار ♦ يجب في حال الاختيار التيمم على التراب أو الأشياء التي أخذت من الأرض وكانت مسحوقًا، مثل: الحجر المسحوق والمحصّ المسحوق. ويجوز التيمم في حال الاختيار على الحصّ والكلس المطبوخين، أو الأجر المطبوخ بشرط أن يكون مسحوقًا.

٥٨١ ♦ ما يصح التيمم عليه في حال الضرورة ♦ إذا لم يتوفر التراب ونحوه، يجب التيمم على الغبار الموجود على الأشياء، وإن لم يتوفر ذلك يجب التيمم على الطين، وإن لم يتوفر هذا أيضًا فالأحوط استحبابًا أن يصلي من دون طهور، لكن يجب عليه قضاء الصلاة.

٥٨٢ ♦ التيمم على الحجر ونحوه ♦ لا يجوز التيمم على الحجر ونحوه مما لا يلصق منه شيء باليد عند الضرب عليه، سواء أكان تيممه في حال الاختيار أو في حال الضرورة. ومن كان عنده الحجر فقط،

فالأحوط استحباباً أن يتيمم عليه ويصلي، ولكن يجب عليه قضاء صلاته بعده. ثم إن حجر المصنوع وحجر الكلس حكمهما حكم سائر الأحجار، وأما الأحجار الكريمة مثل العقيق فلا يجوز التيمم بها وإن صارت مسحوقة.

٥٨٢ • التيمم على الغبار أو الطين مع التمكن من التراب • لا يجوز التيمم بالغبار إذا كان يتمكّن من نفض السجاد أو نحوه لتجميع التراب، وكذا لا يجوز التيمم بالطين إذا كان يتمكّن من تحفيف الطين وتحويله إلى التراب.

٥٨٤ • التيمم مع وجود الثلج أو الجمد • من لم يكن عنده ماء وكان عنده ثلج أو جمد، فإن أمكنه أن يصيرها ماءً ويتوضأ أو يغتسل به، يجب عليه ذلك، وإن لم يمكن وجب التيمم. ولكن إذا لم يكن عنده ما يصح التيمم به، فعليه أن يتمسح أعضاء الوضوء أو الغسل بالثلج أو الجمد لتصير رطبة ويصلي بذلك ثم يقضيها أيضاً خارج الوقت. وإذا لم يتمكّن حتى من تصيير الأعضاء رطبة بذلك، فالأحوط استحباباً أن يتيمم على الثلج أو الجمد ويصلي في الوقت؛ ولكن يجب عليه قضاء الصلاة.

٥٨٥ • اختلاط التراب بما يبطل التيمم به • إن اختلط بالتراب ما يبطل التيمم به كالتين، لا يصح التيمم عليه، إلا إذا كان ذلك الشيء قليلاً مستهلكاً في التراب.

٥٨٦ • تحصيل ما يصح التيمم عليه • إن لم يكن عنده ما يتيمم به، يجب - مع التمكن - تحصيله ولو بالشرء ونحوه.

٥٨٧ • التيمم بالحائط المبنى من الطين • يصح التيمم بالحائط المبنى من الطين، إذا كان مما يلصق التراب بيد الإنسان بالضرب عليه، والأحوط استحباباً ترك التيمم بالتراب الندي مع وجود التراب اليابس.

٥٨٨ • عدم وجود شيء طاهر للتيمم • إذا لم يكن عنده الشيء الطاهر الذي يصح التيمم به، فالأحوط أن يتيمم على الشيء النجس ويصلي، ثم يقضي الصلاة أيضاً.

٥٨٩ • التيمم على شيء باعتقاد صحة التيمم عليه • إن كان معتقداً جواز التيمم على شيء فتييمم به، ثم تبين بطلان التيمم به، يجب إعادة ما صلاه بذلك التيمم.

٥٩٠ • غصبية مكان التيمم أو ما يتيمم به • الأحوط أن لا يكون ما يتيمم به غصبيّاً؛ وكذا مكانه في ما إذا كان التيمم يعتبر تصرفاً في المغصوب، فإذا تيمم بتراب مغصوب أو موضوع في ملك الغير من دون إذنه، فالأحوط بطلان تيممه.

٥٩١ • التيمم في الفضاء الغصبي • الأحوط بطلان التيمم في الفضاء المغصوب.

٥٩٢ • التيمم مع نسيان الغصب أو الغفلة عنه • إذا كان التيمم باطلاً من جهة الغصب، فإن كان هناك عذر كالنسيان أو الغفلة، صح تيممه ولكن النسيان والغفلة بالنسبة للغاصب نفسه ليس بعذر فالأحوط بطلان تيممه.

وكذا لو تيمم شخص على شيء مغصوب لجهله بالمسألة من غير تقصير صح تيممه.

٥٩٣ • المحبوس في مكان مغصوب • من كان محبوساً في مكان غصبي، وكان الماء والتراب عنده مغصوبين، يجب عليه التيمم للصلاة.

٥٩٤ • اشتغال ما تيمم به على الغبار • يشترط في ما يتيمم عليه - مع الإمكان - أن يكون مشتملاً على غبار يعلق باليد ويستحب بعد ضرب اليدين نفضهما ليتساقط أكثر الغبار.

٥٩٥ • ما يكره عليه التيمم • يكره التيمم بالمواقع المنخفضة من الأرض، وبتراب الطريق، وبالأرض السبخة التي لا يعلوها الملح؛ فإن علاها الملح يطل التيمم.

كيفية التيمم

٥٩٦ • واجبات التيمم • تجب في التيمم بدل الوضوء أو الغسل أربعة أمور:
• الأول: النية.

• الثاني: ضرب باطن اليدين بما يصح التيمم به أو وضعهما عليه. والأحوط استحباباً أن يضرب باليدين دفعةً على الأرض.

• الثالث: مسح الجبهة وطرفيها بكفي اليدين من منبت شعر الرأس إلى الحاجبين وطرف الأنف الأعلى، والأحوط مسح الحاجبين أيضاً.

• الرابع: المسح بباطن الكف اليسرى على جميع ظاهر الكف اليمنى، ثم المسح بباطن الكف اليمنى على جميع ظاهر الكف اليسرى.

٥٩٧ • تكرار الضرب على الأرض في التيمم • الأحوط استحباباً أن يكون التيمم - سواء أكان بدلاً عن الوضوء أو الغسل - بهذه الكيفية: يضرب الأرض باليدين مرة واحدة ويمسح الجبهة وظهر الكفين، ثم يضرب الأرض مرة أخرى ويمسح ظهر الكفين. والأفضل من ذلك أن يضرب الأرض باليدين مرتين ويمسح بهما الجبهة وظهر الكفين، ثم يضرب الأرض مرتين ويمسح بهما ظهر الكفين.

أحكام التيمم

٥٩٨ ♦ مسح جميع مواضع التيمم ♦ إن ترك التيمم مسح بعض الجبهة أو بعض ظهر الكفّين، بطل تيممه؛ سواء أكان الترك عمدًا أو جهلاً بالمسألة أو نسيانًا. ولا يجب التدقيق فيه بل إذا كان بحيث يصدق عرفًا مسح تمام الجبهة وظهر الكفّين كفى.

٥٩٩ ♦ مسح ما بين الأصابع ♦ لا يجب مسح ما بين الأصابع.

٦٠٠ ♦ اشتراط المسح من الأعلى إلى الأسفل والموالاة في التيمم ♦ الأحوط أن يكون مسح الجبهة وظهر الكفّين من الأعلى إلى الأسفل. وتجب الموالاة بين أفعال التيمم، ولو فصل بينها بحيث لا يصدق عليه الفعل الواحد، بطل التيمم.

٦٠١ ♦ تعيين نوع التيمم ♦ إن كان على الإنسان نوعان من التيمم، كما لو وجب عليه التيمم بدلًا عن الغسل لفقده الماء، وأيضًا وجب عليه التيمم بدلًا عن الوضوء الواجب للندرة، يجب عليه عند النية أن يعين أن هذا التيمم هو بدلًا عن الغسل أو عن الوضوء. ولكن إذا كان عليه أن يتيمم مرّة واحدة، لا يجب عليه تعيين نوع التيمم.

٦٠٢ ♦ طهارة الأعضاء وباطن الكفّين في التيمم ♦ الأحوط استحبابًا في التيمم طهارة الجبهة وظاهر الكفّين وباطنهما مع الإمكان.

٦٠٣ ♦ وجود المانع في أعضاء التيمم ♦ يجب نزع الخاتم من الإصبع عند التيمم، وإن وجد المانع على الجبهة أو ظهر الكفّين أو باطنهما وجب إزالته، كما لولصق شيء بهذه المواضع.

٦٠٤ ♦ التيمم مع وجود جرح على أعضاء التيمم ♦ إذا كان في الجبهة أو ظهر الكفّين جرح لا يمكن رفع لفاقته (سواء أكانت من القماش أو من غيره) يجب المسح على ظاهرها. وكذا الحال إن كان الجرح في باطن الكفّ ولا يمكن رفع لفاقته، فيجب أن يضرب بيده وهي ملفوفة على ما يصحّ التيمم به، ويمسح بها جبهته وظهر كفيه.

٦٠٥ ♦ نبات الشعر على أعضاء التيمم ♦ لا بأس بالشعر النابت على الجبهة وظاهر الكفّين؛ نعم إذا سال شعر الرأس على الجبهة، يجب رفعه.

٦٠٦ ♦ احتمال وجود المانع على أعضاء التيمم ♦ إن احتمل وجود المانع على الجبهة أو ظاهر الكفّين

أو باطنهما، فإن كان احتمالاه عند الناس في محلّه، يجب عليه الفحص حتّى يحصل له اليقين أو الاطمئنان بعدم وجود المانع.

٦٠٧ • الاستنابة للتيّم وكيفية تيّم النائب • من كانت وظيفته التيّم ولم يستطع مباشرته، يجب أن يستناب شخصاً، فيمسك النائب بيد المنوب عنه ويتمّه، وإن لم يمكن ذلك يضرب النائب بكفيه على ما يصحّ التيّم به ويمسح بهما جهة المنوب عنه ويظهر كفيّه.

٦٠٨ • الشكّ في مسح بعض الأعضاء أثناء التيّم • إذا شكّ في أثناء التيّم هل نسي جزء منه أم لا، فإن لم يتجاوز المحلّ، يجب عليه إثبات ذلك الجزء؛ بل الأحوط ذلك إذا كان قد تجاوز المحلّ.

٦٠٩ • الشكّ في صحّة التيّم بعد مسح اليد اليسرى • إذا شكّ بعد مسح اليد اليسرى في صحّة التيّم، فإن كان عارفاً بالحكم واحتمل التفاته إلى رعايته حين التيّم، صحّ تيّمه. وإن كان شكّه في مسح اليد اليسرى، يجب عليه مسحها، إلّا إذا دخل في فعل يشترط فيه الطهارة، أو فاتت الموالة المعتبرة في التيّم.

٦١٠ • التيّم قبل وقت الصلاة • من كانت وظيفته التيّم فإن تيّم قبل وقت الصلاة لعمل آخر، واجب أو مستحب، جاز له الصلاة بذلك التيّم؛ لكن الأحوط استحباباً عدم التيّم للصلاة قبل وقتها.

٦١١ • الصلاة بالتيّم في أول الوقت • من كانت وظيفته التيّم فإن اطمأنّ ببقاء العذر إلى آخر الوقت، فله أن يصلّي مع التيّم في سعة الوقت، ولكن إذا ارتفع عذره قبل انقضاء الوقت، يجب عليه أن يعيد الصلاة مع الوضوء أو الغسل؛ ولكن إن اطمأنّ بزوال عذره إلى آخر الوقت، يجب عليه الصبر حتّى يصلّي مع الوضوء أو الغسل. وكذا إذا كان يأمل زوال عذره، فيجب عليه الصبر؛ لكي يصلّي مع الوضوء أو الغسل، أو يصلّي مع التيّم في آخر الوقت؛ نعم يجوز له أن يصلّي في سعة الوقت رجاءً، وتصحّ إذا لم يرتفع عذره إلى آخر الوقت.

٦١٢ • التيّم لقضاء الصلاة وما يشترط فيه الطهارة • المعذور من الوضوء أو الغسل، ليس له أن يقضي صلواته اليومية مع التيّم، إلّا إذا احتمل احتمالاً عقلاً أنّ لو أخرها لا يمكنه قضاء الصلوات مع الوضوء أو الغسل حتّى آخر العمر؛ نعم الظاهر أنّ المتيّم يجوز له مسّ كتابة القرآن، والتواجد في المسجد الحرام ومسجد النبي ﷺ، والدخول في سائر المساجد ولو في غير حال العبور والمكث فيها؛ وإن كان الأحوط استحباباً ترك ذلك كلّّه.

٦١٣ • إقامة النوافل بالتيمم • المعذور من الوضوء أو الغسل، يجوز له أن يصلي مع التيمم الصلوات المستحبة التي لها وقت معين كنوافل اليوم والليلة؛ ولكن إذا احتل زوال العذر في آخر وقتها، فلا يصليها في أول الوقت، إلا إذا أتى بها رجاء واستمر عذره إلى آخر الوقت.

٦١٤ • وظيفة من جمع بين غسل الجبيرة والتيمم احتياطاً، إذا صدر منه الحدث بعد التيمم • من وجب عليه الجمع بين غسل الجبيرة والتيمم من باب الاحتياط، إن صدر منه الحدث الأصغر بعد التيمم -كما لو بال- لا يكتفي بالغسل والتيمم السابقين بل يجب عليه الوضوء، والأحوط استحباباً أن يتيمم أيضاً.

٦١٥ • حكم التيمم بعد ارتفاع العذر • إن تيمم لفقده الماء أو لعذر آخر، يبطل تيممه بعد ارتفاع العذر.

٦١٦ • مبطلات التيمم • يبطل التيمم بدلاً عن الوضوء ما يبطل الوضوء. ويُبطل التيمم بدلاً عن الغسل ما يبطل الغسل.

٦١٧ • التيمم الواحد بدلاً عن أغسال متعددة • يجوز للمعذور من الغسل، إذا كان عليه عدة أغسال واجبة، أن يتيمم مرة بدلاً عن الجميع والأحوط استحباباً أن يتيمم عن كل واحد منها مرة.

٦١٨ • الصلاة بالتيمم مع ارتفاع العذر في الوقت • إن صلى في سعة الوقت مع التيمم لعذر من الأعداء، ثم زال عذره قبل انقضاء الوقت، يجب عليه مع التمكن أن يتوضأ أو يغتسل، ويعيد الصلاة -وإن كان قد صلى لاطمئنانه ببقاء عذره إلى آخر الوقت- إلا في بعض الصور التي تقدمت -في المسألتين ٥٥٣ و ٥٥٤- وإذا كان قد احتل زوال عذره وصلى مع التيمم رجاءً في سعة الوقت فإن استمر عذره إلى آخر الوقت، صحّت صلاته.

٦١٩ • عدم وجوب الوضوء إذا تيمم بدلاً عن الغسل • إذا تيمم بدلاً عن غسل الجنابة، لا يجب عليه الوضوء للصلاة.

وكذا إذا تيمم بدلاً عن الأغسال الواجبة الأخرى أو المستحبة التي ثبت استحبابها. نعم إذا كان التيمم بدلاً عن غسل الاستحاضة، فعليها أن يتوضأ أيضاً، وإذا لم يتمكن من الوضوء، تيمم مرة أخرى بدلاً عن الوضوء. والأحوط استحباباً في غير غسل الجنابة أن يتوضأ أيضاً، وإذا لم يتمكن يتيمم بدلاً عن الوضوء مرة أخرى.

٦٢٠ • تحقق الحدث بعد التيمم بدلاً عن الغسل • إذا تيمم بدلاً عن الغسل ثم أحدث بما يبطل

الوضوء، فيجب عليه الوضوء، والأحوط استحباباً أن يتيمّم بدلاً عن الغسل أيضاً، وإذا لم يتمكّن من الوضوء يتيمّم بدلاً عن الوضوء. والأحوط استحباباً في غير غسل الجنابة، أن يتيمّم مرّة أخرى بدلاً عن الغسل.

٦٢١ • كفاية التيمّم إلى زمن ارتفاع العذر • من كانت وظيفته التيمّم - ولولضيق الوقت - فتيمّم لعمل، يجوز له الإتيان بكلّ عمل مشروط بالوضوء أو الغسل ما دام عذره وتيمّمه باقيين.

٦٢٢ • عدم الحاجة إلى تيمّم ثالث فيمن عليه الوضوء والغسل • إذا كان عليه الوضوء والغسل وكان معذوراً منهما، يكفيّه أن يتيمّم تيمّمًا بدلاً عن الوضوء وآخر بدلاً عن الغسل ولا حاجة إلى تيمّم ثالث.

٦٢٣ • الصلاة بالتيمّم فيمن أتى اختياريًا بما اضطرّه إلى ذلك • المتمكّن من الصلاة مع الوضوء أو الغسل، إذا أتى اختياريًا بما اضطرّه إلى الصلاة مع التيمّم فصلّى مع التيمّم، فالأفضل له إعادة الصلاة مع الوضوء أو الغسل أيضاً، كما في الموارد التالية:

- الأول: إن كان يخاف من استعمال الماء وأجنب نفسه عمدًا، فصلّى مع التيمّم.
- الثاني: إن علم أو احتمل عدم وجود الماء، ومع ذلك أجنب نفسه عمدًا، وصلّى مع التيمّم.
- الثالث: إذا ترك الفحص عن الماء عمدًا حتى ضاق الوقت، فصلّى مع التيمّم؛ ثمّ علم أو احتمل أنه لو كان قد فحص لوجد الماء في سعة الوقت.
- الرابع: إن كان عنده الماء، ولكنّه أخرصلاته عمدًا حتى فقد الماء، فصلّى في آخر الوقت مع التيمّم.
- الخامس: إن كان يعلم أو يحتمل عدم حصوله على الماء، ولكنّه أراق ما عنده من الماء.

أحكام الميت

أحكام المحتضر

- ٦٢٤ ♦ جعل المحتضر إلى اتجاه القبلة ♦ إذا كان المسلم في حال الاحتضار سواء أكان رجلاً أو امرأة، كبيراً أو صغيراً، فالأحوط استحباباً أن يسجى على ظهره بحيث تكون باطن قدميه نحو القبلة.
- ٦٢٥ ♦ جعل الميت متجهاً إلى القبلة ♦ يجب أن يجعل الميت المسلم مستلقياً إلى القبلة ما زالت جنازته لم تنقل بعد. والأحوط استحباباً أن يجعل مستلقياً نحو القبلة أثناء الغسل أيضاً. وأما بعد الفراغ من غسله، فالأفضل وضعه على الحالة التي يصلّى عليه.
- ٦٢٦ ♦ استيذان الولي لتوجيه المحتضر إلى القبلة ♦ ينبغي لكل مسلم توجيه المحتضر المسلم نحو القبلة، بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي، كما أن الأحوط استحباباً استيذان وليّ المحتضر في ذلك.
- ٦٢٧ ♦ تلقين المحتضر ♦ يستحبّ تلقين المحتضر حال نزع الروح الشهادتين، والإقرار بإمامة الأئمة الاثني عشرية عليهم السلام وسائر العقائد الحقّة، على وجه يفهمه المحتضر. ويستحبّ تكراره إلى أن يموت.
- ٦٢٨ ♦ تلقين الدعاء للمحتضر ♦ يستحبّ تلقين المحتضر هذا الدعاء، على وجه يفهمه:
- «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي الْكَثِيرَ مِنْ مَغَاصِيكَ وَ أَقْبِلْ مِنِّي الْيَسِيرَ مِنْ طَاعَتِكَ، يَا مَنْ يَقْبَلُ الْيَسِيرَ وَيَغْفُو عَنِ الْكَثِيرِ، أَقْبِلْ مِنِّي الْيَسِيرَ، وَ اغْفُ عَنِّي الْكَثِيرَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْغَفُورُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي فَإِنَّكَ رَحِيمٌ».
- ٦٢٩ ♦ نقل المحتضر إلى مصلاة ♦ يستحبّ نقل المحتضر إلى مصلاة إذا عسر عليه نزع الروح، إن لم يتأذّ بذلك.

٦٣٥ • ما يقرأ لتعجيل راحة المتحضر • يستحب لتعجيل راحة المحتضر أن تُقرأ عنده سورة يس، والصفات، والأحزاب، وآية الكرسي وآيتين بعدها (إلى «هم فيها خالدون»)، والآية الرابعة والخمسين من سورة الأعراف، والآيات الثلاث الأخيرة من سورة البقرة، بل يستحب قراءة ما تيسر من القرآن الكريم.

٦٣٦ • ما يكره عند الاحتضار • يكره ترك المحتضر وحده، ووضع شيء على بطنه، وحضور الجنب والحائض عنده، وكذلك كثرة الكلام والبكاء إلى جانبه، وترك النساء وحدهنَّ عنده.

أحكام ما بعد الموت

٦٣٢ • ما يستحب فعله بعد الموت • يستحب بعد الموت تغميض عيني الميت، وتطبيق فمه وشد فكّيه، ومدّ يديه ورجليه، وتغطيته بثوب، والإسراج في المكان الذي مات فيه إن مات في الليل، وإعلام المؤمنين ليحضروا تشييع جنازته، والتعجيل في دفنه إلا إذا شك في موته فلينتظر حتى يحصل اليقين بموته.

وإذا كان الميت امرأة حاملًا مع حياة ولدها يجب تأخير دفنها كي يشقَّ بطنها ويخرج الطفل ثم يخاط بطنها.

أحكام تجهيز الميت

٦٣٣ • وجوب تجهيز الميت المسلم • يجب على كل مكلف تغسيل الميت المسلم، وتكفينه، والصلاة عليه، ودفنه، وإن لم يكن الميت إماميًا اثني عشرًا، ويسقط ذلك بفعل البعض؛ ولو تركها الجميع، عصى الكل.

٦٣٤ • قيام الشخص بتجهيز الميت • إذا قام شخص بتجهيز الميت، فلا يجب على الآخرين القيام بذلك. ولكن إذا ترك شيئًا من العمل، وجب على الآخرين الإتمام.

٦٣٥ • الشك أو الظن بقيام الغير بتجهيز الميت • إذا اطمأن شخص أن هناك من يقوم بتجهيز الميت، لم يجب عليه التصدي لذلك. ولكن لو شك أو ظنَّ، يجب عليه القيام بتجهيزه.

٦٣٦ ♦ عدم العلم بصحة تجهيز الميت ♦ إذا علم المكلف ببطان تفسيل الميت أو تكفينه أو الصلاة عليه أو دفنه، يجب عليه إعادة ذلك. ولكن إذا ظنَّ البطلان أو شك في الصحة، لم يجب الإقدام.

٦٣٧ ♦ رضا الولي لتجهيز الميت ♦ يجب إحراز رضا ولي الميت لتغسيل الميت وتكفينه و الصلاة عليه و دفنه.

٦٣٨ ♦ ولي الميت ♦ ولي الميت أقاربه نسبًا حسب طبقات الإرث، ويقدم الذكور في كل طبقة على الإناث، ومع التعدد فالأحوط الاستيذان من الجميع؛ نعم ولي المرأة زوجها و بعده أقاربها نسبًا حسبما ذكر.

٦٣٩ ♦ ادعاء الولاية أو الوصاية عن الميت ♦ إذا ادعى شخص بأنه ولي الميت، أو أن ولي الميت قد أذن له بتغسيل الميت و تكفينه و دفنه، أو يقول: أنا وصي الميت في تجهيزه، فإن حصل الاطمئنان من كلامه، أو كان الميت تحت اختياره، أو شهد رجلان عدلان على قوله، و جب قبول قوله.

٦٤٠ ♦ تعيين الميت شخصًا غير الولي لتجهيزه ♦ إذا عين الميت لتغليله و تكفينه و دفنه و الصلاة عليه غير الولي، فالأحوط إذنه و إذن الولي معًا. و يمكن لذلك الغير- الذي عينه الميت- رد الوصية، ولكن إذا لم يرده الوصية أو لم يصل الرد إلى الموصي حتى مات، و جب عليه العمل بالوصية بعد الموت إلا إذا علم الموصي - من طريق - بعدم رضا الوصي بالوصية.

غسل الميت

٦٤١ ♦ أغسال الميت ♦ يجب تغسيل الميت ثلاثة أغسال:

• الأول: بالماء المخلوط بالسدر.

• الثاني: بالماء المخلوط بالكافور.

• الثالث: بالماء القراح.

٦٤٢ ♦ مقدار السدر و الكافور ♦ يجب أن لا يكون السدر و الكافور كثيرًا بحيث يصير الماء مضافًا، و لا يكون قليلًا بحيث لا يصدق عليه أنه ماء مخلوط بالسدر أو الكافور.

٦٤٣ ♦ عدم توفر السدر و الكافور ♦ إذا لم يتوفر المقدار اللازم من السدر و الكافور، فالأحوط استحبابًا وضع المقدار المتوفر فعليًا في الماء.

٦٤٤ • تغسيل من مات محرماً • إذا مات الشخص في حال الإحرام، لم يجز تغسيله بماء الكافور، بل يجب أن يغتسل بالماء الخالص بدلاً عنه؛ إلا إذا كان بعد الحلق أو التقصير في العمرة المفردة وبعده الحلق أو التقصير وكذا السعي بين الصفا والمروة في إحرام الحج.

٦٤٥ • تعذر السدر والكافور أو عدم جواز استعمالهما • إذا تعذر السدر والكافور أو أحدهما، أو توقرا ولكن لا يجوز استعمالهما كما لو كانا مغصوبين، وجب تغسيل الميت بالماء القراح بدلاً عن ذلك المتعذر. والأحوط استحباباً التيمم مرة واحدة أيضاً.

٦٤٦ • شروط المغتسل • يجب على المشهور أن يكون المغتسل مسلماً، إمامياً اثني عشرياً، عاقلاً، بالغاً أو مميزاً، يقوم بالغسل على الوجه الصحيح. ولكن إذا لم يكن الميت المسلم اثني عشرياً وقام بتغسيله أهل مذهبه طبقاً لمذهبه، سقط التكليف عن المسلم الاثني عشري.

٦٤٧ • قصد القرية في غسل الأموات • يجب على المغتسل أن يقصد القرية، أي يقوم بالغسل لله تعالى.

٦٤٨ • تغسيل طفل المسلم وكذا المجنون والكافر • يجب تغسيل الطفل المسلم وإن كان متولداً من الزنا. ولا يجوز تغسيل الكافر وتكفينه ودفنه بطريق ورد في الشريعة، وكذا أولاده. ومن كان في حال صغره مجنوناً وبلغ في حال الجنون، فإن كان أبوه أو أمه أو جدّه القريب أو جدته القريبة مسلماً، أو كان محكوماً بالإسلام لمجبهة أخرى، يجب تغسيله. وإن لم يكن محكوماً بالإسلام، لا يجوز تغسيله وتكفينه ودفنه.

٦٤٩ • تغسيل السقط • السقط إن كان له أربعة أشهر فأكثر، يجب تغسيله. وإن كان له أقل من أربعة أشهر، يجب أن يلف بمخرقة ويدفن من دون غسل.

٦٥٠ • اختلاف المغتسل والمغتسل في الذكورة والأنوثة • يحرم أن يغتسل الرجل المرأة أو المرأة الرجل، ولكن يجوز للزوج تغسيل زوجته ويجوز للزوجة تغسيل زوجها، وإن كان الأحوط استحباباً ترك ذلك في حال الاختيار.

٦٥١ • تغسيل الميت إذا لم يتجاوز ثلاث سنين • يجوز للرجل تغسيل الطفلة إذا كان عمرها لا يتجاوز الثلاث سنين، وكذلك يجوز للمرأة تغسيل الطفل إذا كان عمره لا يتجاوز الثلاث سنين.

٦٥٢ • غسل الميت إذا لم يكن من جنسه من يغسله • إذا كان الميت رجلاً ولم يكن هناك من

الرجال من يغتسله، تغتسله النساء من محارمه بالنسب كالبنات والأخوات والأعمام والخالات، أو محارمه بالمصاهرة كأم زوجته وزوجته ابنة، أو محارمه بسبب الرضاعة. والأحوط أن يغتسله من وراء ثوب أو ساتر آخر.

وكذلك لو كان الميت امرأة ولم تكن هناك امرأة لتغسلها، يغتسلها الرجال من محارمها بالنسب أو المصاهرة أو الرضاعة. والأحوط تغسلها من وراء اللباس.

٦٥٣ ♦ تعزى جسد الميت حين الغسل ♦ إن كان الغاسل رجلاً والميت رجلاً أيضاً، أو كان الغاسل امرأة والميت امرأة أيضاً، فالأفضل أن يكون بدن الميت عارياً حين الغسل، ما عدا عورته.

٦٥٤ ♦ النظر إلى عورة الميت حين الغسل ♦ يحرم النظر إلى عورة الميت. وإذا نظر إليها الغاسل، فلا يظلم الغسل وإن ارتكب معصية. ولكن يجوز لكل من الزوج والزوجة - ومن في حكمهما - النظر إلى عورة الآخر، وإن كان الأحوط استحباباً الترك.

٦٥٥ ♦ تنجس جسد الميت حين الغسل ♦ إذا تنجس موضع من بدن الميت، يظهر بصب الماء الذي يصب عليه لتغسله، ويصح غسله. والأحوط استحباباً تطهير ذلك الموضع قبل تغسله، بل الأفضل أن يكون جميع بدن الميت طاهراً من سائر النجاسات قبل الشروع بالغسل.

٦٥٦ ♦ الفرق بين غسل الميت وغسل الجنابة ♦ غسل الميت كغسل الجنابة؛ إلا أنه لا بد من تغسيل الميت غسلًا ترتيبياً - مع الإمكان - وعدم تغسله ارتماشاً، وفي الغسل الترتيبي للميت يجب غسل الطرف الأيمن قبل الأيسر. والأحوط استحباباً - مع الإمكان - عدم رمس الأقسام الثلاثة من أجزاء البدن في الماء بل يُصب الماء عليها.

٦٥٧ ♦ كفاية غسل الميت للجنب والحائض ♦ لو كان الميت جنباً أو حائضاً لا يجب غسله للجنابة أو الحيض بل يكفي غسل الميت عنهما.

٦٥٨ ♦ أخذ الأجرة على غسل الميت ومقدماته ♦ يحرم أخذ الأجرة على غسل الميت، وإذا كان غسله لأخذ الأجرة عليه، بطل ذلك الغسل؛ نعم يجوز أخذ الأجرة على مقدمات الغسل.

٦٥٩ ♦ غسل الميت جبيرة والتيمم بدل الغسل ♦ لم يشرع في غسل الأموات غسل الجبيرة. وإن فقد الماء، أو كان هناك ما يمنع من استعماله، يجب أن ييمم الميت مرة واحدة، والأحوط استحباباً أن ييمم الميت عن كل غسل مرة وفي غير التيمم الأول يُؤتى بالتيمم بنية الرجاء.

وإذا قصد بواحدة من التيمّات الثلاثة ما في الذمة أي كان قصده العمل بتكليفه الواقعي لم يجب الرابعة من دون إشكال.

٦٦٠ • كيفية تيمّم الميت • يجب على من ييمّم الميت أن يضرب يده الأرض، ويمسح بها وجه الميت وظهر يديه. والأحوط استحبابًا أن ييمّم بيد الميت أيضًا إن أمكن.

تَكْفِينِ الْمَيِّتِ

٦٦١ • أجزاء الكفن • يجب تكفين الميت بثلاث قطع من القماش، يطلق عليها: المنزر، والقميص، والإزار.

٦٦٢ • قدر كل من قطعات الكفن •

• المنزر: يجب أن يستر البدن من السرة إلى الركبة، والأفضل أن يكون من الصدر إلى ظهر القدم.

• والقميص: يجب أن يغطي البدن من المنكبين إلى نصف الساق، والأفضل أن يصل إلى ظهر القدم.

• والإزار: يجب أن يكون طوله بالمقدار الذي يمكن شدّ طرفيه، وعرضه بحيث يوضع أحد جانبيه على الآخر.

٦٦٣ • رعاية شأن الميت في مقدار الكفن • وقد ذكرنا في المسألة السابقة المقدار الواجب والمقدار المستحبّ في المنزر والقميص. والمدير بالذكر أن المقدار الذي يكون الأقلّ منه لا يناسب شأن الميت معدود في المقدار الواجب من الكفن.

٦٦٤ • أخذ المقدار المستحبّ أو الاحتياطي من كفن الميت من سهم الوارث • إن كان الورثة بالغين ورضوا بتكفين الميت بأكثر من المقدار الواجب - حسبما تقدّم في المسألة السابقة - ودفع ذلك من حصتهم، فلا إشكال فيه. والأحوط أن لا يؤخذ المقدار المستحبّ أو الاحتياطي من سهم الوارث المحجور عن التصرف في ماله كالصبي والمجنون والمفلّس، بل الأحوال استرضاء سائر الورثة أيضًا في هذا المقدار.

٦٦٥ • وصية الميت في كيفية التكفين • إن أوصى الميت بأن يكفن بالمقدار المستحبّ، أو بأخذ ذلك

من ثلث ماله، أو أوصى بأن يصرف ثلث المال على نفسه ولكن لم يعين مصرفه، أو مصرف بعضه، جاز إخراجه المقدار المستحب من الكفن من ثلث ماله.

٦٦٦ • **إخراج الكفن من الأصل** • إن لم يوص الميت بإخراج الكفن من الثلث، ويريدون إخراجه من أصل المال، فالأحوط الاكتصار على المقدار الواجب من الكفن بأقل الأثمان مع مراعاة شأن الميت. ولكن إذا كان الورثة غير المحجورين من التصرف، راضين بإخراج الكفن من حصتهم جاز إخراجه ذلك المقدار المرضي من حصتهم.

٦٦٧ • **تكفين الزوجة** • كفن الزوجة على الزوج، وإن كان لها مال. وكذلك إذا كانت مطلقة طلاقاً رجعيًا وماتت قبل انقضاء العدة، يجب على الزوج إعطاء كفنها. وإذا كان الزوج محجورًا عن التصرف في الأموال -لأي سبب كان- كالصغرة أو الجنون أو السفاهة، يعطي وليه كفن الزوجة من مال الزوج.

٦٦٨ • **وظيفة الأقارب بالنسبة إلى كفن الميت** • لا يجب بذل كفن الميت على أقاربه، وإن كانت نفقته واجبة عليهم في حال حياته؛ وإن لم يكن للميت مال يجوز إخراجه المقدار اللازم لتجهيز الميت من الزكاة ونحوها.

٦٦٩ • **ساترية الكفن للجسد** • يجب أن تكون كل من القطع الثلاث ساترة للجسد لا تحكي عنه.

٦٧٠ • **الكفن الفصيني** • لا يجوز التكفين بالمفصوب، وإن لم يكن هناك غيره. ولو كفن الميت في المفصوب ولم يرض صاحبه، يجب نزع عنه ولو بعد الدفن؛ نعم لو كان في ذلك هتك للميت، لم يجز نبش القبر له بل يعرض للمالك من مال الميت أو من مال زوجها إن كان لها زوج.

٦٧١ • **التكفين بالنجس أو الحرير أو المذهب** • لا يجوز في حال الاختيار التكفين بالنجس، كجلد الميتة من الحيوان الذي يشخب دمه، وشعر الكلب والخنزير، والقماش المتنجس. وأما في حال الاضطرار، فيجوز ذلك. وكذلك لا يجوز في حال الاختيار تكفينه بالقماش المشتمل على الحرير إذا كان مقدار حريره مساويًا لمقدار غيره أو أكثر منه.

والأحوط استحبابًا عدم تكفين الميت بالقماش المنسوج بالذهب في حال الاختيار.

٦٧٢ • **التكفين بما صنع من أجزاء الحيوان** • الأحوط استحبابًا عدم تكفين الميت بالقماش المصنوع من صوف الحيوان المحرم الأكل أو من شعره، أو المصنوع من جلد الحيوان المأكول اللحم. بل الأحوط استحبابًا عدم تكفين الميت بشعر الحيوان المأكول اللحم أو بصوفه.

٦٧٣ ♦ تنجس الكفن ♦ إذا تنجس كفن الميت بنجاسة خرجت من الميت أو بنجاسة أخرى، فإن أمكن تطهير المقدار المتنجس أو قضمه بحيث لا ينقص الكفن عن المقدار الواجب، أو بتدليل الكفن وجب؛ وإن كان قد وضع الميت في القبر، إلا إذا حصلت النجاسة في الكفن بعد دفن الميت ووضع التراب عليه، ففي هذه الصورة لا يجوز نبش القبر لتطهير كفن الميت.

٦٧٤ ♦ كيفية تكفين المحرم ♦ إن مات المحرم للحج أو للعمرة، يجب تكفينه كغيره، ولا إشكال في تغطية وجهه أو رأسه.

٦٧٥ ♦ استحباب تهية الكفن والسدر والكافور في حال السلامة ♦ يستحب للإنسان في حال السلامة أن يهني كفنه وسدره وكافوره.

الحنوط

٦٧٦ ♦ تعريف الحنوط وشروطه ♦ يجب حنوط الميت بعد غسله، والحنوط هو المسح بالكافور لكل من الجبهة، وباطن اليدين، ورأس الركبتين، ورأس إبهامي الرجلين. ويستحب المسح بالكافور على رأس أنفه. ويلزم أن يكون الكافور مسحوقاً وجديداً ولا يكفي إذا ذهب رائحته لقدمه.

٦٧٧ ♦ الترتيب في الحنوط ♦ لا يجب مراعاة الترتيب في الحنوط، ولكن الأحوط استحباباً البدء بجبهة الميت.

٦٧٨ ♦ التحنيط حين التكفين وبعده ♦ الأفضل تحنيط الميت قبل الشروع في تكفينه، وإن كان لا بأس بتحنيطه في أثناء التكفين أو بعده.

٦٧٩ ♦ حنوط المحرم ♦ إذا مات المحرم بالحج أو العمرة، فلا يجوز تحنيطه إلا إذا مات في إحرام الحج بعد الحلق أو التقصير وبعده السعي أو مات في العمرة المفردة بعد الحلق أو التقصير.

٦٨٠ ♦ تحنيط المرأة في عدة الوفاة ♦ إذا ماتت المرأة في عدة وفاة زوجها، يجب تحنيطها؛ وإن كان يحرم عليها أن تعطر نفسها في عدة الوفاة.

٦٨١ ♦ تعطير الميت بالعطور ♦ الأحوط عدم تعطير الميت بالمسك والعنبر والعود والعطور الأخرى، وأن لا تخلط هذه الأشياء بالكافور.

٦٨٢ • مزج الكافور بالتربة • يستحب خلط الكافور بشيء من تربة الإمام أبي عبد الله الحسين عليه السلام، لكن لا يمسح به المواضع المنافية للاحترام. ويجب أن لا تكون التربة كثيرة بحيث لا يصدق على الخليط أنه كافور.

٦٨٣ • عدم توقر الكافور الكافي • إذا لم يتوقر الكافور، أو كان يكفي للغسل فقط، فلا يجب المنوط. فإن زاد الكافور بعد الغسل ولم يكف لتحنيط جميع الأعضاء السبعة، فالأحوط أن يبدأ بالجبهة، وإن زاد على ذلك فليسمح به بقية المواضع.

٦٨٤ • وضع الجريدتين في القبر • يستحب وضع جريدتين رطبتين مع الميت في قبره.

صلاة الميت

أحكام صلاة الميت

٦٨٥ • من تجب الصلاة عليه من الأموات • تجب الصلاة على الميت المسلم أو الطفل المحكوم بالإسلام، إذا اكتمل ست سنوات.

٦٨٦ • الصلاة على الطفل ومن ولد ميتاً • لا بأس بالصلاة رجاءً على الطفل الذي لم يتم له ست سنوات. ولا تستحب الصلاة على الطفل الذي يتولد ميتاً.

٦٨٧ • تقديم صلاة الميت على التغسيل والتكفين • يجب أن تكون صلاة الميت بعد الغسل أو التيمم والمنوط والتكفين، ولا تجزي قبل ذلك أو في الأثناء، ولو كان عن نسيان أو جهل بالمسألة.

٦٨٨ • عدم اشتراط الطهارة في الصلاة على الميت • لا يشترط في الصلاة على الميت أن يكون المصلّي على وضوء أو غسل أو تيمم، كما لا يشترط طهارة ثيابه أو بدنه، وإن كان الأحوط استحباباً رعاية جميع ما يعتبر في الصلوات الأخرى.

٦٨٩ • كيفية توجيه الميت نحو القبلة للصلاة عليه • يجب أن يكون المصلّي مستقبلاً للقبلة، وكذلك يجب أن يكون الميت أمام المصلّي مستقبلاً على ظهره، وأن يكون رأس الميت إلى يمين المصلّي ورجلاه إلى يساره.

٦٩٠ ♦ شروط مكان يصلى فيه على الميت ♦ لا تجوز الصلاة على الميت في المكان المغصوب والأحوط بطلانها. ويجب -على الأحوط- أن لا يكون مكان الميت أعلى أو أسفل من مكان المصلي. إلا إذا كان العلو أو السفلى يسيرًا فلا بأس به.

٦٩١ ♦ ابتعاد المصلي عن الميت ♦ يجب أن لا يكون المصلي بعيدًا عن الميت؛ نعم إذا ابتعد المأموم عن الميت في صلاة الجماعة لم يضره مع اتصال الصفوف.

٦٩٢ ♦ الصلاة محاذيًا للميت ♦ يجب أن يقف المصلي محاذيًا للميت؛ نعم إذا طال صف المأمومين فخرج عن محاذة الميت جاز.

٦٩٣ ♦ وجود الحائل بين الميت والمصلي ♦ يجب على الأحوط أن لا يكون بين المصلي والميت حائل، كالستار والجدار وأمثالهما، ولكن لا بأس بكون الميت في التابوت ونحوه.

٦٩٤ ♦ ستر عورة الميت حال الصلاة عليه ♦ يجب ستر عورة الميت حال الصلاة عليه، وإذا لم يمكن تكفينه، فيجب ستر عورته ولو بأجر أو خشب ونحوهما.

٦٩٥ ♦ وجوب القيام والنية بأجزائها في الصلاة على الميت ♦ يجب في الصلاة على الميت القيام وقصد القرية وتعيين الميت، مثلًا ينوي الصلاة على هذا الميت قرية إلى الله تعالى.

٦٩٦ ♦ الصلاة على الميت جالسًا ♦ إذا لم يوجد من يتمكن من الصلاة على الميت قائمًا، يُصلى عليه من جلوس؛ نعم إذا وجد قبل الدفن من يصلي عليه قائمًا وجبت الإعادة.

٦٩٧ ♦ وصية الميت في أن يصلي عليه شخص معين ♦ إذا أوصى الميت أن يصلي عليه شخص معين، فالأحوط أن يستأذن من الولي، وأن يأذن له ولي الميت.

٦٩٨ ♦ تكرار الصلاة على الميت ♦ تكره الصلاة على الميت عدّة مرّات، أما إذا كان الميت من أهل العلم والتقوى، فلا تكره.

٦٩٩ ♦ دفن الميت من دون الصلاة عليه ♦ إذا دُفن الميت من دون الصلاة عليه عمدًا، أو نسيانًا، أو لعذر من الأعذار، أو عُلم بعد الدفن ببطان الصلاة عليه، وجب الصلاة على قبره -بالشروط المذكورة- ما دام جسده لم يتلاش.

٧٠٠ ♦ كيفية صلاة الميت ♦ يجب في الصلاة على الميت خمس تكبيرات، ويكفي الإتيان بها على الوجه

التالي:

- بعد أن ينوي ويكبر، يقول: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».
- وبعد التكبيرة الثانية، يقول: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ».
- وبعد التكبيرة الثالثة، يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ».
- وبعد التكبيرة الرابعة إن كان الميت رجلاً، يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا الْمَيِّتِ».
- وإن كان الميت امرأة يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذِهِ الْمَيِّتِ». ثم يكبر التكبيرة الخامسة.

و الأفضل أن يقول بعد التكبيرة الأولى:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ».

وبعد التكبيرة الثانية، يقول:

«اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَأَفْضَلِ مَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ وَرَحِمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَصَلِّ عَلَى جَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَالشُّهَدَاءِ وَالصُّدُوقِينَ، وَجَمِيعِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ».

وبعد التكبيرة الثالثة، يقول:

«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، تَابِعِ اللَّهُمَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ بِالْخَيْرَاتِ، إِنَّكَ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وبعد التكبيرة الرابعة إن كان الميت رجلاً، يقول:

«اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ، نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهُ إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَاغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَاخْلُفْ عَلَى أَهْلِهِ فِي الْقَابِرِينَ، وَارْحَمْ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

وإن كان الميت امرأة، بعد التكبيرة الرابعة، يقول:

«اللَّهُمَّ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكَ وَابْنَةُ عَبْدِكَ وَابْنَةُ أُمَّتِكَ، نَزَلَتْ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْهَا إِلَّا خَيْرًا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهَا مِنَّا، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَتْ مُحْسِنَةً فَزِدْ فِي إِحْسَانِهَا، وَإِنْ كَانَتْ مُسِيئَةً فَتَجَاوَزْ عَنْهَا وَاغْفِرْ لَهَا، اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عِنْدَكَ فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ، وَاخْلُفْ عَلَى أَهْلِهَا فِي الْقَابِرِينَ، وَارْحَمْ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ».

٧٠١ ♦ وجوب التوالي في التكبير والأدعية ♦ تجب الموالاتة في التكبيرات والأدعية، بحيث لا تخرج الصلاة عن صورتها.

٧٠٢ ♦ وظيفة المأموم في الصلاة على الميت ♦ يجب على المأموم في الصلاة على الميت أيضاً أن يكبر و يقرأ القدر الواجب من الأدعية كي تصح صلاته.

مستحبات و مكروهات صلاة الميت

٧٠٣ ♦ ما يستحب في الصلاة على الميت ♦ يستحب في الصلاة على الميت عدة أمور:

- الأول: أن يكون المصلي على طهارة من وضوء أو غسل أو تيمم. والأحوط أن لا يتيمم إلا إذا لم يتمكن من الوضوء والغسل، أو كان يخاف فوت الصلاة في ما إذا توضأ أو اغتسل.
- الثاني: أن يقف الإمام أو من يصلي على الميت فرادى محاذياً لوسط الميت إن كان الميت ذكراً ويقف بجذء صدر الميت إن كان الميت أنثى.
- الثالث: أن يكون المصلي حافياً.
- الرابع: أن يرفع يديه عند كل تكبيرة.
- الخامس: أن يقف قريباً من الجنازة بحيث لو هبت الريح وصل ثوبه إليها.
- السادس: أن تكون الصلاة جماعة.
- السابع: أن يجهر الإمام بالتكبيرات والأدعية، ويخفت بذلك المأموم.
- الثامن: أن يقف المأموم خلف الإمام وإن كان واحداً.
- التاسع: الإكثار من الدعاء للميت وللمؤمنين.
- العاشر: أن يقول قبل الصلاة ثلاث مرات: «الصلاة».
- الحادي عشر: أن يصلي على الميت في مكان يكثر فيه الاجتماع للصلاة على الميت.
- الثاني عشر: أن تقف الحائض في صفٍ وحدها إذا كانت تصلي جماعة.

٧٠٤ ♦ الصلاة على الميت في المسجد ♦ تُكره الصلاة على الميت في المساجد، إلا في المسجد الحرام.

أحكام دفن الميت

- ٧٠٥ • كيفية دفن الميت • يجب دفن الميت وهو مواريته في الأرض على وجه يكتم على ربحه ويؤمن على جسده من السباع، وإذا خيف عليه من إخراج الحيوانات إياه، وجب إحكام قبره بالأجر ونحوه.
- ٧٠٦ • تعذر دفن الميت في الأرض • إن لم يمكن دفن الميت في الأرض، وجب جعله في بناء أو تابوت.
- ٧٠٧ • كيفية وضع الميت في القبر • يجب وضع الميت في القبر على جنبه الأيمن، بحيث يكون مستقبل القبلة بمقادير بدنه.
- ٧٠٨ • دفن من مات في السفينة • إذا مات شخص في السفينة، فإن لم يخش فساد جسده ولم يكن مانع من وجوده في السفينة، يجب الصبر ليدفن في الأرض، وإلا وجب تغسيله وتحنيطه وتكفينه والصلاة عليه في السفينة، والأحوط - مع الإمكان - أن يوضع في خابية وبحكم إقفالها ويرمى في البحر، وإن لم توجد خابية وجب ربط شيء ثقيل برجله ويلقى في البحر، ويجب أن يكون رمية - مع الإمكان - في مكان لا يصير على الفور طعمة للحيوانات.
- ٧٠٩ • الخوف من نبش القبر • إذا خيف نبش القبر من قبل العدو وإخراج جسده وقطع أذنه أو أنفه أو سائر أعضائه، وجب إلقاء الميت في البحر - إن أمكن -، على الوجه المذكور في المسألة السابقة.
- ٧١٠ • مؤونة الإلقاء في البحر وإحكام قبر الميت • مؤونة الإلقاء في البحر وإحكام قبر الميت - في حال الضرورة - تُخرج من أصل مال الميت.
- ٧١١ • كيفية دفن الكافرة الحامل من مسلم • إذا ماتت المرأة الكافرة وفي بطنها جنين ميت أولم تلجه الحياة، ولم يحتمل ذلك فإن كان الجنين محكوماً بالاسلام، كما لو كان أبوه أو جدّه القريب أو جدّته القريبة مسلماً وجب وضعها في القبر مستديرة للقبلة؛ ليكون وجه الجنين إلى القبلة.
- ٧١٢ • دفن المسلم في مقابر الكفار وعكس ذلك • لا يجوز دفن المسلم في مقابر الكفار، وكذا لا يجوز دفن الكافر في مقابر المسلمين.
- ٧١٣ • دفن المسلم في مكان يستلزم هتكه • لا يجوز دفن المسلم في مكان يستلزم هتك حرمة، كالمزبلة.

٧١٤ ♦ دفن الميت في مكان غصبي ونحوه ♦ لا يجوز دفن الميت في المكان المغصوب، ولا في المكان الموقوف لغيرالدفن، كالمساجد والحسينيات والمدارس العلمية.

٧١٥ ♦ دفن الميت في قبرميت آخر ♦ لا يجوز على الأحوط دفن الميت في قبرميت آخر، إلا إذا اندرس القبرواضحل جسد الميت المدفون فيه.

٧١٦ ♦ دفن الأجزاء المبانة من الحي أو الميت ♦ ما ينفصل من الميت وإن كان شعراً أو ظفراً أو سناً، يجب دفنه معه على الأحوط وكذلك القطعة المنفصلة من الحي يجب دفنها على الأحوط، ولكن لا يجب دفن الظفرأو السن المنفصل في حال الحياة من الإنسان، بل يستحب.

٧١٧ ♦ دفن من مات في البثرو ♦ إن مات شخص في بثرو لم يمكن إخراجه منها، يجب سدّ البثرو جعله قبراً له.

٧١٨ ♦ إخراج الجنين إذا مات في بطن أمه ♦ إن مات الطفل في الرحم وكان بقاؤه يسبب الخطرعلى الأم، وجب إخراجه بأسهل الطرق على الأم، وإن اضطرإلى تقطيع الطفل قطعة قطعة جازة: نعم إذا استلزم إخراجه النظرإلى عورة الأم أو لمسها، يجب أن يتولى ذلك الزوج إذا كان من أهل الاختصاص، وإن لم يمكن ذلك تتولى الإخراج امرأة من أهل الاختصاص، وإن لم يمكن ذلك أيضاً فرجل من محارمها مختص بذلك، وإن لم يمكن فرجل أجنبي مختص، وإن لم يمكن ذلك أيضاً يجوز لغيرالمختص إخراج الولد.

٧١٩ ♦ إخراج الجنين الحي إذا ماتت أمه ♦ إذا ماتت الأم ولها جنين حي أو أمكن ولوج الحياة فيه، وجب إخراجه -حسبما تقدم في المسألة السابقة- وإن كان احتمال بقائه أو ولوج الحياة فيه بقاء ضعيفاً ويجب أن يكون إخراجه بطريقة تساعد أكثرعلى بقاء حياة الطفل وبعد إخراج الطفل يحاط موضعه من بطن الأم.

مستحبات الدفن

٧٢٠ ♦ ما يستحب في دفن الميت ♦ يستحب تعميق القبرقدرقامة الإنسان المتوسط، وأن يدفن الميت في أقرب مقبرة، إلا أن يكون في البعيدة مزية بأن كانت مقبرة للصالحاء أو كان الزائرئون لها أكثر. ويستحب أيضاً أن توضع الجنازة دون القبربعده أذرع ثم يقرب إلى القبرقليلاً قليلاً وهكذا إلى ثلاث مرات وفي كل مرة توضع على الأرض وترفع، وفي الرابعة يجعل في القبر. فإن كان الميت رجلاً يوضع في المرة الثالثة على الأرض بحيث يكون رأسه إلى الطرف الأسفل من القبر، ثم يُدخل الميت القبر

من جانب رأسه. وإن كان الميت امرأة توضع في المرة الثالثة في طرف قبلة القبر، وتدخل القبر عرضاً، ويغظى القبر بشوب عند إدخالها.

ويستحب أيضاً أن يرفق بالميت في أخذه من نعشه وإدخاله ويُدعى بالأدعية المسنونة قبل الدفن وحينه، وتحل عقدة الكفن بعد وضع الميت في القبر، وأن يكشف عن وجهه ويُجعل خذه على التراب، ويعمل له وسادة من تراب، وأن يسند ظهره بلبنة أو مدرة لئلا يستلقي على قفاه.

وقبل سد اللحد، يضرب -شخص- بيده اليمنى على المنكب الأيمن للميت ويضع يده اليسرى على منكبه الأيسر بقوة، ويدي فه إلى أذنه ويحركه تحريكاً شديداً، ويقول ثلاث مرات: «اشمغ، أفهم يا فلان بن فلان» -ويذكر اسم الميت واسم أبيه بدل «فلان بن فلان»-، مثلاً إذا كان اسمه محمداً واسم أبيه علي، يقول ثلاث مرات: «اشمغ، أفهم يا محمد بن علي».

ثم يقول بعد ذلك: «هل أنت على العهد الذي فارقتنا عليه من شهادة أن لا إله إلا الله وخذه لا شريك له وأن محمداً صلى الله عليه وآله عبده ورسوله وسيّد النبيين وخاتم المرسلين، وأن علياً أمير المؤمنين وسيّد الوصيين وإمام أئمة طائفة على العالمين، وأن الحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والقائم الحجة المهدي صلوات الله عليهم أئمة المؤمنين ومحجج الله على الخلق أجمعين وأنتك أثمة هدى أبرار».

وبعد ذلك يقول: «يا فلان بن فلان» ويذكر اسم الميت واسم أبيه بدل «فلان بن فلان» ويقول: «إذا أتاك الملكان المقربان رسولين من عند الله تبارك وتعالى وسألاك عن ربك وعن نبيك وعن دينك وعن كتابك وعن قبيلتك وعن أمتك فلا تخف ولا تحزن وقُل في جوابهما: الله زبي، ومحمد صلى الله عليه وآله نبي، والقرآن كتابي، والكعبة قبلي، وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب إمامي، والحسن بن علي المجتبي إمامي، والحسين بن علي الشهيد بكر نبلاء إمامي، وعلي زين العابدين إمامي، ومحمد الباقر إمامي، وجعفر الصادق إمامي، وموسى الكاظم إمامي، وعلي الرضا إمامي، ومحمد الجواد إمامي، وعلي الهادي إمامي، والحسن العسكري إمامي، والحجة المنتظر إمامي، هؤلاء صلوات الله عليهم أئمتي وسادتي وقادتي وشفعائي، يوم أتوت ومن أعدائهم أتبرأ في الدنيا والآخرة».

ثم يقول: «ثم اغام يا فلان بن فلان» وبدل «فلان بن فلان» بذكر اسم الميت واسم أبيه ويقول: «إن الله تبارك وتعالى نعم الرب، وأن محمداً صلى الله عليه وآله نعم الرسول، وأن علي بن أبي طالب وأولاده المعصومين الأئمة الاثني عشر نعم الأئمة، وأن ما جاء به محمد صلى الله عليه وآله حق وأن الموت حق، وسؤال منكبر وتكبير في القبر حق، والبعث حق، والنشور حق، والصراف حق، والميزان حق، وتطهير

الكتب حق، وأن الجثة حق، والتاز حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور». ثم يقول: «أُفهِمَتْ يَا فُلَان» ويذكر اسم الميت بدل «فُلَان» ويقول: «بُئْسَكَ اللَّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، وَهَذَاكَ اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، عَرَفَ اللَّهُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَوْلِيَائِكَ فِي مُسْتَقَرٍّ مِنْ رَحْمَتِهِ».

ثم يقول: «اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضِ عَنِ جَنَّتَيْهِ، وَاصْعُدْ بِرُوحِهِ إِلَيْكَ، وَ لَقَّهْ مِنْكَ بِرَهَائَا، اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ». وإذا كان الميت امرأة يختلف بعض التلقين ويكون بهذا الشكل: «اسمعي، أُنْهِمِي يَا فُلَانَةُ ابْنَةَ فُلَانٍ» ويذكر اسم الميت بدل فلانة ويذكر اسم أب الميت بدل فلان، ثم بعد ذلك يقول: «هَلْ أَنْتِ عَلَى الْعَهْدِ الَّذِي فَارَقْتَنَا ... وَ أَتُشْكِي أُمَّةً هَذِي أَبْرَارًا، يَا فُلَانَةُ ابْنَةَ فُلَانٍ». ويذكر اسم الميت بدل فلانة ويذكر اسم أبيها بدل فلان، ثم يقول: «إِذَا أَتَاكَ الْمَلَكُ الْقَرِيبَانِ رَسُولَيْنِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى وَ سَأَلَكَ عَنْ رَبِّكَ وَ عَنْ نَبِيِّكَ وَ عَنْ دِينِكَ وَ عَنْ كِتَابِكَ وَ عَنْ قَبْلَتِكَ وَ عَنْ أُمَّتِكَ فَلَا تُخَافِي وَ لَا تُخْزِي وَ قُولِي فِي جَوَابِهَا ... ثُمَّ اعْمَلِي يَا فُلَانَةُ ابْنَةَ فُلَانٍ» ويذكر اسم الميت بدل فلانة ويذكر اسم أبيها بدل فلان، ثم يقول: «أُفهِمَتْ يَا فُلَانَةَ» ويذكر اسم الميت ثم يقول: «بُئْسَكَ اللَّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ وَ هَذَاكَ اللَّهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، عَرَفَ اللَّهُ بَيْنَكَ وَ بَيْنَ أَوْلِيَائِكَ فِي مُسْتَقَرٍّ مِنْ رَحْمَتِهِ».

ثم يقول: «اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضِ عَنِ جَنَّتَيْهَا وَ اصْعُدْ بِرُوحِهَا إِلَيْكَ، وَ لَقَّهَا مِنْكَ بِرَهَائَا، اللَّهُمَّ عَفْوُكَ عَفْوُكَ».

٧٢١ • ما يستحب للدفن • يستحب أن يكون من يضع الميت في القبر على طهارة، مكشوف الرأس، نازعاً نعليه، وأن يخرج من طرف الرجلين، وأن يهيل غير ذي رحم - ممن حضر - التراب عليه بظهر الكف قائلاً: «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ»، وأن يكون المباشر لوضع المرأة في القبر محارمها أو زوجها ومع عدم وجودهم فأرحامها.

٧٢٢ • ما يستحب لقبر الميت • يستحب أن يكون القبر مربعاً أو مربعاً مستطيلاً، وأن يُرْفَعِ عَنِ الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَصَابِعٍ، وَأَنْ يَجْعَلَ عِلَامَةً حَتَّى يُعْرَفَ، وَيُرْسَ الْمَاءُ عَلَيْهِ، وَيَغْرِزُ الْحَاضِرُونَ أَصَابِعَهُمْ مَفْرَجَاتِ فِي تَرَابِ الْقَبْرِ، وَأَنْ يَقْرُؤُوا سُورَةَ «الْقَدْرِ» سَبْعَ مَرَّاتٍ وَيَسْتَغْفِرُوا لِلْمَيِّتِ وَيَقْرُؤُوا هَذَا الدُّعَاءَ: «اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضِ عَنِ جَنَّتَيْهِ، وَ اصْعُدْ إِلَيْكَ رُوحَهُ، وَ لَقَّهْ مِنْكَ رِضْوَانًا، وَ أَشْكِنِ قَبْرَهُ مِنْ رَحْمَتِكَ مَا تُغْنِيهِ بِهِ عَنْ رِخْوَةِ مَنْ سِوَاكَ».

وإذا كان الميت امرأة يقرأ الدعاء بهذا الشكل: «اللَّهُمَّ جَافِ الْأَرْضِ عَنِ جَنَّتَيْهَا، وَ اصْعُدْ إِلَيْكَ رُوحَهَا، وَ لَقَّهَا مِنْكَ رِضْوَانًا، وَ أَشْكِنِ قَبْرَهَا مِنْ رَحْمَتِكَ مَا تُغْنِيهَا بِهِ عَنْ رِخْوَةِ مَنْ سِوَاكَ».

٧٢٣ • التلقين بعد دفن الميت • يستحب لولي الميت أو من يأذن له الولي تلقين الميت الأدعية السنوية بنحو ما ذكر، بعد انصراف المشيعين.

٧٢٤ ♦ ما يستحب في مواجهة المصاب ♦ يستحب تعزية المصاب وتسليته؛ ولكن لومضت مدة والتعزية توجب تجديد الحزن، فترك ذلك أولى. ويستحب أيضاً إرسال الطعام إلى أهل الميت ثلاثة أيام، ويكره الأكل عندهم وفي منزلهم.

٧٢٥ ♦ ما يستحب للمصاب ♦ يستحب أن يصبر الإنسان في موت أقاربه وخصوصاً في موت ولده، وأن يقول كلما تذكّر: ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾. ويستحب قراءة القرآن للميت وطلب الحاجة من الله عند قبر الأم والأب، وإحكام بناء القبر؛ بحيث لا ينهدم بسرعة.

٧٢٦ ♦ خدش الوجه والدين في المصاب ♦ الأحوط استحباباً عند موت أحد ترك اللطم وخدش الوجه والدين وإلحاق الضرر، بل إذا سبب ذلك نقضاً أساسياً في البدن، فيحرم حينئذٍ.

٧٢٧ ♦ شق الثوب في المصاب ♦ الأحوط استحباباً أن لا يشق الإنسان ثوبه في موت أحد خصوصاً في موت غير الأب والأخ.

٧٢٨ ♦ كفارة خدش الوجه وشق الثوب ♦ إذا خدشت المرأة وجهها فأدمته، أو تفتت شعرها في مصيبة الميت، فالأحوط استحباباً أن تعتق رقبة أو تطعم عشرة مساكين أو تكسوهم. وكذلك إذا شق الرجل ثوبه في موت زوجته أو ولده.

٧٢٩ ♦ رفع الصوت عند البكاء على الميت ♦ الأحوط استحباباً عدم رفع الصوت عاليًا عند البكاء على الميت.

صلاة ليلة الدفن

٧٣٠ ♦ كيفية صلاة الوحشة ♦ يستحب في ليلة الدفن «صلاة الوحشة» للميت، وهي ركعتان، يقرأ في الركعة الأولى بعد الحمد «آية الكرسي» مرة واحدة وفي الثانية بعد الحمد سورة «القدر» عشر مرات وبعد التسليم يقول: «اللهم صل على محمد وآل محمد، وابعث ثوابها إلى قبر فلان»، ويذكر اسم الميت.

٧٣١ ♦ وقت أداء صلاة الوحشة ♦ تصل صلاة الوحشة في أي وقت من الليلة الأولى للدفن، ولكن الأفضل إتيانها في أول الليل بعد صلاة العشاء.

٧٣٢ ♦ صلاة الوحشة عند التأخرفي الدفن ♦ إذا أريد نقل الميت إلى مدينة بعيدة، أو تأخر دفن الميت لأي سبب من الأسباب، فليؤخر صلاة الوحشة إلى أول ليلة من الدفن.

نبش القبر

٧٣٣ ♦ نبش قبر الميت ♦ يحرم نبش قبر المسلم، وإن كان طفلاً أو مجنوناً. ولكن إذا اندرس و صار جميع لحم الميت وعظامه تراباً، فلا بأس به.

٧٣٤ ♦ نبش قبور الأعمام ♦ يحرم نبش القبور التي يكون في نبشها هتك حرمة الميت المسلم، كقبور أبناء الأئمة والشهداء والعلماء والصلحاء، وإن مضى عليها سنون طويلة.

٧٣٥ ♦ موارد جواز نبش القبر ♦ لا يحرم نبش القبر في الموارد التالية إذا لم يستلزم هتك حرمة الميت:

- الأول: أن يكون الميت مدفوناً في أرض مغصوبة، ولم يرصّ صاحب الأرض ببقائه فيها.
- الثاني: أن يكون كفن الميت مغصوباً، أو دُفن معه شيء آخر مغصوب ولم يرصّ صاحبه ببقائه في القبر. وكذلك لو كان قد دفن مع الميت ماله المنتقل بعد موته إلى الورثة، ولم يرصّ الورثة ببقائه في القبر. ولو أوصى أن يدفن معه دعاء أو قرآن أو خاتم أو غيرها وكانت الوصية نافذة، لا يجوز نبش القبر لإخراج هذه الأشياء.
- الثالث: أن يكون الميت قد دفن بلا غسل أو بلا كفن أو بلا حنوط، أو تبين بطلان غسله أو تيممه، أو كان كفنه على غير الوجه الشرعي، أو كان الميت قد وضع في القبر على غير القبلة.
- الرابع: إذا توقّف إثبات حق من الحقوق على رؤية جسد الميت.
- الخامس: إذا كان دفن الميت المسلم في مكان يوجب هتك حرمة، كما لو دفن في المزبلة أو في مقبرة الكفار.
- السادس: أن يكون هناك أمر شرعي لا يقل أهميته عن مسألة نبش القبر، كما لو أريد إخراج الطفل الحي من بطن أمه الحامل المدفونة.
- السابع: إذا خيف على جسد الميت أن تمرّقه السباع، أو يحرقه السيل، أو يخرج العدر.
- الثامن: إذا أريد دفن بعض أجزاء الميت التي لم تُدفن معه. ولكن الأحوط استحباباً دفن تلك الأجزاء في القبر على نحو لا يظهر جسده.
- التاسع: إذا أريد نقل الميت إلى المشاهد المشرفة، وخصوصاً إذا أوصى بذلك.

كتاب الصلاة

أفضل الفرائض - بعد المعرفة - الصلاة،^١ و«الصلاة عمود الدين»^٢ «فإذا قبلت قبل سائر عمله وإذا ردّت ردّة سائر عمله»^٣ و«إنّما مثل هذه الصلوات الخمس، مثل نهرٍ جارٍ يغتسل منه في اليوم خمس اغتسالات، فكما ينقى بدن الإنسان من الدرن بتواتر الغسل فكذا ينقى من الذنوب مع مداومته الصلاة، فلا يبقى من ذنوبه شيء»^٤.

وينبغي للإنسان أن يأتي بالصلاة في أوّل وقتها، ومن استخفّ بالصلاة، فهو كالتارك لها؛ قال رسول الله ﷺ: «ليس منّي من استخفّ بالصلاة لا يرد عليّ الحوض لا والله»^٥. وقد ورد عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد إذ دخل رجل فقام يصلي فلم يتمّ ركوعه وسجوده، فقال ﷺ: «نقر كنقر الغراب لئن مات هذا وهكذا صلاته، ليموتنّ على غير ديني»^٦.

فعل هذا ينبغي التحرز عن الاستعجال في الصلاة، وأن يكون في الصلاة ذاكراً لله خاشعاً خاشعاً

١- هذا المضمون ورد في أحاديث كثيرة كما في جامع أحاديث الشيعة، ٤: ٥٢٤١/٣٠ (باب ١) من أبواب فضل الصلاة، ح ١؛ وسائل الشيعة ٤: ٣٨/٤٤٥٢ (باب ١٠ من أبواب اعداد الفرائض، ح ١).

٢- جامع أحاديث الشيعة، ٤: ٥٢٥٧/٣٤، الباب المتقدم، ح ١٧ (و مثله في أرقام ١٤ و ١٥)؛ وسائل الشيعة ٤: ٣٤/٤٤٤٥، باب ٨ من أبواب اعداد الفرائض، ح ١٣.

٣- جامع أحاديث الشيعة، ٤: ٥٢٦١/٣٥، الباب المتقدم، ح ٢١ (و مثله في أرقام ٢٢ و ٢٤)؛ وسائل الشيعة ٤: ٣٤/٤٤٤٢، الباب المتقدم، ح ١٠.

٤- جامع أحاديث الشيعة، ٤: ٥٢٩٤/٤٤، الباب المتقدم، ح ٥٤ (و مثله في أرقام ٥٢، ٥٣، ٥٥، ٥٧).

٥- جامع أحاديث الشيعة، ٤: ١١٣/٥٢٧٦، باب ٦ من أبواب فضل الصلاة، ح ١١ (و مثله في أرقام ٨- ١٠ و ١٢- ١٤) ووسائل الشيعة ٤: ٢٥/٤٤٢٠، باب ٦ من أبواب اعداد الفرائض، ح ٨ (وكذا ح ٥ و ٧).

٦- جامع أحاديث الشيعة، ٤: ٨٣/٤٢٠، باب ٤ من أبواب فضل الصلاة، ح ١ (و مثله أرقام ٢ و ٣)؛ وسائل الشيعة ٤: ٣١/٤٤٣٤، باب ٨ من أبواب اعداد الفرائض، ح ٢.

وقرأ، وملتفتًا إلى من يتكلم معه، وأن يرى نفسه ذليلاً حقيرًا أمام عظمة الله تعالى، وإذا التفت المصلّي إلى ذلك حقّ الالتفات ذهل عن نفسه، كما حصل هذا الأمير المؤمنين عليه السلام، إذ أخرجوا سهمًا من قدمه الشريف من دون أن يلتفت إلى ذلك.

وكذلك ينبغي للمصلّي للتوبة والاستغفار، وأن يتجنّب الذنوب التي تمنع قبول الصلاة، مثل: الحسد والكبر والغيبة وأكل الحرام وشرب المسكرات وترك أداء الخمس والزكاة، بل وكلّ معصية. كذلك ينبغي ترك ما يوجب نقصان ثواب الصلاة، كالصلاة مع النعاس، وحبس البول والنظر إلى السماء في أثناء الصلاة. وينبغي إتيان ما يوجب زيادة الثواب، كالتختم بالعقيق اليمني وأبس الثوب النظيف، واستعمال السواك والمشط والعطور.

أقسام الصلاة

الصلوات الواجبة

الصلوات الواجبة ستة:

- الأول: الصلوات اليومية ومنها صلاة الجمعة.
- الثاني: صلاة الآيات.
- الثالث: صلاة الميت.
- الرابع: صلاة الطواف الواجب.
- الخامس: قضاء صلاة الوالدين على الولد الأكبر.
- السادس: الصلوات التي وجبت بالإجارة، أو الشرط، أو النذر، أو القسم، أو العهد، أو الأمر الذي يلزم إطاعته.

الفرائض اليومية

الصلوات الواجبة اليومية خمس: الظهر والعصر: كلّ منهما أربع ركعات، المغرب: ثلاث ركعات، العشاء: أربع ركعات، الصبح: ركعتان.

♦ ٧٣٦ • وظيفة المسافر بالنسبة إلى صلاته ♦ يجب في السفر أن تُصلّى الصلاة الرباعية ركعتين، حسب الشرائط التي سيأتي ذكرها.

أوقات الفرائض اليومية

وقت صلاة الظهر والعصر

٧٣٧ • **الظهر الشرعي** • إذا وضعت خشبة أو أي شيء نحو ذلك (ويقال له: شاخص) بشكل عمودي على أرض مستوية، فعند ما تطلع الشمس يحدث للشاخص ظلٌ إلى جهة المغرب، وكلما ارتفعت الشمس نقص من الظل حتى ينعدم أو يأخذ في الزيادة إلى جهة المشرق. في بلادنا يكون أول الظهر الشرعي عند نهاية نقص الظل وفي بعض المدن مثل مكة المكرمة قد ينعدم الظل ثم يحدث، فحدوث الظل فيها بعد الانعدام علامة الزوال ودخول وقت صلاتي الظهر والعصر.

٧٣٨ • **الوقت المختص والمشارك لصلاة الظهر والعصر** • لكل من صلاة الظهر والعصر، وقت مختص ووقت مشترك:

• **الوقت المختص بصلاة الظهر**، من أول الظهر بمقدار أدائها؛ فإذا وقعت صلاة العصر بتمامها في هذا الوقت جهلاً بالمسألة بطلت.

• **الوقت المختص بصلاة العصر** هو مقدار أدائها من آخر الوقت؛ فإن لم يصل الشخص إلى ذلك الوقت صلاة الظهر، تكون قضاء، ويجب عليه المبادرة إلى الإتيان بصلاة العصر. وما بين الوقتين المختصين الوقت المشترك بين صلاة الظهر والعصر؛ نعم إذا صلى الشخص في هذا الوقت تمام صلاة العصر قبل صلاة الظهر جهلاً بالحكم، فالأحوط بطلان صلاته.

٧٣٩ • **الفرق بين المسافر والحاضر في الوقت المشترك والمختص** • يختلف الوقت المختص والوقت المشترك -المشار إليهما في المسألة السابقة- باختلاف الحالات، مثلاً الوقت المختص بصلاة الظهر للمسافر، يكون بعد مضي وقت ركعتين من أول الظهر، وبعد ذلك يبدأ الوقت المشترك. وفي غير المسافر، يكون الوقت المختص بمقدار صلاة أربع ركعات من أول الظهر.

٧٤٠ • **تقديم العصر على الظهر سهواً والالتفات إليه في أثناء الصلاة** • إذا بدأ بصلاة العصر قبل

١- الظهر الشرعي عبارة عن مضي نصف اليوم، مثلاً إذا كان اليوم اثني عشر ساعة، فيعد أن تمضي ست ساعات عن طلوع الشمس يحصل الظهر الشرعي. وإذا كان اليوم ثلاثة عشر ساعة، فيكون الظهر الشرعي بعد مضي ست ساعات ونصف عن طلوع الشمس.

الظهر سهوًا في الوقت المشترك أو الوقت المختص بالظهر، والتفت إلى ذلك في أثناء الصلاة، وجب عليه العدول إلى صلاة الظهر؛ ولكن إذا كانت صلاته قصرًا فالتفت إلى اشتباهه في الوقت المختص بالظهر، فلا بد بعد هذه الصلاة - التي يكون قطعها خلاف الاحتياط الاستحبابي - أن يصلي الفريضة على الترتيب.

٧٤١ • تقديم العصر على الظهر سهوًا والالتفات إليه بعد الصلاة • إذا صلى بنية العصر قبل صلاة الظهر سهوًا، والتفت إلى ذلك بعد الصلاة، يجب أن يجعل صلاته التي أتى بها صلاة الظهر، ثم بعد ذلك يصلي صلاة العصر. والظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون سهوه في الوقت المختص بصلاة الظهر، أو في الوقت المشترك. والأحوط استحبابًا في الصلاة الثانية أن لا يقصد خصوص صلاة العصر، بل يقصد الإتيان بما في الذمة.

وإن كانت صلاته قصرًا والتفت إلى اشتباهه في الوقت المختص بصلاة الظهر، فليصل صلاة الظهر رجاءً، ثم يصلي العصر. ولو التفت في الوقت المشترك، يأتي بعد ذلك بركعتين من الصلاة، يقصد بهما ما في الذمة، ولا يقصد خصوص صلاة الظهر أو العصر.

٧٤٢ • صلاة الجمعة حال الغيبة وفي زمن الظهور • يجب في حال حضور الإمام ﷺ أن يصلي الإنسان في يوم الجمعة صلاة الجمعة، وهي ركعتان بدلاً عن صلاة الظهر. وأما في زمن غيبة الإمام ﷺ فع التمكن من الحضور في صلاة الجمعة بالشرائط المعتبرة، لا بد أن يرجع إلى مجتهد آخر مع رعاية الأعلّم فالأعلّم.

٧٤٣ • وقت صلاة الجمعة • وقت صلاة الجمعة من أول الظهر وبمدة ساعة، والمراد من الساعة $\frac{1}{11}$ من اليوم؛ فهذا الوقت يختلف مقداره حسب فصول السنة.

وقت صلاة المغرب والعشاء

٧٤٤ • ما يتحقق به المغرب • يتحقق المغرب عند ما تزول الحمرة المشرقية التي تظهر حين غروب الشمس.

٧٤٥ • الوقت المختص والمشارك لصلاة المغرب والعشاء • لكل من صلاة المغرب والعشاء، وقت مختص ووقت مشترك:

الوقت المختص بصلاة المغرب هو مقدار أداء ثلاث ركعات من أول المغرب، فلو صلى المسافر تمام

العشاء في هذا الوقت سهواً أو لجهله بالمسألة، بطلت صلاته.

والوقت المختص بصلاة العشاء لغير المعذور، هو مقدار من الوقت يكفي لصلاة العشاء في آخر النصف الأول من الليل، فمن لم يصل صلاة المغرب والعشاء إلى ذلك الوقت لغير عذر، يجب عليه الإتيان بصلاة العشاء أولاً، ثم يأتي بصلاة المغرب.

وما بين الوقتين المختصين هو الوقت المشترك بين الصلاتين، فمن صلى العشاء سهواً قبل المغرب في الوقت المشترك، صحت صلاته، ويجب عليه الإتيان بصلاة المغرب بعد ذلك. نعم لو كان ذلك للجهل بالمسألة فالأحوط بطلان صلاته.

٧٤٦ • تقديم المغرب على العشاء سهواً والالتفات إليه في أثناء الصلاة • إذا شرع في صلاة العشاء قبل صلاة المغرب سهواً، فإن التفت قبل ركوع الركعة الرابعة، يجب أن يعدل نيته إلى صلاة المغرب ويتم الصلاة، ثم يصلّي العشاء. والأحوط استحباباً لمن صلى بعض الصلاة في الوقت المختص بالمغرب، أن يعيد صلاة المغرب قبل العشاء. وأما إذا التفت بعد ذهابه إلى ركوع الركعة الرابعة، فالأحوط أن يتم الصلاة ثم يعيد العشاء بعد صلاة المغرب.

٧٤٧ • آخروقت العشاء لغير المعذورين • آخروقت صلاة المغرب لغير المعذور هو وقت لم يبق إلى آخر النصف الأول من الليل إلا بقدر صلاة العشاء وآخروقت صلاة العشاء لغير المعذور نصف الليل؛ وبحسب الليل من أول الغروب إلى طلوع الفجر، لا إلى طلوع الشمس!

٧٤٨ • آخروقت العشاء للمعذورين • إذا لم يصل صلاة المغرب والعشاء حتى انتصف الليل؛ لعذر من الأعذار كالنوم أو النسيان أو الحيض، فلا تكون صلاته قضاء، ويجب أن يصلهما قبل أذان الصبح، وتكون أداء فجاز أن ينوي الأداء، وإن كان الأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء. وإذا لم يصل المغرب والعشاء إلى نصف الليل عصيائاً، تكون صلاته قضاء. ولكن الأحوط استحباباً الإتيان بهما قبل أذان الصبح من دون نية الأداء أو القضاء. ومن نام عن صلاة العشاء من دون عذر ولم يستيقظ حتى انتصف الليل فعليه أن يصبح صائماً.

٧٤٩ • وقت صلاة الفجر • يظهر قبيل الصبح من جهة المشرق بياض متساعد وهو: «الفجر الأول» أو «الفجر الكاذب»، وعند ما يعترض هذا البياض ويصير عريضاً يكون: «الفجر الثاني» أو «الفجر الصادق»، وهو أول وقت صلاة الصبح، وآخروقتها طلوع الشمس.

١- فيكون آخروقت صلاة المغرب والعشاء للمختار ١١ ساعة و ٢٠ دقيقة تقريباً (أو أكثر بقليل) بعد الظهر الشرعي.

والمجديري بالذكر أن في الليالي المقمرة التي يغلب فيها نور القمر على ظهور الفجر يلزم أن يحتاط المكلف ويتأخر الصلاة حتى يغلب ضوء الفجر نور القمر ويستبين.

أحكام وقت الصلاة

٧٥٠ • ما يثبت به دخول وقت الصلاة • يجوز الشروع في الصلاة إذا اطمأن هو أو يطمئن غالب الناس بدخول الوقت، أو أخبره رجلان عدلان بذلك. ولا يكفي إخبار عدل واحد.

٧٥١ • العجز عن تشخيص الوقت • إذا لم يحصل الاطمئنان الشخصي أو النوعي بدخول الوقت لمانع، كوجود الغيم أو الغبار، فلا بد من تأخير الصلاة حتى يحصل الاطمئنان الشخصي أو النوعي أو يشهد بدخول الوقت رجلان عدلان، لا سيما إذا كان المانع من تشخيص الوقت خاصًا بالمكلف ككونه أعمى أو مسجونًا.

٧٥٢ • تقديم الصلاة أو بعضها على الوقت بحجة شرعية • إذا ثبت عند الإنسان دخول الوقت بإحدى الطرق المذكورة، فشرع في الصلاة، وفي أثناء الصلاة علم بأن الوقت لم يدخل بعد، بطلت صلاته. وكذا لو علم بعد الصلاة بأن جميع صلاته وقع قبل الوقت؛ نعم لو علم أثناء الصلاة بأنه وإن شرع في الصلاة قبل الوقت ولكن الوقت يكون داخلًا حين التفاته، أو علم بعد الصلاة بدخول الوقت في أثناء الصلاة، صحت صلاته.

٧٥٣ • عدم الالتفات بثبوت دخول الوقت • إذا لم يكن الإنسان ملتفتًا باشتراط ثبوت دخول الوقت للتلبس بالصلاة و صلى، فإن علم في أثناء الصلاة أو بعدها بوقوع تمام الصلاة في الوقت، صحت صلاته، وإلا بطلت.

٧٥٤ • الشك في دخول الوقت أثناء الصلاة • إذا شرع في الصلاة مع الاطمئنان بدخول الوقت فإن شك أثناءها في دخول الوقت، بطلت صلاته، وإن اطمأن بأن الوقت قد دخل، صحت صلاته؛ وإن كان مطمئنًا بأنه شرع في الصلاة قبل الوقت.

٧٥٥ • ترك المستحبات لدرك الصلاة في الوقت • إذا ضاق وقت الصلاة بحيث لو أتى ببعض المستحبات كالأذان والقنوت -بل السورة- خاف أن يقع بعض الصلاة خارج الوقت، وجب عليه ترك المستحبات؛ وإن أتى بها لم تبطل صلاته، وإن كان عاصيًا.

٧٥٦ ♦ من ضاق له الوقت إلا بقدر ركعة ♦ من كان عنده من الوقت بمقدار أداء ركعة من الصلاة، تجب عليه المبادرة بالصلاة. وإن أحر الصلاة بلا عذرٍ إلى هذا الوقت، يكون عاصياً وتجب عليه المبادرة بالصلاة. والأحوط استحباباً في صورتين عدم نية الأداء أو القضاء.

٧٥٧ ♦ تأخير الصلاة إلى آخر الوقت لغير المسافرين ♦ من لم يكن مسافراً، إذا أحر صلاة الظهرين إلى قبيل غروب الشمس، فللمسألة ثلاث صور:

• الأولى: أن يتسع الوقت لأداء خمس ركعات من الصلاة، ففي هذه الصورة يجب المبادرة بإتيان صلاتي الظهر والعصر على الترتيب.

• الثانية: أن لا يتسع الوقت لهذا المقدار، ولكنه يتسع لأداء ركعة أو أكثر، ففي هذه الصورة تكون صلاة الظهر قضاء، ويجب المبادرة بالإتيان بصلاة العصر أداءً.

• الثالثة: أن لا يتسع الوقت حتى لأداء ركعة، ففي هذه الصورة تكون صلاة الظهر والعصر قضاء.

وإذا أحر غير المسافر صلاة المغرب والعشاء إلى قبيل نصف الليل، وكان يتسع الوقت لأداء خمس ركعات، يأتي بصلاة المغرب والعشاء على الترتيب.

وفي غير هذه الصورة، إن كان تأخير صلاة المغرب والعشاء بدون عذر، فهنا صورتان:

• الأولى: أن لا يتسع الوقت لأداء خمس ركعات ولكن يتسع لأداء ركعة أو أكثر، ففي هذه الصورة يجب عليه أن يصلّي العشاء فوراً، ثم يقضي صلاة المغرب. والأحوط استحباباً أن يصلّي صلاة المغرب ما بين نصف الليل وطلوع الفجر، من دون نية الأداء أو القضاء.

• الثانية: إذا لم يتسع الوقت لأداء ركعة، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب والعشاء قضاء. والأحوط استحباباً أن يأتي بهما قبل طلوع الفجر، ولا ينوي الأداء أو القضاء فيهما.

وإذا كان تأخير صلاة المغرب والعشاء عن عذر، فهنا ثلاث صور:

• الأولى: إذا كان يتسع الوقت لأداء أربع ركعات، ففي هذه الصورة يصلّي صلاة المغرب والعشاء على الترتيب. والأحوط استحباباً إعادة صلاة المغرب قبل طلوع الفجر من دون نية الأداء أو القضاء.

• الثانية: إذا لم يتسع الوقت لأداء أربع ركعات، ولكن يتسع لأداء ركعة أو أكثر، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب فوراً، ثم الإتيان بصلاة العشاء قبل طلوع الفجر. والأحوط استحباباً إعادة صلاة المغرب بعد ذلك وقبل صلاة العشاء، كما أن الأحوال استحباباً أن لا ينوي الأداء أو القضاء فيهما.

- الثالثة: إذا لم يتسع الوقت لأداء ركعة واحدة، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب والعشاء قبل طلوع الفجر. والأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء فيهما.
- وأنا تأخير صلاة المغرب والعشاء إلى قبيل طلوع الفجر، فإن كان عن عذر، ففيه ثلاث صور:
- الأولى: أن يفي الوقت بأداء خمس ركعات، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب والعشاء على الترتيب. والأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء.
- الثانية: إذا لم يفي الوقت بهذا المقدار، ولكنه واف بأداء ركعة أو أكثر، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب قضاء ويجب الإتيان بصلاة العشاء في هذا الوقت فوراً، والأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء.
- الثالثة: إذا لم يفي الوقت حتى لأداء ركعة واحدة، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب والعشاء قضاء.

وجدير بالذكر، أنه يأتي نظير هذه الصور في تأخير صلاة المغرب والعشاء إلى قبيل طلوع الفجر من دون عذر ولكن تقدم أنه مع تأخير صلاة المغرب والعشاء عن نصف الليل من دون عذر تكون كلاهما قضاء والأحوط استحباباً جريان حكم الصور الثلاث في صورة التأخير مع العذر هنا أيضاً، إلا أنه لا تجوز نية الأداء للصلاة.

٧٥٨ ♦ تأخير المسافر صلاته إلى آخر الوقت ♦ إذا أحر المسافر صلاة الظهر والعصر إلى قبيل غروب الشمس، فللمسألة ثلاث صور:

- الأولى: إذا كان الوقت يتسع لثلاث ركعات، ففي هذه الصورة يصلي صلاة الظهر والعصر على الترتيب فوراً.
- الثانية: إذا كان الوقت بمقدار ركعة واحدة أو أكثر ولا يتسع لثلاث ركعات، ففي هذه الصورة تكون صلاة الظهر قضاء، ويجب الإتيان بصلاة العصر فوراً.
- الثالثة: إذا لم يتسع الوقت لركعة واحدة أيضاً، ففي هذه الصورة تكون صلاة الظهر والعصر قضاء.

إذا أحر المسافر صلاة المغرب والعشاء إلى قبيل نصف الليل، وكان الوقت يسع أربع ركعات، وجب عليه الإتيان بهما على الترتيب.

وفي غير هذه الصورة، إذا أحر المسافر صلاة المغرب والعشاء بلا عذر، فهنا ثلاث صور:

- الأولى: إذا كان الوقت بمقدار أداء ثلاث ركعات، فيجب الإتيان بصلاة العشاء ثم بصلاة المغرب فوراً، والأحوط استحباباً أن لا ينوي فيهما نية الأداء أو القضاء.

• الثانية: إذا لم يتسع الوقت لثلاث ركعات وإنما يسع لأداء ركعة واحدة أو أكثر، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة العشاء فوراً، ثم يقضي صلاة المغرب، والأحوط استحباباً إتيان صلاة المغرب قبل طلوع الفجر مع عدم نية الأداء أو القضاء.

• الثالثة: إذا لم يتسع الوقت لأداء ركعة واحدة، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب والعشاء قضاء، والأحوط استحباباً الإتيان بهما قبل طلوع الفجر من دون نية الأداء أو القضاء.

وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَسَافِرُ مَعْدُورًا فِي تَأْخِيرِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِلَى وَقْتٍ يَسَعُ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَهِيَ صَوْرَتَانِ:

- الأولى: إذا كان يتسع الوقت لأداء ركعة واحدة أو أكثر، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب فوراً، ثم يأتي بصلاة العشاء قبل طلوع الفجر والأحوط استحباباً أن يعيد صلاة المغرب قبل صلاة العشاء من دون نية الأداء أو القضاء، كما أن الأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء في صلاة العشاء.
 - الثانية: إذا لم يتسع الوقت لركعة واحدة، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب والعشاء إلى قبل طلوع الفجر. والأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء فيهما.
- إذا أحرَّ المسافر صلاة المغرب والعشاء إلى قبيل طلوع الفجر مع العذر، فهنا ثلاث صور:
- الأولى: إن كان الوقت يسع أربع ركعات، ففي هذه الصورة يجب الإتيان بصلاة المغرب والعشاء على الترتيب، والأحوط استحباباً عدم نية الأداء أو القضاء فيهما.
 - الثانية: إذا لم يتسع الوقت لهذا المقدار، ولكن يتسع لركعة واحدة أو أكثر، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب قضاء، ويجب الإتيان بصلاة العشاء في هذا الوقت فوراً، والأحوط استحباباً أن لا ينوي الأداء أو القضاء، ثم يقضي المغرب والأحوط استحباباً أن يقضي العشاء أيضاً.
 - الثالثة: إذا لم يتسع الوقت لركعة واحدة أيضاً، ففي هذه الصورة تكون صلاة المغرب والعشاء قضاء.

والأحوط استحباباً جريان حكم التأخير مع العذر إلى قبيل طلوع الفجر في صور التأخير من دون عذر أيضاً، ولكن لا تجوز نية الأداء في الصلاة.

٧٥٩ • الصلاة في أول الوقت • يستحب المبادرة إلى الصلاة في أول الوقت، وقد ورد التأكيد على ذلك، وكلما كانت الصلاة إلى أول الوقت أقرب كانت أفضل؛ إلا إذا كان التأخير لجهة من الجهات الراجعة، كانظار إقامة الصلاة جماعة.

٧٦٠ • الصلاة في أول الوقت للمعذور عن الطهارة • إذا كان الإنسان معذورًا عن الوظيفة الاختيارية للصلاة في سعة الوقت كالصلاة مع الوضوء أو الثوب الطاهر فإن كان يعلم ببقاء عذره إلى آخر الوقت، فله المبادرة إلى الصلاة في سعة الوقت؛ ولكن إن ارتفع عذره قبل خروج الوقت -على خلاف ما كان يعتقد- تجب عليه إعادة الصلاة. وأما إذا كان يحتمل ارتفاع عذره، ينتظر حتى يرتفع العذر، فإذا نبس عن ارتفاع عذره يصلي حسب وظيفته؛ نعم تجوز له الصلاة رجاءً في سعة الوقت، مع الوظيفة العذرية كالصلاة مع التيمم أو في ثوب نجس فإن استمر عذره إلى آخر الوقت، صحت صلاته، وبآل وجبت إعادتها.

٧٦١ • حكم الصلاة بلا علم بالمسائل المبتلى بها • من لا يعرف أحكام الصلاة والشك والسهو فيها، إذا احتلم ابتلاءه أثناء الصلاة بمسائل تؤدي إلى بطلان صلاته، لا يجوز له الدخول في الصلاة في سعة الوقت على الوجه الجزمي، بل يقصد الرجاء، أو يؤخر صلاته إلى ضيق الوقت، لتعلم هذه الأحكام؛ نعم إذا كان يطمئن يأتين الصلاة الصحيحة يجوز له المبادرة إلى الصلاة في سعة الوقت بنية الجزم. وعلى أي حال، إن لم تطرأ عليه أثناء الصلاة مسألة لا يعرف حكمها، صحت صلاته. وإن طرأت عليه مسألة لا يعرف حكمها، فله العمل بأحد الوجهين المحتملين ويتم صلاته، ثم عليه الفحص بعد الصلاة، فإن كانت صلاته باطلة، فلا بد من إعادتها، وإذا كانت صحيحة، فلا تجب عليه الإعادة.

٧٦٢ • تراحم الصلاة بواجب فوري آخر • إن كان وقت الصلاة واسعًا، وكان هناك دائن يطالبه بالدين الحال، يجب عليه وفاء دينه أولًا مع التمكن ثم الصلاة. وكذلك إذا تراحمت الصلاة مع واجب آخر فوري يجب الإتيان به، مثلًا لورأى المسجد نجسًا، وجب تطهير المسجد أولًا ثم الصلاة. وعلى أي حال لو صلى في أول الوقت يكون قد عصي، ولكن تصح صلاته.

الصلوات المترتبة

٧٦٣ • لزوم الترتيب بين الصلوات • يجب على الإنسان أن يصلي صلاة العصر بعد صلاة الظهر، وصلاة العشاء بعد صلاة المغرب، وإن صلى صلاة العصر قبل الظهر، أو العشاء قبل المغرب عالما عامدًا، بطلت صلاته.

٧٦٤ • تغيير النية أثناء الصلاة • إن شرع في الصلاة بنية الظهر، ثم التفت في أثناء الصلاة إلى أنه صلى

الظهر، لا يجوز له أن يعدل بنيته إلى العصر، بل يجب عليه الإتيان بصلاة العصر بصورة مستقلة. وكذا الحكم في صلاة المغرب والعشاء.

٧٦٥ ♦ إذا اطمأن أثناء العصر بعدم أداء الظهر ♦ إذا اطمأن في أثناء صلاة العصر أنه لم يصل الظهر، يجب العدول بنيته إلى صلاة الظهر، ويتم صلاته. ولو تذكر بعد العدول بالنية إلى صلاة الظهر بأنه كان قد صلى الظهر، فإن لم يأت شيئاً من الأجزاء الواجبة بنية صلاة الظهر، يجب العدول بالنية إلى صلاة العصر، ويتم صلاته، ولو أتى بعد العدول إلى الظهر ببعض الواجبات الذي يكون من قبيل الذكر أو القرآن، فالأحوط إعادة تلك الأجزاء بقصد القربة من دون نية الوجوب أو الاستحباب، ويتم صلاته. وفي غير هاتين الصورتين يتم صلاته بنية العصر رجاءً، ثم يعيد.

٧٦٦ ♦ إذا اطمأن أثناء العشاء بأنه لم يصل المغرب ♦ إذا اطمأن في أثناء صلاة العشاء بأنه لم يصل المغرب، فإن لم يدخل في ركوع الركعة الرابعة، يعدل بالنية إلى المغرب، ويتم الصلاة وإن كان قد ركع في الركعة الرابعة، جازله قطع الصلاة والإتيان بصلاة المغرب والعشاء؛ ولكن الأحوط استحباباً إتمام الصلاة بنية العشاء رجاءً، ثم يأتي بصلاة المغرب والأحوط استحباباً أن يأتي بصلاة العشاء بعده.

٧٦٧ ♦ الشك في أداء الظهر أثناء العصر ♦ إن شك أثناء صلاة العصر في أنه هل صلى الظهر أم لا، لا يبعد جواز إتمام صلاته بنية العصر، ولا يجب عليه الإتيان بصلاة الظهر؛ نعم إن كان وقت الصلاة واسعاً فالأحوط استحباباً أن يتم الصلاة بقصد ما في الذمة، وبعدها يأتي بأربع ركعات -أو بركعتين إن كان مسافراً- رجاءً من دون نية الظهر أو العصر.

٧٦٨ ♦ الشك في أداء المغرب أثناء العشاء ♦ إن شك أثناء صلاة العشاء في أنه هل صلى المغرب أم لا، لا يبعد أن يجوز له إتمام صلاته بنية صلاة العشاء، ولا يجب عليه الإتيان بصلاة المغرب؛ وإن كان الأحوط استحباباً أن يصلي صلاة المغرب والعشاء رجاءً -بعد أن يتم صلاته التي بيده- إذا كان شكه في سعة الوقت.

٧٦٩ ♦ العدول من الصلاة احتياطاً ♦ من كان مشغولاً بإعادة صلاته -التي يكون على حجة من صحتها- احتياطاً إذا التفت أثناءها أنه لم يصلي الصلاة التي قبل هذه، لا يجوز له العدول بنيته إلى تلك الصلاة، مثلاً لو التفت عند ما كان يصلي العصر احتياطاً إلى أنه لم يصلي صلاة الظهر، لا يجوز له العدول بالنية إلى صلاة الظهر.

نعم؛ لو كانت صلاته الأولى باطلة -بحجة شرعية- وهو مشغول بإعادتها يجب العدول بعد أن

تذكر أثناء الصلاة أنه لم يصل الصلاة السابقة.

٧٧٠ ♦ العدول من النافلة والعدول من صلاة القضاء ♦ لا يجوز العدول بالنية من صلاة القضاء إلى الأداء، ولا من الصلاة المستحبة إلى الواجبة أو إلى مستحبة أخرى.

٧٧١ ♦ العدول من الأداء إلى القضاء ♦ يجوز العدول بالنية في أثناء صلاة الأداء إلى صلاة القضاء، بالتفصيل الذي سيأتي في فصل صلاة القضاء المسألة ١٣٩٤.

الصلوات المستحبة

أقسام الصلوات المستحبة

٧٧٢ ♦ النوافل الليلية والنهارية ♦ الصلوات المستحبة كثيرة، ويُقال لها: «النافلة»، ولقد ورد التأکید على النوافل الليلية والنهارية من بين الصلوات المستحبة، وهي - في غير يوم الجمعة - أربع وثلاثون ركعة، منها ثمان ركعات نافلة الظهر، وثمان ركعات نافلة العصر، وأربع ركعات نافلة المغرب، وركعتان نافلة العشاء، وإحدى عشرة ركعة نافلة الليل، وركعتان نافلة الصبح. وبما أن الأحوط الإتيان بركعتي نافلة العشاء من جلوس؛ لذا تحسبان ركعة واحدة. وفي يوم الجمعة يزداد في نافلة الظهرين أربع ركعات فتكون نافلة الظهرين عشرين ركعة.

صلاة النوافل - عدا نافلة الوتر وبعض النوافل المذكورة في الكتب المفضلة - تكون ركعتين ركعتين.

٧٧٣ ♦ نافلة الليل ♦ نافلة الليل إحدى عشرة ركعة، ثمان ركعات منها هي نافلة الليل، وركعتان صلاة الشفع، وركعة واحدة صلاة الوتر. وقد ذكرت آداب نافلة الليل ومستحباتها في كتب الأدعية تفصيلاً.

٧٧٤ ♦ الإتيان بالنوافل من جلوس ♦ يجوز الإتيان بالنوافل من جلوس، ولكن الأفضل أن تُحسب كل ركعتين من جلوس ركعة واحدة، فمن يُريد الإتيان بنوافل الظهر من جلوس، وهي ثمان ركعات، فالأفضل أن يصلي ستة عشر ركعة. وإذا أراد الإتيان بصلاة الوتر من جلوس، فيصلي صلاتين، كل واحدة منها ركعة من جلوس.

١- كذا اشتهر بين الفقهاء المتأخرين قدس سرهم ولكن ذهب جملة من الفقهاء المتقدمين والمتأخرين إلى أن الوتر ثلاث ركعات وهو الذي يظهر من أكثر الأحاديث المعتبرة في الباب، لاحظ رسالة صديقنا العلامة المحقق المغفور له السيد مهدي الحسيني الروحاني في ذلك، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢.

٧٧٥ ♦ النوافل في السفر♦ تسقط نافلة الظهر والعصر في السفر، والأحوط أن يُؤتى بنافلة العشاء رجاءً.

وقت النوافل اليومية

٧٧٦ ♦ وقت نافلة الظهر ووقت فضيلتها♦ تُصلى نافلة الظهر قبل صلاة الظهر، ووقت فضيلتها من أول الزوال إلى أن يصير ظل الشاخص الذي يحدث بعد الظهر سبعين الشاخص، مثلًا إذا كان طول الشاخص سبعة أشبار، يكون آخر وقت فضيلة نافلة الظهر-بعد الزوال- عند ما يصير طول ظل الشاخص شبرين.

٧٧٧ ♦ وقت نافلة العصر ووقت فضيلتها♦ تُصلى نافلة العصر قبل صلاة العصر، ويستمر وقت فضيلتها إلى أن يصير ظل الشاخص الحادث بعد الظهر أربعة أسباع الشاخص. وإن أراد أن يأتي بنافلة الظهر أو العصر بعد انقضاء وقت فضيلتهما، فالأفضل الإتيان بنافلة الظهر بعد صلاة الظهر وبنافلة العصر بعد صلاة العصر والأحوط استحبابًا عدم نية الأداء أو القضاء.

٧٧٨ ♦ وقت نافلة المغرب ووقت فضيلتها♦ تُصلى نافلة المغرب بعد صلاة المغرب، ووقت فضيلتها إلى زوال الحمرة المغربية وهي الحمرة التي تظهر بعد غروب الشمس في السماء في جهة المغرب.

٧٧٩ ♦ وقت نافلة العشاء وأفضل أوقاتها♦ وقت نافلة العشاء بعد الفراغ من صلاة العشاء حتى نصف الليل، والأفضل إتيانها بعد صلاة العشاء بلا فصل.

٧٨٠ ♦ وقت نافلة الصبح ووقت فضيلتها♦ وقت نافلة الصبح قبل صلاة الصبح، ووقت فضيلتها بعد الفجر الأول إلى ظهور الحمرة في جهة المشرق (ولقد تقدّم توضيح الفجر الأول في وقت صلاة الصبح). ويجوز الإتيان بنافلة الصبح بعد نافلة الليل من دون فصل.

٧٨١ ♦ وقت نافلة الليل وأفضل أوقاتها♦ وقت نافلة الليل من نصف الليل إلى طلوع الفجر والأفضل الإتيان بها قريبًا من الفجر.

٧٨٢ ♦ أداء نافلة الليل في أول الليل♦ يجوز للمسافر ومن يصعب عليه الإتيان بنافلة الليل بعد نصف الليل، أن يأتي بها في أول الليل.

صلاة الغفيلة

٧٨٣ ♦ وقت الغفيلة وكيفيةها ♦ من جملة الصلوات المستحبة -على المشهور- صلاة الغفيلة، يؤتى بها بين صلاة المغرب والعشاء، وقتها على الأحوط قبل زهاب الحمرة المغربية.

ويقرأ المصلي في الركعة الأولى من صلاة الغفيلة بعد الحمد بدل السورة، هذه الآية:
﴿وَذَا التُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْعَذَابِ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾
المؤمنين».

ويقرأ في الركعة الثانية بعد الحمد بدل السورة، هذه الآية:

﴿وَاعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

ويقول في القنوت:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِفَنَاحِ الْغَيْبِ الَّتِي لَا يَنْفَعُهَا إِلَّا أَنْتَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيَّ مُحَمَّدًا وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَنْ تُفْعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا».

ويذكر حاجته، بدلاً عن كذا وكذا، ثم يقول:

«اللَّهُمَّ أَنْتَ وَرَبِّي نَعْمَتِي وَالْقَادِرُ عَلَى طَلِبَتِي تَعْلَمُ حَاجَتِي فَأَسْأَلُكَ بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ لَعْنَا قُضَيْتْهَا لِي».

أحكام القبلة

٧٨٤ ♦ المراد من القبلة ♦ يعتبر في الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة -الواقعة في مكة المكرمة- وما يحاذيها إلى السماء، ويكفي الوقوف على وجه يعد المصلي عرفاً مقابل القبلة. وكذا الحكم في بقية الأعمال الذي يعتبر فيه استقبال القبلة كالذبح.

٧٨٥ ♦ الاستقبال في الصلاة ♦ يجب أن يكون وجه المصلي في الصلوات الواجبة مقابل القبلة، وأيضاً أن يكون على وجه يعد عرفاً مصلياً قبال القبلة، يصلي قائماً أم جالساً.

١- لم تثبت فقرة «عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ» في هذا المجال وإذا أراد المصلي أن يقولها رجاء فليقصد الدعاء.

٧٨٦ • استقبال الأصابع في الصلاة • الأحوط استحباباً لمن يصلي قائماً أن تكون أصابع قدميه أيضاً قبال القبلة.

٧٨٧ • كيفية الاستقبال في الصلاة مضطجعا • من لم يتمكن أن يصلي جالسا فالأحوط أن يضطجع على الجهة اليمنى في حال الصلاة، على وجه تكون مقاديم بدنه في مقابل القبلة، وإذا لم يتمكن من ذلك أن يضطجع على الجهة اليسرى؛ على وجه تكون مقاديم بدنه في مقابل القبلة، وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً، أن يستلقي على ظهره؛ بحيث يكون باطن قدميه في مقابل القبلة.

٧٨٨ • رعاية الاستقبال في صلاة الاحتياط وسجدة السهو والأجزاء المنسية • يلزم استقبال القبلة في صلاة الاحتياط وفي السجود والتشهد المنسيين. والأحوط استقبال القبلة في سجود السهو.

٧٨٩ • الاستقبال في النافلة حال المشي • يجوز الإتيان بالصلاة المستحبة في حال المشي والركوب، ولا يعتبر فيها في الحالين استقبال القبلة.

٧٩٠ • وظيفة المصلي في الفحص عن القبلة • يجب على المصلي تحري القبلة حتى يحصل عنده اليقين (أو ما يحكمه) وإذا لم يتمكن من ذلك، يجب عليه العمل بالظن الحاصل من المحراب الذي في مسجد المسلمين أو من قبورهم أو من أي طريق آخر؛ ولو حصل الظن من قول الكافر أو الفاسق الذي يعرف القبلة من خلال القواعد العلمية، كفى.

٧٩١ • الاكتفاء بالظن فيما أمكن الحصول على ظن أقوى • من ظن بالقبلة، فإن أمكنه الحصول على ظن أقوى، فليس له العمل بظنه، مثلاً لو حصل الظن عند الضيف بالقبلة من قول صاحب المنزل، لكنه يستطيع الحصول على ظن أقوى من طريق آخر، فليس له العمل بقول صاحب المنزل.

٧٩٢ • وظيفة المصلي إذا لم يترجح ظنه إلى جهة • إذا لم يكن عنده ما يساعده في تحصيل جهة القبلة وتعيينها ولو ظناً، أو اجتهد في ذلك ولكن لم يترجح ظنه إلى إحدى الجهات، يكفي الصلاة إلى إحدى الجهات التي يحتمل كونها القبلة إن ينس عن الوصول إلى جهة القبلة في الوقت، والأحوط استحباباً أن يصلي إلى الجهات الأربع مع سعة الوقت.

٧٩٣ • الظن أو اليقين بأن القبلة في إحدى الجهتين • إذا تبين أو ظن بأن القبلة في إحدى الجهتين ولم يكن عنده ما يعينها، فعليه أن يصلي إلى الجهتين معاً.

٧٩٤ • كيفية الصلاة المرتبة إلى عدة جهات • من أراد الصلاة إلى عدة جهات، فالأحوط استحباباً

أن يصلي الصلاة المرتبة على الأولى بعد الفراغ من الإتيان بالصلوات التي يأتي بها للأولى، فيشرع في الإتيان بصلاة العصر بعد الفراغ عن الصلوات التي يأتي بها للظهر.

٧٩٥ ♦ عدم العلم بالقبلة فيما يشترط فيه الاستقبال ♦ من أراد عملاً مشروطاً بالقبلة - غير الصلاة - كذبح الحيوان، يجب - مع الإمكان - تأخير ذلك حتى يحصل عنده اليقين بالقبلة (أو ما يحكم اليقين)، وإذا لم يمكن ذلك، كما لو كان الحيوان عرضة للتلف، يجب عليه العمل بالظن، وإن لم يمكن ذلك أيضاً، يصح منه الاتجاه إلى أي جهة يمتثل كونها القبلة.

لباس المصلي

٧٩٦ ♦ ستر الرجل في الصلاة ♦ يجب على الرجل أن يستر العورتين في حال الصلاة وإن لم يكن هناك من ينظر إليه. والأفضل أن يستر ما بين السرة والركبة.

٧٩٧ ♦ ستر المرأة في الصلاة ♦ يجب على المرأة ستر جميع البدن في حال الصلاة؛ حتى رأسها وشعرها. والأحوط استحباباً ستر باطن القدمين أيضاً. ولكن لا يجب عليها ستر ما يغسل من الوجه للوضوء، واليدين إلى الزندين، وظاهر القدمين إلى المفصل.

٧٩٨ ♦ الستر في صلاة الاحتياط وسجدة السهو والأجزاء المنسية ♦ يجب رعاية الستر المعترف في الصلاة، في صلاة الاحتياط وعند قضاء السجدة أو التشهد المنسيين والأحوط رعاية الستر أيضاً عند الإتيان بسجدة السهو.

٧٩٩ ♦ ترك الستر المعترف عمداً ♦ إن لم يستر المصلي عورته عمداً - سواء أكان عالماً بحكم المسألة أم شاكاً فيه - تبطل صلاته؛ بل الأحوال بطلان صلاته لو لم يستر للغفلة عن حكم المسألة أو للاشتباه فيه، أيضاً.

٨٠٠ ♦ الالتفات إلى ترك الستر أثناء الصلاة وبعدها ♦ إذا علم المصلي في أثناء الصلاة بأن عورته مكشوفة يجب عليه سترها وصحت صلاته ولكن ليس له الإتيان بأفعال الصلاة قبل سترها وكذلك صحت صلاته لو علم بعد الصلاة بأن عورته كانت مكشوفة.

٨٠١ ♦ لبس المصلي لباساً لا يستر العورة في بعض الحالات ♦ إذا كان لباس المصلي يستر عورته في حال القيام، ولكن لا يسترها في الحالات الأخرى كالركوع أو السجود، فإن ستر عورته بشيء آخر في

تلك الحالات صحت صلاته. والأحوط استحباباً عدم الصلاة بذلك اللباس.

٨٠٢ • التستر بالحشيش وورق الأشجار • إذا لم يكن عند المصلي الساتر، جازله التستر بالحشيش وورق الأشجار والأحوط أن لا يتستر بهما إن كان عنده اللباس.

٨٠٣ • التستر بالطين • إذا كان المصلي متمكناً من الستر بالطين أو الماء العكر أو نحو ذلك فقط، فالأحوط أن يصلي صلاتين إحداهما مع ما يجده من الساتر والأخرى صلاة من لم يجد ساتراً (وسياقي ذكر ذلك في المسألة ٨٠٥).

٨٠٤ • صلاة العاجز عن الساتر في أول الوقت • إذا لم يجد المصلي ما يتستر به في الصلاة فإن كان لا يحتمل التمكّن من الساتر إلى آخر الوقت، جازله الإتيان بالصلاة في سعة الوقت. ولكن إذا عثر على الساتر في أثناء الوقت صدفة وجبت عليه إعادة الصلاة.

وأما إن كان يحتمل التمكّن من الساتر في أثناء الوقت، يؤخر حتى ييأس من الحصول على ساتر في الوقت ثم يأتي بها حسب وظيفته؛ نعم يجوز له الصلاة في سعة الوقت رجاءً، فإن استمرّ عذره صحت صلاته، وإلا وجبت عليه الإعادة.

٨٠٥ • كيفية الصلاة عارياً • إذا لم يجد المصلي ما يستتره بدنه حتى مثل الطين أو الحشيش أو ورق الأشجار ونحوها، ولا يتمكّن من ذلك إلى آخر الوقت، فإن احتمل وجود ناظر يجب التستر منه، وجبت عليه الصلاة جالساً، ثم إذا كان يراه الناظر من خلفه أوماً للركوع والسجود، ولو لم يكن هناك من ينظر إليه من خلفه، يأتي بالركوع والسجود بالشكل المتعارف. وإذا لم يحتمل وجود ناظر يجب التستر منه، وجبت عليه الصلاة من قيام، مع الإيماء للركوع والسجود.

شروط لباس المصلي

٨٠٦ • ما يعتبر في لباس المصلي • يعتبر في لباس المصلي ستة أمور:

- الأول: الطهارة.
- الثاني: الإباحة على الأحوط.
- الثالث: أن لا يكون من أجزاء الميتة.
- الرابع: أن لا يكون من أجزاء حيوان محرم الأكل.
- الخامس: أن لا يكون مذمباً إذا كان المصلي رجلاً.

• السادس: أن لا يكون اللباس من الحرير الخالص -بلا فرق فيه بين الرجل والمرأة-.
و سيأتي تفصيل هذه الأمور في المسائل التالية.

الشرط الأول: طهارة لباس المصلي

٨٠٧ • الصلاة عمدًا في الثوب النجس • من صلى في الثوب النجس أو مع نجاسة بدنه عالمًا بالحكم متعمدًا مختارًا بطلت صلاته.

٨٠٨ • الصلاة في الثوب النجس جهلًا بالحكم • الشاك في بطلان الصلاة مع نجاسة البدن أو اللباس تكون صلاته باطلة إذا صلى معها عمدًا مختارًا من دون فحص عن حكم المسألة؛ بل الأحوط بطلان صلاته حتى مع الفحص وكذا إذا صلى كذلك غافلًا عن المسألة أو معتقدًا عدم اعتبار الطهارة في الصلاة.

٨٠٩ • الصلاة مع النجاسة للجهل بالمسألة الشرعية • من صلى مع النجاسة وكان جاهلًا بنجاسة بدنه أو لباسه؛ لجهله بالمسألة الشرعية، وكذا من كان شاكًا أو غافلًا أو عالمًا بخلاف ذلك، حكمه حكم من لم يعلم بطلان الصلاة في اللباس أو البدن النجس، المذكور في المسألة السابقة.

٨١٠ • الصلاة مع النجاسة جهلًا بها • من كان يعرف المسألة الشرعية، ولكنه كان جاهلًا بنجاسة بدنه أو لباسه، و صلى فيها وعلم بذلك بعد الصلاة، صحت صلاته؛ ولكن الأحوط استحبابًا إعادة الصلاة مع سعة الوقت.

نعم، إذا علم بنجاسة بدنه أو لباسه قبلاً وشك في طهارتها عند الشروع في الصلاة فصلاته باطلة إلا إذا اطلع على طهارتها.

٨١١ • نسيان نجاسة الثوب والبدن • إذا نسي أن بدنه أو لباسه نجس، فصلّى ثم تذكر في أثناء الصلاة، أو بعدها قبل أن يخرج الوقت، تجب عليه الإعادة؛ بل الأحوط قضاء الصلاة إن تذكر بعد خروج الوقت أيضًا.

٨١٢ • تنجس الثوب أو البدن أثناء الصلاة • من شرع في الصلاة في متسع من الوقت، فإن تنجس ثوبه أو بدنه في أثناء الصلاة، والتفت إلى ذلك قبل أن يأتي بأي عمل من الصلاة حال النجاسة، أو التفت إلى نجاسة بدنه أو ثوبه، لكنه شك في أنها حدثت الآن أو قبل ذلك فإن أمكنه تطهير الثوب أو تبديله أو تطهير البدن من دون الإخلال بالصلاة، وجب عليه ذلك، أو ينزع ثوبه مع وجود ما يستربه

عورته. وإن كان القيام بذلك يؤدي إلى الإخلال بالصلاة، أو كان نزع الثوب موجبا لتعزيره، فعليه أن يقطع الصلاة ثم يستأنفها مع طهارة البدن والثوب.

٨١٣ • تنجس الثوب أثناء الصلاة في ضيق الوقت • إذا دخل في الصلاة عند ضيق الوقت وتنجس ثوبه في أثنائها وفتفت إلى ذلك قبل أن يقع أي عمل من أعمال الصلاة مع النجاسة فإن تيسر له التخلص من النجاسة من دون أن يقع فيما ينافي الصلاة -بتطهير الثوب أو تبديله أو نزع ثوبه مع وجود ما يستر به عورته- فليفعل ذلك ويتم صلاته. وإذا لم يتيسر له ذلك -بأن لا يجد ما يستر به عورته، ولم يمكنه تطهير الثوب ولا يمكنه نزع ما يستره أو غيره- فليتم صلاته بذلك الثوب، ويجب أن يقضيها بثوب طاهر. إلا إذا كان الثوب متنجسا بالمني وكان متمكنا من نزع ثوبه ففي هذه الصورة يجب عليه نزع ما يعمل بما يجب على العراة، حسبما ذكرناه في المسألة ٨٠٥.

والحكم جار فيما علم بالنجاسة أثناء الصلاة لكنه لم يدر هل حدث الآن أو قبل ذلك.

٨١٤ • تنجس البدن أثناء الصلاة في ضيق الوقت • من دخل في الصلاة عند ضيق الوقت، إذا تنجس بدنه في أثناء الصلاة، فإن أمكنه تطهير بدنه ولم يخجل ذلك بالصلاة ولم تقع صلاته -ولو ببعضها- خارج الوقت، وجب عليه التطهير. وإلا يجب عليه إكمال الصلاة في تلك الحالة، وتصح صلاته حينئذ.

٨١٥ • الصلاة مع الشك في نجاسة الثوب والبدن • من شك في طهارة بدنه أو ثوبه، فصلّى كذلك، وبعد الصلاة علم بأن بدنه أو ثوبه كان متنجسا حين الصلاة، صحت صلاته وإن كان الأحوط استحبابا إعادتها في الوقت، والقضاء خارجه.

٨١٦ • الصلاة في الثوب النجس باعتقاد تطهيره • إذا طهر ثوبه وتيقن بطهارته، فصلّى فيه وبعد الصلاة علم بأن ثوبه كان نجسا، صحت صلاته.

٨١٧ • الصلاة مع النجاسة باعتقاد الطهارة • إذا رأى في بدنه أو ثوبه دما، واعتقد عدم كونه من الدم النجس، كما لو اعتقد أنه دم بعوضة، فصلّى فيه، صحت صلاته وإن انكشف بعد الصلاة أنه من الدماء التي لا تصح الصلاة فيها.

٨١٨ • الصلاة مع النجاسة باعتقاد عفوها في الصلاة • إذا تيقن أن الدم الذي على بدنه أو ثوبه من الدماء النجسة التي تصح الصلاة فيها، مثلاً تيقن أنه دم جرح أو قرح فصلّى، ثم فتفت بعد الصلاة إلى أن الدم من الدماء التي تبطل الصلاة فيها، صحت صلاته.

٨١٩ ♦ إصابة الثوب والبدن بما نسي نجاسته ♦ إذا نسي نجاسة شيء، ولاقاه بدنه أو ثوبه بالرطوبة فصلّى فتذّكر بعد الصلاة، صحت صلاته، إلا إذا تسببت نجاسة بدنه بطلان وضوئه أو غسله، فبطل صلاته حينئذ.

٨٢٠ ♦ فقد الماء الكافي لتطهير الثوب والبدن ♦ من كان له ثوب واحد إذا تنجّس بدنه و ثوبه وعنده من الماء ما لا يكفي لتطهيرهما بل يكفي لتطهير أحدهما، فعليه تطهير بدنه، ثم إذا كان ثوبه متنجّساً بغير المني أو لا يمكن نزع - لبرد أو لعذر آخر - يصلي في الثوب النجس؛ وأما إذا كان متنجّساً بالمني ويتمكّن من نزع، فليصلّ عارياً، حسبما تقدّم في المسألة ٨٠٥.

٨٢١ ♦ فقد الماء الكافي لتطهير النجاستين ♦ إذا كانت النجاسة في موضعين من البدن أو من اللباس وعنده من الماء بمقدار تطهير أحدهما، فعليه تطهير الأشدّ نجاسة، مثلاً إذا كانت نجاسة أحدهما بالبول والآخر بالدم، فيما أن تطهير البول بالماء القليل يحتاج إلى صبّ الماء عليه مرتين، ولتطهير الدم يكفي صبّ الماء مرّة واحدة، فعليه تطهير المتنجّس بالبول. وإذا لم يتمكّن من إزالة نجاسة الثوب أو البدن بشكل كامل، ولكن يمكنه تقليل النجاسة، فليفعل ذلك.

٨٢٢ ♦ العلم الإجمالي بنجاسة أحد الثوبين ♦ من كان عنده ثوبان فقط، و علم بنجاسة أحدهما إجمالاً فع سعة الوقت يُصلي في كلّ ثوب مرّة أو يغسل أحدهما ويصلي فيه وأما مع ضيق الوقت فإذا احتمل كون نجاسة أحدهما أكثر أو أشدّ من الآخر، يصلي في الثوب الآخر، (مثل ما لو كان أحدهما على فرض نجاسته متنجّساً بالبول فيحتاج إلى صبّ الماء عليه مرتين، والآخر على فرض نجاسته متنجّساً بالدم فيحتاج إلى صبّ الماء عليه مرّة واحدة) وأما إن تساوى من جميع الجهات من حيث النجاسة، فكفيه الصلاة في أحدهما.

الشرط الثاني: أن يكون لباس المصلي مباحاً على الأحوط

٨٢٣ ♦ الصلاة في الثوب المغصوب مع العلم بجرمة الغصب ♦ من كان يعلم بجرمة لبس اللباس المغصوب، لو صلى من دون عذر في المغصوب أو في ثوب تكون أزراره أو خيوطه أو بعض أجزائه الأخرى مغصوبة، فقد ارتكب معصية بل الأحوط بطلان صلاته لو كان الثوب يتحرّك بجرمة المصلي.

٨٢٤ ♦ الصلاة في المغصوب بلا علم ببطانها ♦ لا يشترط في بطلان الصلاة في المغصوب - على القول به - العلم بكونه مبطلاً، بل يكفي العلم بجرمة لبس المغصوب.

٨٢٥ • الصلاة في المغصوب مع الجهل بالغصب أو نسيانه • إذا صلى في لباس مغصوب ناسيًا للغصب أو جاهلاً له صحت صلاته؛ لكن الغاصب نفسه بطلت صلاته في هذه الصورة أيضًا على الأحوط.

٨٢٦ • الالتفات إلى غصبية الثوب أثناء الصلاة • إذا كان المصلي جاهلاً أو ناسيًا بأن ثوبه مغصوب، وعلم أو التفت إلى ذلك في أثناء الصلاة، فإن أمكنه نزع الثوب من دون الإخلال بشرائط الصلاة كستر العورة ونحو ذلك، يجب عليه نزعه كذلك ويتم صلاته وصحت؛ وإلا فإن كان عنده من الوقت بمقدار ركعة يجب قطع الصلاة والإتيان بها مع ثوب مباح.

وإذا لم يكن عنده من الوقت بهذا المقدار أيضًا، فيجب نزع الثوب في حال الصلاة ويتم الصلاة عاريًا، حسبما تقدم ذكرها في المسألة ٨٠٥. هذا كله في غير الغاصب، أما الغاصب نفسه فالأحوط عدم الاكتفاء بالصلاة عاريًا وبالصلاة المغصوب.

٨٢٧ • الصلاة في المغصوب اضطرارًا • إذا اضطر المصلي إلى لبس الثوب المغصوب لحفظ نفسه أو لبسه حفاظًا على الثوب من السرقة صحت صلاته، نعم إذا اضطر الغاصب نفسه إلى ذلك وكان بحيث لولا الغصب لما اضطر إلى الصلاة فيه فالأحوط بطلان صلاته.

٨٢٨ • الصلاة بثوب مشترى بعين المال الذي تعلق به الخمس • إذا اشترى ثوبًا بعين المال الذي تعلق به الخمس، ولم ينفذه حاكم الشرع تكون المعاملة باطلة، ويكون الثوب باقياً على ملك البائع؛ فلو صلى فيه من دون إحراز رضا البائع، فالأحوط بطلان صلاته.

الشرط الثالث: أن لا يكون لباس المصلي من أجزاء الميتة

٨٢٩ • الصلاة في اللباس المتخذ من أجزاء الميتة • يشترط في لباس المصلي أن لا يكون من أجزاء ميتة الحيوان ذي النفس السائلة (أي الذي يشخب دمه عند الذبح). بل يجب ترك الصلاة باللباس المتخذ من ميتة الحيوان الذي هو من غير ذي النفس السائلة، مثل السمك والحية.

٨٣٠ • حمل المصلي ما تحلّه الحياة من أجزاء الميتة • إذا كان المصلي يحمل بعض أجزاء الميتة، مثل اللحم أو الجلد مما تحلّها الحياة، بطلت صلاته إن كانت لاصقة بجسده أو لباسه، وإن لم يكن لابساً لها.

٨٣١ ♦ حمل ما لا تحلّه الحياة في الصلاة ♦ إذا كان المصليّ يحمل بعض أجزاء الميتة من حيوان محلّل الأكل وكان تما لا تحلّه الحياة - كالشعر والصفوف -، فصلاته صحيحة. ولو صلى في لباس كان قد صنع من هذه الأشياء، صحت صلاته أيضًا.

الشرط الرابع: أن لا يكون لباس المصليّ من أجزاء حيوان محرّم أكله

٨٣٢ ♦ الصلاة بأجزاء ما لا يؤكل لحمه ♦ يشترط في لباس المصليّ أن لا يكون من أجزاء حيوان يحرم أكل لحمه؛ بل حتى إذا لصقت شعرة منه بيدن المصليّ أو لباسه، بطلت صلاته.

٨٣٣ ♦ الصلاة برطوبة حيوان لا يؤكل لحمه ♦ إذا وقع لعاب حيوان طاهر لا يؤكل لحمه (كالهرة) أو نخامته أو رطوبة أخرى منه على جسد المصليّ أو لباسه، فما دامت الرطوبة باقية، تبطل صلاته؛ ولكن لو جفت وزالت العين، فصلاته صحيحة.

٨٣٤ ♦ الصلاة مع شعر المسلم أو عرقه ولعابه ♦ إذا كان على جسد المصليّ أو ثوبه بعض الشعر من مسلمٍ آخر أو من عرقه أو لعابه، فلا إشكال في صلاته. وكذا الحكم لو حمل المصليّ لؤلؤًا أو شمعًا أو عسلًا.

٨٣٥ ♦ الصلاة في ثوب احتمل اتّخاذه مما لا يؤكل لحمه ♦ إن شك في كون ثوبه من حيوان يحرم أكل لحمه أو محلّ، فالأحوط استحبابًا ترك الصلاة فيه، من غير فرق بين أن يكون مصنوعًا في الدول الإسلامية أو في غيرها.

٨٣٦ ♦ الصلاة في الصدف ♦ تجوز الصلاة في الصدف، لكنّه خلاف الاحتياط الاستحبابي؛ أما إذا علم بأنّه من حيوان يحرم أكل لحمه، فلا تصحّ الصلاة فيه.

٨٣٧ ♦ الصلاة في الغرّ أو جلد السنجاب ♦ لا بأس بالصلاة مع لبس الخنزير الخالص أو شيء من السنجاب. والأحوط استحبابًا ترك الصلاة في جلد السنجاب.

٨٣٨ ♦ الصلاة في الثوب المتخذ مما لا يؤكل أكله مع الجهل أو النسيان ♦ إذا كان المصليّ ملتفتًا إلى المسألة الشرعية، ولكنّه صلى غفلةً عن الموضوع، في الثوب المتخذ من الحيوان الذي يحرم أكله، أو كان يعتقد أنّه من غير الحيوان الذي يحرم أكله، فالأحوط استحبابًا إعادة الصلاة؛ أما إذا صلى فيه نسيانًا بأنّه من حيوان يحرم أكله فعليّه إعادة الصلاة.

الشرط الخامس: أن لا يكون ثوب الرجل المصلي من ذهب

٨٣٩ ♦ لبس الرجال ما صنع من الذهب ♦ يحرم على الرجال لبس المنسوج أو المصنوع من الذهب وتبطل الصلاة فيه ولا بأس بذلك للنساء في الصلاة وفي غيرها.

٨٤٠ ♦ لبس الذهب في الصلاة ♦ يحرم على الرجل لبس الذهب؛ سواء أكان قلادة توضع على الصدر، أو خاتم، أو ساعة يدوية، أو نظارة، وتبطل الصلاة في هذه الأشياء. ولكن لا إشكال في ذلك للمرأة في الصلاة وفي غيرها.

٨٤١ ♦ صلاة الرجل في الذهب مع الجهل أو النسيان ♦ إذا كان الرجل جاهلاً أو شاكاً في كون ثوبه أو خاتمه من الذهب، وصلّى في ذلك، صحت صلاته. والأحوط استحباباً إعادة الصلاة. ولكن إذا كان ناسياً بأنّ ثوبه أو خاتمه من الذهب، وصلّى فيه وجبت عليه إعادة الصلاة، وإذا خرج الوقت، فعليه القضاء.

الشرط السادس: أن لا يكون لباس المصلي من الحرير الخالص

٨٤٢ ♦ لبس الحرير في الصلاة وغيرها ♦ يعتبر أن لا يكون ثوب المصلي -رجلاً كان أو امرأة- من الحرير الخالص، حتى مثل العرقجين والحزام، كما يحرم لبس الحرير الخالص على الرجل في غير الصلاة أيضاً.

٨٤٣ ♦ كون البطانة من الحرير ♦ إذا كانت بطانة الثوب جميعها أو بعضها من الحرير الخالص، يحرم على الرجل لبسها، وتبطل الصلاة فيها.

٨٤٤ ♦ احتمال كون الثوب من الحرير ♦ يجوز لبس ما يشك في كونه من الحرير الخالص أو غيره، ولا إشكال في الصلاة معه.

٨٤٥ ♦ حمل المصلي منديل الحرير ♦ يجوز حمل منديل الحرير وأمثاله في جيب الرجل، ولا تبطل الصلاة معه.

٨٤٦ ♦ لبس النساء للحرير ♦ يجوز لبس النساء الحرير الخالص في غير الصلاة؛ وليرك لبسه في حال الصلاة.

أحكام لباس المصلي

٨٤٧ ♦ لبس الثوب الفاقد للشرائط عند الاضطراب • يجوز في حال الاضطراب لبس الثوب إذا كان مقصوباً أو منسوجاً من الذهب أو متخذاً من الحرير الخالص. وكذلك لا إشكال في الصلاة فيه إذا كان المصلي لا يجد غير هذه الثياب و يضطر إلى لبس الثوب في حال الصلاة.

٨٤٨ ♦ انحصار الثوب في الغصبي أو المتخذ من الميتة • إذا لم يوجد عنده غير اللباس الغصبي أو اللباس المتخذ من الميتة، ولم يكن مضطراً إلى لبس اللباس، يجب عليه العمل بوظيفة العراة في الصلاة والمذكورة في المسألة ٨٠٥.

٨٤٩ ♦ انحصار الثوب في المتخذ مملاً لا يؤكل لحمه • إذا لم يكن عنده إلا الثوب المتخذ من الحرير الخالص أو حيوان يحرم أكله، فإن كان مضطراً إلى لبس الثوب في الصلاة، جاز له الصلاة بهذا الثوب، وإن لم يكن مضطراً، وجب عليه العمل بوظيفة العراة المذكورة سابقاً.

٨٥٠ ♦ انحصار الثوب في المنسوج من الذهب • إذا لم يكن عند المصلي إلا الثوب المذهب، فإن لم يكن مضطراً إلى لبس الثوب وجب عليه العمل بوظيفة العراة في الصلاة المذكورة سابقاً.

٨٥١ ♦ وجوب تحصيل الساتر للصلاة • إذا لم يكن عنده ما يستره عورته في الصلاة، وجب عليه تهيئة الساتر، ولو بالشراء أو بالإجارة ولكن إذا كان في تهيئة الساتر مشقة لا تتحمل عادة، أو هتك حرمة فلا يجب؛ بل يجوز له العمل بوظيفة العراة في الصلاة المذكورة سابقاً.

٨٥٢ ♦ العارية والهبة لتحصيل الساتر • من لم يكن عنده ثوب، فلو وهبه شخص أو أعاره إياه، وجب عليه القبول إن لم يكن في ذلك مشقة غير قابلة للتحمل، ولا كان هتكاً لحرمة؛ بل إن لم يكن أيضاً في الاستعارة أو طلب الهبة مشقة غير قابلة للتحمل ولا كان هتكاً لحرمة، وجب عليه الطلب أو الاستعارة ممن يملك الثوب.

٨٥٣ ♦ لباس الشهرة • يحرم لبس اللباس الذي يكون قماشه أو لونه أو خياطته غير متعارفة بين الناس، في ما إذا تسبب هتك الحرمة - كما لولبس أهل العلم في الظروف العادية لباس الجندي -. وأما إذا لم يوجب ذلك هتك الحرمة، ففي اللبس كراهة شديدة، والأحوط استحباباً الترك؛ وفي صورتين صحت الصلاة فيه.

٨٥٤ ♦ لبس الرجل ما يخض النساء والعكس • لا يجوز أن يجعل الرجل ما يخض النساء لباساً معتاداً

لنفسه و تجعل المرأة ما يخض الرجال لباساً معتاداً لنفسها ولكن تصح الصلاة في تلك الملابس .
و الأحوط استحباباً عدم لبس الرجل لباس المرأة رأساً، و عدم لبس المرأة لباس الرجل كذلك .
لا سيما حال الصلاة .

٨٥٥ ♦ الصلاة مضطجعاً بلحافٍ فاقده للشرائط ♦ من وجبت عليه الصلاة مضطجعاً فإن كان لحافه من أجزاء الحيوان المحترّم أكله، لا تصحّ صلاته فيه؛ وإن لم يكن عاريّاً. وإذا كان اللحاف نجساً أو من الحرير الخالص، فإن صدق عليه أنه لبسه، بطلت صلاته فيه ولا بأس بأن يتغطى به، ولا يضّر ذلك بصلاته. و أما إن كان فراشه نجساً أو حريزاً خالصاً، لا يضّر ذلك بصلاته نعم إذا لفّ بعضه على جسده بحيث يصدق عليه اللبس، بطلت صلاته فيه.
وإن كان فراشه من أجزاء الحيوان المحترّم أكله فلا يجوز الصلاة عليه لو صدق أنه يصلى في الفراش.

ما يعفى عنه في الصلاة من النجاسات

٨٥٦ ♦ العفو عن النجاسة في بدن المصلي وثوبه ♦ تصح الصلاة مع نجاسة بدن المصلي أو ثوبه في ثلاث صور:

- الأولى: إذا تنجس بدن المصلي أو ثوبه بسبب جرح أو قرح أو دمل في بدنه.
- الثانية: إذا تلوث بدن المصلي أو ثوبه بدم مقداره أقل من الدرهم (و بما أن قطر الدرهم المتعارف في الزمان السابق كان على الأقل ٢٣ مليمترًا، يعتبر أن يكون الدم أقل من هذا المقدار).
- الثالثة: إذا اضطر إلى الصلاة في البدن النجس أو في الثوب النجس.

٨٥٧ ♦ موارد العفو عن النجاسة في ثوب المصلي ♦ تصح الصلاة في ما إذا كان لباس المصلي نجساً في صورتين فقط:

- الأولى: إذا كانت قطعاً صغاراً كالعرقجين و المهورب.
- الثانية: إذا كان ثوب الرتبة للطفل الصغير نجساً، سواء أكان ذكراً أو أنثى، و سيأتي تفصيل أحكام هاتين الصورتين في المسائل الآتية.

٨٥٨ ♦ الصلاة بدم الجروح و القروح ♦ إن كان على لباس المصلي أو بدنه دم جرح أو قرح، فما دام الجرح أو القرح لم يبرأ، جازله الصلاة مع ذلك الدم. وكذا تجوز الصلاة إن كان القيح الخارج مع الدم، أو الدواء الموضوع على الجرح المتنجس به، في بدن المصلي أو لباسه.

٨٥٩ • تعذي نجاسة الجرح عن أطراف المحل • إذا تنجس بالجرح موضع من البدن أو اللباس الذي يقع بعيداً عن الجرح وكان بمقدار درهم أو أكثر، فلا يصح الصلاة فيه؛ ولكن إذا كان تنجس ذلك الموضع وتلوثه بالجرح متعارفاً، فلا مانع من الصلاة فيه.

٨٦٠ • سرابة الدم من الجرح الداخل إلى بدن المصلّي وثوبه • لا يجوز الصلاة بالدم الخارج من الجرح الواقع في جوف الأنف أو الفم ونحوهما وكذلك دم البواسير إن لم تكن مناشؤه ظاهرة في الخارج، أما إذا ظهرت مناشؤه في الخارج جاز الصلاة معه.

٨٦١ • الصلاة بدم احتمل كونه من الجرح • من كان في بدنه جرح، ورأى على بدنه أو ثوبه قريباً من الجرح دماً، ولم يدر هل هو من دم الجرح أو أنه دم آخر فالأحوط استحباباً ترك الصلاة في ذلك الدم.

٨٦٢ • الصلاة بدم جروح متعدّدة • من كان على بدنه عدّة جروح متقاربة بحيث تعتبر جرحاً واحداً، فما دامت لم تبرا جميعها، لا إشكال في الصلاة فيها؛ ولكن إن كانت الجروح متباعدة، بحيث يعتبر كلّ واحد منها جرحاً مستقلاً، فأبى واحد منها براً وجب تطهير البدن أو الثوب من دمه للصلاة.

٨٦٣ • الصلاة بدم غير الجرح • إذا كان على بدن المصلّي أو ثوبه شيء من دم الحيض أو النفاس أو الاستحاضة أو دم الكلب أو الخنزير أو الكافر أو الحيوان المحرّم أكله فصلاته باطلة ولو كان الدم بمقدار رأس إبرة، وأما سائر الدماء مثل دم جسد الإنسان أو دم الحيوان المحلّل أكله، فلا إشكال في الصلاة فيه إن كان دم الجروح أو الفروج أو كان أقل من الدرهم وإن كان متفرقاً وكان مجموعته أقل من الدرهم.

٨٦٤ • سرابة الدم إلى الجانب الآخر من ثوب بلا بطانة • إذا كان الثوب بدون بطانة وأصابه الدم حتى نفذ إلى الجهة الأخرى، فهو دم واحد. وإذا أصاب الثوب دم آخر من الجانب الآخر، يعتبر كلّ واحد منهما دماً مستقلاً إذا لم يتصل أحدهما بالآخر، فإن كان مجموع الدمين في الجانبين أقل من الدرهم، تصح الصلاة فيه، وإذا كان بمقدار الدرهم أو أكثر، تبطل الصلاة. وأما إذا اتصل أحدهما بالآخر فالأحوط استحباباً إجراء حكم صورة عدم الاتصال فيه أيضاً.

٨٦٥ • سرابة الدم إلى الجانب الآخر من ثواب واجد للبطانة • إذا كانت للثوب بطانة وأصابه الدم حتى وصل إلى البطانة، أو أصاب البطانة حتى وصل إلى الثوب، احتسب كلّ من الظهارة والبطانة بجياها فإن كان مجموع ما فيها أقل من الدرهم فالصلاة فيه صحيحة، وإن كان بمقدار درهم أو أزيد فالصلاة باطلة.

٨٦٦ ♦ إصابة الرطوبة بدم أقل من درهم ♦ إذا كان الدم الذي في الثوب أو البدن أقل من درهم وأصابته رطوبة، فإن كان الدم مع الرطوبة بمقدار الدرهم أو أكثر أو تعدت الرطوبة إلى سائر الجوانب، فالصلاة باطلة. ولكن إذا كان مقدارها أقل من الدرهم ولم تتعد الرطوبة إلى سائر الجوانب، صحت الصلاة فيه ظاهرًا، وإن كان الأحوط استحبابًا ترك ذلك.

٨٦٧ ♦ حكم المنتجس بالدم ♦ إذا لم يكن على البدن أو الثوب دم، ولكن تنجس بسبب ملاقاته للدم، فلا تصح الصلاة معه وإن كان أقل من الدرهم.

٨٦٨ ♦ وقوع النجاسة على الدم المعفوف ♦ إذا كان على البدن أو الثوب دم، فأصابته نجاسة أخرى -كقطرة من البول-، فلا تصح الصلاة معه وإن كان الدم أقل من الدرهم.

٨٦٩ ♦ ملابس يعفى عن نجاستها في الصلاة ♦ إذا كانت القطع الصغيرة من لباس المصلي -التي لا تستر العورة- كالعرقجين والجورب، نجسة فإن لم تكن مصنوعة من الحرير الخالص أو الميتة أو من حيوان يجرم أكل لحمه، تصح الصلاة بها. وكذلك لا إشكال في الصلاة بخاتم منتجس أو نظارة منتجسة.

٨٧٠ ♦ حمل الأشياء النجسة في الصلاة ♦ يجوز للمصلي حمل الأشياء النجسة في الصلاة، كالمنديل والمفتاح والسكين. ولا يبعد جواز حمل مطلق اللباس النجس. ولكن الأحوط استحبابًا الاجتناب عن جميع ذلك، خصوصًا إذا كان من الميتة؛ نعم لو كان يصدق معه الصلاة في الثوب النجس -كما لو شدّ على ظهره اللباس النجس- تبطل صلاته حينئذٍ.

٨٧١ ♦ ثوب المربية للطفل ♦ المرأة المربية للطفل الذكر أو الأنثى إذا لم تجد أكثر من ثوب واحد ولم تتمكن من شراء أو استئجار أو استعارة غير ذلك الثوب، تجوز لها الصلاة في ثوبها المنتجس ببول الطفل إذا غسلته في اليوم والليلة مرة واحدة؛ ويجوز لها تطهير الثوب في أي ساعة أرادت. ولكن الأحوط استحبابًا أن تصلي قبيل المغرب حتى تتمكن من الإتيان بأربع فرائض بلباس طاهر، أو بأقل نجاسة ممكنة. وكذلك لو كان عندها عدة ثياب، وكانت مضطرة إلى لبسها جميعًا، يكفيها غسلها مرة واحدة في اليوم والليلة.

٨٧٢ ♦ ثوب المربية للطفل الأنثى ♦ إذا تنجس ثوب المربية للطفل الأنثى ببول الطفل، فالأحوط استحبابًا أن تطهره للصلاة ولا تكتفي بالغسل مرة واحدة في اليوم والليلة.

٨٧٣ ♦ مستحبات لباس المصلي ♦ يستحب في لباس المصلي أمور، منها: لبس العمامة، التحنك، لبس الرداء، لبس أنظف الثياب، لبس الثوب الأبيض، استعمال العطر، ولبس الخاتم العقيق.

٨٧٤ ♦ مكروهات لباس المصلي ♦ يكره في لباس المصلي أمور، منها: لبس الثوب الأسود، والثوب الضيق، والثوب الوسخ، ولبس ثوب شارب الخمر ومن لا يعتني بالنجاسة، ولبس ثوب أو خاتم نقشت عليه صورة ذي الروح، وكذلك يكره أن تكون أزرار ثوب المصلي أو ثيابه محلولة إذا كان يتعزى بعض بدنه.

مكان المصلي

شرائط مكان المصلي

يشترط في مكان المصلي سبعة أمور:

الشرط الأول

أن يكون مباحاً على الأحوط.

٨٧٥ ♦ الصلاة في مكان مغضوب ♦ من صلى في ملك مغضوب، وإن كان على السجاد أو الكرسي أو نحوها، فقد ارتكب كبيرة وتبطل صلاته على الأحوط. بل الأحوط بطلان الصلاة تحت السقف المغضوب أو الخيمة المغضوبة؛ نعم لو كانت الصلاة تحت الخيمة المغضوبة تؤدي إلى تحريكها، يكون حكها حكم الصلاة في المكان المغضوب بلا إشكال.

٨٧٦ ♦ الصلاة في مكان يملك منفعة شخص آخر ♦ الصلاة في مكان يملك منفعة شخص آخر بدون رضا مالكيها، محرمة بل باطلة على الأحوط فلو كان المنزل مؤجراً فصلى فيه صاحب المنزل أو غيره من دون رضا المستأجر فالصلاة باطلة على الأحوط. وكذا لو كان المكان ممالاً يجوز التصرف فيه لتعلق حق الغير به، فلو أوصى الميت بصرف ثلث ماله المشاع، فلا تجوز الصلاة في ملكه قبل تنفيذ وصيته بل هي باطلة على الأحوط.

٨٧٧ ♦ الصلاة في مكان تعلق به حق الغير ♦ من كان جالساً في مسجد أو غيره من المباحات فأزاحه عن مكانه شخص وصلى فقد عصي وصلاته باطلة على الأحوط.

٨٧٨ • صلاة المعذور في مكان مغضوب • إذا صلى في المكان المغضوب لعذرٍ من الأعذار، صحت صلاته بلا إشكال، كما لو صلى في المكان المشكوك في غضبته مع عدم التقصير، أو صلى غفلة عن الغضب أو اشتباهاً أو جهلاً بجرمة التصرف فيه فظن الإباحة، أو كان ناسياً للغضب وتذكر بعد الصلاة، نعم إذا كان المصلي هو الغاصب و صلى في ذلك المكان نسياناً، فقد ارتكب كبيرة ولا يعد نسيانه عذراً له و صلاته باطلة على الأحوط .

٨٧٩ • الصلاة في مكان مغضوب بلا علم بحكمه الوضعي • إذا صلى في مكان مغضوب عالماً بجرمة التصرف فيه، بطلت صلاته على الأحوط وإن لم يكن عالماً ببطان الصلاة في المكان المغضوب .

٨٨٠ • الصلاة على الدابة المغضوبة • من اضطر إلى الصلاة راكباً، تبطل صلاته على الأحوط إذا كان مركوبه مغضوباً وكذا إذا كان سرج المركوب أو نعلاه مغضوباً. وهكذا حكم الصلاة المندوبة على ذلك المركوب .

٨٨١ • الصلاة في المشاع بلا رضا شريكه • من كان شريكاً مع غيره في ملك ولم تكن حصته مفروزة، لا يجوز له التصرف و تبطل الصلاة في ذلك الملك من دون رضا شريكه على الأحوط .

٨٨٢ • الصلاة في ملك مشتري بعين مال تعلق به الخمس • إذا اشترى ملكاً بعين مال لم يدفع خمسه ولم يُجز المجتهد الجامع لشرائط الإفتاء المعاملة، يحرم التصرف في ذلك الملك، و الأحوط بطلان الصلاة فيه .

٨٨٣ • إحراز رضا المالك للصلاة في ملكه • إذا أذن المالك لفظاً في الصلاة في ملكه مع العلم بعدم رضا قلباً، لم يجوز التصرف في ذلك الملك و الأحوط بطلان الصلاة فيه؛ ومع الشك في رضا القلبي يجوز التصرف و تصح الصلاة وكذا إذا لم يأذن لفظاً ولكن علم رضا قلباً. وأما إذا لم يأذن و شك في رضا قلباً، لا يجوز التصرف و الأحوط بطلان صلاته في ملكه .

٨٨٤ • الصلاة في ملك ميت تعلق بذمته الخمس أو الزكاة • يحرم التصرف في ملك ميت تعلق بذمته الخمس أو الزكاة، و الأحوط بطلان الصلاة فيه ولكن إذا دُفع ما في ذمته أو ضُمن ذلك بحيث سقط عنه الدين فلا إشكال في الصلاة في ذلك الملك قطعاً .

٨٨٥ • الصلاة في ملك الميت المديون • يحرم التصرف في ملك الميت المديون للناس، و الأحوط بطلان الصلاة فيه . ولكن إذا ضُمن أداء الدين بحيث سقط عنه الدين، أو رضي الدائن أو من له

ولاية الدين، فلا إشكال في التصرف والصلاة في الملك..

٨٨٦ • الصلاة في ملك ميت بعض ورثته صغيراً أو مجنوناً • إن لم يكن في ذمة الميت دين، وكان بعض ورثته صغيراً أو مجنوناً أو غائباً، يحرم التصرف في ملك الميت من دون رضا ولتيم، والأحوط بطلان الصلاة فيه.

٨٨٧ • الصلاة في الفنادق والحمامات • لا إشكال في الصلاة في الفنادق والحمامات العامة وأمثالها المفتوحة للداخلين، التي يحصل لمعارف الناس الاطمئنان برضا المالك، ولكن في غير هذه الأماكن إنما تصح الصلاة في ما إذا أحرز رضا المالك، ولو كان بدلالة التزامية كما لو أذن لشخص في الجلوس في ملكه والنوم فيه، حيث يفهم من ذلك أيضاً الرضا بالصلاة ولو صلى بدون إحراز رضا المالك فصلاته باطلة على الأحوط.

٨٨٨ • الصلاة في الأراضي المتسعة • تجوز وتصح الصلاة في الأراضي الواسعة جداً التي يتعسر على أكثر الناس، الخروج منها إلى مكان آخر في وقت الصلاة؛ وإن نهى المالك عن الصلاة فيها، أو علم عدم رضاه أو كان صغيراً أو مجنوناً. ولكن الأحوال استحباً في هذه الصور ترك الصلاة فيها. وأما الغاصب فصلاته في المكان الذي غصبه محرمة بل باطلة على الأحوط وإن كان واسعاً جداً؛ وكذلك حكم من يتصرف في ذلك المكان على حسابه كزوجته وأولاده وضيوفه.

الشرط الثاني

استقرار مكان المصلي، فيجب أن لا يكون متحركاً.

٨٨٩ • الاضطرار إلى الصلاة في مكان متحرك • إذا اضطرت إلى الصلاة لضيق الوقت أو لسبب آخر في مكان متحرك كالسيارة أو السفينة أو القطار، فعليه أن يراعي -قدر الإمكان- الاستقرار وأتجاه القبلة، وإذا انحرفت وسيلة النقل عن القبلة أثناء المسير، أتجه المصلي نحو القبلة.

٨٩٠ • الصلاة في السفينة ونحوها حال التوقف • لا مانع من الصلاة في السيارة والسفينة والقطار ونحو ذلك، حال عدم تحركها، إذا راعى سائر الشروط.

٨٩١ • الصلاة على الصبرة والبيدر • تبطل الصلاة على ببادر القمح أو الشعير ونحوها مما لا يمكن الاستقرار عليها.

٨٩٢ • الصلاة في مكان لا يطمئن بإمكان إتمام الصلاة فيه • الأحوال استحباً أن يصلي في مكان

يطمئن فيه من إتمام الصلاة، وأن لا يصلي في الأماكن التي يحتمل فيها عدم التمكن من إتمام الصلاة؛ وذلك لوجود الريح أو لنزول الأمطار أو لشدّة ازدحام الناس وأمثال ذلك. وإذا اعتقد عدم التمكن من إتمام الصلاة، لكن تمكن من إتمامها صدفةً، تصحّ صلاته في ما إذا كان قد قصد القربة.

الشرط الثالث

جواز البقاء على الأحوط فيترك الصلاة في الأماكن التي يحرم البقاء فيها على الأحوط مثل: الصلاة تحت سقف يشرف على السقوط.

٨٩٣ • خلوة الرجل مع المرأة الأجنبية والصلاة فيها • يحرم خلوة الرجل مع المرأة الأجنبية بحيث لا ثالث معهما، ولا يمكن دخول شخص عليهما إن احتملا الوقوع في المعصية، بل وإن لم يحتمل ذلك على الأحوط، والأحوط بطلان الصلاة في صورتين وإذا كان الرجل مشغولاً بالصلاة ودخلت عليه امرأة أجنبية يشملها نفس الحكم، وكذلك العكس.

٨٩٤ • الصلاة في مجالس الحرام • البقاء في مجالس اللهو واللعب والتي يغنى فيها مطرباً أو التي يضرب فيها الأوتار الموسيقية ونحوها، حرام إذا كان تأييداً للمعصية، والأحوط بطلان الصلاة فيها.

الشرط الرابع

جواز الوقوف والمجلوس على الأحوط. فالأحوط ترك الصلاة فيما يحرم فيه الوقوف أو المجلوس، كالقراش المكتوب عليه اسم الله تعالى.

الشرط الخامس

عدم التقدّم على مراقد المعصومين عليهم السلام.

٨٩٥ • الصلاة مقدّماً على قبر المعصوم عليه السلام • يعتبر أن لا يتقدّم المصلي على قبر النبي صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام. ويحرم التقدّم إذا كان يستلزم هتك الحرمة ولا إشكال في الصلاة مع التقدّم في صورة وجود الحائل بين المصلي والمرقد الشريف، كالحائظ. لكن لا يكفي حيلولة الصندوق الشريف والضريح والقماش الموضوع عليه.

الشرط السادس

أن لا يكون في مكان المصلي نجاسة مسرية.

٨٩٦ • الصلاة في مكان نجس / عدم تنجس موضع السجود • إذا كان في مكان المصلي نجاسة يشترط أن لا يكون فيه رطوبة توجب نجاسة بدن المصلي أو لباسه، نجاسة لا تغتفر في الصلاة. وأما موضع السجود فلو كان نجسًا، بطلت الصلاة، وإن كان جافًا؛ نعم إن كان بعض محل السجود نجسًا مع عدم سرية النجاسة إلى البدن أو اللباس، فلا إشكال في الصلاة. والأحوط استحبابًا أن لا يكون مكان المصلي نجسًا مطلقًا.

الشرط السابع

أن لا يكون موضع سجود المصلي أعلى أو أخفض من موضع القدم بمقدار أربع أصابع مضمومات. وسيأتي تفصيل هذه المسألة في أحكام السجدة.

الشرط الثامن

أن لا تتقدم المرأة على الرجل ولا تحاذيه على الأحوط استحبابًا.

٨٩٧ • تقدم المرأة على الرجل أو محاذاتهما • ينبغي أن يكون بين الرجل والمرأة حال صلاتهما مع محاذاتهما أو تقدم المرأة فصل عشرة أذرع، وبما أن الأذرع المتعارفة تختلف بعضها عن البعض الآخر؛ فالمناسب رعاية أكبر الأذرع المتعارفة، والصلاة بدون الفصل المتقدم مكروهة وتشتد الكراهة إذا كان الفصل أقل من شبر.

وهذا الحكم لا يجري في المسجد الحرام وحواليه مما يكون محل ازدحام المصلين فلا كراهة في صلاة الرجل والمرأة مع محاذاتهما بل مع تقدم المرأة في هذه الأماكن. أما في سائر أماكن مكة المكرمة فينبغي رعاية الفصل المذكور.

٨٩٨ • حكم الصلاة من دون مراعاة الفاصل • إذا صلت المرأة بحذاء الرجل، أو تقدمت عليه من دون رعاية الفصل المذكور، وقد شرعا في الصلاة معًا، فالأحوط استحبابًا عليهما إعادة الصلاة. وإذا صلى أحدهما بعد الآخر، فالأحوط استحبابًا أن يعيد المتأخر صلاته.

٨٩٩ • حكم التقدم أو المحاذاة مع وجود الحائل • إذا كان بين الرجل والمرأة حائل كالحائط أو الستار أو نحوهما؛ بحيث لا يرى أحدهما الآخر، أو كان مكان أحدهما أعلى من الآخر بحيث لا يصدق عليه تقدم المرأة على الرجل، صحت صلاتهما بلا إشكال.

الشرط التاسع

أن لا يصلّي على سطح الكعبة وفي جوفها على الأحوط استحباباً.

٩٠٠ • الصلاة على سطح الكعبة • الأحوط استحباباً ترك إتيان الصلاة الواجبة أو المستحبة على سطح الكعبة في حال الاختيار. ولا إشكال في صحة الصلاة هناك في حال الاضطرار.

٩٠١ • الصلاة في جوف الكعبة • يكره الإتيان بالصلاة الواجبة في جوف الكعبة اختياريًا والأحوط استحباباً ترك ذلك؛ ولا بأس بالصلاة المستحبة في الكعبة، بل يستحب صلاة ركعتين في جوفها في مقابل كل ركن من الأركان.

الأماكن التي يستحب الصلاة فيها

٩٠٢ • الصلاة في المسجد/ أفضل المساجد • قد ورد التأكيد في الشريعة الإسلامية على الصلاة في المساجد؛ وأفضل المساجد المسجد الحرام، ثم مسجد النبي ﷺ، ثم مسجد الكوفة، ثم المسجد الأقصى، ثم المسجد الجامع من كل مدينة، ثم مسجد المحلة، ثم مسجد السوق.

٩٠٣ • أفضل الأماكن لصلاة النساء • الأفضل للنساء الصلاة في البيوت، ففي رواية عن أبي عبد الله ﷺ: «خير مساجد نسائكم البيوت».

٩٠٤ • الصلاة في حرم الأئمة ﷺ • يستحب الصلاة في حرم الأئمة ﷺ، بل هو أفضل من المسجد. والصلاة في حرم أمير المؤمنين عليّ ﷺ تعدل مائتي ألف صلاة.

٩٠٥ • الصلاة في مسجد لا يصلّي فيه أحد وصلاة جار المسجد • يستحب الإكثار من الذهاب إلى المسجد، لا سيما المسجد الذي لا يصلّي فيه أحد. ويكره لجار المسجد الصلاة في غيره بغير عذر.

٩٠٦ • المعاشرة مع من لا يحضر المسجد • يستحب الاجتناب عن مؤاكلة من لا يحضر المسجد ومشاربته ومشاورته ومجاورته ومناكحته.

٩٠٧ • الأماكن التي يكره فيها الصلاة • نكره الصلاة في عدّة مواضع، منها:

- ١- الحمام ٢- الأرض السبخة ٣- مقابل الإنسان ٤- مقابل الباب المفتوح ٥- في الطرق والشوارع والأزقة، إذا لم يكن فيه مزاحمة للآخرين (وإلا تحرم) والصلاة باطلة على الأحوط)
- ٦- مقابل النار أو السراج ٧- في المطبخ وبيت النار ٨- قبال البالوعة أو الحفرة التي يبالي فيها

- ٩- مقابل صورة أو تمثال ذوات الأرواح، إلا مع تغطيته ١٠- في غرفة فيها جنب ١١- في المكان الذي فيه صورة ذوات الأرواح وإن لم تكن في مقابل المصلي ١٢- مقابل القبر ١٣- على القبر ١٤- بين قبرين ١٥- في المقبرة.

٩٠٨ • طريق رفع الكراهة لمن يصلي في الممزه يستحب لمن يصلي في مكان يمز المأزاة بين يديه، أو كان في مقابله شخص، أن يضع أمام مسجده ستره، ويكفي في ذلك خشبة أو مسبحة أو حبل.

أحكام المساجد

٩٠٩ • تنجيس أرض المسجد و جدرانها • يحرم تنجيس أرض المسجد و سقفه و سطحه و جدرانها الداخلية، و من علم بالنجاسة و جبت عليه إزالتها فوراً. و الأحوط عدم تنجيس المجران الخارجية للمسجد و إزالة النجاسة عنها فوراً لو تنجست.

٩١٠ • العجز عن تطهير المسجد • من لم يتمكن من تطهير المسجد أو يحتاج إلى من يساعده على ذلك و لم يجد، لا يجب عليه التطهير وإنما يجب عليه إخبار من يحتمل تمكنه من ذلك.

٩١١ • حفرة المسجد و تخريبه للتطهير • إذا تنجس موضع من المسجد بحيث لا يمكن تطهيره إلا بالحفر أو التخريب، و جب الحفر و التخريب؛ و يجب على الشخص الذي تنجس المسجد التعمير و ملء المكان الذي حُفر، و لا يجب ذلك على غيره.

٩١٢ • تنجيس مكان كان مسجداً • إذا غُصب مسجد و بُني مكانه دائراً أو نحوه، بحيث لا يمكن عرفاً رجوعه إلى الحالة المسجدية، أو انهدم على وجه لا يمكن الصلاة فيه، فالأحوط استحباباً عدم تنجيسه، و تطهيره إن تنجس.

٩١٣ • تنجيس حرم المعصومين ﷺ • يحرم تنجيس حرم الأئمة المعصومين ﷺ، و إذا تنجس أحدها، فإن كان بقاء النجاسة هنكاً، يجب التطهير فوراً؛ بل الأحوط استحباباً التطهير في حالة عدم المتك أيضاً.

٩١٤ • تطهير بارية المسجد أو فرشه • إذا تنجست بارية المسجد أو فرشه، و جب التطهير. و إذا أدى تطهيره بالماء إلى خرابه، و كان قض الموضع النجس أفضل، و جب القض.

٩١٥ • إدخال عين النجاسة أو المتنجس في المسجد • يحرم إدخال عين النجاسة أو الشيء المتنجس

في المسجد، إذا سبب ذلك نجاسة المسجد أو كان في ذلك هتك للمسجد؛ والأحوط استحباباً عدم الإدخال في غير هذه الصورة أيضاً.

٩١٦ • إقامة المآتم في المسجد • لا بأس بضرب الخبء في المسجد ونصب السواد فيه ووضع وسائل الشاي لأجل مآتم أهل البيت عليهم السلام إذا لم يكن مضرّاً بالمسجد ولم يمنع من الصلاة فيه.

٩١٧ • تزيين المسجد بالذهب والتصوير • الأحوط استحباباً عدم تزيين المسجد بالذهب وصور ذوات الأرواح، كالإنسان والحيوان.

٩١٨ • نقل المسجد إلى ملك الغير • لا يجوز بيع المسجد أو إدخاله في ملك أحد أو ضمّه إلى الطرق ولو اتهدم المسجد.

٩١٩ • بيع أبواب المسجد وشبابيكه • يحرم بيع الأبواب والشبابيك وغيرها من الأشياء المتعلقة بالمسجد. وإذا اتهدم المسجد، وجب صرفها في عمارة المسجد نفسه وإذا لم يكن لها مصرف في ذلك المسجد وجبت الاستفادة منها في مسجد آخر، وإذا لم يكن لأعيانها مصرف في المساجد، جاز - حينئذٍ - بيعها و صرف ثمنها - إن أمكن - في ما يكون أقرب إلى نظر الواقف.

٩٢٠ • بناء المساجد وتعميرها • يستحبّ بناء المساجد، وتعمير ما كان منها معرضاً للانهدام. وإذا أصبح المسجد لا يمكن تعميمه، جاز هدمه وإعادة بنائه من جديد؛ بل يجوز هدم المسجد الذي ليس في معرض الانهدام، إذا احتاج الناس إلى مسجد أوسع منه، فيهدم ثمّ يوسع.

٩٢١ • ما يستحبّ بالنسبة الى المساجد • يستحبّ تنظيف المسجد وإضاءته. ويستحبّ لمن أراد الذهاب إلى المسجد أن يتطيّب ويلبس الثياب النظيفة والفاخرة، وأن يتعاهد نعليه؛ لئلا تكون ملوثة، والابتداء في دخوله بالرجل اليمنى وفي الخروج باليسرى، ويستحبّ أيضاً سبق الناس في الدخول إلى المساجد والتأخّر عنهم في الخروج.

٩٢٢ • صلاة التحية • يستحبّ لمن دخل المسجد أن يصلّي ركعتين بقصد تحية المسجد، ويكفيه لو صلّى صلاة واجبة أو مستحبة أخرى.

٩٢٣ • ما يكره في المساجد • يكره النوم في المسجد إلا للضرورة. ويكره أيضاً التكلّم في المسجد بأمور الدنيا، والبيع والشراء، والاشتغال بصنعة و قراءة الأشعار الخالية من الموعظ ونحوها؛ كما يكره إلقاء النخامة والنخاعة في المسجد، وإنشاد الضالّة، ورفع الصوت إلّا في الأذان.

٩٢٤ • كراهة حضور بعض الأفراد في المساجد • يكره تمكين المجنون من دخول المساجد بل لا يجوز إذا كان جنبًا. ويكره دخول المسجد لمن أكل البصل والثوم ونحوهما مما له رائحة تؤذي الناس.

الأذان والإقامة

٩٢٥ • مواضع استحباب الأذان والإقامة • يستحب للرجل والمرأة الأذان والإقامة قبل الصلوات الواجبة اليومية، وقد ورد تأكيد ذلك على الرجل، وفي صلاة المغرب والصبح. والأحوط استحبابًا عدم ترك الإقامة في الصلوات اليومية.

ولا يشرع الأذان والإقامة للصلوات الأخرى الواجبة أو المستحبة؛ نعم يستحب قبل الصلوات الواجبة غير اليومية - مثل صلاة الآيات - عند الإتيان بها جماعة، القول ثلاثًا: «الصلاة».

٩٢٦ • استحباب الأذان والإقامة إذا ولد الطفل • يستحب الأذان في الأذن اليمنى من المولود والإقامة في أذنه اليسرى يوم ولادته، أو قبل أن تسقط سرتة.

٩٢٧ • فصول الأذان والإقامة • الأذان ثمانية عشر فصلًا: «الله أكبر» أربع مرات، «أشهد أن لا إله إلا الله»، «أشهد أن محمدًا رسول الله»، «حي على الصلاة»، «حي على الفلاح»، «حي على خير العمل»، «الله أكبر»، «لا إله إلا الله» كل منها مرتين.

والإقامة سبعة عشر فصلًا: وهي مثل الأذان، ولكن يسقط من أولها التكبير «الله أكبر» مرتين، ومن آخرها التهليل «لا إله إلا الله» مرة واحدة، ويزاد «قد قامت الصلاة» بعد «حي على خير العمل» مرتين.

٩٢٨ • الشهادة الثالثة في الأذان والإقامة • قد ذكر الفقهاء أن الشهادة بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله مباشرة وصايته له ليست جزء من الأذان والإقامة ولكن الجدير بالذكر أن ولاية أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام من أركان الإيمان بل الإسلام وليس الإسلام بدونها إلا ظاهرًا فاقدمًا للمعنى؛ فينبغي الإقرار بها في الأذان والإقامة بعد فقرة «أشهد أن محمدًا رسول الله» على وجه لا يعد من أجزاء الأذان والإقامة.

٩٢٩ • الموالاة العرفية بين فصول الأذان والإقامة • تشترط الموالاة العرفية بين فصول الأذان والإقامة فلو حصل بين الفصول فصل كثير بحيث لا يعد عملاً واحدًا عرفيًا وجبت الإعادة.

٩٣٠ • ترجيع الصوت في الأذان والإقامة • يحرم ترجيع الصوت في الأذان والإقامة؛ بحيث يصدق عليه الغناء المتعارف في مجالس اللهو واللعب، ويكره إن لم يصدق عليه الغناء.

٩٣١ • سقوط الأذان في الصلاة المرتبة على صلاة أخرى • من أتى بصلاة العصر متصلة بصلاة الظهر أو مع فصل قليل، أو أتى بصلاة العشاء بعد صلاة المغرب أو مع فصلٍ قليل، يسقط عنه الأذان في الصلاة الثانية.

٩٣٢ • سقوط الأذان في موارد الجمع بين الصلاتين • يستحبّ وقد يجب الجمع بين الصلاتين -أي عدم فصلٍ كثيرٍ بينهما- في الموارد التالية:

- الأول: صلاة العصر في يوم الجمعة.

• الثاني: صلاة العصر في يوم عرفة، وهو اليوم التاسع من ذي الحجة.

• الثالث: صلاة العشاء في ليلة عيد الأضحى لمن كان في المشعر الحرام.

• الرابع: صلاة العصر والعشاء لمن لا يستطيع التحقّظ من خروج البول أو الغائط.

في هذه الموارد إذا جمع بين الصلاتين سقط الأذان للصلاة الثانية وإذا لم يجمع بينهما لا يسقط الأذان. وكذا في كلّ مورد لم يفصل بين الصلاتين، أو كانت هناك فصل قليل، يسقط الأذان للصلاة الثانية. والإتيان بالناقلة بين الصلاتين يعدّ فصلاً فلا يسقط الأذان معها للصلاة الثانية.

٩٣٣ • الأذان والإقامة للمأمومين • لم يشرّع الأذان والإقامة لمن حضر الصلاة جماعة.

٩٣٤ • الأذان والإقامة قبل تفرّق الصفوف • لم يشرّع الأذان والإقامة لمن دخل في المسجد للصلاة منفرداً أو جماعة، وقد أقيمت الجماعة فيه، ويشترط في سقوط الأذان والإقامة أن يجدهم مشغولين بالصلاة أو بعد فراغهم مع عدم تفرّق الصفوف، وهذا الحكم يختص بالمسجد ولا يشمل غيره.

٩٣٥ • الأذان والإقامة عند اشتغال بعض المأمومين بالتعقيب • يسقط الأذان والإقامة ما لم يتفرق جميع من حضر الجماعة بأن تفرّق بعضهم واشتغل الباقي بالتعقيب، كالتسبيح ونحوه؛ والحكم كذلك مع الشك في التفرق. أمّا إذا لم يشتغلوا بتعقيب الصلاة فلا يسقط الأذان والإقامة.

٩٣٦ • سقوط الأذان والإقامة إذا شك في صحة الجماعة • إذا شك في صحة صلاة الجماعة للشك في كيفية وقوعها خارجاً وذلك لشبهة موضوعية، سقط الأذان والإقامة. ولو شك في صحة الجماعة لشبهة حكومية للتريديد في حكم المسألة، لا يسقط الأذان والإقامة، فلو كان شاكاً في وجوب السورة ولم يقرأها الإمام، وبالتالي شك في صحة صلاة الجماعة من دون سورة، لا يسقط الأذان والإقامة.

٩٣٧ • حكاية الأذان والإقامة عند السماع من الغير • يستحب حكاية الأذان والإقامة إخفاً لمن يسمعهما من غيره.

٩٣٨ • الاكتفاء بأذان الغير وإقامته • يسقط الأذان والإقامة عن أذن غيره - رجلاً كان أو امرأة - في مكان قريب منه، (كمن أذن وأقام جاره) إذا لم يحصل بين الأذان والإقامة وبين الصلاة التي يريد فعلها فصل طويل وكذا لو مر على من كان يؤذن أو يقيم. ولا يشترط في جواز الاكتفاء سماع الأذان أو الإقامة أو حكايته لأذان الغير أو إقامته، وإن كان الأفضل أن يأتي بهما رجاء إذا لم يسمعهما.

٩٣٩ • أذان المرأة وإقامتها في الجماعة • الأحوط استحباباً أن يكون المؤذن أو المقيم لصلاة الجماعة رجلاً، إلا إذا كانت صلاة الجماعة للنساء، فيجزئ أذان المرأة وإقامتها بلا إشكال.

٩٤٠ • شروط صحة الأذان والإقامة • يعتبر في الإقامة أن تكون بعد الأذان، وكذلك يعتبر في الإقامة القيام والطهارة من الحدث (أي الكون على الوضوء أو الغسل أو التيمم).

٩٤١ • الترتيب والمواولة في الأذان والإقامة • لا يصح الأذان والإقامة مع عدم رعاية الترتيب بين الفصول فيهما، فلو قدم «حي على الفلاح» - مثلاً - على «حي على الصلاة»، يتخبرين استئناف الأذان أو الإقامة أو تكرار الفصول حتى يحصل الترتيب إلا إذا اختلت المواولة فيتعين الاستئناف.

٩٤٢ • المواولة بين الأذان والإقامة والصلاة • تشترط المواولة بين الأذان والإقامة، ولو فصل بينهما بحيث لا يصدق أن هذا الأذان لهذه الإقامة، لا يكفي ذلك، فيكون استحباب الأذان والإقامة باقياً وكذلك تعتبر المواولة بين الأذان والإقامة وبين الصلاة، وإذا فصل بينهما وبين الصلاة، بحيث لا يعدان لهذه الصلاة، فلا يكفي ذلك، فيستحب إعادة الأذان والإقامة لتلك الصلاة.

٩٤٣ • أداء الأذان والإقامة بعربي صحيح • يعتبر الإتيان بالأذان والإقامة باللغة العربية وأداؤها على الوجه الصحيح، ولا يجزي الإتيان بهما على غير الوجه الصحيح ولو بتبديل حرف بغيره ولا ترجمتهما إلى لغة أخرى كالفارسية.

٩٤٤ • الأذان والإقامة قبل دخول الوقت • يشترط أن يكون الأذان والإقامة بعد دخول وقت الصلاة، ولو أتى بهما قبل دخول الوقت عمداً أو نسياناً، بطلاً.

٩٤٥ • الشك في إتيان الأذان • إذا شك قبل الإتيان بالإقامة هل أذن أم لا، يبني على أنه لم يأت به؛ ولكن إذا شك في الإتيان بالأذان وهو مشغول بالإقامة لا يعنى بشكّه.

٩٤٦ • الشك في أجزاء الأذان والإقامة • إذا شك أثناء الأذان أو الإقامة في إتيان بعض فصولهما، فإن لم يدخل في الفصل اللاحق فعليه أن يأتي به وإن كان قد دخل في الفصل اللاحق، فلا يعتني بشكّه.

٩٤٧ • مستحبات الأذان • يستحب استقبال القبلة حال الأذان، وأن يكون على وضوء أو غسل، ويستحب أيضًا وضع اليدين على الأذنين، ورفع الصوت، ومدّه، والفصل القليل بين فصول الأذان، وترك التكلم بينهما.

٩٤٨ • مستحبات الإقامة • يستحب أن يكون بدن الإنسان حال الإقامة مطمئنًا، ويستحب أيضًا رفع الصوت في الإقامة إلا أنه بما دون الأذان، وترك التكلم في الأثناء، وعدم الوصل بين فصول الإقامة، ولكن لا يجعل الفصل بين فصول الإقامة كالفصل بين فصول الأذان.

٩٤٩ • ما يستحب بين الأذان والإقامة • يستحب الفصل بين الأذان والإقامة بخطوة، أو بالجلوس، أو السجدة أو الذكر أو الدعاء أو السكوت، أو التكلم، أو بصلاة ركعتين؛ لكن لا يستحب التكلم بين الأذان والإقامة لصلاة الصبح، وكذا لا تستحب صلاة ركعتين بين الأذان والإقامة لصلاة المغرب.

٩٥٠ • ما يرتبط بالمؤذن من المستحبات • يستحب في المنسوب للأذان أن يكون عادلاً، عارفاً بالوقت، رفيع الصوت، وأن يؤذن في مكان مرتفع.

واجبات الصلاة

واجبات الصلاة أحد عشر:

- ١- النية ٢- القيام ٣- تكبيرة الإحرام ٤- الركوع ٥- السجدة ٦- القراءة ٧- ذكر الركوع والسجود ٨- التشهد ٩- السلام ١٠- الترتيب بين الأجزاء ١١- الموالاتة بينهما.

٩٥١ • المراد من الركن وغير الركن • بعض واجبات الصلاة ركن، بمعنى أن نقصها عمداً أو سهواً يبطل الصلاة، والبعض الآخر ليس بركن، بمعنى أن نقصانها سهواً لا يوجب بطلان الصلاة.
أركان الصلاة خمسة:

- ١- النية ٢- تكبيرة الاحرام، (فاتحتها ركن في الجملة كما سيأتي في المسألة ٩٥٧) ٣- القيام المتصل بالركوع، بمعنى أن يكون ركوعه عن قيام ٤- الركوع ٥- السجدة.

تبطل الصلاة بالزيادة المعديه في واجباتها مطلقاً- ركنًا كان أو غيره- وأنا إذا كانت سهواً في ذلك

تفصيل يأتي في المسألة ١١١٨ والمسألة ١٢٧٣.

النية

٩٥٢ • كيفية النية • يجب أن ينوي الإنسان الإتيان بالصلاة بنية القربة، بمعنى أن يأتي بها خالصاً لله تعالى، ولا يجب فيها الإخطار بالقلب، ولا التلقظ باللسان.

٩٥٣ • تعيين نوع الصلاة في النية • يجب في النية تعيين الصلاة بأن يعين أنه يصلي صلاة الظهر أو العصر، ويكفي التعيين الإجمالي مثل أن ينوي: «الإتيان بما وجب عليه أولاً» فلو نوى الصلاة أربع ركعات ولم يعين - ولو بنحو الإجمال - أنها الظهر أو العصر بطلت الصلاة. وكذلك من كان عليه قضاء صلاة الظهر أيضاً وأراد أن يصلي في وقت صلاة الظهر فعليه أن يعين في النية الأداء أو القضاء أيضاً.

٩٥٤ • البقاء على النية إلى آخر الصلاة • يجب أن يبقى الإنسان على نيته في الصلاة من أولها إلى آخرها، فلو غفل عنها بحيث لو سُئِلَ: «ما ذا تفعل؟» لم يدرِ ما يقول، بطلت صلاته.

٩٥٥ • الرياء في الصلاة • يجب الإتيان بالصلاة خالصاً لله تعالى، فلو أتى بها رياءً أي لإظهار ذلك للناس، فقد عصى وبطلت صلاته؛ سواء أتى بها للناس فقط أو لله وللناس.

٩٥٦ • إتيان بعض الأجزاء لغير الله • إذا لم يأت ببعض أجزاء الصلاة خالصاً لله تعالى، فإن أتى بها رياءً للناس، فقد عصى وبطلت صلاته؛ سواء أكان هذا الجزء واجباً مثل «قراءة الحمد» أو مستحباً مثل «القبضات»، وإن أتى بها لأمر مباح مثل إعلام الغير لأمر ما، يبطل ذلك الجزء؛ فإن كان ذلك عمداً، يجب إعادة الصلاة، وفي غير هذه الصورة يبطل ذلك الجزء فقط فإن أعاد ذلك الجزء أو كان مستحباً، صحت صلاته.

وإذا أتى بتمام الصلاة خالصاً لله تعالى ولكن قصد الرياء بفعلها في موضع خاص كالمسجد، أو في وقت خاص كأول الوقت، أو على وجه خاص كفعلها جماعة، فقد عصى وبطلت صلاته. ولكن لا إشكال في الصلاة لو صلى لله تعالى ولكن قصد من الصلاة في موضع خاص أو وقت خاص أو على وجه خاص غايةً مباحة ككون المسجد بارداً في وقت الحر أو لجودة الجو في أول الوقت، أو يصلي جماعة لكي لا يقرأ الحمد والسورة. وكذلك لو أتى بالصلاة لله تعالى، ولكن أراد إعلام الغير برفع صوته فأتى بالذكر بصوت مرتفع، صحت - حينئذٍ - صلاته.

تكبيرة الإحرام

٩٥٧ • وجوب تكبيرة الإحرام • يجب الإتيان بالتكبيرة «الله أكبر» بداية كل صلاة، وهو ركن في الجملة بمعنى أنه من تركها سهواً فإن تذكر قبل الركوع بطلت صلاته. وإن تذكرها في الركوع أو بعده، فلم يترك ركناً وصحت صلاته؛ وإن كان الأحوط استحباباً الإعادة.

ويجب التوالي بين حروف كل من لفظتي «الله» و«أكبر»، وكذلك يجب أداء التكبيرة بلغة عربية صحيحة، ولو تلفظت بكلام غير صحيح أو ترجمتها إلى لغة أخرى كالفارسية مثلاً، لا يصح ذلك.

٩٥٨ • اتصال تكبيرة الإحرام بالإقامة ونحوها • يجب عدم وصل تكبيرة الإحرام بما سبقها من جملات الإقامة أو الدعاء، بمعنى عدم إسقاط همزة «الله أكبر» للدرج.

٩٥٩ • اتصال تكبيرة الإحرام بما يقال بعدها • إذا أراد المصلي وصل «الله أكبر» بما بعدها كجملة «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فالأحوط استحباباً التلفظ بـ«ر» أكبر مضمومة.

٩٦٠ • استقرار البدن حين أداء التكبير • يجب أن يكون رأس المصلي وبدنه مستقرين حال تكبيرة الإحرام، ولو حرك رأسه أو بدنه عامداً حين التكبيرة، بطلت صلاته.

٩٦١ • اعتبار إسماع النفس، في التكبير والقراءة • يجب أداء تكبيرة الإحرام والقراءة والذكر والدعاء بحيث يسمع نفسه، ولو كان سمعه ثقيلاً أو لا يسمع أصلاً أو كان مانع من السماع، يجب عليه الأداء على وجه يسمعه المتعارف من الناس على تقدير عدم المانع.

٩٦٢ • العجز عن أداء التكبير • الأخرس المبتلى بمرض في لسانه بحيث لا يتمكن من أداء تكبيرة الإحرام على وجه صحيح يجب عليه الإتيان بها على قدر الإمكان، وإن عجز عن النطق بها أصلاً يجب إخطارها بقلبه، والإشارة إلى التكبيرة بيده، مع تحريك لسانه إن أمكنه.

٩٦٣ • ما يدعى به قبل التكبير • يستحب قبل تكبيرة الإحرام أن يقول:

«يَا مُخَيِّسُ قَدْ أَتَاكَ الْمُسِيُّ، وَقَدْ أَمْرَتْ الْمُخَيِّسُ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنِ الْمُسِيِّ، أَنْتَ الْمُخَيِّسُ وَأَنَا الْمُسِيُّ، بِحَقِّ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَتَجَاوَزَ عَنِ قَبِيحِ مَا تَعْلَمُ مِنِّي».

٩٦٤ • رفع اليدين عند التكبير • يستحب رفع اليدين إلى محاذاة الأذنين عند تكبيرة الإحرام، وكذا عند سائر تكبيرات الصلاة.

٩٦٥ • الشك في أداء التكبير • إذا شك في الإتيان بتكبيرة الإحرام، فإن كان مشتغلاً بالقراءة، لا يعتني بشكّه، وإلا وجب عليه الإتيان بتكبيرة الإحرام.

٩٦٦ • الشك في صحة التكبير • إذا شك بعد تكبيرة الإحرام في صحتها، يحكم ببطلانها، سواء أكان اشتغل بشيء من أجزاء الصلاة أم لا. والأحوط استحباباً إتمام الصلاة ثم إعادتها وإن جاز قطع الصلاة واستئنافها.

القيام

٩٦٧ • القيام المتصل بالركوع • القيام قبل الركوع، ويعبر عنه بـ «القيام المتصل بالركوع» ركن، والمراد به كون الركوع عن قيام. ولا يجب بعد إتمام القراءة الصبر قليلاً ثم الركوع.

٩٦٨ • القيام الواجب في الصلاة • القيام حين تكبيرة الإحرام واجب كتكبيرة الإحرام، والظاهر أنه ليس بركن. والقيام حين قراءة الحمد والسورة والقيام بعد الركوع واجب وليس بركن قطعاً، وإذا تركه نسياناً صحت صلاته.

٩٦٩ • القيام لمن نسي الركوع • إذا نسي الركوع فهوى إلى السجود بعد القراءة، ثم تذكر أنه لم يأت بالركوع، وجب عليه القيام ثم الركوع، ولا يكتفي بالنهوض إلى حد الركوع منحنيًا من دون قيام بل لا بدّ من القيام ثم الركوع وإلا بطلت صلاته.

٩٧٠ • الحركة والاتكاء حال القيام • يجب أن لا يتحرك البدن ولا ينحني حال القيام لتكبيرة الإحرام أو القراءة، والأحوط أن لا يتكفي على شيء في حال الاختيار، ولا بأس بذلك مع الضرورة.

٩٧١ • الحركة والاتكاء سهواً حال القيام • لو حرك بدنه حال القيام سهواً، فلا إشكال في ذلك. وكذا لو انحنى أو استند إلى شيء كذلك.

٩٧٢ • وضع القدمين على الأرض حال القيام • الأحوط استحباباً كون القدمين على الأرض حال القيام، ولا يعتبر أن يكون ثقل البدن عليهما بل يجوز إلقاء ثقله على إحداهما.

٩٧٣ • الاعتدال في القيام • من يمكنه الاعتدال في القيام، لو فرج بين رجليه على نحو لا يصدق عليه عنوان القيام بطلت صلاته.

٩٧٤ • استقرار البدن حين الاشتغال بالقراءة والذكر • يعتبر استقرار بدن المصلي عندما كان مشتغلاً

بقراءة شيءٍ من الأذكار الواجبة بل المستحبة التي أتى بها بقصد الورد، وإن أراد أن يتحرك إلى بعض الجهات قليلاً، يجب أن لا يتكلم بشيءٍ من الأذكار عدا «بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوَكُّبِهِ أَعْقَدُ» فإنه يؤتى بها في حال النهوض.

٩٧٥ • الإتيان بالذكر في حال الحركة • إذا أتى بالذكر في حال الحركة عالمًا عامدًا، كما لو كثر حال الهويّ إلى الركوع أو السجود، فإن قصد الإتيان بالذكر الخاص بالمأموره في الصلاة، وجب عليه إعادة الصلاة، وأما إذا لم يأت به هذا القصد، بل بقصد الذكر المطلق، صحّت صلاته.

٩٧٦ • تحريك اليد أو الأصابع حين الصلاة • لا بأس بتحريك اليد أو الأصابع في حال القراءة أو التسيّحات الأربع، وإن كان الأحوط استحبابًا ترك ذلك أيضًا.

٩٧٧ • التحرك القهريّ حال القيام • إذا تحرك قهراً عند القراءة أو التسيّحات؛ بحيث خرج عن الاستقرار، فعليه أن يعيد بعد الاستقرار ما قرأه حال الحركة بقصد القرية المطلقة.

٩٧٨ • العجز عن القيام أثناء الصلاة • إذا عجز في أثناء الصلاة عن القيام، فليجلس، وإذا عجز عن الجلوس أيضًا، وجب عليه الاستلقاء؛ ولكن ما دام لم يستقر بدنه ليس له الإتيان بالذكر الواجب، بل بالذكر المستحب أيضًا إذا كان قصده الذكر الوارد في الصلاة هذا إذا لم يتمكن من الصلاة قائمًا في ما بقي من وقت الصلاة وإلا فعليه أن يصلي قائمًا.

٩٧٩ • وظيفة العاجز عن القيام • ما دام الإنسان يتمكن من الصلاة قائمًا - ولو بدون الاستقرار أو الاستقلال - ليس له الصلاة من جلوس، فلو كان الشخص يتحرك بدنه حال القيام أو يضطر إلى الاستناد على شيءٍ أو ينحني بدنه قليلاً، يجب عليه القيام في الصلاة بالنحو الذي يتمكن منه؛ فإذا لم يتمكن من ذلك بأيّ نحوٍ كان، يجب عليه الصلاة جالسًا مع استقامة البدن.

٩٨٠ • وظيفة العاجز عن الجلوس • لا يجوز للمصليّ الاستلقاء مع التمكن من الجلوس، وإذا لم يتمكن من الجلوس بالشكل الصحيح، فعليه الجلوس بالنحو الذي يتمكن منه، وإذا لم يتمكن من الجلوس رأسًا، فالأحوط أن يعمل بالنحو الذي ذكرناه في أحكام القبلة (مسألة ٧٨٧)؛ وذلك بأن يستلقي على الجانب الأيمن، وإن لم يتمكن فالأحوط أن يستلقي على الجانب الأيسر، وإذا لم يتمكن من ذلك أيضًا، يستلقي على ظهره على الأحوط.

٩٨١ • الركوع في الصلاة جالسًا • من كان يصلي من جلوس إذا كان متمكنًا من الركوع عن قيام وجب عليه ذلك وإلا ركع جالسًا.

٩٨٢ • التمكن من القيام أو الجلوس في الصلاة مستقليا • من كان يصلي مستقليا إذا كان متمكنا من الجلوس في بعض صلاته، فعليه الجلوس بالقدر الممكن وكذلك لو تمكن من القيام فعليه القيام بالقدر الذي يتمكن منه إلا أنه لا تجوز له قراءة شيء من الأذكار قبل استقرار بدنه.

٩٨٣ • التمكن من القيام في الصلاة جالسا • من كان يصلي من جلوس، إذا كان متمكنا من القيام في بعض صلاته، فعليه القيام بالقدر الممكن ولكن لا يقرأ شيئا ما لم يستقر بدنه، كما سبق.

٩٨٤ • خوف المرض أو الضرر في الصلاة قائما • من يتمكن من الصلاة قائما، ولكنه يخاف من المرض أو الضرر في بدنه لو صلى من قيام، جازت له الصلاة جالسا. وإذا خاف من الصلاة جالسا أيضا جازت له الصلاة مستقليا.

٩٨٥ • التمكن من القيام بعد الصلاة جالسا • إذا اعتقد الإنسان في سعة الوقت استمرار عجزه عن القيام إلى ضيق الوقت، فصلّى جالسا أو مستقليا، ثم تمكن من القيام في الوقت، يجب عليه إعادة الصلاة. وإن احتمل القدرة على القيام قبل خروج الوقت وصلّى في سعة الوقت رجاء جالسا أو مستقليا - حسب تمكنه - فإن ارتفع عذره في الوقت، تجب عليه إعادة الصلاة، وإذا استمر عذره إلى آخر الوقت، صحت صلاته؛ بل إذا صلى في سعة الوقت معتقدا باستطاعته من الوظيفة الاختيارية للصلاة في ما بقي من الوقت؛ وتحقق منه قصد القرية لهله بالمسألة - مثلاً - فاتفق عدم تمكنه من الوظيفة الاختيارية إلى آخر الوقت، صحت صلاته.

٩٨٦ • مستحبات القيام • يستحب في حال القيام: الانتصاب وإسدال المنكبين، ووضع الكفين على الفخذين، وضم أصابع الكفين، وأن يكون نظره إلى موضع سجوده، والتسوية في الاعتماد على القدمين، وأن يكون مع الخضوع والخشوع، وأن لا يقدم رجلا ويؤخر أخرى، وأن يفرق بينهما بثلاث أصابع مفترجات أو أكثر إلى الشبران كان المصلي رجلا، ولو كانت امرأة تضم قدميها.

القراءة

٩٨٧ • قراءة الحمد والسورة في الركعة الأولى والثانية • يجب على المصلي في الركعة الأولى والثانية قراءة سورة الحمد، ويستحب مؤكدا قراءة سورة كاملة بعدها؛ بل موافق للاحتياط الاستحبابي.

٩٨٨ • ترك السورة لضيق الوقت • إذا ضاق وقت الصلاة أو اضطرت الإنسان إلى ترك السورة، كما لو خاف أن يهجم عليه لص أو حيوان مفترس يؤذيه فلا يجب عليه قراءة السورة بلا إشكال؛ بل لا تجوز

قراءتها إذا استلزمت تضرر بدنه ضررًا هامًا.

٩٩٩ • قراءة السورة قبل الحمد • إذا قرأ السورة قبل الحمد عالمًا عامدًا، بطلت صلاته. وإذا فعل ذلك سهوًا ثم تذكر في أثناء قراءتها، فعليه ترك السورة ثم قراءة الحمد، ويستحب قراءة السورة بعد قراءته الحمد.

٩٩٠ • نسيان الحمد وتذكره بعد الركوع • إن نسي قراءة الحمد وتذكر ذلك بعد الوصول إلى حد الركوع، صحّت صلاته.

٩٩١ • الالتفات إلى ترك الحمد قبل الركوع • إذا التفّت قبل الهويّ إلى الركوع بأثمه لم يقرأ الحمد، فعليه قراءتها؛ وكذلك لو التفّت إلى ذلك بعد الهويّ وقبل الوصول إلى حد الركوع، يجب عليه الرجوع إلى القيام وقراءة الحمد.

٩٩٢ • قراءة العزائم في الصلاة • يجب في الصلوات الواجبة ترك قراءة الآيات ذات السجدة الواجبة، والمذكورة في المسألة ٣٩٣، والأحوط استحبابًا ترك الشروع في قراءة السور ذات السجدة الواجبة.

٩٩٣ • العدول من العزائم بعد الشروع فيها • إذا أخذ في الصلاة الواجبة بقراءة إحدى السور ذات السجدة الواجبة عمدًا أو سهوًا، جاز له ترك تلك السورة والشروع بقراءة سورة أخرى، كما جاز إكمالها؛ ولكن يترك قراءة آية السجدة، وإنما يقرأ سواها ويتم الصلاة.

وأما إذا قرأ آية السجدة، فيجب عليه السجود ثم القيام وقراءة الحمد، وبعدها يتم صلاته، فإن كان قرأ آية السجدة متعمدًا وسجد لها في أثناء الصلاة، فعليه إعادة الصلاة، وأما لو قرأ آية السجدة سهوًا وسجد لها، فالأحوط استحبابًا إعادة الصلاة. وأما لو قرأ آية السجدة ولم يسجد، لا تبطل صلاته؛ وإن كان قد ارتكب معصية لو ترك السجود من دون عذر.

٩٩٤ • الاستماع إلى آية السجدة في الصلاة • إذا استمع إلى آية السجدة في الصلاة، يجب السجود، وإذا كانت السجدة قبل الركوع يقوم بعد السجدة ويقرأ الحمد ويركع ثم يتم الصلاة، ولو لم يسجد يكون عاصيًا وتصحّ صلاته؛ نعم لو استمع في الصلاة الواجبة إلى آية السجدة عمدًا، وسجد لها في الصلاة فعليه إعادة الصلاة، وإذا استمع إلى آية السجدة سهوًا، فلا يجب إعادة الصلاة.

وأما لو قرأ إمام الجماعة آية السجدة، يجب عليه وعلى المأمومين السجود وإن لم يسمعوا الآية؛ فإن كانت السجدة قبل الركوع وجب القيام وقراءة الحمد ثم الركوع، وأما إذا لم يسجدوا - وإن كان عن عمد - فصلاتهم صحيحة، وإن عصوا لو تركوا السجدة من دون عذر.

٩٩٥ • قراءة السورة في النوافل • لا يعتبر في الصلوات المستحبة قراءة سورة بعد الحمد قطعاً، وإن صارت الصلاة واجبة بنذر أو نحوه؛ ولكن في بعض الصلوات المستحبة، مثل صلاة الوحشة التي وردت فيها سورة خاصة إن أراد الإتيان بها بالكيفية الواردة، فعليه قراءة تلك السورة الخاصة.

٩٩٦ • قراءة الجمعة والمنافقين في ظهر الجمعة • يستحب في صلاة الجمعة وفي صلاة الظهر من يوم الجمعة، قراءة سورة «الجمعة» بعد الحمد في الركعة الأولى وسورة «المنافقين» بعد الحمد في الركعة الثانية. وإذا شرع في إحدى هاتين السورتين، لا يجوز له العدول إلى سورة أخرى.

٩٩٧ • العدول من سورتي التوحيد والحمد بعد الشروع فيهما • إذا شرع بعد الحمد في سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، فلا يجوز العدول عنها إلى سورة أخرى؛ نعم لو قرأ نسياناً إحدى هاتين السورتين في صلاة الجمعة أو صلاة الظهر من يوم الجمعة بدلاً من سورة الجمعة أو المنافقين، فإنه يجوز له العدول إلى سورة الجمعة أو المنافقين؛ والأحوط استحباباً ترك العدول بعد تجاوز النصف.

٩٩٨ • العدول عن التوحيد والحمد في الظهر من الجمعة • إذا شرع في سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ في صلاة الجمعة أو في صلاة الظهر من يوم الجمعة عمداً، فالأحوط استحباباً عدم العدول إلى سورة الجمعة أو المنافقين وإن لم يبلغ النصف.

٩٩٩ • العدول من السورة بعد الشروع فيهما • إذا شرع المصلي في بعض السور - غير سورة التوحيد أو المجدد - جاز له العدول إلى سورة أخرى بلا إشكال ما لم يبلغ النصف والأحوط استحباباً عدم العدول ما بين النصف والثلاثين، وأما إذا بلغ الثلاثين فلا يجوز له العدول إلى سورة أخرى.

١٠٠٠ • نسيان السورة بعد الشروع فيهما • إذا نسي السورة آتياً أخذ في قراءتها أو اضطرت إلى تركها لسبب كضيق الوقت، يجوز له اختيار سورة أخرى، وإن كان قد تجاوز الثلاثين؛ بل حتى لو كانت السورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾.

١٠٠١ • الجهر والإخفات في الصلاة • يجب على الرجال الجهر بقراءة الحمد والسورة في صلاة الصبح وصلاح المغرب والعشاء، ويجب على الرجال والنساء الإخفات بقراءة الحمد والسورة في صلاحتي الظهر والعصر. ويستحب للرجال الجهر في الحمد والسورة لصلاة الظهر في يوم الجمعة، والجهر بالبسملة في الظهر والعصر في جميع الأيام.

١٠٠٢ • الجهر في جميع كلمات الحمد والسورة • يجب على الرجال رعاية الجهر في صلاة الصبح

- وصلاحي المغرب والعشاء في جميع كلمات الحمد أو السورة حتى الحرف الآخر منها.
- ١٠٠٣ ♦ **الجهرب بالقراءة للنساء** ♦ تتخير المرأة بين الجهرب والإخفات في صلاة الصبح وصلاحي المغرب والعشاء؛ لكن إذا كان هناك أجنبي يسمع صوتها، فالأحوط استحباباً أن تخفت في القراءة.
- ١٠٠٤ ♦ **الجهرب بدل الإخفات والإخفات بدل الجهرب** ♦ إذا جهرب المصلي في موضع الإخفات، أو أخفت في موضع الجهرب عالمناً عامداً بطلت صلاته، لكن إذا كان ناسياً، أو جاهلاً بالمسألة صحّت صلاته، وإذا التفت في أثناء الصلاة إلى اشتباهه، لم يجب عليه إعادة ما قرأه.
- ١٠٠٥ ♦ **القراءة بصوت مرتفع** ♦ من قرأ الحمد أو السورة بصوت مرتفع جداً بحيث لا يصدق عليه القراءة، بطلت صلاته.
- ١٠٠٦ ♦ **وظيفة العاجز عن القراءة الصحيحة** ♦ يجب تعلّم القراءة حتى يقرأ بشكل صحيح. ومن لا يتمكن من التعلّم، يجب عليه أن يصلي بالنحو الذي يتمكن منه. والأحوط استحباباً أن يصلي مع الجماعة.
- ١٠٠٧ ♦ **تعلّم القراءة والأذكار** ♦ من لا يُحسن قراءة الحمد أو شيئاً من سائر واجبات الصلاة، فإن كان الوقت واسعاً، يجب عليه التعلّم، وإن كان ضيقاً، فعليه أن يأتي بالصلاة مع الجماعة مع الإمكان.
- ١٠٠٨ ♦ **أخذ الأجرة على تعليم الصلاة** ♦ يحرم أخذ الأجرة على تعليم واجبات الصلاة على الأحوط، ولكن لا إشكال في أخذها على تعليم المستحبات.
- ١٠٠٩ ♦ **أداء القراءة غلظاً والشك في صحتها** ♦ إذا لم يعرف كلمة من كلمات الحمد أو كان شاكاً فيها أو تركها عمدًا، أو بدّل حرفاً بغيره، كما لو بدّل حرف «ض» بحرف «ظ»؛ بطلت صلاته وكذا لو حرك الكلمة في موضع عدم الحركة، أو ترك التشديد.
- ١٠١٠ ♦ **القراءة غلظاً باعتقاد الصحة** ♦ إذا اعتقد صحة قراءته فصلّى ثم تبين كونها غلظاً، فإن كان غلظه مما يتعارف بين الناس صحّت صلاته وإن كان الأحوط استحباباً إعادة الصلاة في الوقت، والقضاء بعد الوقت.
- ١٠١١ ♦ **تكرار الكلمة مع الجهل بالوجه الصحيح أو التردد فيه** ♦ إذا لم يعرف حركات الإعراب لكلمة من الكلمات أو لم يدّر حرفاً كما لو تردّد في حرف أنها «س» أو «ص»، يجب عليه التعلّم، ولو قرأها بوجهين أو أكثر، بطلت صلاته، كما في «اهدنا الصراط المستقيم» يقرأ كلمة «المستقيم» مرّة بالصاد والأخرى بالسين؛ إلا إذا كانت الكلمة يصحّ قراءتها بالوجهين، وأنى بأحدهما بقصد الذكر.

١٠١٢ • رعاية المذ في الصلاة • الأحوط استحباباً مَدِّ الواو الساكنة إذا كان قبلها ضمة، و بعدها همزة، مثل كلمة «سوء»، و مَدِّ الألف إذا كان بعده همزة مثل «جاء» و مَدِّ الياء الساكنة إذا كان قبلها كسرة و بعدها همزة مثل «جاء» و كذلك الأحوط استحباباً مَدِّ الحروف الثلاثة إذا كان بعدها حرف ساكن كما في «ولا الضالين» و إذا لم يراع ما ذكرناه، فالأحوط استحباباً إتمام الصلاة ثم إعادتها.

١٠١٣ • الوقف على الحركة والوصل بالسكون • الأحوط استحباباً في الصلاة عدم الوقف على الحركة، ولا الوصل بالسكون. و معنى الوقف على الحركة: هو أن يحرك آخر الكلمة، و يسكت مفصلة عما بعدها من الكلمات مثلاً يقول: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» و يكسر الميم في «الرَّحِيمِ» ثم يسكت ثم يقول: «مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ». و معنى الوصل بالسكون: هو أن لا يحرك آخر الكلمة و يصلها بالكلمة التي بعدها مثلاً يقول: «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ» و لا يكسر حرف الميم و يصلها فوراً بـ«مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ».

١٠١٤ • ما يقرأ في الركعتين الأخيرتين • يجوز في الركعة الثالثة والرابعة أن يقرأ الحمد مرة واحدة أو التسيبحات الأربع مرة واحدة، أي يقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ». و الأحوط استحباباً الإتيان بالتسيبحات ثلاث مرات. و يمكنه أن يقرأ الحمد في ركعة و التسيبحات في ركعة أخرى. و الأفضل أن يأتي بالتسيبحات في الركعتين.

١٠١٥ • التسيبحات الأربع في ضيق الوقت • يجب الإتيان بالتسيبحات الأربع مرة واحدة مع ضيق الوقت.

١٠١٦ • الإخفات في التسيبحات • يجب على الرجل والمرأة الإخفات في الركعة الثالثة والرابعة، سواء قرء الحمد أو التسيبحات.

١٠١٧ • الإخفات في بسملة الحمد في الركعتين الأخيرتين • إذا قرأ في الركعة الثالثة أو الرابعة الحمد، فالأحوط الإخفات في «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ».

١٠١٨ • العاجز عن قراءة التسيبحات • من لا يتمكن من تعلم التسيبحات أو لا يستطيع الإتيان بها بالشكل الصحيح، و جب عليه قراءة الحمد في الركعة الثالثة والرابعة.

١٠١٩ • قراءة التسيبحات في الركعتين الأوليين • إذا كان في الركعة الأولى أو الثانية، ولكنه تحتل أنه في الركعة الثالثة أو الرابعة قرأ التسيبحات بدلاً من الحمد، فإن التفت إلى ذلك قبل الركوع، يجب عليه قراءة الحمد. و أما لو التفت في الركوع أو بعده، صحت صلاته.

١٠٢٠ • قراءة الحمد في الأخيرتين باعتقاد أنها في الأوليين • إذا قرأ الحمد في الركعتين الأخيرتين

بتختيل أنه في إحدى الأوليين، أو قرأ الحمد في الركعتين الأوليين بتختيل أنه في الركعتين الأخيرتين، صحت صلاته، سواء التفت قبل الركوع أو بعده.

١٠٢١ • قراءة كل من الحمد والتسبيحات للجري على اللسان • إذا أراد قراءة الحمد في الركعة الثالثة أو الرابعة فجرت على لسانه التسبيحات، أو أراد قراءة التسبيحات فجرت على لسانه سورة الحمد، وجب عليه ترك ذلك وقراءة الحمد أو التسبيحات؛ ولكن إذا كان من عادته قراءة الشيء الذي جرى على لسانه، يتمه وتكون صلاته صحيحة.

١٠٢٢ • قراءة الحمد سهواً في الركعة الثالثة • من كانت عادته قراءة التسبيحات في الركعة الثالثة أو الرابعة، فإن جرت على لسانه سورة الحمد من دون قصد، يجب عليه تركها وقراءة الحمد مرة أخرى أو قراءة التسبيحات؛ ولكن إن غفل عن عادته، وقرأ الحمد بقصد الإتيان بوظيفته، جاز له إتمام ذلك وصحت صلاته.

١٠٢٣ • الاستغفار بعد التسبيحات • يستحب في الركعة الثالثة والرابعة بعد التسبيحات الاستغفار، مثلاً يقول «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ رَبِّي وَأَتُوبُ إِلَيْهِ» أو يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي». ومن شك في أثناء الاستغفار بأنه هل أتى بالحمد أو التسبيحات الأربع أم لا، فإن كان استغفاره بقصد الذكر الخاص، لا يجب عليه الإتيان بالحمد أو التسبيحات، وإن كان الأحوط استحباباً الإتيان بهما ثانيًا بقصد الذكر المطلق، لا سيما إذا لم يكن من عادته الاستغفار. وأما إن كان قصده الإتيان بالاستغفار لاستحبابه في جميع مواضع الصلاة -لا بقصد الذكر الخاص- يجب عليه قراءة الحمد أو الإتيان بالتسبيحات.

١٠٢٤ • الشك في قراءة الحمد أو التسبيحات في الركوع • إذا شك في ركوع الركعة الثالثة أو الرابعة في قراءة الحمد أو التسبيحات، لا يعنى بشكّه. وإذا شك قبل أن يصل إلى حد الركوع، وجب عليه الرجوع والإتيان بالحمد أو التسبيحات إلا إذا كان شكّه بعد الاستغفار حسبما تقدم.

١٠٢٥ • الشك في صحة القراءة • من شك في أنه هل قرأ آية أو كلمة بشكل صحيح أم لا، فإن كان شكّه في أثناء الركوع أو بعده؛ فلا يعنى بشكّه وإن كان شكّه قبل الركوع، فإن لم يدخل في ما بعدها من القراءة يجب عليه إعادة الشكل الصحيح، وإن دخل في قراءة بعده -مثلاً عند قراءة السورة شك في قراءة الحمد بشكل صحيح، أو عند قراءة «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ» شك في قراءة «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ» بشكل صحيح- فعليه إعادة ذلك وما بعده بشكل صحيح وبقصد القرية المطلقة. وكذا إذا تكرر منه الشك؛ نعم إذا بلغ الشك حد الوسواس فلا يجوز له أن يعنى بشكّه وإذا

اعتنى بشكّه وكثر ذلك الشيء مع تمكنه من ترك العمل بوساوسه وجب عليه إعادة الصلاة مع علمه بالمسألة بل مع شكّه فيها.

١٠٢٦ ♦ مستحبات القراءة ♦ يستحب في الركعة الأولى قول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» قبل الشروع بقراءة الحمد، كما يستحب للرجال المجهرب «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» في الركعة الأولى والثانية من صلاتي الظهر والعصر، ويستحب للمصلي التأني في قراءة الحمد والسورة، والوقوف عند آخر كل آية وعدم وصلها بالآية التي تليها، والالتفات إلى معاني الآيات حين قراءة الحمد والسورة. ويستحب أن يقول: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» بعد فراغ الإمام من قراءة الحمد إذا كان مأموماً، وكذا بعد الفراغ من قراءة نفسه إن كان منفرداً. ويستحب أيضاً أن يقول بعد قراءة سورة التوحيد: «كَذَلِكَ اللَّهُ رَبِّي» مرة أو مرتين أو ثلاثاً، أو «كَذَلِكَ اللَّهُ رَبُّنَا». ويستحب الفصل قليلاً بعد الفراغ من السورة قبل الفنون أو تكبير الركوع.

١٠٢٧ ♦ استحباب قراءة القدر والتوحيد ♦ يستحب في جميع الصلوات قراءة سورة «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» في الركعة الأولى، وسورة «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» في الركعة الثانية.

١٠٢٨ ♦ كراهة ترك سورة التوحيد في الفرائض اليومية ♦ يكره ترك سورة التوحيد في جميع الفرائض الخمس.

١٠٢٩ ♦ قراءة التوحيد بنفس واحد ♦ يكره قراءة سورة التوحيد بنفس واحد.

١٠٣٠ ♦ تكرار سورة واحدة في الركعتين ♦ يكره أن يقرأ سورة واحدة في الركعتين إلا سورة التوحيد.

الركوع

١٠٣١ ♦ تعريف الركوع ♦ يجب في كل ركعة بعد القراءة الركوع وهو الانحناء بقصد الخضوع، بحيث يتمكن من وضع يده على ركبتيه.

١٠٣٢ ♦ عدم وضع اليد على الركبة في الركوع ♦ إذا انحنى بمقدار الركوع، ولكنه لم يضع يده على ركبتيه، جاز.

١٠٣٣ ♦ الركوع بنحو غير متعارف ♦ إذا ركع على غير النحو المتعارف، كما لو انحنى إلى جهة اليمين أو الشمال، فالأحوط استحباباً عدم صحة ركوعه وإن وصلت يده إلى الركبتين.

١٠٣٤ • الانحناء بلا قصد الخضوع • يجب أن يكون الانحناء بقصد الخضوع، فإذا انحنى من أجل عمل آخر كأخذ شيء من الأرض، لا يحسب هذا الانحناء ركوعاً، بل يجب عليه القيام والانحناء مرة أخرى للركوع بقصد الخضوع، ولا يكون هذا العمل زيادة في الركوع، فلا تبطل الصلاة به.

١٠٣٥ • ركوع غير مستوي الخلقه • من كانت يده أو ركبته على خلاف المتعارف كما لو كانت يده طويلتين جداً؛ بحيث لو انحنى قليلاً وصلت يده إلى ركبته، أو كانت ركبته أخفض من المتعارف؛ بحيث لو أراد إيصال اليدين إلى الركبتين لزمه الانحناء كثيراً، فعلى هذا الشخص ملاحظة المتعارف ما بين الناس في حد الركوع.

١٠٣٦ • الركوع في الصلاة جالساً • من كان يصلي من جلوس، يجب أن يحسب ظهره بالمقدار الذي يحسبه في حال الركوع من قيام.

١٠٣٧ • ذكر الركوع • من واجبات الركوع «الذكر»، وهو في حال الاختيار قول ثلاث مرّات «سبحان اللّٰه» أو «سبحان ربّي العظيم» بخفيده مرة واحدة، أو أيّ ذكر آخر بهذا المقدار. ولكن لا يقول فيه «سبحان ربّي الأعلى» بخفيده» بنية ذكر الركوع. ويكفي في حال الاضطرار قول «سبحان اللّٰه» مرة واحدة.

١٠٣٨ • ما يرتبط بذكر الركوع • يجب التوالي في ذكر الركوع، وأن يكون باللغة العربية الصحيحة. ويُسْتَحَبُّ ذكر «سبحان ربّي العظيم» بخفيده» ثلاث مرّات أو خمسا أو سبعا، بل أكثر من ذلك.

١٠٣٩ • استقرار الرأس والبدن في الركوع • يعتبر في تحقق الركوع، استقرار الرأس والبدن كما يجب استقرارهما في حال الذكر الواجب للركوع، بل الذكر المستحب، إن أتى به بقصد الذكر الوارد في الركوع.

١٠٤٠ • التحرك في الركوع بنحو غير اختياري • إذا تحرك في أثناء الذكر الواجب في الركوع حركة غير اختيارية، بحيث خرج الرأس أو البدن عن حالة الاستقرار، أتمّ الذكر وجاء وأعاد بعد الاستقرار؛ ولكن إذا كانت الحركة بسيرة بحيث لم يخرج الرأس أو البدن فيها عن حالة الاستقرار، أو كانت الحركة في اليد أو الأصابع، فلا إشكال في ذلك.

١٠٤١ • الإتيان بذكر الركوع قبل الانحناء أو استقرار البدن عامداً • إذا أتى بالذكر الواجب للركوع عالماً عامداً قبل أن ينحني بمقدار حدّ الركوع أو قبل أن يستقر الرأس والبدن بطلت صلاته.

١٠٤٢ • رفع الرأس من الركوع قبل إتمام الذكر • إذا رفع رأسه من الركوع عالماً عامداً قبل إتمام الذكر الواجب، فصلاته باطلة.

١٠٤٣ ♦ الإتيان بذكر الركوع قبل الانحناء أو استقرار البدن سهواً أو جهلاً ♦ إذا رفع رأسه من الركوع سهواً أو لجهله بالمسألة قبل أن ينحني بحّد الركوع أو قبل أن يستقر الرأس والبدن فعليه أن يركع ثانياً وإذا انحني بحّد الركوع ورفع رأسه سهواً أو لجهله بالمسألة فإن التفت قبل أن يخرج من حال الركوع، يجب عليه أن يعيد الذكر بعد استقرار بدنه، وإن التفت بعد أن خرج عن حال الركوع، صحت صلاته في صورة السهو.

١٠٤٤ ♦ العجز عن البقاء في الركوع ♦ من لم يتمكّن من البقاء بمقدار قول «سبحان الله» مرة واحدة في حدّ الركوع، فعليه أن يأتي ببعض الذكر في حال الهويّ إلى الركوع، أو في حال التهوض، ويأتي ما تمكّن منه في حال الركوع.

١٠٤٥ ♦ العجز عن الاستقرار في الركوع ♦ إذا لم يستقر في حال الركوع لمرض أو نحو ذلك، فصلاته صحيحة، ولكن يجب الإتيان بالذكر الواجب قبل الخروج عن حال الركوع.

١٠٤٦ ♦ العجز عن الانحناء في الركوع ♦ من لم يتمكّن من الانحناء بالمقدار الواجب في الركوع بنفسه يركع باستعانة غيره أو الاتكاء على شيء، فإن لم يتمكّن بوجهه، أو مأ للركوع برأسه مع قصده الركوع في قلبه والأحوط استحباباً أن ينحني بالمقدار الممكن وإذا لم يتمكّن من الإيماء أيضاً، فعليه أن يغمض العينين بنية الركوع ثم يأتي بالذكر الواجب ويفتح عينيه بنية الرفع من الركوع وإن عجز عن ذلك أيضاً لا يجب عليه الركوع والأحوط استحباباً الإشارة باليد بنية الركوع ويأتي بالذكر؛ وفي صورتين الأخيرتين يعيد الصلاة بعد برئه.

١٠٤٧ ♦ العجز عن الركوع قائماً أو رأساً ♦ من لم يتمكّن من الركوع قائماً ولكن أمكنه الركوع جالساً فعليه أن يأتي بالركوع في حال الجلوس ومن لم يتمكّن من الركوع لا في حال القيام ولا في حال الجلوس، يومي للركوع برأسه (والأحوط استحباباً أن ينحني بالمقدار الممكن) وإذا لم يتمكّن من الإيماء بالرأس أيضاً عمل بما ذكر في المسألة السابقة. وفي صورتين الأخيرتين يعيد الصلاة بعد برئه.

١٠٤٨ ♦ تكرر الركوع ♦ إذا انحني إلى حدّ الركوع بقصد الخضوع ثم رفع رأسه، وكرر ذلك مرة أخرى، بطلت صلاته وعليه أن يعيده ثانياً.

١٠٤٩ ♦ القيام بعد الركوع ♦ يجب القيام منتصباً بعد الفراغ من ذكر الركوع، وبعد استقرار البدن يهوي إلى السجدة، وإذا هوى إلى السجدة قبل القيام عن الركوع أو قبل استقرار البدن عالماً عامداً، بطلت صلاته.

١٠٥٠ • الالتفات إلى الركوع المنسي قبل السجدة • إذا نسي الركوع و التفت إلى ذلك قبل أن يصل إلى السجدة، وجب عليه القيام ثم الهوي إلى الركوع. ولو قام متقوساً إلى حد الركوع، لم يكف ذلك، بل يجب عليه القيام ثم الركوع.

١٠٥١ • الالتفات إلى الركوع المنسي قبل السجدة • إذا نسي الركوع وتذكر بعد وضع الجبهة على الأرض، وجب عليه الرجوع والركوع بعد القيام. وإن تذكر الركوع في السجدة الثانية، أعاد الصلاة والأحوط استحباباً أن يتم صلاته قبل الإعادة.

١٠٥٢ • مستحبات الركوع • يستحب التكبير حال القيام قبل الهوي إلى الركوع، و ردّ الركبتين إلى الخلف في الركوع، وأن يكون الظهر مستوياً، وأن يمدّ العنق موازياً للظهر، ويكون نظره بين قدميه حال الركوع، ويصلي على النبي الأكرم محمد وآله عليهم السلام قبل الذكر أو بعده، وأن يقول بعد الانتصاب حال الاستقرار: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ».

١٠٥٣ • ركوع النساء • يستحب للنساء وضع اليدين فوق الركبتين، ولا يستحب لهنّ ردّ الركبتين إلى الخلف.

السجود

أحكام السجود

١٠٥٤ • حكم السجدة وكيفيتها • يجب على المصلي السجود مرتين بعد الركوع في كلّ ركعة من الصلوات الواجبة والمستحبة، بمعنى وضع الجبهة على الأرض بقصد الخضوع، والأحوط استحباباً أن لا يكون مقدار الجبهة التي يضعها على الأرض أقل من الدرهم (وقد ذكرنا مقدار الدرهم في المسألة ٨٥٦).

ويجب الذكر في حال السجدة عند ما تكون الأعضاء على الأرض، وهي: الجبهة وبطن الكفّين مع أصابع اليد والركبتان وإبهاما الرجلين. ولا يكفي وضع ظهر الكفّين.

١٠٥٥ • ركنية السجدة • السجدة من كلّ ركعة ركن من أركان الصلاة، فإذا ترك المصلي السجدين في أيّ ركعة من الصلاة الواجبة، عمداً أو نسياناً، بطلت صلاته.

١٠٥٦ • زيادة السجدة واحدة ونقصانها • إذا زاد أو نقص سجدة واحدة عالمناً عامداً، بطلت صلاته. وإذا زاد سجدة واحدة سهواً صحت صلاته وإذا نقص سجدة واحدة سهواً، فسبأني حكها في المسألة ١١١٩.

١٥٥٧ • المناط في تحقّق السجدة • إذا لم يضع الجبهة على الأرض عمدًا أو سهواً، فإتاه لم يسجد؛ ولو كانت المواضع الأخرى على الأرض.

وأما لوضع الجبهة على الأرض بقصد الخضوع، ولكن لم تكن المواضع الأخرى على الأرض سهواً، أو لم يأت بالذکر سهواً أيضاً، صحت سجده.

١٥٥٨ • الذکر في السجدة • من جملة واجبات السجدة «الذکر»، وهو في حال الاختيار قول: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» أو «سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ»، والظاهر كفاية أي ذكراً من الأذکار يكون بهذا المقدار. ولكن لا يقول فيه «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ» بنية ذكراً للسجود. ويجب التوالى في ذكراً السجدة وكونه باللغة العربية الصحيحة. ويستحبّ ذكراً «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ» ثلاث مرّات أو خمساً أو سبعمائة أو أكثر من ذلك.

١٥٥٩ • استقرار الرأس والبدن في السجدة • يعتبر استقرار الرأس والبدن في حال الذکر الواجب، بل المستحبّ أيضاً إن أتى به بقصد الذکر الوارد في السجود.

١٥٦٠ • أداء ذكراً السجود عمدًا قبل استقرار البدن • إذا أتى بذكراً السجود قبل وصول الجبهة إلى الأرض، أو قبل استقرار البدن عالماً عامداً، أو رفع رأسه من السجدة قبل الذكراً أو قبل إتمام الذكراً، أو حرّك بدنه عند الذكراً الذي يؤقّ به بقصد الورد كانت صلاته باطلة، ولا فرق في ذلك بين الذكراً الواجب والمستحبّ الذي أتى بقصد الورد؛ وفي الصورة الأخيرة أي الذكراً المستحبّ فالأحوط استحباباً أن يتمّ الصلاة ثم يعيدها.

١٥٦١ • أداء ذكراً السجود سهواً قبل استقرار البدن • إذا بدأ بذكراً السجود سهواً قبل وصول الجبهة إلى الأرض، أو قبل استقرار البدن، أو لجهله بالمسألة، والتفت إلى ذلك قبل أن يرفع رأسه من السجدة، وجب عليه إعادة الذكراً في حال استقرار البدن.

١٥٦٢ • الالتفات إلى عدم الإتيان بالذکر الصحيح • إذا التفت بعد أن رفع رأسه من السجدة بأنّه لم يأت بالذکر، أو رفع رأسه قبل إتمام الذكراً، أو كان بدنه غير مستقرّ حال الإتيان بالذکر، صحت صلاته.

١٥٦٣ • رفع بعض الأعضاء عمدًا في حال السجود • إذا رفع أحد أعضاء المساجد السبعة عن الأرض في حال الإتيان بالذکر عالماً عامداً، بطلت صلاته. وأما إذا رفع أحد هذه الأعضاء - ما عدا الجبهة - من الأرض في غير حال الذكراً، ثمّ وضعها مرّة أخرى على الأرض، لم يكن به بأس.

١٠٦٤ • رفع بعض الأعضاء سهوًا في حال السجود • إذا رفع رأسه من السجود قبل الشروع بالذكر أو قبل إتمامه سهوًا، فليس له وضع الجبهة على الأرض ثانيًا، بل يجب أن يحسبه سجدة؛ ولكن إذا رفع سائر أعضاء السجود عن الأرض، فعليه وضعه على الأرض ثانيًا والإتيان بالذكر.

١٠٦٥ • الجلوس بين السجدين • يجب بعد رفع الرأس من السجدة الأولى الجلوس مطمئنًا، ثم العود إلى السجدة مرة أخرى.

١٠٦٦ • عدم مساواة موضع السجود والوقوف • يجب أن لا يكون موضع السجدة أعلى أو أخفض من موضع القدمين عرفًا بمقدار أربعة أصابع مضمومة، ولا فرق في هذا الحكم بين الأرض المنحدرة وغيرها.

١٠٦٧ • وضع الجبهة سهوًا على مكان مرتفع • إذا وضع الجبهة سهوًا على شيء كان أعلى من موضع القدمين بأكثر من أربعة أصابع مضمومة، فإن كان العلو بمقدار لا يصدق عليه أنه في حال السجود، جاز له رفع رأسه، أو جرّ جبهته ووضعها على المكان الذي يصحّ السجود عليه. وأما إذا كان العلو قليلًا بحيث يصدق عليه أنه في حال السجود، فعليه أن يضع جبهته - في حال الانحناء - على الموضع الذي يصحّ السجود عليه ويمرّ جبهته إليه مع الإمكان. وإن كان الأحوط استحبابًا إعادة الصلاة بعد الإتمام. وإذا لم يتمكن من وضع الجبهة منحنياً وجب عليه إعادة الصلاة والأحوط استحبابًا أن لا يقطع الصلاة بل يرفع الجبهة ويضعها على ما يصحّ السجود عليه قبل إعادة الصلاة.

١٠٦٨ • وضع الجبهة سهوًا على موضع أخفض من موضع القدمين • إذا وضع جبهته سهوًا على موضع أخفض من موضع القدمين بأكثر من أربعة أصابع مضمومة، فعليه أن يضع جبهته على الموضع الذي يصحّ السجود عليه في حال كونه منحنياً وأن يمرّ جبهته إليه مع الإمكان وصحت صلاته.

١٠٦٩ • وجود الحائل بين الجبهة وموضع السجود • يجب عدم وجود الحائل بين الجبهة وبين ما يصحّ السجود عليه، فإن منع النخار عن وصول الجبهة إلى الأرض أو كان يغطي الوسخ جميع سطح التربة، بحيث يمنع من وصول الجبهة إلى التربة، بطلت السجدة؛ ولكن لو تغير لون التربة مثلاً، فلا إشكال في ذلك.

١٠٧٠ • العجز عن وضع الكفّين على الأرض • إذا لم يتمكن من وضع تمام بطن الكفّين على الأرض حال السجدة، وجب أن يضع المقدار الممكن - ولو أصابع اليدين - على الأرض، وإذا لم يتمكن من ذلك، فالأحوط أن يضع ظهر الكفّين على الأرض، فإن لم يمكن يضع رُسغ اليد (مفصل الكف والذراع)

على الأرض، وإن لم يمكن وضع ما يستطيع من الذراع إلى المرفق على الأرض، وإن لم يمكن ذلك أيضًا، يكتفي بالعضد.

١٠٧١ • وضع رأس إبهام القدم على الأرض في حال السجدة • يجب في السجود وضع رأس إبهامي القدمين على الأرض، وإذا وضع بدل ذلك الأصابع الأخرى، أو ظهر القدمين، أو كان لا يصل رأس إبهام القدم إلى الأرض؛ لطول الأظفر، بطلت الصلاة؛ وإن صلى بدون مراعاة هذه الأمور لهله بالمسألة، فعليه إعادة الصلاة.

١٠٧٢ • العجز عن وضع الإبهام على الأرض لنقصه أو قطعه • من قُطع مقدار من إبهامه، يجب وضع القسم الباقي منه على الأرض، وإن لم يبق منه شيء أو لم يتمكن من وضع الباقي على الأرض، يجب وضع بعض الأصابع الأخرى، ومع فقد الأصابع، يجب وضع الأطراف الباقية من القدم على الأرض.

١٠٧٣ • السجدة بنحو غير متعارف • إذا سجد بنحو غير متعارف، كما لو وضع صدره وبتنه على الأرض أو مَدَّ رجله، فإن كانت المساجد السبعة -المذكورة سابقًا- على الأرض، كفى ذلك. والأحوط استحبابًا إعادة الصلاة.

١٠٧٤ • طهارة موضع السجود • يجب أن يكون جزء من التربة أو غيرها مما يسجد عليه طاهرًا، وإذا وضع التربة مثلًا على الفرش المنتنّس، أو كان الطرف الآخر من التربة نجسًا فلا مانع فيه، إلا إذا أدى ذلك إلى نجاسة الجبهة، وبالتالي تبطل الصلاة.

١٠٧٥ • وجود دمل وجرح على الجبهة • إذا كان على الجبهة دمل ونحوه بحيث لا يتمكن من السجود، وجب السجود على القسم السالم من الجبهة، ولو بأن يسجد على تربة مرتفعة من الأرض ويعمل الدمل إلى جانب التربة ويسجد على القسم السالم من الجبهة، أو يحفر الأرض ويضع الدمل في داخلها ويضع القسم السالم من الجبهة على الأرض.

١٠٧٦ • كيفية السجدة عند استيعاب الجرح أو الدمل تمام الجبهة • إذا استوعب الجرح أو الدمل تمام الجبهة، وجب السجود على أحد طرفي الجبهة، والأحوط استحبابًا تقديم الجانب الأيمن على الأيسر، وإن لم يتمكن يسجد على الحاجب، ويتقدم الحاجب الأيمن على الأيسر، وإن لم يتمكن يسجد على الذقن، ولا يحسب شعر اللحية مانعًا، وإن لم يتمكن فيومي للسجدة.

١٠٧٧ • العجز عن وضع الجبهة على الأرض • من لم يتمكن من وضع الجبهة على الأرض، يجب عليه

الانحناء بالمقدار الممكن و يضع التربة أو أي شيء آخر مما يصح السجود عليه على مرتفع و يضع الجبهة عليه بالنحو الذي يصدق عليه أنه قد سجد، و يجب وضع ما يتمكن من المساجد على الأرض بالشكل المتعارف.

١٠٧٨ ♦ رفع التربة للسجود عليه ♦ إذا لم يكن عنده الشيء المرتفع ليضع عليه التربة و ما يصح السجود عليه، و جب رفع التربة أو نحوها باليد ثم الإتيان بالسجود.

١٠٧٩ ♦ العجز عن السجود ♦ من لم يتمكن من السجود بأي نحو من الأنحاء، يجب عليه نية السجدة في القلب مع الإيماء بالرأس و يكفي ذلك. و إن لم يتمكن، فالأحوط الإشارة بالعينين بنية السجود و الإتيان بذكروه، و إن لم يتمكن من الإشارة أيضًا لا يجب السجود، و الأحوط استحبابًا أن يشير باليد في حال الصلاة بنية السجدة و يأتي بالذكر أيضًا. نعم؛ يجب عليه في كلتا صورتين أن يعيد الصلاة بعد التمكّن.

١٠٨٠ ♦ ارتفاع الجبهة قهراً عن الأرض ♦ إذا ارتفعت الجبهة قهراً عن موضع السجود، و جب حفظها عن العودة ثانياً إن أمكن، و تحسب له سجدة واحدة و إن لم يأت بالذكر؛ و إذا لم يتمكن من حفظ الجبهة و عادت قهراً إلى موضع السجود، فالمجموع تحسب سجدة واحدة، و يأتي بالذكر إن كان لم يأت به.

١٠٨١ ♦ التقية في السجود ♦ لا يجوز للمصلي عند التقية السجود على السجّاد و أمثاله مهما أمكن، فإن استطاع أن يسجد على البارية أو نحوها مما يصح السجود عليه بلا مشقة فلا يجوز أن يسجد على السجّاد و نحوها، فإن تمكّن من الصلاة في مكان آخر يجب عليه ذلك؛ بل إذا اضطر إلى السجود على السجّاد و أمثاله، و جب عليه إعادة الصلاة.

١٠٨٢ ♦ السجود على ما لا يستقر عليه البدن ♦ السجود على ما لا يستقر عليه البدن كالمخدة و نحوها باطل.

١٠٨٣ ♦ السجدة و التشهد على الأرض ذات الطين ♦ إذا اضطر الإنسان إلى الصلاة على الأرض التي فيها طين، فإن لم يكن عليه مشقة كبيرة في تلوث ملابسه و بدنه بالطين، يجب عليه إتيان السجدة على الهيئة المعهودة. و أما إذا كان عليه مشقة كبيرة، جاز له الإتيان بالصلاة في حال القيام، و يومي للسجدة برأسه و يأتي بالتشهد في حال القيام؛ نعم لو تحتمل المشقة و أتى بالسجدة و التشهد على الهيئة المعهودة، فصلاته صحيحة أيضًا.

١٠٨٤ ♦ جلسة الاستراحة ♦ الأحوط استحباباً في الركعة الأولى والثالثة مما لا تشهد فيه «جلسة الاستراحة» فيجلس مقداراً بدون حركة بعد السجدة الثانية ثم يقوم.

ما يصح السجود عليه

١٠٨٥ ♦ السجود على الأرض وما أتبته ♦ يجب السجود على الأرض أو على ما أنبتت مما لا يؤكل ولا يلبس، كالحشب وورق الأشجار. ولا يصح السجود على النبات المأكول أو الملبوس (كالحنطة والشعير والقطن) ولا على غير الأرض ونباتها مثل الذهب والفضة والقيروالزفت.

١٠٨٦ ♦ السجود على ورق العنب ♦ لا يجوز السجود على ورق شجر العنب.

١٠٨٧ ♦ السجدة على ما يأكله الحيوانات ♦ يصح السجود على ما ينبت من الأرض إذا لم يكن مأكولاً وملبوساً للإنسان، وإن كان مأكولاً للحيوان مثل العلف والتبن.

١٠٨٨ ♦ السجدة على الأزهار ♦ يصح السجود على ما لا يؤكل من الأزهار، وإن كانت تؤكل للعلاج كورد البنفسج.

١٠٨٩ ♦ السجدة على فاكهة غير ناضجة وما لا يؤكل في بعض المناطق ♦ لا يصح السجود على فاكهة غير ناضجة. وكذلك لا يصح السجود على النباتات التي تؤكل في بعض المناطق خاصة؛ نعم لو كان الشيء لا يؤكل في أكثر المناطق يجوز للشخص الذي في تلك المناطق السجود على ذلك الشيء.

١٠٩٠ ♦ السجود على الأحجار المعدنية ♦ يصح السجود على الأحجار المعدنية التي هي من أجزاء الأرض كحجر الكلس وحجر الجص، والأحوط في حال الاختيار ترك السجود على الكلس والجص المطبوخين والأجر والفخار ونحو ذلك.

١٠٩١ ♦ السجود على القرباس ♦ يصح السجود على القرباس وإن كان مصنوعاً من القطن ونحوه.

١٠٩٢ ♦ أفضل شيء للسجود عليه ♦ أفضل ما يصح السجود عليه تربة سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام، ثم مطلق التراب، ثم الحجر، ثم النبات.

١٠٩٣ ♦ عدم الوصول إلى ما يصح السجود عليه ♦ إذا لم يكن عنده ما يصح السجود عليه في تمام الوقت، أو كان عنده ولكن لا يتمكن من السجود عليه؛ لشدة البرد أو الحر، فإن كان لديه ما صنع من الكتان أو القطن، يجب السجود عليه، وإن لم يكن عنده ذلك، فعليه السجود على ظهر اليد.

١٠٩٤ • السجود على الطين أو التراب الرخو • يبطل السجود على الطين أو التراب الرخو، الذي لا تستقر عليه الجبهة.

١٠٩٥ • التصاق التربة على الجبهة في السجدة الأولى • إذا لصقت التربة على الجبهة في السجدة الأولى، وجب فصلها عن الجبهة قبل السجدة الثانية.

١٠٩٦ • فقد التربة في أثناء الصلاة • إذا فقد ما يصح السجود عليه في أثناء الصلاة، ولا يوجد عنده ما يصح السجود عليه، فإن كان الوقت واسعًا، يجب قطع الصلاة، وبعد الحصول على ما يصح السجود عليه يستأنف الصلاة. وأما إذا كان الوقت ضيقًا، فعليه العمل بالوظيفة المذكورة في المسألة ١٠٩٣.

١٠٩٧ • إذا التفت في أثناء السجدة إلى وضع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه • إذا التفت في أثناء السجدة إلى أنه قد وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه، وجب وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه. وإذا لم يكن عنده ذلك، فإن كان الوقت واسعًا فليقطع الصلاة واستأنفها بعد تحصيل ما يصح السجود عليه. أما إذا ضاق الوقت فليعمل بالترتيب المذكور في المسألة ١٠٩٣. وعلى أي حال وجب عليه أن يميز جبهته على ما يصح السجود عليه في حال كونه منحنيًا ومن دون أن يجلس إن أمكن ذلك. والأحوط استحبابًا إعادة الصلاة بعد إتمامها.

١٠٩٨ • إذا التفت بعد السجدة إلى وضع الجبهة على ما لا يصح السجود عليه • إذا التفت بعد السجدة إلى أنه وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه، وجب عليه السجود على ما يصح السجود عليه. وإن لم يكن عنده ذلك فإن كان الوقت واسعًا فليقطع الصلاة واستأنفها بعد تحصيل ما يصح السجود عليه وإن كان الوقت ضيقًا فليعمل بالترتيب المذكور في المسألة ١٠٩٣. ولا فرق في هذه المسألة بين أن يقع هذا العمل في سجدة واحدة أو في سجدتين من ركعة واحدة.

١٠٩٩ • السجود لغير الله تعالى • يحرم السجود لغير الله تعالى؛ وما يفعله بعض الناس من سجودهم مقابل قبور الأئمة عليهم السلام، إن كان شكرًا لله تعالى، فلا بأس به، وإلا يحرم، علمًا بأن مجرد تقبيل العتبة لا يكون سجودًا فليس بمحرم.

مستحبات ومكروهات السجود

١١٠٠ • مستحبات السجدة • يستحب في السجود أمور:

١- من كان يصلي من قيام، يكتب للسجود بعد رفع الرأس من الركوع والاستواء قائمًا. ومن

- كان يصلي من جلوس، يكثر للسجود بعد الاستواء جالساً من الركوع.
- ٢- يستحب أن يسبق الرجل حال الهويّ للسجود بيديه إلى الأرض، وأما المرأة تضع ركبتيها على الأرض أولاً.
- ٣- يستحب وضع الأنف على التربة أو على أي شيء آخر يصح السجود عليه، بل هذا الأمر يوافق الاحتياط الاستحبابي المؤكد.
- ٤- يستحب أن تكون أصابع اليدين في حال السجود مضمومة بمحذاه الأذن مع كون رؤوس الأصابع باتجاه القبلة.
- ٥- يستحب الدعاء في السجود بما يريد من حوائج الدنيا والآخرة خصوصاً الرزق والأفضل أن يقول:
- «يا خَيْرَ الْمُسْتُوْلِينَ و يا خَيْرَ الْمُعْطِيْنَ اِرْزُقْنِي و اِرْزُقْ عِيَالِي مِنْ فَضْلِكَ فَإِنَّكَ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ».
- ٦- يستحب أن يجلس بعد السجود على فخذه الأيسر مع وضع ظهر القدم اليمنى على بطن القدم اليسرى.
- ٧- يستحب التكبير عقيب كل سجدة بعد الجلوس واستقرار البدن.
- ٨- يستحب أن يقول بين السجدين وبعد أن يستقر البدن: «أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ رَبِّي وَ أَتُوبُ إِلَيْهِ».
- ٩- يستحب إطالة السجود.
- ١٠- يستحب وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس.
- ١١- يستحب التكبير حال استقرار البدن قبل الهوي للسجدة الثانية.
- ١٢- يستحب الصلاة على محمد وآل محمد ﷺ حال السجود.
- ١٣- يستحب رفع اليدين بعد الركبتين حين القيام من الأرض.
- ١٤- يستحب للرجل أن لا يلصق بطنه وذراعيه بالأرض وأن يفرج بين عضديه وجنبه؛ كما يستحب للمرأة أن تلتصق بطنها ومرفقها بالأرض وتضم أعضاء بدنها بعضها إلى البعض الآخر.

و هناك مستحبات أخرى مذكورة في الكتب المفضلة.

١١٠١ ♦ مكروهات السجدة ♦ يكره قراءة القرآن في حال السجود، كما يكره النفخ لإزالة الغبار عن موضع السجود، ولونفخ عن علم وعمد وأدى إلى صدور حرفين من فمه، بطلت الصلاة. وهناك مكروهات أخرى ذكرت في الكتب المفضلة.

السجدة الواجبة في القرآن

١١٠٢ • الآيات الأربع من العزائم • الآيات التي تجب السجدة لها هي: الآية ١٥ من سورة السجدة، والآية ٣٧ من سورة فضلت، والآية ٦٢ من سورة النجم، والآية ١٩ من سورة العلق.

فإذا قرأ الإنسان هذه الآيات أو استمعها فبعد إتمام الآية، يجب عليه السجود فوراً، وإن لم يكن حين القراءة أو الاستماع ملتفتاً إلى كونها من القرآن. وإذا نسي، وجب عليه السجود عند ما يتذكر. والأحوط استحباباً السجود بمجرد سماع آية السجدة وإن لم يستمع إليها.

١١٠٣ • استماع الآية مع قرائتها • إذا كان الإنسان يستمع إلى آية السجدة، ويقرأ أيضاً، فعليه أن يسجد مرتين.

١١٠٤ • قراءة آية السجدة ساجداً أو استماعها كذلك • إذا كان يقرأ آية السجدة حال السجود في غير الصلاة، أو استمع إلى آية السجدة حال السجود، وجب عليه رفع رأسه من السجود ثم السجود مرة أخرى وأما حكم قراءة هذه الآيات واستماعها حال الصلاة فقد مرّ في المسائل ٩٩٢ - ٩٩٤.

١١٠٥ • استماع آية السجدة من غير مميّز أو من الإذاعة ونحوها • استماع آية السجدة من الراديو أو التلفزيون يوجب السجود وإن لم يكن مباشرة وكذا استماعها من جهاز تسجيل الصوت وأمثال ذلك، أو من طفل غير ممّيّز.

١١٠٦ • ما يشترط في سجدة التلاوة • لا يجوز السجود في المكان المغصوب والأحوط بطلانه، ويعتبر أن لا يكون اختلاف ارتفاع موضع الجبهة أو انخفاضه عن موضع القدمين أكثر من أربع أصابع مضمومات. ولا يجب أن يكون على وضوء أو غسل أو باتجاه القبلة أو ساتراً لبدنه، ولا يشترط طهارة موضع السجود أو رعاية ساتر شرائط لباس المصلّي. وأما إذا كان لباسه مغصوباً فإن اعتبر السجود تصرفاً في اللباس، فالسجدة محرمة، والأحوط بطلانها.

١١٠٧ • وضع الأعضاء السبعة على الأرض في سجدة التلاوة • لا بدّ في السجدة الواجبة في القرآن وضع الجبهة على التربة أو على شيء آخر يصحّ السجود عليه مع وضع بقية أعضاء البدن بالنحو المذكور في سجدة الصلاة.

١١٠٨ • ذكر سجدة التلاوة • يكفي في السجدة الواجبة في القرآن وضع الجبهة على الأرض بالشرائط المذكورة، وإن لم يأت بالذكر. ويستحبّ الإتيان بالذكر وأفضله أن يقول:

«تَجِدْتُ لَكَ تَعْبُدًا وَرِقًّا، لَا مُسْتَكْبِرًا عَنِ عِبَادَتِكَ وَلَا مُسْتَكْبِفًا وَلَا مُتَعَطِّفًا، بَلْ أَنَا عَبْدٌ ذَلِيلٌ خَائِفٌ مُسْتَجِيرٌ».

التشهد

١١٠٩ • **التشهد وصيغته** • يجب الجلوس مطمئنًا بعد السجدة الثانية والإتيان بالتشهد؛ وذلك في الركعة الثانية من كل صلاة وفي الركعة الثالثة من صلاة المغرب وفي الركعة الرابعة من صلاتي الظهر والعصر وصلاة العشاء، ويجب التشهد أيضًا في صلاة الوتر، وصيغة التشهد هي:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

١١١٠ • **التلفظ الصحيح لكلمات التشهد** • يجب أن يكون التشهد باللغة العربية الصحيحة، مع رعاية الموالاة فيه حسب المعارف.

١١١١ • **نسيان التشهد** • إذا نسي التشهد وتذكر ذلك حال القيام قبل الركوع من الركعة اللاحقة، وجب عليه الجلوس والإتيان بالتشهد، ثم القيام لإتمام صلاته. والأحوط استحبابًا الإتيان بسجدي السهو بعد الصلاة للقيام في غير محله. وأما إذا تذكر نسيان التشهد في الركوع أو بعده، فعليه إتمام الصلاة، وبعد التسليم يأتي بسجدي السهو يقضى معهما التشهد المنسي أيضًا ولا حاجة إلى تشهد آخر.

١١١٢ • **مستحبات التشهد** • يستحب حال التشهد الجلوس على الفخذ الأيسر، ووضع ظهر القدم اليمنى في باطن اليسرى، وأن يقول قبل التشهد: «الْحَمْدُ لِلَّهِ» أو يقول: «بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحَيْرُ الْأَنْبَاءِ لِلَّهِ». وأيضًا يستحب وضع اليدين على الفخذين مع ضمّ الأصابع بعضها إلى بعض، وأن يكون نظره إلى حجره، وأن يقول في آخر التشهد: «وَتَقْبَلُ شَفَاعَتَهُ وَارْفَعُ دَرَجَتَهُ».

١١١٣ • **كيفية جلوس النساء في التشهد** • يستحب للنساء حال التشهد ضمّ الفخذين.

التسليم

١١١٤ • **التسليم وصيغته** • يستحب أن يقول بعد التشهد في الركعة الأخيرة من الصلاة في حال الجلوس واستقرار البدن: «التَّسْلِيمُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، ويجب أن يقول بعد ذلك:

«السلام عَلَيْنَا و على عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، أو يقول: «السلام عَلَيْكُمْ». والأحوط استحباباً أن يقول بعد جملة «السلام عَلَيْكُمْ» عبارة «و رحمةُ اللهِ وبركاته»، وأن لا يكتفي بالصيغة الأولى «السلام عَلَيْنَا و على عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، بل يأتي بالصيغتين.

١١١٥ • الالتفات إلى نسيان التسليم قبل محو صورة الصلاة • إذا نسي التسليم فتذكّر قبل أن يخرج عن صورة الصلاة، أو يقوم بعمل يبطل الصلاة سهواً وعمداً - كالاستدبار - يجب عليه التسليم، وتصحّ صلاته.

١١١٦ • الالتفات إلى نسيان التسليم بعد محو صورة الصلاة • إذا نسي التسليم فتذكّر بعد العجز من تداركه لزوال صورة الصلاة مثلاً، صحت صلاته أما إذا قام بعمل يبطل الصلاة سهواً وعمداً - كالاستدبار - أو بطلت وضوؤه مثلاً يجب عليه إعادة الصلاة.

الترتيب

١١١٧ • ترك الترتيب في الصلاة • إذا أدخل عمداً بالترتيب الواجب في الصلاة، تبطل صلاته، سواء أكان الإخلال في الأجزاء الواجبة، كما لو أتى بالسجود قبل الركوع، أو كان في الأجزاء المستحبة، كما لو أتى بالسجود قبل الحمد أو أتى بالفنوت قبل السجدة.

١١١٨ • نسيان الركوع • إذا نسي الركوع وتذكّر قبل السجدة الثانية، وجب عليه الرجوع والإتيان بالركوع حتى يحصل الترتيب، وتصحّ صلاته.

وإن تذكّر بعد أن وضع رأسه على الأرض في السجدة الثانية، فالأحوط استحباباً أن لا يقطع الصلاة بل يفضّ النظر عن السجدة الثانية ويتم الصلاة بعد الركوع والسجود وعلى أي حال يجب إعادة الصلاة.

١١١٩ • نسيان السجدة • إذا نسي سجدة أو سجدتين، وقبل أن يصل إلى ركوع الركعة اللاحقة تذكّر ذلك، يرجع ويأتي بالسجدة المنسية، ويمضي في صلاته.

وإذا تذكّر بعد الوصول إلى ركوع الركعة اللاحقة بأنه قد نسي سجدة واحدة، فعليه أن يتم الصلاة، وتصحّ منه، ويقضي السجدة المنسية بعد الصلاة، ثم يأتي بسجدة السهو. وأما إذا تذكّر بأنه قد نسي سجدتين من ركعة واحدة، بطلت صلاته.

١١٢٠ • نسيان غير الركن بعد اشتغاله بركوع آخر • إذا نسي ما ليس بركن، ودخل في الركن الذي بعده - كما إذا نسي الحمد ودخل في الركوع -، يتمّ صلاته حينئذٍ وتكون صحيحة.

١١٢١ • نسيان غير الركن والالتفات الى ذلك قبل الاشتغال بركن آخره إذا نسي ما ليس بركن، وأتى بما بعده من الأجزاء ثم تذكر المنسي قبل الدخول في الركن اللاحق، كما لو نسي التشهد وتذكر بعد قراءة التسيحات الأربع وقبل الدخول في الركوع، وجب عليه إتيان ما نسيه، ثم إعادة الأجزاء المترتبة وتصح صلاته حينئذٍ.

١١٢٢ • أداء السجدة الثانية باعتقاد السجدة الأولى والعكس • إذا أتى بالسجدة الأولى بتخييل أنها الثانية، أو أتى بالسجدة الثانية بتخييل أنها الأولى، فصلاته صحيحة، وتحسب الأولى أولى والثانية ثانية.

الموالة

١١٢٣ • عدم مراعاة الموالة • يجب مراعاة الموالة العرفية في الصلاة، وهي التابع في أفعال الصلاة وعدم الفصل بينها ويجب إعادة الصلاة لو أخل بها بنحو لا يعد عملاً واحداً ولا إشكال في بطلان الصلاة إذا أخل بالموالة بنحو لا يصدق معه الصلاة ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون الإخلال بلا عذر أو مع عذر كالسهو أو الاضطرار.

١١٢٤ • الفصل بين حروف الصلاة وكلماتها • يجب على المصلي عدم الفصل بين الحروف، وكذا بين الكلمات على وجه يخل بصورة القراءة أو الذكر، وتبطل الصلاة مع الإخلال كذلك؛ نعم إذا كان الإخلال سهواً مع عدم اختلال صورة الصلاة، فإن لم يكن قد دخل في الركن اللاحق، يجب عليه إعادة قراءة تلك الكلمات بالكيفية المعهودة، ثم الإتيان بالأجزاء المترتبة عليها. وإن كان قد دخل في الركن اللاحق، يتم صلاته، وتكون صلاته صحيحة.

١١٢٥ • تطويل أجزاء الصلاة • لا يضرب بالموالة، إطالة الركوع أو السجود أو قراءة السور الطوال.

القنوت

١١٢٦ • موضع القنوت في الصلاة • يستحب القنوت في جميع الصلوات الواجبة أو المستحبة قبل الركوع في الركعة الثانية، كما يستحب القنوت في صلاة الوتر قبل الركوع. وفي صلاة الجمعة قنوتان وذلك في الركعة الأولى قبل الركوع، وفي الثانية بعده، وفي صلاة الآيات خمسة قنوتات، وفي صلاة عيد الفطر والأضحى في الركعة الأولى خمسة قنوتات، وفي الركعة الثانية أربعة قنوتات.

١١٢٧ ♦ مستحبات القنوت ♦ يستحب في القنوت رفع اليدين مقابل الوجه، وجعل بطن الكفين إلى السماء مع ضم الأصابع ما عدا الإبهام، وأن يجعل الكفين متصلين، وأن ينظر إلى كف اليدين في أثناء القنوت.

١١٢٨ ♦ ذكر القنوت ♦ يكفي في القنوت كل ذكر، وإن كان «سبحان الله»، ولكن الأفضل أن يقول: «اللَّهُم اغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَغَاثَنَا وَاعْفُ غَثًّا فِي الدُّنْيَا وَالأَجْرَةِ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

١١٢٩ ♦ الجهر بالقنوت ♦ يستحب الجهر بالقنوت إلا للمأموم إذا كان الإمام يسمع صوته، فإنه يكره له الجهر.

١١٣٠ ♦ قضاء القنوت ♦ إذا ترك القنوت عمدًا، فلا قضاء له. ولو نسيه وتذكره قبل الوصول إلى حد الركوع، يستحب له الرجوع والإتيان بالقنوت. وإذا تذكر في الركوع يستحب له قضاء القنوت بعد الركوع. ولو تذكر في السجود، يستحب قضاء القنوت بعد التسليم.

التعقيب

١١٣١ ♦ تعقيبات الصلاة ♦ يستحب التعقيب بعد الصلاة، وهو الذكر وقراءة القرآن والدعاء، والأفضل أن يكون التعقيب قبل أن يقوم من مكانه وقبل أن يبطل وضوؤه أو يغسله أو تيممه، وأن يكون مستقبلًا للقبلة. ولا يشترط أن يكون التعقيب باللغة العربية، ولكن الأفضل أن يكون بالأدعية المأثورة. ومن التعقيبات التي ورد التأكيد عليها تسبيح الصديقة الكبرى فاطمة الزهراء عليها السلام، وهي: «الله أكبر» ٣٤ مرة، ثم «الحمد لله» ٣٣ مرة، ثم «سبحان الله» ٣٣ مرة. ويجوز تقديم التسبيح على التحميد والأول أفضل.

١١٣٢ ♦ سجود الشكر ♦ يستحب بعد الصلاة الإتيان بسجدة الشكر، ويكفي وضع الجبهة على الأرض بقصد الشكر، والأفضل أن يقول: «شكروا لله» أو «شكروا» أو «عفوًا» مائة مرة أو ثلاث مرات أو مرة واحدة. كما تستحب سجدة الشكر عند كل نعمة أو عند النجاة من كل بليّة.

الصلوات على النبي الأكرم ﷺ وآله ﷺ

١١٣٣ • الصلاة على النبي الأعظم ﷺ • من المستحبات الأكدية الصلاة على النبي الأكرم محمد وآل محمد ﷺ، كما يستحب الصلاة عليه وآله حيث ما ذكره أو ذكر عنده ولو في الصلاة، ولا فرق في ذلك بين ذكر اسمه الشريف مثل «محمد» أو «أحمد»، أو ذكر لقبه المبارك مثل «مصطفى» أو كنيته «أبي القاسم».

١١٣٤ • كتابة الصلاة على النبي ﷺ وآله ﷺ عند كتابة اسمه الشريف • يستحب كتابة الصلاة على محمد ﷺ عند كتابة اسمه المبارك، والأفضل أيضاً أن يصلي على النبي ﷺ كلما تذكره.

مبطلات الصلاة

١١٣٥ • المبطلات العشر • مبطلات الصلاة عشرة:

الأول

من مبطلات الصلاة أن يفقد المصلي شرطاً من شروطها أثناء الصلاة، كما إذا تنجس ثوبه أثناء الصلاة لكنه واصل صلاته فيه عمدًا أو لجهله بالحكم.

الثاني

إذا أحدث المصلي أثناء الصلاة بطلت صلاته، من دون فرقي بين العمد والسهو والاضطرار. أما البطون والمسلس، فإن عملاً بوظيفتهما المذكورة في أحكام الوضوء لم تبطل صلاتهما؛ وكذلك لو خرج الدم في أثناء الصلاة من المرأة المستحاضة، فإن كانت قد عملت بوظيفتها صحت صلاتها.

١١٣٦ • احتمال تحقق النوم بلا اختيار في الصلاة • من غلبه النوم ولم يدر هل نام بعد الصلاة أم في أثناءها، فعليه إعادة الصلاة.

١١٣٧ • احتمال تحقق النوم الاختياري في الصلاة • إذا علم أنه نام باختياره لكنه لم يدر هل نام بعد الصلاة أم في أثناءها غافلاً عن صلاته، صحت صلاته.

١١٣٨ ♦ التردد في أن نومه في سجدة الشكر ♦ إذا استيقظ من نومه وهو في حال السجود فشك هل أنه في السجدة الأخيرة من الصلاة أو في سجدة الشكر، وجب عليه إعادة الصلاة.

الثالث

التكفير وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى إذا أتى به بقصد الجزئية كما يتعارف عند غيرنا.

١١٣٩ ♦ وضع إحدى اليدين على الأخرى ♦ إذا وضع إحدى اليدين على الأخرى في الصلاة لا يقصد الجزئية، بل يقصد الخضوع والتأدب، فعليه إعادة، من دون فرق بين أن يكون ذلك كما يتعارف عند غيرنا أم لا؛ نعم إذا كفر نسياناً أو اضطراراً أو بمقتضى العادة التي ألفها أو لغرض آخر كحك اليد ونحوه، فلا بأس به.

الرابع

تعمد قول «أمين» بعد تمام الفاتحة، فإنه مبطل وأما إذا كان سهواً أو تقيّةً فلا بأس به.

الخامس

استدبار القبلة، ولو سهواً أو قهراً؛ بل تبطل الصلاة بالالتفات بالوجه عن القبلة أكثر عن حدّ يمين القبلة أو شمالها، بل إذا انحرف عن القبلة عمداً، بحيث لا يصدق أنه يستقبل القبلة، بطلت صلاته وإن لم يصل انحرافه إلى أقصى اليمين أو الشمال.

١١٤٠ ♦ استدبار الوجه عن القبلة ♦ إذا التفت بوجهه عن القبلة - عمداً أو سهواً - بحيث تجاوز عن جهة اليمين أو الشمال بطلت صلاته، وإذا التفت بوجهه قليلاً بحيث لا يصدق عليه أنه قد انحرف عن القبلة لا تبطل صلاته، عمداً كان أو سهواً؛ وأما إذا التفت بالمقدار الذي يقال في حقه: «إنه انحرف عن القبلة» ولكن لم يكن التفاته أكثر من حدّ اليمين أو الشمال، فإن كان التفاته عن عمدٍ بطلت صلاته، وإلا صحت.

السادس

الكلام عمداً إذا كان مؤلفاً من حرفين أو أكثر، وإن لم يكن مفهماً. ولا تبطل الصلاة بالتكلم سهواً.

١١٤١ • الكلام العمدي في الصلاة • الكلام عمدًا إذا كان مؤلفًا من حرفين أو أكثر، مبطل للصلاة -بلا فرق فيه بين كون المصلّي جاذبًا في كلامه أو هازلًا- بل يجب إعادة الصلاة إذا تكلم عمدًا بحرف واحد وإن كان الأحوط استحبابًا في هذه الصورة إتمام الصلاة ثم إعادتها.

١١٤٢ • السعال والتأوه في الصلاة • لا يضر بالصلاة السعال والتجشؤ والأنين والتأوه، لكن لو كان ذلك عن عمدٍ وحصل منه حرفين كـ «أخ» أو «آه» ونحوهما بطلت صلاته، ولو حصل منه حرف واحد فعليه إعادة الصلاة والأحوط استحبابًا إتمامها قبل الإعادة.

١١٤٣ • الجهر بالذكر للتنبيه على شيء • لا بأس بذكر الله في جميع أحوال الصلاة، وإذا كبر-مثلًا- بقصد الذكر ورفع صوته لينبئه غيره على أمرٍ ما فلا إشكال في ذلك؛ بل إذا كبر-مثلًا- بقصد الذكر وكان داعيه في ذلك تنبيه الغير فلا إشكال فيه أيضًا.

١١٤٤ • قراءة القرآن والدعاء في الصلاة / الدعاء بغير العربية • لا بأس بقراءة القرآن في الصلاة ما عدا آيات العزائم وقد تقدّم تفصيلها في المسألة ١١٠٢ و ٣٩٣ وكذلك لا بأس بالدعاء في الصلاة، لكن الأحوط استحبابًا ترك الدعاء بغير العربية.

١١٤٥ • تكرار الأذكار الصلواتيه • إذا كثر شيئًا من الحمد أو السورة أو سائر الأذكار الصلواتية عمدًا، من دون قصد الوجوب أو استحبابه في أثناء الصلاة بخصوصه، فلا إشكال في ذلك ولكن إذا كان منشأ التكرار هو الوسواس وكان عالمًا بأنه لا يجوز التكرار عن وسواسٍ، وإمكانه إتيان الصلاة على النحو المتعارف، فقد عصي وبطلت صلاته أيضًا.

١١٤٦ • السلام وردّه في غير الصلاة • يستحبّ السلام. وقد ورد التأكيد في أن يسلم الراكب على الماشي والقائم على القاعد، والصغير على الكبير؛ نعم يكره أن يسلم الرجل على الأجنبية -شابة كانت أم لم تكن-. ويجب ردّ السلام إذا كان المسلم مُسَلِّمًا مميّزًا.

١١٤٧ • السلام وردّه في الصلاة • لا يجوز للمصلّي ابتداء السلام، نعم يجب عليه ردّ سلام المُسَلِّم المميّز، فإن سلّم على النحو المتعارف بتقديم المبتدأ على المخبر كـ «سلام عليكم» أو «السلام عليكم» يجب أن يكون ردّ المصلّي مائلًا في تقديم السلام، بل الأحوط استحبابًا أن يكون مائلًا في سائر الخصوصيات أيضًا فلو قال: «السلام» بالألف واللام ردّ سلامه كذلك وإذا سلّم بصيغة «عليكم» -أي بصيغة الجمع- أجاب كذلك أيضًا، وإذا قدم المسلم المخبر على المبتدأ، كما إذا قال «عليكم السلام» فعلى المصلّي أن يرده السلام بإحدى صيغ السلام الواردة في القرآن مثل: «سَلَامٌ عَلَيْكَ» أو

﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ ويقصد القرآنية بذلك أيضًا.

١١٤٨ • فوريتي ردة السلام • يجب ردة السلام فورًا، سواء أكان في الصلاة أم في غيرها، فإذا أحرع عصياتنا أو نسيانًا حتى خرج عن صدق الجواب لم يجب الردّ وفي الصلاة لا يجوز.

١١٤٩ • وجوب الإسماع في ردة السلام • لا يجب الإسماع في ردة السلام؛ نعم يجب تنبيه المسلم على ردة سلامه ولو احتاج ذلك إلى وسيلة كالإيماء، كما لو كان المسلم أطرشا. وإن لم يمكن تنبيه المسلم - كما لو سلم ومضى بسرعة أو سلم من الراديو أو التلفزيون - فالظاهر أنه لا يجب ردة السلام.

١١٥٠ • قصد التحية في ردة السلام • يجب أن يكون ردة السلام بقصد التحية للمخاطب - أي احترامه - ولا يجب أن يقصد بذلك الدعاء أيضًا بمعنى طلب السلامة له من الله تعالى.

١١٥١ • ردة سلام الطفل المميز والأجنبي • يجب ردة السلام - في الصلاة وخارجها - وإن كان المسلم صبيًا مميّزًا أو رجلًا أجنبيًا أو امرأة أجنبية.

١١٥٢ • عدم ردة السلام في الصلاة • إذا لم يرد المصلّي السلام - من دون عذر - فقد عصي ولكن صحت صلاته.

١١٥٣ • ردة السلام الملحون • إذا سلم بالملحون فإن كان بحيث لا يصدق أنه سلم، لا يجب الردّ وفي الصلاة لا يجوز.

١١٥٤ • ردة سلام غير المسلم • إذا سلم بقصد الاستهزاء أو المزاح فلا يجب رده؛ كما لا يجب ردة سلام غير المسلم، سواء أكان امرأة أو رجلًا، ولا يجوز إذا كان في أثناء الصلاة.

١١٥٥ • ردة من سلم على جماعة • إذا سلم شخص على جماعة وجب الردّ على الجميع، ولو ردّ أحدهم كفى.

١١٥٦ • ردة من لا يخاطب بالسلام • إذا سلم شخص على جماعة فردّ السلام من لم يقصده المسلم، لم يسقط الردّ عن الجماعة.

١١٥٧ • السلام على جماعة منهم المصلّي • إذا سلم شخص على جماعة يصلّي أحدهم، وشك المصلّي في أنه ممن قصد بالسلام أم لا، فلا يجوز له ردة السلام، وكذا لو علم أنه مقصود بالسلام ولكنه يعلم أنه سوف يردّ السلام غيره؛ ولكن إذا علم بأنه ممن قصد بالسلام يجب عليه ردة السلام. إذا علم بأنه لا يردّ السلام غيره أو شك في ذلك.

١١٥٨ ♦ تقارن سلام كل من الشخصين على الآخر ♦ إذا سلم شخصان معاً أحدهما على الآخر، فعلى كل واحد منهما ردّ السلام على الآخر.

١١٥٩ ♦ ردّ السلام في غير الصلاة ♦ يستحب في غير الصلاة ردّ السلام بنحو أحسن منه، مثلاً إذا قال شخص: «سلام عليكم» يقال له في الجواب: «سلام عليكم ورحمة الله».

السابع

تعتمد القهقهة أي الضحك المشتعل على الصوت. ولا بأس بالتبسم ولا بالقهقهة سهوًا؛ ولو امتلأ جوفه ضحكًا واحمرّ، ولكن حبس نفسه عن إظهار الصوت فألحوظ استحبابًا إعادة الصلاة.

١١٦٠ ♦ البكاء المشتعل على الصوت ♦ ذهب المشهور إلى أنّ تعمد البكاء المشتعل على الصوت إذا كان لأمر الدنيا يكون من مبطلات الصلاة، ولكن الظاهر أنه لا تبطل الصلاة بذلك، وإن كان الأحوط استحبابًا في حق من تعمد بالبكاء لأمر الدنيا إتمام الصلاة ثمّ الإعادة، وإن لم يكن البكاء مشتملاً على الصوت.

الثامن

ما كان ماحيًا لصورة الصلاة في نظر أهل الشرع، كالرقص والتصفيق ونحوهما، ولا فرق في البطلان به بين صورتي العمد والسهو ونحوه. وأما القيام بعمل لا يعد منافيًا للصلاة عندهم كالإشارة باليد فلا بأس به.

١١٦١ ♦ السكوت الطويل في الصلاة ♦ إذا أتى في أثناء الصلاة بفعل كثير أو سكوت طويل، بحيث لا يصدق عليه أنه يصلي، فصلاته باطلة. وإذا أتى بعمل أو سكت مدة، بحيث يشك المصلي معه في بقاء صورة الصلاة وعدمه، يجوز له قطع الصلاة واستينافه وإن كان الأحوط استحبابًا لإتمام ثمّ الإعادة.

١١٦٢ ♦ الأكل والشرب في الصلاة ♦ إذا أكل أو شرب في أثناء الصلاة بحيث لا يصدق عليه أنه يصلي، بطلت صلاته، سواءً أكان ذلك عن عمد أو سهو؛ ولكن الذي يريد الصوم وهو مشغول بالنافلة قبيل الفجر، وكان عطشًا والماء أمامه على بعد خطوتين أو ثلاثة، وخاف أن يفاجئه الصبح لو أتمّ صلاته، جاز له التخبطي نحو الماء وشربه أثناء الصلاة، إذا لم يفعل شيئًا من منافياتها كالالتفات عن القبلة.

١١٦٣ ♦ فوت الموالاة بسبب الأكل والشرب ♦ إذا فاتت الموالاة بسبب تعمد الأكل أو الشرب، بحيث

لا يصدق تتابع أجزاء الصلاة فعليه إعادة الصلاة.

١١٦٤ • ابتلاع الطعام الباقي في الفم • لا تبطل الصلاة بابتلاع الطعام الباقية في الفم أو بين الأسنان في أثناء الصلاة، ولا يضر بالصلاة ابتلاع قليل من السكر الذي يذوب وينزل شيئاً فشيئاً.

التاسع

الشكوك التي تبطل الصلاة والتي سيأتي تفصيله في المسألة ١١٧٤.

العاشر

أن ينقص شيئاً من أركان الصلاة عمدًا أو سهوًا، أو ينقص شيئاً من أجزاء الصلاة غير الركن عمدًا، أو يزيد شيئاً من أجزاء الصلاة -الركن أو غيره- عمدًا؛ وأما زيادة الأجزاء سهوًا لا تبطل الصلاة إلا في الركوع فإن زيادتها تبطل الصلاة ولو وقعت سهوًا وأما حكم زيادة السجدين من ركعة واحدة فقد تقدم في المسألة ١١١٨.

١١٦٥ • الشك في تحقق المبطل بعد الصلاة • لو شك بعد السلام في حدوث أحد مبطلات الصلاة في أثناءها، بنى على عدم.

مكروهات الصلاة

١١٦٦ • الأمور المكروهة في الصلاة • يكره في الصلاة أمور، منها:

- ١- الالتفات بالوجه قليلاً إلى اليمين أو الشمال.
- ٢- تغميض العينين أو تحريكهما إلى جهة اليمين أو الشمال.
- ٣- العبث باللحية أو باليد.
- ٤- تشبيك الأصابع.
- ٥- رمي البصاق.
- ٦- النظر إلى خط القرآن أو الكتاب أو نقش الخاتم.
- ٧- الصمت أثناء قراءة الحمد والسورة والذكر، ليستمع إلى ما يقوله المتكلم، بل يكره كل ما ينافي المنضوع والخشوع.

١١٦٧ ♦ مكروهات أخرى • تكره الصلاة مع التناعس والتكاسل، ومدافعة البول أو الغائط أو الريح؛ وكذلك تكره الصلاة في الجورب الضيق الذي يضغط على القدم وهناك مكروهات أخر قد ذكرت في الكتب المفصلة.

قطع الفريضة

١١٦٨ ♦ قطع الصلاة • يحرم قطع الفريضة اختياريًا؛ ولكن يجوز ذلك لحفظ المال أول دفع الضرر المالي أو البدني. ويجوز قطع الصلاة النافلة.

١١٦٩ ♦ مواضع وجوب قطع الصلاة • يجب قطع الصلاة إن لم يتمكن المصلي - من دون قطعها - من حفظ نفسه أو غيره الذي يجب حفظه عليه أو المحافظة على المال الذي تجب المحافظة عليه.

١١٧٠ ♦ مطالبة الدائن بدينه • إذا كان يصلي في سعة الوقت وطالبه الدائن بدينه الذي حلَّ أجله، فإن أمكنه أداء الدين وهو في الصلاة، وجب عليه الأداء في حال الصلاة، وإن لم يمكن ذلك وجب قطع الصلاة وأداء الدين ثم يستأنف الصلاة.

١١٧١ ♦ العلم بنجاسة المسجد في حال الصلاة • إذا التفت إلى نجاسة المسجد أثناء الصلاة المستحبة يجب المبادرة بتطهير المسجد بل يجب عليه قطعها إن لم يمكنه التطهير أثناء الصلاة. وإن التفت إليها أثناء الفريضة، فإن كان في ضيق الوقت - بحيث لو قطع الصلاة وطهر المسجد أو طهره وهو في الصلاة، لا يتمكن حتى من إدراك ركعة من الصلاة في الوقت - يتم صلاته ثم يقوم بتطهير المسجد، وإن كان في سعة الوقت فإن أمكنه التطهير مع مواصلة الصلاة تعين عليه ذلك وإن لم يمكنه ذلك قطع الصلاة وطهر المسجد، ثم يستأنف الفريضة.

١١٧٢ ♦ إتمام الصلاة في مواضع وجوب القطع • من وجب عليه قطع الصلاة ولكن أتمها، صحت صلاته وإن عصى، والأحوط استحبابًا إعادة الصلاة.

١١٧٣ ♦ قطع الصلاة للأذان والإقامة • إذا نسي الأذان والإقامة وتذكر ذلك قبل الركوع، يستحب له قطع الصلاة ثم استئنافها مع الأذان والإقامة، وإن تذكر في الركوع أو بعده لا يجوز له قطع الصلاة على الأحوال. وإذا نسي الأذان فقط لا يجوز له قطع الصلاة في أي موضع من مواضع الصلاة. وإذا نسي الإقامة فقط يجوز له قطع الصلاة، ثم استئنافها مع الإقامة في أي موضع من مواضع

الصلاة كان. وهذا الحكم مختص بالرجال، أما النساء فلا يجوز لهن قطع الصلاة لنسيان الأذان أو الإقامة مطلقاً.

الشكوك

الشكوك في الصلاة على أقسام ثلاثة: قسم منها يبطل الصلاة، والقسم الآخر لا يعنى بها، والقسم الثالث يتعين معالجته كما سيأتي.

الشكوك المبطللة

١١٧٤ ♦ ما يبطل الصلاة من الشكوك ♦ الشكوك التي تبطل الصلاة عشرة، وهي:

- الأول: الشك في عدد ركعات الصلاة الواجبة الثنائية، مثل صلاة الصبح وصلاة المسافر، وعند الشك في صلاة الاحتياط يجب إعادة الصلاة أيضاً كما سيأتي حكمه في المسألة ١٢٣٨.
- ولكن الشك في عدد ركعات الصلاة المستحبة، لا يبطل الصلاة كما سيأتي.
- الثاني: الشك في عدد ركعات الصلاة الثلاثية.
- الثالث: الشك في الصلاة الرباعية بين الركعة الواحدة وأكثر.
- الرابع: الشك في الصلاة الرباعية قبل إتمام السجدين بين الركعة الثانية وأكثر (سيأتي تفصيله في ذيل الصورة الرابعة من المسألة ١٢٠٨).
- الخامس: الشك بين الائنتين والخمس، أو بين الائنتين وأكثر من الخمس.
- السادس: الشك بين الثلاث والخمس بعد الركوع.
- السابع: الشك بين الثلاث والست، أو بين الثلاث وأكثر من الست.
- الثامن: الشك بين الأربع والخمس بعد الركوع وقبل إتمام السجدين (وسيأتي تفصيله في الصورة الرابعة من المسألة ١٢٠٨).
- التاسع: الشك بين الأربع والست أو بين الأربع وأكثر من الست.
- العاشر: الشك الذي يكون بين ثلاثة أطراف أو أكثر، إلا إذا كان الشك بين الائنتين والثلاث والأربع بعد إكمال السجدين (أما الشك بين الثلاث والأربع والخمس قبل الركوع فيجب عليه الجلوس، وبالتالي يرجع إلى الشك بين الائنتين والثلاث والأربع بعد إتمام السجدين).

١١٧٥ • كيفية قطع الصلاة عند عروض الشكوك المبطله • إذا عرض على المصلّي أحد الشكوك المبطله، فليس له المبادرة إلى قطع الفريضة و عليه التروّي بما يستقر معه الشك؛ بل يجب عليه التروّي إلى حدّ يتمحي معه هيئة الصلاة أو يحصل عنده اليأس من حصول اليقين أو الظنّ.

الشكوك التي لا يعتنى بها

- ١١٧٦ • ما لا يعتنى به من الشكوك • الشكوك التي لا اعتبار بها ستّة، وهي:
 - الأول: الشك في الشيء بعد تجاوزه محلّه، مثلاً شك في حال السجدة في أنه ركع أم لا.
 - الثاني: الشك بعد التسليم.
 - الثالث: الشك بعد خروج وقت الصلاة.
 - الرابع: شك كثير الشك؛ يعني من يشك في كلّ ثلاث صلوات متواليات مرّة على الأقلّ.
 - الخامس: شك إمام الجماعة في عدد ركعات الصلاة، في ما إذا كان المأموم حافظاً لعدد الركعات -علماً أو ظنّاً- و شك المأموم إذا كان الإمام حافظاً كذلك.
 - السادس: الشك في الصلوات المستحبّة.

١- الشك بعد تجاوز المحلّ

- ١١٧٧ • الشك في إتيان جزء بعد تجاوز محلّه • إذا شك أثناء الصلاة في أحد الأفعال الواجبة أنه أتى به أم لا، كما لو شك في أنه قرأ الحمد أم لا، فإن كان لم يدخل في الفعل الذي يلي المشكوك، يجب عليه إتيان ما شك فيه، وإن كان قد دخل في الفعل الذي بعده لا يعتنى بشكّه.
- ١١٧٨ • الشك في قراءة الآية السابقة أثناء القراءة • إذا شك في أثناء قراءة آية أنه هل قرأ الآية السابقة أم لا، أو شك وهو في آخر الآية هل أنه قرأ أول الآية أم لا، لا يعتنى بشكّه.
- ١١٧٩ • الشك في إتيان واجبات الركوع والسجود بعدهما • إذا شك بعد الركوع أو السجود في أنه هل أتى بما يجب فيهما من الذكر والطمأنينة -مثلاً- يمضي في صلاته ولا يعتنى بشكّه.
- ١١٨٠ • الشك في الركوع والقيام بعده عند الهوى إلى السجود • إذا شك في حال الهوى إلى السجود في أنه ركع أولاً، يقوم وبأى بالركوع. وإذا شك في أنه قام بعد الركوع أم لا، يمضي ولا يعتنى بشكّه.
- ١١٨١ • الشك في الإتيان بالسجدة أو التشهد عند النهوض إلى القيام • إذا شك في حال النهوض

إلى القيام في الإتيان بالتشهد، وجب عليه الرجوع والإتيان به، وكذلك لو شك في حال النهوض إلى القيام من الركعة الأولى والثالثة في أنه هل أتى بالسجدة أم لا، وأما إذا شك بعد ما قام في أنه هل أتى بالسجود أو التشهد أم لا، يمضي ولا يعتني بشكّه.

١١٨٢ • الشك في إتيان السجدة أو التشهد لمن يصلي جالساً أو مضطجعا • من كان يصلي من جلوس أو اضطجاع، فشك في حال قراءة الحمد أو التسيحات في أنه هل أتى بالسجدة أو التشهد أم لا، لا يعتني بشكّه. وأما لو شك في ذلك قبل الشروع في القراءة أو التسيحات، يجب عليه الإتيان بالتشهد أو السجدة.

١١٨٣ • زيادة الركوع أو السجدة للعمل بحكم الشك • إذا شك قبل السجدة في أنه هل أتى بالركوع أم لا، فأتى به، ثم تذكر بأنه كان قد أتى به، بطلت صلاته لزيادة الركوع. وأما إذا شك قبل التشهد في أنه هل أتى بالسجدة أم لا، فأتى بهما، وبعد ذلك تذكر بأنه كان قد أتى بهما، فعليه إعادة الصلاة والأحوط استحباباً إتمامها قبل الإعادة.

١١٨٤ • زيادة غير الركن للعمل بحكم الشك • إذا شك في الإتيان بما ليس بركن، قبل أن يتجاوز عنه فأتى به حسب وظيفته - كما لو شك في الحمد قبل أن يدخل في السورة فقرأ الحمد - ثم تبين له بعد ذلك بأنه كان قد أتى به، صحت صلاته.

١١٨٥ • ترك الركوع أو السجدة لعدم الاعتناء بحكم الشك • إذا شك في أنه هل ركع أم لا أو شك في أنه هل سجد أم لا بعد تجاوز محلّهما، ولم يعتن بشكّه، وبعد ذلك تذكر أنه لم يأت بالركوع أو السجدة، وجب عليه العمل بالوظيفة التي ذكرناها في نسيان الركوع أو السجدة في المسألتين ١١١٨ و ١١١٩.

١١٨٦ • ترك غير الركن لعدم الاعتناء بحكم الشك • إذا شك في الإتيان بما ليس بركن ولم يعتن بشكّه بسبب الدخول في الفعل اللاحق، ثم تذكر أنه لم يأت به، كما لو شك في أنه هل قرأ الحمد أم لا وهو في السورة، فمضى ولم يعتن بشكّه، ثم تذكر أنه لم يأت بالحمد فإن لم يكن قد دخل في الركن اللاحق، أتى به وإن كان قد دخل صحت صلاته ولا شيء عليه؛ وعليه إذا كان قد تذكر في القنوت بأنه لم يقرأ الحمد وجب عليه قراءته، وأما لو تذكر ذلك في الركوع صحت صلاته؛ ولكن إذا التفت في التشهد الآخر من الصلاة بأنه نسي السجدة الأخيرة فالأحوط استحباباً إتمام الصلاة وقضاء السجدة بعد التسليم وعلى كل حال يجب عليه إعادة الصلاة.

١١٨٧ • الشك في أداء التسليم • إذا شك في الإتيان بتسليم الصلاة أم لا، فإن كان ذلك بعد الدخول

في التعقيب، أو في صلاة أخرى مما لا يفعل إلا بعد الفراغ أو كان ذلك بعد الإتيان بعمل ينافي الصلاة، لا يعتني بشكّه. وأما إذا شك في صحة التسليم بعد اليقين بإتيانه وكان قد خرج من حالة المصلي بإتيان المنافي فإن احتمال الالتفات إلى صحته حين التسليم صحّت صلاته، وإذا شك في التسليم قبل ذلك، أو شك في صحته كذلك، فعليه إعادة التسليم.

٢- الشك بعد التسليم

١١٨٨ ♦ عدم اعتبار الشك بعد التسليم ♦ إذا شك بعد التسليم في صحة الصلاة -مثلاً شك في أنه هل ركع أولاً، أو شك بعد تسليم الصلاة الثلاثية هل صلى ركعتين أو ثلاث ركعات، أو شك بعد الصلاة الرباعية هل صلى أربع ركعات أم خمس- لا يعتني بشكّه. وإذا شك بعد التسليم ومع ذلك يتقن بأنّ صلاته لم تكن كاملة، فإن كان شكّه من الشكوك التي تبطل الصلاة إذا حدث في أثنائها، مثلاً لو شك بعد الصلاة هل صلى ثلاث ركعات أو خمس، تبطل صلاته وإن لم يكن كذلك، كما إذا شك بين الركعة الثانية والثالثة بعد التسليم في الصلاة الرباعية وقبل أن يخرج عن هيئة المصلي، لا تبطل صلاته بذلك، بل يبني على الثلاث ويأتي بركعة أخرى ويسلم، ثم يأتي بصلاة الاحتياط -وهي ركعة واحدة من قيام- ثم يسجد سجدي السهول للسلام في غير محلّه.

٣- الشك بعد الوقت

١١٨٩ ♦ الشك في إتيان الصلاة ♦ إذا التفت الإنسان إلى حاله بعد الوقت وشك في أنه هل صلى أم لا، لا يجب عليه القضاء ما لم يعلم أو يطمئن بعدم الإتيان بها في الوقت؛ وإذا شك في ذلك قبل انقضاء الوقت وجب عليه أن يأتي بها وإن ظنّ بإتيانها.

١١٩٠ ♦ الشك في صحة الصلاة بعد وقتها ♦ إذا شك بعد الوقت في صحة صلاته، لا يعتني بشكّه لكن إذا كان جاهلاً بالمسألة أعاد الصلاة على الأحوط.

١١٩١ ♦ العلم بفوت أحد الظهرين بعد الوقت ♦ إذا علم بعد انقضاء وقت صلاتي الظهر والعصر أنه فات منه أربع ركعات، ولا يدري هل الفائت هو الظهر أو العصر، يأتي برباعية قضاء بقصد ما في الذمة؛ وإذا صلى في غير الوقت المختص بصلاة العصر أربع ركعات ولا يدري أنه هل قصد بها الظهر أو نوى العصر لئسيانه الإتيان بالظهر، يحسبها صلاة الظهر ويقضي صلاة العصر والأحوط استحباباً عدم نية الظهر أو العصر في قضاء الصلاة.

١١٩٢ • العلم بفوت أحد العشائين بعد الوقت • إذا علم بعد انقضاء وقت صلاتي المغرب والعشاء أنه صلى إحدى الصلاتين فقط، لكن لم يدرِ هل صلى ثلاث ركعات أم أربع، يجب عليه قضاء الصلاتين ويأتي بهما رجاء.

٤- شك كثير الشك

١١٩٣ • تعريف كثير الشك و حكمه • كثير الشك: هو الشخص الذي يشك في كل ثلاث صلوات متواليات مرة واحدة على الأقل، فشل هذا الشخص لا يعتني بشكّه.

والشخص الذي كثر شكّه عند متعارف الناس ولكن لم يصل شكّه إلى الحد المذكور، فعليه أن يعمل على نحو كان عاملاً بوظيفة الشاك المتعارف و بوظيفة كثير الشك معاً، فإن شك بين الثلاث والأربع -مثلاً- عمل بوظيفة الشك المتعارف، وإن كان شكّه من الشكوك المبطلّة للصلاة للمتعارف، يتمّ صلاته مثل كثير الشك على الأحوط استحباباً وإن كان وظيفة الشاك المتعارف مخالفاً لوظيفة كثير الشك، عمل طبق إحدى الوظيفتين ويتمّ الصلاة فلوشك في حال القيام بين الأربع والخمس، وجب عليه أن يعمل إتماً مثل كثير الشك فيبني على الأربع ويتمّ صلاته، أو يعمل مثل وظيفة الشك المتعارف حسب ما يأتي في المسألة ١٢٠٨، وبأيهما أخذ أعاد الصلاة أيضاً في الصورتين الأخيرتين.

١١٩٤ • شك كثير الشك في عدد الركعات وأفعال الصلاة • إذا شك كثير الشك في إتيان فعل من الأفعال بنى على إتيانه، كما لو شك في أنه هل أتى بالركوع أم لا، بنى على إتيانه؛ وإذا شك في إتيان ما يبطل الصلاة، كما لو شك في صلاة الصبح في أنه هل أتى بالركعة الثالثة أم لا، بنى على عدمه، وكذا لو شك في حال القيام في الصلاة الرباعية بين الأربع والخمس، بنى على الأربع وأتمّ صلاته.

١١٩٥ • كثرة الشك في جزء خاص من الصلاة • من كان كثير الشك في جزء خاص من الأجزاء الصلواتية فقط، فإن شك في بقية الأفعال، يجب عليه العمل بوظيفة الشاك، مثلاً من كان كثير الشك في السجدة فقط، فإن شك في إتيان الركوع، يجب عليه العمل بوظيفة الشاك في الركوع، أي إذا لم يدخل في السجدة يجب عليه الإتيان بالركوع، وإذا دخل في السجدة، لا يعتني بشكّه.

١١٩٦ • كثرة الشك في صلاة خاصة • من كان كثير الشك في صلاة خاصة كالظهر مثلاً، فإن شك في صلاة أخرى كالعصر مثلاً، وجب عليه العمل بوظيفة الشاك فيها.

١١٩٧ • كثرة الشك في مكان خاص • من يكثر شكّه كلما كان يصلي في مكان خاص، فإذا صلى في

غير ذلك المكان و عرض له الشك، وجب عليه العمل بوظيفة الشاك.

١١٩٨ • الشك في تحقق كثرة الشك و زوالها • إذا شك الإنسان هل حصلت له حالة كثرة الشك أم لا، وجب أن يعمل بوظيفة الشاك. وأما لو كان كثير الشك، و شك في زوال هذه الحالة ورجوعه إلى الحالة الاعتيادية أم لا، لا يعنى بشكّه.

١١٩٩ • التفات كثير الشك إلى ترك ركن بعد عدم اعتناؤه • إذا شك كثير الشك في الإتيان بالسجدتين و لم يعنِ بشكّه، ثم تذكّر عدم إتيانهما، فإن لم يدخل في ركوع الركعة اللاحقة، يجب الإتيان بهما، وإن كان قد دخل فيه، بطلت صلاته. وإذا شك في الإتيان بالركوع و لم يعنِ بشكّه، ثم تذكّر أنه لم يأت بالركوع، فإن كان ذلك قبل أن يضع وجهه على الأرض في السجدة الثانية، يجب عليه الرجوع و الإتيان به، وإن كان بعده فالأحوط استحبابًا غض النظر عن السجدتين و إتمام الصلاة بعد الإتيان بالركوع و السجود، و على أي حال وجب عليه إعادة الصلاة.

١٢٠٠ • التفات كثير الشك إلى ترك غير الركن بعد عدم اعتناؤه بشكّه • إذا شك كثير الشك في إتيان ما ليس بركن، و لم يعنِ بشكّه، ثم بعد ذلك تذكّر أنه لم يأت به، فإن لم يدخل الركن الذي يليه يجب عليه الإتيان به، و صحت صلاته، مثلًا إذا شك في قراءة الحمد - و كان كثير الشك فيها - و لم يعنِ بشكّه، و لكتّه تذكّر في حال القنوت بعدم إتيانه، وجب الإتيان به، و إذا تذكّر في الركوع، صحت صلاته.

٥- شك الإمام و المأموم

١٢٠١ • شك الإمام و المأموم في عدد ركعات الصلاة • إذا شك إمام الجماعة في عدد الركعات، كما إذا شك بين الثلاث و الأربع -مثلًا- فإن كان المأموم متيقنًا أو ظانًا بأنه صلى أربع ركعات و نبه الإمام بذلك، وجب على الإمام أن يتم صلاته و لا يجب عليه صلاة الاحتياط؛ و كذا العكس فإذا كان الإمام متيقنًا أو ظانًا بعدد الركعات و شك المأموم فيه، يجب عليه متابعة الإمام و عدم الاعتناء بشك نفسه. و إذا كان أحدهما متيقنًا بعدد ركعات الصلاة و الآخر ظانًا بخلافه، فالأظهر و جوب رجوع الظان منهما إلى المتيقن.

٦- الشك في الصلوات المستحبة

١٢٠٢ • وظيفة المصلّي عند الشك في ركعات النوافل • إذا شك في عدد الركعات في الصلوات المستحبة، فهو مخير بين البناء على الأقل أو الأكثر؛ نعم إذا كان البناء على الأكثر موجبًا لبطان الصلاة - كما لو شك في نافلة الفجر بين الركعتين و الثلاث - يبني على الأقل.

١٢٠٣ • نقصان الركن وزيادتها في النوافل • نقصان الركن في النافلة يبطلها، وزيادة الركن لا تبطلها؛ فعليه إن نسي أحد الأفعال في النافلة، وتذكره عند ما دخل في الركن اللاحق، يجب عليه الإتيان بذلك الفعل المنسي، ثم إعادة الركن اللاحق من جديد، مثلاً إذا تذكّر في أثناء الركوع نسيان الحمد، وجب عليه الرجوع وقراءة الحمد ثم إعادة الركوع.

١٢٠٤ • الشك في أفعال النوافل • إذا شك في فعل من أفعال النافلة، سواء أكان من الأركان أم غيرها، فإن لم يتجاوز المحلّ أتى به، وإن تجاوز المحلّ لم يعتن بشكّه.

١٢٠٥ • الظن في ركعات النوافل • إذا ظنّ في صلاة مستحبة ثنائيتة أنه صلى ثلاث ركعات أو أكثر، يبني على الصحة ولا يعتني بظنّه. وإذا ظنّ أنه صلى ركعتين أو أقل، يبني على ظنّه، فلو ظنّ أنه صلى ركعة واحدة يأتي بركعة أخرى.

١٢٠٦ • سجدة السهو في النوافل • إذا حصل في النافلة شيء من موجبات سجدة السهو في الفريضة، كما إذا تكلم سهواً في أثناءها فلا أثر له، ولا يجب عليه سجدة السهو لأجله؛ كما أنه لا أثر إذا نسي من النافلة ما يجب قضاؤه بعد الفراغ في الفريضة كالتشهد أو السجدة الواحدة، فلا يجب عليه قضاء الجزء المنسي في النافلة.

١٢٠٧ • الشك في إتيان النافلة • إذا شك في أنه هل صلى النافلة أم لا، فإن كانت مثل صلاة جعفر الطيّار التي ليس لها وقت خاص، يبني على أنه لم يأتي بها، وكذا لو كانت الصلاة ذات وقت معين، مثل النافلة اليومية وكان شكّه قبل أن ينقضي وقتها؛ نعم إذا شك فيها بعد انقضاء الوقت، لا يعتن بشكّه.

الشكوك الصحيحة

١٢٠٨ • وظيفة المصلّي عند حصول الشكوك الصحيحة • هناك تسع صور من الشك في الصلوات الرباعية لو حصلت لم تبطل الصلاة، بل يمكن علاج الشك فيها فإن حصلت إحداها فالأحوط المبادرة إلى التروّي فإن حصل له اليقين أو الظنّ بأحد الطرفين، بني عليه وأتمّ صلاته، وإلا فعليه العمل بوظيفة الشاك، وهي كالآتي:

• الأولى: إذا شك بعد أن رفع رأسه من السجدة الثانية بين الاثنتين والثلاث، فعليه أن يبني على الثلاث ويأتي بالرابعة ويتمّ صلاته، ثم يأتي بصلاة الاحتياط بأن يأتي ركعة واحدة عن قيام.

• الثانية: إذا شك بين الائنتين والأربع بعد أن رفع رأسه من السجدة الثانية، فعليه أن يبني على الأربع ويتمّ صلاته، ثم يأتي بركعتي الاحتياط من قيام.

• الثالثة: إذا شك بعد أن رفع رأسه من السجدة الثانية بين الائنتين والثلاث والأربع، فعليه أن يبني على الأربع ويتمّ صلاته، ثم يأتي بصلاحي الاحتياط: ركعتين من قيام وركعتين من جلوس بعدهما.

• الرابعة: إذا شك بين الأربع والخمس بعد أن رفع رأسه من السجدة الثانية، فعليه أن يبني على الأربع ويتمّ صلاته، ثم يسجد سجدي السهو.

وإذا حصل أحد الشكوك الأربع المذكورة بعد تحقق السجدة الأولى، وقبل أن يرفع رأسه من السجدة الثانية، فالأحوط استحبابًا العمل بحكم ذلك الشك كما سبق وعلى أي حال يجب عليه إعادة الصلاة.

• الخامسة: إذا شك بين الثلاث والأربع في أي موضع من مواضع الصلاة، فعليه البناء على الأربع، وإتمام صلاته، ثم الإتيان بصلاة الاحتياط بأن يأتي ركعتين من جلوس.

• السادسة: إذا شك بين الأربع والخمس حال القيام، فعليه أن يجلس ويتشهد ويسلم، ثم الإتيان بصلاة الاحتياط بأن يأتي ركعتين من جلوس.

• السابعة: إذا شك بين الثلاث والخمس في حال القيام، فعليه أن يجلس ويتشهد ويسلم ثم يأتي بركعتي الاحتياط عن قيام.

• الثامنة: إذا شك بين الثلاث والأربع والخمس في حال القيام، فعليه أن يجلس ويتشهد وبعد التسليم يأتي بصلاحي الاحتياط: ركعتين من قيام وركعتين من جلوس بعدهما.

• التاسعة: إذا شك بين الخمس والست في حال القيام، فعليه أن يجلس ويتشهد ويسلم، ثم يأتي بسجدي السهو.

والأحوط استحبابًا في هذه الصور الأربع أن يأتي بسجدي السهو للقيام في غير محلّه أيضًا.

١٢٠٩ • قطع الصلاة عند عروض أحد الشكوك الصحيحة • إذا عرضت للمصلي أحد الشكوك الصحيحة، فليس له قطع الصلاة، بل عليه العمل بوظيفة الشاك كما سبق ذكره.

١٢١٠ • إعادة الصلاة في الشكوك الصحيحة • إذا عرضت في الصلاة أحد الشكوك الموجبة لصلاة الاحتياط، وجب المبادرة بصلاة الاحتياط بعد الصلاة الأصليّ وليس له أن يبدأ بصلاة أخرى قبل الإتيان بصلاة الاحتياط. وإذا أراد أن يعيد الصلاة احتياظًا من جديد، وجب أن يكون ذلك أيضًا بعد

صلاة الاحتياط .

١٢١١ • استمرار الصلاة في حالة الشك • إذا عرضت للمصلي أحد الشكوك المبطلّة وهو يعلم أنه إذا انتقل إلى حالة أخرى يحصل عنده اليقين أو الظن، فالأحوط استحباباً أن لا يستمر في صلاته حالة الشك، مثلاً إذا شك حال القيام في أنه هل صلى ركعةً واحدةً أو أكثر وهو يعلم أنه إذا ركع يحصل عنده اليقين أو الظنّ بعدد الركعات، فالأحوط استحباباً تأخير الركوع والمكث حتى يحصل عنده اليقين أو الظنّ به، ما لم يؤدّ ذلك إلى الخروج عن هيئة الصلاة وحينئذٍ يجب عليه الانتقال إلى الحالة التالية.

١٢١٢ • تبديل ظنّ المصليّ بالشكّ وشكّه بالظنّ • المعيار هو الحالة الفعلية للمصليّ فإذا ظنّ بأحد الطرفين يبني عليه وإن انقلب ظنّه إلى الشكّ يعمل بوظيفة الشاك؛ وكذلك العكس فإذا شكّ في عدد الركعات يعمل بوظيفة الشاكّ وإن انقلب شكّه إلى الظنّ بأحد الطرفين بني على ظنّه ويتمّ صلاته.

١٢١٣ • التردد في أن ما عرض له هي حالة الظنّ أو الشكّ • إذا تردّد في أن ما عرض له من حالة هل هي الظنّ أو الشكّ عند العرف، فعليه أن يعمل بوظيفة الشاكّ.

١٢١٤ • التردد بين كونه ظناً حال الصلاة أم شاكاً • إذا علم بعد الصلاة أنه تردّد في أثنائها بين الاثنين والثلاث -مثلاً- وقد بنى على الثلاث وضمّ إليها ركعة وسلم، لكنه لا يدري في أن بناءه على الثلاث كان من جهة الظنّ بالثلاث أو عملاً بالشكّ، يجب عليه أن يأتي بصلاة الاحتياط.

١٢١٥ • الشكّ الصحيح في الركعات عند عروض شكّ لا يعتنى به • إذا شكّ بعد الدخول في التشهد أو بعد القيام في أنه هل أتى بالسجدين أم لا، وفي هذه الحالة عرضت له إحدى الشكوك التي تكون صحيحة بعد رفع الرأس من السجدة الثانية -كما إذا شكّ بين الاثنين والثلاث- فإن أتى بوظيفة ذلك الشكّ صحت صلاته.

١٢١٦ • الشكّ المبطل في الركعات عند عروض شكّ قابل للاعتناء • إذا شكّ قبل الدخول في التشهد أو قبل القيام في الركعات التي ليس فيها تشهد، في أنه أتى بالسجدين أم لا، وفي هذه الحالة عرضت له إحدى الشكوك المبطلّة قبل رفع الرأس من السجدة الثانية، بطلت صلاته.

١٢١٧ • الشكّ في الركعات قائماً والالتفات إلى ترك السجدة • إذا شكّ في حال القيام بين الثلاث والأربع، أو بين الثلاث والأربع والخمس، وتذكّر أنه لم يسجد السجدين أو إحداهما في الركعة السابقة، بطلت صلاته.

أما إذا كان الشك بين الأربع والخمس فعليه أن يجلس ويأتي بالسجدة الفاتنة من الركعة السابقة ويعمل بوظيفة الشاك بين الثلاث والأربع.

١٢١٨ ♦ زوال الشك وعروض شك آخر♦ إذا زال شكّه وعرض له شك آخر، كما لو شك أولاً بين الاثنتين والثلاث، فزال هذا الشك، ثم شك بين الثلاث والأربع، وجب عليه العمل بحكم الشك الثاني.

١٢١٩ ♦ التردد بين الشكّين الصحيحين بعد الصلاة♦ إذا علم بعد الصلاة أنه عرض له شك في أثنائها إلا أنه تردّد مثلاً في أن شكّه كان بين الاثنتين والأربع أو بين الثلاث والأربع، أعاد الصلاة والأحوط استحباباً أن يكون ذلك بعد العمل بحكم الراجح من الاحتمالين إن ترجح أحدهما أو العمل بأحدهما مختيراً إن تساوى الاحتمالين. وكذلك الحكم لو كان عنده أكثر من احتمالين حول الشك، فمن يعلم أن شكّه من الشكوك الصحيحة ولكته لا يعلم أنه من أي الأقسام.

١٢٢٠ ♦ التردد في أن الشكّ الطاري صحيحاً ام مبطلاً♦ إذا علم بعد الفراغ من الصلاة أنه حصل له الشك أثناء الصلاة واحتمل كونه من الشكوك المبطلّة، فإذا علم أو احتمل أن مواصلة صلاته على افتراض كون شكّه من الشكوك المبطلّة لم تكن عن غفلة، بل بسبب آخر غير الغفلة؛ كما إذا أتمّها رجاءً -مثلاً- في هذه الصورة يجوز له استئناف الصلاة من دون حاجة إلى العمل بوظيفة الشاك قبلها. وأما إذا علم بأن مواصلة صلاته على افتراض كون شكّه من الشكوك المبطلّة كانت عن غفلة، يبني على أن شكّه كان من الشكوك الصحيحة فإن كان الشكّ معيّناً عنده بالخصوص بناءً على كونه من الشكوك الصحيحة -كما إذا علم أن شكّه على افتراض كونه من الشكوك الصحيحة، شك بين الثلاث والأربع مثلاً- عمل بحكم ذلك الشكّ وإن لم يتعيّن لديه الشكّ على هذا الافتراض ولكن يمكنه إحراز صحّة الصلاة بالعمل بالاحتياط، تعيّن عليه ذلك -كما إذا علم أن شكّه على افتراض كونه من الشكوك الصحيحة كان بعد الفراغ من السجدة، غير أنه لا يعلم هل كان بين الاثنتين والثلاث أو بين الاثنتين والثلاث والأربع، ففي هذه الصورة يبني على الأربع ويتم صلاته ويصلي ركعتي الاحتياط من قيام، ثم يصلي ركعتين من جلوس وبذلك يحرز صحّة صلاته - وإن لم يمكنه إحراز صحّة صلاته بالعمل بوظيفة الشاك يجوز له استئناف الصلاة من دون حاجة إلى العمل بوظيفة الشاك قبلها.

١٢٢١ ♦ الشكّ في ركعات الصلاة جالساً♦ من صلى رباعية من جلوسٍ إذا شك بين الاثنتين والثلاث فعليه أن يحتاط بركعة واحدة من جلوسٍ والأحوط استحباباً أن يعيد الصلاة بعدها.

وإذا شك بين الثلاث والأربع، فالأحوط استحباباً في حقه أن يحتاط بركعتي الاحتياط من جلوسٍ ويعيد الصلاة على أي حال.

وإذا شك بين الاثنتين والثلاث والأحوط استحباباً الإتيان بركعتي الاحتياط ثم بركعة أخرى كلها من جلوس، ويجب عليه إعادة الصلاة على أي حال.

وأما إذا شك بين الاثنتين والأربع يحتاط بركعتين من جلوس.

١٢٢٢ • العجز عن القيام في صلاة الاحتياط • من صلى رباعية من قيام ثم عجز عن القيام حين الإتيان بصلاة الاحتياط فحكمه حكم من كانت وظيفته الصلاة من جلوس وقد تقدم في المسألة السابقة؛ هذا إذا استمرَّ عذره إلى آخر الوقت وإلا فعليه إعادة الصلاة من قيام.

١٢٢٣ • تمكن من يصلى جالساً من صلاة الاحتياط قائماً • من صلى من جلوسٍ إن كان متمكناً من القيام حين صلاة الاحتياط فقط، يجب عليه أن يأتي بصلاة الاحتياط من قيام.

صلاة الاحتياط

١٢٢٤ • كيفية صلاة الاحتياط • يجب على من وجبت عليه صلاة الاحتياط أن يبادر إليها فوراً بعد التسليم فينوي صلاة الاحتياط ثم يكبر ويقرأ الحمد ثم يركع ويسجد، فإن كان الواجب عليه ركعة واحدة يتشهد ويسلم وإلا قام فأضاف إليها أخرى ثم يتشهد ويسلم.

١٢٢٥ • السورة والقنوت والقراءة في صلاة الاحتياط • ليس في صلاة الاحتياط سورة ولا قنوت ويجب الإخفات في قراتها، حتى البسمة منها على الأحوط ولا يجوز له التلقظ بالنية.

١٢٢٦ • العلم بصحة الصلاة قبل صلاة الاحتياط أو في أثنائها • إذا علم قبل الشروع في صلاة الاحتياط بأن الصلاة التي صلّاها كانت تامة، صحت صلاته وليس عليه شيء؛ وإذا علم ذلك في أثناء صلاة الاحتياط، لا يجب عليه إتمامها.

١٢٢٧ • العلم بنقصان الركعات قبل صلاة الاحتياط • إذا علم بعد التسليم وقبل الشروع بصلاة الاحتياط بنقصان عدد ركعات صلاته، فإن لم تأت بما ينافي الصلاة، فعليه تدارك النقصان، والإتيان بسجدي السهول للتسليم في غير محلّه. وأما إذا أتى بما ينافي الصلاة -كما لو استدبر القبلة- فعليه إعادة الصلاة.

١٢٢٨ • العلم بمطابقة صلاة الاحتياط للمقدار الناقص • إذا علم بعد صلاة الاحتياط بنقصان صلاته، وكان النقصان بمقدار صلاة الاحتياط، صحت صلاته فلو شك بين الثلاث والأربع، فأقرب بصلاة الاحتياط ركعتين من جلوس (التي هي بمنزلة ركعة من قيام) ثم بعد ذلك علم بأنه كان قد صلى ثلاث ركعات، تكون صلاته صحيحة.

١٢٢٩ • العلم بأن صلاة الاحتياط أكثر من الركعات الناقصة • إذا علم بعد صلاة الاحتياط أن النقصان في صلاته كان أقل من عدد ركعات صلاة الاحتياط، كما لو شك بين الاثنتين والأربع فصلّى ركعتي الاحتياط، ثم علم أنه كان قد صلى ثلاث ركعات، وجبت عليه إعادة الصلاة.

١٢٣٠ • العلم بأن صلاة الاحتياط أقل من مقدار الركعات الناقصة بعد صلاة الاحتياط • إذا علم بعد صلاة الاحتياط أن النقصان في صلاته كان أكثر من عدد ركعات صلاة الاحتياط، كما لو شك بين الاثنتين والثلاث فأقرب بركعة الاحتياط من قيام، ثم علم أنه كان قد صلى ركعتين فإن أتى بالمنافي بعد صلاة الاحتياط - كما لو استدير القبلة - وجبت عليه إعادة الصلاة، وأنا لو لم يأت بما ينافي الصلاة فيعتبر ما أتى به بعنوان صلاة الاحتياط جزء من صلاته الأصلية وينتهي بركعة أخرى، وصحت صلاته ولا شيء عليه، ثم يأتي بأربع سجودات سهول لزيادة تسليمين في صلاته الأصلية وفي صلاة الاحتياط.

١٢٣١ • العلم بالاستغناء عن صلاة الاحتياط الثانية بعد أداء الأولى منهما • إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع، وبعد أن صلى صلاة الاحتياط ركعتين من قيام تذكراً أنه كان قد صلى ركعتين، صحت صلاته، ولا يجب عليه الإتيان بركعتين من جلوس.

١٢٣٢ • تذكّر مقدار نقصان الصلاة قبل ركوع صلاة الاحتياط • إذا شك بين الاثنتين والثلاث وفي أثناء صلاة الاحتياط من قيام تذكراً أن صلاته كانت ثلاث ركعات، يعتبر ركعة الاحتياط بدلاً من الركعة الناقصة وتصح صلاته، ثم يأتي بسجدي السهول للسلام في غير محلّه والأحوط استحباباً إعادة الصلاة أيضاً. وإذا شك بين الثلاث والأربع وتذكراً أثناء صلاة الاحتياط من جلوس أنه كان صلاته ثلاث ركعات، فإن كان تذكّره قبل الركوع الأول فليقم ويتم الصلاة قائماً وينوي في القراءة، المطلوب منه للشارع فعلاً، وإن كان تذكّره بعد الدخول في الركوع الأول أو بعده بطلت صلاته.

١٢٣٣ • تذكّر أن الناقص ركعة واحدة في أثناء صلاة الاحتياط • إذا شك بين الاثنتين والثلاث والأربع، وعند ما كان مشغولاً بركعتي الاحتياط من قيام، تذكّر قبل ركوع الركعة الثانية بأنه كان قد صلى ثلاث ركعات، وجب إتمام صلاة الاحتياط ركعة واحدة، ويأتي بسجدي السهول للسلام في غير

علمه وصحت صلاته، وإن كان تذكّره في ركوع الركعة الثانية فصاعداً بطلت صلاته.

١٢٣٤ • العلم بعدم مطابقة صلاة الاحتياط للمقدار الناقص في أثناء صلاة الاحتياط • إذا علم في أثناء صلاة الاحتياط أن نقصان صلاته كان أكثر أو أقل من صلاة الاحتياط، فإن تمكّن أن يتمّ صلاة الاحتياط مطابقاً للمقدار الناقص، فعليه أن يفعل ذلك؛ مثلاً إذا شك بين الاثنتين والثلاث وفي أثناء ركعة الاحتياط من قيام علم أنه كان قد أتى بركعتين، وجب أن يجعل ركعة الاحتياط الركعة الثالثة ويتّمها، ثمّ يأتي بالركعة الرابعة وصحت ولا شيء عليه.

وإن لم يكن بمقدوره أن يتمّ صلاة الاحتياط مطابقاً للجزء الناقص من صلاته، أهلها، ثمّ إن تمكّن من إتمام النقص في صلاته الأصلية أتمه وإن لم يتمكّن أهلها وأعاد الصلاة من جديد؛ مثلاً إذا شك بين الثلاث والأربع، وأثناء ركعتي الاحتياط من جلوسٍ تذكّر أنه كان قد صلى ركعتين، فيما أنه لا يمكن احتساب الركعتين من جلوسٍ بدلاً عن الركعتين من قيام، يجب عليه إهمال ما بيده من صلاة الاحتياط، ففي هذه الصورة إذا كان تذكّره قبل الركوع الأول من صلاة الاحتياط يقوم ويكمل النقص ويأتي بالقراءة بقصد ما هو المطلوب منه للشارع فعلاً، وإن كان تذكّره في الركوع الأول أو بعده، أهلها وأعاد الصلاة.

وكذلك إذا كان الشك بين الاثنتين والأربع وأثناء ركعتي الاحتياط من قيام علم أنه كان قد صلى ثلاث ركعات، فإن كان تذكّره في الركعة الأولى من صلاة الاحتياط يحتمسها الرابعة من صلاته الأصلية ويتّمها، وإن كان تذكّره في الركعة الثانية قبل الركوع جلس وتشهّد وسلم وتمت صلاته، وإن تذكّر في الركوع أو بعده بطلت صلاته؛ وفي جميع صور المسألة إذا أتمّ صلاته يأتي بسجدي السهول زيادة التسليم.

١٢٣٥ • الشك في الإتيان بصلاة الاحتياط • إذا شك في أنه هل أتى بصلاة الاحتياط الواجبة عليه أم لا، فإن كان الشك بعد خروج وقت الصلاة، لا يعتني بشكّه، وإذا كان الشك في الوقت فإن لم يحصل منه ما يحلّ بهيئة الصلاة - كالفصل الطويل - ولم يأت بما ينافي الصلاة ويبيطلها - كاستدبار القبلة - أيضاً وجب عليه أن يصلي صلاة الاحتياط، وإلا فلا يعتني بشكّه.

١٢٣٦ • زيادة صلاة الاحتياط • صلاة الاحتياط تعدّ من أجزاء الصلاة الأصلية فإذا زاد فيها ركوعاً - مثلاً - أو صلى بدلاً من الركعة ركعتين، بطلت صلاته - ولو كان ذلك سهواً - فعليه إعادة أصل الصلاة.

١٢٣٧ • الشك في أجزاء صلاة الاحتياط • إذا شك في أثناء صلاة الاحتياط في أحد الأفعال، فإن لم يتجاوز المحلّ وجب عليه الإتيان به. وإن تجاوز المحلّ فلا يعتني بشكّه؛ مثلاً لو شك في قراءة الحمد فإن لم يدخل في الركوع أتى بها، وإن دخل في الركوع فلا يعتني بشكّه.

١٢٣٨ • الشك في عدد ركعات صلاة الاحتياط • إذا كان في أثناء صلاة الاحتياط وشك في عدد ركعاتها فعليه أن يعيد الصلاة الأصلية؛ والأحوط استحباباً أن يكون ذلك بعد أن يتمّ صلاته بالبناء على الأكثر إلا أن يكون البناء على الأكثر مبطلًا للصلاة فيبني على الأقلّ ويتمّ صلاته على الأحوال استحباباً. فمن شك أثناء ركعتي الاحتياط بين الاثنين والثلاث يبني على الأقلّ. وعلى أيّ حال يجب عليه إعادة الصلاة الأصليّة.

١٢٣٩ • سجدة السهو في صلاة الاحتياط • ما يوجب سجدة السهو في الفريضة، لا يوجب سجدة السهو في صلاة الاحتياط؛ فلوزاد في صلاة الاحتياط أو نقص منه ما ليس بركن سهواً، لا يجب عليه سجدة السهو.

١٢٤٠ • الشك في صحّة صلاة الاحتياط • إذا شك في صحّة صلاة الاحتياط بعد تسليمها، لاحتمال خلل في أجزائها أو شرائطها، لا يعتني بشكّه.

١٢٤١ • نسيان التشهد أو السجدة الواحدة في صلاة الاحتياط • إذا نسي في صلاة الاحتياط التشهد أو سجدة واحدة، ولم يتمكّن من تدارك النسي في محلّه، فعليه أن يقضي النسي بعد التسليم.

١٢٤٢ • تقدّم صلاة الاحتياط على سجدة السهو أو الأجزاء المنسيّة • إذا وجب عليه الإتيان بصلاة الاحتياط وقضاء سجدة أو تشهد أو الإتيان بسجدة السهو، قدم بصلاة الاحتياط عليها.

١٢٤٣ • حكم الظنّ بالركعات وأفعال الصلاة • الظنّ بالركعات كاليقين من دون فرقي بين الرباعية وغيرها، فإن لم يعلم هل صلى ركعة واحدة أو ركعتين، ووظنّ أنّه صلى ركعتين -مثلاً- يبني على الركعتين، وإذا ظنّ في الرباعية بأنّه أتمّها أربعاً صحّت صلاته ولا يجب عليه صلاة الاحتياط.

وأما الظنّ بأفعال الصلاة فعليه العمل به فإن ظنّ يأتیان فعل مضى وإن ظنّ بعدمه أمّ به؛ نعم إذا كان ذلك خلاف وظيفة الشاك أعاد صلاته أيضاً والأحوط استحباباً أن يكون ذلك بعد إتمام الصلاة حسب ظنّه.

١٢٤٤ • الشكّ والسهو والظنّ في الصلوات الواجبة غير اليومية • حكم الشكّ والسهو والظنّ في الصلوات الواجبة غير اليومية حكمها في الصلوات الواجبة اليومية؛ فإذا شك في صلاة الآيات هل أتى بركعة واحدة أو بركعتين، فيما أنّ شكّه في الصلاة الثنائية، تكون صلاته باطلة. وإذا حصل عنده الظنّ بأنّه صلى ركعة واحدة أو ركعتين، بنى على ظنّه وصحّت صلاته.

سجدة السهو

١٢٤٥ • موجبات سجدة السهو • يجب الإتيان بسجدي السهو (بالكيفية التي سيأتي ذكرها) في خمسة موارد، هي:

- الأول: إذا تكلم سهواً في أثناء الصلاة.
- الثاني: إذا سلم سهواً في غير محله كال تسليم في الركعة الأولى.
- الثالث: إذا نسي التشهد.
- الرابع: إذا شك في الصلاة الرباعية بين الأربع والخمس؛ بالتفصيل الذي تقدم في الصورة الرابعة من المسألة ١٢٠٨.
- الخامس: إذا نسي إحدى السجدين.

والأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو إذا جلس سهواً في موضع وجب عليه القيام - كما في حال قراءة الحمد والسورة - أو قام سهواً في ما يجب عليه الجلوس - كما في التشهد - بل الأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو لكل نقصان أو زيادة عن سهو. وتفاصيل أحكام هذه الصور ستأتي في المسائل اللاحقة.

١٢٤٦ • تكلم المصلي سهواً أو بتخيل الفراغ من الصلاة • إذا تكلم المصلي سهواً أو بتخيل الفراغ من الصلاة، وجب عليه الإتيان بسجدي السهو.

١٢٤٧ • الصوت الحاصل من التأوه والسعال • لا يجب الإتيان بسجدي السهو للصوت الذي يحصل من التأوه أو السعال؛ ولكن لو قال سهواً «أخ» أو «آه» وجب الإتيان بسجدي السهو.

١٢٤٨ • تصحيح ما قرأه غلظاً • إذا قرأ شيئاً بشكل غير صحيح سهواً ثم أعاده بشكل صحيح، لا يجب عليه الإتيان بسجدي السهو إلا إذا لم يطلق عليه الذكر أو الدعاء.

١٢٤٩ • إطالة الكلام السهوي في الصلاة • لو أطال الكلام في الصلاة فإن اعتبر كلاً واحداً عرفاً، يكفيه الإتيان بسجدي السهو بعد التسليم مرة واحدة.

١٢٥٠ • ترك التسيبحات الأربع سهواً • إذا لم يأت بالتسيبحات الأربع سهواً، فالأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو بعد الصلاة.

١٢٥١ • التسليم السهوي • إذا قال سهواً في غير موضع التسليم «السلام علينا و على عباد الله الصالحين»

أو قال «السلام عَلَيْكُمْ» وإن لم يقل «ورحمة اللّٰه وبركاته»، يجب الإتيان بسجدي السهو. ولكن إذا قال سهواً «السلام عليك أيها النبي ورحمة اللّٰه وبركاته»، فالأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو.

١٢٥٢ • الإتيان بالتسليمات الثلاث في غير محلّها • إذا أتى بالتسليمات الثلاث في غير محلّها في ركعة واحدة سهواً، يكفي الإتيان بسجدي السهو مرة واحدة.

١٢٥٣ • القيام سهواً • إذا نسي سجدة واحدة أو التشهد، وتذكر قبل ركوع الركعة اللاحقة، وجب عليه الرجوع والإتيان بها. والأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو بعد التسليم، وذلك للقيام في غير محلّه.

١٢٥٤ • نسيان التشهد والسجدة الواحدة • إذا تذكر في الركوع أو بعده أنه نسي سجدة واحدة من الركعة السابقة، وجب عليه بعد التسليم قضاء السجدة والإتيان بسجدي السهو؛ والأحوط قضاء السجدة قبل الإتيان بسجدي السهو. وإذا تذكر في الركوع أو بعده أنه نسي التشهد من الركعات السابقة، وجب عليه الإتيان بسجدي السهو بعد التسليم، ويكون ما يأتي به من التشهد في ضمن سجدي السهو قضاءً للتشهد ولا يجب قضاؤه بصورة مستقلة.

١٢٥٥ • ترك سجدة السهو عمدًا أو سهواً • إذا ترك سجدي السهو عمدًا بعد التسليم، فقد عصي، ويجب عليه المبادرة إلى إتيانها فوراً ففوراً. وإن لم يأت بهما سهواً، يجب عليه إتيانها عند ما يتذكر فوراً، ولا يجب عليه إعادة الصلاة في كلتا صورتين.

١٢٥٦ • الشك في وجوب سجدة السهو • إذا شك في أنه هل وجبت عليه سجدة السهو أم لا، لا يجب عليه الإتيان بهما.

١٢٥٧ • الشك في تعداد سجدة السهو • إذا شك في أنه هل وجبت عليه سجدة السهو مرة واحدة أو أكثر تكفيه مرة واحدة.

١٢٥٨ • التتابع بين سجدي السهو والزيادة فيهما • تعتبر سجدة السهو عملاً واحداً فيجب التتابع العرفي بينهما ولا يسوغ الفصل المخلّ بالموالة العرفية وإن أخلّ ولو سهواً أعادها، كما أنّ زيادة السجدة تبطلها - عمدًا كانت أو سهواً - فإذا أتى بثلاث سجدة - ولو سهواً - وجب عليه إعادة السجدة.

١٢٥٩ • كيفية سجود السهو • كيفية سجود السهو كالتالي:

ينوي سجدي السهو بعد التسليم فوراً، ويضع جبهته على ما يصح السجود عليه، ويراعي

فيه ما يجب مراعاته في سجدة الصلاة من وضع باطن الكفّين و الركبتين و إبهامي القدمين على الأرض، و لا يكفي وضع ظاهر الكفّين، و الأحوط مراعاة سائر الشروط من الطهارة و الاستقبال و ستر العورة. و يجب الإتيان بالذكر الخاص عند توقّف الأمور المذكورة. ثم يرفع رأسه و يسجد مرّة ثانية بالنحو المتقدم، ثم يجلس و يتشهد ثم يسلم و يكفي في التسليم أن يقول: السلام عليكم و إن كان الأفضل أن يضيف إليه قوله: «ورحة الله و بركاته»

ولقد ورد ذكر سجدي السهو في الروايات بوجوده مختلفة، فلو قال: «بسم الله و بالله، السلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» و أضاف إليه «بسم الله و بالله، و التلام عليك أيها النبي و رحمة الله و بركاته» كفته من دون إشكالٍ.

قضاء السجدة و التشهد المنسيين

١٢٦٠ • ما يشترط في قضاء السجدة أو التشهد المنسيين • يجب عند قضاء السجدة أو التشهد المنسيين -بعد الصلاة- مراعاة جميع الشروط المعتبرة في الصلاة، مثل الطهارة من الحدث و طهارة البدن و اللباس و الاستقبال و الشروط الأخرى.

١٢٦١ • نسيان عدة سجّادات في الصلاة • إذا نسي السجدة عدّة مرّات، مثلاً لو نسي سجدة من الركعة الأولى و سجدة أخرى من الركعة الثانية، وجب عليه بعد الصلاة قضاء كلّ من السجّتين، ثمّ الإتيان بسجدي السهول لكلّ منهما.

١٢٦٢ • الترتيب بين قضاء السجدة و التشهد • لا يجب الترتيب في قضاء السجدة و التشهد إذا نسيهما، فلو علم مثلاً أنه نسي التشهد أولاً يجوز له تقديم قضاء السجدة على التشهد.

١٢٦٣ • كيفية قضاء السجّتين من ركعتين • إذا نسي سجّتين من ركعتين، لا يجب الترتيب، بل ولا التعيين في قضاتهما.

١٢٦٤ • فعل المنافيات قبل قضاء السجدة أو التشهد • لا يجوز الفصل بالمنافي بين قضاء السجدة أو التشهد و بين الصلاة، و إذا صدر منه بعد التسليم و قبل قضاء السجدة أو التشهد ما يبطل الصلاة لواقع عمدًا أو مطلقًا و لواقع سهوًا -كالاستدبار- مع ذلك وجب عليه قضاء السجدة أو التشهد و الأحوط استحبابًا إعادة الصلاة.

١٢٦٥ ♦ نسيان السجدة أو التشهد من الركعة الأخيرة ♦ إذا نسي سجدة واحدة من الركعة الأخيرة وتذرع بعد الصلاة وقبل الإتيان بما يبطل الصلاة مطلقاً - سواء وقع عمدًا أو سهواً - كالاستدبار، فعليه أن يقضي السجدة بنية الإتيان بما هو وظيفته واقعًا ويلحقها بالتشهد والسلام، ثم يسجد سجدي السهو. وكذلك إذا تذكر نسيان التشهد من الركعة الأخيرة، فعليه قضاؤه بقصد الوظيفة الواقعية، ثم إلحاق التسليم وسجدي السهو به.

١٢٦٦ ♦ تحقق موجب سجدة السهو قبل قضاء السجدة أو التشهد ♦ إذا صدر منه ما يوجب سجدي السهو بين التسليم وقضاء السجدة أو التشهد، كما لو تكلم سهواً بينهما، وجب عليه قضاء السجدة أو التشهد - على تفصيل مضى في المسألة ١٢٥٤ - ويأتي بسجدي السهو للمنسي منهما والأحوط استحبابًا الإتيان بسجدي السهو مرة ثانية.

١٢٦٧ ♦ العلم الإجمالي بنسيان السجدة أو التشهد ♦ إذا علم بنسيان السجدة أو التشهد ولا يعلم المنسي منهما بشكٍ خاص قضى السجدة ويأتي بسجدي السهو؛ والتشهد الموجود ضمن سجدي السهو يغنيه عن قضاء التشهد لو كان هو المنسي والأحوط أن يقدم قضاء السجدة على سجدي السهو.

١٢٦٨ ♦ الشك في نسيان السجدة أو التشهد ♦ إذا شك في أنه هل نسي السجدة أو التشهد، أم لا، بنى على العدم ولا شيء عليه من القضاء وسجدي السهو.

١٢٦٩ ♦ نسيان السجدة أو التشهد والشك في اتیانهما قبل الركوع ♦ إذا علم بنسيان السجدة أو التشهد في محلّه، وشك في أنه هل تذكره قبل ركوع الركعة اللاحقة فتدركه أم لا، كان عليه القضاء، ثم الإتيان بسجدي السهو.

١٢٧٠ ♦ الترتيب بين قضاء السجدة والتشهد وسجدة السهو ♦ إذا نسي السجدة و صدر منه موجب آخر لسجدي السهو فالأحوط في حقه أن يقضي السجدة ويسجد سجدي السهو لنسيانها أولاً، ثم يسجد سجدي السهو للموجب الآخر. ولونسي التشهد و صدر منه موجب آخر لسجدي السهو، فالأحوط في حقه تقديم قضاء التشهد على سجدي السهو للموجب الآخر.

١٢٧١ ♦ الشك في قضاء الأجزاء المنسية ♦ إذا شك في أنه هل قضى السجدة أو التشهد المنسيين بعد الصلاة أم لا، وجب عليه الإتيان بهما؛ وإن خرج وقت الصلاة.

الزيادة والنقصان في أجزاء الصلاة وشرائطها

١٢٧٢ ♦ الإخلال العمدي بواجبات الصلاة ♦ من أخل بشيء من واجبات الصلاة عمدًا بطلت صلاته، ولو كان مجربًا أو حركة من القراءة والذكر؛ ولا فرق في الإخلال بالمجزء بين الزيادة والنقصان.

١٢٧٣ ♦ الإخلال بواجبات الصلاة للجهل بالمسألة ♦ من زاد أو نقص شيئًا في صلاته مما ليس بركن بسبب الجهل بحكم المسألة فعليه إعادة الصلاة وإن كان معذورًا في جهله ولكن إن أخفت القراءة في موضع الجهر، كما في الحمد والسورة في الصلوات المجهرية، أو أجهرها في موضع الإخفات كما في التسيبحات الأربع أو الحمد والسورة في الصلوات الإخفائية أو قصر المسافر المقيم عشرة أيام في محل إقامته، وكان المنشأ في كل ذلك هو الجهل بحكم المسألة، صحت صلاته، وكذلك لو أتم المسافر في موضع القصر وذلك بسبب الجهل بأصل وجوب القصر على المسافر، صحت صلاته.

١٢٧٤ ♦ العلم ببطان الطهارة في الصلاة وبعدها ♦ إذا علم أثناء الصلاة ببطان غسله أو وضوئه، أو أنه شرع في الصلاة من دون غسل أو وضوء، وجب عليه قطع الصلاة وإعادتها مع الوضوء أو الغسل الصحيحين؛ وإذا تذكر ذلك بعد الصلاة، وجبت إعادتها مع الوضوء أو الغسل الصحيحين، وإذا التفت بعد خروج الوقت وجب القضاء كذلك.

١٢٧٥ ♦ تذكر نسيان السجدين أثناء الصلاة ♦ إذا تذكر بعد الوصول إلى الركوع نسيان السجدين من الركعات السابقة، بطلت صلاته وإذا تذكر نسيانها من الركعة السابقة قبل الوصول إلى الركوع، وجب عليه العود والإتيان بالسجدين ثم يقوم ويأتي بالقراءة أو التسيبحات، ويتم صلاته، والأحوط استحبابًا أن يأتي بسجدي السهو للقيام في غير محله بعد الصلاة.

١٢٧٦ ♦ تذكر نسيان السجدين الأخيرتين قبل التسليم ♦ إذا تذكر نسيان السجدين من الركعة الأخيرة قبل قول: «السلام غلينا وعلى عبادة الله الصالحين» و«السلام غلينا»، وجب عليه إتيان السجدين، ثم يتشهد مرة أخرى ويسلم.

١٢٧٧ ♦ تذكر نسيان ركعة أو أكثر قبل التسليم ♦ إذا تذكر قبل تسليم الصلاة نسيان ركعة أو أكثر من صلاته وجب المبادرة بالمقدار المنسي.

١٢٧٨ ♦ تذكر نسيان ركعة أو أكثر بعد التسليم ♦ إذا تذكر بعد التسليم أنه نسي ركعة أو أكثر من صلاته فإن أتى بما ينافي الصلاة وبيطلها مطلقًا - ولو وقع سهواً - كاستدبار القبلة، فصلاته باطلة. وإذا لم يأت

بالمبطل وجب المبادرة إلى الإتيان بالمقدار المنسي، ويأتي بسجدي السهول للسلام في غير محله.

١٢٧٩ ♦ تذكر نسيان السجدين الأخيرتين بعد التسليم ♦ إذا أتى بعد التسليم بما ينافي الصلاة و يبطلها مطلقاً -سواء وقع عمدًا أو سهواً- كاستدبار القبلة، ثم تذكر أنه قد نسي السجدين من الركعة الأخيرة، بطلت صلاته، لكن لو تذكر ذلك قبل الإتيان بالمبطل، فعليه الإتيان بالسجدين المنسيين ثم التشهد والتسليم، ثم يأتي بسجدي السهول للتسليم الذي أتى به أولاً.

١٢٨٠ ♦ العلم يبطلان الصلاة ♦ إذا تذكر أنه أتى بتمام الصلاة قبل الوقت، وجب عليه إعادة الصلاة؛ وإن خرج الوقت قضاها. أما من صلى صلاته أو بعضها مستدبر القبلة أو بانحراف متجاوز عما بين اليمين والشمال فإن تذكر ذلك قبل خروج الوقت يجب عليه إعادة الصلاة، ولا يجب القضاء إذا انتبه ذلك خارج الوقت.

صلاة المسافر

شروط قصر الصلاة

يجب على المسافر التقصير في صلاة الظهر والعصر والعشاء -وذلك بإسقاط الركعتين الأخيرتين منها- بشروط ثمانية:

الشرط الأول: المسافة الشرعية

بأن لا يكون سفره أقل من ثمانية فراسخ شرعية (الفرسخ الشرعي ما يقارب من خمسة كيلومترات) والأحوط استحباباً أن لا يكون سفره أقل من مسيرة يوم بحسب المتعارف^١.

١٢٨١ ♦ المسافة التليفونية ♦ من كان مجموع ذهابه وإيابه ثمانية فراسخ وجب عليه التقصير، سواء أكان ذهابه أربعة فراسخ وإيابه أيضاً أربعة فراسخ أو كان أحدهما أكثر من الآخر؛ كما إذا ذهب ثلاثة فراسخ وعاد خمسة فراسخ أو بالعكس، ففي جميع هذه الصور يجب عليه التقصير.

١٢٨٢ ♦ تحقق المسافة في أكثر من يوم ♦ من كان ذهابه ورجوعه ثمانية فراسخ يجب عليه التقصير

١- هذه المسافة في يومنا هذا ما يقارب خمسمائة كيلومتر فليس للمسافر قصر الصلاة في ما يقطع أقل من أربعين كيلومتراً ويجب عليه القصر في ما يقطع خمسمائة كيلومتر قطعاً. والأحوط استحباباً فيما بين المسافتين أن يجمع بين القصر والإتمام.

وإن كان لا يرجع في يومه أو ليلته؛ نعم الأحوط استحباباً في الصورة الأخيرة أن يتمّ صلاته أيضاً.

١٢٨٣ ♦ **الشك في تحقق المسافة الشرعية** ♦ إذا كان مسافة السفر أقل من ثمانية فراسخ ولو بمقدار قليل وجب عليه التمام. وإذا شك في بلوغ المسافة التي ينوي قطعها ثمانية فراسخ أم لا، بنى على العدم وأتمّ صلاته، ولا يجب عليه الفحص.

١٢٨٤ ♦ **طرق إثبات المسافة الشرعية** ♦ إذا حصل للمكلف الاطمئنان الشخصي أو النوعي بأن المسافة التي ينوي قطعها ثمانية فراسخ أو أخبره شخصان عادلان بذلك، وجب عليه التقصير؛ وإذا أخبره عادل واحد بذلك ولم يحصل له الاطمئنان من قوله، يجب الجمع بين القصر والتمام.

١٢٨٥ ♦ **تقصير الصلاة للخطأ في تشخيص المسافة الشرعية** ♦ إذا حصل له العلم ببلوغ المسافة ثمانية فراسخ، أو قام عنده طريق معتبر بذلك -كشهادة عدلين- فقصر في صلاته، ثم تبين له بعد ذلك بأن المسافة كانت أقل من ثمانية فراسخ، وجب عليه إعادة الصلاة تماماً وإن التفت خارج الوقت قضاها كذلك.

١٢٨٦ ♦ **العلم بتحقيق المسافة في الطريق أو بعد الوصول** ♦ من نوى السفر إلى مكان معين، واعتقد أن المسافة التي سوف يقطعها لا تبلغ ثمانية فراسخ أو شك في ذلك، ثم علم أن المسافة المزبورة تبلغ ثمانية فراسخ، وجب عليه التقصير بمجرد التفاته وإن كان الباقي من المسافة مقداراً قليلاً؛ وإن كان قد صلى تماماً فعليه إعادة الصلاة قصرًا وإن التفت خارج الوقت قضاها كذلك.

وإذا كان قصده للحوق بشخص -مثلاً- وظن أنه على بعد سبعة فراسخ وأتمّ صلاته لذلك صحت صلاته، وإن تبين في ما بعد أنه كان على بعد ثمانية فراسخ أو أكثر، وبعد العلم ما لم يقصد المسافة الشرعية يتمّ في صلاته أيضاً.

١٢٨٧ ♦ **تكرّر التردد بين بلديتين بينهما أقل من أربعة فراسخ** ♦ إذا كانت المسافة بين بلديتين أقل من أربعة فراسخ، وجب عليه الإتمام وإن تكرر تردده بين البلديتين بحيث يبلغ مجموع ذهابه وإيابه المتكررين ثمانية فراسخ.

١٢٨٨ ♦ **وجود طريقين للبلد أحدهما أقل من ثمانية فراسخ** ♦ إذا كان هناك طريقان لبلد واحد، لكن كان أحدهما أقل من ثمانية فراسخ والآخر ثمانية فراسخ أو أكثر، فإن سلك الطريق الأول يجب عليه التمام، وإن سلك الطريق الثاني يجب عليه القصر.

١٢٨٩ ♦ **مبدأ المسافة الشرعية** ♦ مبدأ حساب المسافة سور البلد، وفي ما لا سور له آخر البيوت.

الشرط الثاني: قصد المسافة

بأن يكون قاصداً لقطع المسافة الشرعية من بداية السفر؛ فعلى هذا إذا قصد السفر إلى مكان أقل من ثمانية فراسخ، وبعد الوصول إلى ذلك المكان قصد الذهاب إلى مكان آخر أقل من ثمانية فراسخ أيضاً، ولكن كان مجموع المسافتين ثمانية فراسخ فيما أنه لم يقصد المسافة الشرعية من أول الأمر، يجب عليه الإتمام؛ نعم إذا أراد السفر من هناك إلى مسافة شرعية وجب عليه التقصير في صلاته.

١٢٩٠ ♦ الجهل بمقدار المسافة ♦ من كان جاهلاً بمقدار المسافة التي سوف يقطعها، كما لو سافر للحصول على حيوان ضائع ولا يدري في أي نقطة سيحصل عليه وما يأخذ منه من المسافة التي يقطعها، وجب عليه إتمام الصلاة، ولكن يجب عليه أن يقصر في الرجوع إذا كانت المسافة ثمانية فراسخ أو أكثر؛ نعم لو قصد قبل الحصول على الشيء الضائع أن يستمر في سفره إلى ثمانية فراسخ أو أكثر، يقصر منذ حصول هذا القصد.

١٢٩١ ♦ العزم على قطع المسافة ♦ يقصر المسافر في صلاته في ما إذا كان عازماً على قطع المسافة الشرعية؛ فمن يخرج من المدينة وكان قصده قطع ثمانية فراسخ لو وجد مصاحباً له في سفره، فإن كان مطمئناً بوجوده يقصر، وإلا فعليه أن يتم.

١٢٩٢ ♦ طي المسافة تدريجاً ♦ من قصد قطع المسافة الشرعية فعند ما يصل إلى نقطة لا يسمع فيها أذان البلد ولا يراه أهل البلد، يجب عليه التقصير في صلاته، وإن كان يقطع في كل يوم مقداراً قليلاً من المسافة؛ نعم لو كان يسير في كل يوم مقداراً قليلاً جداً بحيث لا يصدق عليه عنوان السفر، وجب عليه الإتمام، والأحوط استحباباً الجمع بين القصر والتمام.

١٢٩٣ ♦ تبعية الغير في السفر ♦ من كان تابعاً لغيره في السفر، مثل الخادم الذي يسافر مع سيده، فإن علم بأن سفره ثمانية فراسخ، وجب عليه التقصير وإلا فعليه الإتمام، ولا يجب عليه السؤال.

١٢٩٤ ♦ علم التابع بالانفصال عن المتبوع قبل أربعة فراسخ ♦ من كان تابعاً لغيره في السفر، إذا علم أو ظن أنه سينفصل عن متبوعه قبل الوصول إلى أربعة فراسخ ويتوقف عن السفر، وجب عليه الإتمام.

١٢٩٥ ♦ الشك في الانفصال عن المتبوع قبل أربعة فراسخ ♦ من كان تابعاً لغيره في السفر، إذا شك في أنه هل ينفصل عنه قبل الوصول إلى أربعة فراسخ أم لا، يجب عليه الإتمام في الصلاة؛ ولكن إذا عزم على السفر أربعة فراسخ، وسعى في رفع الموانع ولكن يحتمل حصول بعض الموانع غير الاختيارية للسفر، وجب عليه التقصير. وأما إذا احتمل حصول المانع للسفر ولكنه لم يسع في رفعه، وجب عليه

الإتمام في صلاته.

الشرط الثالث: استمرار القصد

بأن لا يتراجع عن قصده أثناء الطريق، فإذا عدل عن قصد المسافة قبل بلوغ الأربعة أو تردّد في ذلك وجب عليه الإتمام.

١٢٩٦ • العدول عن السفر بعد طي المسافة • إذا عدل عن السفر بعد الوصول إلى أربعة فراسخ، فإن كان عازماً على البقاء في ذلك المكان، أو الرجوع بعد عشرة أيام، أو كان متردداً في العود، أو في قصده الإقامة عشرة أيام، ففي جميع هذه الصور الأربع، وجب عليه الإتمام. وكذا لو احتمل البقاء هناك ثلاثين يوماً متردداً من دون قصد.

١٢٩٧ • العزم على الرجوع من السفر بعد طي المسافة • إذا عدل عن السفر بعد الوصول إلى أربعة فراسخ وكان عازماً على الرجوع من ذلك الطريق أو من طريق مساوٍ أو أبعد، وجب عليه التقصير؛ وكذلك لو عدل عن السفر قبل الوصول إلى أربعة فراسخ وعزم على الرجوع من طريق آخر بحيث يكون مجموع الذهاب والإياب ثمانية فراسخ، يجب عليه التقصير.

١٢٩٨ • تغيير المقصد أثناء الطريق • إذا شرع في السفر إلى مكان يبعد ثمانية فراسخ - امتدادية أو ملققة بضمّ الذهاب إلى الإياب - وبعد أن قطع بعض الطريق عدل عن قصده وأراد الذهاب إلى مكان آخر، فإن كانت المسافة بين المكان الذي انطلق منه أولاً والمكان الذي يريد الذهاب إليه ثانياً ثمانية فراسخ - امتدادية أو ملققة - وجب عليه التقصير.

١٢٩٩ • التوقف عن السير مردداً في مواصلة السفر • إذا تردّد قبل بلوغ ثمانية فراسخ في مواصلة السفر وعدمه، وتوقّف عن السير في حال التردّد، وبعد ذلك عزم على إكمال الطريق، وجب عليه التقصير في صلاته إلى آخر السفر.

١٣٠٠ • التردّد في مواصلة السفر والعزم على سفر جديد • إذا تردّد قبل بلوغ ثمانية فراسخ في مواصلة السفر وعدمه، واستمرّ في السير متردداً، ثمّ عزم على قطع ثمانية فراسخ - امتدادية أو ملققة - وجب عليه التقصير في صلاته إلى آخر السفر.

١٣٠١ • العزم على مواصلة السفر بعد التردد فيها • إذا تردّد قبل بلوغ ثمانية فراسخ في مواصلة السفر وعدمه، وقطع مقداراً من الطريق متردداً، ثمّ عزم على قطع مسافة بقية الطريق التي تكون أقلّ من

ثمانية فراسخ، فإن كان مجموع سفره ذهابًا وإيابًا - باستثناء المقدار الذي تردّد فيه - أقلّ من ثمانية فراسخ وجب عليه الإتمام وإلا فالأحوط في حقه الجمع بين القصر والتمام.

الشرط الرابع: عدم القاطع

بأن يكون عازمًا على أن لا يمرّ بوطنه قبل قطع ثمانية فراسخ وأن لا يقيم في مكان قبله عشرة أيام أو أكثر، وأن لا يبقى متردّدًا في قصد الإقامة؛ فمن كان عازمًا على المرور بوطنه قبل قطع المسافة، أو احتمل ذلك، أو أراد البقاء في مكان قبل قطع المسافة عشرة أيام أو احتمل البقاء مع القصد، أو احتمل البقاء في مكان ثلاثين يومًا متردّدًا من دون قصد، وجب عليه الإتمام.

١٣٠٢ ♦ الشكّ في الوصول إلى الوطن أو محلّ الإقامة قبل ثمانية فراسخ ♦ إذا لم يعلم أنه هل سيمرّ بوطنه قبل قطع ثمانية فراسخ أم لا، أو سيقوم في مكان عشرة أيام قبل قطع المسافة المذكورة مع قصد الإقامة أم لا، يجب عليه الإتمام.

١٣٠٣ ♦ الانصراف عن قصد الإقامة بالمرور على الوطن ♦ من يكون عازمًا على المرور بوطنه قبل قطع مسافة ثمانية فراسخ، أو أراد الإقامة عشرة أيام في مكان قبله، وكذا المتردّد في هذين الأمرين، إن عزم في الأثناء على عدم المرور بالوطن أو إقامة عشرة أيام، يجب عليه الإتمام أيضًا؛ نعم إذا كانت المسافة الباقية ثمانية فراسخ - امتدادية أو ملققة من الذهاب والإياب - يجب عليه التقصير.

الشرط الخامس: حليّة سفره

بأن لا يكون سفره لأجل فعل محرم، فلو سافر ليركب محرّمًا كالسرقة، وجب عليه الإتمام. وكذا لو كان سفره بنفسه حرامًا كالسفر الذي يوجب ضررًا يحرم الإقدام عليه شرعًا، أو سفر المرأة بدون إذن زوجها.

١٣٠٤ ♦ السفر لإيذاء المؤمن أو الوالدين ♦ يحرم السفر لإيذاء مؤمن وتتم الصلاة فيه، ويحرم سفر الولد في غير الواجب والمستحب إذا أوجب أذى الوالد أو الوالدة ولم يكن تركه موجبًا للخلل في أموره وتتم الصلاة فيه أيضًا؛ وأما إذا كان السفر راجحًا شرعًا كالسفر للإتيان بحجة الإسلام فلا يحرم، ويجب قصر الصلاة فيه وإن أوجب أذى الوالدين.

١٣٠٥ ♦ السفر لأجل ترك الواجب ♦ من سافر لأجل ترك واجب، يجب عليه الإتمام، فمن كان مديونًا وحلّ وقت أداء الدين، وكان قادرًا على أدائه ولم يحرز رضا الدائن بالتأخير، فإن لم يستطع أداء الدين في السفر وتعتمد السفر من أجل الفرار منه وجب عليه الإتمام في سفره.

١٣٠٦ • فعل المحرم في السفر واستلزام السفر للمعصية • من لم يكن سفره محرمًا، ولم يسافر لأجل فعل محرم أو ترك واجب، فعليه التقصير في صلاته؛ وإن ارتكب معصية في أثناء السفر أو ترك واجبًا، كما لو اغتاب مؤمنًا أو شرب الخمر أو ترك الصلاة. وكذا الحكم لو كان سفره مستلزمًا للمعصية أو ترك الواجب، وإن كان الأحوط استحبابًا في الصورة الأخيرة المجمع بين القصر والإتمام.

١٣٠٧ • السفر على أرض غصبي أو بدائية مفسوبة • من لم يكن سفره محرمًا، ولم يسافر لأجل فعل محرم أو ترك واجب، ولكن سافر على دابة مفسوبة أو في سيارة مفسوبة، أو سافر على أرض مفسوبة، فعليه المجمع بين القصر والتام.

١٣٠٨ • السفر مع الظالم • من سافر مع الظالم، ولم يكن مضطرًا إلى السفر معه، وكانت تبعيته للظالم إغناءً له في ظلمه، أو سببًا لتقوية شوكته، يجب عليه الإتمام في صلاته، وأما إذا كان مضطرًا إلى السفر معه أو سافر معه لأجل إنقاذ مظلوم من الموت وما يشبهه من الأغراض التي لا تقل أهمية من ترك تبعيته للظالم، فعليه التقصير في صلاته.

١٣٠٩ • السفر للتنزه • من سافر لاجل التنزه لم يكن سفره سفر معصية؛ فيجب عليه التقصير.

١٣١٠ • السفر للصيد • إذا سافر للصيد فإن كان ذلك للتنزه واللهو فقد ارتكب معصية وعليه الإتمام في صلاته وصيامه؛ وإن كان لقوته وقوت عياله، فلا يحرم السفر ويقصر في صلاته. وأما إذا كان للتجارة وازدياد المال فعليه المجمع بين القصر والتام في صلاته وإعادة صومه لو صام فيه.

١٣١١ • الرجوع عن سفر المعصية • من سافر المسافة الشرعية لأجل المعصية، إذا كان نائبًا حين الرجوع من سفره، وجب عليه التقصير وإلا فعليه الإتمام في رجوعه أيضًا، والأحوط استحبابًا المجمع بين القصر والتام.

١٣١٢ • تبديل السفر الحرام بالسفر الحلال أثناء الطريق • من كان سفره معصية، أو سافر لأجل معصية، فإن تبديل سفره في أثناء الطريق إلى سفر حلال، أو رجوع عن قصد المعصية، فإن كان ما يبقى من المسافة ثمانية فراسخ، أو أراد الذهاب إلى مكان يكون مجموع ذهابه وإيابه بمقدار ثمانية فراسخ، وجب عليه التقصير.

١٣١٣ • تبديل السفر الحلال بالحرام أثناء الطريق • من لم يكن سفره معصية، ولم يكن الغاية من سفره المعصية أيضًا، إذا تبديل سفره في أثناء الطريق إلى سفر معصية، أو قصد إكمال الطريق لأجل

الوصول إلى غاية تكون هي معصية، وجب عليه إتمام الصلاة. وأما الصلوات التي صلاها قصرًا فلو كانت المسافة التي قطعها بمقدار المسافة الشرعية، صحت وإلا أعادها.

الشرط السادس: أن لا يكون من أهل البوادي

الذين يدورون في الصحاري والبراري وينزلون أماكن الماء والزرع، ثم ينتقلون إلى أماكن أخرى وهكذا، فهؤلاء يجب عليهم الإتمام في صلاتهم.

١٣١٤ • سفر أهل البوادي للعثور على المنزل • إذا سافر أحد من أهل البوادي لأجل العثور على مرعى ومكان مناسب للنزول، وجب عليه التمام إذا كان معه رحله بحيث يصدق عليه أن بيته معه. وإلا فالأحوط في حقه أن يجمع بين القصر والإتمام إذا كان سفره بمقدار المسافة الشرعية.

١٣١٥ • سفر أهل البوادي لداعٍ آخر • إذا سافر أحد من أهل البوادي لأجل عمل آخر كالزيارة أو الحج بنحو يصدق عليه أن بيته معه، يتم في صلاته وإن كان الأحوط استحبابًا أن يجمع بين القصر والتمام.

الشرط السابع: أن لا يكون كثير السفر

فمن يسافر كثيرًا كالحمال والسائق والملاح يجب عليهم الإتمام في صلواتهم.

١٣١٦ • كثرة السفر للشغل أو غيره • من كان كثير السفر عليه أن يتم صلاته، سواء أكان شغله السفر كالحجّ والسائق والملاح أو سافر كثيرًا لشغله أو لغرض آخر كالتيجارة أو التحصيل أو التدريس أو التنزه أو العلاج فهؤلاء الطوائف الثلاث يجب عليهم الإتمام في صلواتهم.

١٣١٧ • سفر من كان شغله السفر، لغير العمل • من كان شغله السفر، إذا سافر لأجل عمل آخر كالزيارة أو الحج، يتم في صلاته أيضًا وإن كان الأحوط استحبابًا أن يجمع بين القصر والتمام.

١٣١٨ • الحملدار • الحملدار هو الذي يسافر لإيصال المحتاج إلى مكة إن سافر كثيرًا، فعليه الإتمام في صلاته وإلا - كما في زماننا هذا - فعليه القصر.

١٣١٩ • السفر الشغلي في بعض السنة • من كان عمله السفر في بعض السنة دون جمعها، مثل السائق الذي ينقل المسافرين في الصيف أو الشتاء فقط، يجب عليه الإتمام في ذلك السفر، والأحوط استحبابًا التقصير في صلاته أيضًا؛ ولكن إذا كانت مدة سفره قليلًا بحيث لا يطلق عليه كثير السفر، كالحملدار الذي يسافر مع المحتاج إلى مكة في السنة مرة واحدة، يجب عليه التقصير في صلاته.

١٣٢٠ • اتفاق السفر بمقدار المسافة الشرعية لمن كثر سفره لما دون المسافة • من كان يتردد في مسافة أقل من أربعة فراسخ عن المدينة بحيث يصدق عليه عرفاً أنه كثير السفر، فإن اتفق له السفر بمقدار المسافة الشرعية، فالأحوط في حقه الجمع بين القصر والتمام. وأما إذا كان يتردد في مكان قريب من المدينة بحيث لا يصدق على عمله السفر عرفاً فيجب عليه التقصير إذا سافر بمقدار المسافة الشرعية.

١٣٢١ • بقاء كثير السفر في وطنه عشرة أيام أو أكثر • من كان كثير السفر إن بقي في وطنه عشرة أيام أو أكثر، يجب عليه التقصير في السفر الأول الذي يقوم به بعد انقضاء عشرة أيام؛ سواء أكان بقاؤه عشرة أيام عن قصد من أوّل الأمر أو بدون قصد.

١٣٢٢ • بقاء كثير السفر في غير وطنه عشرة أيام أو أكثر • إن بقي كثير السفر في غير وطنه عشرة أيام أو أكثر، فإن كان بقاؤه عن قصدٍ منذ البداية، يجب عليه أن يقصر الصلاة في السفر الأول الذي يقوم به بعد انقضاء عشرة أيام؛ وإذا لم يكن من نيته البقاء ابتداءً فالأحوط الجمع بين القصر والتمام في السفر الأول.

١٣٢٣ • شك كثير السفر في بقاءه عشرة أيام • إن شك كثير السفر في أنه هل بلغت مدة إقامته في وطنه أو في مكان آخر عشرة أيام أم لا؛ وجب عليه الإتمام في صلاته.

١٣٢٤ • وظيفة من لا وطن له • من كان سائحاً في البلاد ولم يتخذ لنفسه وطنًا، يجب عليه الإتمام.

١٣٢٥ • اتفاق عدة أسفار لغير كثير السفر • من لم يكن كثير السفر، إن سافر عدة أسفار متتالية اتفاقاً - من أجل حمل أمتعة له من مدينة أو قرية إلى أخرى مثلاً- يجب عليه التقصير في صلاته.

١٣٢٦ • الإعراض عن الوطن • من أعرض عن وطنه وأراد أن يتخذ وطنًا آخر لنفسه، إن لم يكن كثير السفر، يجب عليه التقصير في صلاته في السفر.

الشرط الثامن: الوصول إلى حد الترخُّص

أي يبتعد عن وطنه أو المكان الذي قصد الإقامة فيه عشرة أيام بمقدار لا يُسمع فيه صوت الأذان إذا كان بصوت عالٍ، ولا يراه أهل البلد أيضًا، ولا يكتفي أحدهما.

١٣٢٧ • حدّ الترخُّص وحكمه • من كان يريد السفر إذا وصل إلى نقطة لو أُذِّن شخص في آخر البلد بصوت عالٍ لا يُسمع صوته ولا يراه فيه أهل البلد، ولكن يشاهد منها جدران البلد، فإن أراد الصلاة في ذلك المكان، وجب عليه التقصير. والأحوط استحبابًا الإتمام في صلاته أيضًا.

١٣٢٨ ♦ حد الترخص في الرجوع عن السفر* المسافر عند الرجوع إلى وطنه إذا وصل إلى نقطة يسمع فيها صوت أذان آخر البلد، أو يشاهده فيها أهل البلد، وجب عليه الإتمام في صلاته؛ ويكفي للإتمام حين الرجوع أحد الأمرين. وكذلك المسافر الذي يريد البقاء عشرة أيام في مكان فعند ما وصل إلى نقطة يسمع منها أذان ذلك المكان أو يراه أهل ذلك المكان، فعليه الإتمام في صلاته. والأحوط استحباباً أن يؤخر صلاته حتى يصل إلى المنزل أو يجمع بين الفصرو التمام.

١٣٢٩ ♦ حد الترخص في المدن الغير المتعارفة* إذا كانت الطبيعة الجغرافية للمدينة بشكل يُسمع أذانها عند الابتعاد عنها كثيراً، أو لا يسمع أذانها عند الابتعاد عنها قليلاً، وجب على أهل المدينة في صورتين المذكورتين أيضاً التقصير في الصلاة عند وصولهم إلى نقطة لا يسمع صوت أذان آخر البلد بالصوت العالي ولا يشاهدهم أهلها؛ نعم إذا كانت المدينة واقعة في طريق مهبّ الرياح العالية بحيث يسمع أذانها عند مسافة بعيدة، فلا بدّ من الأخذ بالحالة المتعارفة. وإذا كانت الرياح معاكسة بحيث تمنع من وصول صوت الأذان ولكن يشاهده أهل المدينة يجب عليه الإتمام في الصلاة إذا سافر.

١٣٣٠ ♦ حد الترخص في الأمكنة الفاقدة للسكنة* إذا سافر من مكان لم يكن فيه سكان فعند ما وصل إلى موضع لا يُسمع الأذان بصوت عالٍ من آخر ذلك المكان -على فرض وجوده- ولا يشاهده الشخص المفترض هناك، يجب حينئذٍ التقصير في الصلاة.

١٣٣١ ♦ شكّ المسافر في الوصول إلى حد الترخص* إذا ابتعد مسافة لا يعلم بوصول صوت الأذان إليها وجب عليه الإتمام وكذا لو علم بأنه أذان ولكن لم يميّز كلماته؛ أما إذا علم بأنه يسمع الأذان إذا كان الصوت عالياً بمرتبة خاصة -كالأذان بالمكبرات- وشكّ في أن الأذان بصوت عالٍ بلامكبرة هل يكون بهذا الحدّ أم لا، فعليه القصر.

١٣٣٢ ♦ سماع أذان البلد إذا نودي من الأماكن المرتفعة* إذا ابتعد مسافة لا يسمع عندها أذان البيوت، لكن يسمع أذان البلد الذي ينادى عادة من الأماكن المرتفعة فليس له أن يقصر.

١٣٣٣ ♦ سماع أذان البلد من مكبرات الصوت* إذا ابتعد مسافة لا يسمع فيه أذان البلد الذي ينادى من الأماكن المرتفعة المتعارفة، ولكنه يسمع الأذان من أماكن مرتفعة ارتفاعاً كثيراً، أو يسمع الأذان من مكبرات الصوت أو نحو ذلك، يجب التقصير في صلاته.

١٣٣٤ ♦ حدّ الترخص في الموارد الغير المتعارفة* إن كانت أذنه غير متعارفة، أو كان صوت الأذان غير متعارف، فعليه التقصير في صلاته في المكان الذي لا تسمع فيه الأذن المتعارفة الأذان بالصوت

المتعارف، ويراعي مع ذلك تواريه من أهل البلد.

١٣٣٥ • شكّ المسافر في الوصول إلى حدّ الترخّص ذاهبًا وراجعًا • إذا شكّ في وصوله إلى حدّ الترخّص حين الذهاب إلى السفر فعليه التمام و يكفيه ذلك؛ نعم إذا علم بوصوله إلى ذلك المكان عند رجوعه من السفر في وقت صلاة رباعية لم يصلّها واحتمل أن يصلّيها فيه فعليه الجمع بين القصر والتمام.

وإذا شكّ في وصوله إلى حدّ الترخّص عند الرجوع من السفر فعليه أن يقصر صلاته و يكفيه ذلك. نعم، إذا علم بأنه سيصل إلى ذلك المكان حين ذهابه إلى سفر في وقت صلاة رباعية لم يصلّها واحتمل أن يصلّيها فيه، فعليه الجمع بين القصر والتمام.

قواطع السفر

قواطع السفر ثلاثة، وهي:

الأول: المرور على الوطن

١٣٣٦ • الوصول إلى حدّ ترخص الوطن • المسافر الذي يمرّ في أثناء سفره على وطنه، عند ما يصل إلى حدّ الترخّص، يجب عليه الإتمام في صلاته.

١٣٣٧ • مواصلة السفر بعد المرور بالوطن • إذا مرّ المسافر بوطنه، فعليه الإتمام في صلاته ما دام في وطنه، فإن أراد السفر من وطنه إلى ثمانية فراسخ أو كان مجموع ذهابه وإيابه بذلك المقدار يجب عليه التقصير في صلاته عند ما يصل إلى حدّ الترخّص.

١٣٣٨ • تعريف الوطن • وطن الإنسان هو المكان الذي يتخذ للإقامة والعيش بحيث يعدّ في نظر العرف محلّ عيشه، سواء أكان ولد فيه وكان وطنًا لوالديه أو كان وطنًا متخذًا من قبله لاستمرار الحياة؛ كما أنّ المكان الذي يتخذ الإنسان للعيش فيه، و يعيش فيه كالشخص الذي يعيش في وطنه الدائم، بحيث لو اتفق له حاجة خارج ذلك البلد رجع إليه بعد قضاء وطره يعتبر ذلك المكان وطنًا له، وإن لم يكن قصده البقاء بصورة دائمة.

١٣٣٩ • الإقامة الموقّعة في غير الوطن الأصلي • إذا قصد البقاء مدّة في بلد غير وطنه الأصلي، و في نيته الانتقال منه إلى مكان آخر، لا يُعدّ ذلك المكان وطنًا له.

١٣٤٠ • صلاة الطلاب والجامعات • أمثال طلاب العلوم الدينية وطلاب الجامعات الذين يهاجرون بعائلاتهم للدراسة وغيرها إلى بلد لا يعدّ وطنهم، يكون ذلك البلد بحكم وطنهم شريطة أن يكون إقامتهم في ذلك البلد لا يقلّ عن ستّة أشهر في السنة.

١٣٤١ • الإقامة في أكثر من وطن واحد • من يعيش في مكانين -كالذي يعيش في كلّ منهما ستّة أشهر من السنة تقريبًا- يعتبر كلا المكانين وطنًا له؛ كما يمكن للإنسان أن يكون له أكثر من وطنين إذا كان على الوصف المتقدم في المسألة ١٣٣٨ أو كان بنحو لا يعدّ فيه مسافرًا فصلاته فيه تمام وصومه صحيح.

١٣٤٢ • تأثير التملك وإقامة عدة أشهر في ترتّب حكم الوطن • لا فرق في التقصير في غير الوطن بين أن يكون له فيه ملك وقد بقي في ذلك المحلّ ستّة أشهر أم لا، وإن كان الأحوط استحبابًا لو كان له في مكان ملك وقد بقي في ذلك المحلّ ستّة أشهر المجمع بين الإتمام والقصر في صلاته عند ما يصل إليه.

١٣٤٣ • الإعراض عن الوطن • إذا وصل في سفره إلى مكان كان وطنًا له، لكنه قد أعرض عنه، يجب عليه التقصير فيه إن لم يكن نوى إقامة عشرة أيام فيه.

الثاني: قصد إقامة عشرة أيام

١٣٤٤ • قصد إقامة عشرة أيام في محل واحد • المسافر الذي كان من نيته البقاء عشرة أيام متواليات في محلّ، أو علم أنه سيبقى فيه عشرة أيام من دون اختياره، وجب عليه الإتمام في الصلاة هناك.

١٣٤٥ • المراد من عشرة أيام في قصد الإقامة • إذا أراد المسافر أن يقيم عشرة أيام بلياليها (٢٤ ساعة) في مكان فلا إشكال في وجوب التمام عليه، وإن أراد أن يقيم عشرة أيام كاملة مع الليالي التسعة المتوسطة بينها فعليه أيضًا التمام؛ بل الأمر كذلك لو أراد أن يقيم عشرة أيام كاملة لكتها ملققة مع الليالي العشرة المتوسطة بينها، مثل ما إذا أراد أن يقيم من الساعة العاشرة من أوّل الشهر إلى نفس الساعة من اليوم الحادي عشر فعليه أيضًا التمام. ويجب عليه التقصير في ما عدا هذه الصور.

١٣٤٦ • قصد الإقامة في مكانين متقاربين • إذا أراد المسافر البقاء عشرة أيام في مكان، فإنما يجب عليه الإتمام إن أراد البقاء في الفترة المذكورة في مكان واحد، فلو أراد البقاء عشرة أيام في النجف والكوفة أو في قم وجمكران مثلاً، فعليه التقصير في صلاته؛ والميزان في تعدّد المكان وحدثه هو اعتبار العرف؛ ولا يكفي قصد الإقامة في ما يعتبره العرف مكانين وإن كانت الفاصلة بينهما قليلة جدًا، كما لو كانت الفاصلة أقلّ من حدّ الترخّص، بل حتّى لو لم تكن هناك فاصلة بين المكانين.

١٣٤٧ • قصد الإقامة مع قصد الخروج إلى ضواحي البلد • يكفي في تحقق قصد الإقامة المبيت في محل الإقامة فإذا أراد المسافر البقاء عشرة أيام في محل، فلو كان قاصداً من البداية الخروج في أثناء العشرة من ذلك المحل وأطرافه المعدّة عرفاً من توابعه وضواحيه كالبساتين الموجودة في أطراف المدينة، لا يضره ذلك، إذا كان مبيته في محل إقامته، ولا يجب عليه العزم على الرجوع في النهار أو في أوائل الليل، وفي هذه الصورة لو أراد الخروج إلى خارج المحل في كل يوم أيضاً، فلا إشكال في ذلك.

١٣٤٨ • قصد الإقامة المشروط • المسافر الذي لم يكن عازماً على البقاء عشرة أيام في مكان، كما لو قصد البقاء عشرة أيام في ما لو اتفق مصاحب له أو حصل على منزل مناسب، فعليه - حينئذٍ - التقصير في صلاته؛ إلا إذا كان مطمئناً بحصول الشرائط.

١٣٤٩ • احتمال حدوث المانع في أثناء العشر • من عزم على البقاء عشرة أيام في مكان، بحيث يسعى إلى تحصيل شرائط البقاء ورفع الموانع أيضاً، يجب عليه الإتمام في صلاته وإن احتمل احتمالاً عقلاً في طرقة بعض الموانع؛ نعم إذا كان قصده إقامة عشرة أيام في صورة حصول المقدمات، ولكنه لم يسع لتحصيل المقدمات، فلو كان مطمئناً بحصولها قهراً والبقاء عشرة أيام، يتم في صلاته، وإلا وجب عليه التقصير فيها.

١٣٥٠ • تعليق الإقامة على أمر لا يعلم أوانه • إذا عزم المسافر على البقاء في مكان إلى زمن معين، فإن لم يعلم بعدد الأيام التي سوف يبقى فيها هناك، وجب عليه التقصير في الصلاة؛ ولكن إذا تبين له بعد ذلك بأن المدة إلى ذلك الوقت كانت عشرة أيام، فالصلوات التي صلاها قصرًا أعادها تماماً وإن خرج الوقت قضاها كذلك، فالشخص الذي يريد البقاء في مكان إلى آخر الشهر، وبما أنه لا يعلم هل الشهر يكون كاملاً أو ناقصاً صلى قصرًا، أعادها أو قضاها تماماً إذا تبين له بعد ذلك أن الشهر كان كاملاً؛ وكذا الشخص الذي يريد البقاء إلى يوم معين من أيام الأسبوع مثلاً إلى يوم الجمعة الآتية، وبما أنه لا يعلم أن المدة إلى ذلك اليوم يكون عشرة أيام أم لا، صلى قصرًا، فلو تبين له أن مدة البقاء كانت عشرة أيام أعادها تماماً ما صلاها قصرًا وإن خرج الوقت قضاها كذلك.

١٣٥١ • العدول عن قصد الإقامة أو التردد فيه • إذا قصد المسافر البقاء عشرة أيام في محل، وصلى صلاة رباعية أدائية استناداً إلى قصد إقامته، فإن عدل عن البقاء أو تردد فيه، بقي على التمام ما لم يغادر ذلك المكان ولو يوماً أو يومين؛ وأما لو عدل عن البقاء أو تردد فيه قبل ذلك، يجب عليه التقصير.

١٣٥٢ • عدول الصائم عن قصد الإقامة • المسافر الذي قصد البقاء عشرة أيام في محلّ وصام، وبعد الزوال عدل عن قصده فإن كان قد صلى صلاة رابعة أدائية استناداً إلى قصد إقامته وجب عليه الإتمام في صلاته وصحّ صومه، ما لم يغادر ذلك المكان؛ وأما إذا عدل قبل ذلك صحّ صوم ذلك اليوم، ولكن يجب عليه التقصير في صلاته ولا يصح منه الصوم في الأيام التالية.

١٣٥٣ • الشكّ في أداء صلاة رابعة بعد العدول عن قصد الإقامة • إذا عدل المسافر عن نيّة الإقامة أو تردّد في البقاء، وشكّ في الإتيان بالرابعة، فإن كان الشكّ بعد ما خرج وقت تلك الصلاة، أتمّها ما لم يغادر ذلك المكان؛ وإن كان الشكّ قبل خروج وقت الرابعة يجب عليه التقصير في صلواته، كما يجب عليه الإتيان بالمشكوكه قصراً.

١٣٥٤ • قصد الإقامة في أثناء الصلاة • إذا دخل المسافر في الصلاة بنيت القصر في الأثناء نوى الإقامة عشرة أيام أو أكثر، فعليه إتمام الصلاة رابعة.

١٣٥٥ • العدول عن الإقامة في أثناء الصلاة • إذا قصد المسافر الإقامة عشرة أيام في مكان، ورجع عن قصده أو تردّد في البقاء عندما يصلي صلاة رابعة أدائية، فإن لم يدخل في ركوع الركعة الثالثة، يجب عليه إتمام الصلاة قصراً؛ كما يجب عليه التقصير في الصلوات الآتية أيضاً، وأما إذا دخل في ركوع الركعة الثالثة، فصلاته باطلة، يجب عليه إعادة تلك الصلاة قصراً، وعليه التقصير في الصلوات اللاحقة أيضاً. والأحوط استحباباً أن يتمّ تلك الصلاة قبل إعادتها قصراً وأن يجمع في الصلوات الآتية بين القصر والتمام.

١٣٥٦ • الإقامة أكثر من عشرة أيام • إذا قصد المسافر الإقامة عشرة أيام في مكان، يصلي فيه تماماً بعد انتهاء إقامة عشرة أيام أيضاً ما لم يسافر، من دون حاجة إلى قصد إقامة عشرة أيام من جديد.

١٣٥٧ • ما يترتب على نيّة الإقامة • المسافر الذي قصد الإقامة عشرة أيام في مكان، يجب عليه الإتيان بالصوم الواجب المعين -كصوم شهر رمضان- ويجوز له أيضاً أن يصوم صوم القضاء والصوم المستحبّ، وأن يأتي بنوافل الظهر والعصر والعشاء.

١٣٥٨ • الخروج إلى ضواحي محلّ الإقامة • المسافر الذي قصد الإقامة عشرة أيام في مكان، وبعد أن استقرت الإقامة بالإتيان بصلاة رابعة استناداً إلى قصد إقامته أو ببقاء عشرة أيام كاملة -حتى ولو لم يصلّ صلاة واحدة رابعة- لو أزد الخرج إلى أقلّ من المسافة الشرعية، تمّ الرجوع إلى محلّ إقامته والبقاء فيه عشرة أيام أو أقلّ أو أكثر، يتمّ صلاته قبل الخروج وفي حال الذهاب والإياب وبعد

الرجوع إلى محل إقامته؛ ولكن إذا كان رجوعه إلى محل إقامته من جهة وقوعه في طريقه إلى مقصده وكان مجموع ذهابه وإيابه بمقدار ثمانية فراسخ، يجب عليه أن يقصر في صلاته بعد تجاوز حد الترخص، في حال الذهاب وفي المقصد وعند الإياب، وفي المكان الذي كان محل إقامته سابقًا.

١٣٥٩ • قصد الخروج إلى محل آخر بعد أداء صلاة رباعية • المسافر الذي قصد الإقامة عشرة أيام في مكان، وبعد أن استقرت الإقامة بالإتيان بصلاة رباعية أدائية أو ببقائه عشرة أيام كاملة لو أراد الخروج إلى أقل من المسافة الشرعية، فعليه أن يتم صلاته في طول السفر وإن لم يكن من قصده أن يقيم عشرة أيام في مكان. أما لو قصد الخروج إلى نقطة تبعد ثمانية فراسخ أو أكثر، يجب عليه أن يقصر في صلاته في طول المسير وفي المقصد، لكن إذا نوى إقامة عشرة أيام في المقصد فعليه أن يقصر عند الذهاب ويتم في المقصد.

١٣٦٠ • الخروج إلى ضواحي محل الإقامة والترديد في الرجوع إلى محل الإقامة • المسافر الذي قصد الإقامة عشرة أيام في مكان، وبعد أن استقرت الإقامة -بالإتيان بصلاة رباعية أو بإقامة عشرة أيام- قصد الخروج إلى نقطة تبعد عن محل إقامته أقل من أربعة فراسخ وكان مرددًا في الرجوع إلى محل إقامته أو غافلاً عن الرجوع إليه، وجب عليه الإتمام في صلاته في حال الذهاب والإياب وبعد الرجوع.

١٣٦١ • قصد الإقامة باعتقاد إقامة الصحبة • إذا نوى الإقامة عشرة أيام في محل يتخيل أن أصحابه ورفاقه ينوون البقاء عشرة أيام، وبعد الإتيان بصلاة رباعية أدائية استنادًا إلى قصد الإقامة تبين له أنهم لم يقصدوا ذلك يجب عليه الإتمام، ما لم يغادر ذلك المكان وإن عدل عن نية الإقامة تبعًا لهم.

الثالث: الإقامة في مكان ثلاثين يومًا متددًا

١٣٦٢ • المكث ثلاثين يومًا في مكان واحد بلا قصد الإقامة • إذا قطع المسافر مسافة ثمانية فراسخ، ثم بقي في مكان مدة ثلاثين يومًا وليلة متددًا ومن دون قصد إقامة عشرة أيام، يجب عليه الإتمام ما دام فيه وإن أراد البقاء قليلاً كيوم أو يومين، والأحوط الجمع بين القصر والإتمام بعد مضي ثلاثين يومًا متددًا وقبل أن يتم ثلاثين يومًا بليته.

١٣٦٣ • تكرر قصد البقاء في مكان واحد أقل من عشرة أيام • إذا قطع المسافر ثمانية فراسخ ثم أراد البقاء تسعة أيام أو أقل في مكان، وبعد أن بقي تسعة أيام أو أقل أراد البقاء فيه مرة أخرى تسعة أيام أو أقل، وهكذا إلى ثلاثين يومًا وليلة، فعليه الإتمام في صلاته من اليوم الواحد والثلاثين.

١٣٦٤ • المكث ثلاثين يوماً في مكانين • يعتبر في وجوب التمام على المسافر الذي يبقى متردداً ثلاثين يوماً و ليلة أن يكون إقامته في تلك الفترة في محلٍّ واحدٍ عرفاً و أما إذا أمضى بعضها في مكان و مقدار منها في مكان آخر - كما إذا ترددت الإقامة ثلاثين يوماً متردداً بين النجف و الكوفة - يجب عليه أن يقصر في صلاته بعد الثلاثين أيضاً.

مسائل متفرقة من صلاة المسافر

١٣٦٥ • الأماكن الأربعة • ورد التأكيد على قصد إقامة عشرة أيام و الإتمام في الصلاة في المدن المقدسة: مكة و المدينة و النجف (أو الكوفة) و كربلاء، و الظاهر وجوب التقصير فيها - كسائر المدن - ما لم يقصد الإقامة عشرة أيام.

١٣٦٦ • إتمام الصلاة في السفر عن عمد أو نسيان • من علم أنه مسافر و وظيفته التقصير في الصلاة، و لكنه تعمد في الإتمام بطلت صلاته. و كذلك لو نسي أنه يجب على المسافر أن يقصر في صلاته و التفت إلى ذلك في الوقت أما إذا التفت إلى ذلك بعد الوقت فلا قضاء.

١٣٦٧ • إتمام الصلاة في السفر لسهو في الركعات • من علم أنه مسافر و وظيفته التقصير في الصلاة، لكنه سهى و صلى أربعاً، أعاد صلاته إذا التفت في الوقت و ليس عليه القضاء إذا تذكّر بعده.

١٣٦٨ • إتمام الصلاة للجهل بحكم القصر • إذا جهل المسافر حكم التقصير في الصلاة أساساً فصلّى تماماً، صحت صلاته.

١٣٦٩ • إتمام الصلاة للجهل ببعض خصوصيات المسألة • من كان عالماً بأنه يجب على المسافر التقصير في الصلاة، لكنه كان جاهلاً ببعض خصوصيات المسألة - كما لو لم يعلم مثلاً بأنه يجب التقصير على المسافر حتى في المسافة الملققة - و صلى تماماً، فإن علم بذلك في الوقت فصلّاه باطلة و إن التفت بعده فلا قضاء عليه.

١٣٧٠ • إتمام الصلاة للخطأ في تعيين المسافة • إذا قصد المسافر مكاناً معيناً و اعتقد أن مسيره لا يبلغ المسافة فأتم صلاته مع علمه بأن صلاة المسافر تكون قصرًا، ثم تبين له بعد ذلك أن المسافة التي قطعها كانت مسافة شرعية، فعليه إعادة الصلاة قصرًا؛ لكن لا يجب عليه القضاء إذا التفت إلى ذلك بعد الوقت. نعم؛ إذا لم يكن قد صلى أصلاً فعليه أن يقضيه قصرًا.

١٣٧١ • إتمام الصلاة لنسيان السفر • إذا نسي أنه مسافر فصلّى تمامًا، فإن تذكّر في الوقت وجب عليه إعادة الصلاة قصرًا، كما يجب عليه القضاء قصرًا إن لم يكن قد صلى في الوقت؛ وأما إذا تذكّر بعد خروجه، لا يجب عليه القضاء.

١٣٧٢ • تقصير الصلاة في محلّ التمام • من كانت وظيفته الإتمام في الصلاة، إذا صلى قصرًا، بطلت صلاته، إلا إذا قصد المسافر البقاء عشرة أيام في مكان؛ ولجهله بالحكم الشرعي صلى قصرًا والأحوط استحبابًا إعادته تمامًا أيضًا.

١٣٧٣ • تذكّركونه مسافرًا شرعًا في أثناء الصلاة الرباعية • إذا نسي أنه مسافر ثم تذكّر ذلك في أثناء الصلاة الرباعية، أو كان يعلم أنه مسافر إلا أنه قد اعتقد أن مقصده المعين لا يبلغ المسافة الشرعية والتفت إلى ذلك في أثناءها، فإن لم يكن قد دخل في ركوع الركعة الثالثة فعليه أن يقتصر على ركعتين ويتمّ صلاته قصرًا، وإن كان قد دخل في ركوع الركعة الثالثة بطلت صلاته وبعدها قصرًا ما دام الوقت متسعًا ولولركعة واحدة، وإلا وجب عليه القضاء قصرًا.

١٣٧٤ • تذكّر حكم المسألة في أثناء الصلاة لمن كان جاهلًا ببعض خصوصيات الحكم • إذا كان المسافر جاهلًا ببعض خصوصيات حكم التقصير في السفر، كما لو لم يعلم -مثلًا- أنه يجب قصر الصلاة في المسافة الملققة، فإن دخل الصلاة بنية الرباعية وقبل ركوع الركعة الثالثة التفت إلى حكم المسألة، فليقتصر على ركعتين وليتمّ الصلاة قصرًا، وإن كان قد دخل في ركوع الركعة الثالثة بطلت صلاته، وتجب إعادتها قصرًا ما دام الوقت متسعًا ولولركعة واحدة، وإلا وجب عليه القضاء قصرًا خارج الوقت.

١٣٧٥ • تذكّر تمامية الصلاة في أثناءها • المسافر الذي يتمّ في صلاته، إذا دخل الصلاة بنية القصر لجهله بالمسألة، فإن التفت إلى حكم المسألة أثناء الصلاة وجب عليه الإتمام أربع ركعات.

١٣٧٦ • تحقق السفر أو الرجوع عن السفر في أثناء وقت الصلاة • إذا دخل الوقت على المسافر ولم يصلّ وأخر الصلاة إلى أن عاد إلى وطنه، أو وصل إلى مكان أراد الإقامة فيه عشرة أيام، وذلك قبل خروج الوقت، وجب عليه الإتيان بالصلاة تمامًا؛ وإذا انعكس الأمر كما إذا لم يأت بالصلاة من لم يكن مسافرًا، ثم سافر قبل خروج الوقت وجب عليه التقصير، والأحوط استحبابًا أن يصلّي قصرًا في الصورة الأولى أيضًا وأن يصلّي تمامًا في الصورة الثانية أيضًا والاحتياط في الأخيرة أكد.

١٣٧٧ • قضاء الصلاة في الوطن أو السفر • إن فاتت من المسافر الذي يجب عليه التقصير إحدى

الرباعيات وجب عليه قضاؤها قصرًا، وإن قضاها في غير حال السفر؛ كما يجب قضاؤها تمامًا إن فاتت في الحضر، وإن أراد أن يقضيها في السفر.

١٣٧٨ ♦ مستحبات صلاة المسافر ♦ يستحب للمسافر بعد كل صلاة صلأها قصرًا أن يقول: «سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الله أكبر» ثلاثين مرة؛ وبما أن هذا الذكر داخل ضمن تعقيب جميع الصلوات من دون فرقي بين الحاضر والمسافر فيكون استحبابه للمسافر في تعقيب الرباعيات أكد. بل الأفضل أن يقول ذلك ستين مرة.

أحكام صلاة القضاء

١٣٧٩ ♦ موارد وجوب القضاء ♦ من فاتته الفريضة اليومية في الوقت وجب عليه قضاؤها حتى وإن كان سبب الفوت النوم المستوعب لجميع الوقت أو السكر ولا يجب على المرأة قضاء الفرائض اليومية التي تركها في حال الحيض أو النفاس وأما المغمى عليه فإن كان إغماءه مستوعبًا لجميع الوقت ولم يكن الإغماء باختياره، لم يجب عليه قضاء الفرائض. وإذا كان الإغماء باختياره - كما إذا عرض نفسه على الطبيب لعلاج يستوجب التسبب لإغمائه - فعليه قضاء الفرائض بلا إشكال، إن لم يكن الإغماء مستوعبًا لجميع الوقت؛ بل وجب القضاء وإن كان الإغماء مستوعبًا.

١٣٨٠ ♦ العلم ببطلان الصلاة بعد وقتها ♦ الصلاة الباطلة بحكم الصلاة المتروكة؛ فمن علم بعد انقضاء الوقت بأن الصلاة التي صلأها كانت باطلة، وجب عليه قضاؤها.

١٣٨١ ♦ التهاون في قضاء الصلاة ♦ من وجب عليه قضاء الصلاة، لا يسوغ له التهاون في القضاء، لكن لا يجب عليه المبادرة إلى القضاء فورًا.

١٣٨٢ ♦ إتيان النوافل لمن عليه قضاء الفريضة ♦ من وجب عليه قضاء الفريضة يجوز له الإتيان بالصلوات المستحبة.

١٣٨٣ ♦ احتمال وجوب القضاء عليه أو بطلان الصلوات الماضية ♦ إذا احتمل أن عليه قضاء الصلاة المفروضة، أو احتمل أن الصلوات التي صلأها لم تكن صحيحة، فالأفضل أن يقضيها؛ نعم، لو لم يكن عالمًا بالمسألة فالأحوط أن يقضيها.

١٣٨٤ ♦ الترتيب في قضاء الصلوات اليومية ♦ لا يجب رعاية الترتيب في قضاء الصلوات اليومية؛ نعم

الأحوط استحبابًا ذلك. وأما الصلوات اليومية التي يجب رعاية الترتيب في أدائها مثل صلاتي الظهر والعصر وكذا المغرب والعشاء من اليوم الواحد، فيجب رعاية الترتيب في قضائها أيضًا.

١٣٨٥ • الترتيب في قضاء الصلاة غير اليومية • إذا أراد قضاء صلاة غير يومية متعددة كصلاة الآيات، أو أراد قضاء صلاة يومية مع صلوات غير اليومية، لا يجب عليه رعاية الترتيب بينها.

١٣٨٦ • نسيان ترتيب الصلوات الفائتة • إذا نسي ترتيب الصلوات التي فاتته فألحوظ استحبابًا أن يقضيها بشكلٍ يحصل له العلم بترتيبها حسب الفوت، مثلًا إذا وجب عليه قضاء صلاة الظهر وصلاة المغرب ولا يعلم أن أيهما فاتته أولًا، يقضي صلاة المغرب أولًا ثم صلاة الظهر ثم يعيد صلاة المغرب ثانية، أو يقضي صلاة الظهر ثم صلاة المغرب ثم يعيد صلاة الظهر ثانية، حتى يحصل له العلم بترتيب القضاء حسب الفوت.

١٣٨٧ • كيفية تحقّق الترتيب بين قضاء الظهرين الفائتين من يومين • إذا فاتت عنه صلاة الظهر من يوم وصلاة العصر من يوم آخر، أو فاتته صلاتان للظهر أو صلاتان للعصر، ولا يعلم أن أيهما فاتته أولًا، فإن صلى صلاة رباعية بنية قضاء الصلاة التي فاتت عنه أولًا ثم صلى صلاة أخرى رباعية بنية الصلاة التي فاتت عنه ثانيًا، كفي ذلك في الترتيب.

١٣٨٨ • كيفية تحقّق الترتيب بين قضاء أحد الظهرين وعشاء واحدة • إذا فاتته صلاة ظهر واحدة وصلاة عشاء واحدة أو صلاة عصر واحدة وصلاة عشاء واحدة ولكنه لا يعلم أن أيهما فاتته أولًا فألحوظ استحبابًا أن يقضيها بالنحو الذي يحصل له العلم بالترتيب حسب الفوت، فيقضي صلاة الظهر ثم صلاة العشاء ثم يعيد صلاة الظهر ثانية، أو يبدأ بقضاء صلاة العشاء ثم يقضي صلاة الظهر ثم يعيد العشاء ثانية.

١٣٨٩ • كيفية قضاء رباعية مرّدة بين الثلاث • من علم بفوت صلاة رباعية عنه، ولا يعلم هل هي صلاة الظهر أو العصر، يكفيه الإتيان بصلاة رباعية واحدة بنية قضاء ما فاتته من الصلاة؛ وكذا الحكم لو فاتته صلاة رباعية واحدة ولكنه لا يعلم هل هي صلاة الظهر أو العشاء؛ والأظهر في هذه الصورة أن يكون مخيرًا بين الجهو والإخفات في القراءة.

١٣٩٠ • كيفية إحراز الترتيب مع الجهل بالفائتة الأولى • من فاتته عدة صلوات متواليات ولكن لا يعلم الفائتة الأولى منها، فإن قضى جميع تلك الصلوات متواليات مرة واحدة ثم قضى الصلوات الأربع التي قضّاها أولًا - غير الأخيرة منها-، يقطع بمحصول الترتيب في القضاء؛ مثلًا من فاتته خمس

صلوات متواليات ولا يعلم أن أيًا منها فاتته أولًا، فإن أقي بقضاء الصبح ثم الظهر والعصر ثم المغرب والعشاء ومرة أخرى قضى الصبح والظهر والعصر والمغرب، حصل له العلم بالترتيب.

١٣٩١ ♦ قضاء الصلوات الخمس من أيام متعددة ♦ من علم أنه فاتته الصلوات اليومية الخمس كل واحد منها من يوم واحد، ولكن لا يعلم ترتيبها؛ يمكنه لرعاية الترتيب أن يركز خمس ميزات الصلوات اليومية بكاملها، وإذا فاتته ست صلوات من ستة أيام وأراد رعاية الترتيب يمكنه أن يكررها ست ميزات، وكذلك لكل صلاة يضيف إلى ذلك صلاة يومية بكاملها حتى يحصل له العلم بالترتيب؛ علمًا بأنه يمكن إحراز الترتيب بأقل من المقدار المذكور، ولا يسع المجال لتوضيحه هنا.

١٣٩٢ ♦ الجهل بعدد الصلوات الفائتة ♦ من فاتته فريضة معينة -كالصبح مثلًا- مرات عديدة، ولا يعلم عددها بالتفصيل، يكتبني بالمقدار المتيقن؛ نعم الأحوط استحبابًا أن يقضي المقدار الأكثر، ويتأكد هذا الاحتياط في ما إذا كان قد علم عدد الفائتة بالتفصيل، ثم نسيه.

١٣٩٣ ♦ أداء الصلاة الحاضرة مع وجوب القضاء عليه ♦ من فاتته صلاة واحدة أو أكثر من يومه، فإذا أراد أن يصلي الحاضرة فالأحوط مع الإمكان أن يقضي تلك الفوات أولًا ثم يأتي بالحاضرة؛ بل إذا كانت الفريضة الفائتة من الأيام السابقة، واحدة، فالأحوط -مع الإمكان- تقديمها على الصلاة الأدائية.

١٣٩٤ ♦ العدول من الحاضرة إلى الفائتة ♦ ما إذا تذكر في أثناء الصلاة بأن صلاة واحدة أو أكثر قد فاتته من ذلك اليوم، أو قد فاتته صلاة واحدة فقط من الأيام الماضية، فإن كان في متسع من الوقت ويمكنه العدول بالنية إلى قضاء الصلاة التي فاتته، فالأحوط أن ينوي القضاء، مثلًا إذا كان في أثناء صلاة الظهر وتذكر قبل ركوع الركعة الثالثة بأن صلاة الصبح من ذلك اليوم كانت قد فاتته، فإن كان لديه متسع من الوقت، يعدل بنية الصلاة إلى قضاء صلاة الصبح ويتمها ركعتين، وبعد ذلك يصلي صلاة الظهر؛ ولكن إذا لم يكن الوقت متسعًا، أو كان ولكن لا يمكنه العدول لفوات محلّه -كما لو كان قد دخل في ركوع الركعة الثالثة فتذكر تركه لصلاة الصبح- لا يجوز له العدول، بل يتم صلاة الظهر ثم يأتي بصلاة الصبح قبل الإتيان بالعصر على الأحوط إن لم يكن وقت العصر ضيقًا.

١٣٩٥ ♦ الترتيب بين الفائتة والحاضرة ♦ إذا فاتته فرائض من الأيام الماضية، وصلاة واحدة أو أكثر من نفس اليوم، فإن لم يتسع الوقت لقضاء جميعها قبل الإتيان بصلاة الحاضرة أو لا يريد قضاء الجميع في ذلك اليوم، فالأحوط أن يقدم صلاة القضاء لذلك اليوم على الحاضرة والأحوط استحبابًا أن يقضيها أيضًا بعد الإتيان بقضاء الفرائض الفائتة من الأيام الماضية.

- ١٣٩٦ ♦ النيابة في القضاء عن الحي ♦ لا يصح القضاء عن الحي وإن كان عاجزًا عن الإتيان به مباشرة.
- ١٣٩٧ ♦ الإتيان بصلاة القضاء جماعة ♦ يجوز الإتيان بصلاة القضاء جماعةً، من دون فرق بين أن يكون صلاة الإمام أداءً أم قضاءً، كما لا يشترط اتحاد صلاة الإمام والمأموم؛ فعلى هذا يصح الإتيان في قضاء صلاة الصبح -مثلًا- بالإمام الذي يصلي غيرها من الفرائض اليومية.
- ١٣٩٨ ♦ تمرين الطفل على الصلاة ♦ يُستحب تمرين الطفل المميز على الصلاة والعبادات الأخرى، بل يُستحب ترغيبه على قضاء الصلوات التي تفوت منه أحيانًا حال تمييزه.

قضاء الصلوات الفاتئة من الوالدين

- ١٣٩٩ ♦ الفاتئة من الوالدين ♦ يجب على الابن الأكبر بعد وفاة والديه قضاء ما فاتت عنهما من الصلاة ولو عن معصية. هذا إن تمكنا من فعلها أداءً أو قضاءً وأهملها ولم يأت غيره بالصلوات الفاتئة. ولا تجب عليه المباشرة في القضاء، بل يجوز له أن يكلف غيره بإجارتها أو غيرها والمراد من الابن الأكبر هو أكبر الأبناء الأحياء حين وفاة والديه.
- ١٤٠٠ ♦ الشك في فوت الصلاة ♦ إذا شك الابن الأكبر في أنه هل كان على والديه قضاء صلاة أم لا، لا يجب عليه شيء.
- ١٤٠١ ♦ الشك في قضاء الوالدين للفريضة الفاتئة ♦ إذا علم الولد الأكبر فوت بعض الفرائض عن والديه، ولكنه شك أنهما قضياه أم لا، يجب عليه قضاؤه عنهما.
- ١٤٠٢ ♦ الجهل بالأكبر من الأولاد ♦ إذا لم يعلم الابن الأكبر -كما إذا كان له أبناء من أمهات ستنى- لا يجب القضاء على أحد منهم؛ نعم الأحوط استحبابًا أن يقتسم قضاء الصلوات بينهم أو يجزوا القرعة لذلك.
- ١٤٠٣ ♦ وصية الميت بالاستيجار للصلاة ♦ إذا أوصى الميت بأن يستأجر من يصلي عنه ما فاته، سقط التكليف عن الولد الأكبر بشرط أن يأتي الأجير بالصلاة صحيحة، كما يسقط إذا أتى بالصلاة غيره.
- ١٤٠٤ ♦ وظيفة الابن في القضاء عن أمه ♦ القاضي عن الميت يراعي تكليف نفسه في ما يتعلق بالمهر والإخفات، فإذا باشر الابن في القضاء عن أمه فعليه المهر في الحمد والسورة من الصلوات المجهريّة.

١- المميز هو الطفل الذي بلغ من العمر حدًا تميز عنده الأمور الحسنة من الأمور القبيحة ويفرق بينهما.

١٤٥٥ ♦ الترتيب في القضاء عن نفسه والديه ♦ من كان عليه قضاء الصلاة وأراد مباشرة القضاء عن والديه، يتخير في تقديم أيهما شاء.

١٤٥٦ ♦ اشتراط كون الابن مكلفاً عند موت والديه ♦ لا يشترط في الابن الأكبر الذي يجب عليه قضاء ما فات عن والديه أن يكون بالغاً أو عاقلاً حين فوتهما، بل لو كان غير بالغ أو مجنوناً حينه، ثم بلغ أو عقل يجب عليه القضاء، كما لا يشترط البلوغ في صحة القضاء، بل إذا قضى عن الميت بوجه صحيح حال تمييزه كفى. ولومات الابن الأكبر قبل أن يبلغ أو يعقل ولم يُقَضَّ عن والديه فالأحوط، أن يقضي الابن الذي يتلوه، وإذا مات الثاني أيضاً كذلك قضى من يتلوه من الأبناء على الأحوط، وهكذا الأكبر فالأكبر.

١٤٥٧ ♦ موت الولد الأكبر قبل القضاء عن والديه ♦ إذا مات الابن الأكبر بعد ما أصبح مكلفاً بالبلوغ والعقل وقبل أن يقضي صلاة والديه فإن كان الفاصل الزمني بين موته وموت والديه طويلاً بحيث كان يمكنه فيه قضاء صلاة والديه وأهمله، لا يجب القضاء على الابن الذي بعده؛ وأما إذا لم يكن الفاصل الزمني طويلاً، فالأحوط أن يقضيها الابن الذي بعده.

صلاة الجماعة

١٤٥٨ ♦ استحباب صلاة الجماعة ♦ تستحب الجماعة في غير صلاة الطواف من الصلوات الواجبة، سيما في الصلوات اليومية، ويتأكد هذا الاستحباب في صلاة الصبح وصلاتي المغرب والعشاء، خصوصاً لجمار المسجد ومن يسمع أذانه.

١٤٥٩ ♦ ثواب الجماعة ♦ قد ورد في الروايات المعتبرة بأن الصلاة جماعة تعدل خمسا وعشرين صلاة المنفرد.

١٤٦٠ ♦ ترك صلاة الجماعة ♦ لا يجوز ترك صلاة الجماعة بحيث يكون منشأ الترك عدم الاعتناء بشأنها؛ بل لا ينبغي للإنسان المسلم أن تفوته صلاة الجماعة من دون عذرٍ.

١٤٦١ ♦ تأخير الصلاة عن أول وقتها لانتظار الجماعة ♦ يستحب للإنسان انتظار الجماعة. و الصلاة جماعة أفضل من الصلاة فرادى ولو كانت الفرادى في أول الوقت؛ نعم الصلاة فرادى في وقت الفضيلة أفضل من الصلاة جماعة بعد وقت الفضيلة، كما أنّ الصلاة جماعة باختصار بحيث يكتفى بأقل الواجبات أفضل من الصلاة فرادى بإسحاب وتفصيل.

١٤١٢ • قطع النافلة للالتحاق بالجماعة • إذا كان الشخص مشغولاً بصلاة مستحبة، فانعدت صلاة الجماعة، فإن لم يكن مطمئنًا من إدراك الجماعة لو أكمل صلاته، يُستحب له قطع الصلاة والالتحاق بصلاة الجماعة، بل إن لم يكن مطمئنًا من إدراك الركعة الأولى أيضًا استحب له العمل بما ذكرناه.

١٤١٣ • قطع الصلاة منفردًا للالتحاق بالجماعة • إذا انعدت صلاة الجماعة وهو في أثناء فريضة ثلاثية أو رباعية، فإن لم يكن قد دخل في ركوع الركعة الثالثة ولم يكن مطمئنًا من إدراك صلاة الجماعة في ما لو أكمل صلاته، استحب له أن يتم الصلاة ركعتين بنية النافلة ويقتدي ويلتحق بصلاة الجماعة؛ وإذا علم بعد العدول أن ياتهما ركعتين لا يدرك الجماعة فله قطع النافلة ليدررها؛ نعم لو علم من البداية أنه ليس يدرك الجماعة بالعدول إلى النافلة وإتمامها فلا يجوز له العدول.

١٤١٤ • إعادة الصلاة جماعة لمن صلى منفردًا • يُستحب لمن صلى فرادى أن يعيد صلاته جماعة إذا قامت الصلاة جماعة، وإذا تبين له في ما بعد أن صلاته الفرادية كانت باطلة، أجزأت الثانية.

١٤١٥ • إعادة الصلاة جماعة للإمام والمأموم • تجوز إعادة الصلاة جماعة - إمامًا كان أو مأمومًا - بشرط أن يكون بعض أفراد صلاة الجماعة الثانية غير الأولى (من دون فرق بين أن يكون هذا البعض هو الإمام أو المأموم).

١٤١٦ • الصلاة جماعة للوسواسي • تجب الجماعة على من يكون مبتلى بالوسواس ولا يتخلص منه إلا إذا صلى جماعة.

١٤١٧ • أمر الوالدين بالجماعة • إذا أمر الوالد أو الأُم ولده بصلاة الجماعة وكان تركها يسبب أذاها، وجبت صلاة الجماعة على الولد إلا أن تكون موجبة لاختلال معاشه.

١٤١٨ • الجماعة في النوافل • لا تشرع الجماعة في الصلوات المستحبة إلا في صلاة الاستسقاء؛ نعم يجوز للطفل غير البالغ الذي يُستحب في حقه الصلاة اليومية أن يأتي بها جماعة. وأما الصلوات التي كانت واجبة وإنما أصبحت مستحبةً لجهة من الجهات، مثل صلاة عيد الفطر أو الأضحى التي أصبحت مستحبة بسبب غيبة الإمام ﷺ، فالأحوط في مثلها أن لا يؤتى بها جماعة.

١٤١٩ • اختلاف صلاة الإمام والمأموم • يجوز اقتداء من يصلي إحدى الصلوات اليومية لمن يصلي الأخرى، ولا يجوز الاقتداء بالصلوات اليومية لإمام إذا كانت احتياطية باعتقاد المأموم إلا إذا كانا يعيدان صلاتهما احتياظًا وكان منشأ احتمال بطلان صلاتهما الأولى واحدًا، كما أنه إذا كانا معًا في

سفر يقتضي الاحتياط المجمع بين القصر والتمام، يجوز حينئذ الاقتداء في التمام بالتمام وفي القصر بالقصر وهنا مستثنيات أخراً لمجال لذكرها.

١٤٢٠ • اختلاف صلاة الإمام والمأموم في الأداء والقضاء • إذا كان إمام الجماعة يقضي اليومية - عن نفسه أو عن غيره - يجوز الاقتداء به بشرط أن يكون الفوت معلوماً جزئياً باعتقاد المأموم وإلا لم يصح إلا في موارد خاصة؛ كما إذا كان منشأ القضاء احتياطاً في الإمام والمأموم شيئاً واحداً فيجوز حينئذ الاقتداء به.

١٤٢١ • الاقتداء مع الجهل بأن صلاة الإمام واجبة • إذا كان الإمام في الصلاة ولا يعلم أنه يصلي صلاة واجبة أم مستحبة، لا يسوغ الاقتداء به؛ نعم يجوز الاقتداء به رجاءً فإذا تبين له بعد ذلك أنه كان يصلي صلاة واجبة، يكتبي بها.

شروط صلاة الجماعة

يشترط في الجماعة أمور:

الأول: عدم الحائل

١٤٢٢ • المراد من الحائل / وجود الحائل بين الرجل والمرأة • يشترط في صحة الجماعة عدم وجود الحائل بين الإمام والمأموم، وكذلك بين المأموم والمأموم الآخر الذي يتصل بواسطته بالإمام (المراد من الحائل ما يحول بينهما كالستار والحائط وأمثال ذلك، بل مثل الزجاج أيضاً) فلو كان في جميع حالات الصلاة أو في بعضها حائل يحول بين الإمام والمأموم، أو بين المأموم والمأموم الآخر الذي يتصل بواسطته بالإمام، بطلت جماعة من فصلهم الحائل.

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الإمام رجلاً والمأموم امرأة، فلا بأس بأن يفصل الستار أو الجدار أو نحوهما بين المرأة والرجل المأموم الذي تتصل بواسطته بالإمام.

١٤٢٣ • حصول الحائل بعد الشروع في الصلاة • إذا حصل الحائل - كالستار ونحوه - بعد الشروع في الصلاة بين المأموم والإمام أو بين المأموم ومن يتصل بواسطته بالإمام، بطلت الجماعة، ويجب على المأموم العمل بوظيفة المنفرد.

١٤٢٤ • حيلولة جدار المحراب ونحوه • إذا كان الإمام في المحراب ولم يقتد به أحد من خلفه،

لا يصح اقتداء الذين يقفون عن يمين المحراب ويساره ولا يرون الإمام بسبب الجدار الحائل للمحراب، أو بسبب حائلٍ آخر كالستار، بل حتى لو اقتدى أحد خلف الإمام فالأحوط عدم صحّة اقتداء الأشخاص الذين لا يرون الإمام بسبب وجود حائلٍ، كالستار أو جدار المحراب.

١٤٢٥ • عدم مشاهدة الإمام بسبب طول الصفّ • إذا لم يتمكّن الذين في طرفي الصفّ الأوّل من مشاهدة إمام الجماعة، بسبب طول الصفّ لم يكن هذا مانعاً من صحّة الاقتداء بالإمام؛ وكذلك يصح الاقتداء إذا لم يتمكّن الذين في طرفي الصفوف الأخرى من مشاهدة أحدٍ من أفراد الصفّ المتقدّم بسبب طول صفّه.

١٤٢٦ • الطريق الصحيح للاتّصال في الجماعة • إذا امتدت صفوف الجماعة إلى باب المسجد، فالذي يقف خلف الصفّ مقابل الباب تكون صلته صحيحة، وكذلك تصح صلاة الذين يقفون خلفه ويشاهدون أحدًا من أفراد الصفّ المتقدّم؛ وأما الذين يقفون على طرفيه ولا يشاهدون أحدًا من أفراد الصفّ المتقدّم فالأحوط عدم صحّة جماعتهم.

و على أيّ حال، يشترط -على الأحوط- في صحّة الجماعة ألا يكون حائل يمنع عن رؤية جميع الصفّ السابق بل اللازم أن يرى واحدًا من أفراد ذاك الصفّ على الأقلّ.

١٤٢٧ • الاقتداء من خلف الأسطوانة • إذا وقف المأموم حال صلاة الجماعة خلف الأسطوانة ولم يكن متّصلًا بالإمام بواسطة مأموم آخر لا من اليمين ولا اليسار بطلت جماعته؛ بل إذا كان متّصلًا بواسطة مأموم آخر، ولكنه لا يرى أحدًا من أفراد الصفّ المتقدّم، بطلت جماعته أيضًا على الأحوط.

الثاني: عدم كون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم

١٤٢٨ • الاقتداء في الأرض المنحدرة • يجب أن لا يكون محلّ وقوف الإمام أعلى من موقف المأموم أما إذا كان العلوّ يسيرًا جدًّا، فلا إشكال في ذلك. وكذلك لا إشكال إذا كانت الأرض منحدرة وكان العلوّ تسريحيًّا وكان إمام الجماعة واقفًا على الطرف الأعلى، ولم يكن الانحدار كثيرًا بحيث تخرج عن عنوان الأرض المسطحة عرفًا.

١٤٢٩ • اختلاف الإمام والمأموم من جهة علوّ المكان • لا إشكال في كون مكان المأموم أعلى من مكان الإمام، لكن إذا كان الارتفاع كثيرًا جدًّا بحيث لا يصدق في حقهم الاجتماع، لا تصح الجماعة.

الثالث: عدم الفصل بين الإمام والمأموم

١٤٣٠ • مقدار التباعد بين الإمام والمأموم والتباعد بين الصفوف • يجب أن لا يكون بين الإمام والمأموم فاصلة بمقدار جسد إنسان في حال السجدة، بل يكون أقل من ذلك المقدار، وكذلك بين المأموم المتأخرو المتقدم الذي يتصل بواسطته بالإمام؛ والأحوط استحباباً أن لا يكون فاصل أصلاً بين موضع سجود المأموم المتأخرو موقف المتقدم.

١٤٣١ • مقدار تباعد المأموم عن سبب الاتصال • إذا اتصل المأموم بإمام الجماعة بمأموم عن يمينه أو يساره، ولم يتصل بالإمام من قدمه، فلا بد أن تكون الفاصلة بين المأمومين المذكورين أقل من مقدار جسد إنسان في حال السجدة.

١٤٣٢ • حصول الفاصل بين المأموم وواسط الاتصال • إذا حصلت فاصلة في أثناء الصلاة بمقدار أكثر من جسد إنسان في حال السجدة، بين المأموم والإمام أو بين المأموم والمأموم الآخر الذي يتصل بواسطته بالإمام، تصير صلاته منفردة والأحوط استحباباً أن يقصد نية الفردي فوراً. وإذا كان الفاصل بمقدار جسد إنسان، فعليه أن يقصد الفردي فوراً ويتم الصلاة.

١٤٣٣ • زوال الاتصال بفراغ وسائط الاتصال عن الصلاة • إذا تمت صلاة جميع الأشخاص في الصف المتقدم، فإن لم يلتحقوا بإمام الجماعة فوراً لصلاة أخرى، تصير صلاة الصف المتأخر فردي؛ بل الأحوال نية الانفراد في إتمام الصلاة لو التحق الصف المتقدم في الجماعة فوراً أيضاً.

١٤٣٤ • مقدار الفاصل القادح بالجماعة والشك فيه • إذا كان بين مسجد المأموم وموقف الإمام أو بين المأموم (أو مسجده) وبين من هو سبب الاتصال فاصل بمقدار أقل من جسد إنسان في حال السجدة فلا مانع منه.

أما إذا كان أكثر من ذلك فلا تصح جماعته؛ فإذا كان الفاصل عدة أفراد كان صلاتهم باطلة فليس له الاقتداء وإذا تجدد هذا الفاصل أثناء الصلاة فينوي الصلاة فردياً ويتمها.

وعلى كل حال، من شك في صحة صلاة الإمام وواسط الاتصال من المأمومين يجوز له الاقتداء واستدامة الجماعة.

والمميز إذا راعى شرائط الصلاة فصلاته صحيحة وكذا يحكم بصحة صلاته لو شك في أن صلاته صحيحة أم لا.

١٤٣٥ • شروع الصلاة قبل الصف المتقدم • إذا كثر إمام الجماعة يجوز للشخص الذي في الصف

المتأخر أن يكبر، في ما إذا كان الصف المتقدم متهيئاً للصلاة ويكاد أن يكبر.

١٤٣٦ • العلم ببطلان صلاة وسائط الأتصال والشك في ذلك • إذا علم بطلان صلاة الذين يتّم اتصاله بسببهم، لا يصح الاقتداء؛ لكن لو شك في صحة صلاتهم، لا يعتني بشكّه وصحت جماعته. وتصح صلاة الطفل المميّز إذا راعى شروط صحة الصلاة ولو حصل الشك في صحة صلاته، يحكم بصحتها.

١٤٣٧ • الاقتداء عن علم ببطلان صلاة الإمام • لو علم بطلان صلاة الإمام، كما لو علم بأن إمام الجماعة يفقد الطهارة الحديثة لا يجوز له الاقتداء، وإن كان الإمام غير ملتفت إلى حاله. وإذا لاحظ في صلاة الإمام بعض الخلل الذي يكون الإخلال به عن عمدٍ موجباً لبطلان الصلاة، وهو مغتفر إذا حصل عن سهوٍ - مثلاً لو انحرف الإمام سهواً عن القبلة ولم يكن انحرافه أكثر من جهة يمين وشمال القبلة أو صلى في الثوب النجس سهواً - ففي هذه الصورة يصح الاقتداء وصحت جماعته. وكذا لا تبطل الجماعة إذا نسي ذكرًا آخر غير القراءة من الأذكار التي لا يتحمّل فيها عن المأمومين، كالنسيجات الأربع وذكر السجود أو الركوع.

نعم إذا نسي الإمام القراءة أو بعضها - التي يتحمّل فيها عن المأمومين - لم يصح الاقتداء به في تلك الركعة؛ ولكن يجوز الاقتداء بالإمام الذي نسي القراءة ولو في الركعتين، في موضع لا يتحمّل فيه عن المأمومين، كما إذا اقتدى وكان الإمام في ركوع الركعة الثالثة.

١٤٣٨ • تبين فسق الإمام أو بطلان صلاته بعد الصلاة • إذا تبين للمأموم بعد الصلاة أن إمام الجماعة لم يكن عادلاً أو كان كافراً، أو أن صلاته باطلة لسبب من الأسباب، كما لو صلى من دون وضوء، صحت صلاة المأموم، وكانت جماعة على الأظهر و يترتب عليه ما يترتب عليها من الأحكام ومنها اغتفار زيادة الركوع إذا حصلت من أجل متابعة الإمام وإن كانت زيادته سهواً مما يوجب البطلان.

الرابع: نية صلاة الجماعة

١٤٣٩ • الشك في أداء تكبيرة الإحرام أو نية الجماعة • إذا شك في أثناء صلاة الجماعة قبل الركوع هل أتى بتكبيرة الإحرام أم لا، بنى على عدمه. وإذا كان مطمئناً بالإتيان بتكبيرة الإحرام، ولكنه شك في أنه هل نوى صلاة الجماعة أم لا، يجب أن يتم صلاته بنية الانفراد؛ وإن كان قبل الشروع في الصلاة بناؤه أن يؤدي صلاته جماعةً ويكون الآن أيضاً على هيئة المأموم - كما لو كان ساكناً يستمع إلى القراءة - وأما إذا حصل له الشك في نية الجماعة وهو في الركوع أو بعده، لا يعتني بشكّه ويمضي في جماعته وصحت صلاته.

١٤٤٠ • نية الانفراد في أثناء صلاة الجماعة • الأحوط استحباباً عدم نية الانفراد في أثناء صلاة الجماعة ما لم يضطر إلى ذلك، ولكن إذا نوى الانفراد فلا إشكال في صحة صلاته؛ بل لو كان ناوياً من ابتداء الصلاة أن ينفرد في أثناءها، فلا إشكال في جماعته.

١٤٤١ • نية الانفراد أثناء قراءة الإمام • إذا نوى المأموم الانفراد بعد حمد الإمام لا تجب عليه قراءة الحمد بنفسه؛ ولكن إذا نوى الانفراد قبل إنهاء الإمام الحمد تجب قراءة ما لم يقرأه الإمام، والأحوط استحباباً أن يأتي بالقراءة كاملة مردداً نيته في ما قرأه الإمام بين القراءة الواجبة في الفريضة أو قراءة القرآن.

١٤٤٢ • العود إلى الجماعة بعد نية الانفراد • إذا نوى الانفراد في أثناء صلاة الجماعة بطلت جماعته ولا يمكنه الدخول في صلاة الجماعة بتجديد نيتها. وإذا تردد في نية الانفراد وعدمها، ثم عزم على العدم، لا يضّر ذلك بجماعته.

١٤٤٣ • الشك في نية الانفراد • إذا شك في أنه هل حصلت منه نية الانفراد أم لا، بنى على العدم.

الخامس: إدراك الإمام في الركوع أو قبله

١٤٤٤ • الاقتداء في حال ركوع الإمام • إذا حضر الجماعة وكان الإمام راکعاً فاقتدى به وأدركه في حال الركوع صحت جماعته، وإن كان الإمام قد فرغ من ذكر الركوع، وتحسب له ركعة واحدة؛ ولكن إذا ركع ولم يدرك الإمام في ركوعه فإن كان ركوعه باعتقاد ذلك الإمام راکعاً صحت صلاته فرادى وإن كان ركوعه مع الشك في ذلك الإمام راکعاً بطلت صلاته والأحوط استحباباً في هذه الصورة أن يتم صلاته منفرداً قبل إعادتها.

١٤٤٥ • الشك في إدراك الإمام راکعاً • إذا اقتدى بالإمام وهو في حال الركوع وركع، ثم شك في أنه هل أدرك الإمام في الركوع أم لا، بطلت صلاته جماعة؛ أما إذا ركع باعتقاد ذلك الإمام راکعاً صحت صلاته فرادى.

١٤٤٦ • رفع الإمام رأسه من الركوع قبل إدراكه المأموم في الركوع • إذا اقتدى بالإمام وهو في حال الركوع وقبل أن يركع رفع الإمام رأسه من الركوع فالأحوط في حقه أن يتم الصلاة فرادى لا أن يبصر حتى يصل الإمام إلى الركعة اللاحقة ويقتدى به.

١٤٤٧ • عدم إدراك الإمام راکعاً مع الاقتداء به في أثناء القراءة • إذا اقتدى بالإمام في أول الصلاة أو

في أثناء قرائته ولكنه لم يدرك الإمام في ركوعه صدفةً، لا يضرد ذلك بصلاته وجماعته ويلحق الإمام في السجدة.

١٤٤٨ ♦ **درك ثواب الجماعة في التشهد الأخير** ♦ إذا أدرك الإمام في التشهد الأخير من الصلاة، فإن أراد الحصول على ثواب صلاة الجماعة، فعليه أن ينوي ويكثر تكبيرة الإحرام ثم يجلس ويتشهد مع الإمام؛ ولكن لا يسلم، بل يصبر إلى أن يسلم الإمام، ثم يقوم ويقرأ من دون أن ينوي ويكثر مرة أخرى، ويستمر في صلاته ويعتبر هذه الركعة الأولى من صلاته.

السادس: أن لا يتقدم المأموم على الإمام

١٤٤٩ ♦ **موضع المأموم بالنسبة إلى الإمام** ♦ يجب أن لا يتقدم المأموم على الإمام، والأحوط لو كان المأموم رجلاً واحداً أن يقف على يمين الإمام ومتأخراً عنه قليلاً، وإن كان المأموم أكثر من واحد أن يقفوا خلف الإمام، كما سيأتي في المسألة التالية؛ وإذا كان المأموم في الصورة الأولى أطول قاماً من الإمام، فالأحوط أن يقف موقفاً لا يتقدم رأسه في ركوعه وسجوده على الإمام.

١٤٥٠ ♦ **كيفية وقوف الإمام والمأموم** ♦ الأحوط إذا كان المأموم رجلاً واحداً أن يقف على يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً وإن كانوا أكثر من واحد يقفوا خلف الإمام. وكذا المرأة واحدة كانت أو أكثر. وإذا كان المأموم رجلاً واحداً وامرأة واحدة أو رجلاً واحداً وأكثر من امرأة واحدة فالأحوط أن يقف الرجل على يمين الإمام متأخراً عنه قليلاً وتق المرأة - واحدة كانت أو أكثر- خلف الإمام. وإذا كان المأموم أكثر من رجلٍ واحد مع امرأة واحدة أو أكثر فالأحوط في حقهم أن يقف الرجال خلف الإمام وتق النساء خلف الرجال.

السابع: تبعية المأموم عن الإمام

١٤٥١ ♦ **كيفية التبعية إذا التحق بالجماعة في الركعة الثانية** ♦ إذا التحق بالجماعة في الركعة الثانية، لا يجب عليه القراءة، ولكن يتابع الإمام في القنوت والتشهد والأحوط أن يتجافى حال التشهد - وهو أن يضع أصابع يديه وصفحة قدميه على الأرض ويرفع ركبتيه عنها- ويجب عليه بعد التشهد القيام مع الإمام، ثم قراءة الحمد وإذا لم يُمهله الإمام لقراءة السورة اكتفى بالحمد، ويتابع الإمام في الركوع، وإذا لم يدركه في الركوع، كفاه أن يدركه في السجود على الأظهر.

١٤٥٢ ♦ **الاعتداء في الركعة الثانية من الرباعية** ♦ إذا التحق الشخص بالجماعة والإمام في الركعة

الثانية من الصلاة الرباعية، فعلى المأموم في ركعته الثانية -التي هي الثالثة للإمام- الجلوس للشهادة بعد السجدين ويقتصر في التشهد على المقدار الواجب، ثم ينهض، فإن لم يتسع الوقت للتسيبحات ثلاثاً يأتي بها مرة واحدة، ويتابع الإمام في الركوع، وإن لم يدركه في الركوع يتابعه ليدركه في السجود.

١٤٥٣ • زمن الانتهاء في الركعتين الأخيرتين • إذا كان الإمام في الركعة الثالثة أو الرابعة، وكان المأموم يعلم أنه لو التحق بالإمام وقرأ الحمد فسوف لا يدرك الإمام في الركوع، فالأحوط أن يصبر حتى يركع الإمام ثم يقتدي به.

١٤٥٤ • الالتحاق بالإمام قبل ركوعه في الركعتين الأخيرتين • إذا التحق في الركعة الثالثة أو الرابعة بالجماعة وقبل أن يركع الإمام، يجب عليه قراءة الحمد، وإن لم يمهله الإمام لقراءة السورة فيمكنه بالحمد، ويلتحق بالإمام في الركوع، وإن لم يدرك الإمام في الركوع يتابعه ليدركه في السجود؛ والأحوط استحباباً في هذه الصورة، إعادة الصلاة بعد إتمامها.

١٤٥٥ • عدم إدراك الركوع إذا قرأ الحمد أو القنوت • من كان يعلم أنه إذا قرأ السورة بعد الحمد أو أتى بالقنوت أو أكملهما فسوف لا يدرك الإمام في الركوع، فإن قرأ السورة أو أتى بالقنوت عمدًا ولم يدرك الإمام في الركوع، بطلت جماعته، ويتم صلاته فرادى.

١٤٥٦ • الاطمينان بإدراك الإمام راكمًا مع قراءة السورة • إذا كان المأموم مطمئنًا من إدراك ركوع الإمام لوشرع في قراءة السورة أو أكملها، فالأفضل الشروع بالسورة وإكمالها إن لم يكن طال كثيرًا وإلا فليترك السورة إن أراد البقاء على الجماعة.

١٤٥٧ • عدم إدراك الإمام راكمًا بزعم وجود الفرصة للسورة • من كان على يقين أنه لو قرأ السورة فسوف يدرك الإمام في ركوعه مع عدم فصل طويل فقرأها، ومع ذلك لم يدرك الإمام في الركوع، بل أدركه في السجود، صحت جماعته.

١٤٥٨ • الالتحاق بالجماعة بلا علم بعدد ركعة الإمام • إذا كان الإمام قائمًا، ولم يدرك المأموم أنه في أي ركعة من ركعات الصلاة جاز للمأموم الالتحاق بصلاة الجماعة، لكن يجب عليه قراءة الحمد إخفاً بقصد القربة، فإن علم بعد ذلك أنه كان في الركعة الأولى أو الثانية، صحت جماعته أيضًا.

١٤٥٩ • ترك القراءة بزعم كون الإمام في الركعتين الأوليين • إذا ترك القراءة بزعم أن الإمام في الركعة الأولى أو الثانية، وتبين له في الركوع أو بعده أن الإمام في الركعة الثالثة أو الرابعة، صحت جماعته، وإذا

علم ذلك قبل الركوع، تحب عليه قراءة الحمد، وإن لم يتسع الوقت للسورة يكتفي بالحمد ليدرك الإمام في الركوع، وإن لم يدركه في الركوع يتابعه ليدركه في السجود.

١٤٦٠ • الإتيان بالقراءة بزعم أن الإمام في الركعتين الأخيرتين • إذا دخل الجماعة وقرأ بزعم أن الإمام في الركعة الثالثة أو الرابعة، وتبين له قبل الركوع أو بعده أنه في الركعة الأولى أو الثانية، صحت جماعته؛ وإذا تبين له ذلك في أثناء القراءة لا يجب عليه إنهاؤها.

١٤٦١ • فراغ الإمام من صلاته قبل المأموم • إذا فرغ الإمام من صلاته والمأموم ما زال في التشهد أو التسليم، لا يجب عليه نية الانفراد.

١٤٦٢ • تبعية الإمام في تشهد الركعة الأخيرة • من كان متأخرًا عن الإمام والإمام يتشهد في الركعة الأخيرة، فإن كان المأموم في ركعة ليس فيها تشهد، يتشهد مع الإمام، والأحوط مراعاة التجافي في حال التشهد بأن يضع أصابع يديه وصفحتي قدميه على الأرض مع رفع ركبتيه، وينتظر متجافيًا حتى يسلم الإمام، ثم ينهض ويتم صلاته؛ نعم يجوز له أن يقصد الانفراد بعد السجدين رأسًا فلا يتشهد بل ينهض ويتم صلاته.

شروط إمام الجماعة

١٤٦٣ • الشروط المعتبرة في إمام الجماعة • يشترط في إمام الجماعة أمور: البلوغ والعقل والإيمان والعدالة وطهارة المولد وصحة القراءة في صلاته والذكورة إذا كان المأموم رجلًا. ولا يكفي الاقتداء بالصبي المميز الذي يدرك الحسن والقييح؛ ولكن يجوز له أن يحضر الجماعة مأمومًا وتترتب على صلاته أحكام الجماعة.

١٤٦٤ • الشك في بقاء الإمام على العدالة • إذا كان على علم بعدالة إمام الجماعة، ثم حصل له الشك في بقائها، بنى على بقائها وجزأه الاقتداء به.

١٤٦٥ • الاقتداء بمن يصلي جالسًا أو مضطجعًا • لا يجوز لمن يصلي من قيام الاقتداء بمن يصلي من جلوس أو اضطجاع، وكذلك لا يجوز لمن يصلي من جلوس الاقتداء بمن يصلي من اضطجاع.

١٤٦٦ • اقتداء الجالس أو المضطجع بمن يمانئه أو يغيره • يجوز لمن كانت صلاته من جلوس أو اضطجاع الاقتداء بمن يصلي قائمًا أو جالسًا؛ ويجوز لمن كانت صلاته من اضطجاع الاقتداء بمن

يُصَلِّي من اضطرار أيضاً.

١٤٦٧ ♦ الاقتداء بإمام معذور عن الطهارة ♦ إذا كان إمام الجماعة -لعذرٍ من الأعذار- يَصَلِّي مع الثوب النجس أو مع التيمم أو مع وضوء الجبيرة، جاز الاقتداء به.

١٤٦٨ ♦ الاقتداء بالمعذورين ♦ إذا كان إمام الجماعة مسلوساً أو مبطوناً ولا يستطيع التحقُّظ من خروج البول أو الغائط، جاز الاقتداء به. وكذلك يجوز للمرأة غير المستحاضة الاقتداء بالمرأة المستحاضة.

١٤٦٩ ♦ تصدِّي الإمامة لعدة أفراد ♦ يكره أن يكون إمام الجماعة مصاباً بالجذام أو البرص، بل يكون ذلك خلاف الاحتياط الاستحبابي أيضاً. وكذلك يُكره إمامة الشخص الذي فيه شلل -مثلاً- بحيث لا يتمكّن من رعاية شرائط القيام، للمأمومين السالمين. والأحوط عدم إمامة المحدود الذي جرى عليه الحدّ الشرعيّ وكذا عدم إمامة الأعرابيّ -أي ساكن البادية- إلّا لأعرابي مثله.

أحكام صلاة الجماعة

١٤٧٠ ♦ تعيين إمام الجماعة ♦ يجب على المأموم عند نية صلاة الجماعة أن يعيّن الإمام، لكن لا يجب عليه معرفة اسمه، بل يكفي لو نوى الاقتداء بالإمام الحاضر مثلاً، وصرّح جماعته حينئذٍ.

١٤٧١ ♦ ما يتحمّله الإمام عن المأموم ♦ يجب على المأموم الإتيان بجميع أفعال الصلاة بنفسه ما عدا الحمد والسورة، ولكن إذا كان المأموم في الركعة الأولى أو الثانية والإمام في الركعة الثالثة أو الرابعة، وجب عليه قراءة الفاتحة أيضاً.

١٤٧٢ ♦ قراءة المأموم في الصلوات الجهرية ♦ إذا كان المأموم يسمع صوت الإمام في قراءة الفاتحة والسورة في الركعة الأولى أو الثانية لصلاة الصبح والمغرب والعشاء -ولو همهمة- لا يسوغ له قراءة الحمد والسورة؛ وأما إذا كان لا يسمع حتّى المهممة يستحبّ له قراءة الفاتحة والسورة، ولكن يجب عليه الإخفات في قراءته؛ نعم لو جهر في القراءة سهواً، فلا إشكال فيه.

١٤٧٣ ♦ سماع بعض القراءة في الصلوات الجهرية ♦ إذا كان يسمع المأموم بعض قراءة الفاتحة والسورة من صلاة الصبح والعشائين، فعليه أن يترك جميع القراءة.

١٤٧٤ ♦ قراءة الفاتحة والسورة سهواً ♦ إذا قرأ المأموم الفاتحة والسورة سهواً، أو بزعم أن الصوت الذي يسمعه ليس بصوت الإمام، ثمّ تبين له بعد ذلك أنّه كان صوت الإمام، لا يضرّ ذلك بصلاته.

١٤٧٥ • الشك في سماع صوت الإمام • إذا شك في أنه هل يسمع صوت الإمام أم لا، يجوز له قراءة الحمد والسورة وكذا إذا شك في أن ما يسمعه هل هو صوت الإمام أو صوت شخص آخر أم غيرها من الأصوات.

١٤٧٦ • قراءة المأموم في الصلوات الإخفائية • يجب على المأموم ترك قراءة الحمد والسورة في الركعة الأولى والثانية للصلوات الإخفائية، ويستحب له الاشتغال بذكر الله بدل ذلك.

١٤٧٧ • تقدّم المأموم للإمام في أفعال الصلاة • يجب على المأموم متابعة الإمام في أفعال الصلاة بأن يأتي بها معه أو يتأخر عنه فيها قليلاً؛ وإذا سبق فيها الإمام عمدًا أو تأخر عنه كثيرًا بحيث اختلت معه هيئة الجماعة انفرد في صلاته وبتتها فرادى.

١٤٧٨ • تقدّم المأموم للإمام في تكبيرة الإحرام • لا يجوز للمأموم أن يتقدّم الإمام في تكبيرة الإحرام؛ بل لا يبدأ بها قبل أن يفرغ الإمام عنها.

١٤٧٩ • التقدّم على الإمام في الأذكار والأقوال • يجوز للمأموم أن يسبق الإمام في الأذكار والأقوال ما عدا تكبيرة الإحرام ولا إشكال في ذلك؛ نعم إذا كان يسمع كلام الإمام أو يعلم زمان الإتيان بها فالأحوط استحباباً أن لا يسبقه.

١٤٨٠ • تسليم المأموم قبل الإمام • إذا أتى المأموم بالتسليم قبل الإمام سهواً، صحّت صلاته، ولا يجب عليه التسليم مرّة أخرى مع الإمام؛ بل إذا سلّم عمدًا قبل الإمام فلا إشكال في صلاته أيضاً، وإن كان من نيته ذلك من أول الصلاة.

١٤٨١ • رفع الرأس من الركوع قبل الإمام • إذا رفع المأموم رأسه من الركوع سهواً قبل الإمام فإن كان مطمئناً بأنه لورجع فسوف يدرك الإمام في الركوع وأراد مواصلة صلاة الجماعة فعليه أن يرجع إلى الركوع ويتابع الإمام، وزيادة الركوع الحاصلة من هذه المتابعة لا تبطل الصلاة؛ وإذا لم يرجع عمدًا تصير صلاته فرادى ولكن إذا رجع إلى الركوع ولم يدرك الإمام في ركوعه بطلت صلاته.

١٤٨٢ • رفع الرأس من السجود قبل الإمام • إذا رفع المأموم رأسه من السجدة سهواً ورأى الإمام في السجود، فإن كان مطمئناً بأنه لورجع إلى السجدة لأدرك الإمام في السجود، وأراد مواصلة صلاته جماعةً، يرجع إلى السجدة؛ وزيادة السجدة الحاصلة من هذه المتابعة لا تضر بصلاته، حتى وإن اتفق له ذلك في السجدين من ركعة واحدة.

١٤٨٣ • عدم إدراك الإمام في السجدة إذا رجع إليها • إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام سهواً ثم رجع إلى السجدة لأجل المتابعة ولم يدرك الإمام في سجوده صحت صلاته؛ نعم إذا اتفق ذلك في السجدين من الركعة الواحدة فعليه إعادة صلاته والأحوط استحباباً أن لا يقطع صلاته بل ينتهها ثم يعيدها.

١٤٨٤ • ترك متابعة الإمام بتخيل عدم إدراكه في الركوع أو السجود • إذا رفع رأسه من الركوع أو السجود سهواً ولم يرجع إلى الركوع أو السجود إما غفلةً، أو بتخيل أنه لو رجع فسوف لا يدرك الإمام في الركوع أو السجود، صحت صلاته وجماعته، حتى لو تبين له بعد ذلك أنه لو كان قد رجع لأدرك الإمام في الركوع أو السجود.

١٤٨٥ • العود إلى السجود بتخيل أنه السجدة الأولى أو الثانية • إذا رفع رأسه من السجود فرأى الإمام ساجداً، فتخيل أنه في الأولى فعاد إليها بقصد المتابعة، فتبين له بعد ذلك أنه كان في السجدة الثانية، حُسبت له السجدة الثانية؛ وإذا تخيل أنها الثانية فسجد سجدة أخرى بقصد الثانية، ثم تبين له أنها كانت الأولى للإمام، يجب عليه في إتمام السجدة قصد متابعة الإمام، ويتابعه في السجدة الثانية أيضاً. وفي كلتا صورتين الأحوط استحباباً إعادة الصلاة بعد إتمامها جماعةً.

١٤٨٦ • الركوع قبل الإمام سهواً ودرک قراءة الإمام عند الرجوع • إذا ركع قبل الإمام سهواً وكان بنحو لورفع رأسه من الركوع لأدرك مقداراً من قراءة الإمام، يجب عليه الرجوع ومتابعة الإمام وصحت صلاته، وإذا لم يرجع عامداً عالماً للمسألة فلم يدرك من قراءة الإمام مقداراً أمكن إدراكه بطلت صلاته، بل لو لم يرجع عمدًا لجهله بالمسألة أعاد الصلاة وكيف كان فالأحوط استحباباً إتمام الصلاة فرادى قبل الإعادة.

١٤٨٧ • الركوع قبل الإمام سهواً وعدم درک قراءة الإمام إذا رجع • إذا ركع قبل الإمام سهواً، وعلم أنه لورفع رأسه من الركوع لم يدرك شيئاً من قراءة الإمام وإنما يمكنه الركوع معه، فإن أراد البقاء على الجماعة رفع رأسه وركع معه، وتصح صلاته وجماعته؛ وإذا لم يرجع عمدًا صارت صلاته فرادى؛ وفي كلتا صورتين الأحوط استحباباً أن يعيد الصلاة بعد إتمامها.

١٤٨٨ • السجود قبل الإمام سهواً • إذا سجد قبل الإمام سهواً، ورفع رأسه من السجود بقصد المتابعة ثم سجد مع الإمام، صحت صلاته وجماعته؛ وإذا لم يرجع عمدًا ينفرد في صلاته.

١٤٨٩ • قنوت الإمام أو تشهده في غير محلّه • إذا قنت أو تشهد الإمام سهواً في الركعة التي ليس فيها قنوت أو تشهد، لا يتابعه المأموم فيهما، ولكن ليس له الركوع أو القيام قبل الإمام، بل ينتظره حتى

يفرغ الإمام من قنوته فيركع أو من تشهده فيقوم فيتابعه في الحالتين.

مستحبات صلاة الجماعة

١٤٩٠ ♦ كيفية وقوف كل من الإمام والمأموم في جماعة النساء ♦ إذا كان الإمام امرأة تؤم النساء، فالأفضل أن تقف في صف النساء ولا تتقدمهن.

١٤٩١ ♦ محل وقوف الإمام في صلاة الجماعة ♦ يستحب للإمام الوقوف في وسط الصف وأن يقف أهل العلم والكمال والتقوى في الصف الأول.

١٤٩٢ ♦ ما يستحب في صفوف الجماعة ♦ يستحب في صلاة الجماعة تسوية الصفوف والتقارب بينها وعدم الفصل بين أفراد الصف الواحد والمحاذة بين المناكب.

١٤٩٣ ♦ قيام المأمومين بعد قول «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ» ♦ يستحب للمأمومين أن لا يتأخروا القيام للصلاة من قول الإمام: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

١٤٩٤ ♦ رعاية المأمومين في الصلاة ♦ يستحب للإمام أن يصلي بصلاة أضعف المأمومين ويراعي حالهم بأن لا يطيل القنوت والركوع والسجود، إلا إذا علم رغبة المأمومين في الإطالة؛ ومن ناحية أخرى لا يستعجل حتى يلتحق به أضعف المأمومين.

١٤٩٥ ♦ جهر الإمام في الحمد والسورة والأذكار ♦ يستحب لإمام الجماعة في قراءة الحمد والسورة والأذكار التي يجهر بها أن يجهر بالنحو الذي يسمعه الآخرون، ومع ذلك يجب أن لا يرفع صوته أكثر من الحد المتعارف.

١٤٩٦ ♦ إطالة الركوع للحقوق المأموم ♦ إذا علم الإمام وهو في الركوع أن هناك من وصل الآن إلى الجماعة ويريد الاقتداء والالتحاق بها، يستحب له أن يطيل الركوع ضعف عاداته، ثم ينهض ولا يستحب له الإطالة أكثر من ذلك للحقوق مأموم جاء بعد الأول وينوي الاقتداء به.

مكروهات صلاة الجماعة

١٤٩٧ ♦ انعزال المأموم عن صفوف الجماعة ♦ يكره للمأموم الوقوف في الانعزال عن صفوف الجماعة والوقوف وحده إذا وجد موضعاً في الصفوف.

١٤٩٨ ♦ جهر المأموم في الأذكاره يُكره للمأموم الجهر بالأذكار بحيث يسمع الإمام ما يقوله.

١٤٩٩ ♦ اقتداء المسافر بالحاضر والعكس ♦ يُكره للمسافر الذي يصلّي الرباعية قصرًا أن يأتّم بغير المسافر، وكذلك يُكره لغير المسافر في هذه الصلوات أن يأتّم بالمسافر؛ وفي كلتا صورتين الصلاة منفردًا أفضل.

صلاة الآيات

أحكام صلاة الآيات

١٥٠٠ ♦ أسباب وجوب صلاة الآيات ♦ تجب صلاة الآيات -التي ستعرض لكيفيتها- بالأسباب الأربع التالية:

- الأولى والثانية: كسوف الشمس وخسوف القمر، وإن كانا جزئيين ولم يكونا مثيرين للخوف في أحدٍ.
- الثالث: الزلزلة، وإن لم توجب الخوف.
- الرابع: الرعد والبرق والرياح السوداء والحمرء والصفراء وأمثالها، إذا أثار الخوف والرعب لغالب الناس.

١٥٠١ ♦ تعدّد الآية الموجبة لصلاة الآيات ♦ إذا تعدّد الآية الموجبة لصلاة الآيات وجبت الصلاة بعدها؛ فلو كسفت الشمس وحدثت الزلزلة تجب صلاة الآيات لكلّ واحدة من الآيتين على حدة.

١٥٠٢ ♦ نية صلاة الآيات في فرض التعدّد ♦ من وجبت عليه أكثر من صلاة لتعدّد الآيات فإن كانت الآيات متماثلة في الأحكام، كما إذا كان كلّها قضاءً للكسوف أو الخسوف لا يجب عليه التبعين، بل يكفي أن يأتي صلوات بعدد أسبابها.

وأما إذا كانت الآيات غير متماثلة في الأحكام، كما إذا كان بعضها أداءً وبعضها قضاءً أو كان بعضها للكسوف أو الخسوف وبعضها الآخر لآية الزلزلة التي تجب فيها المبادرة إلى صلاة الآيات فورًا، ففي مثل ذلك يجب عليه التبعين من حيث الأداء والقضاء ومن حيث الآية الموجبة.

١٥٠٣ ♦ صلاة الآيات على غير الحاضر لمكانها ♦ تجب صلاة الآيات على من شهد الآية وكان

متواجدًا في منطقة حصولها ولا تجب على من لم يكن حاضرًا لها عند حصولها.

١٥٠٤ • وقت صلاة الآيات في الكسوفين • وقت أداء صلاة الآيات في الكسوفين من حين الشروع في احتراق القرص إلى حين الانجلاء الكامل، لكن الأحوط استحبابًا عدم تأخير الصلاة إلى حين الشروع في الانجلاء.

١٥٠٥ • تأخير صلاة الكسوفين عن وقتها • إذا أحرص صلاة الكسوف والخسوف إلى حين الشروع في الانجلاء، فالأحوط استحبابًا أن يأتي بها بقصد ما في ذمته ولا ينوي الأداء أو القضاء، ولو أحرص إلى ما بعد الانجلاء الكامل يأتي بها قضاء.

١٥٠٦ • قصور زمان الكسوفين • إذا كان الكسوف أو الخسوف يستغرق زمانًا يمكن فيه أداء صلاة الآيات كاملةً يجب الإتيان بها أداءً ولو أحرها بمقدار لم يدرك من الوقت إلا بمقدار ركعة واحدة؛ نعم لو أحرها بحيث لا يمكنه إدراك الوقت حتى لركعة واحدة يأتي بها قضاء.

وأما إذا لم يكن زمان الكسوف أو الخسوف بمقدار يمكن فيه إتيان ركعتي الآيات كاملة - ولو مع الاقتصار على أقل الواجب - فالأحوط الإتيان بها وعدم نية الأداء والقضاء، وإن صلاها بعد الانجلاء.

١٥٠٧ • وقت صلاة الآيات في الزلزلة أو الرعد أو البرق • إذا حصلت آية الزلزلة أو شيء من الرعد وأمثالها، يجب على المكلف المبادرة إلى صلاة الآيات بحيث يصدق عليه عرفًا أنه أقدم على أدائها فورًا، ولو أحرها من دون عذر عصى، وعليه المبادرة إلى إتيانها فورًا ففورًا، وينوي بصلاته الأداء في جميع الصور.

١٥٠٨ • قضاء صلاة الآيات عند الخسوف والكسوف • إذا لم يعلم بالكسوف أو الخسوف حينه و علم بذلك بعد الانجلاء، فإن كان الكسوف أو الخسوف كليًا بحيث احترق القرص كله يجب عليه قضاء صلاة الآيات، وإذا كان جزئيًا ولم يحترق القرص كله لا يجب عليه القضاء.

وإذا علم بالكسوف أو الخسوف حينه وأحر الصلاة عمدًا إلى حين الانجلاء يأتي بها قضاء؛ نعم إن كان الكسوف أو الخسوف كليًا فعليه أن يقتسل لقضاء صلاة الآيات ولا يكفي قضاؤها من دون غسل.

١٥٠٩ • ثبوت الكسوفين بعد تمامهما • إذا أخبره واحد أو جماعة بحصول الكسوف أو الخسوف ولم يكن اعتبار قولهم عند الشارع ثابتًا. ولم يحصل الاطمئنان من كلامهم فلم يأت بصلاة الآيات، ثم تبين له بعد ذلك بطريق معتبر شرعًا صحة كلامهم، فإن كان الكسوف أو الخسوف كليًا وجب الإتيان بقضاء صلاة الآيات، وإذا كان جزئيًا فالأحوط أيضًا الإتيان بقضائها.

١٥١٠ • الاطمينان بوقوع أحد الآيات • إذا حصل الاطمينان من أي طريق كان بوقوع أحد الآيات الموجبة لصلاة الآيات، وجب عليه الإتيان بها، فعلى هذا لو حصل له الاطمينان من إخبار الفلكيين حسب القواعد النجومية بأنه كسفت أو سوف تكسف الشمس أو القمر في ساعة معينة من اليوم المعين ويستغرق الكسوف مقدارًا معينًا من الزمان يجب العمل على حسب إخبارهم وترتيب الأثر على قولهم.

١٥١١ • العلم ببطلان صلاة الآيات • إذا علم ببطلان صلاة الآيات التي صلاها، وجب عليه الإعادة؛ وإذا انقضى الوقت، فعليه القضاء.

١٥١٢ • وجوب صلاة الآيات في وقت الفريضة • إذا وجبت صلاة الآيات في وقت وجوب الفريضة اليومية، فإن كان الوقت يتسع للصلاتين، ولم تكن هناك ما يقتضي الفورية في الإتيان بأحدهما، جاز تقديم أهما شاء. وأما إذا ضاق وقت إحداها أو كان هناك موجب للإتيان بها فورًا - كما إذا كانت الآية الزلزلة - وجب تقديم تلك الصلاة. وإن ضاق وقتها معًا أو ضاق وقت اليومية وكان هناك موجب للإتيان بصلاة الآيات فورًا وجب عليه تقديم اليومية.

١٥١٣ • العلم بتضييق وقت صلاة الآيات أثناء الفريضة • إذا علم أثناء الفريضة اليومية بتضييق وقت صلاة الآيات، أو علم أن هناك موجبًا للفورية في الإتيان بها، فإن كان وقت الفريضة اليومية ضيقًا أيضًا، وجب عليه إتمامها، ثم الإتيان بصلاة الآيات بعدها مباشرة، وإن كان وقت اليومية موسعًا وجب عليه قطع الفريضة اليومية والإتيان بصلاة الآيات، ثم استئناف الفريضة اليومية.

١٥١٤ • العلم بتضييق وقت الفريضة أثناء صلاة الآيات • إذا علم في أثناء صلاة الآيات بتضييق وقت الفريضة اليومية، وجب عليه أن يترك صلاة الآيات حيث هي، ويأتي الفريضة اليومية، ثم يواصل في صلاة الآيات من حيث تركها ومن دون أن يأتي بعمل مناف للصلاة.

١٥١٥ • قضاء صلاة الآيات على الحائض والنفساء • لا يصح صلاة الآيات من الحائض أو النفساء، فإذا علمت الحائض أو النفساء بالكسوف أو الخسوف حين وقوعهما، أو لم تعلم بذلك لكن كان الكسوف أو الخسوف كليًا، يجب عليها قضاؤها عند الطهر، وإلا لا يجب. ولو كانت المرأة في حال الحيض أو النفاس، فحدثت زلزلة أو حصل الرعد والبرق أو أمثالها فلتأت بصلاة الآيات بعد أن تطهر.

كيفية صلاة الآيات

١٥١٦ • الكيفية الأولى لصلاة الآيات • صلاة الآيات ركعتان، وفي كل ركعة خمسة ركوعات، ويمكن

الإتيان بها بكيفيات مختلفة:

منها: أن يكثر الإنسان بعد النية ويقرأ الفاتحة وسورة كاملة ثم يركع، وبعد ما قام من الركوع يقرأ كذلك الفاتحة وسورة كاملة ثم يركع، وهكذا إلى خمس مرات، ثم بعد أن قام من الركوع الخامس يهوي إلى السجدة ويسجد سجدين، ثم يقوم ويأتي بالركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى، ثم يتشهد ويسلم.

١٥١٧ • الكيفية الثانية لصلاة الآيات • الكيفية الأخرى هي: أن ينوي صلاة الآيات ويكثر ثم يقرأ سورة الفاتحة، ثم يختار سورة ويقسم آياتها إلى خمسة أجزاء، فيقرأ آية أو أكثر أو أقل ثم يركع، ثم يقوم من الركوع ويقرأ القسم الثاني من السورة ومن دون أن يقرأ الفاتحة ثم يركع، ثم يقوم، وهكذا حتى تنتهي الأجزاء الخمسة للسورة قبل الركوع الخامس، مثلاً لو أراد قراءة سورة التوحيد يقول: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فيركع ويقوم من الركوع ويقول: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» ثم يركع مرة أخرى، وبعد الركوع يقوم ويقول: «اللَّهُ الصَّمَدُ»، ثم يركع، ثم يقوم ويقول: «لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ» ثم يركع ثم يقوم أيضاً ويقول: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ»، ثم يركع، وبعد الركوع الخامس يقوم ويهوي إلى السجدة ويسجد سجدين، ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل مثل ما فعله في الركعة الأولى أيضاً، وبعد السجدة الثانية من الركعة الثانية يتشهد ويسلم.

هناك كيفية ثالثة لصلاة الآيات، هي: أن ينوي لصلاة الآيات ويكبر ويقرأ الفاتحة ويقسم فيها السورة إلى أقل من خمسة أجزاء، لكن عند ما تنتهي السورة ولم تنته الركوعات الخمسة يجب أن يقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعضاً من السورة أو جميعها بالنحو الذي أشرنا إليه، ثم يركع ويواصل في صلاته.

١٥١٨ • تليق الكيفيتين في صلاة الآيات • يجوز أن يقرأ الركعة الأولى بكيفية و الركعة الثانية بكيفية غيرها.

١٥١٩ • ما يجب أو يستحب في صلاة الآيات • يشترط في صحة صلاة الآيات ما يشترط في صحة الفريضة اليومية من الطهارة والسترو والاستقبال وغيرها. ويستحب فيها ما يستحب في الصلوات اليومية من الخضوع والجماعة والمسجد وغيرها؛ نعم ليس في صلاة الآيات أذان ولا إقامة، بل يستحب أن يقال ثلاث مرات: «الصلاة» إذا أقيمت جماعة.

١٥٢٠ • استحباب الذكر قبل ركوع صلاة الآيات وبعده • يستحب بعد الركوع الخامس والعاشر أن يقول: «سُبْحَانَ اللَّهِ لِمَنْ عَمَدَهُ»، كما يستحب التكبير قبل كل ركوع وبعده، ولكن لا يستحب التكبير بعد الركوع الخامس والعاشر.

١٥٢١ • القنوت في صلاة الآيات • يستحبّ القنوت قبل الركوع الثاني والرابع والسادس والثامن والعاشر، ويكفي الإتيان بقنوت واحد فقط قبل الركوع العاشر.

١٥٢٢ • الشكّ في عدد ركعات صلاة الآيات • إذا شكّ في عدد ركعات صلاة الآيات، ولم يرجح أحد طرفيه على الآخر، بطلت صلاته.

١٥٢٣ • الشكّ في عدد الركوع في صلاة الآيات • إذا شكّ هل هو في الركوع الأخير من الركعة الأولى أم أنه في الركوع الأول من الركعة الثانية، ولم يرجح أحد طرفيه على الآخر، بطلت صلاته؛ ولكن إذا كان يحفظ عدد الركعتين، كما إذا يعلم مثلاً أنه في الركعة الثانية، لكنه يشكّ في أنه هل أكمل الركوعات الخمسة أو أتى بأربعة منها ولم يأت بالخامس -مثلاً- فإن كان شكّه قبل الوصول إلى السجود، يجب عليه الإتيان بالركوع المشكوك، ولكن إذا كان شكّه بعد الوصول إلى السجدة مضى ولا يعتني بشكّه.

١٥٢٤ • زيادة الركوع أو نقصانه في صلاة الآيات • إذا زاد أو نقص ركوعاً عمداً أو سهواً، بطلت صلاته.

صلاة عيدي الفطر والأضحى

١٥٢٥ • صلاة العيد بالجماعة • تجب صلاة عيدي الفطر والأضحى في زمان حضور الإمام ﷺ، ويجب الإتيان بهما جماعة. وأنا في عصر غيبة الإمام ﷺ فيستحبّ الإتيان بهما، كما أن الأحوط أن لا يؤتى بهما جماعة؛ وبذلك يظهر أن بعض الفروع الآتية المتعلقة بالجماعة في الصلاة المذكورة تكون على فرض مشروعية الجماعة فيها.

١٥٢٦ • وقت صلاة العيد • وقت صلاة العيد من حين شروق الشمس من يوم العيد ويستمر إلى الظهر.

١٥٢٧ • أفضل أوقات صلاة عيد الأضحى • تختص صلاة عيد الأضحى باستحباب الإتيان بها بعد ارتفاع الشمس.

١٥٢٨ • كيفية صلاة العيد • ليس في صلاة العيد أذان ولا إقامة.

وهي ركعتان، في الركعة الأولى يقرأ الفاتحة، ويستحبّ قراءة سورة بعدها، ويجب الإتيان بخمس تكبيرات والقنوت بعد كلّ تكبيرة، ويكبر بعد القنوت الخامس تكبيراً آخر، ثم يركع ويسجد سجدتين، ثم يقوم ويقرأ الفاتحة، ويستحبّ قراءة سورة بعدها، ويكبر في الركعة الثانية أربع تكبيرات، ويقنت بعد كلّ تكبيرة، ثم يكبر التكبير الخامس ويركع، ثم يسجد سجدتين، ويتشهد ويسلم.

١٥٣٦ • التكبير بعد عشر صلوات في عيد الأضحى • يستحب للإنسان في عيد الأضحى بعد عشر صلوات ابتداءً من صلاة الظهر من يوم العيد و انتهاءً من صلاة الصبح من اليوم الثاني عشر من ذي الحجة أن يقرأ التكبيرات المذكورة في المسألة السابقة، ثم يضيف إليها: «اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا رَزَقْنَا مِنْ بَيْمَةِ الْأَنْعَامِ، وَالْحَفْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أْبَلَانَا».

ولكن إذا كان يوم عيد الأضحى في منى، يستحب له ما لم يخرج من منى ذكر هذه التكبيرات بعد خمس عشرة صلوات ابتداءً من صلاة الظهر من يوم العيد و انتهاءً من صلاة الصبح من اليوم الثالث عشر من ذي الحجة.

١٥٣٧ • خروج النساء لصلاة العيد • يستحب عدم خروج النساء لصلاة العيد، بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي، ويستثنى من هذا الحكم العجائز من النساء.

١٥٣٨ • وظيفة المأموم في صلاة العيد • لا يتحمل الإمام عن المأموم في صلاة العيد غير القراءة، كما في سائر الصلوات التي يؤتى بها جماعةً.

١٥٣٩ • عدم درك الإمام في بعض التكبيرات • إذا أدرك المأموم الإمام أثناء التكبيرات يتابع الإمام في ما بقي منها، و بعد ما ركع الإمام يكبر التكبيرات مع قنوتاتها و لومع ذكر أو دعاء مختصر فيها ليلحق الإمام و يتابعه، مثلاً يقول «سبحان الله» مرة واحدة، أو «العفو» مرة واحدة أو «الجنة» مرة واحدة و يكفيه ذلك.

١٥٤٠ • درك الإمام في ركوع صلاة العيد • إذا أدرك المأموم الإمام في ركوع صلاة العيد، فله أن ينوي و يكبر تكبيرة الإحرام ثم يركع، و تحسب له ركعة واحدة.

١٥٤١ • نسيان التشهد أو السجدة الواحدة في صلاة العيد • إذا نسي في صلاة العيد سجدةً واحدةً أو تشهداً، فالأحوط الإتيان به بعد الصلاة؛ وكذلك لو أتى بما يوجب سجدة السهو، فالأحوط الإتيان بسجدة السهو بعد الصلاة.

النيابة في الصلاة

١٥٤٢ • النيابة في العبادات • تجوز النيابة عن الإنسان بعد موته في الصلاة و سائر العبادات التي فاتته حال حياته. و الشخص الذي يقوم بعمل مثل هذا يقال له: «النائب» كما أن الميت الذي يصلّى عنه -مثلاً- يقال له «المنوب عنه» و عمله هذا يطلق عليه «النيابة». لا تجوز النيابة عن الحي

إلا في الحجّ و الزيارات على تفصيل مذكور في محله.

تصح النيابة بالتبرع من دون أخذ الأجرة، كما تصح بالإجارة أو المعاملة أو الشرط في ضمن العقد أو خارجه، وأمثال ذلك.

١٥٤٣ ♦ النيابة في الأعمال المستحبة وإهداء الثواب فيها ♦ لا بأس بأداء بعض الأعمال المستحبة كزيارة مرقد النبي الأكرم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام نيابة عن الأموات أو الأحياء. كما لا بأس بأداء العمل المستحب، ثم إهداء ثوابه إليهم، من دون فرق في هاتين الصورتين بين أن يكون العمل تبرعاً أو إجارة أو جعالة، ونحو ذلك.

١٥٤٤ ♦ لزوم إتيان النائب بالعمل الصحيح ♦ لا تفرغ ذمة الميت إلا أن يأتي النائب بالعبادة عنه بوجه محكوم عليه بالصحة شرعاً، فيجب أن يكون النائب مجتهداً أو عارفاً بمسائل الصلاة بحيث يأتي بها عن تقليد صحيح أو يكون محتاطاً في عمله النيابي.

١٥٤٥ ♦ تعيين المنوب عنه في العمل النيابي ♦ يجب على النائب أن ينوي النيابة حين النية، وعليه تعيين المنوب عنه - ولو إجمالاً - ولا يجب معرفة اسمه، فيكفي لونهى الصلاة عن الذي استؤجر له - مثلاً -.

١٥٤٦ ♦ إهداء الثواب في العمل الاستيجاري ♦ يجب على الأجير الذي استؤجر للإتيان بالعمل النيابي، أن يأتي بالعمل نيابة عن المنوب عنه، ولا يكفيه الإتيان بالعمل ثم إهداء ثوابه إليه؛ إلا إذا استؤجر لإهداء الثواب.

١٥٤٧ ♦ لزوم الحجّة الشرعية على إتيان النائب للعمل ♦ لا يشترط في صحة العمل النيابي الوثوق بالإتيان بالعمل؛ ولكن ما لم يحصل الاطمئنان ولم يقم طريق معتبراً خرباً أن النائب قد أتى بالعمل، لا يمكن الاكتفاء باستنابته؛ فإن تبين أن الأجير المستأجر للإتيان بالصلاة نيابة عن الميت لم يأت بالعمل، أو أتى به بصورة باطلة، لا يمكن الاكتفاء بذلك، وإذا حصل الشك في أنه هل أتى الأجير بالعمل أم لا، وأخبر الأجير بالإتيان به لا يجدي مجزئ إخباره؛ إلا إذا كان كلامه يورث الاطمئنان. وإذا حصل الاطمئنان بأن النائب أتى بالعمل ولكن حصل الشك في صحته، فإن احتمل أن النائب كان ملتفتاً إلى مراعاة شروط صحة العمل، كفى ذلك.

١٥٤٨ ♦ نيابة المعذور ♦ من كان معذوراً - فيصلى صلاته مقيمًا أو من جلوسٍ مثلاً - لا يكتفى بما صلّاه نيابة ولو فات الصلاة من المنوب عنه هكذا.

١٥٤٩ ♦ نيابة كل من الرجل والمرأة عن الآخر ♦ يجوز نيابة كل من الرجل والمرأة عن الآخر، ويجب على النائب العمل بتكليف نفسه في الجهر والإخفات؛ كما تصح نيابة المميز الذي يأتي بالعمل صحيحاً.

١٥٥٠ ♦ رعاية الترتيب في قضاء الصلاة عن الميت ♦ لا يجب رعاية الترتيب في قضاء الصلاة عن الميت، إلا في الصلوات التي يعتبر في أدائها الترتيب، مثل صلاتي الظهر والعصر أو المغرب والعشاء من اليوم الواحد، كما تقدم ذكره سابقاً.

١٥٥١ ♦ وظيفة النائب عند اختلافه مع المنوب عنه تقليدياً ♦ النائب عن الغير إراعي تكليف نفسه في المحرمات فلا يجوز له ارتكاب ما يعمد حرمة اجتهاداً أو تقليدياً. ولو أريد ترتيب الأثر في صحة عمله، فعليه أن يراعي ما يشترط في صحة العمل عنده أو عند مرجع تقليده؛ ولا فرق هناك في ما ذكرناه بين النيابة عن الحي - كما في صلاة الطواف النيابي - وبين النيابة عن الميت، كما لا فرق بين النيابة عن الميت الذي أوصى وبين من لم يوص، وبين النيابة من دون أجرة ومع الأجرة.

١٥٥٢ ♦ لزوم مراعاة فتوى مرجع المنوب عنه ♦ من تجب عليه الوصية للإتيان بما فات عنه من العبادات، يجب عليه أن يذكر في وصيته مراعاة ما يشترط في صحة العمل عنده - اجتهاداً أو تقليدياً - . ويجب على النائب مراعاة ذلك أيضاً حتى ولو أهمله الموصي، من دون فرق بين الأعمال الواجبة والمستحبة. وكذا يجب على المستنيب عن الميت - في الموارد التي تجب عليه الاستئابة عنه - أن يلزم النائب مراعاة فتوى المستنيب أو مرجع تقليده؛ كما يجب على النائب مراعاته وإن أهمله المستنيب. وكذا لو شرط في الوصية أو عند الاستئابة الإتيان بالعمل على وجه خاص وجب حينئذ أن يأتي بالعمل حسب الشرط.

١٥٥٣ ♦ لزوم رعاية النائب فتوى مرجع المنوب عنه ووليّه ♦ إذا أوصى بالاستئابة عنه للعبادة وكان من الواجب على الولي أيضاً الاستئابة للعبادة عنه - حتى ولو لم يوص بها - يجب على النائب حينئذ الإتيان بالعمل بكيفية يحكم بصحته عند الموصي والولي - اجتهاداً أو تقليدياً - ومع ذلك يجب على النائب مراعاة فتوى نفسه أو فتوى مرجع تقليده، على ما مضى في المسألة ١٥٥١.

١٥٥٤ ♦ الإتيان بالمستحبات في العمل الاستيجاري ♦ إذا لم يشترط على الأجير الإتيان بالمستحبات، كما أو كيفاً، يجب عليه أن يأتي بالعمل مع المستحبات المتعارف عليها.

١٥٥٥ ♦ رعاية الترتيب عند تعدد النائب ♦ إذا استأجر عدة أشخاص للقضاء عن الميت، لا يجب

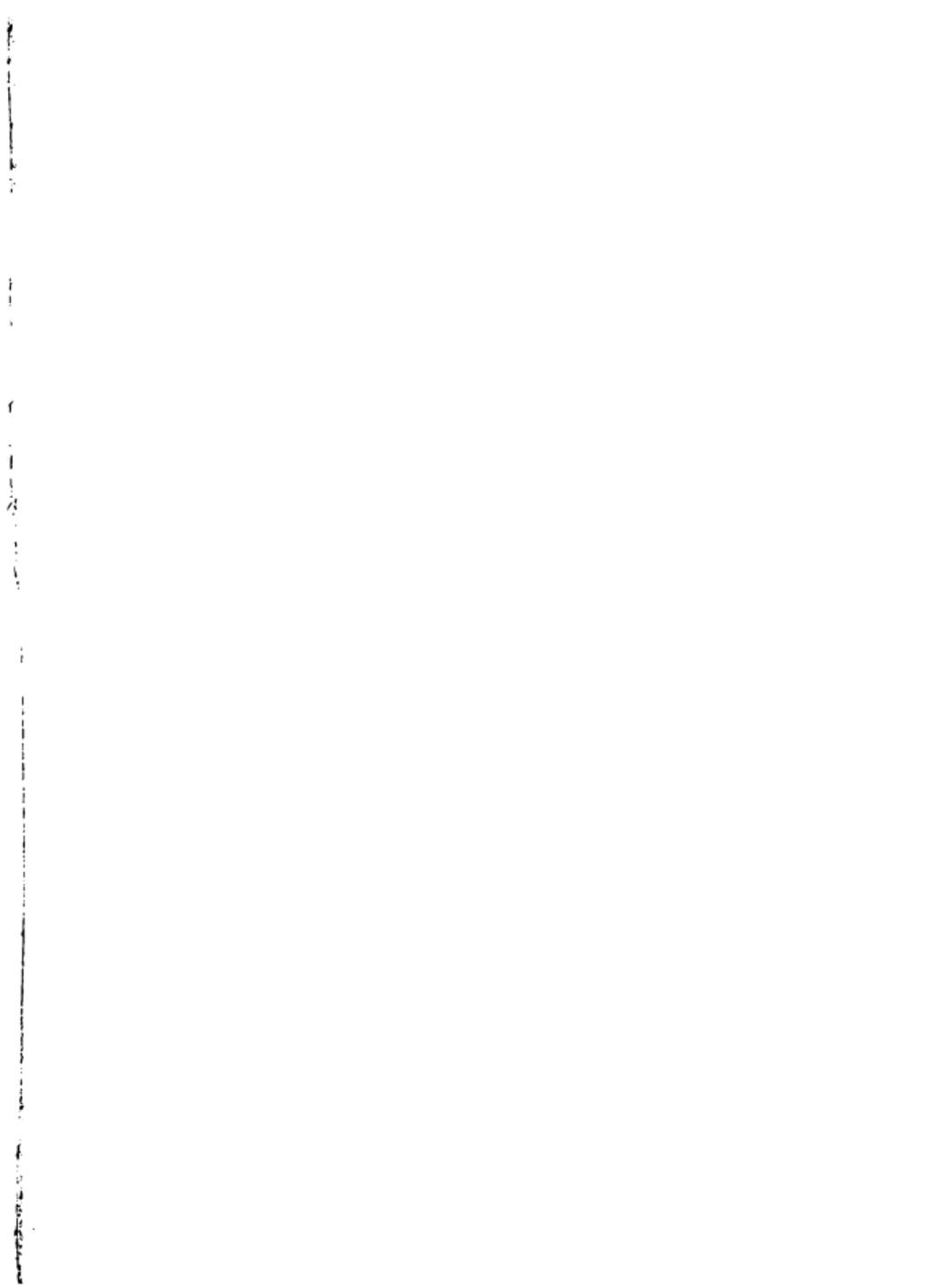
عليه تحديد الوقت لكل واحد منهم؛ نعم يجب عليه مراعاة الترتيب في الصلوات التي يعتبر في أدائها الترتيب؛ بل الأحوط استحباباً الإتيان بقضاء الصلوات بالنحو الذي يُراعى فيه الترتيب في جميعها.

١٥٥٦ ♦ موت الأجير قبل انقضاء مدة الإجارة ♦ إذا استؤجر شخص ليصلي عن الميت مدة سنة، فات قبل إتمام السنة، وجب أن يُستأجر شخص آخر؛ ليصلي عن الميت ما بقي من العمل المستأجر عليه جزئاً، بل يجب الاستئجار بما بقي احتمالاً أيضاً.

١٥٥٧ ♦ موت الأجير قبل إتمام الصلوات المستأجر عليها ♦ من استؤجر للصلاة عن الميت إذا مات قبل إتمامها وكان قد قبض الأجرة كلها فإن لم يصرح بعدم المباشرة في العمل، وجب رد أجرة ما بقي في ذمته إلى ولي الميت فإذا لم يصل نصف الصلوات -مثلاً- يجب رد نصف المال الذي أخذه بعنوان الأجرة من ماله ويعطى إلى ولي الميت.

وإذا صرح في عقد الإجارة بعدم اشتراط المباشرة في العمل، يجب على ورثة الأجير أن يستنيبوا من ماله لقضاء ما بقي في ذمته من الصلوات المستأجر عليها أو يباشروا بأنفسهم في قضائها؛ نعم إذا لم يترك شيئاً فلا شيء على الورثة وإن كان الأحوط في حق الابن الأكبر أن يقضيه أو يستنيب من يفعلها.

١٥٥٨ ♦ اشتغال ذمة الأجير بقضاء صلوات عن نفسه مع موته قبل إتمام الصلوات المستأجر عليها ♦ إذا مات الأجير قبل الإتيان بجميع الصلوات المستأجر عليها وكان عليه قضاء صلوات عن نفسه أيضاً، يجب أن يستأجر شخص آخر من ماله لقضاء ما بقي من الصلوات التي استؤجر لأجلها أو يباشروا الأجير بالقضاء بأنفسهم، فإن بقي من التركة شيء وكان قد أوصى بأن يقضى عنه صلوات نفسه استؤجر من يقضى عنه إذا لم تكن زائدة من الثلث أو أجاز الورثة الزيادة، وإن كانت الوصية زائدة عن الثلث ولم يميزوا الزيادة تنفذ الوصية بمقدار الثلث.



كتاب الصوم

الصوم: هو الإمساك عن المفطرات -التي سوف يأتي ذكرها- من الفجر حتى المغرب لله تعالى.

نتية الصوم

١٥٥٩ • ملاك تحقق النية • لا يجب على الإنسان أن يتلفظ بنية الصوم أو يستحضرها في قلبه، مثلاً يخطر في قلبه أصوم غداً قربة إلى الله تعالى؛ بل يكفي قصد ترك ما يبطل الصوم من الفجر إلى المغرب لله تعالى.

١٥٦٠ • كيفية النية في شهر رمضان • يجوز للصائم أن ينوي كل ليلة من شهر رمضان صوم يومها، والأفضل أن ينوي أيضاً في الليلة الأولى صوم الشهر كله.

١٥٦١ • وقت النية في صوم شهر رمضان • تجزى نية الصوم في شهر رمضان قبل الفجر، وليس لها وقت معين؛ فلو نوى الشخص في اليوم السابق الصوم، ثم نام ولم يستيقظ حتى الفجر من اليوم اللاحق صح صومه.

١٥٦٢ • وقت نية الصوم المندوب • يصح الصوم المستحب إذا لم يأت الشخص بما يبطل الصوم ونواه قبل الزوال وهو كمن نوى الصوم قبل طلوع الفجر وكذا يصح الصوم المندوب إن نواه بعد الزوال ولكن إنما يعد صائماً من حين النية.

١٥٦٣ • عدم نية الصوم في شهر رمضان • إذا ترك نية الصوم حتى الارتكازي منها حين الفجر من شهر رمضان وكان تركها عمداً -كمن نام عن عمد لئلا تاركاً لنية الصوم ولم يستيقظ حتى الفجر- بطل

صومه، ولكن يجب عليه الإمساك عما يبطل الصوم في النهار؛ وإذا نام حتى الفجر من دون نية الصوم غفلةً واستيقظ قبل الظهر ولم يأت بشيء من المفطرات، فعليه الاحتياط بأن يصوم ذلك اليوم، ثم يقضيه أيضًا، وإن استيقظ بعد الظهر أو أتى بما يبطل الصوم فسد صومه ولكن يجب عليه الإمساك عن المفطرات بقية النهار، كما يجب عليه قضاء ذلك اليوم.

١٥٦٤ ♦ تعيين الصوم في غير شهر رمضان ♦ يشترط في صوم غير شهر رمضان وقضائه، التعيين كأن ينوى صوم النذر أو الكفارة مثلاً، وكذا يجب التعيين لو كان عليه صومين مختلفين كالقضاء والنذر.

١٥٦٥ ♦ تعيين الصوم في شهر رمضان ♦ لا يجب في شهر رمضان أن يصوم بنته ولو لم يعلم بشهر رمضان أو نسي ذلك ونوى صوماً آخر يحسب له من رمضان بل لو علم بدخول شهر رمضان ونوى عمداً صوم غير شهر رمضان، يحسب له صوم شهر رمضان وإن كان الأحوط استحباباً أن يقضى صوم ذلك اليوم.

وفي غير شهر رمضان لو كان عليه قضاء رمضان ونوى الصوم المندوب يحسب له القضاء.

١٥٦٦ ♦ تعيين الأيام في صيام رمضان ♦ لا يعتبر في نية صوم رمضان، تعيين يومه من شهر رمضان؛ بل إذا نوى -مثلاً- صوم أول يوم من شهر رمضان، ثم تبين له بعد ذلك أن ذلك اليوم كان اليوم الثاني أو الثالث، صح صومه.

١٥٦٧ ♦ تحقق الإغماء غير الاختياري بعد نية الصوم ♦ إذا نوى الصوم قبل الفجر وأغمي عليه من دون اختيار ثم أفاق في أثناء النهار، لا يجب عليه صيام ذلك اليوم ولا قضاؤه وإن كان الأحوط استحباباً إتمام صوم ذلك اليوم وقضاؤه.

١٥٦٨ ♦ تحقق السكر بعد نية الصوم ♦ إذا نوى الصوم قبل الفجر وأصابه السكر ثم أفاق في أثناء النهار، فعليه أن يتم صوم ذلك اليوم ثم يقضيه أيضًا.

١٥٦٩ ♦ نوم اليوم كله بعد نية الصوم ♦ إذا نوى الصوم قبل الفجر ونام، واستيقظ بعد المغرب صح صومه.

١٥٧٠ ♦ الالتفات إلى شهر رمضان في أثناء اليوم ♦ إذا لم ينو الصوم في شهر رمضان للجهل بالمسألة أو الغفلة عن شهر رمضان أو نسيانه فإذا التفت إلى ذلك قبل الزوال ولم يستعمل مفطرًا يجب عليه الاحتياط بأن يصوم ذلك اليوم ويقضيه أيضًا وإن التفت إلى ذلك بعد الزوال أو استعمل المفطر فصومه باطل وعليه قضاؤه ويجب عليه الإمساك عن المفطرات بقية النهار.

١٥٧١ • تحقّق البلوغ في شهر رمضان • إذا بلغ الصبيّ قبل أذان الصبح وجب عليه الصوم مع توقّر سائر شرائط الصوم، ولو بلغ بعد الفجر لا يجب عليه صوم ذلك اليوم.

١٥٧٢ • الصوم المندوب لمن عليه صوم واجب • من استوجر للصوم عن الميت فإن كان وقته واسعاً، جاز له الإتيان بالصوم المستحبّ وأما إذا كان الوقت ضيقاً فإن أتى صوماً استحبابياً عصى، ولكن صحّ صومه.

وليس لمن عليه قضاء شهر رمضان أن يصوم ندباً وكذا - على الأحوط استحباباً - من عليه صوم واجب آخر.

وفي ما لا يجوز له الصوم المستحبّ إن نوى الصوم الاستحبابي غفلةً أو جهلاً بالمسألة فإن التفت أثناء النهار بطل صومه الندبيّ وكان كمن لم يتوبعدُ وإن التفت بعد المغرب فصحة صومه غير معلوم. علماً بأنه يجوز لمن عليه قضاء شهر رمضان أن يستأجر للصوم.

١٥٧٣ • وقت النية في قضاء الصوم • من كان ذمته مشغولةً بقضاء شهر رمضان عن نفسه، فإن نوى الصوم أثناء النهار ولو بعد الزوال، صحّ صومه - سواء أكان وقته واسعاً أم ضيقاً - وإن كان الأحوط استحبابياً في سعة الوقت أن يكون نائماً للصوم قبل الظهر، كما أن الأحوط استحبابياً عند ضيق الوقت أن يكون نائماً للصوم من قبل طلوع الفجر ولا يكتفي بالصوم في غير هذه الصورة.

١٥٧٤ • وقت النية في الصوم الواجب غير شهر رمضان • من كان في ذمته صوم واجب آخر - سواء أكان وقته واسعاً أم ضيقاً - مثل صوم النذر والكفارة وصوم بدل الهدى في الحج، وكثير من موارد الصيام الاستيجاري، يجب عليه أن ينوي الصوم قبل طلوع الفجر، وإذا لم ينو حتى طلع الفجر ولو غفلةً، فليس له الاكتفاء بصوم ذلك اليوم؛ وإن كان الأحوط استحبابياً إذا كان الوقت ضيقاً أن ينوي الصوم قبل الظهر ويتمّ صوم ذلك اليوم أيضاً.

١٥٧٥ • الصيام الفائت من الكافر • إذا أسلم الكافر لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصيام؛ وإذا أسلم أثناء نهار شهر رمضان، لا يجب عليه صيام ذلك اليوم؛ نعم، إن لم يأت بعد بالمفطر فالأحوط استحبابياً أن ينوي الصوم في بقية النهار، ويقضيه إذا لم يصم ذلك اليوم.

١٥٧٦ • برؤ المريض أثناء النهار • إذا برأ المريض أثناء نهار شهر رمضان، فإن كان صوم ذلك اليوم مضرباً بحاله لم يجب عليه صوم ذلك اليوم ولا الإمساك عن المفطرات بقية النهار وإن كان الأحوط استحبابياً الاجتناب عن المفطرات في بقية النهار.

وإن لم يكن صوم ذلك اليوم مضراً بحاله فهو كاشف عن وجوب الصوم عليه واقفاً فعليه الإمساك عن المفطرات بقية النهار وقضاء ذلك اليوم بعد شهر رمضان.

١٥٧٧ ♦ صوم يوم الشك ♦ لا يجب صوم يوم الشك الذي يشك في أنه آخر شعبان أو أول رمضان وإذا أراد الصوم لا يجوز له أن ينوي صوم شهر رمضان، أو يصوم بقصد الأمر الواقعي الثابت في حقه فعلاً على الأظهر كما ليس له أن ينوي هكذا: «إن كان اليوم من رمضان فصومه صوم رمضان، وإن لم يكن من رمضان فصومه صوم القضاء أو المستحب ونحو ذلك» وإنما يجوز له أن ينوي صوم القضاء أو المستحب وأمثال ذلك وفي هذه الصورة إن تبين بعد ذلك كونه رمضان، يحسب له من رمضان.

١٥٧٨ ♦ تبين شهر رمضان في أثناء يوم الشك ♦ إذا صام يوم الشك -الذي يشك في أنه آخر يوم من شعبان أو أول يوم من شهر رمضان- بنية صوم القضاء أو المستحب ونحو ذلك، وتبين له أثناء النهار أن ذلك اليوم هو من شهر رمضان، فليس له أن ينوي في بقية النهار نية غير شهر رمضان.

١٥٧٩ ♦ التردد في النية وقصد القاطع في الصوم الواجب ♦ إذا قصد قطع الصوم الواجب -كان الوقت واسعاً أم ضيقاً- بأن لا يستمر في صومه بقية النهار، أو تردّد في ذلك، أو نوى القاطع بأن يقصد إتيان شيء من المفطرات مع الالتفات إلى كونه مفطراً كان كمن لم يقصد الصوم إلى ذلك الوقت. وإذا تردّد في إبطال الصوم بتناول شيء من المفطرات بطل صومه؛ وكان كمن لم ينو الصيام.

١٥٨٠ ♦ التردد وقصد المفطر في الصوم المندوب ♦ إذا قصد في الصوم المستحب قطع الصوم أو قصد تناول شيء من المفطرات أو تردّد في أحدهما، فإن لم يتناول وعاد إلى نية الصوم قبل المغرب صح صومه.

المفطرات

١٥٨١ ♦ ما يبطل الصوم ♦ مبطلات الصوم سبعة:

الأول: الأكل والشرب.

الثاني: الجماع.

الثالث: الاستمنا.

الرابع: الكذب على الله أو على رسوله الأكرم ﷺ أو على أحد الائمة المعصومين عليهم السلام.

الخامس: تعتمد البقاء على الجنباة أو الحيض أو النفاس حتى يطلع الفجر.

السادس: الحقنة بالمناخ.

السابع: تعتمد التيء.

ومضافاً إلى هذه الأمور السبعة يحرم على الصائم رمس رأسه في الماء، ولكن الظاهر أنه لا يبطل صومه. والأحوط استحباباً الاجتناب عن إيصال الغبار إلى الحلق. وسيأتي تفاصيل ما ذكرناه في المسائل الآتية.

الأكل والشرب

١٥٨٢ • تعتمد الأكل والشرب والمراد منه • إذا تعمد الصائم الأكل أو الشرب، بطل صومه، سواء أكان المأكول أو المشروب مما تعارف أكله أو شربه مثل: الخبز والماء أو لم يتعارف مثل: التراب وعصارة الأشجار، قل ذلك أم كثر، حتى ولو أخرج المسواك من فمه ثم أعاده إلى الفم، فبطل الرطوبة المتبقية فيه، بطل صومه، إلا إذا كانت الرطوبة في المسواك قليلة جداً؛ بحيث لا يصدق عليه الأكل أو الشرب. والمراد من الاعتماد في هذه المسألة والمسائل اللاحقة: أن يقدم الإنسان على المفطرمع الالتفات إلى كونه صائماً.

١٥٨٣ • الالتفات إلى تحقق الفجر أثناء التناول • إذا انكشف له أثناء تناوله الطعام أن الفجر قد طلع، وجب عليه إخراج ما في فمه من الطعام، فلو ابتلع ما في فمه عمداً، بطل صومه، ووجب عليه الكفارة أيضاً، بما سيأتي ذلك في المسألة ١٦٧٠.

١٥٨٤ • الأكل أو الشرب سهواً • إذا أكل الصائم أو شرب شيئاً سهواً لا يبطل صومه.

١٥٨٥ • استعمال الإبر في حال الصوم • يجب على الصائم الاجتناب عن استعمال الإبر المغذية ونحوها التي تستعمل عادةً بدل الغذاء؛ ولكن لا إشكال في زرق الدواء بالإبرة أو زرق ما يخدر العضو.

١٥٨٦ • بلع الصائم ما يبقى بين أسنانه • إذا ابتلع الصائم ما تبقى بين أسنانه عمداً، بطل صومه إلا إذا كان قليلاً بحيث لا يصدق الأكل على ابتلاعه عرفاً.

١٥٨٧ • تخليل الأسنان قبل الفجر • لا يجب تخليل الأسنان بعد الأكل قبل الفجر لمن أراد الصوم، ولكن إذا علم أن ما تبقى من الطعام ينزل في جوفه نهاراً ويؤدي إلى بطلان صومه يجب عليه التخليل، فإن ترك التخليل عمداً ولم يخرج بقايا الطعام من بين أسنانه، بطل صومه وإن لم يدخل

جوفه في النهار.

نعم، إذا لم يلتفت إلى بطلان الصوم بذلك لم يبطل صومه إلا إذا دخل البقايا الجوف.

١٥٨٨ • ابتلاع الريق • لا يبطل الصوم بابتلاع الريق، وإن تجتمع في الفم بسبب تذرر الحامض ونحوه.

١٥٨٩ • ابتلاع نخامة الراس والصدر • لا إشكال في ابتلاع ما يخرج من الرأس والصدر من البلغم ما لم يصل إلى فضاء الفم؛ ولكن إذا وصل إلى فضاء الفم، فالأحوط استحباباً عدم بلعه.

١٥٩٠ • اشتداد العطش في حال الصوم • إذا اشتد العطش في الصوم الواجب على الصائم اتفاقاً بحيث خاف على نفسه من الموت لو استمر في الصوم، أو كان الصوم عليه حرجياً أو ضررئاً، جاز له الشرب بقدر الضرورة - والأحوط أن لا يشرب أكثر من ذلك - ويجب عليه الإمساك عن المفطرات بقية النهار والأحوط أن يقضيه إن كان ممّا يجب القضاء في إبطاله.

١٥٩١ • مضغ الطعام وتذوقه في حال الصوم • مضغ الطعام للطفل أو الطير وكذلك تذوق الطعام ونحوه ممّا لا ينزل إلى الجوف عادة لا يبطل به الصوم وإن نزل اتفاقاً؛ ولكن في صوم شهر رمضان إذا كان الإنسان يعلم من البداية أنه ينزل إلى جوفه فيؤذي إلى بطلان صومه، وقصد فعل ذلك، بطل صومه وإن لم يفعله، ولو فعله مع ذلك ونزل إلى جوفه فعليه الكفارة أيضاً.

١٥٩٢ • ضعف الصائم • لا يجوز للصائم الإفطار بسبب الضعف، ولكن إذا كان الضعف بمستوى لا يتحمل عادة، يجوز له الإفطار؛ نعم بعض الأصناف مثل الشيخ والشيخة يجوز لهم الإفطار في ما إذا كان الصوم فيه مشقة لهم.

الجماع

١٥٩٣ • بطلان الصوم بالجماع • يبطل الصوم بالجماع وإن لم ينزل المني.

١٥٩٤ • الدخول بما يقل من مقدار الحشفة • يبطل الصوم بالدخول وإن دخل أقل من مقدار الحشفة ولم يخرج المني.

١٥٩٥ • جماع الصائم ناسياً أو مكرهاً • إذا نسي أنه صائم فجامع، أو أكره على الجماع بحيث سلب منه الاختيار، لا يبطل صومه. ومن كان مكرهاً ولم يكن الإكراه بدرجة يسلب عنه الاختيار وإن ساغ معه الإفطار ولكن إن أضر بطل صومه وعليه القضاء دون الكفارة.

١٥٩٦ • تذكر الصوم أثناء الجماع • لو جامع الصائم ناسيًا أو مكرهاً ثم تذكر صومه أثناء الجماع أو رفع عنه الإكراه أثناءه. وجب عليه ترك الجماع فوراً وإن لم يتركه فوراً بطل صومه.

الاستمناء

١٥٩٧ • تعريف الاستمناء • إذا استمنى الصائم، بطل صومه. والاستمناء هو أن يقوم الإنسان بعمل غير الجماع - ولو بمعونة غيره - يوجب خروج المني منه.

١٥٩٨ • خروج المني بلا اختيار • إذا خرج منه المني من دون اختيار، لا يبطل صومه.

١٥٩٩ • نوم الصائم مع العلم بتحقق الاحتلام • إذا علم الصائم أو احتمل أنه لو نام في النهار سوف يحتلم، جازله النوم وإن لم يكن ترك النوم شاقاً عليه، ولو نام واحتمل صح صومه.

١٦٠٠ • التحفظ من خروج المني حين الاستيقاظ • إذا استيقظ الصائم من النوم حال خروج المني، لا يجب عليه التحفظ من خروج المني.

١٦٠١ • استبراء الصائم من المني • يجوز للصائم المحتلم أن يبول وأن يستبرئ - بالنحو المتقدم ذكره في المسألة ٧٣ - وإن علم بخروج بقايا المني من المجرى بواسطة البول أو الاستبراء.

١٦٠٢ • احتمال خروج المني بترك الاستبراء • إذا علم الصائم المحتلم ببقاء المني في المجرى وعلم أنه لو ترك البول قبل الغسل سيخرج المني منه بعد الغسل، فالأحوط استحباباً أن يبول قبل الغسل.

١٦٠٣ • قصد الصائم إخراج المني • في شهر رمضان إذا كان الصائم ملتفتاً إلى أن إخراج المني يبطل الصوم ومع ذلك عزم على القيام بفعل يوجب خروج المني بطل صومه وإن رجع عن عزمه ولم يأت بالفعل؛ وإن مارس عملاً من دون التفات أو كان ملتفتاً إلى عمله لكنه غافل عن أنه يوجب خروج المني صح صومه، وإن خرج منه المني.

وإذا لم يكن ملتفتاً بأن الاستمناء يبطل الصوم ومع ذلك عزم على فعل يوجب خروج المني مع الالتفات بكونه صائماً فإن خرج منه المني بفعله هذا بطل صومه وبالأصح.

١٦٠٤ • خروج المني اتفاقاً إذا لعب الصائم زوجته • إذا لعب الصائم زوجته - مثلاً - من دون قصد إخراج المني، فإن كان مطمئناً بعدم خروج المني منه ولكن خرج اتفاقاً، صح صومه؛ ولكن إذا لم يكن مطمئناً بذلك بطل صومه في ما إذا خرج منه المني.

الكذب على الله أو رسوله ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين ﷺ

١٦٠٥ ♦ تعمّد الكذب على المعصومين ﷺ ♦ إذا تعدّد الصائم الكذب على الله أو رسوله الأكرم ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين ﷺ - فيما يرتبط بالدين لا غيره كمدّة عمرهم مثلاً - سواء أكان ذلك بالقول أو بالكتابة أو بالإشارة ونحو ذلك بطل صومه وإن اعترف فوراً بكذبه أو تاب؛ بل الأحوط بطلان صومه إذا كذب على الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء ﷺ أو على سائر الأنبياء أو أوصيائهم ﷺ.

١٦٠٦ ♦ نقل خبر لا يعرف صدقه أو كذبه ♦ إذا أراد نقل خبر من الأخبار ولا يعرف صدقه أو كذبه، وليس عنده حجة شرعية عليه فيجب أن لا ينسب ذلك إلى الله تعالى أو رسوله ﷺ أو المعصومين ﷺ المنقول عنه الخبر؛ بل يقول هكذا: «قد ورد في الرواية كذا».

١٦٠٧ ♦ نقل الكذب باعتقاد صدقه ♦ إذا نقل عن الله أو النبي ﷺ أو الإمام ﷺ ما يعتقد بصدقه، ثم علم بعد ذلك أنه كذب، لا يبطل صومه.

١٦٠٨ ♦ نقل الصدق باعتقاد كذبه ♦ إذا علم أنّ الكذب على الله أو رسوله ﷺ أو الإمام ﷺ يبطل الصوم ومع ذلك نسب إليهم فيما يرتبط بالدين ما يعتقد بكذبه، بطل صومه؛ وإذا كان ذلك في شهر رمضان، فعليه الإمساك بقية النهار نعم إن تبين بعد ذلك صحّة ما نسبه كان كمن لم ينو الصوم وقد مضى حكمه في هذه المسائل: ١٥٦٣ و ١٥٧٣ و ١٥٧٤.

١٦٠٩ ♦ نقل كذب الغير ♦ إذا نسب إلى الله أو رسوله ﷺ أو أحد الأئمة ﷺ كذباً افتراه غيره، بطل صومه؛ لكن لو نقل ذلك عن الشخص المفتري، لا يبطل صومه بذلك.

١٦١٠ ♦ نسبة الكذب في إجابة سؤال الغير ♦ إذا سُئل الصائم هل قال النبي ﷺ هذا القول أم لا، فأجاب متعمداً: «نعم» في مورد لا بدّ أن يقول: «لا»، أو قال في الجواب: «لا» في مورد لا بدّ أن يقول: «نعم» بطل صومه.

١٦١١ ♦ نسبة الكذب بتصديق ما قاله سابقاً أو إنكاره ♦ إذا نقل نقلاً صحيحاً من كلام الله أو رسوله ﷺ أو الإمام المعصوم ﷺ - ولو بالليل - ثم أنكره وهو صائم وقال: ذاك كذب، أو نقل نقلاً كذباً عن الله أو الإمام ﷺ، ثم صدّقه وهو صائم وقال: ما قلته يكون صحيحاً، بطل صومه.

إيصال الغبار إلى الحلق

١٦١٢ ♦ إيصال الغبار إلى الحلق ♦ الأحوط استحبابًا بطلان الصوم بإيصال الغبار - خصوصًا الغليظ منه - إلى الحلق، من دون فرق بين أن يكون الغبار مما يحل أكله مثل الطحين، أم مما يحرم أكله مثل الغبار المتصاعد من التراب؛ ولكن إذا بلع الغبار وكان غليظًا بحيث يصدق عليه عرفًا الأكل، فالأحوط بطلان الصوم.

١٦١٣ ♦ وصول الغبار إلى الحلق بواسطة عدم التحفظ ♦ إذا أثير الغبار بسبب الريح أو غيره ولم يتحفظ الصائم منه مع التفاته إلى ذلك، ووصل إلى حلقه، فالأحوط استحبابًا بطلان صومه.

١٦١٤ ♦ التدخين للصائم ♦ لا يجوز القيام بأي عمل يوجب هتك حرمة الصيام كالتدخين ونحوه متجاهرًا في شهر رمضان؛ بل الأحوط في حق الصائم التجنب عن التدخين وإن لم يوجب الهتك؛ وفي كلتا صورتين إن ارتكبه في صوم شهر رمضان فالأحوط في حقه الإمساك عن المفطرات بقية النهار وقضاء ذلك اليوم أيضًا.

١٦١٥ ♦ سبق الغبار أو البخار أو الدخان إلى الحلق ♦ إذا لم يتحفظ الصائم من الغبار أو البخار أو الدخان أو نحوها، وكان مطمئنًا بعدم وصوله إلى الحلق ولكنه سبق إلى الحلق صح صومه؛ وإذا كان يحتمل احتمالًا عقلائيًا بوضوئه إلى الحلق، فالأحوط استحبابًا قضاء ذلك اليوم؛ نعم إذا كان إيصال الغبار ونحوه إلى الحلق بالنحو الذي يصدق عليه الأكل وكان يحتمل ذلك أيضًا، فالأحوط بطلانه، فإن كان الصوم مما يجب عليه إتمامه ومما يجب قضاؤه في حالة البطلان، فالأحوط أن يتنمه ويقضيه أيضًا.

١٦١٦ ♦ سبق الغبار إلى الحلق لنسيانه الصوم ♦ إذا نسي صومه ولم يتحرز عن إيصال الغبار ونحوه إلى الحلق لا يبطل صومه، ولو كان ذلك عمدًا.

رمس الرأس في الماء

١٦١٧ ♦ تعمّد ارتماس جميع الرأس في الماء ♦ يحرم على الصائم رمس جميع الرأس عمدًا في الماء؛ وإن بقي بقية البدن خارج الماء، ولكن إن عصي وفعل ذلك فالظاهر عدم بطلان صومه؛ نعم الأحوط استحبابًا مؤكدًا في الصوم الواجب إعادة الصوم.

ولا إشكال في ما إذا بقي بعض رأسه خارج الماء وإن كان بعضه الآخر مع جميع البدن في الماء.

١٦١٨ • رمس جميع الرأس تدريجًا لا إشكال في ما إذا رمس الصائم نصف رأسه في الماء، ثم أخرجه ورمس النصف الآخر.

١٦١٩ • الشك في رمس الجميع أو البعض • إذا لا يعلم أنّ بقفزه في الماء هل يرمس جميع رأسه في الماء أم لا، جازله القيام به.

١٦٢٠ • رمس جميع الرأس في الماء مع خروج بعض الشعر • لا يجوز للصائم رمس جميع الرأس في الماء وإن بقي بعض الشعر خارجه.

١٦٢١ • ارتماس الصائم في سائر المانع • الأحوط استحبابًا أن لا يرمس الصائم جميع رأسه في الماء المضاف - كماء الورد - و في سائر المانع أيضًا.

١٦٢٢ • ارتماس الصائم من دون اختياره • لا إشكال في ما إذا سقط الصائم في الماء من دون اختياره، فوقع تمام رأسه في الماء، أو نسي أنه صائم فغمس رأسه في الماء ولا يبطل صومه ذلك.

١٦٢٣ • تحقق الارتماس في الماء برمي النفس فيه زاعمًا عدم تحققه • لا إشكال في ما إذا زعم أن لا يغمس رأسه في الماء، إذا رمى بنفسه فيه، ولكن رمى وغمس الماء جميع رأسه.

١٦٢٤ • تذكر الصوم تحت الماء • إذا نسي أنه صائم، فغمس رأسه في الماء، أو أدخل رأسه في الماء بالرغم منه ومن دون اختيار، فإن تذكر الصوم تحت الماء أو رفع عنه الإجمار، وجب عليه إخراج رأسه فورًا، وإن لم يفعل كان عاصيًا.

١٦٢٥ • غسل الصائم ارتماشًا للعدو • إذا غمس الصائم رأسه في الماء وهو معذور لعدو - ككسبان صومه أو جهله بجرمة الارتماس على الصائم جهلاً عذرًا - صح غسله، ولا يكون عاصيًا في ذلك.

١٦٢٦ • غمس الصائم رأسه في الماء للغسل • إذا غمس رأسه في الماء بنية الغسل وهو يعلم أنه صائم صائمًا واجبًا معيّنًا لا يبطل صيامه بذلك، نعم إذا كان غمسه في الماء من دون عذر فقد عصى والأحوط إعادة الغسل.

١٦٢٧ • ارتماس الصائم لإنقاذ الغريق • ربما يجوز الارتماس للصائم في بعض الحالات، بل قد يجب كما إذا توقف إنقاذ الغريق على ذلك.

البقاء على الجنابة أو الحيض أو النفاس إلى الفجر

١٦٢٨ • تعمد البقاء على الجنابة • إذا لم يفتسل الجنب في شهر رمضان عمدًا حتى طلع الفجر بطل صومه؛ كما أن من وظيفته التيمم إذا تركه عمدًا حتى طلع الفجر بطل صومه.

١٦٢٩ • البقاء على الجنابة في الصوم الواجب غير شهر رمضان • تعمد البقاء على الجنابة وغيرها حتى الفجر يكون مبطلًا لصوم شهر رمضان، وأما غيره من أقسام الصوم الواجب المعين فلا يبطل بتعمد البقاء على الجنابة وغيرها إلا في قضاء شهر رمضان وسيأتي حكمه في المسألتين ١٦٤٣ و ١٦٤٤.

١٦٣٠ • وظيفة الجنب في شهر رمضان • من وجب عليه صوم شهر رمضان فإن كان جنبًا ليلاً وجب عليه أن يفتسل قبل طلوع الفجر، فإن لم يفتسل حتى ضاق الوقت، يجب عليه أن يتيمم ويصوم -نعم إذا كان ذلك من دون عذرٍ فالأحوط استحبابًا أن يقضي ذلك اليوم أيضًا- وإن لم يتيمم يبطل صومه.

١٦٣١ • نسيان الغسل في شهر رمضان • إذا نسي غسل الجنابة في شهر رمضان، وتذكر بعد انقضاء شهر رمضان يجب عليه قضاء الأيام التي يتيمم بصومها جنبًا فن لم يدر أنه كان جنبًا ثلاثة أيام أو أربعة أيام، كفاه قضاء ثلاثة أيام؛ وإذا تذكر ذلك أثناء شهر رمضان، لا يجب عليه القضاء؛ نعم الأحوط استحبابًا إذا كان تذكره بعد مرور أسبوع، أن يقضي الصوم، بل الأحوط استحبابًا إن كان تذكره بعد مضي يوم الجمعة، أن يقضي الصوم أيضًا.

١٦٣٢ • تعمد الإجناب مع ضيق الوقت للغسل أو التيمم • لا يجوز إجناب نفسه عمدًا في ليالي شهر رمضان إذا ضاق الوقت عن الاغتسال والتيمم، وإن وجب عليه الصوم لو فعل ذلك. بل لا يجوز الإجناب إذا لم يسع الوقت للغسل ولكن وسع للتيمم؛ نعم إن أجنب نفسه، يجب عليه أن يتيمم ويصوم، والأحوط استحبابًا في الصورتين قضاء ذلك اليوم والكفارة أيضًا.

١٦٣٣ • تحقق الإجناب باعتقاد سعة الوقت • إذا فحص عن الوقت في شهر رمضان ليلاً؛ وظن أن الوقت يتسع للغسل فأجنب نفسه ثم تبين له أن الوقت كان ضيقًا، فتيمم وصام، صح صومه من دون إشكال؛ بل إذا ظن سعة الوقت من دون فحص، فأجنب نفسه ثم تبين له بعد ذلك ضيق الوقت، فصام مع التيمم، صح صومه، وإن كان الأحوط استحبابًا القضاء والكفارة.

١٦٣٤ • نوم الجنب مع علمه بعدم الاستيقاظ قبل الفجر • من كان جنبًا ليلاً في شهر رمضان و علم

أنه لو نام لا يستيقظ حتى طلوع الفجر، لا يجوز له أن ينام قبل الغسل، فلو نام باختياره ولم يستيقظ حتى الفجر، بطل صومه و عليه القضاء والكفارة؛ نعم إذا كان غافلاً عن الحكم أو كان يعتقد بأن البقاء على الجنابة ليس بحرام لا يجب عليه الكفارة، وعلى أي حال يجب عليه الإمساك في النهار.

١٦٣٥ • نوم الجنب مع التردد في الاستيقاظ قبل الفجر • إذا نام الجنب في الليل في شهر رمضان، ثم استيقظ، فإن كان مردداً في أنه لو نام ثانياً هل يستيقظ للغسل أم لا، فالأحوط استحباباً أن لا ينام قبل الغسل.

١٦٣٦ • نوم الجنب عازماً للغسل مع احتمال الاستيقاظ • من كان جنباً في الليل من شهر رمضان، وكان يعلم أو يحتمل أنه لو نام سوف يستيقظ قبل الفجر، فإن نام نوماً للغسل أو التيمم بعد أن استيقظ واستمر نومه اتفاقاً حتى مطلع الفجر، صح صومه بلا إشكال.

١٦٣٧ • نوم الجنب غافلاً عن الغسل مع احتمال الاستيقاظ • من كان جنباً في الليل من شهر رمضان، و علم أو احتمل أنه لو نام سوف يستيقظ قبل الفجر، فإن كان غافلاً عن وجوب الغسل عليه أو التيمم بعد الاستيقاظ فنام واستمر نومه حتى طلع الفجر، صح صومه ولكن الأحوط استحباباً قضاء صوم ذلك اليوم.

١٦٣٨ • نوم الجنب مع العزم على ترك الغسل أو التردد فيه • من كان جنباً في الليل من شهر رمضان، و علم أو احتمل أنه لو نام سوف يستيقظ قبل الفجر، ولكنه كان عازماً على عدم الغسل أو التيمم، فنام ولم يستيقظ حتى الفجر، بطل صومه و عليه القضاء والكفارة، بل إذا تردّد في الاغتسال أو التيمم و عدمه، فنام ولم يستيقظ، فالأحوط بطلان صومه و وجوب القضاء والكفارة عليه.

١٦٣٩ • نوم الجنب ثانياً وثالثاً • إذا نام الجنب في الليل في شهر رمضان ثم انتبه وهو على علم أو احتمال بأنه لو نام مرة أخرى سوف ينتبه قبل الفجر، وكان عازماً على الغسل أو التيمم بعد الانتباه، فلو نام ثانياً واستمر نومه إلى الفجر، وجب عليه قضاء صوم ذلك اليوم.

وكذلك إذا استيقظ من النوم الثاني و نام مرة أخرى واستمر نومه إلى الفجر، وجب عليه قضاء صوم ذلك اليوم، والأحوط استحباباً دفع الكفارة في صورتين، بل في النوم الأول أيضاً إذا لم يكن من عادته الاستيقاظ.

١٦٤٠ • نوم المحتمل حتى الفجر بعد استيقاظه قبله • إذا احتلم الإنسان في النوم، ثم استيقظ فتبين له أنه جنب، ثم نام ثانياً، ولم يستيقظ حتى طلوع الفجر، وجب عليه الإمساك عن المفطرات نهائياً، كما يجب عليه قضاء ذلك اليوم أيضاً.

- ١٦٤١ • الاحتلام في حال الصوم • إذا احتلم الصائم في النهار، لا يجب عليه المبادرة إلى الغسل فوراً.
- ١٦٤٢ • انتباه المحتلم بعد الفجر • إذا استيقظ في شهر رمضان بعد طلوع الفجر فوجد نفسه جنباً، صح صومه، وإن علم أن احتلامه كان قبل الفجر.
- ١٦٤٣ • الإصباح جنباً في قضاء الصوم مع اتساع الوقت • من أراد قضاء صوم شهر رمضان وكان الوقت متسعاً للقضاء، فإن أصبح جنباً - سواء أكانت الجنابة بالاحتلام أم بغيره - لا يصح منه صوم ذلك اليوم، وإن لم يكن عامداً في ذلك.
- ١٦٤٤ • الإصباح جنباً في قضاء الصوم مع ضيق وقته • إذا ضاق وقت قضاء شهر رمضان وتعهد البقاء على الجنابة فلا يصح صومه وليقض بدله يوماً آخر. أما من لم يتعمد البقاء على الجنابة فعليه صوم ذلك اليوم، ثم القضاء بدلاً عنه يوماً آخر أيضاً.
- ١٦٤٥ • تعمد البقاء على الجنابة في غير شهر رمضان • إذا تعمد البقاء على الجنابة حتى الفجر في صوم واجب واسع وقته غير شهر رمضان كصوم الكفارة والنذر غير المعين، فالأظهر صحة صومه، ولكن الأحوط استحباباً أن يصوم يوماً آخر غيره أيضاً.
- ١٦٤٦ • الطهارة من الحيض أو النفاس قبل الفجر • إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل الفجر يجب عليها الغسل فإن لم تفتسل حتى ضاق الوقت، وجب عليها التيمم، ولو تركت الغسل أو التيمم من دون عذر، بطل صومها في صوم شهر رمضان، ولا يبطل الصوم في غيره.
- ١٦٤٧ • تحفظ المعذور عن الغسل على التيمم • إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل طلوع الفجر في شهر رمضان وكانت معذورة من الغسل، وجب عليها التيمم؛ والأحوط استحباباً المحافظة على تيممها وعدم إبطاله حتى الفجر؛ وكذا الحكم للجنب إذا كان وظيفته التيمم.
- ١٦٤٨ • عدم سعة الوقت لغسل الحيض والتيمم • إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبيل الفجر في حين لا يسع الوقت للغسل ولا للتيمم، صح صومها، سواء أكان ذلك في شهر رمضان أم في صوم واجب آخر - كان وقته واسعاً أو ضيقاً - أو كان الصوم مستحباً، لكن الأحوط استحباباً عدم الاكتفاء بهذا الصوم في الصوم الواجب الموسع وقته؛ خصوصاً في قضاء صوم شهر رمضان.
- ١٦٤٩ • تحقق الحيض أو النفاس أثناء النهار • إذا طهرت المرأة بعد طلوع الفجر من دم الحيض أو النفاس، أو رأت دم الحيض أو النفاس أثناء النهار ولو كان قبل المغرب بقليل، بطل صومها.

١٦٥٠ • نسيان غسل الحيض • إذا ظهرت من دم الحيض أو النفاس لكنها نسيت الغسل و صامت، صح صومها.

١٦٥١ • ترك غسل الحيض والنفاس بعد الطهارة منهما • إذا ظهرت المرأة من الحيض أو النفاس قبل الفجر في شهر رمضان وأهملت الغسل والقيام ولم تأت بهما حتى طلع الفجر، بطل صومها؛ ولكن إذا لم تقصر في ذلك، مثلاً كانت تنتظر الوقت المخصص للنساء في الحمامات العامة صح صومها، وإن نامت ثلاث مرات من دون الإتيان بالغسل أو القيام حتى طلع الفجر.

١٦٥٢ • صوم المستحاضة • إذا أتت المستحاضة بالأغسال حسب التفصيل المذكور في أحكام المستحاضة، صح صومها من دون إشكال، بل إذا لم تأت بالأغسال فالظاهر صحة صومها؛ ولكن الأحوط استحباباً قضاء صوم ذلك اليوم أيضاً.

١٦٥٣ • صوم من متى الميت • من كان عليه غسل متى الميت يصح صومه، كما يجوز للصائم متى الميت ولا يبطل بذلك صومه.

الحقنة بالمائع

١٦٥٤ • الاحتقان بالمائع • الحقنة بالمائع مبطله للصوم، وإن كان ذلك عن اضطرار أو لعلاج.

تعمد القيء

١٦٥٥ • التقيؤ عمدًا أو سهوًا لمرض ونحوه • إذا تعمد الصائم القيء يبطل صومه، وإن كان ذلك بسبب مرض ونحوه. ولكن لو تقيأ سهوًا أو من دون اختيار، فلا بأس بذلك.

١٦٥٦ • أكل شيء في الليل يوجب التقيؤ نهارًا • إذا أكل في الليل ما يعلم أنه يوجب القيء في النهار من دون اختيار، صح صومه؛ ولكن الأحوط استحباباً قضاء صوم ذلك اليوم.

١٦٥٧ • التحفظ من القيء • إذا كانت مقدمات القيء للصائم غير اختيارية، ولكنه يكون قادرًا على التحفظ من القيء، لا يجب عليه التحفظ منه؛ نعم الأحوط استحباباً التحفظ منه إن لم يكن فيه ضرر ولا مشقة شديدة.

١٦٥٨ • دخول الذباب في حلق الصائم • إذا دخلت ذبابة في حلق الصائم، وجب إخراجها مع

إمكانه، و صح صومه؛ ولكن إذا اضطر إلى بلعها أو إخراجها بواسطة التقيؤ، وجب عليه إخراجها، و في الصورتين -البلع و التقيؤ- يبطل الصوم.

١٦٥٩ ♦ إخراج ما أكله سهواً ♦ إذا بلع شيئاً سهواً، فإن بلغ إلى حدّ يصدق عليه الأكل، لا يجب إخراجها؛ ولكن لو لم يبلغ حدّ الأكل، يجب عدم بلعه مع الإيمان؛ نعم إذا كان إخراجها بالنحو الذي يعدّ من القيء يبطل صومه عند إخراجها؛ كما أنّ أكله يبطل الصوم أيضاً.

١٦٦٠ ♦ التجشؤ في حال الصوم ♦ لا يجوز للصائم التجشؤ عمدًا إذا علم أنه يوجب خروج شيء إلى الحلق -مع صدق التقيؤ عليه-؛ والأحوط استحبابًا ترك التجشؤ إذا احتتم ذلك و أما إذا لم يحتمل ذلك فلا إشكال في التجشؤ ولو حصل القيء بسببه.

١٦٦١ ♦ رجوع شيء إلى الفم بواسطة التجشؤ ♦ إذا تجشأ فخرج شيء إلى الحلق أو الفم، وجب قذفه إلى الخارج؛ نعم لو بلعه بغير اختياره، صح صومه.

أحكام المفطرات

١٦٦٢ ♦ ارتكاب المفطر عمدًا أو سهواً ♦ إذا ارتكب الصائم شيئاً من مفطرات الصوم عن عمدٍ و اختيار، يبطل صومه. و أما لو ارتكب ذلك سهواً أو غفلة عن كونه صائماً، فلا يبطل صومه.

و لكن البقاء على الجنابة يبطل الصوم في ثلاثة موارد، و إن لم يكن عن عمدٍ:

١- البقاء على الجنابة في النوم الثاني و بعده على تفصيل تقدم في المسألة ١٦٣٩ و ١٦٤٠.

٢- في قضاء شهر رمضان.

٣- إذا نسي غسل الجنابة و التفت إلى ذلك بعد شهر رمضان.

و كذلك يبطل الصوم إذا تمتمضمض للتبريد أو عبثاً أو استنشق فنزل الماء جوفه من دون اختيار، كما سيأتي تفصيله في المسألة ١٦٩٧.

١٦٦٣ ♦ ترك النية في بعض النهار باعتقاد بطلان الصوم ♦ إذا ارتكب الصائم أحد مبطلات الصوم سهواً فتخيل بطلان صومه، و لذا ترك النية في بقية النهار بطل صومه و إن لم يرتكب ما يبطل الصوم.

١٦٦٤ ♦ ارتكاب المفطر بالإجبار أو الإكراه ♦ إذا صبّ شيء في حلق الصائم بالإجبار، لا يبطل صومه، و كذا في سائر المبطلات -إلا إذا كان قد عرض نفسه إلى مثل هذه الأمور- و لكن إذا أكره على ارتكاب

بعض المفطرات، كما إذا توعد بالحق ضرر لو لم يفطر، فأفطر دفقًا للضرر بطل صومه.

١٦٦٥ ♦ تحقق الجبر أو الإكراه بمقدمات اختيارية ♦ لا يجوز للصائم في الصوم الواجب المضيق وقته -كصوم شهر رمضان أو قضاء شهر رمضان الذي ضاق وقته- الذهاب إلى مكان يعلم أنه سيصت شيء في حلقه بالقوة والإكراه، أو أنه سيجبر على تناول المفطرات، فإن ذهب وصت شيء في حلقه أو أجبر على ارتكاب أحد المفطرات، بطل صومه؛ بل إذا عزم على الذهاب ملتفتًا إلى المسألة، بطل صومه وإن انصرف عن عزمه ولم يذهب إلى هناك. وفي هذه الصورة كان كمن لم ينو الصوم وقد مضى تفصيله في المسألة ١٥٦٣ و ١٥٧٣ و ١٥٧٤.

ما يُكره للصائم

١٦٦٦ ♦ بعض مكروهات الصوم ♦ يُكره للصائم أمور، منها:

- ١- صبّ الدواء في العين، والاحتحال بما يصل طعمه أو رائحته إلى الحلق.
- ٢- القيام بعمل يؤدي إلى ضعف البدن، كالاستحمام وإخراج الدم المضعفين.
- ٣- استعمال السعوط، في ما إذا لم يعلم بوصوله إلى الحلق وبلعه، ولو علم بذلك لا يجوز.
- ٤- شمّ الرياحين.
- ٥- جلوس المرأة في الماء.
- ٦- استعمال التحاميل.
- ٧- بلّ الثوب الذي على الجسد.
- ٨- قلع السنّ، بل مطلق إدماء الفم.
- ٩- السواك بالمسواك الرطب.
- ١٠- المضمضة عبثًا بالماء، أو بأيّ سائل آخر.
- ١١- القيام بعمل يثير الشهوة، كتقبيل الزوجة بشرط أن لا يقصد الإنزال وإلا مع العلم بأنّ الإجناب يضرب بالصوم ومع ذلك قصد الإنزال بطل صومه؛ وكذا إن لم يقصد الإنزال ولكن كان مطمئنًا بالإنزال إثر ذلك نعم إن لم ينزل في الصورتين كان كمن لم ينو الصيام.

ملاك وجوب الكفارة

١٦٦٧ • موارد وجوب القضاء والكفارة • إذا أفطر الصائم بالأكل أو الشرب أو الجماع أو الاستمناء أو البقاء على الجنبابة - وكذا على الأحوط استحباباً سائر المبطلات - وكان ذلك عن عمد ومن دون حرج أو اضطرار وإكراه، ومن دون رعاية الواجب الأهم أو المساوي، فإن كان على علم بجرمه ذلك الفعل أو تردّد في ذلك، يجب عليه القضاء والكفارة؛ نعم في الموارد التي سيأتي ذكرها في المسألة ١٦٩٧ يجب القضاء فقط.

١٦٦٨ • ارتكاب المفطر جهلاً أو غفلة • لو ارتكب الصائم أحد المفطرات وكان يحسب - غفلة أو جهلاً بالمسألة - أن ارتكابه حلال، يجب عليه القضاء فقط وإن كان مقصراً في جهله؛ فإنّ الجاهل المقصر آثم ولكن لا كفارة عليه.

كفارة الصوم

١٦٦٩ • كفارة صوم شهر رمضان • كفارة صوم شهر رمضان هي عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين - حسب تفصيل سيأتي في المسألة اللاحقة - أو إعطاء ستين مسكيناً لكل مسكين مدّ والأحوط استحباباً مدان (والمسكين هو الذي أسوأ حالاً من الفقير) أو تقديم كلّ واحدٍ منهم مدّاً من الطعام. والظاهر عدم كفاية إشباع المسكين من دون تمليك المدّ له. ومن لم يتمكّن ولو فيما بعد من إعطاء ستين مدّاً، يعطي المساكين قدر استطاعته من الأمداد. والأحوط استحباباً أن يعطي ما يتمكّن إلى المسكين ولو كان أقلّ من المدّ؛ وإذا اتفق له التمكن من دفعها بعد حين، فليدفع الكفارة كاملة، وإذا كان قد أعطى مقداراً منها يكفلها. وكيف كان يجب الاستغفار والندم في جميع موارد الكفارة.

١٦٧٠ • قدر المدّة المدّ: على المشهور أكثر قليلاً من ٧٠٠ غراماً (تسعة مثاقيل ونصف مثقال) ولكن الظاهر يكون أكثر من هذا المقدار، وبحسب نظر بعض المحققين يكون ٩٠٠ غراماً تقريباً، ويجب الاحتياط برعاية هذا القول (و سيأتي في المسألة ١٩٩٩ و ١٨٧٢ بيان تفصيلي لمقدار المدّ والصاع ينفع المقام). والأحوط استحباباً أن يعطى المدان.

والظاهر كفاية أيّ طعام وإن كان الأحوط استحباباً أن يكون الطعام من الحنطة أو طحينها أو الخبز منها فقط.

١٦٧١ • كيفية أداء صوم الكفارة • من أراد أن يصوم شهرين متتابعين كفارة لصوم شهر رمضان فعليه صيام شهر كامل بالإضافة إلى يوم واحد من الشهر الثاني بشكلٍ متتابعٍ وبهذا يحصل التتابع المطلوب فيها، وليس له أن يشرع الصيام في الوقت الذي يتفق أثناء الفترة المذكورة ما يحرم الصوم فيه - كعيد الأضحى مثلاً- أو ما يجب الصوم فيه بحيث لا يتداخل مع صوم الكفارة كصوم رمضان.

١٦٧٢ • ترك التتابع من دون عذر • من وجب عليه التتابع في الصوم، فإذا أفطريوماً واحداً في الأثناء من دون عذر، وجب عليه الاستئناف من البداية.

١٦٧٣ • ترك التتابع لعذر • إذا طرأ أحد الأعذار المانعة من إكمال الصوم في أثناء صوم الأيام المتوالية مثل: الحيض أو النفاس، لا يجب عليه استئناف الصيام بل يبني على ما صامه و يأتي بصوم بقية الأيام بعد زوال العذر، وكذا لومرض في هذا الأثناء وإن استحب له الاستئناف بعد برئه ولكن لو سافر في هذا الأثناء يجب عليه إعادة ما صامه قبل سفره.

١٦٧٤ • إبطال الصوم بفعل محرم • تجب كفارة الجمع إذا أبطل صومه بجماع محرم أو بأكل أو شرب محرمين - سواء أكان حراماً بالأصل مثل الزنا وشرب الخمر، أم كان حراماً بالعارض كما لو أكل غذاء حلال يكون في أكله ضرريووجب فساد البدن أو جامع زوجته في حال الحيض - والمراد بكفارة الجمع أن يجمع بين عتق رقبة و صيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً كل واحد منهم مدّاً؛ وإن لم يتمكن من الجمع بين هذه الثلاث، وجب عليه ما أمكنه منها.

وإذا أبطل صومه بمحرم غير الجماع والأكل والشرب كفته كفارة واحدة مخيّراً بين أحد الأمور المذكورة- بالتفصيل المتقدم في المسألة ١٦٦٩- وإن كان الأحوط استحباً بكفارة الجمع.

١٦٧٥ • كفارة الكذب على الله أو المعصومين ﷺ • إذا كذب الصائم على الله تعالى أو رسوله الأكرم ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين ﷺ عمداً، فالأحوط استحباً في حقه إعطاء كفارة التخبير.

١٦٧٦ • تكرار الجماع أو الاستمناة في يوم واحد • إذا جامع الصائم عدة مرات في يوم واحد من شهر رمضان، وجبت عليه كفارة لكل مرة، وإذا كان الجماع على الوجه المحرم وجبت عليه كفارة الجمع لكل مرة. والظاهر أن حكم الاستمناة حكم الجماع في تكرر الكفارة.

١٦٧٧ • تكرار المفطر غير الجماع والاستمناة • إذا تكرر الأكل والشرب في اليوم الواحد من شهر رمضان لا تتكرر الكفارة بل تكفيه كفارة واحدة عن الجميع.

١٦٧٨ ♦ الجماع أو الاستمناء بعد ارتكاب مفطر آخره ♦ إذا أبطل صومه بالأكل أو الشرب أو البقاء على الجنابة، ثم جامع أو استمنى، وجبت عليه الكفارة لكل واحدٍ منها.

١٦٧٩ ♦ ارتكاب مفطر حرام - غير الجماع والاستمناء - بعد ارتكاب مفطر محلل ♦ إذا أبطل صومه بالأكل أو الشرب أو البقاء على الجنابة ثم أتى بمفطرٍ محرّمٍ غير الجماع والاستمناء - كما إذا أكل طعاماً محرّماً - تكفيه كفارة الإفطار بالحلال.

١٦٨٠ ♦ بلع شيء خرج بواسطة التجشؤ ♦ إذا تجشأ الصائم، فخرج شيء إلى الفم، فإن ابتلعه عمدًا، بطل صومه وعليه قضاء ذلك اليوم مع الكفارة. وإذا كان أكل ذلك الشيء حرامًا عليه - كما لو خرج منه دم فابتلعه عمدًا - فعليه قضاء ذلك اليوم مع كفارة الجمع أيضًا.

١٦٨١ ♦ إبطال صوم النذر المعين ♦ إذا نذر أن يصوم يومًا معينًا، فتعمد الإفطار في ذلك اليوم، وجبت عليه الكفارة كما سيأتي في المسألة ٢٦٦٣.

١٦٨٢ ♦ الإفطار تعويلاً على خبر من لا يعتمد عليه ♦ من يتمكن من معرفة الوقت إذا اعتمد على شخص أخبره بدخول وقت المغرب، وهو يرى أن خبره لا يصح الاعتماد عليه فأفطر، ثم تبين له عدم دخول وقت المغرب، أو شك في دخوله، فعليه القضاء والكفارة.

١٦٨٣ ♦ السفر للفرار عن الكفارة ♦ من أبطل صومه عمدًا ومن دون عذر، إذا سافر بعد الظهر، لا تسقط عنه الكفارة، وكذا لو سافر قبل الظهر ولم يكن من قصده في الليل - ولو على نحو التردد - السفر نهارًا؛ وأما لو كان ناريًا للسفر من الليل ولو على وجه الاحتمال - بحيث لم يفاجئه نية السفر نهارًا - وسافر قبل الظهر، لا تجب عليه الكفارة وإن كان سفره للفرار من الكفارة، والأحوط استحبابًا الكفارة في هذه الصورة أيضًا.

١٦٨٤ ♦ طرؤ العذر بعد الإفطار عمدًا ♦ من أبطل صومه عمدًا، ثم طرأ عليه عذر من الأعذار كالحيض أو النفاس أو المرض لا يجب عليه الكفارة.

١٦٨٥ ♦ تعمد الإفطار في يوم يظنه أول رمضان مع كشف الخلاف ♦ إذا تيقن أن اليوم هو أول يوم من شهر رمضان، ومع ذلك تعمد إبطال صومه، ثم تبين له أنه من شعبان، لا تجب عليه الكفارة.

١٦٨٦ ♦ تعمد الإفطار في يوم يظنه آخر رمضان مع كشف الخلاف ♦ إذا شك الإنسان هل اليوم هو آخريوم من شهر رمضان أو هو أول يوم من شهر شوال، أو تيقن بأن ذلك اليوم هو آخريوم من شهر

- رمضان؛ ومع ذلك تعتمد إبطال صومه، ثم تبيّن أنه أول يوم من شهر شوال، لا تجب عليه الكفارة.
- ١٦٨٧ ♦ إكراه الزوجة الصائمة على الجماع ♦ إذا جامع الصائم زوجته الصائمة في نهار شهر رمضان، فإن كان قد أجبرها على الجماع، فعليه دفع الكفارة عنها أيضًا بالإضافة إلى كفارة نفسه؛ ولولم يجبرها، وجب على كل منهما دفع كفارته.
- ١٦٨٨ ♦ إكراه الزوج الصائم على الجماع ♦ إذا أكرهت المرأة زوجها الصائم على الجماع معها، لا يجب عليها الكفارة بسبب إبطال صوم زوجها؛ كما لا يجب على زوجها الكفارة أيضًا.
- ١٦٨٩ ♦ رضا الزوجه بالجماع أثناءه ♦ إذا أكره الصائم زوجته على الجماع في نهار شهر رمضان، ولكن طأوعته الزوجة أثناء الجماع، فالأحوط أن يدفع الرجل كفارتين - عن نفسه و عنها- كما أن الأحوط على المرأة دفع كفارة عن نفسها.
- ١٦٩٠ ♦ جماع الزوجة الصائمة نائمة ♦ إذا جامع الصائم زوجته الصائمة وهي نائمة، وجبت عليه كفارة واحدة، ولا يفسد بذلك صوم المرأة، ولا شيء عليها.
- ١٦٩١ ♦ إكراه الزوج أو الزوجة على الإفطار بغير الجماع ♦ إذا أكره الزوج زوجته أو أكرهت الزوجة زوجها على ارتكاب ما يبطل الصوم غير الجماع، لا يتحمل المكره منهما كفارة الآخر.
- ١٦٩٢ ♦ إكراه الزوج المعذور عن الصوم، زوجته على الجماع ♦ إذا كان الشخص معذورًا من الصوم بسبب المرض أو السفر، لا يجوز له إجبار زوجته الصائمة على الجماع؛ ولكن لو أجبرها والحال هذه لا تجب عليه الكفارة بسبب إجباره، كما لا يجب الكفارة عن نفسه أيضًا.
- ١٦٩٣ ♦ التأخير في أداء الكفارة ♦ لا يجب أداء الكفارة فورًا، ولكن لا يجوز التهاون فيه، بحيث يعدّ تسامحًا في العمل بالتكليف الإلهي.
- ١٦٩٤ ♦ عدم زيادة الكفارة بالتأخير في دفعها ♦ التأخير في دفع الكفارة لا يوجب دفع شيء زائدًا عليها.
- ١٦٩٥ ♦ تقسيم الكفارة بين أقل من ستين مسكينًا ♦ من وجب عليه إطعام ستين مسكينًا لكفارة صوم واحد، لا يجوز له تقسيم هذا المقدار بين أقل من ستين شخصًا؛ ولكن يجوز أن يعطي مئدًا من الطعام لكل واحدٍ من أفراد عائلة المسكين؛ وإن كانوا صغارًا. ويقبل المسكين وكالة عن العائلة أو ولاية عليها لو كانوا صغارًا.

١٦٩٦ • كفارة إبطال صوم القضاء • من صام قضاء شهر رمضان وأبطل صومه بمفطر، فإن كان الإفطار العمدي بعد العصر يجب عليه إطعام عشرة مساكين لكل واحد منهم مَدًا من الطعام، فإن لم يتمكن فعليه صيام ثلاثة أيام متتالية. وكذا - على الأحوط - لو أفطر ما بين الظهر والعصر. أما إذا أفطر صومه قبل الزوال فلا إشكال فيه: نعم هو مكروه إذا كان ناويًا للصوم من الليل.

ما يجب فيه القضاء دون الكفارة

١٦٩٧ • موارد وجوب القضاء خاصة • يجب قضاء الصوم الواجب من دون كفارة في موارد:

- الأول: إذا أجنب في الليل في شهر رمضان ولم يستيقظ من النوم الثاني أو أكثر حتى الفجر بالتفصيل المتقدم في المسألة ١٦٣٩. ولو احتلم في النوم واستيقظ ورأى نفسه جنبًا فنام مرة أخرى ولم يستيقظ حتى طلوع الفجر وجب أن يقضي صوم ذلك اليوم كما تقدم في المسألة ١٦٤٠.
- الثاني: إذا لم يأت بشيء من المفطرات ولكنه أبطل صومه بالإخلال بالنية بأن لا ينوي الصوم أساسًا أو نوى ولكن كان مرئيًا أو نوى أن لا يكون صائمًا أثناء النهار أو نوى استعمال مفطرٍ ما مع التفاته إلى مفطريته، ومن قصد استعمال مفطر عن جهل لا يبطل صومه ما لم يفعله.
- الثالث: إذا نسي غسل الجنابة في شهر رمضان وتذكر بعد شهر رمضان، وأما إذا تذكر أثناء شهر رمضان بعد مضي أسبوعٍ فالأحوط استحبابًا قضاء ما صامه أيام جنابته.
- الرابع: أن يستعمل المفطر اعتمادًا على إخبار شخص بعدم طلوع الفجر، ثم تبين له بعد ذلك أن الفجر كان طالما حينه.
- الخامس: أن يخبره شخص بطلوع الفجر ولكن لا يطمئن الإنسان بخبره أو يعتقد أنه هازل فاستعمل المفطر، ثم تبين له طلوع الفجر حينه.
- السادس: إذا تمضمض أو استنشق مع التفاته بصيامه للتبريد أو عبثًا، ثم سبقه الماء إلى جوفه من دون اختيار، وكذلك لو تمضمض أو استنشق في وضوء لغير الصلاة الواجبة.
- ولكن لو غفل عن الصوم وبلع الماء أو تمضمض أو استنشق في وضوء للصلاة الواجبة وسبقه الماء إلى جوفه من دون اختيارٍ لا يجب عليه القضاء.
- السابع: أن يكون الإفطار واجبًا عليه أو جائزًا لجهة من الجهات مثل الإكراه أو المهرج أو الاضطرار أو التقيّة أو لرعاية الواجب الأهم أو المساوي.

- الثامن: إذا ارتكب المفطر في سحر شهر رمضان مع وجود غيم في السماء ثم تبين له أنّ الفجر كان طالعاً حينه، يجب عليه قضاء ذلك اليوم وإن كان متيقناً بعدم طلوع الفجر حينه.
- التاسع: إذا استعمل المفطر في سحر شهر رمضان حيث كان الحجّ صافياً من دون النظر إلى الأفق أو نظراً إلى الأفق واستعمل المفطر مع تردده في طلوع الفجر، ثم تبين له في صورتين أن الفجر كان طالعاً.
- العاشر: إذا أفطر في شهر رمضان مع ظنّ دخول المغرب معتقداً جواز الاعتماد على ظنه، يجب عليه قضاء ذلك اليوم إلا إذا تبين أن إفطاره كان بعد المغرب. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحجّ صافياً أو غائماً، كان المكلف أعمى أو بصيراً.
- وحكم الصوم المنذور المعين في الموارد الثلاثة الأخيرة حكم صوم رمضان.
- الحادي عشر: إذا ارتكب ما يبطل الصوم غافلاً عن حرمة أو باعتماد جوازه جهلاً بحكم المسألة يجب عليه القضاء دون الكفارة، وإن كان مقصراً في جهله وكان أئماً - كما إذا يمكنه تعلم حكم المسألة ولكنه أهمل في ذلك -.

- ١٦٩٨ ♦ ابتلاع شيء غير الماء من دون اختياره إذا أدخل شيئاً في فمه أو أنفه غير الماء، فسبقه إلى الجوف من دون اختياره، أو استنشاق الماء فابتلعه بغير اختياره، لا يجب عليه القضاء.
- ١٦٩٩ ♦ مضمضة الصائم ♦ يكره إكثار المضمضة للصائم، فإذا تممض وأراد ابتلاع لعاب فمه، فالأفضل أن يجمعه بصاقه ثم يرمي به إلى الخارج ثلاث مرّات.
- ١٧٠٠ ♦ المضمضة مع العلم بسبق الماء ♦ لا يجوز المضمضة أو الاستنشاق للصائم في ما إذا علم أن بذلك يسبق الماء إلى حلقه من دون اختياره أو عن نسيان.

- ١٧٠١ ♦ إبطال الصوم مع الاطمينان بعدم طلوع الفجر أو دخول المغرب ♦ إذا اطمأن في شهر رمضان بعد النظر إلى الأفق الصافي بعدم طلوع الفجر، فاستعمل المفطر، ثم تبين له أن الفجر كان قد طلع لا يجب عليه القضاء؛ أما لو كان فحصه من طريق آخر - كمشاهدة الساعة - فلأحوط قضاؤه. وكذا لو أفطر مطمئناً بدخول المغرب ثم تبين عدم دخوله لا يجب عليه القضاء

- ١٧٠٢ ♦ ارتكاب المفطر مع الشك في تحقق الفجر أو المغرب ♦ ما لم يحصل للصائم حجة شرعية - كالاطمئنان والبيّنة - على دخول وقت المغرب لا يجوز له الإفطار؛ ولو كان ظاناً بدخوله، ولكن يجوز له استعمال المفطر ما لم يحصل لديه حجة شرعية على طلوع الفجر وإن كان ذلك قبل الفحص. نعم،

إذا ارتكب مفسطراً من دون فحص أو من دون حجة شرعية على استمرار الليل ثم تبين له أن الفجر كان قد طلع حين ارتكابه، يجب عليه القضاء دون الكفارة.

صوم القضاء

١٧٠٣ ♦ واجب المجنون بعد إفاقته ♦ إذا أفاق المجنون، لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصيام في حال الجنون إلا إذا كان المجنون عن اختياره كمن استعمل دواء ليزوال عقله.

١٧٠٤ ♦ ما فات في حال الكفر أو الارتداد ♦ إذا أسلم الكافر، لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصوم في حال الكفر؛ ولكن لو ارتد المسلم ثم عاد إلى الإسلام، وجب عليه قضاء ما فاته حال ارتداده.

١٧٠٥ ♦ ما فات من الصوم بسبب السكر ♦ إذا فاته الصوم بسبب السكر، وجب قضاؤه، وإن كان السكر بسبب تناول شيء لغرض المعالجة.

١٧٠٦ ♦ عدم العلم بما فات من الصيام ♦ إذا أفطر عدة أيام لأحد الأعداء، ثم شك في وقت ارتفاع العذر، فالأحوط قضاء المقدار الأكثر الذي يحتمل فيه الإفطار، فمن سافر قبل حلول شهر رمضان ولا يعلم هل رجع في عصر اليوم الخامس من شهر رمضان أو عصر اليوم السادس، فالأحوط أن يقضي ستة أيام؛ وكذا الشخص الذي لا يعلم متى طرأ عليه العذر، يجب عليه قضاء المقدار الأكثر على الأحوط، فمن سافر في آخر شهر رمضان ورجع بعد شهر رمضان ولا يعلم هل سافر في ليلة الخامس والعشرين من شهر رمضان أو في ليلة السادس والعشرين فالأحوط أن يقضي ستة أيام في ما إذا كان الشهر كاملاً.

نعم إذا علم بطرود العذر أثناء النهار وكان صائماً قبل ذلك فله أن يكتفي بمقدار الأقل وإن كان الأحوط استحباباً قضاء المقدار الأكثر.

١٧٠٧ ♦ الترتيب في قضاء رمضان عديدة ♦ إذا كان عليه قضاء من رمضان عديدة يجوز له البدء بقضاء أي منها؛ ولكن إذا كان الوقت ضيقاً بالنسبة إلى قضاء رمضان الأخير - كما لو كان عنده قضاء خمسة أيام من شهر رمضان الأخير وبقي خمسة أيام إلى شهر رمضان القادم - فيجب عليه أولاً قضاء ما فاته من شهر رمضان الأخير، ولو نوى قضاء ما فاته من رمضان السنوات السابقة، صح صومه وإن كان آتياً.

١٧٠٨ ♦ قضاء رمضان من دون تعيين السنة ♦ من كان عليه قضاء رمضان الأخير ولم يعين في النية حين القضاء عن أي منها؛ فإن كان عازماً على قضاء جميع ما فات من صيامه كله احتسب من السنة السابقة؛ وإن لم يكن عازماً على ذلك أو كان مردّداً فيه احتسب من رمضان الأخير.

١٧٠٩ ♦ إبطال صوم القضاء عمداً ♦ لا يجوز إبطال صوم القضاء إن كان الوقت ضيقاً، سواء أكان قبل الظهر أم بعده؛ أما إذا كان الوقت واسعاً، جازله الإفطار قبل الظهر، ولا يجوز له بعد العصر وكذا - على الأحوط - بعد الظهر وقبل العصر؛ نعم يكره إبطال الصوم قبل الظهر إن كان نائياً للصوم من الليل.

١٧١٠ ♦ إفطار الصوم عن الميت ♦ إذا صام عن الميت، فالأحوط استحباباً عدم الإفطار بعد الظهر.

١٧١١ ♦ موت المعذور قبل القدرة على القضاء ♦ من فاته أيام من شهر رمضان لعروض الحيض أو النفاس أو المرض أو أمثالها مما كان العذر من الله ولم يكن للشخص تأثير في تحققه، إذا مات قبل انتهاء شهر رمضان، لا يجب قضاء ما فاته من الصيام عنه ولا إعطاء الفدية عنه. وكذا إذا مات بعد انتهاء الشهر وقبل التمكن من الصيام. نعم إذا فاته صوم رمضان للسفر - وكذا على الأحوط لغيره مما يستند إلى الشخص كالإغماء الاختياري - يجب القضاء عنه.

١٧١٢ ♦ استمرار العذر إلى رمضان التالي ♦ إذا لم يصم في شهر رمضان لمرض، واستمر مرضه إلى شهر رمضان التالي، لا يجب عليه قضاء ما فاته من الصيام، وعليه الفدية بأن يدفع مئداً من الطعام إلى المسكين عن كلّ يوم (والمئد في الحنطة ما يقارب من ٩٠٠ غراماً). وإذا لم يصم لعذر آخر واستمر عذره إلى رمضان التالي، يجب أن يعطى عن كلّ يوم بمئد والأحوط استحباباً أن يقضي ما فاته من الصيام.

١٧١٣ ♦ ترك الصوم لعذر وتجدد عذر آخر ♦ إذا ترك الصوم في شهر رمضان لمرض، ثم زال عنه المرض بعد شهر رمضان، ولكن طرأ عليه عذر آخر منعه من القضاء حتى جاء شهر رمضان التالي، فالأحوط استحباباً قضاء ما فاته من الصيام، وكذلك إذا لم يصم لعذر غير المرض، وزال عنه العذر بعد شهر رمضان، ولكن طرأ عليه مرض منعه من الصيام حتى جاء شهر رمضان التالي، فالأحوط استحباباً قضاء ما فاته من الصيام؛ ويجب في صورتين أن يكفر عن كلّ يوم بمئد أيضاً.

١٧١٤ ♦ تأخير صوم القضاء إلى رمضان القادم ♦ إذا ترك صوم شهر رمضان لعذر، وارتفع العذر بعد الشهر، ولكنه ترك القضاء من دون عذر حتى جاء شهر رمضان التالي، وجب عليه القضاء، كما يجب عليه أن يكفر عن كلّ يوم بمئد أيضاً.

١٧١٥ ♦ تأخير صوم القضاء وتجدد العذر في ضيق الوقت ♦ إذا توانى وتسامح في قضاء صوم شهر رمضان حتى ضاق الوقت ولما ضاق الوقت طرأ عليه عذر منعه من قضاء الصوم، وجب عليه القضاء بعد زوال العذر، كما يجب عليه التكفير عن كل يوم بحد، وكذا إذا لم يكن في تأخيره مسامحة بل طرأ عليه مانع من القضاء عندما ضاق الوقت.

١٧١٦ ♦ القدرة على الصوم بعد عدة سنين ♦ إذا استمر به العذر سنين عديدة، يقضي صيام رمضان الأخير بعد رفع عذره بمقدار ما تيسر له من الوقت وإن لم يفعل فليقضها في السنين القادمة؛ ولا يجب عليه قضاء ما فاته من السنوات السابقة وكذا ما فاته من السنة الأخيرة إذا لم يتمكن من قضاؤه بل عليه التكفير عن كل يوم بحد.

١٧١٧ ♦ دفع كفارة أيام عديدة لمسكين واحد ♦ من وجب عليه التكفير عن كل يوم مداً من الطعام، يجوز له دفع كفارة أيام عديدة لمسكين واحد.

١٧١٨ ♦ تأخير قضاء صوم شهر رمضان عدة سنوات ♦ إذا أخر قضاء صوم شهر رمضان عدة سنوات، لا يسقط عنه القضاء، ولا يجب عليه شيء زائد للتمادي في التأخير.

١٧١٩ ♦ ترك الصوم عمدًا ♦ إذا ترك صوم شهر رمضان من دون عذر، وجب عليه القضاء والكفارة، وكفارته صوم شهرين عن كل يوم أو إطعام ستين مسكينًا أو عتق رقبة - بالتفصيل المذكور في المسألة ١٦٦٩- . وإن لم يقض ذلك حتى جاء شهر رمضان التالي، فعليه أن يكفر زائدًا على ما مضى من الكفارة مداً من الطعام عن كل يوم.

١٧٢٠ ♦ ترك صوم شهر رمضان مع تكرار تكاب المقطر فيه ♦ إذا ترك صوم شهر رمضان عمدًا، وكان قد تكرر منه الجماع والاستمناة في النهار، تكرر عليه الكفارة أيضًا؛ ولكن لو أكل عدة مرات تكفيه كفارة واحدة.

١٧٢١ ♦ وجوب قضاء صوم الوالدين على الولد الأكبر ♦ يجب على الولد الأكبر قضاء ما فات عن والديه من الصيام بعد موتهما - بالتفصيل المذكور في أحكام الصلاة وفي المسألة ١٣٩٩ و ما بعدها- .

١٧٢٢ ♦ وجوب قضاء الصوم الفائت عن الوالدين غير صوم شهر رمضان ♦ إذا وجب على أحد الوالدين صوم غير صوم شهر رمضان، كما لو وجب عليه الصوم بالندرو لم يأت به، فعلى الولد الأكبر أن يقضيه.

صوم المسافرين

١٧٢٣ • التلازم بين قصر الصلاة وإفطار الصوم للمسافر* لا يجب الصوم على المسافر الذي وجب عليه التقصير في الرباعيات وأنا المسافر الذي يتم في صلاته، ككثير السفر، أو من كان سفره سفر معصية، وجب عليه صوم شهر رمضان في السفر أيضاً.

١٧٢٤ • السفر في شهر رمضان* من يجب عليه الصيام في شهر رمضان إذا كان عند طلوع الفجر في وطنه أو فيما صحَّ صومه فيه ونوى من الليل - ولو بنحو التردد - أن يسافر قبل الظهر، يحرم عليه السفر قبل الظهر إلا إذا كان السفر لازماً - كمن سافر بسبب الخوف من تلف المال، أو الخوف على حياة الأخ المؤمن - أو كان لأمر مهم شرعاً كزيارة أهل البيت عليهم السلام أو العمرة أو لاستقبال الأخ المؤمن، ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون السفر قبل الليلة الثالثة والعشرين من شهر رمضان أو بعده. وعلى أي حال، من كان نائماً للسفر من الليل، إذا سافر قبل الظهر فصومه باطل.

١٧٢٥ • السفر لمن تعين عليه الصوم في غير رمضان* إذا وجب على الإنسان أن يصوم يوماً معيناً غير شهر رمضان، مثلاً لو نذر أن يصوم يوماً معيناً، فما دام لم يضطر إلى السفر في ذلك اليوم، فليس له أن يسافر؛ ولو كان في السفر فإن أمكنه الرجوع إلى الوطن أو إقامة عشرة أيام في مكان، فعليه أن يفعل ذلك و يصوم ذلك اليوم.

١٧٢٦ • الصوم المندوب ونذره في السفر* لا يجوز الصوم المستحب في السفر ولو نذر الصوم المستحب، لا يجوز له صومه في السفر، إلا إذا كان من نيته حين النذر أن يصوم يوماً معيناً سواء أكان في حال السفر أم لم يكن؛ ولا يجب أن يكون النذر قبل السفر، بل يجوز له النذر حين السفر بأن يصوم ذلك اليوم على كل حال.

١٧٢٧ • الصوم المندوب في المدينة المنورة* المشهور بين العلماء جواز أن يصوم المسافر ثلاثة أيام للحاجة في المدينة الطيبة، والأحوط إتيانها في الأربعاء والخميس والجمعة؛ ولكن لم يثبت استحبابه مطلقاً بل له شرائط مذكورة في الروايات. لا يمكن رعايتها في زماننا هذا فن أراد الصوم فليأتها رجاء.

١٧٢٨ • الصوم في السفر جهلاً بأصل الحكم* إذا صام المسافر جهلاً بعدم جوازه له فإن التفت إلى حكم المسألة في أثناء النهار، بطل صومه، وإذا لم يلتفت حتى خرج النهار، صحَّ صومه.

١٧٢٩ • الصوم في السفر نسياناً أو جهلاً بفروع الحكم* من صام في السفر لجهله ببعض

الخصوصيات المتعلقة بمسائل صوم المسافرين التفت إلى ذلك بعد ما خرج النهار صحّ صومه . أما إذا صام نسياناً لسفره أو لحكم الصوم في السفر فصومه باطل .

١٧٢٠ • سفر الصائم (السفر في حال الصوم) • في شهر رمضان إذا لم ينو الصائم السفر من الليل - ولو بنحو التردد - وسافر في النهار، وجب عليه إتمام الصوم؛ سواء أكان سفره قبل الظهر أم بعده . وأما إن كان نائماً للسفر من الليل، فلو سافر بعد الظهر وجب عليه إتمام الصوم، وإذا سافر قبل الظهر يبطل صومه بالخروج عن وطنه ويجب عليه قضاء ذلك اليوم . ولا يجوز الإفطار قبل الخروج عن الوطن، ولو أفطر فالأحوط استحباباً دفع الكفارة .

١٧٢١ • قدوم المسافر إلى الوطن قبل الزوال • في شهر رمضان إذا وصل المسافر إلى وطنه قبل الظهر، فإن لم يأت بما يبطل الصوم، وجب عليه صوم ذلك اليوم، وإن أتى بما يبطل الصوم، لا يجب عليه صوم ذلك اليوم . ولا فرق في هذه المسألة بين كون الشخص مسافراً قبل الفجر، أو صام من البداية ثم سافر ثم رجع إلى وطنه .

أما إذا وصل قبل الظهر إلى مكان أراد البقاء فيه عشرة أيام ولم يأت بما يبطل الصوم وجب عليه صوم ذلك اليوم بقصد العمل بوظيفته .
وعلى أي حال يجب عليه الإمساك عن المفطرات بقية النهار وقضاء ذلك اليوم .

١٧٢٢ • قدوم المسافر إلى الوطن بعد الزوال • إذا وصل المسافر بعد الظهر إلى وطنه أو إلى المكان الذي أراد البقاء فيه عشرة أيام، فليس له صوم ذلك اليوم .

١٧٢٣ • ما يكره للمعذور عن الصوم في شهر رمضان • في نهار شهر رمضان يكره للمسافر والمعذور من الصوم الجماع والامتلاء من الطعام والشراب .

من لا يجب عليه الصوم

١٧٢٤ • صوم الشيخ والشيخة • الشيخ والشيخة إذا كانا بحيث لا يتمكنان من الصوم أو يصعب عليهما تحمله - وإن لم يصل إلى حد الحرج - لا يجب عليهما صوم شهر رمضان؛ نعم في الصورة الثانية يجب عليهما إعطاء مئة من الطعام إلى المسكين عن كل يوم وهذا الإعطاء في الصورة الأولى موافق للاحتياط الأكيد الاستحبابي . والمد في المنطة يكون ٩٠٠ غراماً تقريباً .

١٧٣٥ ♦ قضاء الصوم الفائت من الشيخة والشيخة ♦ من أفطر لكبرسته فإذا تمكّن من الصيام قبل شهر رمضان القادم من دون مشقة، وجب عليه القضاء.

١٧٣٦ ♦ قضاء صوم ذى العطاش ♦ من كان مبتلى ببدء العطش ولا يمكنه تحمّل الصوم، أو كان فيه مشقة لا تتحمّل، لا يجب عليه الصوم؛ ولكن في الصورة الثانية يجب عليه إعطاء مدّ من الطعام إلى المسكين عن كلّ يوم، والأحوط استحباباً أن لا يشرب الماء أكثر ممّا يضطرّ إلى شربه، ولو ارتفع عذره قبل شهر رمضان القادم وجب عليه القضاء.

١٧٣٧ ♦ صوم الحامل ♦ إذا كان الصوم مضرّاً للمرأة الحامل أو حملها، لا يجب عليها الصوم، ويجب عليها إعطاء مدّ من الطعام عن كلّ يوم، وإذا تمكّنت من الصيام إلى شهر رمضان القادم من دون ضرر، وجب عليها القضاء؛ وإلا فلا قضاء عليها ولكن يجب إعطاء مدّ آخر من الطعام إلى المسكين عن كلّ يوم لم تصمه.

١٧٣٨ ♦ صوم المرضعة ♦ المرضع التي يضرّ الصوم بحال طفلها لا يجب عليها الصوم، وعليها التكفير عن كلّ يوم بمدّ من الطعام؛ وإذا كان الصوم مضرّاً بحال المرأة نفسها، لا يجب عليها الصوم أيضاً والأحوط استحباباً أن تعطى عن كلّ يوم بمدّ من الطعام؛ وفي صورتين لو ارتفع عذرها إلى شهر رمضان القادم وأمكنها القضاء وجب عليها القضاء، بل إذا استمرّ عذرها حتى شهر رمضان القادم وجب عليها إعطاء مدّ آخر من الطعام عن كلّ يوم

نعم؛ إذا أمكن إرضاع الطفل بطريق آخر كتسليمه إلى امرأة أخرى لترضعه يجب عليها القضاء على الأحوط وإن لم يمكن ذلك لا يجب عليها القضاء وإن كان الأحوط استحباباً ذلك. ولا فرق في هذه المسألة بين أن تكون المرأة أمّاً للطفل أو دايته وأن يكون رضاعها بأجرة أم متبرّعة بالأجرة.

طرق ثبوت الهلال

١٧٣٩ ♦ ما يثبت به الهلال ♦ يثبت الهلال بأحد الأمور الخمسة:

- الأول: أن يرى الإنسان الهلال بنفسه أو يحصل له اليقين بأيّ طريق من الطرق.
- الثاني: أن يحصل للمكلف الاطمينان الشخصي أو النوعي بأيّ طريق كان، كما لو أخبر عدة من الناس بروية الهلال؛ نعم يشترط في حجبة الاطمينان الشخصي أن لا يكون الإنسان

الذي يحصل له الاطمينان خارجًا عن المتعارف بحيث يطمئن من الأسباب التي لا يحصل منها الاطمينان لغالب الناس.

• الثالث: أن يخبر عدلان برؤية الهلال في الليل وثبوت الهلال به مشروط بأن لا يكون قرينة موجبة لاطمينان غالب الناس بخلاف ما أخبرا به، وأما لو حصل ذلك كما لو كان المجرّ صافيًا وانحصر الرؤية بهما مع استهلال جماعة كثيرة، فلا اعتبار بإخبارهما.

وليعلم أن ثبوت هلال شهر رمضان بهذا الطريق منوط بعدم التمكن من حصول اليقين أو الاطمينان؛ فإذا أمكن لا يكتفى بإخبار عدلين في ثبوت شهر رمضان.

• الرابع: أن يخبر خمسون نفرًا برويته -سواء كانوا عادلين أم لا- بشرط أن لا يكون اطمئنان بخطائهم.

• الخامس: مضي ثلاثين يومًا من شهر شعبان، وبذلك يثبت أول شهر رمضان؛ وكذلك يثبت أول شهر شوال بمضي ثلاثين يومًا من شهر رمضان.

• ١٧٤٠ • ثبوت الهلال بحكم الحاكم • لا يثبت الهلال بحكم الحاكم إلا إذا كان موجبًا للاطمئنان حسب التفصيل المذكور في المسألة السابقة. نعم يجوز العمل حسب رأي العامة في ثبوت هلال ذى الحجة والعمل على طبقها وإن تيقن أو اطمان بعدم صحة رأيهم.

• ١٧٤١ • ثبوت الهلال بإخبار المنجمين • لا يثبت الهلال بقول المنجمين ولكن إذا كان موجبًا للاطمينان الشخصي أو الاطمينان عند أغلب الناس، يجب الأخذ به والعمل على طبقه علمًا بأنه لا عبرة بالاطمئنان الشخصي إذا كان على خلاف الاطمئنان عند متعارف الناس.

• ١٧٤٢ • عدم العبرة ببعض خصوصيات الهلال • إذا شوهد الهلال قبل الظهر حكم بأن ذلك اليوم أول الشهر. ولا اعتبار بارتفاع الهلال أو تطوقه أو تأخير غيبوبته في ثبوت كونه لليلة الثانية.

• ١٧٤٣ • ثبوت الهلال لمن ترك الصوم من أجل عدم ثبوته له • إذا أفطر اليوم الذي يشك أنه أول شهر رمضان أم لا، وبعد ذلك تبين أنه كان من شهر رمضان وجب عليه قضاء صوم ذلك اليوم.

• ١٧٤٤ • اختلاف البلاد في ثبوت الهلال • إذا ثبت أول الشهر في بلد، لا ينفع ذلك بالنسبة لأهل بلد آخر؛ إلا إذا علم بأن الهلال لو شوهد في ذلك البلد يشاهد في بلد المكلف أيضًا.

• ١٧٤٥ • عدم ثبوت الهلال بالإعلانات الجمعيّة • لا يثبت الهلال بوسائل الإعلام الحديثة إلا إذا اطمان الإنسان بأنها تستند في إخبارها على شهادة عدلين أو طريق آخر معتبر شرعًا.

١٧٤٦ ♦ يوم الشك في آخر شهر رمضان ♦ يجب صوم اليوم الذي يُشك في كونه آخر شهر رمضان أو أول شهر شوال، ولكن لو علم في الأثناء أنه أول شهر شوال، وجب الإفطار.

١٧٤٧ ♦ ثبوت الهلال للمحبوس ♦ إذا لم يتمكن المسجون من تحصيل اليقين أو الاطمينان بدخول شهر رمضان، وجب عليه الصيام في الشهر الذي يرجح عنده احتمال كونه شهر رمضان وإن لم يظن به ومع تساوي الاحتمالات عنده يختار شهراً ويصومه. ولو علم بكونه مسجوناً إلى السنة القادمة فعليه أن يصوم بعد أحد عشر شهراً من الشهر الذي صامه؛
نعم، لو لم يعلم بكونه كذلك إلى السنة القادمة فع تساوى الاحتمالات يختار شهراً ويصوم وليس عليه رعاية المطابقة بين الشهرين.

الصوم المحزّم والمكروه

١٧٤٨ ♦ ما يحرم فيه الصيام من الأيام ♦ يحرم صوم عيدي الفطرو الأضحى، وكذلك يحرم صوم اليوم الذي يشك فيه هل أنه من شعبان أو من رمضان، بنية صوم شهر رمضان وكذا إن نواه هكذا: «إن كان اليوم من رمضان فصومه صوم رمضان وإن لم يكن من رمضان فصومه صوم المستحب» كما مر في المسألة ١٥٧٧.

١٧٤٩ ♦ صوم الزوجة بدون إذن الزوج ♦ يحرم على المرأة الصوم المستحب إذا كان يفوت على زوجها حقه؛ بل لا تصوم الصوم المستحب إلا باذن زوجها.

١٧٥٠ ♦ صوم الولد مع نهي الوالد أو الوالدة ♦ لا يجوز للولد الصوم المستحب الذي يوجب أذى الوالد أو الوالدة بل لا يجوز ذلك من دون رضاها.

١٧٥١ ♦ مواصلة الصوم مع نهي الوالد أو الوالدة ♦ إذا صام الولد الصوم المستحب مع رضا والديه ثم نهاه أحدهما أثناء النهار عن الصوم، فإن كانت المخالفة توجب أذاه يجب عليه الإفطار.

١٧٥٢ ♦ الصوم مع خوف الضرر ♦ من يخاف الضرر على نفسه من الصوم لا يجوز له أن يصوم وإن أخبره الطبيب بعدم الضرر؛ كما أن من لا يخاف الضرر من الصوم يجب عليه أن يصوم الصوم الواجب وإن أخبره الطبيب بوجود الضرر فيه.

١٧٥٣ ♦ ترك الصوم خوفاً من الضرر ♦ من خاف الضرر على نفسه من الصوم ومع ذلك صام لا يصح

صومه؛ نعم لو تمسّى منه قصد القرية بوجهٍ من الوجوه - كالجهل بعدم جواز الصوم عليه - و صام مع خوف الضرر، ثم انكشف عدم الضرر صح صومه.

١٧٥٤ ♦ حكم صوم الخائف من الضرر من صام باعتقاد عدم الضرر من الصوم و تبين بعد ذلك أنه كان مضرًا بحاله، بطل صومه.

١٧٥٥ ♦ صوم العاشوراء/ صوم الضيف ♦ يبطل صوم يوم عاشوراء و ينفي فيه الإمساك عن الأكل و الشرب للتشبه بسيد الشهداء عليه السلام و يأكل شيئاً في العصر. وكذا يبطل صوم الضيف ندباً أو واجباً موشعاً من دون إحراز رضا مضيفه. و هناك أقسام أخر من الصوم المحرم ذكرت في الكتب المفصلة فراجع.

١٧٥٦ ♦ ما يكره فيه الصيام ♦ ينفي ترك الصيام في اليوم الذي شك فيه هل هو يوم عرفة أو يوم عيد الأضحى.

الصوم المستحب

١٧٥٧ ♦ ما يستحب فيه الصيام من الأيام ♦ يستحب صوم جميع أيام السنة، ما عدا الأيام التي يحرم فيها الصوم أو يكره - وقد علمت من المسائل السابقة - و يتأكد الاستحباب في بعض الأيام منها:

١- أوّل خميس و آخر خميس من كلّ شهر، و أوّل أربعاء من العشر الثاني من كلّ شهر؛ و يستحب قضاء صوم هذه الأيام لمن فاتته، و من لا يستطيع الصيام أصلاً، يستحب له أن يكفر عن كلّ يوم من الأيام المذكورة بإعطاء درهم أو مئة من الطعام إلى المسكين.

٢- اليوم الثالث عشر و الرابع عشر و الخامس عشر من كلّ شهر.

٣- شهر رجب و شعبان كلّاً أو بعضاً و لويوماً واحداً من كلّ منهما.

٤- اليوم الرابع من شوال إلى اليوم التاسع منه.

٥- اليوم الخامس و العشرين و التاسع و العشرين من ذي القعدة.

٦- اليوم الأوّل من ذي الحجة إلى اليوم التاسع منه (يوم عرفة)، و لكن إذا كان صوم عرفة يُضغفه عن الدعاء يكره له صوم ذلك اليوم.

٧- يوم عيد الغدير الأغر (اليوم الثامن عشر من ذي الحجة).

٨- يوم المباهلة (اليوم الرابع و العشرين من ذي الحجة).

٩- اليوم الأوّل و الثالث و السابع من المحرم الحرام.

- ١٠- يوم ميلاد النبي الأكرم ﷺ (اليوم السابع عشر من ربيع الأول).
 ١١- اليوم الخامس عشر من جمادى الأولى.
 ١٢- يوم مبعث الرسول الأكرم ﷺ (اليوم السابع والعشرين من رجب).
 ومن صام استحباباً، لا يجب عليه إتمام الصوم إلى آخر النهار؛ بل إذا دعاه أخوه المؤمن إلى الطعام وكان ذلك قبل الظهر، يستحب له إجابة دعوته والإفطار.

الموارد التي يستحب فيها الإمساك عن المفطرات

١٧٥٨ ♦ ما يستحب فيه الإمساك تأذّباً ♦ يستحب الإمساك عن المفطرات في شهر رمضان لعدة أشخاص:

- الأول: المسافر الذي أفطر في السفر ووصل إلى وطنه أو إلى محل الإقامة الشرعية قبل الظهر.
- الثاني: المسافر الذي وصل إلى وطنه أو إلى محل الإقامة الشرعية بعد الظهر (مع ملاحظة ما مضى في المسألة ١٧٣٠).
- الثالث: المريض الذي برأ من مرضه أثناء النهار بالتفصيل المتقدم في المسألة ١٥٧٦.
- الرابع: المرأة التي طهرت من دم الحيض أو النفاس أثناء النهار.
- الخامس: المرأة التي حاضت بعد الظهر.
- السادس: الكافر الذي أسلم بعد الظهر من شهر رمضان. بالتفصيل المتقدم في المسألة ١٥٧٥.
- السابع: الطفل الذي بلغ أثناء النهار.
- الثامن: المجنون الذي أفاق أثناء النهار.

١٧٥٩ ♦ تقديم صلاة المغرب على الإفطار ♦ يستحب للصائم الإتيان بصلاة المغرب قبل الإفطار، إلا إذا كان هناك من ينتظره، أو كانت لديه رغبة ملحة إلى الطعام بحيث تمنع من حضور القلب المطلوب في الصلاة فالأفضل حينئذ تقديم الإفطار، ولكن يسعى مع ذلك الإتيان بالصلاة في وقت الفضيلة مهما أمكن.

كتاب الخمس

موارد وجوب الخمس

١٧٦٠ ♦ ما يجب فيه الخمس ♦ يجب الخمس في سبعة أشياء:

الأول: أرباح المكاسب و سائر الفوائد.

الثاني: المعدن.

الثالث: الكنز.

الرابع: المال الحلال المختلط بالحرام.

الخامس: ما يستخرج من الجواهر بالفوس من البحر.

السادس: غنائم الحرب.

السابع: الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم.

وسياقي تفصيل أحكامها و الفرق بينها في كيفية وجوب الخمس و مصرفه في المسائل الآتية.

أرباح المكاسب و سائر الفوائد

١٧٦١ ♦ خمس أرباح المكاسب (المنفعة) ♦ إذا حصل الإنسان على فائدة من تجارة أو صنعة أو

غيرها من التكتسبات، وإن كان مثل أجر الصلاة و الصوم عن الميت، وكان هذه الفائدة زائدة عن

مؤونة السنة له و لعياله، و يجب إخراج خمسه، و صرفه فيما سيأتي تفصيله.

١٧٦٢ ♦ خمس الهدية ونحوها ♦ إذا حصل على فائدة من غير التكتسب، كما لو وهب أحد إليه مالا، وكانت الفائدة زائدة عن مؤونة سنته فيجب عليه دفع خمسها إذا كانت خطيرة بل الأحوط دفع خمسها وإن لم تكن خطيرة.

١٧٦٣ ♦ خمس المهر والإرث ♦ لا يتعلق الخمس بمهر المرأة في العقد الدائم، ولكن يجب أن يحتاط بدفع خمس مهر المرأة في العقد الموقت لو كان زائداً عن مؤونة السنة.
ولا يتعلق الخمس بما يرثه الإنسان إلا إذا كان الإرث غير متوقع، فيجب دفع خمسه فيما لو كان زائداً عن مؤونة السنة.

ولو حصل في الإرث نماء أو ارتفعت قيمته لا يجب دفع خمس هذه الزيادة ما لم يبعه؛ أما إذا باعه فيجب دفع خمس الزيادة إن زادت عن مؤونة السنة مع كسر زيادة كانت على أثر التضخم المالى.

١٧٦٤ ♦ خمس الإرث الغير المخمس ♦ إذا ورث مالا و علم أن المورث لم يؤدِّ خمس ما ترك، وجب عليه أداء خمسه. وكذا إذا لم يتعلق الخمس بنفس المالى، ولكن علم الوارث بأن المورث قد تعلق بذمته الخمس، فيجب عليه أن يفرغ ذمة الميت من الخمس بأي نحو من الأنحاء، سواء كان بدفع الخمس من مال الميت، أو من مال نفسه ثم بعد ذلك يأخذ من مال الميت، أو بدفعه من ماله تبرعاً.

١٧٦٥ ♦ خمس ما زاد من المؤونة بسبب الإقناع ♦ إذا زاد شيء عن مؤونة السنة؛ بسبب القناعة والتقدير، وجب دفع خمسه.

١٧٦٦ ♦ خمس أموال من ينفق عليه الآخرة ♦ من تكفل شخص بمخارجه، وجب عليه دفع خمس جميع المالى الذي بقي عنده بعد مرور سنة عليه.

١٧٦٧ ♦ خمس منافع الوقف ♦ إذا وقف ملكاً معيناً على أشخاص معينين - كأولاده مثلاً- فلوزرع أو غرس فيه وحصلت منفعة من ذلك، فإن زادت عن مؤونة سنتهم، وجب عليهم أداء خمس الزائد. وإذا نما الزرع والغرس فزاد قيمته وباعه وجب أداء خمس الزيادة إن زادت عن مؤونة السنة مع كسر زيادة ناشئة من التضخم المالى.

وإن كان ينتفع بالملك بنحو آخر، مثل الإجارة، وجب دفع خمس الفائدة الزائدة عن مؤونة السنة.

١٧٦٨ ♦ خمس ما أخذه الفقير بعنوان الخمس أو الصوم ♦ لا يجب الخمس فيما يأخذه الفقير بعنوان الخمس أو الصدقات الواجبة كالزكاة والكفارة. وإن زاد عن مؤونة سنته. ولكن المالى الذي يأخذه بعنوان الصدقة المستحبة فالأحوط دفع خمسه إن زاد عن مؤونة السنة.

ولو انتفع بالمال الذي يأخذه بعنوان الخمس أو الصدقة الواجبة - كالثمار الذي ينتج من الشجرة - يجب خمسة إن زاد عن مؤونة السنة.

١٧٦٩ • الشراء بعين مالٍ لم يخمس • إذا اشترى بعين المال الذي وجب فيه الخمس جنسًا، بأن يقول للبائع: اشتري هذا الجنس بهذا الثمن الخاص، فإن أجاز الحاكم الشرعي المعاملة الواقعة على الخمس صحت المعاملة ويجب على الشخص دفع خمس الجنس الذي اشتراه، إلى الحاكم الشرعي. وإن لم يجزه الحاكم الشرعي، فالمعاملة بالنسبة إلى ذلك المقدار باطلة فلو كان الثمن الذي قبضه البائع موجودًا عنده، يأخذ الحاكم الشرعي خمس ذلك الثمن، وأما لو كان قد تلف، فيجوز للحاكم الشرعي مطالبة البائع أو المشتري ببذله. وإذا بطلت المعاملة بمقدار الخمس، ولم يكن البائع على علم بذلك وتضرر من تبويض المعاملة، جاز له فسخ جميعها.

١٧٧٠ • أداء الثمن بمالٍ لم يخمس • إذا اشترى شيئًا، ثم أدى ثمنه من مال تعلق به الخمس، صحت المعاملة؛ ولكن بما أنه دفع إلى البائع من المال الذي تعلق فيه الخمس، يكون مديونًا له بمقدار خمس الثمن، وإذا كان المبلغ الذي دفعه المشتري باقيا عند البائع، فيجوز للحاكم الشرعي أخذ خمسة، وأما إذا لم يكن باقيا، فيجوز للحاكم الشرعي مطالبة البائع أو المشتري ببذله.

١٧٧١ • أداء الثمن بمالٍ لم يخمس • إذا اشترى شيئًا تعلق به الخمس، فإن لم يجز الحاكم الشرعي تلك المعاملة بالنسبة إلى الخمس، يبطل المعاملة بالنسبة إليه، ويجوز للحاكم الشرعي أخذ خمس ذلك المال، وإذا كان المشتري لا يعلم بهذا الأمر وتضرر من تبويض المعاملة، جاز له فسخ بقية المعاملة واسترجاع الثمن.

وأما لو أجاز الحاكم الشرعي خمس المعاملة، صحت المعاملة؛ ويجب على المشتري دفع خمس الثمن إلى الحاكم الشرعي، ولو كان قد دفعه إلى البائع، يجوز له أن يسترجعه منه.

١٧٧٢ • إهداء مالٍ لم يخمس • إذا وهب الإنسان شيئًا لم يدفع خمسة لشخص، لا يصير خمس ذلك الشيء ملكه.

١٧٧٣ • خمس ما يأخذه الشيعي من غير الشيعة • إذا وصل مال لشخص شيعي اثني عشري، من شخص كافر أو تابع لأحد المذاهب الإسلامية الأخرى، لا يجب عليه تخميسه.

١٧٧٤ • مبدأ السنة الخمسية • يجب تخميس كل ربح زاد عن مؤونة السنة، وتبدأ السنة من حين حصول الربح. ولا فرق في هذه المسألة بين من له دخل مستمر - كالموظفين - وغيره كالتاجر والفلاح.

١٧٧٥ ♦ خمس المنفعة قبل حلول السنة الخمسية ♦ يجوز للإنسان في أي وقت خلال السنة أن يدفع خمس الأرباح التي يحصل عليها، بل إذا كان يعلم بأن هذه الأرباح لا يصرفها في المؤونة، وجب عليه دفع خمسها في ذلك الوقت الذي حصل عليها. وأما إذا كان لا يعلم هل أن هذه الأرباح تزيد على مؤونة سنته أم لا، جاز له تأخير دفع الخمس إلى آخر السنة. ويجوز أن يجعل السنة لدفع الخمس السنة القمرية أو الشمسية.

١٧٧٦ ♦ الموت أثناء السنة الخمسية ♦ من حصل له ربح ومات في أثناء السنة، يجب حساب مؤونته إلى حين وفاته ثم يدفع خمس الباقي.

نعم ما يصرف في تجهيز الميت وتكفينه ومجالس عزائه يكون من مؤونته ولا يتعلّق به الخمس إذ لم يدفع هذه المصاريف من ماله وكان عدم دفعه من ماله سبباً لهتكه.

١٧٧٧ ♦ زيادة القيمة في مال الذي اشتراه للتجارة ♦ إذا ارتفعت قيمة الجنس الذي اشتراه للتجارة، ولكنه لم يبيعه، ثم نزلت قيمته في أثناء السنة، لا يجب عليه دفع خمس قيمة المقدار الزائد.

١٧٧٨ ♦ نقصان القيمة في مال التجارة إذا لم يبيعه رجاء زيادتها ♦ إذا ارتفعت قيمة الجنس الذي اشتراه للتجارة، ولم يبيعه حتى انقضت السنة، وكان يأمل في ارتفاع قيمته أكثر، ولكن بعد ذلك نزلت قيمته، فلا يجب عليه دفع خمس المقدار الزائد.

١٧٧٩ ♦ زيادة القيمة في المال المخصّص للتضخم المالي ♦ إذا كان عنده من المال غير رأس المال، وكان قد دفع خمسه وأنه لم يتعلّق به الخمس كالإرث والمهر، فإن باعه بعد أن ارتفعت قيمته، وجب عليه دفع خمس المقدار الزائد من القيمة إن زاد عن مؤونة السنة وهذا مع كسر زيادة كانت بسبب التضخم المالي. واللازم بالذكر: لا يتعلّق الخمس بذلك المقدار الذي ارتفع نتيجة للفلاء والتضخم المالي، وعليه إذا كان -مثلاً- قيمة الشيء ألف دينار، وحين البيع أصبح ضعف المبلغ، فإن كان ٥٠٪ من المقدار المرتفع نتيجة للفلاء، لا يتعلّق الخمس بالمسمائة دينار الزائدة، وأما الخمسمائة الثانية فيتعلّق بها الخمس. على أي حال، لو أنقرت الشجرة أو سمنت الشاة مثلاً وجب أداء خمس الزيادة التي حصلت؛ وإن لم يكن قصده الربح من الثمار أو سمن الشاة.

١٧٨٠ ♦ إحداد البستان بما لم يخمس ♦ إذا عمّر بستاناً بالمال المخصّس أو بالمال الذي لم يتعلّق به الخمس، وجب أداء خمس الثمار ونمو الأشجار، وإذا زادت قيمة البستان نتيجة لارتفاع قيمة السوق، فإدام لم يبيع البستان، لا يجب عليه أداء خمس ارتفاع القيمة وإذا باع يجب تخميس ارتفاع القيمة -مع

كسرما كان منها بسبب التضخم المالي - إن زاد عن مؤونة السنة.

ولا فرق في هذه المسألة فيما إذا كان قصده من تعمير البستان بيعه بعد ارتفاع سعره، أو الانتفاع من ثماره، أو لأني غرض آخر.

١٧٨١ • خمس المنفعة الحاصلة من الأشجار • لو غرس أشجاراً يستفاد من خشبها - كشجرة الصفصاف والحمور - وجب عليه أداء خمس الزيادة في كل سنة. وكذلك لو حصل له ربح - مثلاً - من أغصان الأشجار التي يقطعونها عادة في كل سنة وزاد ذلك عن مؤونة سنته، وجب عليه دفع خمس الزيادة في آخر السنة.

ومن اللازم بالذكر: إذا كان لم يؤدّ خمس الزيادة في عدّة سنوات، فعليه ملاحظة الزيادة التي حصلت في هذه المدّة، ودفع خمسها ولا يجب عليه دفع أكثر من ذلك.

١٧٨٢ • خمس من تعدّد مكسبه • من كان عنده عدّة أنواع من الكسب، مثلاً يؤجر الملك، وبييع ويشترى، ويزرع، فإن كان لكل واحد منها رأس مال خاص وحساب معين وصندوق مستقل، وجب عليه حساب ربح كل واحد منها على انفراد ودفع خمسه، ولو تضرّر في أحدها، فلا يجوز له جبر خسارة ذلك من ربح الآخر.

وأما إذا كان حساب جميع مكاسبه في صندوق واحد ودخل مشترك، فعليه احتساب الجميع معاً في آخر السنة، فلو كان عنده ربح وجب عليه أداء خمسه.

١٧٨٣ • خمس المؤمن المصروفة لتحصيل الفائدة • المؤونة التي يصرّفها الإنسان لتحصيل الأرباح كأجرة الدلال والجمال، تستثنى ولا يجب فيها الخمس.

١٧٨٤ • المؤونة المصروفة طول السنة • ما يصرّف من أرباح المكاسب في أثناء السنة في الأكل والشرب وشراء الثياب والأثاث والمنزل وفي تزويج الأولاد وأمثال ذلك، لا يجب فيه الخمس. ولكن لو صرف أكثر مما يتعارف لأمثاله، وجب الخمس في المقدار الزائد، علماً بأنه لا يجب الاقتصاد على أقل مرتبة من المراتب المتعارفة، بل جميع المراتب المتعارفة المختلفة لا يجب فيها الخمس.

١٧٨٥ • خمس ما يصرّف في النذر والكفارات والهدايا • الأموال التي تصرف في النذور تعتبر من مؤونة السنة. وكذلك الهدايا التي يهبها للآخرين والحيوانات التي يقدمها لغيره، إن كانت بالمقدار المتعارف. أما ما يصرّفه في الكفارة التي وجبت بسبب ارتكاب المبعوض شرعاً أو في النذر الذي يجب لارتكاب معصية فلا يمدّ من مؤونة السنة على الأحوط.

١٧٨٦ ♦ الأذخار من أجل شراء الدار • لا يجب الخمس فيما يذخر من المال أو الجنس لأجل تأمين ما يحتاجه في حياته في السنوات القادمة، كشراء المنزل أو جهاز البنت إذا لم يمكن تأمين مستقبله من دون ذلك.

١٧٨٧ ♦ ما يصرف في الحج أو العمرة أو يذخر لهما • لا خمس فيما يصرفه بالنحو المتعارف في الحج والزيارات، وكذا لا يجب الخمس في المال الذي يذخر لمخارج الحج الواجب إذا كان الحج مستقرًا عليه ولا يمكن سفره من دون ذلك وأما ما يذخر لمخارج الحج والعمرة المستحبين وكذا الزيارات يجب تخميسه إلا إذا كان ترك هذا السفر مخالفاً لشأنه اللازم ولا يمكنه من دون الأذخار.

١٧٨٨ ♦ احتساب مخارج السنة من أرباح المكاسب • من كان قد حصل على أرباح من الكسب والتجارة وكان له مال آخر لا يجب فيه الخمس، يجوز له احتساب مؤونة سنته من أرباح الكسب والتجارة فقط؛ وإن كان قد صرف في مؤونته من المال الآخر. نعم إذا حصل الربح بعد صرف المال الخمس في المؤونة فإن مضى سنة من زمن تحصيله يجب تخميسه.

١٧٨٩ ♦ الأرزاق المتبقية آخر السنة • من اشترى ما يحتاج إليه لمدة سنة، ولكن في آخر السنة زاد منه بعض الشيء، وجب عليه أداء خمسه، ولو أورد دفع قيمته فعليه دفع قيمته حين الدفع. ولا احتساب الخمس يجوز للشخص أن يجعل لكل مال رأس سنة مستقلة؛ فمن جعل لنفسه يوماً في كل سنة لمحاسبة خمسه وجعله رأس سنته، إذا اشترى مؤونة قبل رأس السنة، ولم يمض على المال الذي اشترى به المؤونة سنة بعد، يجوز أن لا يدفع خمسه.

١٧٩٠ ♦ الاستغناء عن المؤونة • إذا اشترى أثاثاً لمنزله من أرباح المكاسب قبل أداء الخمس، ثم زالت الحاجة إليه، فإن احتمل احتياجه إليه مرة أخرى خلال سنة واحدة من بعد زوال الحاجة إلى ذلك الأثاث، جاز له إبقاؤه إلى سنة واحدة، ولو لم يتحمل مثل هذا الاحتمال، يجب عليه المبادرة إلى أداء خمسه. وعلى أي حال، إذا لم يصرف ما اشتراه في مؤونة سنته بعد مرور سنة، وجب عليه أداء خمسه. وكذا الكلام فيما تترتين به المرأة، لو انقضت وقت تزينها بتلك الزينة.

١٧٩١ ♦ احتساب مؤون سنة لم يربح فيها، من منافع السنة التالية • إذا لم يحصل على أرباح في سنته، لا يجوز له جبران مخارجه في تلك السنة من أرباح السنة اللاحقة.

١٧٩٢ ♦ احتساب رأس المال المصروف من المنافع • إذا لم يحصل على أرباح في بداية السنة فصرف من رأس المال، ولكن قبل انقضاء السنة حصل على أرباح، لا يجوز له جبران ما صرفه من رأس المال من الأرباح، بل يجوز له استثناء ما صرفه في التجارة فقط.

١٧٩٣ ♦ خمس رأس المال والنقود المدخرة ♦ لا خمس في رأس مال يحتاجه الإنسان بحيث لا يمكنه أن يعيش بدونها بالتحو الذي يليق بشأنه - أي يجوز له أن يأخذ من أرباحه و يجعله جزءاً من رأس ماله - . نعم لو كان بعض رأس المال مما يضرّ فقده ببعيشته وبعضه لا يكون كذلك وجب تخميس القسم الثاني منه وإذا حصل له ربح و علم بعدم صرفه في المؤونة إلى آخر السنة يجب تخميسه فوراً فعليه خمس ما يصرفه لتحصيل الربح ولا يجوز احتسابه من مؤونة سنته . نعم، يجوز كسره هذه المخارج وخمسها من الربح الحاصل .

١٧٩٤ ♦ تدارك تلف رأس المال من منافع السنة ♦ إذا تلف بعض الشيء من رأس المال، وحصل على ربح من الباقي وزاد عن مؤونة سنته، لا يجوز له جبران ما نقص من رأس المال من الأرباح . ولكن إذا لم يمكنه الاكتساب بما بقي من رأس المال بالتحو اللائق بشأنه، أو أن المنافع التي حصل عليها غير كافية لسد ما يحتاج إليه في مؤونة سنته، يجوز له أن يجبر ما تلف من رأس المال بالربح الذي حصل عليه .

١٧٩٥ ♦ تدارك التلف في غير رأس المال من منافع السنة ♦ إذا تلف شيء غير رأس المال، لا يحتسب ذلك من مؤونة سنته ولكن إذا احتاج إلى ذلك الشيء في تلك السنة، يجوز له الحصول عليه في خلال السنة من أرباح المكاسب . وكذا الحكم لو كان ما يحتاج إليه في السنوات القادمة، ولكنه إذا لم يحصل عليه في هذه السنة، لا يمكنه الحصول عليه - ولو بالاقتراض - في السنوات القادمة .

١٧٩٦ ♦ احتساب قرض مؤونة السنة من منافع السنة الآتية ♦ إذا لم يحصل على أرباح في جميع السنة، فاقترض لمؤونته، فلا يجوز له جبران ما اقترضه من أرباح السنوات القادمة، بل حتى لو اقترض لمصاريفه في بداية السنة وحصل على أرباح قبل انتهاء السنة، فالظواهر أنه لا يجوز جبران ما اقترضه من الأرباح التي حصل عليها، إلا إذا كان هذا القرض بعد الحصول على الأرباح . ولكن على أي حال، يجوز له أداء قرضه من الأرباح التي حصل عليها في أثناء السنة، ولا يتعلّق بذلك المقدار الخمس .

١٧٩٧ ♦ احتساب ما اقترضه توفيراً لأمواله من المنافع ♦ لو اقترض لزيادة ماله أو لشراء ملك لا يحتاج إليه، لا يجوز له حساب ذلك القرض من أرباح مكاسبه، ولكن يجوز له أداء قرضه، ففي هذه الصورة لو كان عنده شيء حصل عليه بالقرض وفيه شرائط الخمس، وجب أداء خمسة . ولكن إذا تلف المال الذي اقترض أو الشيء الذي اشتراه بواسطة القرض، يجوز له أداء قرضه من أرباح تلك السنة .

١٧٩٨ ♦ أداء الخمس من جنس آخر ♦ يجوز للإنسان أداء خمس أي شيء من نفس ذلك الشيء، أو

يؤديه من النقود بمقدار قيمة الخمس، ولكن لا يجوز الأداء بمقدار الخمس من جنس آخر، إلا بإذن من الحاكم الشرعي.

١٧٩٩ ♦ الانتفاع بما يتعلّق به الخمس ♦ يجوز التصرف في المال الذي تعلّق به الخمس مادام مقدار الخمس منه باقٍ إلا في مثل البيت أو اللباس الذي لا يمكن انقسامه بالسوية.

١٨٠٠ ♦ التصرف فيما تعلّق به الخمس بعد جعله على ذمته ♦ من تعلّق بماله الخمس، لا يجوز له أن يجعله في ذمته، أي يتصرف في جميع المال ويعتبر نفسه مديوناً لأهل الخمس وإذا تصرف وتلف المال فعليه إعطاء خمسة.

١٨٠١ ♦ التصالح مع الحاكم للتصرف في ما يتعلّق به الخمس ♦ لو تصالح من تعلّق في ماله الخمس مع الحاكم الشرعي، يجوز له - حينئذٍ - التصرف في جميع المال، ولو حصل بعد المصالحة على أرباح تكون من ماله.

طبعاً، لا يجوز للحاكم الشرعي أن يحاسب أو يصالح بالنحو الذي ليس في صالح المستحقين، أو يهب المال.

١٨٠٢ ♦ تصرف أحد الشريكين فيما لم يخمس صاحبه حصته ♦ من كان شريكاً مع الغير، فدفعت خمس أرباح حصته، ولكن شريكه الآخر لم يدفع ما عليه من الخمس، وفي السنة اللاحقة جعل رأس ماله في الشركة من المال الذي لم يدفع خمسة، لا يجوز لأبي من الشريكين التصرف في ذلك المال.

١٨٠٣ ♦ ربح أموال الصغير والمجنون ♦ إذا حصل الصغير أو المجنون على أرباح، فيتعلّق بها الخمس كسائر الأفراد الآخرين، ويجب على وليهما أداء الخمس، وإذا لم يدفعه، فيجب على الصغير أداء الخمس بعد بلوغه. وكذا المجنون إذا أفاق.

١٨٠٤ ♦ الانتفاع بما شك في تعلّق الخمس به ♦ لا يجوز للإنسان التصرف في المال الذي يتقن بعدم أداء خمسة، ولكن يجوز له التصرف في المال الذي شك في أداء خمسة.

١٨٠٥ ♦ ما اشتراه من لم يخمس ماله من أول التكليف ♦ من لم يؤدّ الخمس من أول بلوغه إذا اشترى ملكاً وارتفعت قيمته، وكان قد اشترى الملك لأجل أن ترتفع قيمته ثم يبيعه - كما لو اشترى أرضاً للزراعة - فإن كان اشترى ذلك في الذمة وأعطى القيمة من مال غير مخمس، وجب عليه دفع خمس قيمة الشراء، ولكن إذا كان قد أعطى للبائع من مال غير مخمس وقال له: أشترى هذا الملك بهذا

المال، فإن أجاز حاكم الشرع - حسب ما يراه من المصلحة - خمس المعاملة، وجب على المشتري أداء خمس قيمة ذلك الملك حين الأداء.

١٨٠٦ • تكليف من لم يخمس من أول تكليفه • من لم يؤد الخمس من بداية بلوغه، فإذا اشترى من أرباح مكاسبه شيئاً لا يحتاج إليه وقد مضى على حصول أرباحه سنة واحدة، وجب عليه أداء خمس ذلك الشيء، وإذا اشترى بالنحو المتعارف أثاثاً للمنزل وأشياء أخرى يحتاج إليها، فإن كان يعلم أنه اشترى ذلك من أرباح تلك السنة، لا يجب فيه الخمس. وكذا لو اشترى ذلك بعد تلك السنة، ولكنه لأجل شرائه اضطر إلى ادخار الأرباح التي حصل عليها. وإذا كان لا يعلم كيفية ماله، فعليه المصلحة مع الحاكم الشرعي.

المعدن

١٨٠٧ • خمس المعدن • يجب الخمس فيما يستخرج من معادن الذهب والفضة إذا بلغ حد النصاب ولكن لا يشترط بلوغ حد النصاب فيما يستخرج من معادن الرصاص، والنحاس، والحديد، والنفط، والفحم الحجري، والفيروزج، والعقيق، والزاج، والملح، وغيرها من المعادن بل يجب تخميسها بعد كسرمخارجه.

١٨٠٨ • نصاب المعدن • نصاب الذهب عشرون ديناراً شرعياً ونصاب الفضة مائتا درهم شرعي فإذا بلغت قيمة الذهب أو الفضة المستخرج من المعدن بعد كسرمخارجه إلى النصاب المذكور يجب تخميسه.

ولقد ذكرت عدة آراء لتبديل الدينار الشرعي إلى الأوزان الموجودة حالياً، فالمشهور على أن الدينار الشرعي $\frac{3}{4}$ المثقال المتعارف، وبالنتيجة يكون نصاب المعدن ١٥ مثقالاً متعارفاً، أي ٦٩/١ غراماً تقريباً، ولكن كما سيأتي في المسألة ١٩٠٤ أن الدينار الشرعي أكثر من هذا المقدار ظاهراً؛ فنصاب المعدن يكون أكثر من المقدار المذكور آنفاً، ونصاب المعدن حسب أحد الآراء يكون ٨٤/٧ غراماً وعلى رأي آخر يكون ٨٩/٣ غراماً تقريباً، ولكن الأفضل العمل على طبق القول المشهور.

١٨٠٩ • خمس المعدن إذا لم يبلغ النصاب • الفائدة الحاصلة من معدن الذهب أو الفضة إذا لم تصل قيمته حد النصاب، وجب خمسه فيما لو زاد وحده أو مع الفوائد الأخرى مؤونة سنته كما مر في المسألة ١٦٧١ وبعدها.

١٨١٠ ♦ خمس الجصّ والنورة ♦ يتعلّق الخمس في الجصّ والكلس وأي نوع من الحجر أو التراب الذي يعتبر من المعدن عرفاً.

١٨١١ ♦ خمس المعدن فيما كان على الأرض إن لم يكن له مالك ♦ يجب الخمس في ما استخراج من المعدن سواء كان المعدن على سطح الأرض أو في باطنها، وسواء كان في أرض يملكها أو في أرض لا يملكها أحد.

١٨١٢ ♦ الشكّ في بلوغ النصاب ♦ إذا شكّ في أن ما استخرجه من معدن الذهب أو الفضة هل يصل إلى حدّ النصاب أم لا فليس فيه الخمس، وإن كان الأحوط استحباباً معرفة مقداره عن طريق الوزن أو عن طريق آخر.

١٨١٣ ♦ حدّ النصاب في المعدن المشترك ♦ إذا استخرج عدّة أشخاص معدن الذهب أو الفضة، يجب الخمس على من بلغت حصته حدّ النصاب المذكور بعد استثناء المؤونة التي صُرفت في استخراج المعدن.

١٨١٤ ♦ الاستحصال من المعدن بلا إذن صاحبه ♦ إذا استخرج شخص معدناً من ملك الغير من دون إذنه، فما استخرجه يكون لصاحب الملك؛ وبما أنّ صاحب الملك لم يصرف شيئاً في استخراجه، وجب عليه دفع خمس جميع ما استخرج من المعدن.

الكنز

١٨١٥ ♦ تعريف الكنز ♦ الكنز: هو مال ذات قيمة، يكون مذخوراً في الأرض، أو الشجر، أو الجبل، أو الجدار، وأمثال ذلك.

١٨١٦ ♦ أقسام الكنز وشرائط وجوب الخمس فيه ♦ من عثر على كنز في أرض لا يملكها أحد، فإن كان من الكنوز القديمة التي مضى على آذائها مدة طويلة - بحيث تعتبر عرفاً من دون مالك - يجوز له تملك ذلك الكنز، ففي هذه الصورة لو كان الكنز من الذهب والفضة المسكوكين، وجب دفع خمسة؛ وإن لم تكن المعاملة بتلك السكة راجحة في الوقت الحاضر، وإذا لم يكن من الذهب والفضة المسكوكين، يجب فيه الخمس فيما لو كان وحده أو مع الفوائد الأخرى يزيد عن مؤونة سنته.

وأما لو كان الكنز لا يعتبر عرفاً من دون مالك (إذ لم يكن من الكنوز القديمة، كما لو كان يحتوي على أشياء متداولة في العصر الحاضر أو في العصر القريب، أو كان الكنز في وعاء يدلّ على عدم مرور

مدة مديدة على آذخاره) في هذه الصورة إن احتمل العثور على صاحبه، يجب عليه العمل بأحكام اللقطة.

أما إن كان مأبوسًا من العثور على صاحبه فكالكنز الذي يعتبر من دون مالك وقد تقدم حكمه في صدر المسألة.

١٨١٧ ♦ نصاب الكنز ♦ نصاب الكنز في الذهب المسكوك مثل نصاب الذهب في الزكاة، أي عشرين دينارًا شرعيًا، وفي الفضة المسكوكة مثل نصاب الفضة في الزكاة، أي مائتي درهم شرعي. وتوضيح تبديل هذه الأوزان إلى الأوزان الحالية سيأتي في المسألة ١٩٠٥ و ١٩٠٤. وأما الكنز الذي ليس من الذهب والفضة المسكوكين، لا يتعلق به الخمس، وإن كان الأحوط استحبابًا دفع خمسة إذا بلغت قيمته أحد النصابين من الذهب والفضة إلا من جهة أرباح المكاسب بعد مضي الحول عليه -كما مرّ توضيحه-.

١٨١٨ ♦ وجدان الكنز في الأرض المشتراة ♦ لو عثر على كنز في أرض اشتراها من آخر، فللمسألة صورتان:

• الصورة الأولى: إذا لم يكن الكنز من الكنوز القديمة، ففي هذه الصورة لو احتمل أنّ الكنز يكون لمالك الأرض السابق، وجب إخباره بذلك، فإن قال: إنه لي يعطيه له من دون أن يكلف إقامة أمانة على مالكه، وكذا لو احتمل أنّ الكنز لأشخاص كانوا يترددون على الأرض، كولد المالك السابق وجب إخبارهم بذلك، فإن ادعاه أحدهم أعطي إياه، وأما لو لم يدعه أحد هؤلاء، فليسأل المالك الأسبق فالأسبق ومن كان في ذلك الوقت يتردد على الأرض أيضًا وهكذا، فإن لم يدعه أحد منهم، فهي لقطعة يجب رعاية أحكامها.

• الصورة الثانية: إن كان الكنز من الكنوز القديمة، ففي هذه الصورة إذا لم تكن فيه علامة تشير إلى آذخاره في زمن قريب وبالتالي يعتبر عرفًا من دون مالك أو ينس من الوصول إلى مالكة لو كان الكنز محتملاً ليجتنب من دون مالك عرفًا، فيجوز له تملك الكنز؛ فإن تملكه وكان من الذهب والفضة المسكوكين، يجب عليه دفع خمسة. وإذا كانت هناك علامة تشير إلى آذخاره في زمن قريب، ويحتمل العثور على مالكة يجب أن يحتاط بما ذكرناه في الصورة الأولى من الرجوع إلى المالك السابقين والأشخاص الذين كانوا يترددون على الأرض وإخبارهم بذلك، ولو لم يدعه أحد منهم فهي لقطعة يجب رعاية أحكامها.

١٨١٩ ♦ حد نصاب الكنوز المتعددة ♦ لا يشترط في وجوب الخمس أن يكون جميع مقدار النصاب في

محل واحد، بل إذا وجد الكنز في أماكن متعددة وكان المجموع بمقدار النصاب، وجب خسه. نعم كنوز الذهب والفضة لا ينضم بعضها إلى بعض، بل يؤخذ بنظر الاعتبار كل مجموعة على انفراد. وإذا عشر على كنز لم يبلغ حد النصاب، وبعد صرفه أو تلفه عشر على كنز آخر بحيث يكون مقداره مع ما صرفه يبلغ حد النصاب، فلا يتعلّق به الخمس.

فالشرط في وجوب الخمس كون مقدار الكنوز التي عشر عليها في مكان واحد أو في عدّة أماكن وفي زمن واحد أو في عدّة أزمنة؛ ما زالت موجودة، قد بلغت مقدار النصاب.

١٨٢٥ • حدّ النصاب في الكنز المشترك • إذا اشترك اثنان في العثور على كنز بلغت قيمته مقدار النصاب، ولكن يكون سهم كل واحد منهما أقل من النصاب، فلا يجب فيه الخمس.

١٨٢١ • ما يوجد في جوف الحيوان • إذا اشترى حيواناً فوجد في بطنه مالاً، فإن احتمل أنه ملك البائع وقد بلعه الحيوان في الوقت الذي كان ملكاً له، فيجب إخبار البائع بذلك، فإن قال: هولي، أعطاه له من دون مطالبته بأوصاف المال، وإذا قال البائع: بأنه ليس بملكه، أو لم يُحتمل بأن الحيوان بلعه في الوقت الذي كان ملكاً للبائع، يجوز له تملكه، وفي هذه الصورة يكون كأرباح مكاسبه. فلو اشترى حيواناً، كان مثلاً من الدواب أو الأسماك التي ترقى في الأحواض، فإن احتمل أن الحيوان بلع ذلك المال في الوقت الذي كان البائع مالاً لهذا الحيوان، وجب -حينئذٍ- إخبار البائع، ولكن إذا اشترى سمك البحر أو النهر فبما أنه لا يحتمل بلعه لذلك المال بعد الصيد، فلا يجب هنا إخبار البائع، بل يجوز له تملك المال، ويعتبر ذلك من الفوائد.

المال الحلال المختلط بالحرام

١٨٢٢ • شروط وجوب الخمس في المال المختلط بالحرام • إذا اختلط المال الحلال بالحرام بالنحو الذي لا يتمكّن من تمييز أحدهما عن الآخر، ولم يعرف صاحب المال الحرام ولو في عدد محصورين، وجب تخميس جميع المال والتصّدق به بإذن المجتهد الجامع للشرائط، وبعد التصّدق يصير الباقي حلالاً له.

١٨٢٣ • العلم بالمقدار المحرّم من المال • إذا اختلط المال الحلال بالحرام، وعُرف مقدار الحرام، ففي هذه الصورة أيضاً وجب التصّدق بخمس المال بإذن من المجتهد الجامع للشرائط؛ وإن علم بأن مقدار الحرام أكثر من الخمس، نعم الأحوط استحباباً التصّدق بالمقدار الزائد في هذه الصورة.

١٨٢٤ ♦ العلم بمالك المال المحرّم ♦ إذا اختلط المال الحلال بالحرام، ولم يعرف الإنسان مقدار الحرام ولكن يعرف صاحبه، فإن تراضيا فلا كلام وإلا وجب دفع المقدار المتيقن من المال الحرام ونصف المقدار المشكوك إلى صاحبه. وتعيين مال كلّ منهما بالقرعة إن لم يتراضيا بنحو آخر.

١٨٢٥ ♦ العلم بمقدار المال المحرّم بعد تخميسه بالتصدق ♦ إذا تصدّق بخمس المال الحلال المختلط بالحرام، ثمّ تبين له أن مقدار الحرام كان أكثر من الخمس، فالأحوط استحبابًا التصدّق بذلك المقدار الزائد أيضًا.

١٨٢٦ ♦ العلم بمالك المال المحرّم بعد تخميسه بالتصدق ♦ إذا تصدّق بخمس المال الحلال المختلط بالحرام أو تصدّق بالمال الذي لم يعرف صاحبه، ثمّ ظهر صاحب المال، فعليه أن يدفع إليه بمقدار ماله، وإذا لم يعرف مقدار ماله، فيجب أن يدفع له المقدار المتيقن من ماله ونصف المقدار المشكوك. نعم إذا رضي المالك بالصدقة بتمامها أو بعضها فلا يجب دفع ما رضي به من الصدقة إليه.

١٨٢٧ ♦ تردّد مالك المال المحرّم بين عدّة أفراد ♦ إذا اختلط المال الحلال بالحرام، وعرف مقدار الحرام، وعلم الإنسان أن صاحبه يتردّد بين عدّة أشخاص ولكن لا يتمكّن من معرفته على التعيين، فيجب تقسيم المال بين أولئك الأشخاص بالتساوي. وإذا لم يعرف مقدار الحرام، فيقوم بتقسيم المقدار المتيقن منه ونصف المقدار المشكوك بين أولئك الأشخاص بالتساوي.

الجواهر المستخرجة من البحر وأمثال ذلك

١٨٢٨ ♦ نصاب الجواهر المصطادة بالغوص ♦ يجب الخمس في الجواهر المستخرجة من البحر بالغوص مثل: اللؤلؤ والمرجان وغيرهما من الجواهر، سواء كانت نباتية أو معدنية؛ فيما لو بلغ ما استخرجه النصاب بعد استثناء مؤونة الاستخراج. ويجب أن يحتاط وجعل نصاب ذلك دينارًا واحدًا شرعيًا، وهو حسب المشهور ١٨ حمصة من الذهب (٣/٤ غرامًا تقريبًا)، ولكن سنذكر في المسألة ١٩٠٤ أن الدينار الشرعي أكثر من ذلك، بل هو حسب أحد الآراء ٤/٢٤ غرامًا تقريبًا، وعلى رأي آخر ٤/٤٦ غرامًا تقريبًا، والأفضل العمل طبق القول المشهور.

١٨٢٩ ♦ حيازة الجواهر من غير غوص ♦ إذا استخرج الجواهر بواسطة الآلات من دون الغوص في البحر، فإذا بلغ قيمة ما استخرجه دينارًا واحدًا شرعيًا بعد استثناء مؤونة الاستخراج، وجب فيه الخمس. ولكن لو حصل على الجواهر من على سطح البحر أو من الساحل، فهو معدود من الفوائد يجب فيها

الخمس إذا زادت عن مؤونة سنته فني هذه الصورة لا يشترط في وجوب الخمس في الجواهر أن تصل قيمتها إلى الدينار الواحد الشرعي.

١٨٣٠ ♦ خمس الحيوانات البحرية • السمك و سائر الحيوانات التي يصطادها الإنسان من البحر، لا يكون حكمها حكم ما يستخرج بالفوص بل تكون كسائر الفوائد يجب فيها الخمس إذا زادت عن مؤونة سنته.

١٨٣١ ♦ إخراج الجواهر بالفوص من غير قصد سابق • لو غاص الشخص في البحر من دون قصد استخراج شيء، ولكن اتفق أن استخراج جواهر، فإن بلغت قيمتها دينارًا واحدًا شرعيًا و قصد تملك ما استخراج، وجب دفع خمسة.

١٨٣٢ ♦ الجواهر الموجودة في جوف الحيوان البحري • إذا غاص الإنسان في البحر واستخرج حيوانًا فعرث في بطنه على جواهر تبلغ قيمتها بعد استثناء مؤونة الاستخراج دينارًا واحدًا شرعيًا أو أكثر، فإن كان الحيوان مثل الصدف الذي يوجد في بطنه عادة الجواهر، وجب فيها الخمس، وإذا اتفق وجود الجواهر في بطن الحيوان بأن كان قد ابتلعه صدف، فلا يكون حكمه حكم ما يستخرج بالفوص بل يكون كسائر الفوائد.

١٨٣٣ ♦ إخراج الجواهر من الأنهار الكبيرة • إذا استخراج من الأنهار الكبيرة - مثل دجلة و الفرات و الكارون - جواهر تبلغ قيمتها دينارًا واحدًا شرعيًا (سواء كان الاستخراج بالفوص أو بواسطة الآلات من دون غوص)، فإن كانت الجواهر تتكوّن في تلك الأنهار، وجب خمس ما استخراج.

١٨٣٤ ♦ خمس العنبر • إذا غاص في البحر واستخرج مقدارًا من العنبر تبلغ قيمته دينارًا واحدًا شرعيًا أو أكثر، وجب دفع خمسة. وأما لو أخذه من على سطح البحر أو من الساحل، فيجب فيه الخمس إن زاد عن مؤونة سنته؛ وإن لم تبلغ قيمته دينارًا واحدًا شرعيًا.

١٨٣٥ ♦ ما فضل من الجواهر أو المعادن المخمسة عن مؤونة السنة • من كان كسبه الفوص و استخراج المعادن، فإن دفع خمس ما استخراج و زاد منه شيء عن مؤونة سنته، لا يجب فيه الخمس مرّة أخرى.

١٨٣٦ ♦ الخمس في أموال الصبيان • إذا كان مالك المعدن صبيًا أو وجد الصبي كثرًا أو استخراج جواهر بالفوص في البحر، يتعلق بهذا المال الخمس و على الولي دفع خمس ماله، وإذا لم يدفع الولي خمس ماله، وجب على الطفل أن يدفعه بعد بلوغه.

الغنائم الحربية

١٨٣٧ • خمس الغنائم في زمن الحضور والغيبية • إذا قاتل المسلمون الكفار برضا الإمام عليه السلام وحصلوا على غنائم، وجب دفع خمسها، وذلك بعد استثناء المؤونة التي انفقت عليها بعد تحصيلها لحفظ وحمل ورعي ونحوها وبعد استثناء ما يرى الإمام عليه السلام المصلحة في صرفه في مورد خاص وبعد استثناء صفايا الغنيمة وهي الأموال الممتازة ذات القيمة الخطيرة فإنها للإمام عليه السلام وكذا قطائع الملوك فإنها أيضاً له عليه السلام.

ولو حصل المسلمون على غنائم في زمان غيبة الإمام عليه السلام؛ وذلك في قتالهم مع الكفار، أو في حال الدفاع عن البلاد الإسلامية من هجوم الكفار، وجب فيها الخمس لوزاد عن محاج سنته. واللازم بالذكر أن حكم المرتد الفطري (أي من ولد على الإسلام ثم ارتد بعد بلوغه) كحكم سائر الكفار في هذه المسألة.

١٨٣٨ • خمس الغنائم المنقولة وغير المنقولة • يتعلق الخمس بالغنائم المنقولة دون الغنائم غير المنقولة مثل الأرض. بل الأراضي التي يحصل عليها المسلمون في الحرب مع الكفار إن كانت حين الفتح عامرة، تكون ملكاً لجميع المسلمين، وإذا كانت مواتاً، تكون ملكاً للإمام عليه السلام وفي كلتا الصورتين لا يتعلق بها الخمس.

١٨٣٩ • الخمس في المال المستنقذ من الناصبي • لا يُحترم مال الناصبي، فيجوز تملك ماله، وفي هذه الصورة يكون حكم ما تملكه كحكم أرباح المكاسب، فإن زاد ذلك عن مؤونة السنة له ولعاليه، وجب دفع خمس الزائد.

١٨٤٠ • اغتنام أموال الخوارج • يجوز القتال مع الأشخاص الذين خرجوا على الإمام المعصوم عليه السلام، ولكن إذا لم يكونوا من النواصب، فلا يجوز تملك أموالهم من دون قتال.

١٨٤١ • تملك أموال الكفار في حال الهدنة والحرب • الأشياء التي كانت أمانة بيد الكفار من غير أن يعتبروها ملكاً لهم ويكون مالها محترم المال، أي إما مسلم أو كافر ذمي أو معاهد، لو وقعت بأيدي المسلمين محررب أو بدونه فلا يترتب عليها أحكام الغنيمة بل تبقى على ملك المالك الأصلي وكذا الكلام بالنسبة إلى الأشياء التي يعتبرها الكفار ملكاً لأنفسهم ووقعت بأيدي المسلمين من دون قتال، لكن لو وقعت بأيدي المسلمين بالقتال، سواء كان القتال عائناً أو كان المقاتلون بعض المسلمين تعتبر من الغنائم الحربية، فيستخرج خمسها ويقسم الباقي بين المقاتلين، ولكن يكون المالك الأصلي له حق

الأولية بالنسبة لتملكه بسبب دفع قيمته.

الأرض التي يشتريها الكافر الذمي من المسلم

١٨٤٢ ♦ خمس أرض اشتراها الذمي من المسلم ♦ إذا اشترى الكافر الذمي أرضاً من المسلم، وجب عليه دفع خمسها على المشهور.

مصرف الخمس

١٨٤٣ ♦ قسمة الخمس واستجازه المجتهد في مصرفه ♦ يجب تقسيم الخمس إلى قسمين، أحدهما سهم السادات^١ ويجب دفعه إلى فقراء السادة أو أيتامهم أو ابن السبيل منهم، وسهم السيد اليتيم يُصرف عليه بإذن وليه أو يُعطى إلى وليه؛ حتى يصرفه عليه. ويجب أن يُعطى سهم السادات إلى المجتهد الجامع للشرائط؛ حتى يصرفه في مورده المناسب، أو يُصرف ذلك بإذن المجتهد في الموارد المقررة.

والقسم الآخر من الخمس هو سهم الإمام عليه السلام، ويجب دفعه في هذا الزمان إلى المجتهد الجامع للشرائط، أو يُصرف بإذنه في الموارد التي يميزها. ولكن إذا أراد الإنسان أن يدفع سهم الإمام عليه السلام إلى مجتهد آخر لا يقلده، فنأخذ ذلك فيما لو كان يعلم أن هذا المجتهد يصرفه فيما تجوز به. هذا مصرف أكثر الموارد التي وجب فيها الخمس.

أما الحلال المخلوط بالحرام فيتصدق بجمسه لتحليله، ومصرف الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم تابع لماهية الخمس الثابت فيها المبحوث عنها في الكتب الفقهية الاستدلالية.

١٨٤٤ ♦ فقر السيد لأداء الخمس إليه ♦ لا يشترط في جواز دفع الخمس إلى السيد اليتيم والفقير ولكن يعتبر أن لا يعد دفع هذا المقدار سرقاً وكذا لا يُشترط في ابن السبيل من السادة الفقير في بلده.

١٨٤٥ ♦ أداء الخمس إلى ابن السبيل من السادة في سفر المعصية ♦ لا يجوز إعطاء الخمس لابن السبيل من السادة إذا كان سفره سفر معصية وكان إعطاء الخمس سبباً قريباً لمعصيته أو كان دفع

١- لا يختص السهم المعروف باسم سهم السادات بأولاد فاطمة الزهراء عليهن السلام الذين هم من ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بل يشمل جميع أولاد هاشم بن عبد مناف (الجد الثاني للنبي صلى الله عليه وآله وسلم)، ولكن في الوقت الحاضر بما أن الهاشمي يُعرف عادة عن طريق السيادة؛ نطلق في هذا الفصل كلمتي السيد والسادة ولكن الحكم يكون مربوطاً بالهاشمي.

معصيته متوقفاً على عدم تمكنه من المعصية.

١٨٤٦ ♦ أداء الخمس إلى سيد غير إمامي أو سيد فاسق ♦ لا يعتبر في مستحق الخمس العدالة، نعم يعتبر فيه الإيمان فلا يجوز دفعه إلى غير الإمامي الاثنى عشرى.

١٨٤٧ ♦ أداء الخمس إلى شارب الخمر والعاصي ♦ لا يجوز دفع الخمس لشارب الخمر وكذا للسيد العاصي؛ إذا كان دفع الخمس إليه إعانة على المعصية.

١٨٤٨ ♦ إثبات سيادة الشخص بقوله ♦ لا يجوز إعطاء الخمس لمن يدعي أنه سيد، إلا إذا شهد عادلان على صدق ما ادعاه، أو ثبت ذلك عن طريق آخر.

١٨٤٩ ♦ الشهرة بالسيادة ♦ من عُرف في بلده بأنه سيد، يجوز دفع الخمس إليه، ولا يجب أن يطمئن الإنسان بذلك، بل يكفي الظن القوي به.

١٨٥٠ ♦ أداء الخمس إلى الزوجة السيدة ♦ يجب الاحتياط بأن لا يعطي الزوج لزوجته الهاشمية الخمس بعنوان النفقة؛ حتى تصرفها على نفسها -فيما يجب على الزوج تأمينها- ولكن المرأة الهاشمية، إذا كانت فقيرة بسبب مصاريف لا يجب على الزوج تأمينها، يجوز إعطاؤها الخمس لتلك المصاريف ولا يجوز إعطاء الخمس إلى المرأة الهاشمية إذا أنفق عليها زوجها أو لم ينفق عليها وكان بإمكانها إلزامه بذلك بلا مشقة غير قابلة للتحتل.

١٨٥١ ♦ أداء الخمس إلى واجب النفقة ♦ إذا وجبت نفقة المرأة الهاشمية على شخص ليس بزوجه، يجب أن محتاط بأن لا يعطيا من الخمس لنفقتها الواجبة، ولكن يجوز له أن يدفع إليها من الخمس لنفقتها غير الواجبة. وكذا يجب أن محتاط في من يلازم الإنسان عرفاً ويقوم بتأمين معيشتة فلا يدفع الخمس إليه لتأمين نفقته.

١٨٥٢ ♦ أداء الخمس إلى من تجب نفقته على الآخر ♦ يجوز إعطاء الخمس للسيد الفقير الذي تكون نفقته واجبة على الغير، فيما إذا كان هذا الغير لا يدفع لذلك السيد نفقته ولا يمكن إجباره على ذلك.

١٨٥٣ ♦ ما يجوز أدائه إلى الآخر بعنوان الخمس ♦ لا يجوز دفع الخمس إلى السيد الفقير أكثر من مؤونة سنة واحدة.

١٨٥٤ ♦ نقل الخمس إلى بلد آخر إذا لم يوجد مستحق ♦ من لم يجد في بلاده مستحقاً ولا يحتمل العثور عليه، أو لا يمكنه حفظ الخمس حتى يعثر على مستحقه، يجب عليه نقل الخمس إلى بلد آخر

وإيصاله إلى المستحق، وعليه الاحتياط بأن لا يأخذ نفقة النقل من الخمس.
ولوتلف الخمس من دون تقصيره فلا يجب عليه شيء.

١٨٥٥ ♦ نقل الخمس إلى بلد آخر مع احتمال وجود المستحق ♦ من لا يوجد المستحق للخمس في بلده، ولكن يحتمل العثور عليه، يجوز له نقل الخمس بإذن المجتهد الجامع للشرائط إلى بلد آخر وإن كان يمكنه حفظ الخمس حتى يعثر على مستحقه في بلده، ولوتلف الخمس من دون التقصير في حفظه، فليس بضامن، ولكن لا يجوز له أخذ مصاريف النقل من الخمس.

١٨٥٦ ♦ نقل الخمس إلى بلد آخر مع وجود المستحق في البلده إذا وجد المستحق للخمس في بلد المكلف جازله نقل الخمس إلى بلد آخر بإذن المجتهد الجامع للشرائط وإيصاله إلى المستحق، ولكن يتحمل هو مصاريف النقل، وإذا تلف الخمس وكان غير مقصر في حفظه، فليس بضامن.

١٨٥٧ ♦ أداء الخمس إلى وكيل المجتهد ♦ دفع الخمس إلى وكيل المجتهد الجامع للشرائط، مثل تسليم الخمس إلى نفس المجتهد الجامع للشرائط.

١٨٥٨ ♦ أداء القيمة أو جنس آخر بدل الخمس ♦ إذا أراد المكلف أن لا يدفع الخمس من نفس العين التي تعلق بها الخمس، بل أراد أن يدفع قيمتها، فيجب عليه حساب القيمة الواقعية، ولا يجوز أن يحسب قيمة العين التي فيها الخمس أقل من قيمتها الواقعية؛ وإن كان المستحق راضيًا بذلك. ولا يجوز دفع الخمس من جنس آخر غير الذي تعلق به الخمس (ما عدا النقود) إلا أن يميز ذلك الحاكم الشرعي بحسب المصلحة.

١٨٥٩ ♦ احتساب دين المستحق من باب الخمس ♦ إذا كان في ذمة المستحق دين، جاز له احتسابه من الخمس بإذن المجتهد الجامع للشرائط.

١٨٦٠ ♦ هبة الخمس إلى المالك من ناحية المستحق ♦ لا يجوز للمستحق أن يأخذ من باب الخمس وبهبه للمالك، ولكن من كان في ذمته الخمس ولم يقدر على أدائه بأي حال من الأحوال، ولم يكن عنده مال يُدفع منه خمسة حتى بعد الموت، يجوز للمستحق -حينئذٍ- أخذ الخمس منه وبهبه له. ولو كان الإنسان قد تخيل عدم إمكان براءة ذمته من الخمس ولو بعد موته ولهذا وهبه المستحق الخمس، ثم تبين أنه يستطيع دفع ما في ذمته من الخمس -كما لو حصل على مال اتفاقاً- فيجب عليه دفع الخمس، وإن كان قد مات فيدفع من أمواله بعنوان الخمس.

كتاب الزكاة

موارد وجوب الزكاة

١٨٤١ • ما يجب فيه الزكاة • تجب الزكاة في تسعة أشياء:

- الغلات الأربعة، وهي: ١- الحنطة، ٢- الشعير، ٣- التمر، ٤- الزبيب.
- والنقدين، وهما: ٥- الذهب، ٦- الفضة.
- والأنعام الثلاثة، وهي: ٧- الإبل، ٨- البقر، ٩- الغنم.

ومن ملك أحد هذه الأشياء التسعة مع توفر الشروط التي سيأتي ذكرها، وجب عليه دفع المقدار المعين من الزكاة، وصرفه في الموارد التي سيأتي ذكرها لاحقاً.

في الوقت الحاضر الذي لا تستعمل النقود من الذهب والفضة؛ يجب الاحتياط في دفع الزكاة من النقود التي تكون متداولة فيما لو توقرت في ذلك شرائط الزكاة في الذهب والفضة.

١٨٤٢ • ما يستحب فيه الزكاة • تستحب الزكاة في بعض الأشياء، مثل:

- ١- سائر الغلات (ما عدا الحنطة والشعير والتمر والزبيب)؛ من النباتات التي لا تفسد بسرعة، مثل: الرز والعدس والماش والدرة والسلت (وهو حَبّ بنعومة القمح وله خواص الشعير).

٢- رأس مال الكسب والتجارة.

شُرَائطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ

١٨٦٣ • **شُرُوطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ** • تجب الزكاة إذا بلغت الأعيان حدَّ النصاب -الذي سيأتي تفصيله- وكان المالك لها بالغا، عاقلاً، وكذلك يجب أن يكون المالك شخصاً خاصاً لا عنواناً كلياً فلا تجب الزكاة في الأوقاف العامة وأمثال ذلك مما يكون المالك عنواناً كلياً. وأيضاً يجب أن يكون الملك شخصياً؛ فلا يجب الزكاة على المقرض لكونه مالِكاً بمقدار القرض لما في ذمة المستقرض ملكاً كلياً.

١٨٦٤ • **زَمَنُ وَجُوبِ زَكَاةِ الْأَنْعَامِ وَالنَّقْدِينَ** • إذا ملك الإنسان البقر والغنم والإبل والذهب والفضة أحد عشر شهراً قرياً، تجب عليه زكاة ذلك عند رؤية هلال الشهر الثاني عشر، ولكن تعتبر السنة اللاحقة بعد إتمام الشهر الثاني عشر من حصول الملك.

فإذا ملك الشخص في العاشر من محرم البقر والغنم والذهب والفضة، فعند رؤية هلال شهر محرم في السنة اللاحقة، تجب الزكاة، ولكن تكون بداية السنة القادمة في العاشر من محرم القادم، ولو اختلف أحد شرائط وجوب الزكاة في الفترة ما بين الأول من محرم والعاشر منه باختياره أو من دون اختياره لا يؤثر في وجوب الزكاة، بل يجب عليه دفعها.

١٨٦٥ • **تَوْفُرُ شُرُوطِ الْوَجُوبِ أَتْنَاءَ السَّنَةِ** • إذا توفرت شرائط وجوب الزكاة للمالك البقر والغنم والإبل والذهب والفضة في أثناء السنة، بأن صار المالك بالغا -مثلاً- فلا يجب عليه الزكاة فإذا ملك الطفل في العاشر من محرم أربعين رأساً من الغنم وبعد مضي شهرين بلغ، فلا تجب عليه الزكاة في الأول من محرم من السنة الآتية، بل تجب في الأول من ربيع الأول، (أي بعد مرور أحد عشر شهراً قرياً على بلوغه) مع توفّر الشرائط الأخرى.

١٨٦٦ • **زَمَنُ تَعَلُّقِ الزَّكَاةِ بِالغَلَّاتِ وَزَمَنُ الْإِخْرَاجِ** • تجب زكاة الحنطة والشعير حينما يطلق عليهما الحنطة والشعير، وتجب زكاة الزبيب حينما يطلق عليه العنب، وتجب زكاة التمر إذا اصفرت أو احمرت ثمرة النخيل. ولكن وقت وجوب إخراج زكاة الحنطة والشعير حين تجمع الغلّة وتصفيتها، وفي التمر عند ما يطلق عليه التمر، وفي الزبيب عند ما يجفّ العنب ويطلق عليه الزبيب ولا يعتبر في وجوب زكاة الحنطة والشعير والزبيب والتمر أن يمضي الحول.

١٨٦٧ • **إِذَا لَمْ يَكُنْ مَالِكُ الْغَلَّاتِ مَكْلُفًا عِنْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ** • يشترط في وجوب زكاة الحنطة والشعير والزبيب والتمر توفّر شرائط الوجوب كبلوغ المالك في زمن الإيجاب فلو توفّرت هذه الشرائط بعده لا تجب الزكاة.

١٨٦٨ ♦ جنون صاحب الأموال ♦ إذا كان مالك البقر والغنم والإبل والذهب والفضة مجنوناً في تمام الحول أو بعضه، لا تجب عليه الزكاة.

١٨٦٩ ♦ إغماء صاحب الأموال في بعض أيام السنة أو سكره ♦ إذا كان مالك البقر والغنم والإبل والذهب والفضة سكراناً أو مغمى عليه في تمام الحول أو بعضه، لا تسقط عنه الزكاة. وكذلك لو كان حين وجوب زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب سكراناً أو مغمى عليه.

١٨٧٠ ♦ تمكّن المالك من التصرف في ما تعلق به الزكاة ♦ من شرائط وجوب الزكاة في غير الغلات، أن يكون المالك متمكّناً من التصرف في ملكه؛ فلا تجب الزكاة في ملكه الذي عُصّب منه، أو سُرق، أو ضاع ولا يعلم المالك مكانه.

ولا يشترط هذا في زكاة الغلات، فإذا كان المالك لا يتمكّن من التصرف في ملكه حين تعلق الزكاة بالغلات تعلقت الزكاة بها فإذا تمكّن من التصرف في ملكه وجب عليه دفع الزكاة.

١٨٧١ ♦ زكاة المال المقروضة ♦ إذا اقترض من الذهب والفضة أو غيرهما مما تجب فيه الزكاة وبقي عنده سنة، أو كان عنده في زمان وجوب زكاة الغلات، وجب عليه دفع زكاته ولا يجب على المقرض شيء.

زكاة الغلات الأربعة (الحنطة والشعير والتمر والزبيب)

١٨٧٢ ♦ نصاب الغلات ♦ يشترط في وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والكشمش بلوغها حد النصاب ولا كلام في أنّ النصاب في الغلات خمسة أوسق وكلّ وسق ستون صاعاً فالنصاب ثلاثمائة صاع، والمشهور على أنّ الصاع وزنه في جميع الغلات ١١٧٠ درهماً وإذا حوسب كلّ درهم بوزن $\frac{21}{4}$ مثقالاً اعتيادياً فيكون نصاب الغلات ٨٤٩/١٩٣ كيلوغراماً ولكن يجب التنبيه على مطلبين مهمتين في هذا الحساب:

- ١- إنّ مقدار الدرهم - حسب التحقيق - يكون أكثر من $\frac{21}{4}$ مثقالاً اعتيادياً، وقد عيّن وزن الدرهم حسب محاسبة ٢/٩٧ غراماً تقريباً، وفي النتيجة يكون نصاب (٣٠٠ صاعاً) يعادل ١٠٤١/٢٣٩ كيلوغراماً، وحسب محاسبة أخرى عيّن وزن الدرهم ٣/١٢٥ غراماً وبالتالي يكون النصاب ١٠٩٧/٨٧٥ كيلوغراماً.

١- غاية التعديل: ١٨.

٢- اوزان ومقياسها دراسلام، للدكتور والترهينس، ترجمة الدكتور غلامرضا ورهram (بالفارسية): ٥.

٢- يمكن تعيين وزن واحد لجميع الغلات فيما إذا كان وزن كل صاع في جميع الغلات متساوياً، لكن الصاع مكيا ل معين وكذا الوسط ومن البديهي أن الأجسام المختلفة يختلف وزنها بالنسبة إلى مكيا ل معين ولا يمكن أن يكون وزن صاع من الحنطة مساوياً لوزن صاع من الشعير فيختلف وزن النصاب في الغلات المختلفة والظاهر أن تعيين وزن ١١٧٠ درهماً لكل صاع يكون مربو طاً بالحنطة المتوسطة فالعددان المذكوران أنفاً (١٠٤١/٢٣٩) و (١٠٩٧/٨٧٥) كيلوغراماً) يرتبطان بنصاب الحنطة المتوسطة، وبالنظر إلى اختلاف أنواع الحنطة في الحقة والنقل والاختلاف المتقدم في وزن الدرهم، لا يمكن تعيين الحجم الدقيق لنصاب الغلات ويمكن اعتبار ١٣٠٠ ليترًا كحدّ أقلّ لحجم نصاب الغلات^١.

وهذا الحجم يمثل الأوزان المختلفة في الغلات، بل لكلّ قسم من أنواع الغلة أيضًا له الوزن الحجمي المختلف، فيمكن اعتبار ٧٨٠ كيلوغراماً الحدّ الأقلّ لنصاب الشعير -مثلاً^٢.

١٨٧٣ ♦ صرف جزء من المال قبل أداء زكاته ♦ إذا أكل هو وعائلته قبل دفع الزكاة من العنب والتمر والحنطة والشعير مما وجب فيه الزكاة بالمقدار المتعارف، لا يجب دفع زكاة ذلك المقدار. وكذلك لو أعطى إلى الفقير بالمقدار المتعارف من العنب حين اقتطافه ومن التمروقت اجتذاذه ومن الحنطة والشعير عند حصادهما، لا يجب في ذلك المقدار الزكاة.

١٨٧٤ ♦ وفاة المالك بعد وجوب الزكاة عليه ♦ لو مات المالك بعد أن تعلقت الزكاة بالحنطة والشعير والتمر والعنب، وجب إعطاء الزكاة من ماله. ولكن إذا مات قبل تعلق الزكاة، وجب على من بلغ سهمه النصاب من الورثة دفع زكاة سهمه.

١- عتِن العَلامَة الكابلي في غاية التعديل، ص ٢٦ وزن حجم معين من الماء، والحنطة، والشعير ١٠٤٠، ١١٧، ١٠٥ على الترتيب، وهذا غير تام، إذ بعد اختلاف أنواع المياه والحنطة والشعير في الخفة والثقل لا يصح تعيين وزن معين لكل ماء أو لكل حنطة ولكل شعير ولقد أكد بعض المحققين الغربيين على أن في البلدان العربية كانت الحبوب لا توزن بل كانت يستعمل الكيل فيها وأضاف أن المصادر أن ٧٥ إلى ٧٧ كيلوغراماً من الحنطة أو ٦٠ إلى ٧٢ كيلوغراماً من الشعير يساوي ١٠٠ ليترًا (وزن ومقياسها دراسلام: ٥٩- و قد صححنا خطأ مطبعياً منه-) وقد أجرينا تجربة على أحد أنواع الحنطة فتبين أن ٨٠ كيلوغراماً من الحنطة يعادل ١٠٠ ليتر، ومن هذا الرقم (و بالنظر إلى الاختلاف الموجود في وزن الدرهم) حصلنا على هذين العددين لحجم نصاب الغلات: ١٣٠١/٥٥ و ١٣٧٢/٣٤ ليترًا ومن رقم ٧٥ إلى ٧٧ كيلوغراماً من الحنطة ل ١٠٠ ليتر حصلنا على أرقام ١٣٥٢/٢٢ إلى ١٣٨٨/٢٢ (حسب أحد الأراء في مقدار الدرهم) ١٤٢٥/٨١ إلى ١٤٦٣/٨٢ ليترًا (حسب الرأي الآخر في مقدار الدرهم) فيمكن القول بأن حجم نصاب الغلات ما بين ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠ ليترًا.

٢- بالنظر إلى وزن ٦٠ كيلوغراماً ل ١٠٠ ليترًا من الشعير، وأقلّ حجم لنصاب الغلات ١٣٠٠ ليترًا.

١٨٧٥ ♦ مطالبة الزكاة من ناحية الحاكم الشرعي ♦ يجوز للساعي من قبل الحاكم الشرعي في جمع الزكاة مطالبة المالك بالزكاة حين تجمع الغلة وتصفيتها من التبن في الحنطة والشعير، وبعد جفاف التمر، وتحول العنب إلى الزبيب. وإذا لم يدفع المالك الزكاة وتلف الشيء الذي وجبت فيه الزكاة؛ فعليه دفع بدله.

١٨٧٦ ♦ وجوب الزكاة بعد تملك المال ♦ لو وجبت الزكاة بعد تملكه لأشجار النخيل والعنب وزرع الحنطة والشعير، وجب عليه دفع زكاتها.

١٨٧٧ ♦ معاملة مال وجب زكاته ♦ إذا باع الشجر والزرع بعد وجوب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والعنب، فالظاهر صحة المعاملة ووجب على البائع أو المشتري دفع زكاة ذلك؛ ولو دفعها المشتري يجوز له أن يأخذ بمقدارها من البائع.

١٨٧٨ ♦ شراء ما تعلق به الزكاة ♦ إذا اشترى الإنسان الحنطة أو الشعير أو التمر أو العنب و علم أن البائع دفع زكاتها أو شك في ذلك، فلا يجب عليه شيء. وإذا علم أن المالك لم يدفع الزكاة، فيجب عليه دفع الزكاة، إلا أن يدفع البائع الزكاة بعد البيع، ولو دفع المشتري الزكاة يجوز له أن يأخذ ما يساوي ذلك المقدار من البائع.

١٨٧٩ ♦ نقصان الثلاث عن النصاب بعد اليبس ♦ إذا بلغ كل من الحنطة والشعير والعنب حد النصاب حال رطوبتها، ونقصت عنه بعد الجفاف أو بعد تحول العنب إلى الزبيب فلا يجب فيها الزكاة.

١٨٨٠ ♦ صرف الغلات قبل اليبس وزكاة المقدار المتبقية ♦ إذا صرف الحنطة والشعير والتمر قبل جفافها فإن كان مقدارها يبلغ حين الجفاف حد النصاب، فيجب دفع زكاته. وكذلك إذا صرف العنب قبل تحوله إلى الزبيب، فإن كان مقداره يبلغ حد النصاب حين صيرورته زبيباً، يجب دفع زكاته.

١٨٨١ ♦ زكات أنواع التمر ♦ التمر على ثلاثة أقسام:

١- منه ما يُجفف، فتجب فيه الزكاة من دون إشكال، كما تقدم.

٢- منه ما يُؤكل في حال كونه رطباً، فالأحوط دفع زكاته لو كان مقداره يبلغ حين الجفاف حد النصاب.

٣- ومنه ما يُؤكل قبل نضجه، فالظاهر عدم وجوب الزكاة فيه.

١٨٨٢ ♦ مرور سنة على الغلات المؤكدة ♦ ما دُفع زكاته من الحنطة والشعير والتمر والعنب، لا تجب فيه الزكاة مرة أخرى وإن بقي عنده عدة سنين.

١٨٨٣ ♦ مقدار زكاة الغلات ♦ لوسقي الحنطة و الشعير و التمرو العنب من مياه الأمطار أو النهر أو استفاد من رطوبة الأرض، تكون الزكاة بمقدار العشر ($\frac{1}{10}$)، ولو كان السقي بماء البئر أو القنوات أو النهر أو البحر أو بالدلو ونحوه تكون الزكاة نصف العشر ($\frac{1}{20}$).

١٨٨٤ ♦ قدر زكاة الغلات إذا سقيت بالمطر أو الدلو ♦ ما سقي من الحنطة و الشعير و النخيل و العنب من المطر و بالدلو أيضًا فإن صدق عليه السقي بالدلو ونحوه فقط فزكاته نصف العشر وإن صدق عليه السقي من المطر فقط فزكاته العشر. و أما لو كان السقي بالنحو الذي يسند عرفًا إلى كليهما، فزكاته ثلاثة من أربعين ($\frac{3}{40}$).

١٨٨٥ ♦ زكاة الغلات مع الشك في سقيها بالمطر أو الدلو أو بهما ♦ إذا كان لا يعلم هل يصدق على السقي أنه بماء المطر -مثلًا- فقط أو يسند السقي عرفًا إلى ماء المطر و ماء الدلو -مثلًا- كفى دفع ثلاثة من أربعين.

١٨٨٦ ♦ زكاة الغلات مع الشك في سقيها بالدلو أو المطر أو بهما ♦ إذا شك و لم يعلم عرفًا هل يصدق السقي بكليهما أو يصدق -فقط- السقي بالدلو مثلًا، كفى في هذه الصورة دفع نصف العشر. وكذلك لو كان الاحتمال ثلاثيًا بأن احتمال أيضًا صدق السقي بماء المطر -فقط- عرفًا.

١٨٨٧ ♦ زكاة الغلات مع سقيها بهما بلا تأثير لماء الدلو ♦ إذا سقى الحنطة و الشعير و النخيل و العنب بماء المطر و النهر، و استغنى بذلك عن السقي بماء الدلو ونحوه، و لكن مع ذلك سقى بماء الدلو أيضًا بحيث أن السقي بماء الدلو لم ينفع في زيادة المحصول، تكون الزكاة العشر بلا إشكال. و إذا سقى بماء الدلو و أمثاله، و استغنى بذلك عن السقي بماء النهر و المطر، و لكن مع ذلك سقى بماء النهر و المطر، و لم ينفع هذا السقي الثاني في زيادة المحصول، فالزكاة نصف العشر من دون إشكال.

١٨٨٨ ♦ زكاة الغلات مع سقيها من نداوة الأرض المجاورة ♦ إذا سقى زرعًا بالدلو ونحوه، و زرع زرعًا في الأرض المجاورة بحيث شرب الزرع بعروقه من رطوبة الأرض؛ و لم يعد محتاجًا للسقي، فزكاة الزرع الذي سقى بالدلو نصف العشر، و زكاة الزرع المجاور العشر.

١٨٨٩ ♦ احتساب المخارج من نصاب المحصول ♦ الأحوط عدم استثناء مؤونة تحصيل الحنطة و الشعير و التمرو العنب، في محاسبة النصاب فلو وصل مقدار كل واحد من هذه المحاصيل حد النصاب قبل ملاحظة المصاريف، فالأحوط دفع زكاته.

١٨٩٠ • احتساب قيمة البذر من نصاب المحصول • الأحوط عدم كسر البذر المصروف في الزراعة عن النصاب، سواء كان البذر من عنده أو اشتراه، بل عليه ملاحظة مجموع المحصول من دون احتساب البذر.

١٨٩١ • احتساب الخراج عن أصل المحصول • ما تأخذه الدولة من عين المال، لا تجب فيه الزكاة، فلو كان المحصول ١١٠٠ كيلوغراماً -مثلاً- وأخذت الدولة ٣٠٠ كيلوغراماً بعنوان ضرائب، فتجب الزكاة في ٨٠٠ كيلوغراماً.

١٨٩٢ • احتساب المصارف عن الحاصل • الأحوط عدم استثناء مؤونة المحصول ودفع زكاة الباقي بل يدفع زكاة الجميع.

١٨٩٣ • احتساب المصارف قبل تعلق الزكاة أو بعده • في المسألة السابقة لا فرق في أن المصاريف كانت قبل تعلق الزكاة بالمحصول أو بعده.

١٨٩٤ • أداء الزكاة قبل الحصاد • لا يجب الانتظار حتى يجف العنب والتمر أو يتجمع محصول الحنطة والشعير ثم يدفع الزكاة، بل يجوز تعيين القيمة عند تعلق الزكاة ودفع زكاتها.

١٨٩٥ • تسليم المحصول الزكوي إلى المستحق قبل حصاده • يمكن تسليم عين الزرع أو التمر أو العنب بعد أن تتعلق فيها الزكاة قبل الحصاد أو الاقطفاف بشكل مشاع إلى المستحق أو المحاكم الشرعي أو وكيله، ففي هذه الصورة يشترك المالك والمستحقين في مصاريف الزكاة بالنسبة إلى حصة كل واحد منهما.

١٨٩٦ • استلام أجرة الحفظ بعد التسليم • إذا سلم المالك عين المال من الزرع أو التمر أو العنب إلى المحاكم أو المستحق أو وكيلهما، فلا يجب عليه حفظ ذلك مجّاناً بنحو الإشاعة، بل يجوز للمالك المطالبة بالاجرة في بقاء حصة المستحقين في أرضه إلى وقت الحصاد أو الجفاف.

١٨٩٧ • نصاب زكاة عدّة زراعات في المناطق المختلفة • إذا كان له من الحنطة والشعير والتمر والعنب في بلاد مختلفة يدرك بعضها قبل بعض ولم يكن حاصلها في وقت واحد، وكان جميع المحصول لسنة واحدة، فإن أدرك بعضه أولاً وبلغ حد النصاب، وجب عليه دفع زكاته في ذلك الوقت، ودفع زكاة الباقي فيما بعد عند إدراكه، وأما إذا كان ما أدرك أولاً لم يبلغ حد النصاب، فلا تجب عليه الزكاة فعلاً؛ نعم إن يتقن أنه مع ما سيحصل بعداً يصل إلى حد النصاب تجب عليه الزكاة في ذلك الوقت.

١٨٩٨ • نصاب ما حصل مرتين في سنة واحدة • إذا كانت شجرة النخيل أو العنب -مثلاً- تعطي ثمارها مرتين في السنة، فإن بلغ المجموع بمقدار النصاب، فالأحوط وجوب الزكاة في ذلك.

١٨٩٩ • أداء الزكاة من الرطب والعنب • إذا كان عنده مقدار من الرطب أو العنب بحيث يكون تمره أو زبيبته بمقدار حد النصاب، فيجوز له أن يدفع مقداراً منه إلى المستحق بقصد الزكاة بحيث لو جف يكون مقدار الزبيب أو التمر بمقدار الزكاة التي وجبت عليه.

١٩٠٠ • أداء أجناس أخر بدل قيمة الزكاة • إذا وجبت عليه زكاة التمر اليابس أو الزبيب لا يجوز له دفع زكاة ذلك من الرطب أو العنب وإن كان من باب القيمة. وكذلك إذا وجبت عليه زكاة الرطب أو العنب، فلا يجوز له دفع زكاة ذلك من التمر اليابس أو الزبيب وإن كان من باب القيمة. وبشكل عام إذا كانت الزكاة تدفع من باب القيمة فلا يجوز ألا الدفع من النقود ولا يكفي الدفع من جنس آخر.

١٩٠١ • تقدم الزكاة على ديون الميت • لومات الشخص وله مال تعلقت به الزكاة وعليه دين أيضاً فيجب إخراج جميع الزكاة من ماله الذي وجبت فيه الزكاة، ثم يدفع دينه.

١٩٠٢ • أداء دين الميت قبل وجوب الزكاة • لومات شخص وعليه دين ولكن كان عنده من الحنطة والشعير والتمر والعنب، وقبل أن تتعلق الزكاة بها أدى الورثة دينه من مالٍ آخر، فن بلغ سهمه منهم النصاب وجبت عليه الزكاة. وأما إذا لم يؤدّ الورثة دين الميت قبل أن تتعلق الزكاة بماله، فإن كان مال الميت بمقدار دينه، فلا يجب دفع زكاة ذلك، وإذا كان ماله أكثر من دينه فإن كان دينه بالمقدار الذي إن أرادوا أداءه لهم أن يدفعوا مقداراً من الحنطة والشعير والتمر والعنب إلى الدائن أيضاً، فما يدفعونه للدائن منها لا تجب فيه الزكاة، ويكون بقية المال للورثة فن بلغ سهمه النصاب وجبت عليه الزكاة.

١٩٠٣ • أداء الزكاة من محصول رديء • لو كان ما وجبت فيه الزكاة من الحنطة والشعير والتمر والعنب يشتمل على الجيد والردّي، فالأحوط عدم دفع زكاة القسم الجيد من الرديء، ولكنه لا يجب عليه دفع زكاة الجميع من الجنس الجيد، بل يجوز له دفع زكاة كل قسم من جنسه.

زكاة النقدين

الذهب والفضة

١٩٠٤ • نصاب الذهب • للذهب نصابان:

• النصاب الأول: عشرون ديناراً، وهذا النصاب على المشهور يعادل خمسة عشر مثقالاً اعتيادياً، وتقريباً ٦٩/١ غراماً. ولكن الظاهر أن وزن الدينار أكثر من $\frac{3}{4}$ المثقال الاعتيادي؛ لذا يكون نصاب

الذهب أكثر من الوزن المذكور.

وفي نظربعض المحققين أن الدينار الشرعي ما يقارب من ٤/٢٤ غرامًا، فالنصاب الأول للذهب ٨٤/٧ غرامًا تقريبًا، وفي نظربعض الآخر من المحققين أن الدينار الشرعي ٤/٤٦ غرامًا، فالنصاب الأول للذهب يكون ٨٩/٣ تقريبًا، ولكن الأفضل العمل حسب القول المشهور.

وعند ما يبلغ الذهب النصاب الأول، ومع توفر الشرائط الأخرى، يجب أن يدفع الإنسان واحدًا من أربعين ($\frac{1}{40}$) منه بعنوان الزكاة، وإذا لم يبلغ إلى ذلك المقدار، فلا تجب فيه الزكاة.

• النصاب الثاني: أربعة دنائير، وهو على المشهور ٣ مثاقيل اعتيادية (تقريبًا ١٣/٨ غرامًا)، وعلى قول بعض المحققين ١٦/٩ غرامًا تقريبًا، وعلى قول البعض الآخر منهم ١٧/٨ غرامًا تقريبًا. وإذا زادت أربعة دنائير على العشرين دينارًا، فيجب دفع زكاة ٢٤ دينارًا، ولو زادت على العشرين أقل من أربعة دنائير، وجب دفع زكاة العشرين فقط؛ وليس على الزائد شيء. وهكذا كلما حصلت الزيادة، يعني إذا زادت أربعة، وجب دفع زكاة الجميع، وإذا كان الزائد أقل من الأربعة، فلا يجب على الزائد زكاة.

١٩٠٥ • نصاب الفضة ومقدار الزكاة • للفضة نصابان:

• النصاب الأول: ٢٠٠ درهم أو ١٤٠ دينارًا، وعلى المشهور ١٠٥ مثقالًا اعتياديًا (تقريبًا ٤٨٣/٨ غرامًا)، وفي نظربعض المحققين تقريبًا ٥٩٣/٢ غرامًا، وفي نظربعض الآخر منهم ٦٢٥ غرامًا. ولكن الأفضل رعاية القول المشهور. وإذا بلغت الفضة النصاب الأول، وكانت الشرائط الأخرى متوفرة، وجب عليه أن يدفع واحدًا من أربعين ($\frac{1}{40}$) بعنوان الزكاة، وإذا لم تبلغ هذا المقدار، فلا تجب الزكاة.

• النصاب الثاني: ٤٠ درهم أو ٢٨ دينارًا، وعلى المشهور ٢١ مثقالًا اعتياديًا (تقريبًا ٩٦/٣ غرامًا)، وفي نظربعض المحققين ١١٨/٦ غرامًا، وفي نظربعض الآخر منهم تقريبًا ١٢٥ غرامًا، وإذا زاد بمقدار النصاب الثاني على النصاب الأول، فيجب دفع زكاة الجميع، ولو كان الزائد بأقل من مقدار النصاب الثاني، فلا تجب على المقدار الزائد الزكاة. وهكذا كلما زاد، أي إذا كان الزائد بمقدار النصاب الثاني، وجب دفع زكاة الجميع، ولو كان الزائد أقل من ذلك، فلا تجب الزكاة في الزائد الذي يكون أقل من النصاب الثاني.

فعل هذا لودفع الإنسان واحدًا من أربعين مما يملكه من الذهب والفضة، يكون قد أدى ما عليه من الزكاة الواجبة، بل قد أدى أحيانًا أكثر من المقدار الواجب عليه، فمن كان عنده ١٥٠ دينارًا من الفضة مثلاً فعند ما يدفع واحدًا من أربعين يكون قد أدى زكاة ١٤٠ دينارًا الواجب عليه، وزكاة ١٠ دنائير أيضًا.

١٩٠٦ • زكاة النقدين في كل سنة • من ملك الذهب أو الفضة وبلغا النصاب، فعليه دفع زكاتها في السنوات الآتية ما دام لم يقل من النصاب الأول وإن كان قد دفع زكاته سابقًا.

١٩٠٧ • شرط تعلق الزكاة بالنقدين • تجب زكاة الذهب والفضة فيما إذا كانا مسكوكين وكانت المعاملة بهما رائجة وإن مسحت النقشة عنهما أيضًا. فعلى هذا الذهب والفضة المسكوكان التي تستعملها النساء للزينة لو كانت المعاملة رائجة بهما -أي يتعامل بهما كنفود الذهب والفضة- وجبت زكاتها، وإذا لم تكن المعاملة بهما رائجة، فلا تجب الزكاة؛ ولكن الأحوط استحبابًا دفعها.

١٩٠٨ • زكاة النقود • في هذا الزمان الذي ليست المعاملة رائجة بنقود الذهب والفضة، إن بلغت النقود إلى حد نصاب الذهب أو الفضة مع توفر سائر الشرائط (كبقاء عين النقود طول السنة)، يجب الاحتياط بدفع الزكاة وإن لم تكن من جنس الذهب والفضة.

١٩٠٩ • انفراد الذهب والفضة في احتساب النصاب • من كان يملك الذهب والفضة، فإذا لم يبلغ ذلك حد النصاب الأول، كما لو كان يملك ١٩٩ درهمًا من الفضة و ١٩ دينارًا من الذهب، فلا تجب عليه الزكاة.

١٩١٠ • نقصان النصاب في أثناء السنة • تجب زكاة الذهب والفضة فيما لو ملكهما الإنسان بمقدار حد النصاب بمدة أحد عشر شهرًا تقريبًا كاملًا كما ذكرنا في المسألة ١٨٦٣، وإذا نقص الذهب والفضة في أثناء المدة المذكورة عن حد النصاب الأول، فلا تجب الزكاة.

١٩١١ • تبديل الذهب والفضة في أثناء السنة • إذا بدل ما عنده من الذهب أو الفضة في خلال أحد عشر شهرًا مع ذهب أو فضة أخرى، أو أبدهما بشيء آخر، أو أذابهما، فلا تجب عليه الزكاة، نعم إذا كان التبديل أو الإذابة بغرض الفرار عن الزكاة فالأحوط استحبابًا دفع الزكاة.

١٩١٢ • تبديل الذهب والفضة في الشهر الثاني عشر • لو أذاب النقود من الذهب والفضة في الشهر الثاني عشر، يجب عليه دفع زكاتها؛ وإن نقص وزنها أو قيمتهما بسبب الذوبان، فعليه دفع الزكاة التي وجبت عليه قبل الذوبان.

١٩١٣ • أداء الزكاة من الذهب والفضة الرديئين • إذا كان عنده الجيد والرديء من الذهب والفضة، فالأحوط عدم دفع زكاة القسم الجيد من القسم الرديء، ولكن لا يجب عليه دفع زكاة الجميع من الذهب والفضة الجيدين، بل يجوز أن يدفع زكاة كل قسم من جنسه.

١٩١٤ • زكاة الذهب والفضة من غيرهما • لو كانت النقود المسكوكة من الذهب أو الفضة تحتوي على معادن أخرى أكثر من المقدار المتعارف، ولكن ما زال يطلق عليها نقود الذهب أو الفضة، فمع توقُّر شرائط وجوب الزكاة كالنصاب، تجب فيها الزكاة؛ وإن لم يبلغ خالص الذهب أو الفضة حدَّ النصاب. ولكن المعدن الذي لا يطلق عليه نقود الذهب أو الفضة بسبب زيادة المعدن الآخر بأكثر من الحدِّ المتعارف)، لا تجب فيه الزكاة وإن بلغ خالص الذهب أو الفضة فيه حدَّ النصاب.

١٩١٥ • أداء زكاة النقدين • إن كان النقد الذهبي أو الفضي مخلوطاً بمعدن آخر بالمقدار المتعارف، فإن دفع زكاة ذلك من النقد الذهبي أو الفضي الآخر الذي اختلط فيه أكثر من المتعارف من معدن آخر، أو دفع الزكاة من غير النقد الذهبي أو الفضي بحيث تكون قيمته تساوي ما وجب عليه من الزكاة، فلا إشكال فيه.

زكاة الأنعام الثلاثة

الإبل والبقر والغنم

١٩١٦ • شروط تختص بزكاة الأنعام • يُشترط في زكاة الإبل والبقر والغنم غير الشروط المذكورة، شرطان آخران:

- الأول: أن يكون الحيوان غير عامل، ويكفي في ذلك أن يقال: «إنَّ الحيوان غير عامل».
- لا يشترط أن يُقال له «إنَّه غير عامل في جميع الحول»؛ فعلى هذا لو كان الحيوان عاملاً في أثناء الحول، ولكن كان يُطلق عليه عرفاً غير العامل، وجبت زكاته.
- الثاني: أن تكون سائمة أي غير معلوفة فإذا كانت معلوفة أو تعيش على نبات المالك أو ملك غيره، لا تجب فيها الزكاة. وفي هذا الشرط أيضاً يجب أن يُطلق على الحيوان عرفاً أنه سائم أي يعيش على نبات البرية، ولا يشترط أن تصدق عليه «أنَّه سائم طول السنة» أو لا يعيش على علف الصحراء في جميع الحول»، لذا لو كان معلوقاً في مقدار من الحول أو أكل من زرع، ولكن كان يُطلق عليه عرفاً أنه يعيش على نبات الصحراء، وجبت زكاته. وذلك مثل حيوان يأكل من العلف الحصيد في فصل الشتاء فقط كما هو المتعارف.

١٩١٧ • زكاة الأنعام إذا اشترى أو اكترى المرتع • لو اشترى الإنسان لإبله وبقره وغنمه مرتعاً لم يزرعه أحد، أو استأجره، أو دفع مآلاً لكي ترعى فيه، وجبت عليه زكاتها.

١٩١٨ • نصاب الإبل • في الإبل اثنا عشر نصاباً:

- الأول: خمسة من الإبل وزكاتها شاة، ولا زكاة في الأقل من هذا العدد.
- الثاني: عشرة، وزكاتها شاتان.
- الثالث: خمسة عشر، وزكاتها ثلاث شياه.
- الرابع: عشرون، وزكاتها أربع شياه.
- الخامس: خمسة وعشرون، وزكاتها خمس شياه.
- السادس: ستة وعشرون، وزكاتها من الإبل ناقة تستعى بنت مخاض، وهي الداخلة في السنة الثانية.
- السابع: ستة وثلاثون، وزكاتها بنت لبون، وهي الناقة التي دخلت في السنة الثالثة.
- الثامن: ستة وأربعون، وزكاتها حقة، وهي الناقة التي دخلت في السنة الرابعة.
- التاسع: إحدى وستون، وزكاتها جذعة، وهي الناقة التي دخلت في السنة الخامسة.
- العاشر: ست وسبعون، وزكاتها بنتا لبون، أي ناقتان دخلتا في السنة الثالثة.
- الحادي عشر: إحدى وتسعون، وزكاتها حقتان، أي ناقتان دخلتا في السنة الرابعة.
- الثاني عشر: مائة وإحدى وعشرون فصاعداً، ويجب أن يحسب أربعين أربعين، ويدفع عن كل أربعين بنت لبون، وهي الناقة التي دخلت في السنة الثالثة، أو يحسب خمسين خمسين، ويدفع عن كل خمسين حقة، وهي الناقة التي دخلت في السنة الرابعة، أو يحسبها بالأربعين والخمسين. وعلى كل تقدير يجب أن يحسب بحيث لا يبقى شيء أصلاً أو يبقى شيء لا يصل إلى العشرة. مثلاً لو كان ١٤٠ بعيراً فعليه أن يدفع عن المائتين حقتين، أي ناقتين دخلتا في السنة الرابعة، وعن الأربعين الباقية بنت لبون، أي ناقة دخلت في السنة الثالثة. ويجب أن يكون البعير الذي يدفع للزكاة أنثى ولا يجب دفع الزكاة من نفس الإبل؛ فلو دفعها من إبل آخر أو ما يساوي ذلك من القيمة كفى.

١٩١٩ • زكاة ما بين النصابين • لا تجب الزكاة في ما بين النصابين، فلوزاد عدد الإبل عن النصاب الأول وهو خمسة، لا تجب في هذه الزيادة زكاة ما لم يصل العدد إلى العشرة، بل عليه زكاة الخمسة فقط. وكذا في الأنصبة الأخرى.

١٩٢٠ • نصاب البقر • في البقر نصابان:

- النصاب الأول: ثلاثون، وفيه تبيع أو تبعة فإذا بلغ عدد البقر ثلاثين، مع توقر الشروط

الأخرى التي ذكرت سابقاً، وجب الزكاة والتبعية هو البقر الذي دخل في السنة الثانية.
 • النصاب الثاني: أربعون، وفيه مستة، أي الأنتى من البقر التي دخلت في السنة الثالثة، ولا شيء في ما بين الثلاثين والأربعين.

فمن كان عنده تسع وثلاثون بقرًا مثلاً، وجبت عليه زكاة الثلاثين فقط. وكذا لو زاد العدد عن الأربعين ولم يصل إلى الستين، فعليه زكاة الأربعين فقط، وأما إذا بلغ العدد الستين، وجب تبعا لأنه ضعف النصاب الأول، وهكذا كلما زاد العدد، فيحسب إما ثلاثين أو أربعين أو أربعين أو بكليهما، ويدفع زكاته بالطريقة المذكورة سابقاً. ولكن عليه أن يحسب بالنحو الذي لا يبقى شيء، أو إذا بقي شيء يكون أقل من عشرة، مثلاً إذا كان عنده سبعون بقرة، يحسب أربعين وثلاثين ويدفع عن الثلاثين زكاة الثلاثين وعن الأربعين زكاة الأربعين، لأنه لو حسب بالثلاثين تبقى عشرة من دون زكاة.

١٩٢١ • نصاب الغنم • للغنم خمسة نصاب:

• الأول: أربعون، وزكاتها شاة واحدة، وما لم يبلغ العدد إلى الأربعين، لا تجب فيه الزكاة.

• الثاني: مائة وإحدى وعشرون، وزكاتها شاتان.

• الثالث: مائتان وواحدة، وزكاتها ثلاث شياه.

• الرابع: ثلاثمائة وواحدة، وزكاتها أربع شياه.

• الخامس: أربعمائة فما فوق، وزكاتها في كل مائة شاة.

ولا تجب دفع الزكاة من نفس الغنم، بل لو دفع من غنم آخر أو ما يساوي ذلك من القيمة، كفي. ولا يجزي دفع قيمتها من أجناس أخرى (ما عدا النقود).

١٩٢٢ • زكاة ما بين النصابين • لا تجب زكاة ما بين النصابين، فعليه من كان عنده أكثر من أربعين -الذي هو النصاب الأول- فما دام لم يصل إلى النصاب الثاني، الذي هو مائة وإحدى وعشرين، يجب عليه زكاة الأربعين فقط، وما زاد على هذا العدد لا زكاة فيه. وكذا الكلام في النصب الأخرى.

١٩٢٣ • عدم تأثير جنسية الحيوان • إذا بلغ مقدار الإبل والبقر والغنم النصاب وجبت الزكاة سواء كانت جميعها ذكورا أو إناثاً أو بعضها من الإناث والبعض الآخر من الذكور.

١٩٢٤ • وحدة جنس البقر مع الجاموس والإبل العربي مع غير العربي وكذا المعز مع الضأن • البقر والجاموس في الزكاة جنس واحد، وكذا الإبل العرب والعراب والبخاتي، وكذلك المعز والضأن.

١٩٢٥ • سن الغنم والجنس المؤديان بعنوان الزكاة • الشاة المأخوذة في الزكاة في الغنم والإبل أقل ما

يراد منها على الأحوط ما كمل له سنة ودخل في السنة الثانية إن كان من الضأن وما دخل في الثالثة إن كان من المعز.

١٩٢٤ • قلّة قيمة الحيوان المؤدّة بعنوان الزكاة • لا إشكال في أن يدفع الزكاة من الغنم التي تكون قيمتها أقل من أغنامه الأخرى، ولكن الأفضل أن يدفع من التي تكون قيمتها أكثر من جميع أغنامه، وكذا الكلام في الإبل والبقر.

١٩٢٧ • احتساب النصاب مع الشراكة في الحيوان • إذا اشترك أكثر من واحد في تملك الأنعام، تجب الزكاة على من بلغ نصيبه النصاب الأول، ولا تجب على من كان سهمه أقل من ذلك.

١٩٢٨ • تملك الحيوان في مناطق متعددة • إذا كان لشخص بقر أو إبل أو غنم في أماكن متعدّدة، فلو بلغ مجموعها النصاب، وجبت فيها الزكاة.

١٩٢٩ • زكاة الحيوانات المريضة والمعيبة • يجب دفع الزكاة، وإن كان ما عنده من البقر والغنم والإبل مرضى ومعيبة.

١٩٣٥ • سلامة الحيوان المؤدّى بعنوان الزكاة • إذا كان جميع ما عنده من البقر والغنم والإبل سالمًا وشائبًا ومن دون عيب، فلا يجوز له دفع المريض منها والمعيبة والهزلة بعنوان الزكاة. بل لو كان بعضها سالمًا والبعض الآخر مرضى، وقسم منها معيبة والقسم الآخر من دون عيب، وبعضها شائبة والبعض الآخر هرم، فالأحوط دفع الزكاة من الحيوانات السالمة والشائبة والتي من دون عيب، بل الأحوط إذا كان الجميع مرضى أو معيبة أو هزلة، أن يدفع الزكاة من السالمة والشائبة والخالية من العيب.

١٩٣١ • تبديل الحيوان في أثناء السنة • إذا استبدل ما عنده من البقر والغنم والإبل بشيء آخر قبل انتهاء الشهر الحادي عشر، أو استبدل ما عنده من النصاب بغيره من نفس الجنس والمقدار، كما لو كان عنده أربعون من الغنم فبأدها بأربعين أخرى من الغنم، لم تجب عليه الزكاة.

١٩٣٢ • تكوّن زكاة الحيوان في كلّ سنة • إذا دفع ما وجب عليه من زكاة الغنم والبقر والإبل من مالٍ آخر له، فما دام العدد نصابًا، تجب عليه الزكاة في كلّ سنة. وأما لو دفع زكاتها منها فنقص النصاب الأول، لم تجب الزكاة. مثلاً إذا كان عنده أربعون شاة وقام بدفع زكاتها من غيرها، فما دام العدد لا يقل عن الأربعين (النصاب)، وجب عليه دفع شاة في كلّ سنة، ولو دفع الزكاة منها فما دام العدد لا يصل إلى الأربعين، لم تجب الزكاة.

مصرف الزكاة

١٩٣٣ • مصارف الزكاة • يجب أن تصرف الزكاة في أحد الموارد الثمانية التالية:

- الأول: الفقير، وهو الذي لا يملك مؤونة سنته المناسبة له ولعائلته.
- ومن كان عنده صنعة أو ملك أو رأس مال يستطيع بواسطتها تأمين مؤونته، ليس بفقير.
- الثاني: المسكين، وهو من يكون أسوأ حالاً من الفقير.
- الثالث: العاملون على الزكاة، وهم الذين يقومون بجمع الزكاة، أو حفظها، أو حسابها من قبل الإمام عليه السلام أو نائبه، أو يقومون بإيصالها إلى الإمام عليه السلام أو إلى نائبه أو إلى المستحقين.
- الرابع: المؤلفئة قلوبهم، وهم المسلمون الذين ضعف اعتقادهم بالمعارف الدينية، ولو أعطي إليهم من الزكاة قوي إيمانهم.

• الخامس: شراء العبيد وعتقهم، بالشرائط المذكورة في الكتب المفضلة.

• السادس: الغارمون، وهم الذين أرهقتهم ديونهم وعجزوا عن أدائها.

• السابع: في سبيل الله، أي صرفها في كل عمل ذي منفعة دينية سواء كانت عامة، كبناء المساجد ومدارس العلوم الدينية ونشر الكتب الإسلامية، أو خاصة كإرسال بعض المؤمنين إلى الحج.

وأوضح مصاديق هذا القسم هو الصرف في الجهاد في سبيل الله.

والظاهر أن هذا المورد لا يشمل الأمور الدنيوية؛ وإن كانت ذات النفع العام، مثل: بناء الجسور و عمارة الشوارع والطرق.

• الثامن: ابن السبيل، وهو المسافر الذي عجز في سفره.

وسياقي تفصيل أحكام هذه الموارد في المسائل الآتية.

١٩٣٤ • أكثر ما يعطى إلى الواحد بعنوان الزكاة • لا يجوز للفقير أو المسكين أن يأخذ من الزكاة أكثر من مؤونة السنة له ولعائلته، وإذا كان عنده مقدار من النقود أو الجنس ولم يكف لمؤونة سنته، إنما يجوز له جبران النقص من الزكاة، ولكن إذا كان لا يستطيع تأمين مؤونته في السنوات الآتية - ولو من غير الزكاة - فيجوز له أخذ ما يحتاجه للسنوات اللاحقة أيضاً من الزكاة في السنة الأولى.

١٩٣٥ • أخذ الزكاة عند الشك في تجدد الفقر • من كان عنده مؤونة سنته، فصرف مقداراً منها ثم شك هل يكفي الباقي لمؤونة سنته أم لا لا يجوز له أخذ الزكاة.

١٩٣٦ • أداء الزكاة إلى من ليس له مؤونة بدون شراء رأس المال • إذا كانت أرباح صاحب الصنعة أو صاحب الملك أو التاجر لا تكفي لمؤونة سنته، جاز له أن يجبر النقص من الزكاة ولا يلزمه بيع أدوات عمله أو ملكه أو صرف رأس ماله؛ لتأمين مخارجه.

١٩٣٧ • مراعاة شأن الفقير في دفع الزكاة إليه • الفقير الذي لا يملك مؤونة سنته وعائلته، إن كان له دار لسكناء أو سيارة ونحوها، فإن كان بحاجة إلى هذه الأمور ولو لحفظ وجاهته، جاز له الأخذ من الزكاة. وكذا الكلام بالنسبة لأثاث منزله وأوانيه وملابسه الصيفية والشتوية والأشياء الأخرى التي يحتاجها. وإذا كان الفقير لا يملك هذه الأشياء وكان بحاجة إليها، جاز له الأخذ من الزكاة لشراؤها.

١٩٣٨ • دفع الزكاة إلى فقير يمكنه تعلم الصنعة • إذا لم يكن تعلم الصنعة صعباً على الفقير، فلا يجوز له الأخذ من الزكاة لتأمين معاشه، لكن يجوز له أخذها ما زال مشغولاً بالتعلم.

١٩٣٩ • دفع الزكاة إلى شخص كان فقيراً سابقاً • من لم يُعلم فقره الآن، ولكنه كان فقيراً في السابق، يجوز دفع الزكاة إليه.

١٩٤٠ • قبول ادعاء الفقر لأداء الزكاة • من ادعى الفقر، ولم يكن فقيراً في السابق، أو لم يُعلم هل كان فقيراً أم لا فإن لم يحصل الاطمئنان من قوله، لا يجوز دفع الزكاة إليه.

١٩٤١ • محاسبة دين الفقير من الزكاة • لو كان لمن وجبت عليه الزكاة دين على فقير، جاز له احتساب ما على ذلك الفقير زكاة، إلا إذا كان الدائن لا يأمل قدرة المدين على قضاء دينه في المستقبل، ففي هذه الصورة لا يجوز احتساب ذلك من الزكاة.

١٩٤٢ • محاسبة دين الميت الفقير من الزكاة • إذا مات الفقير مديوناً ولم تفر تركته للدين، جاز للدائن احتساب ذلك المقدار الناقص من الزكاة. وإذا كانت تركته بمقدار دينه ولم يؤدِّ الورثة دينه أو لأني سبب كان لا يستطيع الدائن استرداد دينه، فالأحوط استحباباً عدم احتساب دينه من الزكاة.

١٩٤٣ • أداء الزكاة إلى الفقير من دون إعلامه • إذا أعطي للفقير من الزكاة، لا يجب عليه إخباره بأنه زكاة، بل لو كان الفقير ممن يستحي من ذلك، يستحب دفع المال إليه بنية الزكاة من دون إخباره بأنه زكاة.

١٩٤٤ • أداء الزكاة إلى غير مستحقها اشتباهاً • لو دفع زكاته لشخص باعتقاد أنه من مصارف الزكاة، ثم علم بعد ذلك أنه ليس كذلك، مثلاً لو تخيل أنه فقير، ثم علم بعدها أنه غير فقير، فللمسألة

صورتان أساسيتان:

١- إذا دفع المال الذي عزلته للزكاة، ففي هذه الصورة لو تمكّن من استرداد المال من الآخذ من دون حرج، مع عدم وجود إشكال شرعي في استرداده، فيجب عليه استرجاع ذلك المال ودفعه إلى مستحقّ الزكاة، وإذا لم يستطع ذلك، فإن كان إعطاؤه المال عن حجة شرعية، فلا شيء عليه، ولكن إذا لم يكن عن حجة شرعية، فهو ضامن، وعليه أن يدفع الزكاة مرة أخرى، وأما الآخذ للزكاة فإن كان التلف بيده أو أتلفه بالاستفادة منه أو بأيّ نحو آخر فإن كان أخذه مستنداً إلى حجة شرعية فليس الآخذ ضامناً، وإلا فيكون ضامناً لمستحقّي الزكاة، ويجب عليه أن يدفع لهم بمقدار الزكاة، وإذا كان قد خدعه المالك، جاز له أخذ عوضها منه بعد دفعها إلى مستحقّيها.

٢- المال الذي دفعه لم يعزله بعنوان الزكاة، ففي هذه الصورة على أيّ حال لم يدفع الزكاة، وعلى المالك دفع الزكاة مرة أخرى (وإن كان قد دفع ماله لذلك الشخص استناداً إلى حجة شرعية). وإذا كان الآخذ قد أخذ المال وهو يعلم اشتباه المالك أو كان يحتمل ذلك لا يجوز له أخذه، وإن أخذه وتلف أو أتلفه فهو ضامن، ويجب عليه أن يدفع عوضه إلى المالك، وأما إذا كان الآخذ لا يحتمل اشتباه المالك، فلا ضمان عليه إن تلف المال بيده أو أتلفه. وعلى أيّ حال، إذا كان ذلك المال موجوداً يجوز للمالك أخذه؛ وإن لم يكن هذا العمل واجباً عليه.

١٩٤٥ • أخذ الزكاة لأداء القرض • يجوز لمن كان مديوناً ولا يستطيع أداء دينه الأخذ من الزكاة لأداء ما عليه من الدين؛ وإن كان مالاً لمؤونة سنته، ولكن إذا كان المال الذي اقترضه قد صرفه في المعصية، لا يجوز له الأخذ من سهم الفارمين لأداء دينه إلا بعد توبته.

ومن اللازم بالذکر: أنّ دفع الدين قد يعتبر من مؤونة السنة وذلك؛ فيما ينجرّ عدم دفع الدين إلى وقوع الإنسان في حرج أو يستلزم هتك حيشته مطالبة الدائن أو لأيّ سبب آخر، ففي هذه الصورة لو لم يتمكّن من أداء دينه يعتبر من الفقراء، وفي غيرها لا يعتبر دفع الدين من مؤونة السنة؛ ولذا لا يُعدّ هذا الإنسان من الفقراء، ولكن مع ذلك في هذه الحالة يجوز أخذ الزكاة لأداء الدين من سهم الفارمين.

١٩٤٦ • أداء الزكاة إلى صنف من مستحقّيها بتخيّل الصنف الآخر • لو أعطى الزكاة لشخص باعتقاد أحد موارد صرف الزكاة، ثم تبين أنه ليس من ذلك المورد، بل ينطبق عليه غيره من موارد الزكاة، مثلاً لو دفع الزكاة إلى شخص لكونه من الفقراء ثم تبين له عدم فقره، بل كان مديوناً يجوز له أخذ الزكاة لأجل ذلك، فإن كان دفع الزكاة مقيداً بفقر ذلك الشخص -مثلاً- جاز له استرجاع الزكاة و صرفها

في المورد الآخر، وجاز له أيضًا عدم استرجاعها واحتساب ما أعطاه في ذلك المورد من موارد الزكاة. ولكن إذا لم يكن دفعه للزكاة مقبلاً بذلك المورد، كما لو دفع زكاته إلى هذا الشخص ولم يقبده بدفع الزكاة إليه من سهم الفقراء، ففي هذه الصورة تكون زكاته قد دفعت ولا يجوز له استرجاعها.

١٩٤٧ ♦ محاسبة الزكاة لأداء دين من ليس فقيرًا ♦ يجوز للدائن احتساب الدين من الزكاة إذا كان المدين لا يستطيع أداء دينه فعلاً وإن لم يكن فقيرًا. وقد ذكرنا في المسألة ١٩٤١ أنه إذا لم يرج دفع الدين من قبل المدين في المستقبل أيضًا، فلا يجوز - حينئذٍ - احتساب دينه من الزكاة.

١٩٤٨ ♦ شروط أداء الزكاة إلى شخص في السفر ♦ إذا نفذ مال المسافر أو تعطلت سيارته، ولم يكن سفره سفر معصية، ولا يتمكن من إكمال سفره بالاقتراض أو بيع شيء من أمواله، جاز له أخذ الزكاة وإن لم يكن فقيرًا في بلده. ولكن لو كان يمكنه الذهاب إلى محل آخر يستطيع فيه تأمين نفقة سفره؛ وذلك بالقرض أو بيعه لشيء من الأشياء، جاز له أخذ الزكاة بمقدار ما يوصله إلى ذلك المحل فقط.

١٩٤٩ ♦ زيادة الزكاة المأخوذة بعد إتمام السفر ♦ من انقطع به السفر، وأخذ الزكاة، فإن بقي من الزكاة شيء يجب صرفه في موارد الزكاة.

شروط المستحقين للزكاة

١٩٥٠ ♦ اعتبار التشيع في مستحقي الزكاة ♦ تعطى الزكاة للشخص الذي يكون شيعيًا اثني عشريًا إماميًا، ولكن لا يشترط ذلك في المورد الثالث (العاملين على الزكاة)، والرابع (في تقوية إيمان المسلم)، وكذلك في الجهاد المشروع.

فعلی هذا يمكن أن يكون العامل على الزكاة غير شيعي، بل غير مسلم، وكذلك في الجهاد المشروع يمكن الاستعانة بغير الشيعي أو بغير المسلم، ففي هذه الحالة يجوز دفع نفقتهم من الزكاة. ولكن في إرسال الأشخاص إلى الحج، يجب أن يكون الشخص الآخذ للزكاة شيعيًا اثني عشريًا.

١٩٥١ ♦ أداء الزكاة إلى ولي الطفل والمجنون ♦ لا فرق في مصرف الزكاة بين الطفل والمجنون والعاقل والبالغ؛ فلو كان أحد المستحقين للزكاة طفلًا أو مجنونًا، يجوز دفع الزكاة لوليها بقصد التملك لهما، أو يقوم ولي الطفل أو المجنون بالصرف عليهما، أو مع إحرار رضا الولي يتمكن الشخص نفسه بصرف الزكاة على الطفل أو المجنون.

١٩٥٢ • صرف الزكاة للطفل أو المجنون عند عدم الولي • لو لم يتمكن من الوصول إلى وليّ الطفل أو المجنون، يجوز له صرف الزكاة عليهما بنفسه أو بواسطة شخص أمين، ويجب نية الزكاة عند الصرف عليهما.

١٩٥٣ • أداء الزكاة إلى المتكدي • يجب الاحتياط بترك دفع الزكاة للسائل بالكفّ إلا إذا احتمل استيصاله واضطراره إلى السؤال.

١٩٥٤ • أداء الزكاة إلى العاصي • لا يجوز إعطاء الزكاة لشارب الخمر وكذا لا يجوز إعطاؤها لمن كان دفع الزكاة إليه إعانة على ارتكاب المعصية، والأحوط استحباباً عدم إعطاء الزكاة لمطلق مرتكبي المعاصي الكبيرة والمتجاهرين بالفسق.

١٩٥٥ • أداء دين الآخرين من الزكاة • إذا كان المدين عاجزاً عن أداء دينه، جاز أداء دينه من الزكاة وإن كان ممن تجب نفقته على الإنسان، نعم؛ إذا كان أداء دينه واجباً عليه، لا يجوز دفعه من الزكاة؛ كما إذا كان على الأب دين، ولعجزه عن أداء الدين وقع في حرج شديد، ففي هذه الحالة يجب على ولده أداء ذلك، ولا يجوز له أداء دينه من الزكاة.

١٩٥٦ • أداء الزكاة إلى من وجب نفقته شرعاً أو عرفاً • لا يجوز للإنسان أن يدفع من الزكاة نفقة من وجبت عليه نفقتهم، كالأولاد وإذا لم ينفق عليهم يجوز للآخرين دفع الزكاة إليهم. وكذا يجب الاحتياط في من يلزم الإنسان عرفاً ويقوم بتأمين معيشتهم ولا فرق في هذه المسألة بين أن يريد دفع الزكاة من سهم الفقراء، أو من مواردها الأخرى.

١٩٥٧ • أداء الزكاة إلى واجب النفقة في غير مخارجه الواجبة • يجوز للشخص دفع النفقات غير الواجبة على من تجب نفقتهم عليه -كالأولاد- من الزكاة؛ فيجوز دفع الزكاة لولده ليصرفها على خادمه و جاريته.

١٩٥٨ • أداء الزكاة لشراء الكتب الدينية للولد • إذا احتاج الولد إلى كتب علمية دينية جاز للوالد دفع الزكاة إليه لشرائها.

١٩٥٩ • أداء الزكاة لزواج الولد • الأب الذي ولده بحاجة إلى الزواج ولا يمكنه الزواج، فإذا كان يتمكن من تزويجه، فلا يجوز له دفع الزكاة لزواجه، وإذا لم يتمكن، فيجوز تزويجه من مال الزكاة وكذا حكم دفع الولد زكاته إلى الأب عند حاجته إلى الزواج.

١٩٦٠ • أداء الزكاة إلى من تجب نفقته على الآخرين • لا تُدفع الزكاة إلى المرأة التي ينفق عليها زوجها، أو لم ينفق عليها ولكنها تستطيع إجباره على دفع النفقة من دون حرج.

١٩٦١ • أداء الزكاة إلى الزوجة الموقّعة • يجوز للزوج دفع الزكاة لزوجته الموقّعة إن كانت فقيرة، كما يجوز لغيره أيضًا. ولكن لو اشترط في عقد الزواج النفقة أو وجب عليه نفقتها لأي سبب آخر، فإن لم يستطع تأمين نفقتها، يجوز دفع الزكاة إليها، وأما لو كان يستطيع تأمين نفقتها، لا يجوز دفع الزكاة إليها، ففي هذه الحالة إذا امتنع الزوج من نفقة زوجته، وهي لا تتمكن من إجباره على ذلك من دون حرج، فيجوز للآخرين إعطاء الزكاة لتلك المرأة.

١٩٦٢ • أداء الزوجة زكاتها إلى البعل الفقير • يجوز للزوجة دفع زكاتها إلى زوجها الفقير وإن كان الزوج يصرّفها في تأمين نفقتها.

١٩٦٣ • أداء الزكاة إلى الهاشمي • يجوز للهاشمي أن يأخذ الزكاة المستحبة من غير الهاشمي ولا يجوز أن يأخذ الزكاة الواجبة من غير الهاشمي، نعم إذا اضطر إليه، لعدم كفاية الخمس، وسائر الوجوهات في تأمين مصاريفه، فلا بأس به.

١٩٦٤ • طرق ثبوت السيادة • يكفي في ثبوت سيادة الشخص كونه معروفًا ومشهورًا بها في بلده، ومن كان مشهورًا في بلده بعدم السيادة فهو غير سيّد.

وكذلك إذا حصل الاطمئنان عرفًا بعدم سيادة الشخص أو بعدم اشتهاره بها في بلده، كما لو كان الشخص يصرّح بعدم سيادته ولا يكون هناك داعٍ خاص لكلامه هذا.

ولا اعتبار في هذه المسألة بوجود شجرة النسب وعدمها، وكذلك الطرق الأخرى، مثل الرؤية في النوم، كما يعتمد على ذلك بعض عامة الناس.

ومن لم تثبت سيادته أو عدم سيادته عن طريق معتبر، لا يجوز دفع الزكاة الواجبة لغير الهاشمي إليه، بل يُدفع له من زكاة الهاشمي الواجبة أو من الزكاة المستحبة أو سائر الوجوهات التي لا تختص بالهاشمي وغيره.

نِيةُ الزكاة

١٩٦٥ • شرائط النية • تجب النية في الزكاة بقصد القرية، يعني دفعها لوجه الله تعالى، ويجب التعيين

حين النية في أن ما يدفعه زكاة المال أو الفطرة، بل إذا وجبت عليه زكاة الحنطة والشعير، فيجب عليه تعيين كل واحد منهما - ولو إجمالاً - حين الدفع. ولكن إذا وجبت عليه زكاة من نوع واحد كزكاة الحنطة - فقط -، فلا يجب عليه تعيين ذلك.

١٩٦٦ • لزوم التعيين في زكاة الأموال المتعددة • من وجبت عليه الزكاة في أموال متعددة ودفع مقداراً من الزكاة من غير تعيين، فإن كان ما دفعه يمكن اعتباره زكاة أحدها يحسب هذا المقدار من الزكاة زكاة ذلك المال، ولكن لو كان ما دفعه يمكن حسابه زكاة مالين أو أكثر، تقسم الزكاة عليهما أو على الجميع، فمن وجبت عليه زكاة خمسة من الإبل وزكاة عشرين ديناراً من الذهب، لو دفع شاة بعنوان الزكاة، تحسب له زكاة خمسة من الإبل، ولكن لو دفع بدلها مقداراً من النقود، يقتسم ذلك على ما في ذمته من الزكاة للإبل والذهب.

١٩٦٧ • زمن قصد القرية إذا دفع الزكاة إلى الواسطة • لو دفع زكاته إلى شخص ليوصلها إلى فقير، فعند ما يقوم هذا الشخص بدفع الزكاة إلى الفقير، يجب أن يكون المالك قاصداً للقرية وإن لم يكن قد نواها حين الدفع إلى الواسطة.

وإذا نوى قصد القرية حين دفع المال إلى من يوصلها إلى المستحق، أو نوى ذلك حين توكيل الوكيل، أو حين إعطاء الإذن له في الدفع عنه، كفى ذلك ما دام لم ينصرف عن نيته إلى حين دفع الزكاة.

١٩٦٨ • نية الزكاة وقصد القرية بعد أداء الزكاة • لو دفع المالك أو وكيله المال إلى الفقير من دون قصد الزكاة أو قصد القرية، وقبل أن يُصرف ذلك المال نوى المالك نية الزكاة أو قصد القرية احتسب ما دفعه من الزكاة.

مسائل متفرقة في الزكاة

١٩٦٩ • وظيفة المكلف في أداء الزكاة • يجب على الإنسان دفع الزكاة إلى الفقير أو عزلها عند تصفية الحنطة والشعير من التبن وعند جفاف التمر والعنب، أو يقوم بعزلها من ماله، أو الحفاظ عليها من التلف أو الضياع بأي نحو كان بأن يكتب - مثلاً - مقدارها ويضبطه ويجب بعد إتمام الشهر الحادي عشر ورؤية هلال الشهر الثاني عشر دفع زكاة الذهب والفضة والبقرو الغنم والإبل إلى الفقير أو عزلها عن ماله؛ أو يقوم بعمل يؤدي إلى الحفاظ على الزكاة وعدم تلفها.

١٩٧٠ • التأخير في أداء الزكاة بعد عزلها • لا يجب دفع الزكاة إلى المستحق فوراً بعد عزلها، بل يجوز تأخيرها بالمقدار الذي لا يؤدي إلى تلفها. ولكن لو أمكنه دفع الزكاة إلى المستحق، فالأحوط استحباباً دفعها من دون تأخير.

١٩٧١ • تلف الزكاة المعزولة • من تمكن من إيصال الزكاة إلى المستحق ولكنه قصر في ذلك ولم يدفعها إليه حتى تلفت، فعليه دفع بدلها. وأما إذا لم يقصر في الحفاظ عليها، فلا ضمان عليه، وإن كان الأحوط استحباباً دفع بدلها إلى الفقير فيما لو كان حاضراً ولم يدفعها إليه.

١٩٧٢ • تلف الزكاة قبل عزلها • من كان بإمكانه إيصال الزكاة إلى المستحق ولكنه لم يفعل ذلك، ولم يكن قد عزلها أيضاً، وتلفت من دون تقصير في حفظها، فإن كان التأخير بالمقدار الذي لا يصدق عليه المبادرة في الدفع، يجب عليه عوضها، وأما إذا لم يكن التأخير بذلك المقدار، مثلاً كان التأخير ساعتين أو ثلاث، وفي هذه الفترة تلفت الزكاة مع عدم وجود المستحق أو مطالبته للزكاة من المالك، فلا يجب عليه شيء. وأما إذا كان المستحق حاضراً وطالب بالزكاة، فعليه الاحتياط بأن يدفع بدلها.

١٩٧٣ • التصرف في مال عزل زكاتها • إذا عزل الزكاة من نفس المال الذي تعلقت به الزكاة، جاز له التصرف في بقية المال، وأما لو عزل من مالٍ آخر، جاز له التصرف في جميع المال الذي تعلقت به الزكاة.

١٩٧٤ • تبديل الزكاة المعزولة بمالٍ آخر • لا يجوز أخذ ما عزله للزكاة ووضع شيء آخر بدلاً عنه.

١٩٧٥ • منافع الزكاة • إذا حصل نماء في ما عزله للزكاة، كما لو عزل شاة فولدت، فالنماء يكون لمستحق الزكاة.

١٩٧٦ • حضور المستحق عند عزل الزكاة • إذا كان المستحق حاضراً حين عزل الزكاة، فالأفضل دفعها إليه، إلا إذا كان يريد دفعها لشخص آخر كان الدفع إليه أرجح لجهة.

١٩٧٧ • التجارة بالمال الزكوي بلا إذن الحاكم الشرعي • إذا تاجر بالمال الذي عزله للزكاة بدون إذن من الحاكم الشرعي وأصاب المال الضرر، فليس له أن ينقص من الزكاة، وأما لو حصل على منفعة، يكون ذلك لمستحق الزكاة.

١٩٧٨ • أداء الزكاة قبل وجوبها • لو أعطى للمستحق شيئاً بعنوان الزكاة قبل أن تجب عليه، لا يحسب زكاة، وبعد ما وجبت عليه الزكاة فإن كان ما أعطاه للمستحق لم يتلف وكذلك كان المستحق لا زال على استحقيقه، جاز له احتسابه من الزكاة.

١٩٧٩ • تصرف المستحق في مال علم بعدم تعلق للزكاة به • المستحق الذي يأخذ شيئاً بعنوان الزكاة من شخص يعلم أنه لم تجب عليه الزكاة، فإن صرف ما أخذه أو تلف عنده يكون ضامناً له، فلو علم ذلك الشخص باستحقاق الآخذ حين وجوب الزكاة عليه أو احتمال استحقاقه يجوز له احتساب بدله من الزكاة.

١٩٨٠ • تصرف المستحق في مال شك في كون متعلقاً للزكاة • لو أخذ المستحق شيئاً من شخص بعنوان أنه زكاة وكان يتخيل بوجودها عليه أو متردداً في ذلك ثم صرفه أو تلف الشيء عنده، لا يضمن المستحق، وليس للشخص احتساب عوض ذلك من الزكاة.

١٩٨١ • من تجب أداء الزكاة إليهم من الفقراء • يستحب إعطاء زكاة البقر والغنم والإبل إلى الفقراء المتجملين، ويقدم في الزكاة الأقارب وأهل العلم والكمال على غيرهم، ومن لا يسأل من المستحقين، على غيره، ولكن إذا كان دفع الزكاة لفقير من الفقراء أرجح من غيره، فيستحب دفعها إليه.

١٩٨٢ • أداء الزكاة والصدقة سرّاً أو خفية • الأفضل أن يدفع الإنسان الزكاة الواجبة علانية، والصدقة المستحبة سرّاً.

١٩٨٣ • نقل الزكاة إلى بلد آخر لعدم وجود المستحق • إذا لم يعثر من أراد دفع الزكاة على المستحق في بلده، ولم يتمكن من صرفها في مواردها المعينة الأخرى أيضاً، فإن لم يرج العثور على المستحق ولو فيما بعد، وجب عليه نقل الزكاة إلى بلد آخر ودفعها في مواردها المقررة، وعليه الاحتياط بأن لا يأخذ أجرة النقل من مال الزكاة، وإذا تلفت الزكاة بدون تقصير، فلا ضمان عليه.

١٩٨٤ • نقل الزكاة إلى بلد آخر مع وجود المستحق • إذا وجد المستحق في بلده، يجوز نقل الزكاة إلى بلد آخر، ولكن تكون أجرة النقل على المكلف، وإذا تلفت الزكاة ضمنها وإن لم يكن من دون تقصير، إلا إذا نقل الزكاة بإذن من المحاكم الشرعية.

١٩٨٥ • مؤونة توزيع الغلات • أجرة وزن أو كيل الحنطة والشعير والزبيب والتمر للزكاة على المكلف.

١٩٨٦ • أقل ما يدفع إلى الفقير • من كان في ذمته من الزكاة بمقدار خمسة دراهم شرعية أو أكثر، فالأحوط عدم إعطاء أقل من خمسة دراهم شرعية للفقير الواحد، وكذلك إذا كان في ذمته غير الفضة، مثل: الحنطة والشعير، وكان قيمته بمقدار خمسة دراهم شرعية، فالأحوط عدم إعطاء أقل من ذلك للفقير الواحد.

١٩٨٧ ♦ شراء الزكاة من المستحق ♦ يكره للشخص أن يطلب من المستحق بيع الزكاة التي أخذها منه، وأما لو أراد المستحق بيع ما أخذه من الزكاة، فيقدم بالشراء من دفع الزكاة (المالك) على غيره.

١٩٨٨ ♦ الشك في أداء الزكاة ♦ إذا شك في دفع الزكاة الواجبة عليه، وكان المال الزكوي موجوداً، فيجب عليه دفع الزكاة، وأما لو تلفت العين، فإن احتمال تلف الزكاة من دون تقصير، لا يجب عليه دفع الزكاة حينئذٍ، وإلا فعليه دفعها، فمن صرف المال الزكوي ثم شك في دفع زكاته قبل صرفه، وجب عليه - حينئذٍ - دفع الزكاة.

ولا فرق في هذه المسألة أن يكون شكّه في دفع زكاة هذه السنة أو السنوات السابقة.

١٩٨٩ ♦ مصالحة الفقير مع مؤذي الزكاة ♦ لا يجوز للفقير المصالحة مع المالك قبل قبض الزكاة، أو التبادل معه بنحو آخر، وكذلك لا يجوز للفقير أخذ الزكاة من المالك والمصالحة معه بأقل من مقدار الزكاة، أو هبتها له، أو بيعها إياه بأقل من قيمتها. وأما الشخص الذي عليه الزكاة لو أصبح فقيراً ولم يتمكن من دفعها، فإن أراد التوبة يجوز للفقير - حينئذٍ - أخذ الزكاة منه ثم هبتها له، ولكن إذا أصبح متمكناً من دفع الزكاة فيما بعد، فعليه دفعها. وكذلك لو ترك مالا بعد موته، فيجب دفع الزكاة من ذلك المال.

١٩٩٠ ♦ وقف القرآن والكتب الدينية بالزكاة ♦ يجوز للشخص أن يشتري من مال الزكاة قرآناً أو كتاباً دينياً أو كتاب دعاء ووقفه؛ وإن كان الوقف على أولاده و من تجب نفقتهم عليه، ويجوز أيضاً جعل ولاية الوقف لنفسه أو لأولاده.

١٩٩١ ♦ وقف الملك بمال الزكاة ♦ لا يجوز للشخص أن يشتري أرضاً بمال الزكاة ووقفها على أولاده أو على من تجب نفقتهم عليه حتى يصرفوا عواندها في تأمين نفقاتهم.

١٩٩٢ ♦ أخذ الزكاة للحج أو الزيارة ♦ يجوز للإنسان أن يأخذ الزكاة من سهم سبيل الله للذهاب إلى الحج أو الزيارة، وإن لم يكن فقيراً أو كان قد أخذ من الزكاة بمقدار مؤونة سنته.

١٩٩٣ ♦ انتفاع الوكيل من مال الموكل الزكوي ♦ إذا وكل المالك الفقير في دفع زكاته، فإن احتمل الفقير أن المالك قصد عدم أخذه من الزكاة، فلا يجوز له الأخذ منها لنفسه، وأما لو اطمأن بأن المالك لم يكن قصده ذلك، جاز له أن يأخذ منها لنفسه.

١٩٩٤ ♦ تعلق الزكاة بما أخذه الفقير بعنوان الزكاة ♦ إذا أخذ الفقير الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة بعنوان الزكاة، واجتمعت في ملكه شرائط وجوب الزكاة، فيجب عليه دفعها.

١٩٩٥ ♦ تصرف أحد الشريكين فيما لم يترك صاحبه حصته ♦ إذا اشترك شخصان في مالٍ وجبت فيه الزكاة، ودفع أحدهما نصيبه، فإن دفع الشريك الآخر زكاته أو امتنع عن الدفع ودفع هذا الشخص زكاة شريكه بإذن من الحاكم الشرعي جاز له التصرف في المال المشترك و إلا فلا يجوز التصرف فيه ولكن لو قُسم المال فلا إشكال في التصرف في سهمه؛ وإن علم بأن شريكه لم يدفع ما عليه من الزكاة، نعم يجب أخذ الإذن من الحاكم الشرعي في تقسيم المال.

١٩٩٦ ♦ الترتيب في أداء الواجبات المالية ♦ من كان عليه من الخمس أو الزكاة، وعليه كفارة ونذر وأمثال ذلك، وعليه قرض أيضًا، ولم يتمكن من دفع الجميع، فإذا كان المال الذي وجب فيه الخمس أو الزكاة موجودًا، وجب عليه دفع الخمس أو الزكاة، وأما لو كان قد تلف، فيجب عليه أن يدفع المقدار الذي يتمكن من دفعه، ويتخير في الدفع بين أي منها، فيجوز له دفع كل ما يتمكن عليه من أحد الموارد المذكورة، أو يدفع من كل واحد منها مقدارًا، والأفضل تقسيم ما يتمكن دفعه على الموارد المذكورة.

١٩٩٧ ♦ الترتيب في أداء ما وجب على الميت من الأمور المالية ♦ من كان عليه من الخمس أو الزكاة، وعليه كفارة ونذر وأمثال ذلك، وعليه دين أيضًا، فإذا مات ولم تكف تركته لأداء ما عليه، فإن كان المال الذي وجب فيه الخمس أو الزكاة موجودًا، وجب دفع ذلك، وما بقي من ماله يُقسم بين الأمور الأخرى التي وجبت عليه، وأما لو تلف المال الذي وجب فيه الخمس أو الزكاة، يجب تقسيم ماله بين ما عليه من الخمس أو الزكاة والدين والنذر والكفارة، مثلًا لو كان في ذمته أربعة ملايين دينارًا من الخمس وكذلك كان عليه مليونان لشخص، وكان جميع ماله ثلاثة ملايين دينارًا، يجب دفع مليوني دينار لمستحق الخمس ومليونًا لأداء دينه.

١٩٩٨ ♦ أداء الزكاة إلى المحضلين ♦ من كان مشغولًا بطلب العلم، و يتمكن من التكتسب لمعيشته لو ترك طلب العلم، فإن كان طلب ذلك العلم واجبًا أو مستحبًا، جاز إعطاؤه من الزكاة، وإن لم يكن العلم واجبًا أو مستحبًا، يشكل دفع الزكاة إليه.

زكاة الفطرة

أحكام زكاة الفطرة

١٩٩٩ ♦ شروط وجوب زكاة الفطرة ومقدارها • تجب زكاة الفطرة على من كان بالغاً عاقلاً وليس مغمى عليه ولا فقيراً، ويجب أن يدفع عن نفسه وعن كل من يعوله إلى المستحق صاعاً، من الطعام الرائج في البلد، مثل: الخنطة والشعير والتمر والزبيب والأرز وأمثال ذلك، ويجزي لو دفع قيمة أحد هذه الأشياء.

قد تكلمنا في المسألة ١٨٧٢ عن مقدار الصاع، وقلنا: إن وزن كل صاع حسب المشهور في جميع الغلات ١١٧٠ درهماً، ما يعادل بحسب الأوزان الفعلية ما يقارب ٢/٨٣٠ كيلوغراماً، ولكن ذكرنا أن الظاهر أن وزن الدرهم أكثر من المقدار الذي أخذ في هذه المحاسبة؛ لذا يكون وزن الصاع في أحد المحاسبات ٣/٤٧ كيلوغراماً وفي محاسبة أخرى تقريباً ٣/٦٦ كيلوغراماً، كذلك أشرنا إلى أن الصاع كان كيلاً ولا وزناً، والأوزان المذكورة كانت للخنطة المتوسطة، وعلى هذا يكون حجم الصاع ما بين ٤/٣ إلى ٤/٩ لیتراً، وهذا الحجم في الغلات التي أخف من الخنطة كالشعير يكون وزنها أقل من الأوزان المذكورة.

٢٠٠٠ ♦ تعريف الفقير • من لم يملك مؤونة السنة له ولعائلته ولم يكن عنده كسب يتمكن بواسطته الحصول على مؤونة السنة له ولعائلته، فهو فقير ولا تجب عليه زكاة الفطرة.

٢٠٠١ ♦ عدم بقاء شروط وجوب الفطرة إلى طلوع الشمس يوم العيد • من كان واجداً لشرائط وجوب زكاة الفطرة في شهر رمضان المذكورة في المسألة ١٩٩٩، فإن كانت هذه الشرائط باقية إلى طلوع الشمس في يوم عيد الفطر، تجب عليه زكاة الفطرة من دون إشكال، بل يجب الاحتياط بدفعها لو فقد أحد هذه الشرائط إلى طلوع الشمس من يوم عيد الفطر، وكذلك بالنسبة إلى من يعوله الإنسان، فإن كان يصدق عليه العيولة في أواخر شهر رمضان واستمر ذلك إلى طلوع الشمس من يوم عيد الفطر، فن دون شك تجب على المعيل زكاة الفطرة، وإذا لم تستمر الإعالة إلى طلوع الشمس، كما لو مات الشخص في تلك الفترة، يجب الاحتياط بدفع زكاة الفطرة عنه.

٢٠٠٢ ♦ وجوب أداء الفطرة عن جميع العيال • تجب زكاة الفطرة على الشخص عن جميع من يعول، سواء كان صغيراً أو كبيراً، مسلماً أو كافراً، تجب نفقته عليه أم لا، وأيضاً سواء كان من يعوله في بلده أم في بلد آخر.

ولو وكل من يكون من عياله لدفع زكاة الفطرة عن نفسه من ماله أى مال الموكل، فإن اطمأن بدفع زكاة الفطرة، فلا يجب عليه دفع فطرته بنفسه.

٢٠٠٣ • زكاة فطرة الضيف • تجب على الإنسان زكاة الفطرة للأشخاص الذين يصدق عليهم العائلة من دون قيد، وأما الأشخاص الذين لا يصدق عليهم العائلة إلا مع القيد فلا يجب دفع زكاة فطرتهم، كأن يصدق عليهم أتهم «عائلته في ليلة عيد الفطر، أو في اليوم الآخر من شهر رمضان».

فعلى هذا لو دخل شخص في ضيافته قبل غروب الشمس في ليلة عيد الفطر، فإن كان قصده البقاء مدة طويلة بحيث يصدق عليه أنه من عائلته من دون أي قيد، وجب دفع زكاة فطرته، ولكن إذا كان ضيفاً في تلك الليلة فقط، فلا يجب دفع زكاة فطرته، وإن كان الأحوط استحباباً دفعها.

وإذا كان الضيف في إعالة الشخص في جميع شهر رمضان، يجب دفع زكاة فطرته. وعلى أي حال، في مثل هذه المسألة التي لا يمكن القطع بكون زكاة الفطرة قد وجبت على الضيف أو على صاحب المنزل، فإن دفع أحدهما الزكاة بإذن الآخر يبيّن من وجبت عليه زكاة الفطرة واقفاً، كفى ذلك ولا يجب على الآخر دفعها مرة أخرى.

٢٠٠٤ • فطرية الضيف الوارد بلا رضا المضيف • يجب دفع فطرة الضيف الذي دخل البيت قبل غروب ليلة العيد من دون رضا صاحب البيت، وسيبقى عنده مدة يصدق أنه من عائلة صاحب البيت. وكذا الكلام في فطرة الشخص الذي أجبر الإنسان على أداء نفقته.

٢٠٠٥ • فطرية الضيف الوارد بعد الغروب • لا تجب على صاحب البيت فطرة الضيف إذا كان دخوله بعد الغروب في ليلة عيد الفطر وإن كان قد دعاه قبل الغروب وأفطر في بيته وكان قصده البقاء ضيفاً لمدة طويلة.

٢٠٠٦ • جنون الشخص عند غروب العيد • لو كان الشخص حين الغروب في ليلة عيد الفطر مجنوناً، لم تجب عليه زكاة الفطرة.

٢٠٠٧ • تحقق شروط الوجوب قبل الغروب • إذا بلغ الطفل أو أفاق المجنون أو استغنى الفقير قبل الغروب، فإن اجتمعت سائر شرائط وجوب زكاة الفطرة، وجبت عليه.

٢٠٠٨ • تحقق شروط الوجوب قبل الظهر من العيد • من لم تتوفر فيه شرائط وجوب زكاة الفطرة في أي وقت من أوقات شهر رمضان، فلا تجب عليه زكاة الفطرة، ولكن لو توفرت فيه شرائط وجوبها إلى قبل الظهر من يوم العيد، يستحب إخراجها، بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي.

٢٠٠٩ • إسلام الشخص أو استبصاره بعد غروب ليلة العيد • لو أسلم الكافر بعد الغروب من ليلة عيد الفطر، لا تجب عليه زكاة الفطرة، ولكن لو استبصر المخالف و صار شيعيًا بعد رؤية الهلال، وجبت عليه زكاة الفطرة.

٢٠١٠ • زكاة الفطرة لمن لا يملك إلا صاعًا • من كان يملك صاعًا واحدًا فقط (و قد ذكرنا مقداره في المسألة ١٩٩٩) من الحنطة وأمثال ذلك، يستحب له دفع زكاة الفطرة.

وإذا كان عنده عائلة وأراد دفع الزكاة عنهم، فله دفع ذلك الصاع بقصد زكاة الفطرة إلى أحد أفراد عائلته، وهو يعطيه إلى الآخر بذلك القصد، وهكذا حتى يصير الصاع بيد آخرهم، والأفضل لهذا الأخير أن يدفع ما أخذه إلى شخص آخر ليس منهم، ولو كان أحدهم صغيرًا أو مجنونًا، فيأخذ وليه عنه، والأحوط استحبابًا عدم دفع ما أخذ عن الصغير أو المجنون لشخص آخر.

٢٠١١ • وجدان العيال عند الغروب من ليلة العيد • إذا وُلد له أو دخل شخص في ضمن عائلته بعد غروب ليلة العيد، فلا يجب دفع الفطرة عنه؛ وإن كان يستحب دفعها عن كل من دخل في ضمن عائلته من بعد الغروب إلى ظهر يوم العيد، بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي.

٢٠١٢ • دخول الشخص في عيال الغير قبل الغروب • إذا كان الشخص في عيلولة إنسان و قبل الغروب صار في عيلولة إنسان آخر، تجب فطرته على من أصبح في عيلولته، مثلًا لو تزوجت البنت قبل الغروب و ذهبت إلى بيت زوجها، تكون فطرتها على زوجها.

٢٠١٣ • عدم وجوب أداء الفطرة عمن فطرته على الآخر • من وجبت فطرته على غيره، لا يجب عليه دفع الفطرة عن نفسه.

٢٠١٤ • تكليف من لم يؤد فطرته الآخر • إذا وجبت فطرة الإنسان على غيره، وهذا الغير لم يدفع عنه الفطرة، فلا تجب على ذلك الإنسان.

٢٠١٥ • عدم سقوط الفطرة إذا أداها العيال • من وجبت فطرته على غيره، فلو دفعها عن نفسه، لا تسقط عن ذلك الغير، ولكن لو دفع الفطرة عن من وجبت عليه فطرته مع إذنه، أجزأ ذلك.

٢٠١٦ • فطرة الزوجة التي لم يؤد نفقتها الزوج • المرأة التي لا يدفع إليها زوجها نفقتها إن كانت في عيلولة شخص آخر، فالفطرة تكون واجبة على هذا الشخص. وأما لولم تكن في عيلولة أحد، ولم تكن فقيرة، وجبت فطرتها عليها.

٢٠١٧ ♦ أداء فطرة غير الهاشمي إلى الهاشمي ♦ لا يجوز لغير الهاشمي دفع فطرته إلى الهاشمي؛ حتى لو كان هاشمياً في عيولته لا يجوز دفع فطرته إلى هاشمي آخر.

٢٠١٨ ♦ فطرية الطفل الرضيع ♦ فطرة الطفل الرضيع من أمه أو مرضعة، على من يعيل الأم أو المرضعة وأما لو كانت الأم أو المرضعة تنفق على نفسها من مال الطفل لا تجب فطرة الطفل على أحد، ولكن يدفع فطرة الأم أو المرضعة من مال الطفل.

٢٠١٩ ♦ أداء الفطرة من المال الحرام ♦ يجب دفع الفطرة عن العائلة من المال الحلال وإن كان ينفق عليهم من المال الحرام.

٢٠٢٠ ♦ فطرة الأجير ♦ إذا استأجر شخصاً واشترط على نفسه أن يدفع نفقته وجب عليه دفع فطرته أيضاً لكن لو شرط دفع مقدار النفقة بأن يعطيه مالا - مثلاً - ليصرفه على نفسه لا يجب على المستأجر دفع فطرته.

٢٠٢١ ♦ حكم الفطرة إذا مات المعيل أو العيال ♦ إذا مات الشخص بعد الغروب في ليلة عيد الفطر، فيجب دفع فطرته وعائلته من ماله، ولو مات قبل الغروب، لا يجب ذلك. وكذلك إذا مات أحد أفراد عائلته بعد الغروب في ليلة عيد الفطر، فيجب عليه دفع فطرته، ولكن لو مات قبل الغروب، لا يجب عليه دفع فطرته.

مصرف زكاة الفطرة

٢٠٢٢ ♦ المصارف الثمانية للفطرة ♦ إذا صرف زكاة الفطرة في أحد الأمور الثمانية المذكورة في المسألة ١٩٣٣ في زكاة المال، كفي ذلك. ولكن الأحوط استحباباً إعطاء الفطرة إلى فقراء الشيعة، بل إلى مساكينهم (وهم الذين أسوأ حالاً من الفقراء).

٢٠٢٣ ♦ أداء الفطرة إلى الطفل الفقير ♦ إذا كان الطفل الشيعي فقيراً، جاز صرف الفطرة عليه مع رضا الولي، أو تملكها للطفل بإعطائها لوليّه.

٢٠٢٤ ♦ أداء الفطرة إلى الفاسق والمتكدي ♦ لا يشترط العدالة في الفقير الذي تدفع إليه الفطرة، ولكن لا يجوز إعطاء الفطرة لشارب الخمر ومن كان إعطاؤها إليه إغارة على ارتكاب المعصية وكذا يجب الاحتياط بعدم إعطائها لمن يسأل بالكف كما مرّ في المسألة ١٩٥٣ و ١٩٥٤.

- ٢٠٢٥ ♦ أداء الفطرة إلى من يصرفها في المعصية ♦ لا يجوز إعطاء الفطرة لمن يصرفها في المعصية.
- ٢٠٢٦ ♦ أقل ما يؤدي من الفطرة إلى شخص واحد ♦ يجب الاحتياط بعدم إعطاء الفقير الواحد أقل من صاع (وقد تحدثنا عن مقداره في المسألة ١٩٩٩)، ولكن لو أعطى أكثر من ذلك فلا إشكال فيه.
- ٢٠٢٧ ♦ أداء أقل من صاع من جنس مرغوب بدلاً عن صاع من جنس ردي ♦ إذا كان للجنس قيمتان، أحدهما ضعف قيمة الآخر، مثلاً لو كانت قيمة الحنطة الجيدة ضعف قيمة الحنطة المتعارفة، لا يجزى إعطاء نصف صاع من الحنطة الجيدة، بل ولا يجزى أيضاً لو دفع ذلك بقصد القيمة.
- ٢٠٢٨ ♦ أداء صاع من جنسين ♦ لا يجزى دفع نصف صاع من جنس كالحنطة والنصف الآخر من جنس آخر كالشعير، ولا يجزى أيضاً لو دفع ذلك بقصد القيمة.
- ٢٠٢٩ ♦ تقدّم بعض المستحقين للزكاة على بعض ♦ يستحب في زكاة الفطرة تقديم الأقارب، ثم الجيران، ثم أهل العلم، ولكن لو كان هناك غيره هؤلاء أرجح في التقديم لجهة من الجهات، استحبّ تقديمه.
- ٢٠٣٠ ♦ الالتباس في تشخيص مستحقّي الفطرية ♦ إذا دفع الفطرة لشخص بتخيّل كونه من مصارف الزكاة ثم تبين خلافه كما لو تخيّل أنه من الفقراء، ثم تبين له أنه لم يكن فقيراً، فالكلام هنا كما تقدّم تفصيله في المسألة ١٩٤٤ من مسائل زكاة الأموال.
- ٢٠٣١ ♦ الاعتماد بقول الفقير في ادعائه الفقر ♦ من ادعى الفقر، لا يجوز إعطاؤه زكاة الفطرة ما لم يحصل الاطمئنان بفقره، إلا إذا علم الإنسان بأنه كان فقيراً في السابق فيجوز - حينئذٍ - دفع الفطرة إليه من دون حصول الاطمئنان.

مسائل متفرقة في زكاة الفطرة

- ٢٠٣٢ ♦ أداء الفطرة بقصد القربة ونية أداء الفطرية ♦ يجب دفع زكاة الفطرة بقصد القربة، أي لله تعالى، وينيوي حين الدفع.
- ٢٠٣٣ ♦ أداء الفطرة قبل عيد الفطر ♦ لا يجزى دفع زكاة الفطرة قبل شهر رمضان والأحوط استحباباً عدم دفعها في شهر رمضان أيضاً، ولكن لو دفعها إلى المستحق قبل شهر رمضان بعنوان القرض جاز له احتساب ذلك الدين بدلاً عن الفطرة بعد ما وجبت عليه إلا إذا علم بعدم كونه مستحقاً الآن.
- ٢٠٣٤ ♦ اختلاط ما يعزل للفطرية بالتراب أو جنس آخر ♦ يجب أن لا تكون الحنطة أو غيرها مما تدفع

لزكاة الفطرة مخلوطة بجنس آخر أو بالتراب، ولكن إذا كان الخليط بالمقدار المتعارف من التراب ونحوه فلا بأس به. ولكن لو كان ذلك أكثر من المتعارف؛ بحيث يحتاج لتصفيته إلى مؤونة أو عمل زائد، فلا يجزي ذلك.

٢٠٣٥ ♦ أداء الفطرة من جنس معيوب ♦ لا يجزي دفع الفطرة من الجنس المعيوب.

٢٠٣٦ ♦ أداء فطرة عدة أشخاص من أجناس متعددة ♦ من وجبت عليه فطرة عدة أشخاص لا يجب عليه دفع فطرة الجميع من جنس واحد، بل يجزي لو دفع فطرة بعضهم من الحنطة، والبعض الآخر من الشعير مثلاً.

٢٠٣٧ ♦ زمن أداء الفطرة ♦ من يصلي صلاة العيد، يجب عليه دفع الفطرة أو عزلها قبل الصلاة. ولكن من لم يصلي صلاة العيد، فعليه أن يدفعها أو يعزلها في يوم العيد.

٢٠٣٨ ♦ عزل زكاة الفطرة ♦ إذا عزل مقدراً من ماله بنية زكاة الفطرة، ولم يدفعها إلى المستحق في يوم العيد، فلا إشكال في ذلك، وفي أي وقت يدفعها ينوي الفطرة.

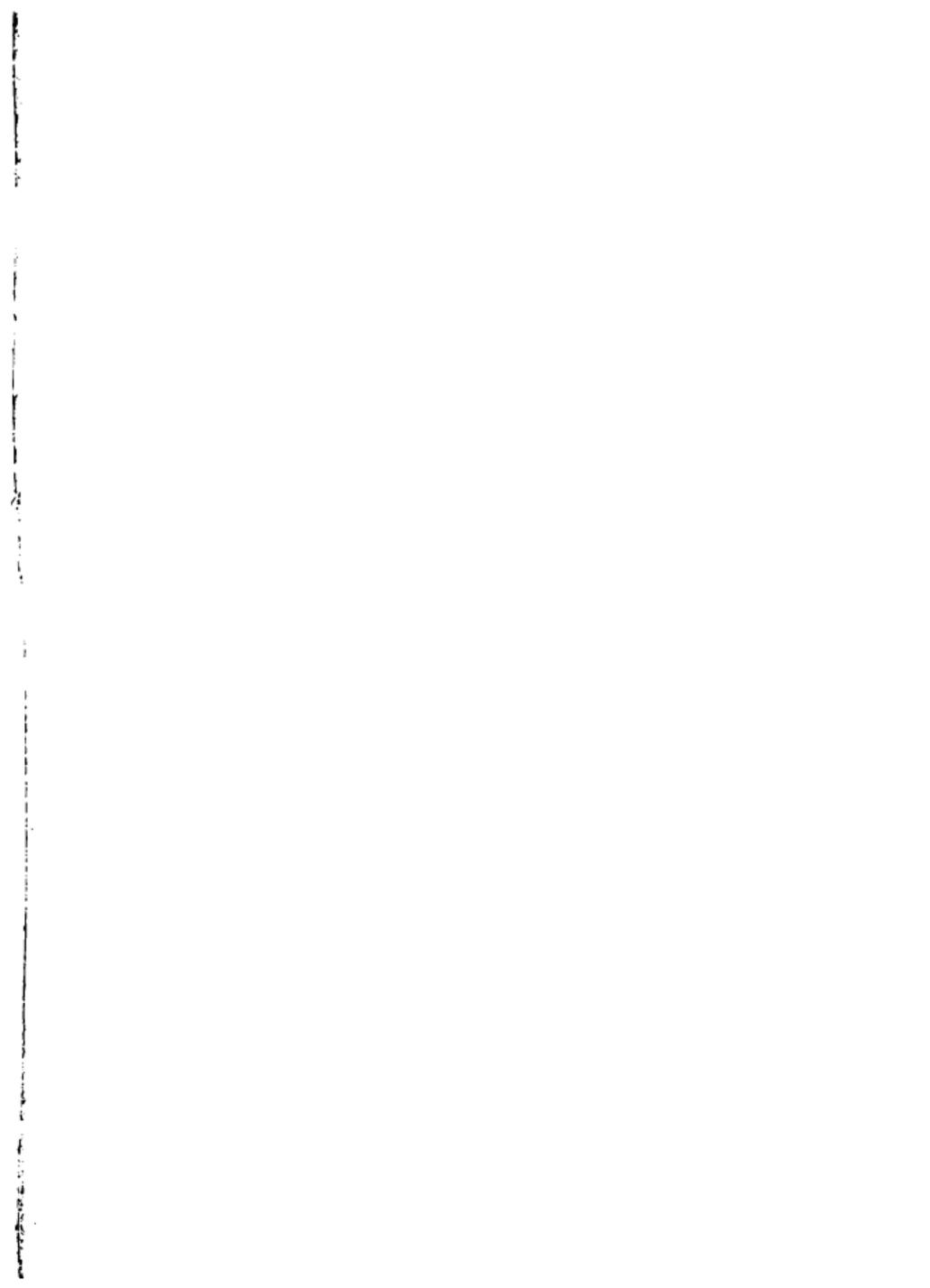
٢٠٣٩ ♦ تكليف من لم يؤد الفطرة في وقتها ♦ إذا لم يدفع زكاة الفطرة في وقتها ولم يعزلها أيضاً، فقد عصى والأحوط استحباباً دفعها بعد ذلك من دون نية الأداء أو القضاء.

٢٠٤٠ ♦ التصرف فيما عزل للفطرة ♦ إذا عزل الفطرة، لا يجوز أخذها لنفسه ووضع بدلها من مال آخر بعنوان الفطرة.

٢٠٤١ ♦ نية أداء الفطرة من مال آخر ♦ لو كان معه مال أكثر من قيمة الفطرة، ولم يدفعها، فتوى أن بعض ذلك المال بعنوان الفطرة، فلا يصح.

٢٠٤٢ ♦ تلف الفطرة المعزولة ♦ إذا تلف ما عزله بعنوان الفطرة، فإن كان قد قصر في الحفظ، فيجب عليه دفع بدله، وإذا لم يقصر في ذلك، فلا ضمان عليه. نعم، لو كان قادراً على دفعها في مصرفها ولكنّه أخر الدفع، فالأحوط استحباباً دفع بدلها.

٢٠٤٣ ♦ نقل الفطرة إلى بلد آخر ♦ إذا لم يتمكن من العثور على مستحق الفطرة في بلده، فإن لم يأمل العثور عليه فيما بعد أيضاً، وجب عليه نقل الفطرة إلى بلد آخر لتصرف في محلها، ويجب الاحتياط بأن لا يأخذ مصاريف النقل من الفطرة، ولوتلفت الفطرية، فلا ضمان عليه. وأما لو تمكن في بلده من مصرف الفطرة في محلها، فإن نقلها إلى بلد آخر من دون إذن الحاكم الشرعي وتلفت، فعليه دفع بدلها.



كتاب الحجّ

٢٠٤٤ ♦ شروط وجوب الحجّ وتحقّق الاستطاعة ♦ الحجّ: زيارة بيت الله الحرام، والإتيان هناك بأعمال خاصة أمر الله بها.

يجب الحجّ مرّة واحدة في العمر لمن توفّرت فيه الشروط التالية:

• الأول: البلوغ.

• الثاني: العقل.

• الثالث: أن لا يضطرّ إلى ارتكاب حرامٍ بسبب الذهاب إلى الحجّ (تكون أهميته في الشرع كالحجّ أو أكثر)، أو يقوم بترك واجبٍ (تكون أهميته كالحجّ أو أكثر). نعم، لو ترك الواجب أو ارتكب الحرام وجب عليه الحجّ مع اجتماع سائر الشروط.

• الرابع: أن يكون مستطيماً، وتتحقّق الاستطاعة بأمر:

١- توفّر الزاد والراحلة، أو توفّر المال الذي يتمكّن بواسطته تهيئة ذلك.

٢- القدرة البدنية، وجود الشروط الجسمية المناسبة التي تمكّنه من الذهاب إلى مكّة والإتيان بأعمال الحجّ.

٣- عدم وجود مانع في الطريق من الذهاب إلى الحجّ، فلو كان الطريق مسدوداً، أو كان يخشى على نفسه أو عرضه أو ماله الذي فقدهانه يكون حرجاً عليه لا يجب عليه الحجّ. ولكن لو تمكّن من الذهاب إلى الحجّ عن طريق آخر وإن كان أبعد، وجب عليه الحجّ فيما إذا لم يكن في ذلك حرج عليه.

٤- سعة الوقت لإدراك الحجّ وأدائه.

٥- أن لا يكون الحجّ مؤدّبياً إلى اختلال معيشته أو معيشة الذين تجب نفقتهم عليه شرعاً

أو عرفًا.

٢٠٤٦- أن لا يكون الحجّ مستلزمًا لاختلال حياته من غير النواحي المالية، فمن كان حجّه يؤدّي إلى الفرقة بينه وبين زوجته مثلًا لا يجب عليه الحجّ.

٢٠٤٥ ♦ الاستطاعة بلا تملك للبيت الشخصي ♦ من كان بحاجة إلى مالكية دار للسكنى إذا منعه الحجّ عن تحصيلها فليس بمستطيع.

٢٠٤٦ ♦ حجّ المرأة بمالها ومشقتها بعد الرجوع ♦ إذا كانت المرأة قادرة على الحجّ ولكنها بعد الرجوع منه لا تملك مالا تتمكن به من إدارة معيشتها وزوجها لا يستطيع تأمين نفقتها لفقره مثلًا؛ بحيث تضطر إلى المعيشة الصعبة، لا يجب عليها الحجّ.

٢٠٤٧ ♦ الاستطاعة المالية ببذل الآخر مخارج حجّه ♦ من لم يكن مالكا للزاد والراحلة، ولم يكن عنده المال لتهيئة ذلك أيضًا، إذا قال له شخص: حجّ وعلني نفقتك يكون مستطيعًا ويجب عليه الحجّ مع توفّر سائر الشروط.

٢٠٤٨ ♦ بذل المال الكافي لمخارج الحجّ بلا اشتراط فعله ♦ لو وهب للإنسان بمقدار مصاريف الذهاب والإياب إلى الحجّ مع مصاريف الحجّ أو وُضع ذلك المقدار من المال في اختياره، تتحقّق الاستطاعة المالية، ومع توفّر سائر شرائط الحجّ يكون مستطيعًا؛ وإن لم يشترط في بذل المال الإتيان بالحجّ.

٢٠٤٩ ♦ بذل مخارج الحجّ بشروط الخدمة في مسير الحجّ ♦ إذا أعطي مال لشخص بمقدار ما يكفي الذهاب إلى الحجّ واشترط عليه الخدمة في طريق مكة، فإن تمكّن في ضمن الخدمة الإتيان بالحجّ، تتحقّق الاستطاعة المالية، ومع توفّر سائر الشرائط يجب عليه الحجّ.

٢٠٥٠ ♦ كفاية الحجّ البدلي عن حجة الاسلام ♦ إذا أعطي مال لشخص فوجب عليه الحجّ، وحجّ بذلك المال، لا يجب عليه الحجّ مرّة أخرى وإن ملك بعد ذلك مالا من نفسه.

٢٠٥١ ♦ تحقّق الاستطاعة المالية في جده ♦ لو ذهب إلى جده للتجارة مثلًا، وحصل على مالٍ يتمكن بواسطته الذهاب إلى مكة والإتيان بأعمال الحجّ، تتحقّق في ذلك الاستطاعة المالية ومع توفّر سائر الشرائط يكون مستطيعًا يجب عليه الحجّ.

٢٠٥٢ ♦ استيجار الأجير للحجّ غيره ♦ إذا استؤجر الإنسان ليجحّ عن شخص، فإن لم يذهب بنفسه بل أراد إرسال غيره، وجب استئذنان من استأجره.

٢٠٥٣ • ترك الحج وذهاب الاستطاعة • إذا كان الشخص مستطيعًا للحج ولم يحجّ حتى عجز عن الذهاب إلى مكة، فيجب عليه فيما بعد؛ وإن كان يتحمل مشقة في ذلك.
نعم، لو صار حرجيًا عليه من دون اختياره جازله تأخير الحجّ حتى يزول الحرج، ولكن لا يسقط عن ذمته الحجّ.

٢٠٥٤ • عدم وصول الحاج إلى عرفات والمشعر في الوقت المعين • إذا ذهب إلى مكة في السنة الأولى من استطاعته ولم يصل في الوقت المحدد إلى عرفات والمشعر الحرام، فإن لم يحرم بإحرام الحجّ بعد، ولم يكن قد تسامح في هذا التأخير وأيضًا لم يكن مستطيعًا في السنوات اللاحقة، فلا يجب عليه الحجّ، ولكن إذا كان قد تسامح أو كان الحجّ قد وجب عليه في السنوات السابقة ولم يحجّ، وجب عليه الحجّ وإن كان مع المشقة. وأما لو كان قد أحرم للحجّ ولكنه لم يدرك عرفات والمشعر، يجب عليه الحجّ في السنة الآتية وإن كان بالاستدانة أو الاكتساب، نعم لو كان معدومًا في التأخير في السنة السابقة ومن دون اختياره صار الحجّ حرجيًا عليه في السنة اللاحقة لا يجب عليه الحجّ. وعلى أي حال، إذا لم يأت بالحجّ في السنة اللاحقة، فلا يكون في ذمته الحجّ؛ وإن كان قد عصى في تركه.

٢٠٥٥ • تأخير الحج للمستطيع إلى تحقق سائر الشروط • من كان بالغًا عاقلًا مستطيعًا ماليًا ولكن يفقد الاستطاعة من بعض النواحي الأخرى، كالمرض الذي ليس له الاستطاعة البدنية إن احتمل التمكّن من تحصيل الاستطاعة البدنية أو الطريقية فعليه الإقدام لتحصيلها ويجوز له أن يؤخر الحجّ إلى زمان حصولها.

وإن كان مأثومًا من ذلك في المستقبل أيضًا، وجب عليه الاستئابة للحج في أول عام ممكن. وإن حصلت له الاستطاعة المالية في العام الفعلي وهكذا....، ويشترط في الاستئابة قصد القرية.

٢٠٥٦ • من لا يجوز استئابته في الحج • من كان مستطيعًا بنفسه ليس له أن يحجّ عن غيره ولو فعل ذلك، فالظاهر بطلان حجّه ولم يقع عن نفسه أيضًا.
ومن كانت صلته غير صحيحة، أو لا يتمكّن من الإتيان بالأعمال الاختيارية في العمرة أو الحجّ (مثلًا لا يستطيع رمي الجمرات)، تكون نيابته باطلة؛ وإن كانت محثًا.

٢٠٥٧ • تكليف الأجير للحج بالنسبة إلى نية طواف النساء • من كان أجنبيًا عن الغير لأداء الحجّ، يجب عليه الإتيان بطواف النساء نيابة عنه (أو بنية ما في الذمة)، وإن لم يأت به، حرمت على الأجير زوجته.

٢٥٥٨ ♦ تكليف الحاج عند نسيان طواف نساء أو بطلانه ♦ إذا لم يؤدّ طواف النساء بشكل صحيح، أو نسيه، ففي أيّ وقت تذكّر ذلك يجب عليه الإتيان بطواف النساء مباشرة وما لم يأت به بشكل صحيح تحرم عليه النساء فلا يجوز له التمتع من زوجته؛ نعم، لو كان الإتيان بطواف النساء مباشرة أو الاجتناب عن التمتع من زوجته حتى الإتيان المباشر بطواف النساء حرجيًا عليه جاز له استنابة غيره. وكذا تجوز الاستنابة لو التفت إلى ذلك بعد الرجوع إلى بلده وكان في الإتيان بطواف النساء مشقة - وإن لم تكن شديدة -.

كتاب البيع

أحكام البيع والشراء

٢٠٥٩ • تعلم أحكام البيع والشراء • يجب على الكاسب تعلم أحكام البيع والشراء التي تكون مورد ابتلائه حتى لا يقع في الحرام بسبب جهله بالأحكام، روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «من أراد التجارة فليتنقه في دينه ليعلم بذلك ما يحل له مما يحرم عليه و من لم يتفقه في دينه ثم أتجر تورط في الشبهات»^١.

٢٠٦٠ • الشك في صحة المعاملة • إن كان لا يعلم بأن المعاملة التي قام بها مسبقاً صحيحة أو باطلة، يحكم بصحتها ويجوز له التصرف في المال الذي أخذه.

٢٠٦١ • المعاملات الواجبة والمندوبة • يجب التكتسب على من لم يكن لديه مال ووجبت عليه نفقة، كنفقة الزوجة والأطفال. ويستحب التكتسب للأمور المستحبة، كالتوسعة على العيال ومساعدة الفقراء.

مستحبات البيع والشراء

من جملة مستحبات البيع والشراء:

- ١- أن يعطي راجحاً، وأن يقبض لنفسه ناقضاً.
- ٢- إقالة النادم في المعاملة إذا استقاله «فأئماً عبد أقال مسلماً في بيع، أقاله الله عشرته يوم

١- جامع أحاديث الشيعة ج ٢٣، ص ٤١، ح ٣٢٩٤٦، باب ١ من ابواب «ما يستحب للناجر» ح ٨، ووسائل الشيعة ج ١٧، ص ٣٨٢، ح ٢٢٧٩٧، باب ١ من ابواب آداب التجارة، ح ٤.

القيامة»^١.

أقسام المعاملات

٢٠٦٢ ♦ المعاملات المكروهة ♦ هنالك بعض المعاملات المكروهة والأمور المكروهة في المعاملات

وأهمها هي كالآتي:

- الأول: بيع الأرض أو الماء إلا أن يشتري أرض أخرى أو ماء آخر.
- في رواية عن أبي عبد الله عليه السلام «مكتوب في التوراة: إن من باع أرضاً أو ماءً ولم يضع ثمنه في أرض أو ماء ذهب ثمنه محقاً»^٢
- الثاني: كثرة الذبح.^٣
- الثالث: بيع الأكفان.
- الرابع: المعاملة مع الأراذل والأدنين من الناس.
- الخامس: السوم ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس.
- السادس: اتّخاذ بيع القمح والشعير وأمثالهما حرفة له.
- السابع: أن يفرق بين المشتريين المسلمين إلا من جهة العلم والتقوى.
- الثامن: الصلابة في المعاملة إذا كانت القيمة عادلة، نعم الماكسة والصلابة لاجتناب الضرر مستحب.
- التاسع: الدخول في سوم المؤمن، والمراد به صرف المعاملة إلى نفسه بأن يزيد -مثلاً- في الثمن الذي بذله المشتري أو بذل مبيعاً له غير ما بذله البائع، إلا مع عدم تمامية المعاملة بينهما فلا كراهة وكذا لو كان البيع مبنياً على المزايدة.
- العاشر: القسم، فيما لو كان صادقاً وإلا فيكون حراماً.

١- جامع أحاديث شيعه ج ٢٣، ص ٨٩، ح ٣٣٠٧٨، باب ٢٧ من نفس الأبواب، ح ١

ووسائل الشيعة، ج ١٧، ص ٣٨٦، ح ٢ من باب استحباب إقالة النادم.

٢- الكافي، ج ٥، ص ٩١.

٣- ورد في رواية عن أبي عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إنني أعطيت خالتي غلاماً ونهيتها أن تجعله قصاباً أو حجاماً أو صائغاً وقد علل ذلك في رواية أخرى بقوله: وأما القصاب فإنه يذبح حتى تذهب الرحمة من قلبه (لاحظ جامع الأحاديث باب ٥٤ من أبواب ما يكتسب به، ووسائل الشيعة، باب ٢١ من أبواب ما يكتسب به) فيعلم من ذلك أن المنهي في الحقيقة كثرة ذبح الحيوانات.

٢٠٦٣ • المعاملات الباطلة والمحزومة • المعاملات في الموارد التالية باطلة:

- الأول: بيع الأعيان النجسة، وشرائها مثل البول والغائط.
- والثاني: معاملة المال المغصوب، إلا إذا أجاز المالك بعد ذلك.
- الثالث: معاملة الأشياء التي لا يبذل العقل شيئاً لتحصيلها، مثل الماء إلى جانب البحر، أو الأشياء التي لا تكون رغبة للعقل في تحصيلها أصلاً، كالحشرات المتعارفة.
- الرابع: المعاملة بالأشياء التي تنحصر منافعتها المتعارفة، في الحرام مثل آلات القمار.
- والخامس: المعاملات الربوية. فهي باطلة ومحرمة.

هناك بعض المعاملات المحرمة، ولكنها ليست باطلة، وهي كما يلي:

- ١- المعاملة التي تؤدي إلى فعل الحرام.
- ٢- بيع الجنس المخلوط بشيء غير مرغوب، لو كان ذلك الشيء غير معلوم ولم يخبر البائع المشتري بذلك، مثلاً لوباع الدهن مخلوطاً بالشحم، وهذا العمل يقال له: الغش، والنبي ﷺ نهى عنه.
- قال ﷺ: «ليس من غش مسلماً، أو ضره، أو ماكره، ومن غش أخاه المسلم نزع الله عنه بركة رزقه وأفسد عليه معيشته وكله إلى نفسه»^٢
- والغش في المعاملة لا يوجب بطلانها، ولكن يوجب الحث في الفسخ، نعم إذا كان المخلوط بحيث لا يصدق على المخلوط أنه من الجنس الذي وقعت عليه المعاملة، تبطل تلك المعاملة أيضاً.

٢٠٦٤ • بيع المتنجس • لا إشكال في بيع المتنجس القابل للتطهير ولكن إذا أراد المشتري شراءه لأمر يشترط فيه الطهارة، كالأكل وكان البيع سبباً له لمجهل المشتري بالنجاسة - مثلاً - فهذا يجب على البائع إخبار المشتري بنجاسة ذلك الشيء.

- ١- التسبب إلى ارتكاب المحرمات، يكون حراماً فيما لو كان بإيجاد المقدمات القريبة من العمل المحرم والآفل. ففي هذه المسألة وفي المسائل الآتية في أي موضع قلنا بحرمة المعاملة التي تؤدي إلى ارتكاب المحرمات، المراد بذلك التسبب بإيجاد المقدمات القريبة من العمل المحرم.
- ٢- لاحظ باب تحريم الغش (جامع احاديث الشيعة، باب ٤٥ من أبواب ما يكتب به، وسائل الشيعة، باب ٨٤ من أبواب ما يكتب به).

وأما في الملابس، فلا يجب على البائع إخبار المشتري بنجاستها؛ وإن كان يستعملها المشتري في الصلاة، إلا إذا علم المشتري بالنجاسة ونسيها ثم أراد الصلاة بها، ففي هذه الصورة يجب على البائع إخبار المشتري، والفرق بين الصورتين أن الصلاة باللباس النجس أو البدن النجس، تكون باطلة في حال النسيان، لكنها صحيحة عند الغفلة والجهل بالنجاسة.

٢٠٦٥ ♦ بيع المتنجس إذا لم يقبل الطهارة ♦ إذا تنجس الشيء الذي لا يمكن تطهيره، كالدهن والنفط، فلمعاملتها صور:

- الصورة الأولى: إذا كان ذلك الشيء المتنجس يستفاد منه غالبًا في الموارد المحرمة، لكن كان قصد المشتري الاستفادة منه في الموارد المحللة النادرة - فقط -، كما لو أراد الاستفادة من الدهن المتنجس في الاستصباح، فالمعاملة صحيحة وجائزة.
- الصورة الثانية: إذا كانت أغلب منافع الشيء المتنجس حرامًا ولم يكن قصد المشتري الاستفادة منه في المنفعة المحللة النادرة - فقط - بأن قصد أكله - مثلاً - أو لم يتخذ القرار لحدّ الآن في كيفية الاستفادة بالمعاملة باطلة.

ولا فرق في هاتين الصورتين بين أن يكون المشتري عالمًا بنجاسته أم لم يكن، ولوم يكن عالمًا بها وكان عدم إخبار البائع بها سببًا لوقوع المشتري في الحرام، كما لو أراد أكل الدهن النجس، فيجب على البائع إخباره بها ولو كانت المعاملة سببًا لاستفادة المشتري للشيء النجس في الحرام حرمت المعاملة وإن أخبر المشتري بالنجاسة، أو كان عالمًا بها من قبل.

- الصورة الثالثة: إذا كانت أغلب منافع الشيء غير محرمة، ولكن اشترط في المعاملة الاستفادة منه في الموارد المحرمة، فالمعاملة باطلة ومحرمة.
- الصورة الرابعة: كما في الصورة السابقة، ولكن لم يشترط الاستفادة منه في الشيء المحرم، فإن لم يشتره المشتري للأمر المحرم، فالمعاملة صحيحة وجائزة من دون إشكال.

وإذا اشتره المشتري للأمر المحرم خاصة، فالمعاملة صحيحة، ولكن لو كانت المعاملة سببًا لاستفادة المشتري منه في الأمر المحرم، فالمعاملة محرمة.

٢٠٦٦ ♦ معاملة الدواء النجس والمتنجس ♦ تبطل المعاملة - على المشهور - على الأدوية التي تحتوي على عين النجاسة، وأما لو كانت متنجسة، فإن كانت أغلب منافعها غير محرمة ولم يشترط في المعاملة الاستفادة منها في الأمور المحرمة، فالمعاملة صحيحة وجائزة؛ إلا إذا كانت سببًا لاستفادة المشتري منها في الأمور المحرمة، فحرم - حينئذٍ - المعاملة.

٢٠٦٧ ♦ معاملة الجنس مع الشك في نجاسته ♦ لا إشكال في معاملة الأشياء التي لا يعلم بنجاستها؛ وإن كانت مستوردة من البلاد غير الإسلامية، ولكن إذا كانت من حيوان ذي نفس سائلة بحيث يشخب دمه عند قطع أوداجه، فهي نجسة فالمعاملة عليها باطلة - كما تقدم - إلا إذا كانت هناك أمارة شرعية على تذكّيته كما تقدم ذكره في المسألة ٩٥ و ٩٦.

٢٠٦٨ ♦ معاملة الجلد غير المذكي ♦ تبطل وتحرم المعاملة على جلد الثعلب وأمثاله فيما إذا مات حتف أنفه أو ذُبح من دون مراعاة الذبح الشرعي.

٢٠٦٩ ♦ معاملة اللحوم والشحوم والجلود المستوردة ♦ يبطل معاملة اللحوم والشحوم والجلود المستوردة من البلاد غير الإسلامية، ولكن لو علم الإنسان بأنها من حيوان قد ذبح بالطريقة الشرعية، أو جُلبت من سوق المسلمين أو البلاد الإسلامية، فلا إشكال في بيعها وشرائها، كما تقدم ذكره في المسألة ٩٥ و ٩٦.

٢٠٧٠ ♦ شراء اللحوم والشحوم أو الجلود من سوق المسلمين ♦ لا إشكال في بيع وشراء اللحوم أو الشحوم أو الجلود التي في سوق المسلمين أو التي جُلبت من البلاد الإسلامية، كما تقدم ذكره في المسألة ٩٥ و ٩٦. ولكن إذا علم الإنسان بأن هذه اللحوم أو الشحوم أو الجلود قد جُلبت من البلاد غير الإسلامية من دون تحقيق، فتبطل المعاملة عليها وتحرم.

٢٠٧١ ♦ معاملة المسكرات ♦ المعاملة على المسكرات محرمة و باطلة.

٢٠٧٢ ♦ معاملة مال الغير ♦ بيع المال المغصوب باطل، و يجب على البائع ردّ الثمن إلى المشتري، إلا إذا أجاز المالك المعاملة بعد ذلك.

٢٠٧٣ ♦ قصد عدم أداء الثمن ♦ إذا كان قصد المشتري عدم دفع الثمن إلى البائع، فالمعاملة باطلة إذا لم يرض البائع بها حين المعاملة.

٢٠٧٤ ♦ المشتري بالمال الحرام ♦ إذا اشترى شخص جنسًا بثمان معين حرام، فالمعاملة باطلة، ولكن لو كانت المعاملة وقعت على ثمن كلي غير معين وكان المشتري عازمًا على أداء الثمن من المال الحرام ورضي بها البائع - كما لو كان من الأشخاص المتسامحين في ذلك أو لعدم اطلاعه على حال النقود التي دُفعت إليه و حليتها له بحكم ظاهر الشرع رضي بالمعاملة - فالمعاملة صحيحة، ولكن على المشتري أن يدفع ما في ذمته من المال الحلال.

٢٠٧٥ • بيع آلات اللهو وآلات المشتركة • يحرم المعاملة على آلات اللهو، وأما الآلات المشتركة مثل: الراديو وجس الصوت، فإن لم يكن القصد استعمالها في الحرام ولم تكن هذه المعاملة سببًا للاستعمال في الحرام، فلا مانع من المعاملة على تلك الآلات.

٢٠٧٦ • شراء الجنس بشرط الانتفاع بالحرام • إذا باع الشيء الذي له منفعة محللة بشرط استعماله في الحرام، كما لو بيع العنب بشرط أن يُتخذ منه الخمر، فالمعاملة باطلة ومحزمة ولكن إذا لم يبعه بهذا الشرط، ولم تكن المعاملة سببًا لاستعماله في الحرام، بل يعلم فقط أن المشتري سيخمرها مثلًا فلا إشكال في المعاملة.

٢٠٧٧ • عمل الصور المجسمة وبيعها • يحرم صنع تماثيل ذوات الأرواح وكذا نقش صورها على الأحوط ولكن لا مانع من بيعها وشراؤها وإن كان الأحوط استحبابًا ترك ذلك.

٢٠٧٨ • شراء شيء حصل من حرام • يحرم شراء الأشياء بما حصل من القمار أو السرقة أو المعاملات الباطلة، ويجب على المشتري ردّها إلى مالكيها الأصليين.

٢٠٧٩ • بيع الدهن المخلوط بالشحم • لو باع دهنًا مخلوطًا بالشحم، وكان المبيع معيّنًا كما لو قال البائع: بعتك هذا الكيلو الواحد من الدهن، فالمعاملة بمقدار الشحم الموجود في الدهن باطلة، ويبقى المال المأخوذ مقابل الشحم في ملك المشتري ويبقى أيضًا ذلك المقدار من الشحم في ملك البائع، ويجوز للمشتري فسخ المعاملة بالنسبة إلى الدهن الخالص أيضًا لو جهل وتضرر من تبعض الصفة. وأما إذا لم يعيّن في البيع بل باع بمقدار الكيلو الواحد في الذمة، فإن دفع للمشتري الدهن المخلوط مع الشحم، يجوز للمشتري إرجاعه والمطالبة بالدهن الخالص.

٢٠٨٠ • معاملة المكيل والموزون بزيادة من نفس الجنس • لو باع مقدارًا من جنس موزون أو مكيل بمقدار أزيد من نفس الجنس، تكون المعاملة ربوية ومحزمة، مثلًا لو باع منّا من الحنطة بمنّ ونصف من الحنطة، بل إذا كان أحد الجنسين سالتا والآخر معيّنًا أو أحدهما جيّدًا والآخر رديئًا أو اختلفا في القيمة فإذا أخذ أكثر مما أعطى، فهو ربا وحرام أيضًا. فعلى هذا لو باع نحاسًا سالتا بنحاس مكسور مع الزيادة أو أعطى ربًا جيّدًا وأخذ أكثر منه ربًا رديئًا أو أعطى ذهبًا مصاغًا وأخذ أكثر منه ذهبًا غير مصاغ، فهو ربا وحرام.

٢٠٨١ • أخذ الزيادة من جنس آخر • لو كانت الزيادة من جنس آخر غير الذي باعه، كان ربًا كما لو باع كيلو واحدًا من الحنطة بكيло واحد من الحنطة مع مقدار من النقود. بل لو لم يأخذ زيادة ولكنه

اشترط على المشتري أن يقوم له بعمل كان ذلك أيضًا من الربا.

٢٠٨٢ • انضمام شيء جنب القدر الأقل • إذا باع الأقل مع الضميمة، فلا إشكال فيه، مثلاً لوباع كيلواً واحداً من الحنطة مع منديل بكيلو ونصف من الحنطة. وكذا لو كانت الضميمة في الطرفين، كما لوباع كيلواً واحداً من الحنطة مع منديل بكيلو ونصف مع منديل.

٢٠٨٣ • الربا المعاملي في ما يباع بالمتراً والعدد • إذا كان الشيء يباع بالمتراً والذرع كالقماش، أو مما يباع بالعدد كالكبريت، فلا ربا فيه لوباعه بالزيادة، مثلاً لوباع خمس علب من الكبريت بسبع، فلا إشكال في ذلك.

٢٠٨٤ • اختلاف البلدان في وزن الأجناس وكيلها و عدها • الجنس الذي يباع في بعض المدن بالوزن أو الكيل وفي البعض الآخر بالعدد، الأحوط عدم أخذ الزيادة في بيعه. وأما إذا كان الجنس يباع في موضع واحد تارة بالعدد وأخرى بالوزن أو الكيل، فلا يجوز أخذ الزيادة.

٢٠٨٥ • الزيادة في الجنسين المختلفين • إذا لم يتحد العوضان جنساً، فلا إشكال في الزيادة والتفاضل، فلوباع كيلواً واحداً من الرز بكيلوين من الحنطة، تكون المعاملة صحيحة.

٢٠٨٦ • الزيادة في الأشياء المتناجسة • إذا كان المبيع وعوضه من أصل واحد فيحرم أخذ الزيادة في المعاملة بينهما، فلوباع كيلواً واحداً من سمن البقر بكيلو ونصف من جبن البقر، يكون رباً و حراماً. وكذلك لا يجوز أخذ الزيادة في معاوضة الفاكهة الناضجة بغير الناضجة.

٢٠٨٧ • بيع الشعير بالحنطة • يعتبر الشعير والحنطة في الربا من جنس واحد، فلوباع كيلواً واحداً من الحنطة بكيلو ونصف من الشعير، يكون رباً و حراماً.

٢٠٨٨ • ما استثنى من حرمة الربا • يجوز للمسلم أخذ الربا من الكافر الذي يجوز أخذ الربا في شريعته ومن لا حرمة لماله.

وكذلك يجوز أخذ الأب الربا من ولده والزوج من زوجته، ولكن لا يجوز أن يأخذ الولد من والده الربا ولا الزوجة من زوجها.

شروط البائع والمشتري

٢٠٨٩ • شروط البائع والمشتري • يجب أن تتوفر في البائع والمشتري عدّة شروط:

- الأول: أن يكونا مميزين.
- الثاني: أن يكونا عاقلين.
- الثالث: أن يقصد كل واحد منهما البيع أو الشراء؛ فعليه إذا كان أحدهما هازلاً، -مثلاً- في قوله بعت مالي، فالمعاملة باطلة.
- الرابع: كونهما مالكين للمبيع والعوض أو من يحكهما (مثل الولي والوكيل).
- الخامس: أن يكونا بالغين.
- السادس: أن لا يكونا ممنعاً من التصرف في أموالهم شرعاً (سيأتي ذلك في فصل مستقل).
- السابع: أن لا يكونا مجبورين.

ومن اللازم توفر هذا الشرط والشرطين السابقين عند معاملة الشخص بماله، ولكن إذا كانت المعاملة بمال الغير مع إذنه، فلا يجب توفر هذه الشروط الثلاثة. ويشترط توفر هذه الشروط في غير البيع والشراء من المعاملات وسيأتي ذكر أحكامها في المسائل الآتية.

٢٠٩٠ • المعاملة مع الصبي • المعاملة مع الطفل غير البالغ في ماله باطلة إذا كان مستقلاً في المعاملة. وأما إذا كانت المعاملة مع الولي وكان الطفل غير البالغ المميز مجرباً لصيغة المعاملة فقط، أو الطفل المميز مجرباً معاملة الغير بإذنه، فالمعاملة صحيحة.

٢٠٩١ • وظيفة المعامل مع الصبي • إذا اشترى من الطفل غير البالغ شيئاً أو باع له شيئاً في الموارد التي تكون المعاملة باطلة، فيجب إعطاء الجنس أو المال الذي أخذه منه إلى صاحبه أو يسترضيه، وأما لولم يعرف صاحبه ولم تكن هناك طريقة إلى معرفته، يجب التصدق بما أخذه من الطفل بإذن من الحاكم الشرعي.

٢٠٩٢ • مطالبة الثمن الذي أعطاه إلى الصبي في المعاملة • إذا قام الشخص بمعاملة غير صحيحة مع طفل، وتلف الجنس أو المال الذي أعطاه للطفل، فإن كان الطفل مميّزاً جاز له مطالبة الطفل بعد بلوغه أو مطالبة وليه (فيما إذا كان من أموال الطفل في اختياره) بعوض المال الذي تلف، وأما إذا لم يكن الطفل مميّزاً فليس له حق المطالبة.

٢٠٩٣ • الرضا بالمعاملة بعد الإكراه • إذا أكره البائع أو المشتري على المعاملة فإن رضي بها بعد ذلك وأظهر رضايته، صحّت المعاملة. ولكن الأحوط استحباباً إعادة صيغة المعاملة.

٢٠٩٤ • إجازة صاحب المال بالمعاملة الفضولية • إذا باع شخص مال الغير بدون إذنه، فإن رضي بعدها صاحب المال وأذن بذلك، فالمعاملة صحيحة، حتى إذا نهى المالك عن المعاملة قبل الإتيان بها أو ردّها بعد وقوعها، نعم، لومضى مده طويلاً من حين الردّ أو النهي بحيث لا يرى له العرف حق الرجوع عن ردّه ونهيه سابقاً فالمعاملة باطلة حتى لو أذن بالمعاملة فيما بعد.

٢٠٩٥ • بيع مال الطفل واليتيم والمجنون • يجوز للأب والمجد للأب وكذلك لوصي الأب ووصي المجد للأب (الذي أوصي له بالتصرّف في أموال الطفل) بيع مال الطفل فيما إذا كان البيع خالياً من المفسدة. وكذلك يجوز للمجتهد العادل بيع مال المجنون أو الطفل اليتيم أو مال الشخص الغائب، ولكن الأحوط ترك الإقدام على هذا العمل إلا في الموارد الضرورية.

٢٠٩٦ • إجازة المالك معاملة الغاصب • إذا غصب شخص مالاً وباعه، وبعد ذلك أجاز المالك البيع، فالمعاملة صحيحة، ويكون الشيء الذي دفعه الغاصب إلى المشتري مع منافعه من حين المعاملة ملكاً للمشتري، ويكون الشيء الذي دفعه المشتري إلى الغاصب مع منافعه من حين المعاملة ملكاً لمن غصب ماله.

٢٠٩٧ • بيع المال الغصبي بادعاء مالكيته • إذا غصب شخص مالاً واعتبر نفسه صاحب المال فباعه لنفسه، ثمّ أجاز المالك المعاملة للغاصب، فالمعاملة غير صحيحة، ولكن إذا أجاز المالك المعاملة لنفسه أو أجازها من دون التصريح بكونها للمالك أو للغاصب، فالمعاملة صحيحة، يدخل في ملك المالك دون الغاصب.

شرائط العوضين

٢٠٩٨ • شروط الجنس وعوضه • يعتبر في العوضين ستّة شروط:

- الأول: أن يكون مقدار العوضين معلوماً بالوزن أو الكيل أو العدد أو المتر أو أمثال ذلك.
- الثاني: أن يتمكّن كلّ من المتعاملين على تسلّم ما ملكه بالمعاملة. نعم لو باع الحصان الشارد مع شيء آخر أمكن للمشتري تسلّمه فالمعاملة صحيحة وإن لم يعثر على الحصان في

- ما بعد، ويبطل البيع والشراء في الشيء الذي قد ينس من تسلّمه ولو مع الضميمة.
- الثالث: تعيين أوصاف العوضين التي تؤثر في رغبة الناس بالمعاملة.
 - الرابع: أن لا يتعلّق حقّ الغير بهما؛ فلا يجوز بيع المال المرهون من دون إذن المرتهن.
 - الخامس: أن يكون الملك طلقاً، فلا يجوز للموقوف عليهم بيع الموقوفة، إلا في بعض الصور التي سيأتي ذكرها في المسألتين ٢١٠٣ و ٢١٠٢.
 - السادس: أن يكون المبيع عيناً لا منفعة؛ فلا يصحّ بيع منفعة الدار لمدة سنة. وأما لو كان الثمن منفعة كما لو اشترى فرشاً بمنفعة داره لمدة سنة فلا إشكال في ذلك.
- ٢٠٩٩ • اختلاف البلاد في كيفية البيع بالوزن أو المشاهدة • لاختلاف بيع الشيء في البلدان، كما لو كان بيعه في بلد بالكيل أو الوزن وفي آخر بالمشاهدة، ففي البلد الأوّل يجب شراؤه بالكيل أو الوزن، وفي البلد الثاني يجوز شراؤه بالمشاهدة.
- ٢١٠٠ • معاملة الموزون بالكيل • ما يباع بالوزن، يجوز بيعه بالكيل بأن يجعل الكيل طريقاً الى معرفة الوزن، مثلاً لو أراد بيع عشرة كيلوات من الخنطة يجعل كيلاً يحتوي على كيلو واحد من الخنطة ويكيل للمشتري عشر مرّات بذلك الكيل.
- ٢١٠١ • بطلان المعاملة ورضا المالك بالتصرّف • إذا لم تتوقّف في المعاملة أحد الشروط المذكورة، فهي باطلة، ولكن لورضي البائع والمشتري بأن يتصرّف كلّ واحد منهما بما لا يضرّ، فلا إشكال في ذلك.
- ٢١٠٢ • معاملة الأموال الموقوفة • المعاملة على الأموال الموقوفة باطلة، إلا إذا خرب تلك الأموال أو كانت في معرض الخراب بحيث لا تتحقّق المنفعة التي لأجلها وقف المال، كما لو تمزق حصار المسجد بحيث لا يمكن الصلاة عليه، فيجوز - حينئذٍ - بيعه، يُصرف ثمنه إن أمكن في ذلك المسجد في الجهة التي تكون أقرب إلى قصد الواقف.
- ٢١٠٣ • ما يجوز فيه بيع الموقوفة • إذا وقع الاختلاف بين الموقوف عليهم بنحو خيف من تلف نفوس المسلمين وأموالهم عند عدم بيع الوقف، جاز - حينئذٍ - بيعه بإذن من الحاكم الشرعيّ و صرف ثمنه في أقرب جهة إلى قصد الواقف.
- ٢١٠٤ • بيع ما يكون في إجارة الغير • لا إشكال في المعاملة على الملك المؤجر، ولكن الاستفادة للمستأجر إلى آخر مدة الإجارة. ولو كان المشتري جاهلاً بالإجارة أو كان يظنّ بأن مدة الإجارة قصيرة، جاز له فسخ المعاملة بعد اطلاعه على ذلك.

صيغة عقد البيع و الشراء

٢١٠٥ • قصد الإنشاء و صيغة المعاملة بمختلف الألسن • لا يجب في البيع و الشراء أن تكون الصيغة بالعربية، مثلاً لو قال البائع بالفارسية: بعت هذا المال بهذا المقدار من الثمن، و قال المشتري: قبلت، صحت المعاملة، و لكن يجب على البائع و المشتري قصد الإنشاء، أي يكون قصدهما تحقق البيع و الشراء بهاتين الجملتين.

٢١٠٦ • المعاملة بلا قراءة الصيغة • إذا لم يتلَقَّ البائع و المشتري بصيغة البيع عند المعاملة، بل دفع البائع الجنس إلى المشتري بقصد البيع، و أخذه المشتري بقصد الشراء، وقعت المعاملة، و كلاهما يملك ما أخذه. و كذلك يمكن تحقق المعاملة بدفع المشتري الثمن و أخذه من قبل البائع؛ و ذلك بقصد الشراء.

بيع الثمار و شراؤها

٢١٠٧ • بيع الثمرة قبل اقتطفها • لا إشكال في بيع المحصر على الشجرة و كذا يجوز بيع الثمرة قبل اقتطفها إذا سقط زهرها و انعقد حطبها. و الأحوط وصوله إلى حد يأمن من الآفة.

٢١٠٨ • بيع الثمرة قبل انعقاد الحب • لو أراد بيع الأثمار على الأشجار قبل انعقاد الحب و سقوط زهرها (كما ذكرنا في المسألة السابقة)، يجب أن يبيعهما مع شيء من محاصيل الأرض كالحضراوات.

٢١٠٩ • بيع التمر قبل الاقتطاف • لا إشكال في بيع التمر بعد احمراره أو اصفراره قبل اقتطفه؛ بشرط أن لا يكون عوضه من التمر، سواء كان تمر تلك الشجرة أو غيرها.

٢١١٠ • بيع الثمرة مع تعدد زمن اقتطفها • يجوز بيع الخيار و الباذنجان و الخضروات و أمثال ذلك، مما تثمر في السنة الواحدة أكثر من مرة؛ بشرط ظهورها مع تعيين عدد المرات التي يقتطفها المشتري في السنة.

٢١١١ • بيع سنابل الحنطة و الشعير • لا إشكال في بيع سنابل الحنطة و الشعير، بعد انعقاد حبها و سلامتها من الآفات بغير جنسها.

التقدي والنسيئة

٢١١٢ • كيفية إقباض العوضين • من باع شيئاً نقداً، فلكل من البائع والمشتري مطالبة الآخر بالجنس والتمن. ويتم تسليم الأشياء غير المنقولة مثل: الدار والأرض، والأشياء غير المنقولة مثل: الفرش واللباس؛ بوضعها في اختيار من يكون طرفاً للمعاملة.

٢١١٣ • كيفية تعيين المدة في النسيئة • يجب تعيين الأجل في بيع النسيئة بشكل مضبوط ومحدد، فعليه لوباع شيئاً على أن يستلمه حين البيدر، كان البيع باطلاً؛ وذلك لعدم تحديد المدة.

٢١١٤ • مطالبة العوض قبل حلول الأجل • لوباع شيئاً نسيئة ليس له مطالبة المشتري بالتمن قبل حلول الأجل. ولكن لومات المشتري وكان لديه مال، يجوز للبائع مطالبة الورثة بطلبه قبل حلول الأجل.

٢١١٥ • العجز عن أداء العوض في الموعد المقرر • لوباع شيئاً نسيئة يجوز له مطالبة المشتري بالتمن بعد مضي الأجل، ولكن لو كان المشتري غير قادر على دفع الثمن يجب إمهاله، ولو كان عين المال موجوداً يجوز له فسخ المعاملة واسترجاع ماله.

٢١١٦ • عدم تعيين الثمن في النسيئة • لوباع شيئاً نسيئة لشخص يجهل الثمن، كان البيع باطلاً فيما إذا لم يغيره بتمنه، إلا إذا كان البائع وكياً عن المشتري في شراء الجنس، فيكفي في هذه الصورة مجزئ علم الوكيل بقيمة الجنس.

ولوباع جنساً نسيئة لشخص بأزيد من قيمة النقد، مع علم المشتري بهذه القيمة كما لو قال للمشتري: بتمك الجنس نسيئة بأزيد من قيمة النقد بمقدار ١٠% وقبل المشتري صح البيع.

٢١١٧ • نقص مقدار من الثمن وأخذ الباقي نقداً • من باع شيئاً نسيئة في مدة معينة، ثم أراد بعد مضي نصف المدة -مثلاً- أن ينقص من الثمن مقداراً ويأخذ الباقي نقداً، فلا إشكال في ذلك.

بيع السلف

٢١١٨ • تعريف معاملة السلف • بيع السلف: هو ابتياع كلّي مؤجل بوقت معلوم وبتمن حال، فعليه لو أعطى المشتري الثمن للبائع وقال له أستلم منك البضاعة بعد ستة أشهر، وقبل البائع بذلك، كانت المعاملة سلفاً.

٢١١٩ • جنس العوض في معاملة السلف • إذا باع نقود الذهب والفضة سلفاً بعوض من نقود الذهب والفضة، فالمعاملة باطلة. لكن لو باع سلعة أو نقوداً ليست من الذهب والفضة وأخذ ثمنها سلعة أخرى أو نقوداً من الذهب والفضة، صحت المعاملة، والأحوط استحباباً أن يأخذ العوض نقوداً ولا يأخذ سلعة أخرى.

٢١٢٠ • شروط معاملة السلف • معاملة السلف لها ستة شروط:

• الأول: تعيين الأوصاف التي تختلف السلعة باختلافها، ولا يجب رعاية الدقة الكثيرة في الوصف، بل يكفي فيه مجرد صدق معلومية الأوصاف.

• الثاني: تسليم المشتري للبائع جميع الثمن قبل الافتراق، أو يكون للمشتري دين في ذمة البائع بمقدار الثمن ويجعل دينه في مقابل ثمن السلعة ويقبل البائع ذلك، وإذا دفع المشتري بعض الثمن، صحت المعاملة بذلك المقدار من الثمن، وبطلت في الباقي لكن جاز للبائع فسخ المعاملة في ما صحت أيضاً.

• الثالث: تعيين الأجل بالنحو المضبوط، فلو قال البائع أسلمك المبيع في أول البيدر، بطلت المعاملة؛ لأن الأجل غير محدد.

• الرابع: أن يعيننا تحويل السلعة وقتاً يقدر البائع على تحويله، نعم لو كان البائع حين المعاملة قادراً على تحويل السلعة في الوقت المقرر بتهيئة مقدماته ولكن للتأخير الذي حصل في تهيئة المقدمات تعذر على البائع بعد المعاملة تحويل السلعة في الوقت المعين، صحت المعاملة ولكن يجوز للمشتري فسخها.

ومن اللازم بالذكر: إذا كان البائع لا يستطيع تحويل السلعة عند المعاملة، ولكن كان له -مثلاً- دين في ذمة الآخرين بمقدار تلك السلعة وأمكنه استلامه وتحويله إلى المشتري كفى ذلك في صحة معاملة السلف.

• الخامس: تعيين مكان تسليم المبيع، وأما لو علم المكان من خلال كلام البائع والمشتري لا يجب التصريح باسم المكان.

• السادس: تقدير المبيع ذي الكيل أو الوزن أو المساحة بمقداره، والمبيع الذي يباع بالمشاهدة يجوز بيعه سلفاً ولكن يلزم أن يكون التفاوت بين أفراد غير معتنى به عند الناس، كعصم أقسام الجوز والبيض.

أحكام بيع السلف

٢١٢١ ♦ بيع ما اشتراه سلفاً لو اشترى شيئاً سلفاً، لا يجوز بيعه قبل حلول الأجل، سواء أراد بيعه إلى البائع أو إلى شخص آخر، كان عوضه من جنس العوض في معاملة السلف أو من جنس آخر، كانت قيمة العوض مساوية لقيمة المبيع في بيع السلف أو أقل منها. ولكن تصح المعاملة من دون إشكال بعد حلول الأجل وقبض المبيع. وأما لو أراد بيع المتاع قبل قبضه، فعليه أن لا يجعل عوضه ما باعه للمشتري وكذلك لو أراد المعاملة مع عوض آخر من جنس الذي وقعت عليه معاملة السلف وأراد بيعه لبائع السلف، فيجب بمقدار ذلك العوض لا أقل ولا أكثر.

٢١٢٢ ♦ أداء جنس آخر في السلف ♦ إذا سلم البائع السلعة في معاملة السلف طبق ما اتفق عليه مع المشتري، وجب على المشتري القبول. ولكن إذا سلمه سلعة أخرى، فلا يجب على المشتري قبولها؛ وإن كانت أفضل من السلعة التي اتفقا عليه، نعم يكون أحياناً تعيين أحد الصفات للسلعة من باب الحد الأدنى للمقدار الواجب من ذكر الصفات، ففي هذه الصورة لو سلم البائع المشتري السلعة بصفات أفضل مما اتفقا عليه، وجب على المشتري القبول فإنه سلم البائع نفس ما اتفقا عليه.

٢١٢٣ ♦ أداء جنس أروماً مما اتفقا عليه في بيع السلف ♦ لو سلم البائع السلعة وكانت دون الصفات المتفق عليها، لا يجب على المشتري قبولها.

٢١٢٤ ♦ رضا المشتري بجنس آخر ♦ إذا سلم البائع للمشتري غير السلعة التي اتفق معه عليها، فلا إشكال فيه إن رضي المشتري بذلك.

٢١٢٥ ♦ تعذر تسليم الجنس في بيع السلف ♦ إذا حل الأجل في بيع السلف ولم يتمكن البائع من تسليم المبيع لندرته، فالمشتري إما أن يصبر أو يفسخ المعاملة ويسترجع ما دفعه (كما ذكرناه في المسألة ٢١٢٠ في الشرط الرابع).

٢١٢٦ ♦ المعاملة بشرط إقباض الجنس والتمن في المستقبل ♦ الأحوط بطلان البيع فيما إذا كان الثمن والمبيع مؤجلين.

بيع الصرف

٢١٢٧ • بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة • إذا باع الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة واختلف العوضان في الوزن، فالمعاملة باطلة ومحترمة. ولكن السكك الموجودة حاليًا في الأسواق التي تباع من غير وزن، يجوز بيعها بسكّة أخرى ولو مع الزيادة في الوزن.

٢١٢٨ • بيع كل من الذهب والفضة بالآخر • يصح بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب ولو مع الاختلاف في الوزن.

٢١٢٩ • إقباض الذهب والفضة قبل تفرّق البائع والمشتري • لو باع الذهب بالذهب أو الفضة، أو باع الفضة بالفضة، أو بالذهب، يشترط التقابض من البائع والمشتري قبل الافتراق، وإذا تفرّقا ولم يتقابضا أي مقدار مما اتفقا عليه من العوضين، بطلت المعاملة.

٢١٣٠ • إقباض جزء من الذهب والفضة قبل التفرّق • إذا قبض البائع أو المشتري تمام المقدار المتفق عليه وقبض الآخر بعهده وافترقا على ذلك، صحّت المعاملة بالمقدار المقبوض خاصة، ولكن لم يقبض تمام العوض جاز له فسخ المعاملة.

٢١٣١ • بيع تراب الذهب والفضة بالذهب والفضة • إذا باع تراب معدن الفضة بالفضة الخالصة، أو تراب معدن الذهب بالذهب الخالص، فالمعاملة باطلة؛ إلا إذا عُلم التساوي بين مقدار الفضة أو الذهب الموجود في ترابهما مع مقدار الذهب الخالص أو الفضة الخالصة، ولو كان تراب المعدن له قيمة مالية، تصح المعاملة أيضًا. وكذلك لا إشكال في بيع تراب الفضة بالذهب و تراب الذهب بالفضة.

الخيارات في فسخ المعاملة

٢١٣٢ • تعريف الخيار وأقسامه • الخيار هو الحق في فسخ المعاملة. ويجوز للبائع والمشتري فسخ المعاملة في اثني عشر موردًا:

- الأول: إذا لم يفترقا عن المجلس الذي وقعت فيه المعاملة، ويسمى بخيار المجلس.
- الثاني: إذا كان أحد المتبايعين مغبوتًا ولا يجبر ضرره، ويسمى خيار الغبن.
- الثالث: إذا اشترط أحدهما أو كلاهما في العقد حق الفسخ خلال مدّة معينة، ويسمى خيار الشرط.

- الرابع: إذا عرض البائع أو المشتري سلعته بأحسن مما هي عليه بالنحو الذي تزيد بذلك القيمة المالية في نظر الناس، ويستى بخيار التديليس.
- الخامس: لو اشترط البائع أو المشتري عملاً أو صفة خاصة في ما ملكه المبيع، ولم يُعمل بالشرط، ففي هذه الحالة يجوز للأخر فسخ المعاملة، ويستى بخيار تخلف الشرط.
- السادس: لو كان المبيع أو العوض معيباً، ويستى بخيار العيب.
- السابع: لو تبين أن بعض المبيع لشخص آخر ولم يرص صاحبه بالمبيع، يجوز للمشتري فسخ المعاملة أو استرداد قيمة ذلك المقدار من المبيع. وكذا لو تبين أن بعض الثمن الذي دفعه المشتري لشخص آخر وهو لم يرص بالمبيع، فللبائع فسخ البيع أو استرداد ما يقابل الثمن من المبيع لو تضرر من بطلان المعاملة. وكذلك لو كان بعض المبيع أو بعض الثمن مما لا يصح المعاملة عليه، مثلاً لوباع الغنم والخنزير معاً، ففي هذه الصورة يجوز له فسخ المعاملة أو استرداد ما يقابل ذلك المقدار من الطرف الآخر لو تضرر من بطلان المعاملة بالنسبة إلى الخنزير ويستى الخيار خيار تبعض الصفقة.
- ولا يشترط في هذا الخيار أن يكون ملك الغير مفروضاً عن ملكه بل يثبت الخيار أيضاً لو كان مشاعاً.
- الثامن: لو خلط المبيع أو الثمن بعد المعاملة وقبل التسليم خلطاً يوجب الشركة ففي هذه الصورة يجوز للذي صار ماله مشتركاً فسخ المعاملة ويستى هذا الخيار خيار الشركة.
- التاسع: لو وصف البائع للمشتري المبيع الغائب ثم تبين أنه لم يكن كذلك، فيجوز للمشتري فسخ البيع. وكذا الكلام لو وصف المشتري العوض للبائع ثم تبين أنه ليس كذلك، فيجوز للبائع فسخ البيع، ويستى هذا الخيار خيار الرؤية.
- العاشر: لو لم يسلم المشتري ثمن السلعة التي اشتراها نقداً خلال ثلاثة أيام من حين البيع ولم يدفع البائع السلعة أيضاً، فإن لم يكن اشترط تأخير الثمن، يجوز للبائع فسخ المعاملة. نعم، لو كان المبيع مما يفسد بسرعة بحيث لوبيق إلى يوم واحد لفسده، مثل بعض الفواكه، فإن لم يدفع المشتري الثمن إلى الليل ولم يكن اشترط على البائع تأخيره، يجوز للبائع فسخ المعاملة، وهذا الخيار يستى خيار التأخير.
- الحادي عشر: لو اشترى حيواناً فله الخيار إلى ثلاثة أيام في فسخ المعاملة، وإذا كان عوض المعاملة حيواناً، فللبائع خيار الفسخ إلى ثلاثة أيام، وهذا الخيار يستى بخيار الحيوان.
- الثاني عشر: لو لم يتمكن البائع من تسليم المبيع، كما في الفرس الشارد، ففي هذه الصورة

يجوز للمشتري فسخ المعاملة، ويسعى هذا الخيار بخيار تعذر التسليم. يثبت هذا الخيار فيما لو كان البائع يمكنه تسليم المبيع حين المعاملة أو كان المشتري يستطيع الاستلام والتعذر حصل بعد المعاملة، وأما لو كان التعذر حين المعاملة، فتكون باطلة من الأساس. سيأتي أحكام الخيار في المسائل الآتية.

٢١٣٣ ♦ **تحقق الغبن في المعاملة** ♦ إذا كان المشتري جاهلاً بالقيمة أو غافلاً عنها حين المعاملة واشترى بأزيد من القيمة المتعارفة؛ بحيث يعتبره الناس مغبوتاً إذ يلاحظون هذا الاختلاف في القيمة، فيجوز له فسخ المعاملة إن لم يعوض البائع عن الخسارة. وكذلك البائع لو باع السلعة بأقل من القيمة جاهلاً بها أو كان غافلاً عنها حين المعاملة، فله فسخها لو كان الناس يلحظون هذا الاختلاف في القيمة ولم يعوض المشتري عن خسارته.

٢١٣٤ ♦ **بيع الشرط** ♦ يصح بيع الشرط، كبيع الدار التي قيمتها عشرة آلاف دينار بألف دينار مع اشتراط خيار فسخ المعاملة للبائع فيما لو دفع الثمن خلال مدة معينة، هذا لو كان البائع والمشتري قد قصدا البيع والشراء واقعاً.

٢١٣٥ ♦ **الاطمينان بإقباض الجنس في بيع الشرط** ♦ يصح بيع الشرط حتى لو اطمأن البائع بأنه لو لم يدفع المال في المدة المعينة فإن المشتري يعطيه الملك، ولكن لو لم يدفع المال في المدة المعينة، فلا يحق له مطالبة المشتري بالمبيع، أو مطالبة ورثته لومات المشتري.

٢١٣٦ ♦ **الغش في المعاملة** ♦ إذا خلط الشاي الجيد مع الرديء وباعه بعنوان الشاي الجيد، فيجوز للمشتري فسخ المعاملة.

٢١٣٧ ♦ **علم المشتري بكون الجنس معيناً بعد المعاملة** ♦ لو التفت المشتري إلى وجود عيب في المبيع، كما لو اشترى حيواناً ثم تبين له أنه أعور، فإن كان العيب فيه قبل المعاملة وهو لا يعلم بذلك، يجوز له الفسخ بشرط أن لا يحصل تغيير في المبيع بل يبقى كما هو عليه قبل الشراء. وأما لو حصل فيه التغيير، مثلاً لو اشترى قاشاً وقصه أو خاطه أو صبغه، أو حصلت هذه التغييرات من دون دخل المشتري فيجوز له مطالبة الأرش من البائع وطريق معرفة الأرش أن يقوم الشيء صحيحاً ثم يقوم معيناً ويلاحظ النسبة بينهما فينقص من الثمن المستحق بتلك النسبة، فإذا قوم صحيحاً ثمانية ومعيناً بستة وكان الثمن أربعة ينقص من الأربعة واحد. أما إذا لم يكن قد حصل تغيير في المبيع، فجاوز أخذ التفاوت في القيمة غير معلوم. بل له الحق في فسخ المعاملة فقط.

٢١٣٨ ♦ علم البائع بأن الثمن معيب ♦ إذا تبين للبائع وجود العيب في الثمن المأخوذ من المشتري، فإن كان العيب موجوداً قبل المعاملة وهو لا يعلم به، يجوز له فسخ المعاملة وإرجاع الثمن إلى صاحبه، إلا إذا حصل التغيير في الثمن من غير دخل المشتري فيجوز له - حينئذٍ - أخذ التفاوت في القيمة بين السالم والمعيب فقط بالصورة التي ذكرناها في المسألة السابقة، أما إن لم يكن قد حصل التغيير في المبيع فجواز أخذ التفاوت في القيمة غير معلوم، بل له الحق في فسخ المعاملة فقط.

٢١٣٩ ♦ تحقق العيب في العوض بعد المعاملة وقبل الإقباض ♦ إذا حصل في المبيع عيب بعد البيع من دون دخل المشتري وقبل التسليم، فيجوز للمشتري فسخ المعاملة. وكذلك لو حصل العيب في الثمن من دون دخل البائع بعد البيع وقبل التسليم، يجوز للبائع فسخ المعاملة ولا يجوز له أخذ الأرش.

٢١٤٠ ♦ عدم فورية إعمال الخيار ♦ لا يكون فسخ المعاملة في موارد الخيار على الفور فلو ظهر العيب بعد المعاملة لا يجب عليه المبادرة إلى فسخها، بل يجوز له تأخيره كذلك في بقية الخيارات.

٢١٤١ ♦ فسخ المعاملة بعد العلم بعيب الجنس ♦ لو علم بوجود العيب في المبيع بعد الشراء، جاز له الفسخ وإن لم يحضر البائع.

٢١٤٢ ♦ ما لا يمكن فيه الفسخ مع وجود العيب ♦ لا يحق للمشتري فسخ المعاملة على المعيب ولا المطالبة بالأرش؛ في أربع صور، وهي:

• الأول: لو علم بالعيب حين المعاملة.

• الثاني: لورضي بالعيب الموجود في المبيع.

• الثالث: لو قال حين البيع: لو وجدت في المبيع عيباً لا أفسخ المعاملة ولا أطلب بالأرش.

• الرابع: لو قال البائع حين البيع: بعث هذا المبيع مع ما فيه من العيوب.

ولكن لو عيّن عيباً وقال: بعث المبيع مع هذا العيب، ثم ظهر عيب آخر فيه أيضاً كان للمشتري حق الفسخ أو المطالبة بالأرش.

٢١٤٣ ♦ تجدد عيب في المبيع بعد إقباضه معيماً ♦ لو علم المشتري بوجود العيب في المبيع، ولكن بعد قبضه تبين له وجود عيب آخر فيه (من غير جهة البائع)، لا يجوز له فسخ المعاملة بل يجوز له أخذ الأرش. نعم، لو كان المبيع حيواناً معيباً وحدث فيه عيب آخر قبل مضي زمان الخيار (ثلاثة أيام) جاز له فسخ المعاملة وإن كان قد قبض المبيع. وكذلك لو كان للمشتري فقط حق الفسخ إلى مدة معينة وحدث في تلك المدة عيب آخر، فله حق الفسخ وإن قبض المبيع.

٢١٤٤ ♦ بيع المال قبل مشاهدته ♦ إذا كان للبائع مال لم يشاهده، وأخبره شخص آخر بصفاته، وذكر البائع تلك الصفات للمشتري ثم تبين له بأنه أفضل مما وصف له، جاز للبائع فسخ المعاملة.

مسائل متفرقة

٢١٤٥ ♦ شروط بيع أخبر فيه البائع بثمن شراء المبيع ♦ لو أراد البائع إخبار المشتري بثمن شراء المبيع، وجب عليه إخباره بتمام الصفات التي توجب زيادة الثمن أو نقصانه؛ حتى ولو باعه بنفس القيمة أو أقل، مثلاً يجب أن يقول بأنه اشترى المبيع نقداً أو نسيئة.

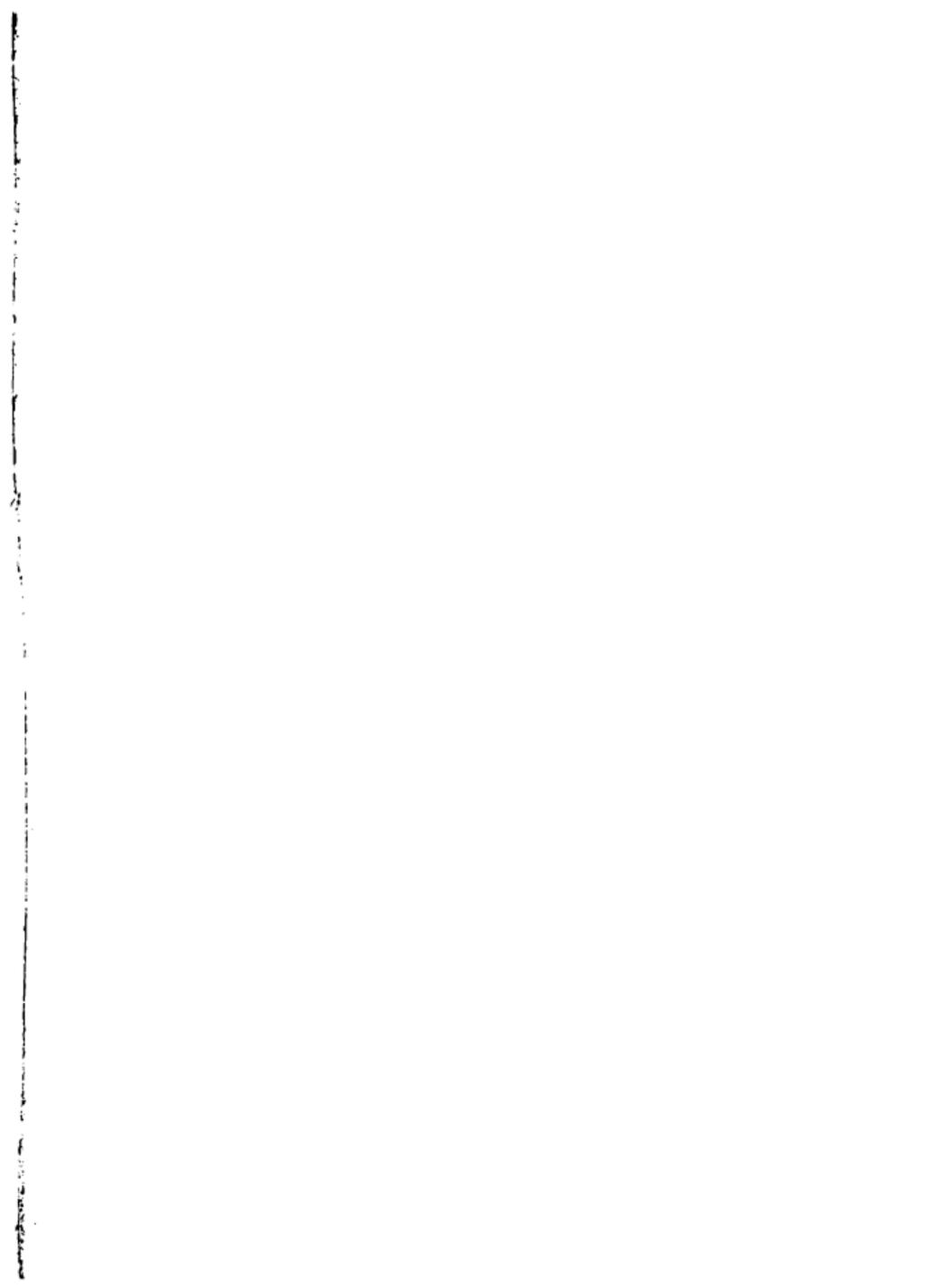
٢١٤٦ ♦ أجره الدلالة ♦ لو دفع ماله إلى شخص ليبيعه له بثمن معين واتفق معه على أنه لو باع بأكثر من الثمن الذي عيّنه فهو أجره بيعة، بطل هذا الاتفاق وما باعه بأكثر من القيمة فهو لصاحب المال، والبائع يستحق منه أجره البيع فقط، نعم لو كانت أجره البيع أكثر من المقدار الزائد من الثمن الذي باعه به لا يستحق ذلك المقدار الزائد. هذا فيما لو أجره للبيع أما لو كان ذلك من باب المعاملة بأن قال له: لو بعته هذا الجنس بأكثر من تلك القيمة فالزائد لك، لا إشكال في ذلك.

ومن اللازم بالتوضيح: أن في عقد الإجارة (الصورة الأولى) يتعهد العامل القيام بالعمل لصاحب المال، فلا بد من تعيين مقدار الأجرة، ولكن في المعاملة (الصورة الثانية) لا يتعهد العامل القيام بعمل لصاحب المال، وإنما يتعهد صاحب المال بدفع مال إلى العامل فيما لو قام له بعمل، ولا يشترط هنا تعيين مقدار المال.

٢١٤٧ ♦ دفع لحم الأنثى بدلاً عن لحم الذكوة ♦ إذا باع القصاب لحم الكبش (ذكور الأغنام) ولكته دفع إلى المشتري لحم النعاج (أنثى الغنم) فقد عصى. فإذا كان قد عين اللحم وقال: أبيع لحم الغنم الذكر هذا، جاز للمشتري فسخ المعاملة، وإذا لم يعين وجب على القصاب أن يعطيه لحم الغنم الذكران لم يرض المشتري باللحم الذي أخذه.

٢١٤٨ ♦ تخلف البائع عن وصف مقرر ♦ لو قال المشتري لبائع القماش: أريد ثوباً لا يتغير لونه، فباعه ثوباً يتغير لونه، يجوز للمشتري فسخ المعاملة.

٢١٤٩ ♦ الحلف في المعاملة ♦ يكره الحلف في المعاملة إن كان صادقاً. وأما لو كان كاذباً، فإنه حرام.



كتاب الشركة

٢١٥٠ • تعريف عقد الشركة وشروطه • عقد الشركة هو العقد الواقع بين اثنين أو أزيد على المعاملة بمالٍ مشترك، ولا بدّ في عقد الشركة من إنشاء مضمونها؛ فلو مزج كلّ واحد منهما ماله مع الآخر بحيث لا يمكن تمييز مال أحدهما عن الآخر وأجريا صيغة عقد الشركة باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، أو صدر منهما عملاً يشير إلى إنشاء عقد الشركة بينهما، صحّت شركتهما.

٢١٥١ • الشراكة في أجرة العمل • لا تصح شركة الأبدان بأن يعقد عدة أشخاص على أن يشتركوا في أجرة عملهم، كما لو اتفق عدّة من الحلاقين على أن يقسموا بينهم ما يحصلون عليه من أجرة عملهم، فلا تصح شركتهم ويسمى هذه الشركة بشركة الأبدان.

٢١٥٢ • الشراكة في جنس اشتراه كلّ من الشركاء باعتبار نفسه • لو اتفق شخصان على أن يشتري كلّ واحد منهما سلعة باعتبار نفسه وتكون قيمتها بذمته، ولكن كانا مشتركين في ما اشتراه كلّ واحد منهما وفي الربح الحاصل، لا يصحّ. نعم، تصحّ الشركة بينهما لو وكلّ كلّ واحد منهما الآخر في أن يشتري لنفسه ولشريكه معاً.

٢١٥٣ • شروط الشركاء • يعتبر في عقد الشركة إنشاء مضمونها من المعيّز العاقل البالغ المختار القاصد للشركة، فتبطل شركة غير المعيّز والمجنون، وغير القاصد للشركة؛ نعم تصحّ شركة من أجير على عقد الشركة بإجازته بعد زوال الاكراه كما تصحّ شركة الصبيّ المعيّز بإذن من وليه أو إجازته ويجوز للمعيّز قراءة صيغة عقد الشركة للآخرين.

ويجب في عقد الشركة أن يكون كلا الطرفين ممن يصحّ له التصرف في ماله؛ لذا تبطل شركة السفهه في ماله من دون إذن وليه الشرعيّ أو إجازته، (والسفهه هو الذي يصرف ماله في الأمور العابثة ولا يقدر

على معاملة غير مبتنية على الضرر) وكذلك تبطل شركة المفلس في ماله من دون إذن دائنه أو إجازته. (والمفلس هو الذي مُنع من التصرف في ماله من قبل المحاكم الشرعية بناءً على طلب الدائنين)

٢١٥٤ ♦ اشتراط ربح أكثر لأحد لشركاء ♦ إذا شرطوا في عقد الشركة بأن يكون الربح الأكثر للعامل منهم، أو لمن كان عمله أكثر، أو لغير العامل، أو لمن كان عمله أقل، وجب الوفاء بالشرط.

٢١٥٥ ♦ اشتراط اختصاص الربح بأحد الشركاء ♦ إذا اتفقوا في عقد الشركة بأن تعطى تمام الأرباح لشخص واحد، أو يتحمل أحد الأشخاص جميع الضرر أو أكثره، فلا إشكال في ذلك و تصح الشركة.

٢١٥٦ ♦ قسمة الربح والضرر في عقد الشركة ♦ إذا لم يشترطوا في عقد الشركة بأن يكون لأحد الشركاء ربح أكثر، يقسم الربح والضرر بنسبة رأس مال كل واحد منهم، مثلاً لو اشترك اثنان وكان رأس مال أحدهما ضعف الآخر فيكون ربحه و ضرره أيضاً ضعف الآخر؛ سواء كان كلا الشريكين عملهما على حد سواء، أو كان أحدهما يعمل أقل من الآخر، أو لا يعمل أصلاً. نعم، من كان يعمل منهما له حق المطالبة بالأجرة المتعارفة.

٢١٥٧ ♦ كيفية المعاملة في عقد الشركة ♦ إذا اشترط في عقد الشركة أن يبيعا ويشتريا معاً، أو يبيعا ويشترى كل واحد منهما أو أحدهما خاصة فقط، يجب العمل بالشرط.

٢١٥٨ ♦ استحقاق بيع المال المشترك و شرائه ♦ إذا لم يعينوا من يبيع ويشترى برأس المال، فلا يجوز لأي واحد منهم المعاملة برأس المال من دون إذن الآخر.

٢١٥٩ ♦ وظيفة العامل إذا تخلف عن عقد الشركة ♦ يجب على الشريك الذي يقوم بالمعاملة بمال الشركة العمل وفقاً لشرائط وقع الاتفاق عليها، فلو اتفقا ضمن عقد الشركة أن يكون الشراء نسيئة أو البيع نقداً أو يشتري من مكان خاص، فعليه العمل بذلك الاتفاق. وأما إذا لم يتفقوا معه على شيء، فعليه المعاملة في البيع والشراء بالنحو المتعارف؛ بحيث لا يترتب على ذلك إلحاق الضرر بالشركة. ولا يجوز للعامل أن يستصحب معه أموال الشركة في حال السفر، إلا إذا كان ذلك متعارفاً.

٢١٦٠ ♦ ضمان العامل إذا تخلف عن عقد الشركة ♦ إذا باع أو اشترى الشريك الذي يقوم بالمعاملة في أموال الشركة على غير الصورة التي اتفقوا معه، أو لم يتفقوا معه على نحو خاص ولكنه قام بالمعاملات على خلاف المتعارف، في هاتين الصورتين تكون المعاملة بالنسبة للشركاء فضولية، فإن لم يجيزوا ذلك جاز لهم أخذ ما لهم وفي صورة التلف أخذ عوضه منه.

٢١٦١ • تلف رأس المال المشترك • العامل المأذون في معاملته بمال الشركة أمين فلا يضمن التلف إلا مع التعدي منه أو التفريط .

٢١٦٢ • قبول قول الشريك في تلف رأس المال • العامل المأذون الذي يقوم بالمعاملة في مال الشركة لو ادعى تلفه، قبل قوله مع يمينه عند الحاكم الشرعي.

٢١٦٣ • التصرف في مال الشركة عند رجوع أحد الشريكين عن إذنه في التصرف • عقد الشركة جائز من الطرفين فإذا رجع عن الإذن كل واحد من الشركاء في التصرف في مال الشركة، فلا يجوز لأي واحد منهم التصرف في مال الشركة. ولو رجع أحد الشركاء عن إذنه في التصرف، لا يجوز لغيره التصرف، ولكن يجوز ذلك لمن رجع عن إذنه.

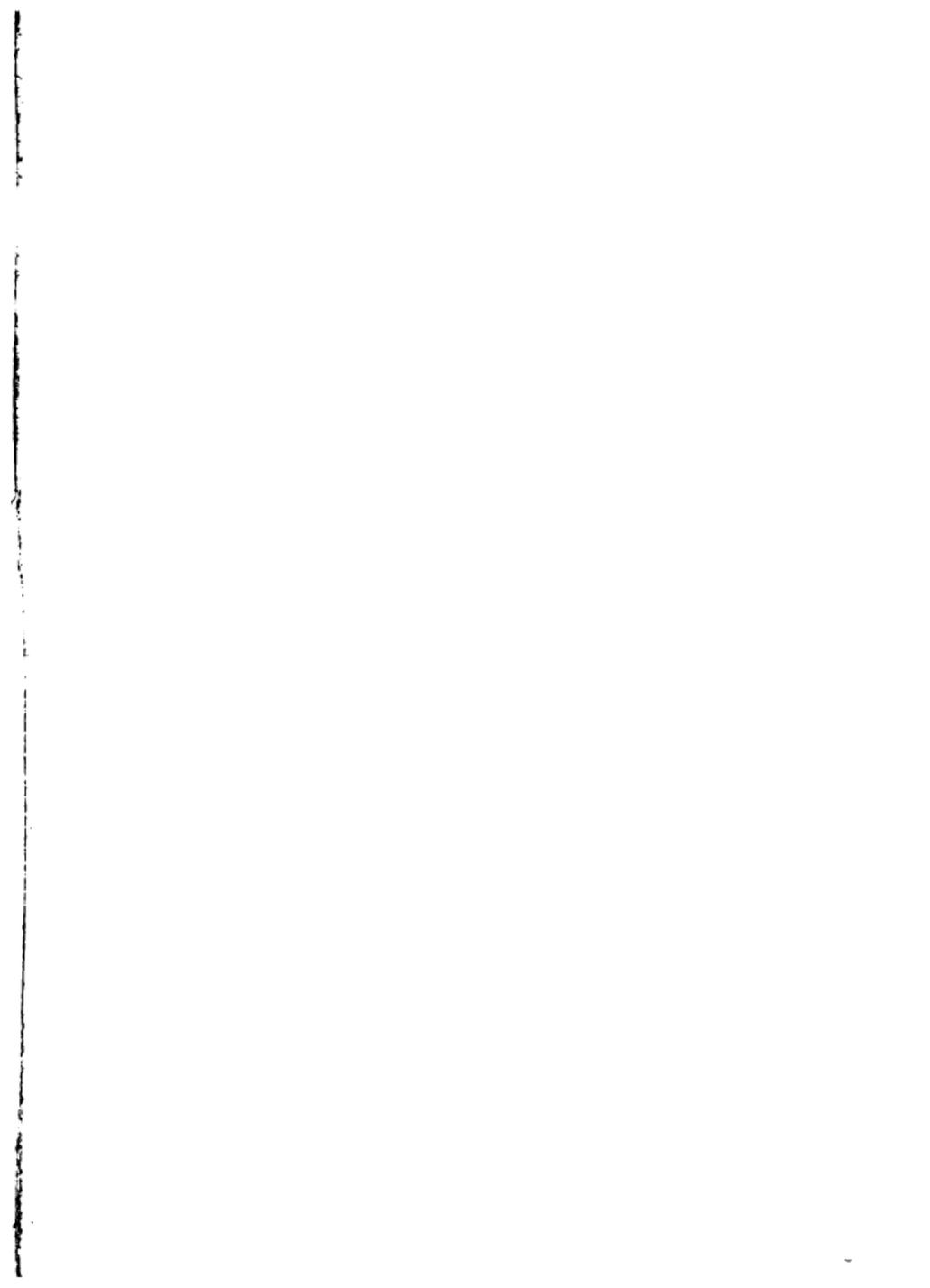
٢١٦٤ • طلب قسمة الأموال قبل إتمام زمن الشركة • إذا طلب أحد الشركاء قسمة رأس المال، وجب على الشركاء الآخرين إجابته، وإن كان للشركة أجل مسمى، إلا إذا تضرر الشركاء من التقسيم ضرراً لا يتعارف في مثل هذه الشركات.

٢١٦٥ • التصرف في الأموال عند موت أحد الشركاء أو الإغماء عليه أو جنونه أو سفاهته • لو مات أحد الشركاء، أو جُنَّ، أو أغمي عليه، أو صار سفيهاً أو مجبوراً لفسس، لا يجوز للآخرين التصرف في مال الشركة.

٢١٦٦ • معاملة أحد الشريكين نسيئة • إذا اشترى أحد الشركاء شيئاً نسيئة لنفسه، فيكون الضرر والربح له. وأما لو اشترى للشركة، فإن كان من المتعارف الشراء نسيئة، أو غير متعارف ولكن أذن له في ذلك الشريك الآخر أو أجازاه، كما لو قال: أنا راض بتلك المعاملة، فيكون الربح والضرر لكلا الشريكين.

٢١٦٧ • العلم ببطلان الشركة بعد المعاملة برأس المال المشترك • لو تمت المعاملة بأموال الشركة، ثم تبين بعد ذلك بطلان الشركة، تصح المعاملة إذا كان إذن الشركاء مطلقاً أي يعطون الإذن لمعاملة العامل ولو كانت الشركة باطلة، وحينئذ يرجع الضرر والنفع إلى الجميع. وأما لو لم يكن الإذن مطلقاً، فإن أجازوا معاملة العامل بعدها تصح المعاملة حينئذ، وإلا بطلت.

وعلى أي حال، من عمل منهم للشركة ولم يكن قاصداً العمل مجتائناً، فله مطالبة الشركاء بأجرة عمله بالمقدار المتعارف.



كتاب الصلح

٢١٦٨ • تعريف الصلح وشروطه • الصلح هو التسام والتراضي على تملك ماله أو منفعة ماله لغيره أو إسقاط دين أو حق، بإزاء ما يملكه ذلك الغير من مال أو منفعة أو بإزاء إبراء دين أو حق بل يصح الصلح على تملك أو إبراء وإن لم يكن بإزائه شيء.

٢١٦٩ • شروط المتصالحين • يشترط في المتصالحين التمييز، والبلوغ، والعقل، والقصد، والاختيار، وعدم السفه والفساد (تقدم تعريف السفه والفساد في المسألة ٢١٥٣). ويصح إجراء عقد الصلح من قبل غير البالغ المميز بالنسبة للآخرين، وكذا من المكره والسفيه والمفلس. ويصح أيضًا صلح المميز غير البالغ أو السفيه بإذن الولي أو إجازته، وكذلك صلح المفلس بإذن الدائن أو إجازته و صلح المكره بإجازته اللاحقة.

٢١٧٠ • صيغة الصلح • يشترط في صحة عقد الصلح إنشاء مضمونه ولا يعتبر فيه اللغة العربية، بل يقع الصلح بكل لفظ أو كتابة عمل يدل على الصلح والتسام.

٢١٧١ • رعي الأغنام في قبال منافعتها صلحًا أو إجازة • لو تصالح شخص مع الراعي بأن يسلم أغنامه إليه ليرعاها سنة مثلاً، ويستفيد من لبنها ويأخذ مقدارًا من الدهن، فإن جعل عمله في مقابل استفادته من اللبن وذلك الدهن، صحّت المصالحة. ولكن لو أجر أغنامه من الراعي يرعاها سنة على أن يستفيد من لبنها ويأخذ مقدارًا من الدهن، تكون الإجازة باطلة؛ وذلك لعدم معلومية مقدار اللبن والدهن.

٢١٧٢ • المصالحة على الطلب أو الحق • إذا أراد شخص المصالحة مع غيره على حق أو دين، لا تتحقق إلا بقبول الطرف الآخر. ولكن إذا أراد التنازل عن طلبه أو حقه، فلا يلزم قبول الطرف الآخر.

٢١٧٣ ♦ مصالحة الدائن بأقل من الدين ♦ إذا علم المدين بمقدار الدين الذي عليه ولم يعلم به الدائن وصالحه بأقل منه، مثلاً لو كان الدين خمسة ملايين ديناراً فصالحه بمليون، فالصلح باطل ولم تبرأ ذمة المدين عن المقدار الزائد إلا أن يخبره بالمقدار الزائد ويرضى به، أو يعلم برضا الدائن بالمصالحة بذلك المقدار أيضاً؛ حتى ولو علم بمقدار الدين.

٢١٧٤ ♦ مصالحة شيتين من جنس واحد ♦ إذا أراد الصلح على الربويّ بجنسه مع العلم بالمقدار، فالأحوط أن لا يكون أحدهما أكثر من الآخر، نعم مع الجهل بالمقدار يصح الصلح عليهما وإن احتمل التفاوت بالوزن أو الكيل؛ ولا يضر ذلك في صحة المعاملة حتى ولو تبين بعدها التفاوت أيضاً.

٢١٧٥ ♦ مصالحة الديون المتعددة ♦ تصح المصالحة عن دين بدينٍ لشخصين، على شخص واحد أو على شخصين، حتى ولو فيما لو كان الدين على كلا الطرفين من جنس واحد مع تساوي الوزن أو الكيل، مثلاً لو كان دين كليهما عشرة كيلوات من الحنطة. كما تصح المصالحة لو كانا من جنسين - مع التفاوت في الوزن والكيل أو بودنه - مثلاً لو كان الأول عشرة كيلوات من الأرز والآخر سبعة كيلوات من الحنطة. ولكن تبطل المصالحة على الأحوط - لو كان الدينان من جنس واحد وعلم عدم تساويهما بالوزن أو الكيل، مع كون التعامل بهما بالكيل أو الوزن عادة.

٢١٧٦ ♦ المصالحة مع المديون ♦ إذا كان له على الآخر دين لم يحن أجله، فإن صالحه على مقدار أقل من الدين وكان غرضه من ذلك إبراء ذمة المديون من بعض الدين وأخذ الباقي نقداً، فلا إشكال في ذلك. ولكن إذا كان هذا الاتفاق في ضمن عقد البيع، لا يصح قطعاً، وأما لو كان في ضمن عقد معاملة أخرى، لا يصح ذلك على الأحوط.

وهذا الحكم يجري فيما لو كان الدين من جنس يباع بالوزن أو الكيل عادةً، وأما لو كان من غيرهما، يجوز للدائن أن يتعامل مع المدين أو غيره بأقل من طلبه بأن يصالح أو يبيع مثلاً، كما سيأتي في المسألة ٢٢٩٧.

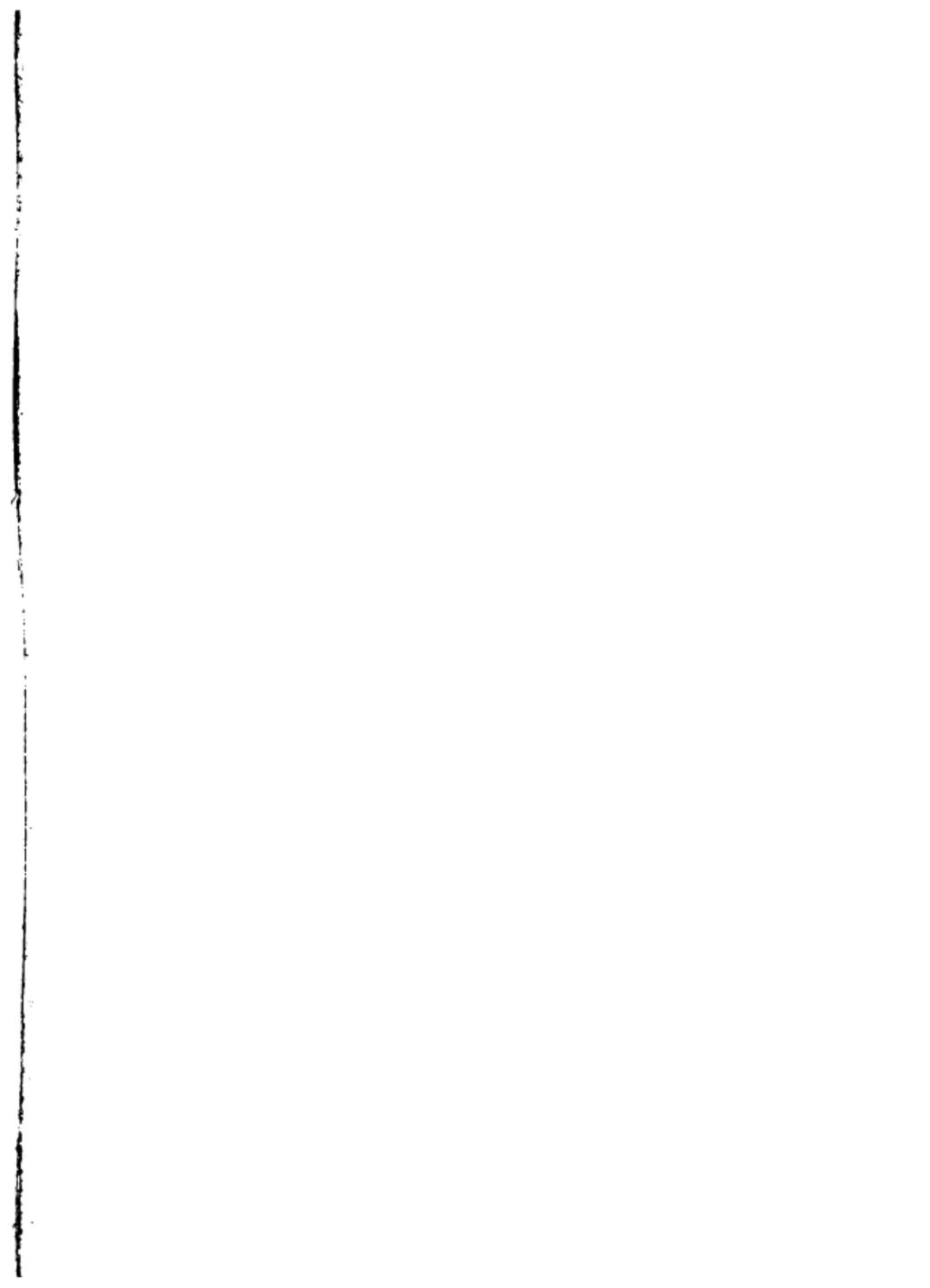
٢١٧٧ ♦ لزوم الصلح ♦ عقد الصلح لازم من الطرفين لا يفسخ إلا بتراضي المتصالحين أو بأحد أسباب الخيار فلا أحدهما فسخ الصلح فيما لورضي الطرف الآخر. وكذلك إذا شرط في ضمن المعاملة حق الفسخ لكليهما أو لأحدهما، أو لثالثٍ جاز لمن له الحق فسخ الصلح.

٢١٧٨ ♦ فسخ الصلح ♦ تقدم في أحكام البيع والشراء (المسألة ٢١٣٢) جواز فسخ المعاملة في اثني عشر مورداً والصلح كذلك يجوز فسخه في تلك الموارد إلا في خيار المجلس والحيوان والتأخير فما دام

لم يفترق البائع والمشتري عن مجلس العقد، كان لهما حق الفسخ، وكذلك من اشترى حيوانًا، كان له حق الفسخ إلى ثلاثة أيام، وأيضًا لو لم يدفع المشتري الثمن إلى ثلاثة أيام فيما لو اشترى نقدًا ولم يقبض المبيع، كان للبائع حق الفسخ، ولكن لا يجري في الصلح هذه الخيارات الثلاثة فإنها مختصة بالبيع. نعم لو أضر الشخص دفع مال المصالحة أكثر من الحد المتعارف، يجوز للطرف الآخر فسخ الصلح.

٢١٧٩ • خيار العيب بعد الصلح • لو ظهر العيب في الشيء المصالح عليه، ولم يكن يعلم بذلك يجوز له فسخ الصلح، أو يأخذ التفاوت بين قيمتي الصحيح والمعيب (بالتفصيل الذي تقدم ذكره في المسألة ٢١٣٧).

٢١٨٠ • اشتراط وقف ما تصالحا عليه بعد الموت • لو اشترط في عقد الصلح على أن يوقف المتصالح المصالح عليه إذا لم يكن للمصالح وارث بعد الموت، وقبل الشرط، لزم العمل بالشرط.



كتاب الإجارة

٢١٨١ • أقسام الإجارة • الإجارة على قسمين:

- الأول: عقد يملك فيه الإنسان منافع مالٍ إلى آخر في مقابل عوض، ويسمى الشخص الذي يملك المنافع إلى الآخر بـ«الموجر»، ويسمى الشخص الذي يملك منفعة المال بـ«المستأجر».
- الثاني: عقد يملك فيه الإنسان عمل شخصٍ أو منفعة إلى الآخر في مقابل عوض، ويسمى الشخص الذي يملك عمله أو منفعة للآخر بـ«الأجير»، ويسمى الشخص الذي ملك عمل الآخر أو منفعة بـ«المستأجر». (الفرق بين الإجارة والمعاملة المذكور في المسألة ٢١٤٦ والمسألة ٢٢٢٦).

شروط الموجر والمستأجر والأجير

و يجب أن تتوفر سبعة شروط في الموجر والأجير والمستأجر:

- ١ و ٢- التمييز والعقل؛ وتبطل إجارة المجنون والطفل غير المميز رأساً.
- ٣- القصد الجدّي في الإجارة؛ فلو قال مازحاً مثلاً: «آجرت المنزل»، بطلت الإجارة رأساً.
- ٤- الاختيار في الإجارة، وإذا أجبر الشخص على الإجارة وسلب الاختيار منه، فلا تصح الإجارة؛ نعم لو أجاز الإجارة بعدها (أي رضي بها وأبرز رضايته)، صحّت الإجارة.
- ٥ و ٦- البلوغ والرشد؛ ولا تنفذ إجارة المميز غير البالغ والمميز غير الرشيد (أي السفهيه ومن يكون قدرته على معرفة قيمة الأموال أقل من نوع الناس) في ماله. وكذلك لا تنفذ إجارتهما أنفسهما فيما لو استقلّتا في المعاملة، نعم لو رضي بها ولتّهما الشرعيّ أو حصل منهما الرضا

بعد البلوغ والرشد، صحت الإجارة. وكذلك لو كانت الإجارة مع وليها وقام غير البالغ أو السفيه بإجراء الصيغة فقط، صحت الإجارة، وكذا يجوز إجراء عقد الإجارة من قبل المعيز غير البالغ أو المعيز غير الرشيد في غير ما لهما مع إذن المالك أو الولي لذلك المال.

٧- أن يتمكن المؤجر والمستأجر شرعاً من تملك المنافع أو العمل للآخرين بأن يكون مالكا أو وكيلاً عنه أو ولياً عليه وأن لا يكون محجوراً للفلس ولا يصح إجارة الفضولي إلا بإجارة المالك كما لا تصح إجارة المفلس (و سيأتي تعريفه في المسألة ٢٢٤٢) إلا إذا رضي بذلك الدائن قبل الإجارة أو بعدها.

ولكن لا مانع في أن يكون المفلس أجيئاً.

٢١٨٢ ♦ الوكالة في الإجارة • يجوز للإنسان أن يصيروكيلاً من قبل الآخر ليؤجر ماله، أو يستأجر له، أو يجعله أجيئاً لغيره، أو يتخذ أجيئاً له.

٢١٨٣ ♦ إجارة الولي والقيم للصغير • إذا أجر ولي الطفل مال الطفل، أو استأجر له شيئاً، أو جعله أجيئاً للآخرين، أو اتخذ له أجيئاً، فلا إشكال في ذلك. نعم إذا كان ولي الطفل هو الأب أو الجد من جانب الأب، جاز له عقد الإجارة إذا لم يكن في ذلك مفسدة للطفل، وفي سائر الأولياء مثل المحاكم الشرعي أو الوصي أو القيم على الصغار، تصح إجارتهم لو كان في ذلك مصلحة للطفل. وإذا لوحظ في الإجارة شرط عدم المفسدة أو وجود المصلحة، لا يجوز للطفل فسخ الإجارة بعد البلوغ.

٢١٨٤ ♦ الإجارة لصبي لا ولي له • لا يجوز استئجار الطفل الذي ليس له ولي خاص ولا اتخاذ الأجير له أو إجارة ماله، أو استئجار ماله له، من دون إذن المجتهد الجامع للشرائط أو نائبه. ومن لم يتمكن من استئذان المجتهد أو نائبه، يجوز له استئذان أحد الأشخاص العدول من الشيعة الاثني عشرية ثم يقوم بعقد الإجارة، فإن كان هذا الشخص ولياً عرفياً للطفل - مثلاً كانت أمه - فع رعاية مصلحة الطفل يجوز له الإقدام، وأما في غير الولي العرفي فالأحوط عدم الإقدام إلا مع الضرورة.

٢١٨٥ ♦ عقد الإجارة • تحتاج الإجارة إلى إنشاء عقد بين المؤجر والمستأجر، ولا يشترط فيه أن يكون باللغة العربية، بل يصح باللغات الأخرى أيضاً، فلو قال المالك «أجرتك ملكي بمائة دينار ولمدة شهر واحد» وقال المستأجر: «قبلت»، صحت الإجارة، بل لولم يتلفظا بكلام وأما سلم المؤجر ماله بقصد الإيجار وقبضه المستأجر بقصد الاستئجار بمدة معينة، صحت الإجارة أيضاً.

٢١٨٦ ♦ عقد الإجارة بلا صيغة • إذا أراد الشخص أن يؤجر نفسه للقيام بعمل فليس عليه إجراء

صيغة الإجارة، بل يجوز إنشاء عقد الإجارة بالفعل فبمجرد المباشرة بالعمل المطلوب برضا الطرفين الآخر تنعقد الإجارة.

٢١٨٧ • عقد الإجارة بالإشارة أو الكتابة • يصح عقد الإجارة بالإشارة والكتابة وبكل ما يدل عليها وهو بمنزلة صيغة العقد.

٢١٨٨ • حق الاستيجار للمستأجر • لو اشترط المالك على المستأجر أن لا يؤجر الملك على غيره، لا يجوز ذلك. ومن اللازم بالذكر: أنه لا يعتبر في الشرط التصريح به في ضمن عقد الإجارة بين الطرفين؛ بل يكفي لو انعقد الإجارة على أساس ذلك بحيث تعد الإجارة على الآخرين خلاف الاتفاق. وأما إذا لم يشترط المؤجر على المستأجر عدم إجارة الملك على الآخرين، جاز للمستأجر ذلك، نعم لا يجوز له الإجارة على الآخرين بأكثر من مقدار الإجارة في الموارد المتعارفة، كما سيأتي توضيح ذلك في المسائل الآتية.

٢١٨٩ • إيجار العين المستأجرة بأكثر مما أجر به • إذا أراد المستأجر أن يؤجر العين المستأجرة على الآخرين بجنس الأجرة السابقة ولكن بأكثر مما أجر به هو، فيجب أن يكون قد عمل فيها شيئاً يوجب رغبة المستأجرين، بل يجب الاحتياط في صحة الإجارة فيما لو كانت الإجارة بغير جنس الأجرة السابقة - كما لو كانت الأجرة السابقة نفوداً واللاحقة حنطة أو غير ذلك - بأن لا تكون القيمة أكثر من الأول. ولا فرق في هذه المسألة بين كون مورد الإجارة منزلاً أو غرفة أو دكاناً أو سفينة أو طاحونة أو غيرها. وكذلك لا فرق بين أن تكون الإجارة في عقد واحد، أو كل قسم من الأقسام في عقد مستقل، وسواء كان طرف العقد شخصاً واحداً أو عدة أشخاص.

٢١٩٠ • إيجار المستأجر للأجير • إذا اشترط الأجير على المستأجر أن يعمل له فقط، فلا يجوز للمستأجر إيجاره لشخص آخر، وأما إذا لم يشترط عليه جاز له ذلك، ولكن لو أجره فإن كان مال الإجارة الثانية من نفس الجنس لمال الإجارة الأولى، فلا يجوز أخذ الزيادة حينئذٍ، بل لابد من الاحتياط فيما إذا كان جنس مال الإجارة الثانية غير الأول، بأن لا يكون قيمته أكثر من الأول.

وكذلك لو تعهد شخص بعمل كخياطة ثوب لشخص آخر، فإن لم تكن في نظر المستأجر خصوصية في عمل الأجير جاز للأجير أن يستأجر غيره لإنجاز العمل، ولكن لا يجوز له أن يعطيه أقل من مبلغ الإجارة، نعم لو عمل هو بعض العمل بنفسه ثم أعطاه لغيره لكي يتم ما عمله، جاز له أن يعطيه أقل من مبلغ الإجارة، وأما إذا كان المستأجر يرى هناك في الخياط الأجير امتيازاً خاصاً لخياطة الثوب، فلا يجوز للخياط أن يعطي القماش إلى غيره لخياطته.

٢١٩١ • **إيجار المستأجر العين في بعض المدة** • إذا استأجر شيئاً كالبيت -مثلاً- لمدة سنة بمبلغ ألف دينار واستفاد من قسم من البيت أو جميعه في بعض مدة الإجارة، فله أن يؤجر الباقي بنفس مبلغ الإجارة أو بأقل منه، ولكن لو أراد أن يؤجره بأكثر من ألف دينار، يجب أن يعمل فيه عملاً كالترميم ونحوه، بل إذا أجره بغير جنس الإجارة الأول فلا بد من الاحتياط بأن لا يكون أكثر قيمة. ولا فرق في هذه المسألة بين المنزل والدكان والغرفة وغيرها. نعم، يستثنى مما ذكرناه إجارة المرتع، فمن قام بإجارته لو أراد أن يؤجر بعض المرتع أو ما بقي من مدة الإجارة لشخص آخر، فلا يجوز له ذلك إلا فيما لو كان مبلغ الإجارة أقل من إجارة جميع المرتع، ويشكل إجارته حتى بما يساوي مقدار الإجارة.

٢١٩٢ • **شروط العين المستأجرة** • يشترط في العين المستأجرة أمور:

- الأول: التعيين؛ فلو قال مثلاً: «أجرتك أحد دوري»، لم تصح الإجارة، إلا إذا كانت أفراد العين المستأجرة متساوية من حيث القيمة والخصوصيات الموجبة لرغبة من يستأجرها، كما في الأجناس التي تصنعها المصانع بصورة واحدة، ففي هذه الصورة لو قال: «أجرتك أحد هذه الأجناس»، صحّت الإجارة وإن لم يكن مورد الإجارة فرداً معيّناً بل كلياً.
- الثاني: كون تسلّم العين مقدوراً للمستأجر لئلا تبطل إجارة الحصان الشارد الذي لا يتمكن المستأجر من أخذه.
- الثالث: أن لا تلتف العين عند الاستعمال؛ فلا يصح إجارة الخبز والفاكهة والمواد الغذائية الأخرى للأكل.

٢١٩٣ • **إجارة الشجرة للانتفاع بظلمتها وثمرتها** • لا إشكال في إجارة الشجرة للانتفاع بظلمتها أو ثمارها؛ ولكن الشجرة التي حسب المعارف لم يتضح كونها مثمرة أو لا، لا يصح إجارته لذلك المحصول المحتمل.

٢١٩٤ • **إيجار المرأة نفسها للإرضاع** • يجوز للمرأة المرضعة أن تؤجر نفسها للإرضاع ولا يجب عليها أن تستأذن زوجها، نعم إذا كان الإرضاع يؤدي إلى تضييع حق الزوج فلا يجوز لها ذلك بدون إذنه.

شروط المنفعة أو العمل

٢١٩٥ • **شروط المنفعة أو العمل** • يشترط في المنافع التي يؤجر المال لأجلها أو العمل الذي يستأجر الأجير لأجله، ستة شروط:

• الأول: تعيين نوع المنفعة أو العمل إذا كانت للعين منافع متعددة؛ فإذا كان للعين منافع متنوعة يجب تعيين ما حصلت الإجارة لأجله مثلاً إذا كانت السيارة تستخدم لحمل المتاع ونقل المسافرين يجب تعيين غرض وقعت من أجله الإجارة.

• الثاني: إمكان الانتفاع والعمل؛ لذا لا تصح إجارة الأرض للزراعة إذا لم تكن هناك الأمطار الكافية ولا يمكن سقيها أيضاً من الطرق الأخرى. وكذلك لا يصح اتخاذ الأجير الأتمي للتدريس.

• الثالث: كون الانتفاع والعمل مباحاً لذا تبطل إجارة الدكان لبيع الخمر، أو خزنه، وكذلك تبطل إجارة السيارة لنقله.

• الرابع: أن لا يكون العمل من الواجبات التي قد اعتبر الشارع أن يأتي المكلف بها مجتأناً فلا يصح الاستئجار للقيام بالأعمال التي تكون جزء من الحقوق التي يلزم رعايتها في حق الناس، مثل: إنقاذ المسلم من الغرق، وتعليم أصول الدين، والمقدار الواجب من فروعه، والقيام بالمقدار الواجب من تجهيز المسلم من غسله وتكفينه والصلاة عليه ومواراته تحت الأرض (التي تعتبر من حقوق الميت المسلم على الحي)، ولكن تصح الإجارة في الأمور التي لا تعتبر جزء من الحقوق التي يلزم رعايتها في حق الناس.

• الخامس: أن لا يكون دفع المال لذلك المنفعة أو العمل في نظر الناس بلا غرض عقلائي؛ نعم لو استأجره لأن يصلي صلاته الواجبة على نفسه (أى الأجير) أو يأتي بصوم الواجب على نفسه فيما أن الاستئجار يعود بالثواب الأخروي على المستأجر، بل أحياناً فيه النفع الدنيوي أيضاً، فلا إشكال فيه.

• السادس: معلومية المنفعة والعمل بتقدير الزمان كسكنى الشهر والبناء يوماً، أو بتعيين المدة التي يقوم فيها الأجير بإنجاز العمل، وتعيين كفيته مثلاً لو أعطى الثوب للخياط لخياطته عليه أن يعين له كيفية الخياطة والمدة التي يخيط فيها الثوب أيضاً.

• ٢١٩٦ • مبدأ الإجارة • إذا لم يعين مبدأ الإجارة، فبذوها من حين عقد الإجارة.

• ٢١٩٧ • تأخر مبدأ الاستئجار عن عقد الإجارة • إذا أجز الدار سنة مثلاً وجعل مبدأ الإجارة شهراً بعد صيغة الإجارة، صحت الإجارة وإن كان عند إجراء صيغة العقد يسكن في الدار غيره من المستأجرين.

• ٢١٩٨ • عدم تعيين مدة الإجارة / فسخ الإجارة • إذا لم يعين مدة الإجارة، بأن يقول: «كلما سكنت في هذه الدار فكل شهر بمائة دينار» مثلاً، فلا تصح الإجارة، ولكن لو قال: «أسمح لك أن تستفيد

من هذه الدار، ولكن بشرط أن تدفع لي في الشهر مائة دينار»، فلا مانع من ذلك، ولكن هذا ليس إجارة بل «إباحة بعوض». والفرق بين الإجارة والإباحة بعوض، أن الإجارة عقد لازم من الطرفين فلا يفسخ الآ بالتراضي أو بأحد أسباب الخيار لكن الإباحة بعوض عقد جائز فيجوز للمالك الرجوع عن إذنه قبل انتفاع صاحبه مع أن المستأجر مالك للمنفعة في الإجارة بخلاف الإباحة بعوض.

٢١٩٩ • عقد الإجارة بلا تعيين للمدة ومنتهى زمن الإجارة • لو قال للمستأجر: «أجرتك داري بمائة دينار في كل شهر»، أو قال له: «أجرتك داري في الشهر الواحد بمائة دينار وكلما سكنت بعدها في هذه الدار فكل شهر بمائة دينار»، تصح إجارة الشهر الأول فقط، إلا إذا كان رضا المستأجر بإجارة الشهر الأول معلقاً بصحة الإجارة في الدار في الأشهر اللاحقة، ففي هذه الصورة لا تصح إجارة الشهر الأول أيضاً.

٢٢٠٠ • إجارة أمثال الفنادق مفا لا يكون مدة الإجارة معلومة • المنازل التي ينزل فيها الغرباء الزوار ولا يعرفون مدة بقائهم فيها، فإن تعاقدوا مع صاحب المنزل على أن تكون كل ليلة بخمسة دنائير -مثلاً- ورضي صاحب المنزل بذلك، فلا إشكال في الاستفادة من المنزل، ولكن بما أن مدته غير معلومة، لا تصح ذلك بعنوان الإجارة بل يكون ذلك إباحة بعوض ويجوز لهم البقاء ما دام صاحب المنزل راضياً وإلا فلا يحق لهم ذلك. وأما الإجارة بالنسبة إلى الليلة الأولى تكون صحيحة لأنهما القدر المتيقن من الإجارة، إلا إذا كان رضاهم بإجارة الليلة الأولى معلقاً على صحة الإجارة في الليالي اللاحقة ففي هذه الصورة لا تصح إجارة الليلة الأولى أيضاً.

مسائل متفرقة في الإجارة

٢٢٠١ • تعيين مقدار مال الإجارة • يجب تعيين مقدار مال الإجارة الذي يدفعه المستأجر، فلو كان تما يباع بالوزن مثل الخنطة يجب تعيين وزنه، ولو كان من النقود الرأجحة، يجب تعيين عددها، ولو كان تما لا يعرف إلا بالمشاهدة كالسيارة والحصان لا بد من أن تكون صفاته معلومة للطرفين بالمشاهدة أو من جهة أخرى.

٢٢٠٢ • حاصل الأرض بعنوان جعل مال الإجارة • إذا كان مال الإجارة حاصل الأرض الذي لا يعلم عادة أن لها حاصلأأم لا، بطلت الإجارة، سواء كان مورد الإجارة هذه الأرض أو شيء آخر. ولا فرق في بطلان مال الإجارة بين كونه مقداراً معيناً من محصول تلك الأرض -مثل ١٠٠٠ كيلوغراماً- أو عبارة عن كسري منها كالنصف.

٢٢٠٣ ♦ مطالبة الأجرة قبل العمل أو تسليم العين المستأجرة ♦ ليس للمؤجر المطالبة بالأجرة ما لم يسلم العين للمستأجر، إلا إذا اشترط ذلك في ضمن الإجارة. كما ليس للأجير المطالبة بالأجرة قبل إتمام العمل؛ إلا إذا اشترط ذلك. نعم، لو كان المتعارف دفع الأجرة قبل العمل كما في الاستئجار للحج أو الزيارة في زماننا هذا، يجوز حينئذ المطالبة بالأجرة، إلا إذا اشترط تأخيرها.

٢٢٠٤ ♦ عدم الانتفاع من العين المستأجرة ♦ إذا سلم المؤجر العين إلى المستأجر، ولكنه امتنع عن قبضها أو قبضها ولم ينتفع منها، وجب عليه دفع الأجرة.

٢٢٠٥ ♦ عدم الانتفاع من أجرة العمل ♦ لو أجز الشخص نفسه في يوم معين لعمل، و حضر في ذلك اليوم لإنجاز العمل، وجب على المستأجر أن يدفع إليه أجرته وإن لم يستعمله المستأجر لذلك العمل، كما لو استأجر شخصاً لخطابة الثوب في وقت معين وهياً الأجير نفسه للعمل في ذلك الوقت ولكن المستأجر لم يسلمه القماش، وجب على المستأجر دفع الأجرة إلى الخياط، سواء اشتغل الخياط في ذلك الوقت - لنفسه أو لغيره - أم لم يشتغل.

٢٢٠٦ ♦ تبين بطلان الإجارة بعد انقضاء مدتها ♦ لو تبين بعد انقضاء مدة الإجارة بطلان عقد الإجارة وكان المستأجر قد استلم العين المستأجرة، فإن كانت الأجرة المتعارفة مساوية أو أقل من الأجرة المعينة، وجب على المستأجر دفع الأجرة المتعارفة. وأما إذا كانت الأجرة المتعارفة أكثر وكان المؤجر قد رضي بالأجرة المعينة فيما لو كانت الإجارة صحيحة فقط، فيجوز له أخذ جميع الأجرة المتعارفة. وأما إذا كان المؤجر قد رضي بالأجرة المعينة بشكل عام (سواء كانت الإجارة صحيحة أم باطلة)، فلا يجوز له أخذ أكثر من ذلك، مثلاً في الموارد التي يكون فيها المؤجر على علم ببطلان الإجارة في نظر الشرع، و بعدم لزوم دفع العين المستأجرة إلى المستأجر ولكنه أقدم على ذلك، فيما أن المؤجر كان عالماً ببطلان الإجارة وقد رضى بالبلغ الأقل، لا يجوز له حينئذ أخذ الزائد من الأجرة المعينة من المستأجر. وإذا تبين بطلان الإجارة بعد مضي بعض المدة، يجري فيه نفس هذا الحكم بالنسبة إلى أجرة المدة السابقة.

٢٢٠٧ ♦ تلف العين المستأجرة أو تعييبها ♦ إذا تلف العين المستأجرة أو حصل فيها عيب فإن لم يكن المستأجر قسراً في حفظه ولم يفترط في الانتفاع منه لا يضمن فلو سلمت قطعة من القماش - مثلاً - إلى الخياط ثم سرقها السارق أو احترقت في النار، لا يجب على الخياط دفع بدلها فيما لو لم يكن مقصراً في حفظها.

٢٢٠٨ ♦ تضييع الصانع ما أخذه للعمل فيه ♦ إذا ضيع الصانع ما أخذه للعمل فيه فإن كان ذلك

للإهمال والمسامحة ضمنه وكذلك إذا كان اشترط الضمان، ولو لم يشترط الضمان ولم يكن إهمال ومسامحة فإن كان الصانع لم يعمه طبق قواعد تلك الصنعة المعروفة عند أهلها ضمن إلا إذا كان قد أخذ البراءة من المالك قبل العمل أي حصل على رضاه بعدم الضمان لوضع الشيء بعمله، فإذا كان أخذ البراءة لم يضمن ما ضاع بعمله من أجل الغفلة -دون ما ضاع للإهمال والمسامحة-، وأما لو كان الصانع قام بعمله طبق قواعد تلك الصنعة المعروفة عند أهلها فلا ضمان عليه وإن لم يكن أخذ البراءة من ماله.

٢٢٠٩ ♦ ضمان القصاب ما ذبحه بطريق غير مشروع ♦ إذا ذبح القصاب حيوانًا بطريق غير شرعي، فإن لم يكن عمله مطابقًا للقواعد المعروفة عند من يقوم بالذبح فهو ضامن سواء كان أجييرًا أو متبرعًا.

٢٢١٠ ♦ تعيب السيارة المستأجرة للحمل عليها أكثر من الكمية المتفق عليها ♦ لو استأجر سيارة أو حيوانًا لحمل المتاع و عين مقدار الحمل الذي يُحمل، ولكن حمل المستأجر ما استأجره أكثر من المقدار المتفق عليه، فإن حصل العيب في السيارة أو تلف الحيوان، ضمن المستأجر ذلك. وكذا إذا لم يعين مقدار الحمل، وحمل المستأجر ما استأجره أكثر من المقدار المتعارف، وعلى المستأجر دفع أجرة الزيادة في الحمل أيضًا في صورتين.

٢٢١١ ♦ انكسار المتاع المحمول على الحيوان ♦ إذا أجرد دابة لنقل متاع قابل للكسر وعثرت الدابة أو جُمحت فانكسر المتاع، فلا ضمان على صاحب الحيوان. ولكن لو كان صاحب الحيوان مقصرًا في ذلك كما لو ضرب الحيوان أكثر من الضرب المتعارف؛ فعثر الحيوان وانكسر المتاع، ضمن.

٢٢١٢ ♦ ضمان الختان ♦ من ختن طفلًا، وأضر ختانه به أو مات الطفل بسبب ذلك، فإن راعى الشخص الأصول الطبية المتعارفة لأهل تلك المهنة وأيضًا كان ختنه للطفل بإذن وليه، فلا ضمان عليه، لكن إذا شُرط عليه الضمان، يكون ضامنًا. نعم، لورضي ولي الطفل بعدم ضمان الطبيب في صورة الغفلة، فلا ضمان عليه في هذه الصورة، ولكن إذا لحق بالطفل الضرر لتقصير الطبيب، فعليه الضمان.

٢٢١٣ ♦ ضمان الطبيب ♦ إذا وصف الطبيب للمريض دواءً أو أمره بشربه أو سقاه الدواء أو قام بتزريقه الدواء أو باثرت نفسه العملية الجراحية، ومات المريض أو لحق به الضرر بسبب ذلك، فإن كان الطبيب قد عمل طبق الأصول والقواعد الطبية المعروفة وكان علاجه بإذن المريض أو وليه، فلا ضمان على الطبيب، إلا إذا شُرط الضمان عليه.

٢٢١٤ • براءة الطبيب من الضمان • لكي لا يضمن الطبيب أو الجراح إذا أخطأ في المعالجة أو العملية الجراحية، يمكنه أن يأخذ البراءة من ذلك المريض أو وليه الشرعي بالنسبة إلى الضرر الذي يلحق بالمريض من دون التفات. فإذا تبرأ وقبل المريض أو وليه فلا ضمان عليه لو بذل الطبيب قصارى جهده في علاج المريض، ولكن مع ذلك لحق الضرر بالمريض. نعم، لو قصر الطبيب أو تسامح في علاج المريض ثم لحق به الضرر، ضمن.

٢٢١٥ • فسخ الإجارة بالتراضي • الإجارة عقد لازم ولا تفسخ إلا بالتراضي منهما أو بأحد أسباب الخيار فيجوز للمؤجر والمستأجر فسخ العقد فيما لورضيا بذلك، وكذا يجوز الفسخ على حسب اتفاقهما لو شرط لأحدهما أو كلاهما حق الفسخ.

٢٢١٦ • الغبن في الإجارة • لو تبين للمؤجر والمستأجر أنه مغبون، فإن لم يلتفت أثناء عقد الإجارة إلى الغبن ولم يجبر الطرف الآخر ضره، كان له فسخ العقد، إلا إذا شرط سقوطه في العقد أو أسقط بعد العقد، ففي هذه الحالة لا يجوز فسخ الإجارة.

٢٢١٧ • غصب العين المستأجرة قبل التسليم إلى المستأجر • إذا أجزعينا وغصبها غاصب أو منع المستأجر من الانتفاع بها - قبل الإجارة أو بعدها وقبل تسليمها إلى المستأجر - فإن لم يكن المستأجر قادراً حين عقد الإجارة على قبض العين في مدة الإجارة، بطل العقد. وأما لو كان قادراً حين العقد على قبضه في مدة الإجارة (بأن كان بإمكانه هو أو بإمكان المؤجر قطع يد الغاصب عن العين) صح عقد الإجارة، وفي هذه الصورة فإن غصب العين المستأجرة غاصب أو منع من الانتفاع بها، يجوز للمستأجر أخذ الأقل من الأجرة المعينة والأجرة المتعارفة، من المؤجر أو الغاصب كما يجوز له فسخ الإجارة واسترجاع الأجرة المعينة من المؤجر.

وأما لو غصب الغاصب العين المستأجرة بعد أن وضعها المؤجر في اختيار المستأجر، يجوز للمستأجر أخذ الأجرة المتعارفة من الغاصب فقط وليس له فسخ الإجارة.

٢٢١٨ • عروض المانع من الانتفاع بالعين المستأجرة • إذا لم يمكن الانتفاع بالعين المستأجرة في تمام مدة الإجارة لبعض الموانع (حتى يابجها لغيره) كانت الإجارة باطلة من أول الأمر سواء كانت المشكلة خاصة بالمستأجر أو لا، وكذا إذا حرم الانتفاع بها للمستأجر لكونها في حالة خاصة وأما إذا كانت المشكلة - العامة أو الخاصة - تخص بعض مدة الإجارة، فالإجارة باطلة بالنسبة إلى تلك الفترة، وأما بالنسبة إلى بقية المدة فللمستأجر حق خيار الفسخ. وفي غير هذه الموارد، لا تبطل الإجارة بحصول المانع.

٢٢١٩ • وقوع المعاملة على العين المستأجرة • لو اشترى المستأجر من المؤجر العين المستأجرة قبل شروع مدة الإجارة أو في أثنائها، صح هذا البيع والشراء، فوجب دفع القيمة المعينة، ولا تبطل الإجارة فيجب عليه دفع مال الإجارة أيضًا. وتصح الإجارة أيضًا لو اشترى العين المستأجرة شخص ثالث، ووجب على المشتري والمستأجر دفع ما عليهما.

٢٢٢٠ • خراب العين المستأجرة قبل ابتداء مدة الإجارة • إذا خربت العين المستأجرة بعد العقد وقبل ابتداء مدة الإجارة بحيث لا يمكن الاستفادة منها في المنفعة المتفق عليها أصلًا، بطلت الإجارة وعلى المؤجر إعادة مال الإجارة إلى المستأجر. وأما لو أمكن الاستفادة من العين المستأجرة ولكن لا يستوفي نظر المستأجر بشكل تام، مثلًا لو أجريئنا ولكن ظهرت فيه رطوبة كثيرة، لا تبطل الإجارة بل للمستأجر حق الفسخ.

٢٢٢١ • خراب العين المستأجرة في زمن الإجارة • لو أجريئنا وخربت بعد مضي فترة من مدة الإجارة بحيث لا يمكن الاستفادة منها في المنفعة المتفق عليها أصلًا، بطلت الإجارة في المدة الباقية ويسترجع من مال الإجارة بنسبة الفترة الباقية، وأما بالنسبة إلى المدة الماضية فللمستأجر الخيار في فسخ العقد مع استرجاع مال الإجارة دفع الأجرة المتعارفة لما استفاد من العين إلى المؤجر، وكذلك يجوز له إبقاء عقد الإجارة مع دفع الأجرة المعينة بنسبة المدة التي استفاد فيها من العين المستأجرة. وأما إذا أمكن الانتفاع بالعين المستأجرة ولكن لم تكن ذلك يستوفي نظر المستأجر بشكل تام، فلا تبطل الإجارة ولكن للمستأجر أن يفسخ الإجارة بشكل كامل مع دفع الأجرة بالمقدار المتعارف بنسبة المدة التي انتفع فيها من العين المستأجرة.

٢٢٢٢ • خراب بعض العين المستأجرة • لو أجر دارًا فيها غرفتان -مثلًا- فانهدمت إحدى الغرفتين، فإن أعيد بناؤها فورًا بحيث لم يذهب أي مقدار من استيفاء منفعتها، لم تبطل الإجارة ولا يحق للمستأجر فسخ الإجارة، ولكن لو تأخر بناؤها بحيث فات على المستأجر مقدار من استيفاء المنفعة، بطلت الإجارة بالنسبة إلى ذلك المقدار. وحينئذ لو كان إجارة الدار تعتبر في نظر العرف إجارة واحدة، يجوز للمستأجر فسخ جميع مدة الإجارة واسترجاع مال الإجارة مع دفع الأجرة المتعارفة بالنسبة إلى تلك المدة التي انتفع فيها من العين، وكذلك يجوز له إبقاء الإجارة مع استرداد الأجرة بمقدار ما فاتته من الانتفاع منه.

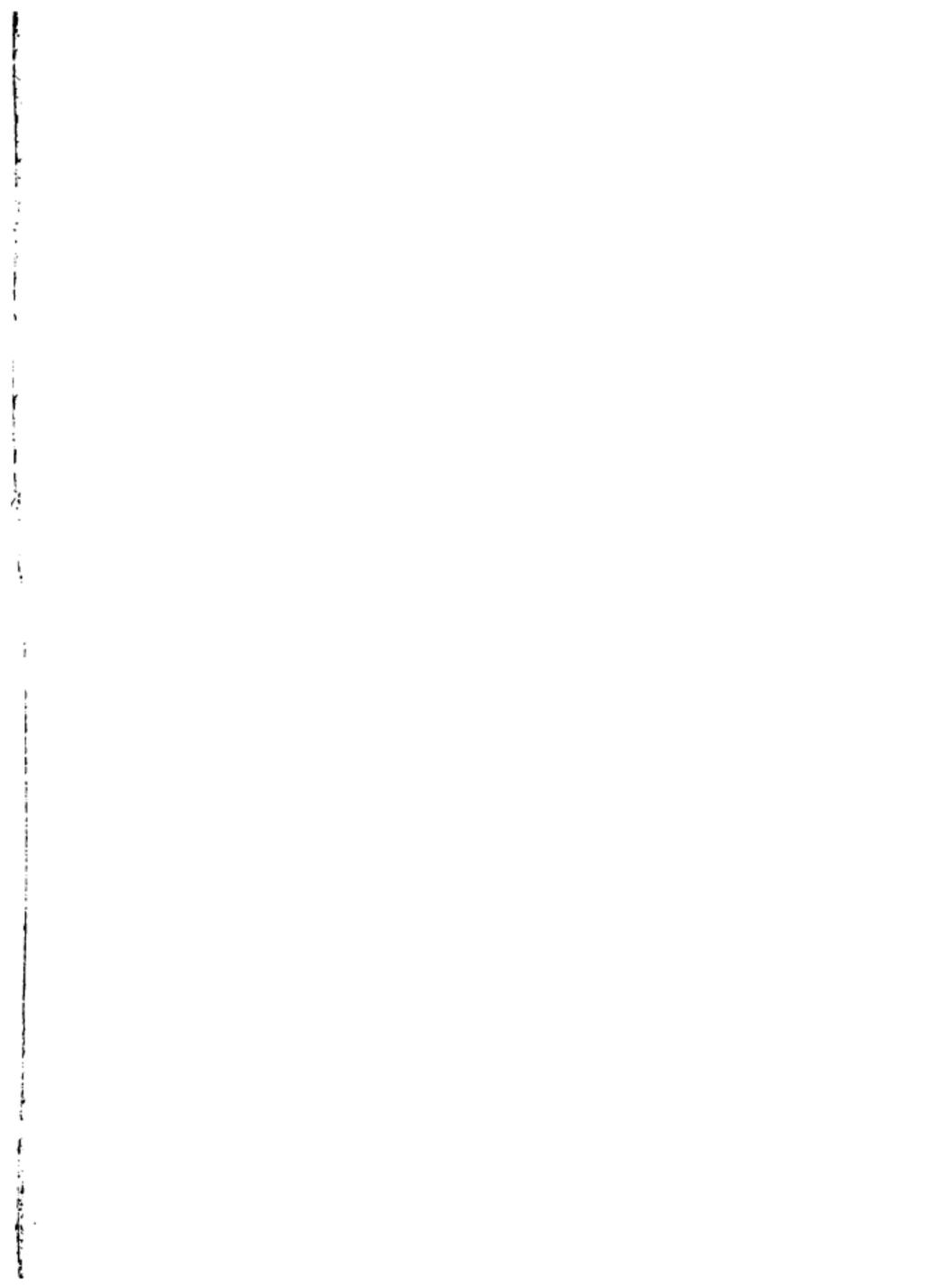
وأما إذا كانت الإجارة في نظر العرف تعتبر إجازات متعددة كإجارة غرف متعددة في فندق واحد، فتكون إجارة الغرفة السالمة صحيحة، ويجب دفع إجازتها بنسبتها، وأما بالنسبة إلى الغرفة التي

خربت يكون حكمها كحكم المسألتين السابقتين.

٢٢٢٣ ♦ موت الموجر أو المستأجر ♦ تبطل إجارة العين بموت الموجر أو المستأجر وتصير فضوليًا.

٢٢٢٤ ♦ استئجار الوكيل لمن يأخذ أقل مما يأخذه الموكل ♦ لو وكل صاحب العمل ببناء لاستئجار العمال، فإن دفع إليهم أجره أقل مما يبذله صاحب العمل، حرم عليه أخذ الزيادة وعليه أن يرجع بالزائد إلى صاحب العمل. ولكن لو كان البناء أجيرًا مثلاً ليكمل البناء وجعل لنفسه الخيار أن يقوم بالعمل بنفسه أو يعطيه لغيره، فإن قام هو بجزء من العمل وأعطى الباقي لشخص آخر ودفع إليه أقل مما أخذه من الأجرة، تحل له أخذ الزيادة.

٢٢٢٥ ♦ تخلف الأجير عن تعهده ♦ لو اتفق مع الصباغ أن يصبغ القماش باللون الأزرق -مثلاً- فصبغه بلون آخر، لم يستحق من الأجرة شيئاً؛ ولو أدى ذلك إلى فساد القماش أو قلته قيمته ضمن.



كتاب الجعالة

٢٢٢٦ • تعريف الجعالة والفرق بينها وبين الإجارة • الجعالة: هو أن يلتزم الإنسان بدفع مال معين على عمل، مثلاً يقول: من ردّ عليّ ضالتي فله ألف درهم. ويُقال للمتّزم: «الجاعل»، ولمن يعمل: «العامل».

والفرق بين الجعالة والإجارة على العمل، هو أنّ المستأجر في الإجارة يملك العمل على الأجير والأجير يملك الأجرة على المستأجر بنفس العقد ويصير كلّ واحدٍ منهما مشغول الذمة للأخر بخلاف الجعالة فإن الجاعل يجوز له ترك العمل وإن كان معيّناً ولا يستحقّ العامل الجعل على الجاعل إلا بعد العمل.

٢٢٢٧ • شروط الجاعل • يعتبر في الجاعل التمييز والعقل والقصد ولو أراد أن يجعل الجعل في ماله يجب أن يكون بالغاً رشيداً مختاراً غير محجور من التصرف في ماله لفسد فلا تصحّ جعالة غير البالغ أو السفیه أو المفلّس (وقد تقدّم تعريف الأخيرين في المسألة ٢١٥٣)، إلا إذا أذن وليّ غير البالغ أو السفیه في ذلك، أو أجاز بعد وقوع الجعالة. كما تصحّ جعالة المفلّس لو أذن أو أجاز الدائن.

٢٢٢٨ • شروط العمل الذي يجعل عليه الجعل • يشترط في الجعالة أن لا تكون على عمل محرّم أو بلا فائدة في نظر العقلاء، لذا لو قال الجاعل: من شرب الخمر أو ذهب إلى المكان الفلاني المظلم في الليل - بلا غرض عقلائيّ - جعلت له ألف درهم، لا تصحّ الجعالة.

٢٢٢٩ • تعيين الجعل • لو عيّن الجاعل الجعل، مثلاً قال: من وجد فرسي أعطيه هذه الحنطة - التي قد رآها - فلا يجب عليه ذكر أوصافها أو قيمتها. ولكن إذا لم يكن معيّناً، مثلاً لو قال: من وجد فرسي فله عشرة كيلوات من الحنطة، فعليه ذكر أوصافها كاملة.

٢٢٣٠ • عدم تعيين الجعل • إذا لم يعين الجاعل الجعل، مثلاً لوقال للبناء: إذا عمرت الغرفة أعطيك مبلغاً من المال، ولم يعين مقداره، فإن قام البناء بالعمل فعلى الجاعل أن يدفع له أقل ما يتعارف دفعه في مثل هذه الجمالة.

٢٢٣١ • ملاك استحقاق الجعل • إذا أدى العامل العمل بقصد التبذع وعدم أخذ العوض، فلا حق له في الجعل وإلا يستحق الجعل في صورتين:
• أن يكون عمله مبتئياً على أساس الجعل.
• أن يكون العمل بأمر الجاعل وسؤاله ولم يكن لذلك ظهور في المجانية.

٢٢٣٢ • فسخ الجمالة قبل شروع العامل بالعمل • قبل شروع العامل بالعمل، يجوز للعامل والجاعل فسخ الجمالة.

٢٢٣٣ • فسخ الجمالة بعد شروع العمل • في فسخ الجمالة بعد شروع العامل بالعمل إشكال.

٢٢٣٤ • ترك العمل قبل إتمامه • يجوز للعامل ترك العمل ناقضاً، ولكن لو أوجب تركه ضرر الجاعل، وجب عليه إتمامه. مثلاً لوقال للطبيب: «إن عالجت عيني فلك كذا»، فشرع الطبيب بإجراء عملية جراحية في عينه، فلا يجوز له ترك العملية قبل إتمامها لما فيه من الضرر على عين الجاعل وفي صورة عدم الإتمام ليس له حق على الجاعل، بل ضمن العيب الحادث أيضاً.

٢٢٣٥ • أجر العامل إذا ترك العمل ناقضاً • لو ترك العامل العمل قبل إتمامه، فإن كان من الأعمال التي إذا لم تتمّ لا تعود بأيّ فائدة على الجاعل، كركّ الفرس الشارد، لم يستحق العامل العوض. وكذلك لو جعل الجاعل العوض على تمام العمل أو إتمامه مثلاً لوقال: من خاط ثوبي فله مائة درهم، أو قال لشخصي: إن خطت ثوبي فلك كذا.

ولكن إذا قصد الجاعل جعل العوض على نحو التوزيع على أجزاء العمل، فعلى الجاعل أن يعطي العامل أجرته بنسبة ما أتى به من العمل، وإن كان الأحوط استحباباً الرجوع إلى الصلح والتراضي في جميع الصور المذكورة.

كتاب المزارعة

• ٢٢٣٤ تعريف المزارعة • المزارعة: هي اتفاق بين مالك الأرض و الزارع، على أن يضع المالك الأرض في اختيار الزارع ليزرعها بإزاء حصّة من حاصلها.

• ٢٢٣٧ شروط المزارعة • يعتبر في المزارعة عدّة شروط:

• الأول: إنشاء المزارعة و يكفي فيه كلّ ما يدلّ على المعنى المذكور من لفظ أو فعل أو كتابة أو نحوها بأن يقول صاحب الأرض للزارع: أعطيتك الأرض للمزارعة، و يقول الزارع: قبلت. أو يضع المالك الأرض تحت تصرّف الزارع بقصد المزارعة من دون لفظ أو قول، و يتقبلها الزارع بذلك القصد.

• الثاني: يجب أن يكون كلّ من صاحب الأرض و الزارع ممثّلًا، عاقلًا، قاصدًا للمزارعة، و لو أراد أحدهما التصرّف في ماله اعتبر فيه البلوغ و الاختيار و الرشد و عدم الحجر لفلس، نعم تصحّ مزارعة الصبيّ المميّز و التسفيه بإذن الوليّ الشرعيّ أو إجازته اللاحقة، كما تصحّ مزارعة المفلس في ماله مع إذن الدائن أو إجازته و تصحّ مزارعة المكره فيما لورضي بها بعد ذلك.

• الثالث: أن يكون نصيب المالك و الزارع من تمام حاصل الأرض، فلو جعل لأحدهما أول الحاصل و للآخر آخره، بطلت المزارعة.

• الرابع: أن يكون سهم كلّ واحد منهما من الحاصل على نحو الإشاعة كالنصف أو الثلث و أمثال ذلك، فلو قال المالك للزارع: أزرع هذه الأرض و أعطني ما شئت، لم تصحّ المزارعة، و كذا لو اتفقا على مقدار معيّن - كمائة كيلوغرامًا - من الحاصل للزارع، أو المالك.

• الخامس: يجب تعيين المدة التي تكون فيها الأرض تحت تصرّف الزارع و معلوميتها، و يلزم أن تكون بالمقدار التي يمكن فيها الحصول على الزرع، و عليه لو جعل آخر المدة إدراك

الحاصل بعد تعيين أولها كفى في الصحة.

- السادس: أن تكون الأرض قابلة للزراعة. ولو بالعلاج والإصلاح.
- السابع: يجب تعيين نوع الزراعة ومعلوماته فيما لو كان في نظرهما زراعة خاصة، وأما إذا لم يكن في نظرهما ذلك، أو كانت الزراعة عندهما معينة، فلا يجب تعيين نوع الزراعة.
- الثامن: يجب تعيين الأرض وحدودها؛ كما يجب العلم بها وبحدودها، فلو كان للمالك عدة أراضي متفاوتة وقال للزارع أزرع في واحد منها من دون تعيين، بطلت المزارعة.
- التاسع: يجب تعيين كون المصارف -كالبذر- على أيّ منهما، نعم لو كانت المصارف اللازمة معلومة لديهما، فلا يجب تعيينها.

٢٢٣٨ • اشتراط المالك تملك حصة معينة من الحاصل • إذا اتفق المالك مع الزارع أن يكون الحاصل بينهما بعد إخراج حصة معينة للمالك، فلا بد من أن يحتاط كل منهما في صحة هذا الاتفاق؛ وإن كانا مطمئنين ببقاء شيء بعد إخراج تلك الحصة من أخذ الشيء من الصبي أو المجنون من دون إذن صاحبه.

٢٢٣٩ • انقضاء مدة المزارعة قبل حصول الزرع • إذا انقضت مدة المزارعة ولم يدرك الزرع، فإن رضي المالك ببقاء الزرع في أرضه -بالأجرة أو مجاناً- ورضي الزارع بذلك أيضًا، فلا مانع. وأما لو لم يرض المالك، فإن لم يكن الزارع مقصراً كما لو اتفق ذلك التأخير في الزرع لشدة البرد مثلاً، فعلى المالك الصبر حتى يدرك الزرع، ولكن لو كان الزارع مقصراً، جاز لصاحب الأرض إجباره على إزالة الزرع حتى ولو تضرر الزارع، ولا يجب على المالك دفع العوض له. وليس للزارع إجبار صاحب الأرض على بقاء الزرع في الأرض وإن رضي أن يعطى المالك شيئاً.

٢٢٤٠ • تعذر الزراعة في الأرض • إذا تعذرت الزراعة في الأرض بعروض مانع، كما لو انقطع الماء عنها، بطلت المزارعة. ولو ترك الزارع الزراعة، فإن كانت الأرض تحت تصرفه وخارجة عن تصرف المالك، وكان تركه بلا عذر وجب على الزارع دفع أجرة الأرض في تلك المدة بالمقدار المتعارف إلى المالك، إلا إذا كانت أجرة الأرض أكثر من سهم المالك من المحصول المحتمل في تلك المدة، فلا يجب حينئذٍ دفع الزائد له.

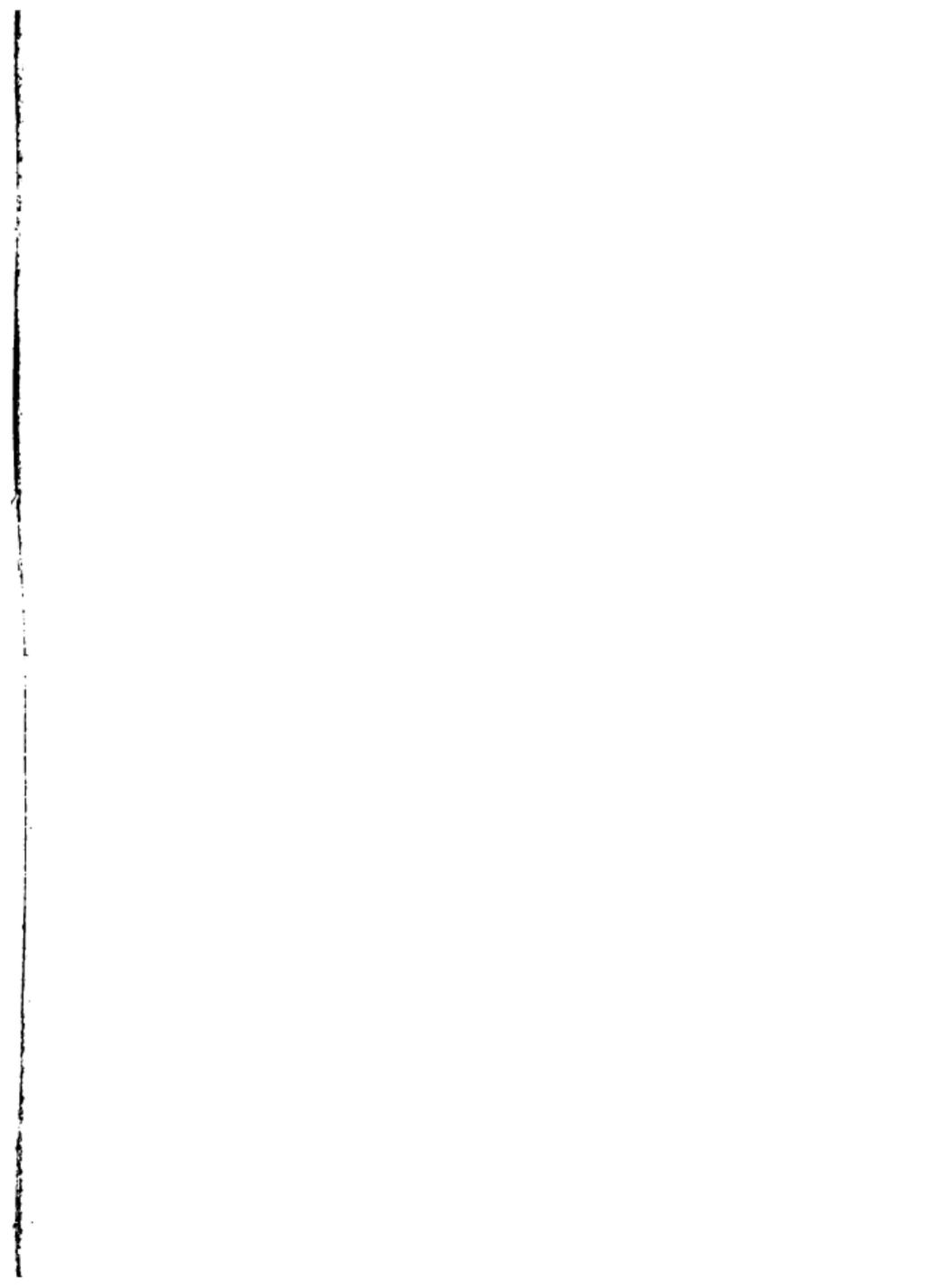
٢٢٤١ • لزوم المزارعة • المزارعة لازمة من الطرفين فلا يجوز للمالك والزارع فسخ عقد المزارعة بعد انعقاده إلا بالتراضي أو بأحد أسباب الخیار، سواء كانت المزارعة بالصيغة أو بالعاطاة. فلو شرط في ضمن العقد حق الفسخ لأحدهما أو لكليهما، جاز العمل حسب الشرط.

٢٢٤٢ • موت المالك أو الزارع • لا تبطل المزارعة بموت أحد المتعاقدين، بل يقوم ورثته مقامه. نعم لو مات الزارع وقد اشترط في العقد مباشرته في الزراعة، بطلت المزارعة. وإذا مات الزارع بعد ظهور الزرع، وجب دفع حصته وكذلك سائر حقوقه إلى الورثة وليس لهم إجبار المالك ببقاء الزرع في الأرض، نعم لو تسببت الإزالة ضرراً على الورثة فلهم إجبار المالك على إبقاء الزرع في أرضه إنى أدراكه مع دفع الأجرة له.

٢٢٤٣ • تبين بطلان المزارعة بعد زرع الأرض • إذا تبين بطلان المزارعة بعد زرع الأرض، فإن كان البذر للمالك، كان الزرع له، ويجب على المالك دفع أجرة عمل الزارع وما صرفه من الأموال وكذلك أجرة الآلات التي استعملها في الزراعة. وأما إذا كان البذر للزارع، فالزرع له، وللمالك عليه أجرة الأرض وما صرفه المالك فيها وأجرة أعيانه التي استعملت في ذلك الزرع. وفي صورتين المذكورتين، إن كان مقدار الاستحقاق المتعارف أكثر من المقدار المتفق عليه، لا يجب دفع الزيادة.

٢٢٤٤ • تبين بطلان المزارعة فيما كان البذر للزارع • لو كان البذر للزارع، وبعد الزرع تبين بطلان المزارعة، فإن رضي المالك و الزارع ببقاء الزرع في الأرض مع الأجرة أو بدونها، فلا إشكال في ذلك. وإذا لم يرضَ المالك، فإن كان إزالة الزرع لا تؤدي إلى ضرر الزارع، كان للمالك إجبار الزارع على إزالة الزرع، وأما إذا كانت الإزالة تؤدي إلى ضرر الزارع، كان للزارع إجبار المالك على بقاء الزرع مع دفع الأجرة له. وليس للمالك إجبار الزارع على بقاء زرع مع دفع أجرة الأرض.

٢٢٤٥ • مالك الزرع الحاصل من أصول الزرع السابق • لو بقيت في الأرض أصول الزرع بعد الحصاد وانقضاء مدة المزارعة، فنبت بعد ذلك في العام المقبل زرع جديد، فإن لم يشترط المالك و الزارع الاشتراك في الأصول، فيكون الحاصل الجديد للمالك البذر.



كتاب المساقاة

٢٢٤٦ ♦ تعريف المساقاة ♦ المساقاة: هي اتفاق شخص مع آخر على سقي أشجار مثمرة ورعاية شؤونها إلى مدة معينة بحصة معينة من أثمارها، سواء كانت الأثمار مملوكة له أو له التصرف فيها.

٢٢٤٧ ♦ المساقاة في الأشجار غير المثمرة ♦ لا تصح المساقاة على الأشجار غير المثمرة مثل الصفصاف والغرب ونحوهما، بل الأحوط ترك المساقاة في مثل الحناء من الأشجار التي ينتفع بأوراقها.

٢٢٤٨ ♦ كيفية انعقاد عقد المساقاة ♦ إنشاء مضمونها ويكفي فيه كل ما يدل على المعنى المذكور من قول أو فعل أو كتابة أو نحوها ولا يعتبر فيه العربية ولا الماضوية فلو سلم المالك الأشجار بقصد المساقاة وتسلمها الآخر بهذا القصد، صحّت المعاملة وكانت لازمة.

٢٢٤٩ ♦ شروط المالك والعامل في المساقاة ♦ يعتبر في المالك والعامل في سقي الأشجار وتربيتها التمييز، والعقل، وقصد المساقاة. ولو أراد أحدهما التصرف في ماله اعتبر فيه البلوغ، والاختيار، والرشد وعدم الحجر لفسل؛ نعم تصح مساقاة الصبي المتميز والسفيه في ماله مع إذن الولي الشرعي أو إجازته اللاحقة، كما تصح معاملة المفلس في ماله مع إذن الديان أو إجازتهم وتنفذ مساقاة المجبور إذا لحقت به الإجازة.

٢٢٥٠ ♦ معلومية المدة في المساقاة ♦ يجب أن تكون مدة المساقاة مقدرة معلومة. وإذا عتین أولها وجمل آخرها إدراك الثمرة في تلك السنة، صحّت المساقاة.

٢٢٥١ ♦ كيفية تعيين السهم في المساقاة ♦ يجب أن تكون الحصة المعتبرة من الحاصل محددة بأحد الكسور كالنصف والثلث ونحو ذلك، فلو اتفقا على أن تكون مقدارًا معينًا -كمائة كيلو غرامًا- من

الثمار للمالك والباقي للعامل، بطلت المساقاة وكذا إذا شرط أن يكون جميع الحاصل للمالك.

٢٢٥٢ ♦ زمن انعقاد عقد المساقاة ♦ يجب أن يكون عقد المساقاة قبل ظهور الثمرة، ولو كان ذلك بعد ظهورها وقبل إدراكها فإن كانت الأثمار محتاجة إلى عمل يتوقف عليه ازدياد الثمرة أو نموها كالسقي ونحوه، صح العقد، وإلا ففيه إشكال وإن كانت محتاجة إلى الاقتطاف والحراسة.

٢٢٥٣ ♦ المساقاة على نحو البطيخ والقثاء ♦ لا تصح المساقاة على أصول غير ثابتة كالبطيخ والقثاء ونحوها، على الأحوط.

٢٢٥٤ ♦ المساقاة في الأشجار المستغنية عن السقي بالمطر ♦ يصح عقد المساقاة في الأشجار المستغنية عن السقي بالمطر أو بمص رطوبة الأرض إذا كانت محتاجة إلى أعمال أخرى، كالحرث والتسميد ورش المواد الكيماوية لدفع الآفات.

٢٢٥٥ ♦ فسخ المساقاة ♦ المساقاة عقد لازم من الطرفين لا تفسخ إلا بالتراضي منهما أو بأحد أسباب الخيار فتفسخ المساقاة لو تراضيا الطرفان على الفسخ، وإذا شرط أحدهما أو كلاهما أن يكون له حق الفسخ، فلا إشكال في الفسخ، بل لو اشترط شيء في المعاملة ولم يعمل به المشروط عليه، ثبت الخيار للمشروط له. وفي كلتا صورتين لا يجب أن يكون الشرط في ضمن عقد المساقاة، بل لو كان في ضمن معاملة أخرى أو باتفاقي مستقل -سواء كان قبل عقد المساقاة أو بعده- فله نفس الحكم.

٢٢٥٦ ♦ حكم المساقاة إذا مات المالك ♦ لا تنفسخ المساقاة بموت المالك، بل يقوم ورثته مقامه.

٢٢٥٧ ♦ حكم المساقاة مع موت العامل ♦ لومات العامل الذي يسقي الأشجار ويرعاها، فإن أخذ مباشرة العامل بالعمل قيّدًا في عقد المساقاة ولم يرص المالك بعمل أي شخص آخر، تنفسخ المساقاة وإن لم يشترط المباشرة في العمل قام ورثته مقامه، فإن لم يرق الوارث بالعمل ولا استأجر من يقوم به، فللحاكم الشرعي أن يستأجر من مال الميت من يقوم بالعمل، ويقسم الحاصل بين المالك وورثة الميت. وإذا كان قد اشترط حق خيار الفسخ جاز له الفسخ.

٢٢٥٨ ♦ حكم الثمار وأجرة العامل إذا تبين بطلان المساقاة ♦ إذا كانت المساقاة باطله لجهة من الجهات تكون الثمار للمالك، وعلى المالك دفع أجرة السقي والأعمال الأخرى بالمقدار المتعارف إلى الشخص الذي قام بتربية الأشجار وسقيها بطلب من المالك، ولكن إذا كان المقدار المتعارف أكثر من المقدار المتفق عليه في العقد، فلا يلزم دفع الزائد.

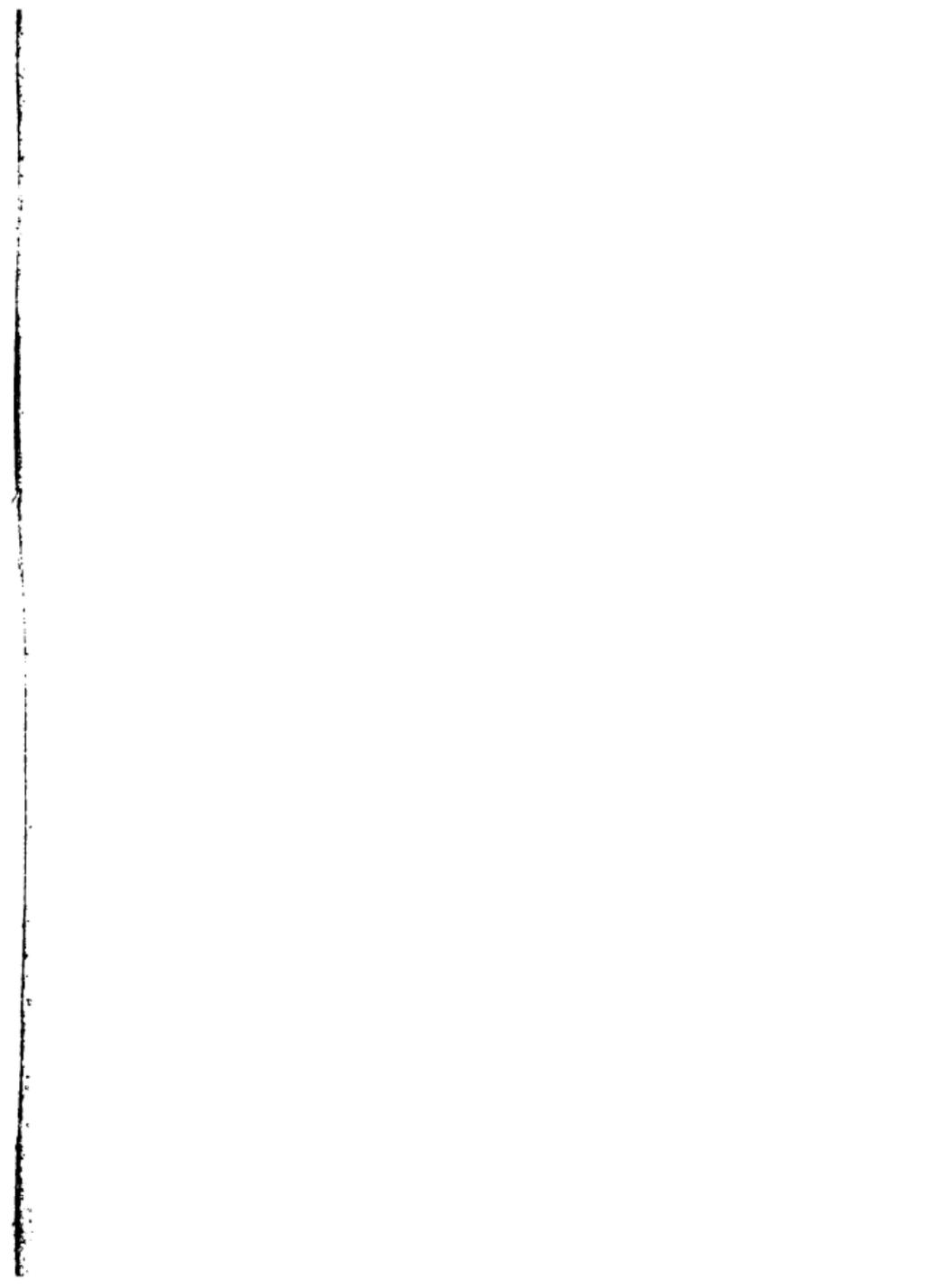
نعم لا يجب على المالك دفع الأجرة في صورتين:

• الأولى: إذا قصد العامل تربية الأشجار مجتاًناً.

• الثانية: إذا فوّض المالك أمر تربية الأشجار إلى العامل بقصد أن يكون عمله مجتاًناً ولم يكن

في كلام المالك دلالة على استحقاق العامل للأجرة.

٢٢٥٩ • حكم المغارسة • إذا سلم شخص أرضه إلى غيره ليغرس فيها أشجاراً على أن يكون الأشجار المغروسة بينهما، بطلت المعاملة؛ ويكون الغرس لصاحبه لذا لو كانت الأشجار لمالك الأرض بقيت في ملكه أيضاً بعد تربيتها ونموها، وعليه أن يدفع للعامل الأجرة (إلا في الصورتين المذكورتين في المسألة السابقة)، وإذا كانت الأشجار للغارس فتكون باقية على ملكه أيضاً بعد تربيتها ونموها، ويجوز له قلعها. ولكن لو أحدث القلع حفرة في الأرض عليه ردمها، ويجب عليه دفع أجرة الأرض إلى المالك من يوم الغرس، وللمالك الأمر بقطع الأشجار وعليه أرش نقصانه إن نقص بسبب القلع. وليس للمالك إجبار الغارس على بقاء الأشجار في الأرض مع الأجرة أو بدونها.



أحكام المحجورين

٢٢٦٠ • تصرف الصبي في أمواله / علائم البلوغ • المحجور هو الممنوع من التصرف المستقل في ماله .
لا ينفذ تصرف الصغير غير البالغ في ماله من دون إذن وليه، إلا إذا أجاز معاملته فيما بعد. ويعرف
البلوغ بأحد أمور ثلاثة:

- الأول: نبات الشعر الخشن على العانة.
- الثاني: خروج المني. سواء خرج يقظة أو نومًا.
- الثالث: إتمام خمسة عشر سنة هلالية في الذكر وتسع سنوات هلالية في الأنثى.

٢٢٦١ • نبات الشعر الخشن في الوجه وغلظة الصوت • لا تعتبر من علامات البلوغ، نبات الشعر
الخشن على الوجه والشارب، وعلى الصدر، وتحت الإبط، وغلظة الصوت، وأمثال ذلك، إلا إذا
حصل بواسطتها الاطمئنان بوجود أحد العلامات المذكورة في المسألة السابقة.

٢٢٦٢ • تصرف المجنون والمفلس والسفيه في أموالهم • لا ينفذ تصرف المجنون والمفلس (و هو
الذي مُنع من التصرف في ماله من قبل المحاكم الشرعي بناء على طلب الدائنين)، والسفيه (أي الذي
قدرته على معرفة قيمة الأموال أقل من نوع الناس) في أموالهم. ولكن يصح تصرف السفيه في ماله
بإذن وليه الشرعي أو إجازته اللاحقة وكذا يصح تصرف المفلس لو أذن أو أجاز الدائنون.

٢٢٦٣ • تصرف المجنون الأدواري • لا يصح تصرف المجنون الأدواري في أوقات جنونه.

٢٢٦٤ • التصرف في الأموال في مرض الموت • يجوز للمريض في مرض موته أن ينفق على نفسه
وعياله وضيوفه وفي حفظ شأنه واعتباره بما لا تعدّ من الإسراف. وكذا لا إشكال في عقود المعاوضة
بأن يبيع أو يؤجر ملكه بالقيمة المتعارفة، بل الظاهر أنه لو هب ماله أو باع بأقل من القيمة المتعارفة.

صح تصرفه وإن كان أكثر من الثلث والورثة لم يميزوا ذلك، ولكن الأحوط استحبابًا الحصول على رضاهم.

كتاب الوكالة

الوكالة: هي تفويض أمر كان له القيام به إلى شخص غيره ليقوم به نيابة عنه، كأن يوكل شخصاً في بيع داره أو عقد امرأة له، فالسفيه الذي لا يحق له التصرف في ماله لا يصح أن يوكل غيره لبيع ماله؛ من دون إذن وليه أو إجازته.

٢٢٦٥ • كيفية انعقاد الوكالة • لا بد في الوكالة من انشاء مضمونه بكل ما يدل عليها من لفظ أو فعل أو كتابة ونحوها فكما تصح الوكالة بالصيغة تصح لودفع ماله إلى شخص لبيعهه ويقبضه الوكيل بهذا العنوان.

٢٢٦٦ • الفصل بين الإيجاب والقبول في الوكالة • إذا وُكِّل شخصاً يكون في بلد آخر، وأرسل له وكالة كتيبة وقبلها ذلك الشخص، فالوكالة صحيحة وإن وصلت له ورقة الوكالة بعد مدة.

٢٢٦٧ • شروط الموكَّل والوكيل • يعتبر في الموكَّل والوكيل العقل، والتمييز، والاختيار، والقصد في المعاملة، وأيضاً يجب أن يكون الموكَّل بالغاً. وتصح وكالة المَجْبُور على الوكالة فيما لورضي بعد ذلك، كما يصح التوكيل من غير البالغ لو أذن أو أجاز وليه.

٢٢٦٨ • شروط العمل الموكَّل عليه • لا تصح الوكالة في الأعمال التي لا يتمكن الوكيل من أدائها عقلاً أو شرعاً فلا تصح الوكالة في الأعمال المحرَّمة والأموال التي يعجز الوكيل عن أدائها فلا تصح وكالة المحرم في إجزاء صيغة النكاح حالة الإحرام.

٢٢٦٩ • تعيين الموكَّل عليه • يصح توكيل الشخص غيره في جميع أعماله وجميع ما يرتبط بأمواله -مثلاً- ولكن لا يصح توكيله في عمل غير معيّن منها.

٢٢٢٠ • عزل الوكيل • الوكالة عقد جائز من الطرفين ولكن يعتبر في عزل الموكل إعلام الوكيل به فلو عزله عن الوكالة لا ينفذ عمله بعد وصول خبر العزل إليه، ولكن لو قام بالعمل قبل وصول الخبر إليه، صح.

٢٢٢١ • عزل الوكيل نفسه • للوكيل أن يعزل نفسه وإن كان الموكل غائبا.

٢٢٢٢ • توكيل الوكيل • ليس للوكيل أن يوكل غيره في إيقاع ما وكل فيه، إلا في عمل يسند إلى الوكيل عرفاً ولو قام به مع الوساطة، ففي هذه الصورة يجوز للوكيل أن يوكل غيره (إذا لم يصرح الموكل خلاف ذلك).

وعلى أي حال، إذا أذن الموكل للوكيل باتخاذ الوكيل، فلا يجوز له التعدي عن النحو الذي أذن له الموكل؛ لذا لو قال له اتخذ لي وكيلاً، فلا بد أن يوكل شخصاً عن الموكل، ولا يجوز له أن يوكل الغير عن نفسه.

٢٢٢٣ • عزل الوكيل الأول للوكيل الثاني • لو كان الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكل فلا يجوز للوكيل الأول عزل الثاني، ولو مات الأول أو عزله الموكل، لم تبطل وكالة الثاني.

٢٢٢٤ • عزل الموكّل والوكيل الأول للوكيل الثاني • لو وكل الوكيل شخصاً عن نفسه بإذن الموكل، جاز للموكّل والوكيل الأول عزل الوكيل الثاني، ولو مات الوكيل الأول أو عُزل، بطلت وكالة الوكيل الثاني.

٢٢٢٥ • وكالة جماعة للقيام بالعمل الواحد • إذا وكل شخص جماعة في عمل على أن يكون لكل منهم القيام بذلك العمل وحده، جاز لكل منهم أن ينفرد بالعمل من دون مراجعة الآخرين، ولو مات أحدهم لم تبطل وكالة الباقيين. وإذا لم يصرح لهم بالانفراد بالعمل ولا بالانضمام أو صرح لهم بالانضمام، لم يجوز لأحدهم الانفراد بالعمل، ولو مات أحدهم بطلت وكالة الآخرين.

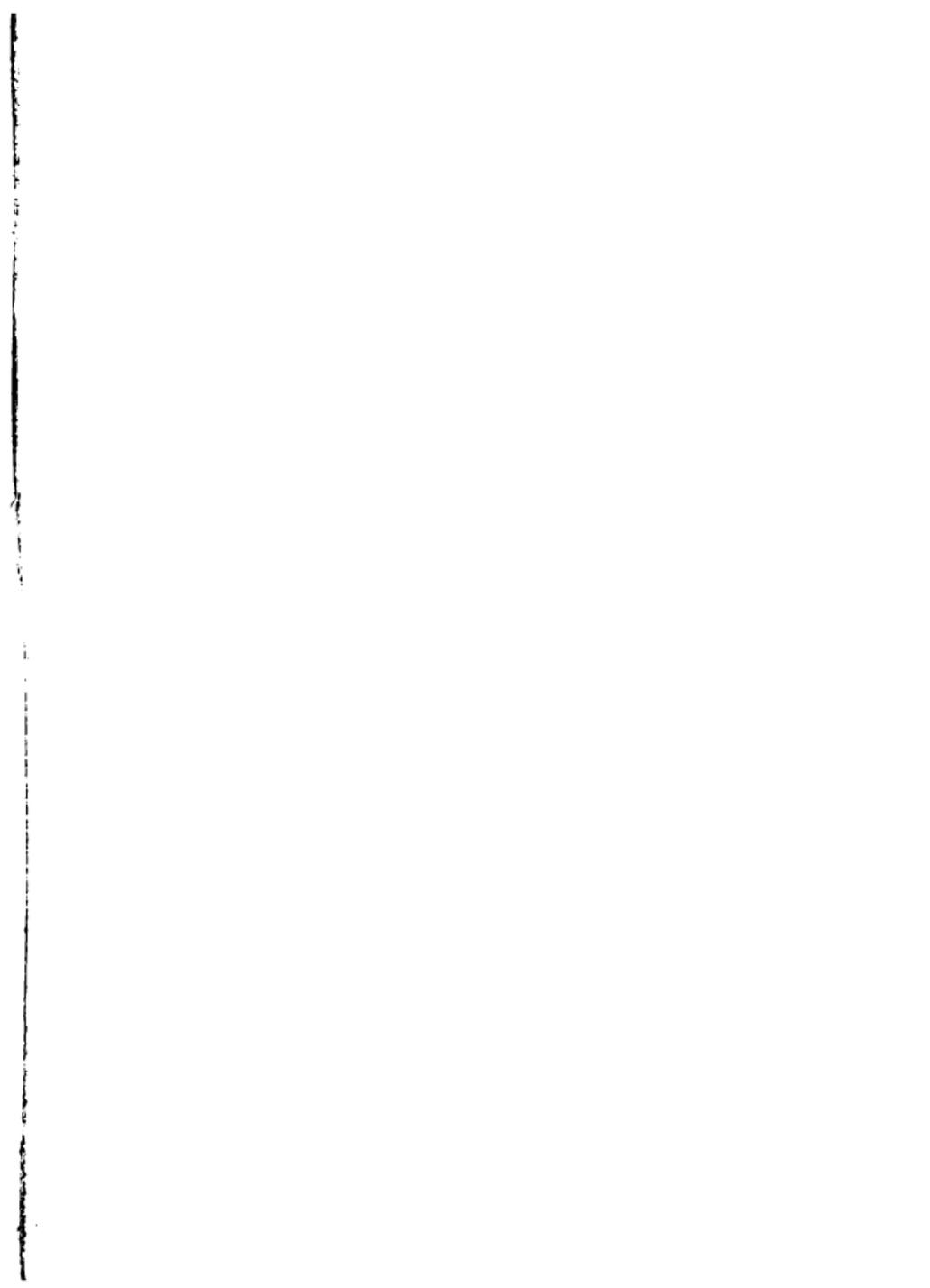
٢٢٢٦ • أسباب بطلان الوكالة • تبطل الوكالة بموت الوكيل أو الموكل؛ وكذا لو تلف متعلق الوكالة، كما لو ماتت الغنم التي تعلقت الوكالة بشرائها. ولا أثر للوكالة في زمن جنون أحدهما أو إغمائه إذا طرأ عليه ذلك. وتصح الوكالة لو وكل شخص غيره للقيام بعمل في المستقبل فيما إذا كان لدهما الشرائط اللازمة حين التوكيل وحين القيام بذلك العمل؛ وإن فقدت بعض الشرائط كما لو طرأ الجنون أو الإغماء في ما بين الوقتين، لا يضر ذلك بالوكالة.

٢٢٧٧ ♦ وقت أداء حق الوكالة ♦ لو جعل للوكيل جعل للعمل الذي يوكل فيه، إنما يستحقه بعد الإتيان بذلك العمل.

٢٢٧٨ ♦ ضمان الوكيل إذا تلف المال ♦ الوكيل أمين لا يضمن التلف إلا مع التفريط أو التعدي فإذا لم يقصر الوكيل في حفظ المال الذي سلمه الموكل إليه، ولم يتصرف فيه بغير ما أجازة الموكل فيه، فتلف اتفاقاً لم يجب عليه دفع عوضه.

٢٢٧٩ ♦ ضمان الوكيل عند تقصيره في حفظ الأموال ♦ لو قصر الوكيل في حفظ المال الذي بيده، أو تصرف فيه بغير ما أجازة الموكل فيه، فتلف ضمنه، كما لو قال له: وكلتك في بيع ثوبي، فلبس الثوب وتلف حينذاك، لزمه دفع عوضه.

٢٢٨٠ ♦ عدم بطلان الوكالة بتصرف الوكيل في المال بغير ما أجازة الموكل ♦ لو تصرف الوكيل في المال الذي سلمه إليه الموكل بغير ما أجازة، ثم بعد ذلك تصرف بما أجازة الموكل فيه، صح تصرفه الثاني، مثلاً لو توكل في بيع الثوب فلبسه ثم باعه، صح البيع.



كتاب القرض

إقراض المؤمنين - سيمًا لذوي الحاجة منهم - من المستحبات التي ورد التأكيد عليها في الأحاديث الشريفة، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «ما من مسلم أقرض مسلمًا قرضًا حسنًا يريد به وجه الله إلا حسب له أجرها كحساب الصدقة حتى يرجع إليه»^١.

وفي رواية: «الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر»^٢.

وعن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «من احتاج إليه أخوه المسلم في قرض، وهو يقدر عليه فلم يفعل، حرم الله عليه ربح الجنة»^٣.

٢٢٨١ • كيفية انعقاد القرض • القرض من العقود ويعتبر فيه إنشاء مضمونه ويكفي فيه ما يدل عليه من لفظ أو فعل أو كتابة أو نحوها، فلو أنشئ بالفعل كمن دفع مالا إلى شخص بقصد القرض وأخذه ذلك الشخص بذلك القصد، صح القرض. ولا يعتبر في صحة القرض تعيين مقدار المال وأوصافه وخصوصياته حين الاقتراض. بل يكفي العلم به ولو بعد القرض.

٢٢٨٢ • أداء الدين قبل حلول الأجل • إذا أراد المقرض أداء الدين المؤجل قبل حلول الأجل، فعلى المقرض القبول، إلا إذا اشترط التأخير، فله حينئذ الامتناع عن القبول، مثلا لو كان المقرض لا يرغب في أن تكون الأموال عنده خلال مدة معينة، فدفعها إلى شخص بعنوان القرض وشرط عليه عدم أداء الدين إلى مدة معينة، فإن أراد المقرض أداء الدين قبل حلول الأجل المضروب، فلا يجب على المقرض القبول.

١- الوسائل، ج ١٨، ص ٣٣٠ ح ٢، الباب ٦ من أبواب الدين والقرض.

٢- الوسائل، ج ١٦، ص ٣١٨ ح ٣، الباب ١١ من أبواب فعل المعروف.

٣- الوسائل، ج ١٦، ص ٣٨٩، الباب ٣٩ من أبواب فعل المعروف، ح ٥.

٢٢٨٣ • مطالبة المقرض قبل حلول الأجل • ليس للمقرض مطالبة المقرض قبل حلول الأجل، وأما إذا لم يكن مقتيداً بوقت معين فللمقرض مطالبة المقرض بعد مضي مدة يسمح فيها عرفاً بتأخير أداء الدين.

٢٢٨٤ • أداء الدين عند مطالبة الدائن • يجب على المدين تسديد دينه فوراً عند مطالبة الدائن إن قدر عليه وقد حلّ أجله أو لم يكن له أجل، ولو أترق فقد عصى.

٢٢٨٥ • إجبار المدين على أداء الدين ببيع الأشياء المحتاج إليها • ليس للدائن إجبار المدين على بيع الأشياء التي يحتاجها أو تسليمها إليه، مثلاً دار سكناه أو أثاث منزله، بل يجب عليه الصبر إلى أن يقدر على الأداء.

٢٢٨٦ • وجوب التكتسب على المدين • المدين الذي لا يقدر على أداء دينه، يجب عليه التكتسب؛ إلا إذا كان ذلك لا يليق بحاله أو يسبب له الحرج.

٢٢٨٧ • عدم التمكن من الوصول إلى الدائن • من لم يتمكن الوصول إلى دائنه، فإن يش من العثور عليه، فعليه أن يدفع الدين إلى الفقير بعد الاستئذان من المحاكم الشرعي، والأحوط استحباباً أن ينويه صدقة عن الدائن عند الدفع كما أنّ الأحوط استحباباً عدم دفع الدين إلى الهاشمي إن لم يكن هو أو الدائن هاشمياً.

٢٢٨٨ • تساوي تركة الميت لمخارجه الواجبة والدين • إذا لم تفرّ تركة الميت إلا للمقدار الواجب مكفته ودفته ودينه، صرفت فيها، وليس للورثة شيء من التركة.

٢٢٨٩ • دفع النقود المقرضة • إذا استقرض شيئاً من نقود الذهب أو الفضة وجب عليه دفع المقدار الذي استقرضه سواء ارتفعت قيمته أو هبطت، نعم إذا رضي الدائن والمدين بغير ذلك، فلا إشكال فيه.

٢٢٩٠ • مطالبة الدائن للعين • إذا كان المال الذي استدانه موجوداً وطلبه الدائن، فالأحوط استحباباً أن يرّد عين المال إليه.

٢٢٩١ • شرط الزيادة في القرض • لا يجوز شرط الزيادة في القرض سواء كان من المكيل والموزون أو المعدود أو غيرها، فلو اشترط الدائن على المدين أن يأخذ أكثر مما يعطي، فهو ربا وحرام، كأن يدفع كيلواً من الحنطة على أن يستوفي كيلواً وربع؛ أو يدفع تسع بيضات على أن يستوفي عشرين بيضات، بل لا يجوز اشتراط عمل على المديون أو زيادة من غير جنس الدين، فهو ربا وحرام أيضاً، مثلاً يدفع

مائة دينارًا إلى المديون على أن يستوفي منه مائة مع علبة كبريت، وكذلك إذا اشترط على المديون كيفية خاصة بوجوب زيادة القيمة فيما يؤديه، كأن يدفع ذهبًا غير مصوغ و شرط عليه الوفاء بالمصوغ، فإن ذلك أيضًا من الربا و حرام. و لكن لو لم يشترط عليه ذلك وإنما دفع المديون الزيادة، فلا إشكال فيه، بل هو مستحب.

٢٢٩٢ • القرض الربوي و مواردہ • إعطاء الربا مثل أخذه حرام، و من أخذ قرضًا ربويًا لا يملكه و لا يجوز له التصرف فيه، إلا إذا كان المعطي راضيًا بتصرفه فيه حتى و لو لم تكن هناك معاملة ربوية بينهما، فيجوز له حينئذٍ التصرف فيه.

٢٢٩٣ • الزرع الحاصل من البذر الربوي • إذا استقرض المخططة أو مثلها بالقرض الربوي، ثم زرعها فالحاصل منه يكون ملكًا للدائن.

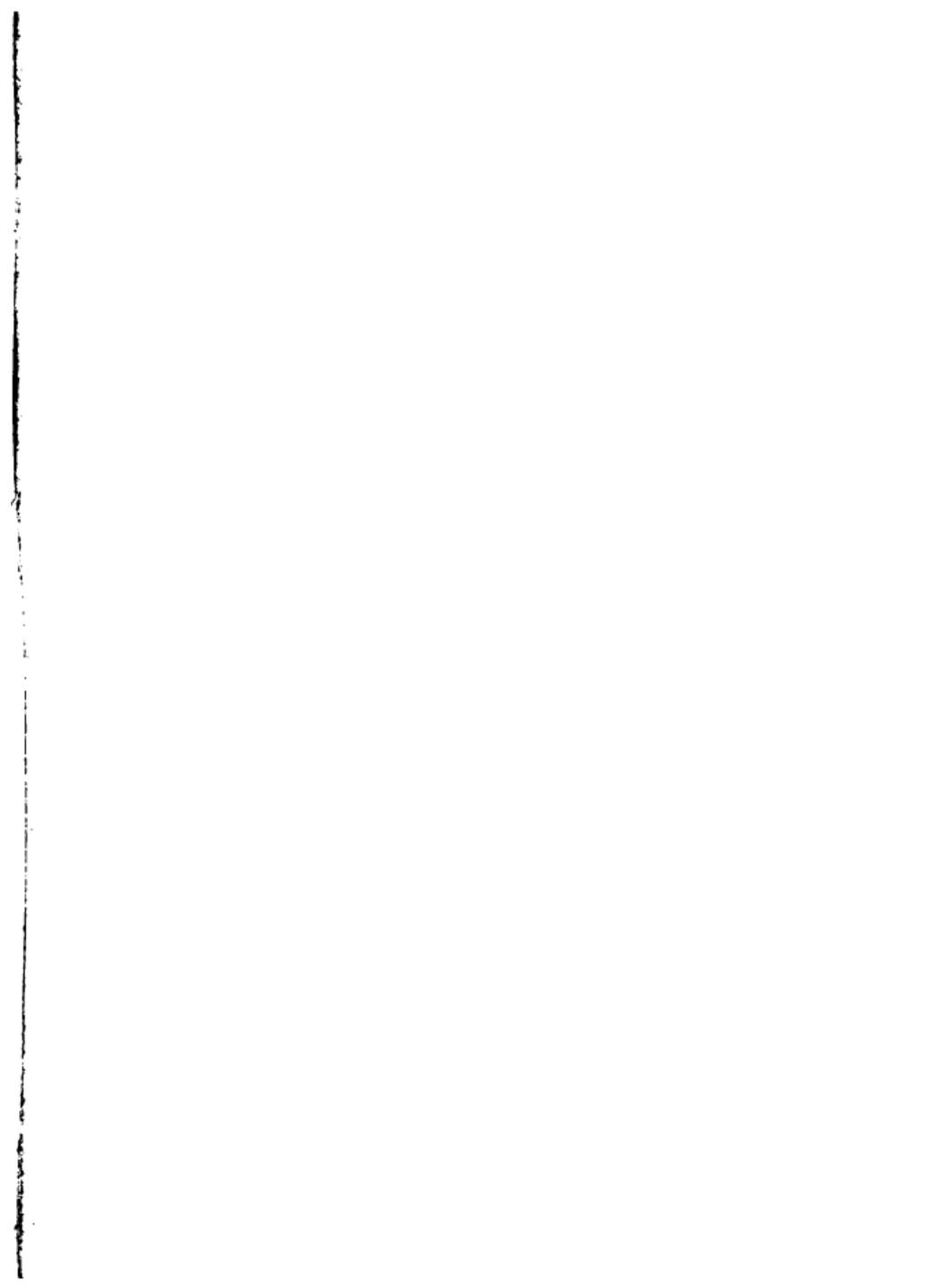
٢٢٩٤ • اشتراء الثوب بالمال الربوي • لو اشترى ثوبًا ثم أدى ثمنه من المال الذي أخذه بالقرض الربوي أو من المال المخلوط بالربا، فلا إشكال في لبس ذلك الثوب و الصلاة فيه. و لكن إذا جعل الثمن شخص المال الربوي أو المخلوط بالربا بحيث لو أزداد دفع غيره كان خلاف اتفاقهما؛ كما لو قال للبائع أشتري هذا الثوب بهذه النقود أو دفع النقود للبائع بقصد الشراء بها بخصوصها و قبله البائع بهذا القصد، فإن كانت النقود قد أخذت بالقرض الربوي أو من الحلال المخلوط به، يحرم عليه لبس الثوب من دون إحراز رضا المالك، و الأحوط بطلان الصلاة فيه.

و لكن في الغالب طبعًا يرضى البائعون بالحصول بالبيع على المال الذي يجوز لهم التصرف فيه حسب الظاهر شرعًا؛ لذا يرضى البائع غالبًا بتصرف المشتري بالمبيع مع جهله بحكم الثمن الذي دفع إليه.

٢٢٩٥ • معنى صرف الحوالة • لا إشكال في دفع مالٍ إلى شخص في بلد على أن يأخذ من طرفه في بلد آخر بأقل مما دفعه، و يستمى هذا بصرف الحوالة.

٢٢٩٦ • شرط الزيادة في القرض بإزاء متاع أو عمل • إذا أقرض شخصًا مبلغًا من المال على أن يرده إليه بعد عدة أيام مع الزيادة، فهو ربا و حرام، مثلًا لو أعطاه تسعين دينارًا على أن يردها إليه مائة دينار. و لكن إذا أخذ الزيادة بإزاء متاعٍ أعطاه أو عملٍ قام به، فلا إشكال في ذلك إذا لم يعد عرفًا من حيل الربا.

٢٢٩٧ • بيع الدين بمبلغ أقل • إذا كان عنده سفته أو نحوها في مقابل طلبه من أحد الأشخاص و أراد أن يبيع ذلك قبل حلول الأجل بمبلغ أقل، فلا إشكال فيه.



كتاب الحوالة

٢٢٩٨ ♦ كيفية الحوالة ♦ الحوالة هي تحويل المديون ما في ذمته من الدين إلى ذمة غيره بإحالة الدائن عليه فلو أحال المديون الدائن على شخص ليستوفي دينه منه وقبل الدائن ذلك، وتوقرت جميع شرائط الحوالة التي سيأتي ذكرها (منها أن يكون قصد الدائن بالحوالة تبرئة ذمة المدين من دينه) انتقل الدين إلى ذمة المحال عليه، وليس للدائن مطالبة المديون الأول بعد ذلك.

٢٢٩٩ ♦ شروط المحيل والمحال ♦ يعتبر في المديون المحيل والدائن المحال التمييز والعقل وقصد الحوالة وعدم السفه، ولا تصح حوالة الصبي المميز والسفيه إلا بإذن الولي الشرعي أو إجازته اللاحقة ولا تصح الحوالة فيما لو كان المحيل أو المحال مكرهاً إلا إذا أجاز ذلك بعد زوال الإيجاب. ويعتبر في صحة الحوالة عدم الفلوس أيضاً، إلا إذا حوّل على شخص لم يكن مديوناً للمحيل، ففي هذه الصورة يمكن أن يكون المحيل مفلساً. ويشترط كذلك في صحة الحوالة أن يتمكّن المحال شرعاً مراجعة المدين المحيل لاستلام دينه، لذا لو كان المدين المحيل لا يملك شيئاً غير الأشياء المستثناة في الدين مثل منزل السكن، ففي هذه الحالة لا يمكن للدائن مطالبة المدين المحيل لأخذ دينه، فلا تصح الحوالة.

٢٣٠٠ ♦ الإحالة إلى غير المدين ♦ يعتبر في صحة الحوالة على شخص غير مدين قبول المحال عليه وكذا لو أراد الشخص الإحالة على مديون يحنس غير دينه، مثلما كان يطلبه حنطة فيحيل عليه على شعير، فإدام المحال عليه لم يقبل هذه الحوالة، لا تصح، بل يعتبر في غير هاتين الصورتين قبول المحال عليه أيضاً على الأحوط.

٢٣٠١ ♦ اعتبار ثبوت الدين على ذمة المحيل ♦ يعتبر في الحوالة أن يكون المحيل مديوناً حين الحوالة؛ لذا لا تصح الحوالة على شخص بما سيستقرضه فيما بعد وإن استقرضه بعد الحوالة.

٢٣٠٢ ♦ تعيين مقدار الحوالة وجنسها • يشترط أن يكون مقدار الحوالة وجنسها معينًا، فإذا كان الشخص مدينًا لأخر بمائة من الحنطة وألف دينار، وقال له: خذ أحد دينك في ذمتي من الشخص الفلاني، لم تصح الحوالة من دون تعيينه.

٢٣٠٣ ♦ الجهل بمقدار الدين حين الحوالة • لو كان الدين معينًا واقمًا ولكن الدائن والمدين جاهلين بجنسه أو مقداره حين الحوالة - كما إذا كان مسجلًا في الدفتر وحوّله المدين قبل مراجعته له - صحّت الحوالة.

٢٣٠٤ ♦ رد الدائن للحوالة • للدائن أن لا يقبل الحوالة وإن لم يكن المحال عليه فقيرًا ولا متسامحًا في أداء الدين.

٢٣٠٥ ♦ شروط الرجوع على المحيل • لا يجوز للمحال عليه الذي لم تكن ذمته مشغولة للمحيل فيما لو قبل الحوالة أن يرجع على المحيل لأخذ المال قبل دفعه إلى الدائن.

ولو تصالح الدائن مع المحال عليه بمقدار أقل من الدين، لم يجزله أن يأخذ من المحيل إلا ذلك المقدار الذي دفعه (لا تمام الحوالة).

٢٣٠٦ ♦ لزوم عقد الحوالة • الحوالة عقد لازم وليس للمحيل والمحال عليه فسخها. وكذا لا يجوز للدائن فسخ الحوالة على الأقوى؛ سواء كان المحال عليه حين الحوالة فقيرًا أم لا.

٢٣٠٧ ♦ شرط فسخ الحوالة • لو شرط المحيل والمحال والمحيل عليه أو واحد منهم في العقد حق الفسخ، فله فسخ الحوالة على أساس الاتفاق.

٢٣٠٨ ♦ أداء المحيل دينه بنفسه • إذا دفع المحيل بنفسه الدين للدائن المحال، فإن كان يطلب من المحال عليه وكان مديونًا للمحيل فله أخذ ما دفعه من المحال عليه، وأما إذا لم يكن الدفع بطلبه أو لم يكن المحال عليه مديونًا له، فليس للمحيل مطالبة المحال عليه بذلك.

كتاب الرهن

٢٣٠٩ • تعريف الرهن • الرهن: هو دفع العين للاستيثاق على الدين بأن يضع المديون مقدارًا من المال عند الدائن، حتى يستوفي الدائن حقه من ذلك المال إذا لم يؤدّ الدين في وقته المقرّر. ويقال لدافعها: «الراهن» ولأخذها: «المرتهن».

٢٣١٠ • كيفية انعقاد الرهن • الرهن عقد لازم من جهة الراهن ولا بدّ فيه من إنشاء مضمونه ولا تجب في الرهن الصيغة اللفظية بل يكفي كلّ ما يدلّ على ذلك من قول أو فعل أو كتابة أو نحوها فلو دفع المديون ماله بقصد الرهن، وأخذ الدائن بهذا القصد، صحّ الرهن.

٢٣١١ • شروط الراهن والمرتهن • يعتبر في الراهن والمرتهن التمييز، والعقل. وقصد الرهن ولا يصحّ رهن الصبيّ المميّز إلا بإذن من الوليّ الشرعيّ أو إجازته اللاحقة.

وكذلك يجب أن يكون الراهن والمرتهن غير مجبورين، وإذا رضي المجبور منهما بعد زوال الجبر كفي ذلك. وأيضاً يعتبر في الراهن عدم الفلّس والسفه (تقدّم معنى المفلسّ والسفيه في المسألة ٢٢٤٢)، ويصحّ رهن المفلسّ لو أذن أو أجاز الدائنون، كما يصحّ رهن السفيه لو أذن أو أجاز الوليّ.

٢٣١٢ • التصرّف في المال المرهون • يشترط في المال المرهون صحّة التصرّف فيه شرعاً، ولورهن مال الغير بإذنه، صحّ الرهن.

٢٣١٣ • صلاحية المرهون للبيع والشراء • يشترط في المال المرهون أن يكون ممّا يصحّ بيعه وشراؤه: فلا يصحّ رهن الخمر ونحوه.

٢٣١٤ • منافع المال المرهون • المال المرهون لا يخرج بالرهن عن ملك مالكة، فتكون منافع لمالكه.

٢٣١٥ ♦ تصرف الدائن في العين المرهونة ♦ لا يجوز للدائن التصرف في العين المرهونة بدون إذن المدين ولا تملكها لشخص آخر، مثلاً بالهبة أو البيع، ولكن لو وهبها أو باعها ثم أجاز بعد ذلك المدين، صح هبتها وبيعها، ولو تصرف في العين، ضمن. أما لو تلفت العين المرهونة بيده من دون عمد ولا تقصير، فلا ضمان عليه.

٢٣١٦ ♦ بيع العين المرهونة وحال ثمنها ♦ لو باع الدائن أو المدين العين المرهونة بإذن صاحبه أو إجازته اللاحقة، بصير ثمنها رهناً مثل العين المرهونة، ولو باع العين من دون إذن صاحبه ولا إجازته فهي باقية على الرهن.

٢٣١٧ ♦ بيع الدائن للمال المرهون ♦ إذا حلّ أجل الدين وطالبه الدائن ولم يسدده المدين، جاز للدائن بيع العين المرهونة واستيفاء دينه إذا كان وكيلاً عن مالكها في البيع، وأما لو لم يكن عنده وكالة لزم استجازه في ذلك، فإن لم يتمكن من الوصول إليه أو امتنع من الإجازة، فالأحوط استحباباً الاستجازه من الحاكم الشرعي.

و على أي تقدير لو باع العين المرهونة وزاد الثمن على الدين كانت الزيادة للمالكها.

٢٣١٨ ♦ ارتهان ما يحتاج المديون إليه ♦ إذا لم يسدّد المديون دينه ولم يملك غير ما يحتاج إليه -المنزل الذي يسكنه ولم يكن أكثر من شأنه وأثاث البيت وثيابه-، فليس للدائن مطالبته بالدين. ولكن إذا كانت العين المرهونة داره أو أثاثه، يجوز للدائن بيعها واستيفاء دينه (كما تقدّم في المسألة السابقة).

كتاب الضمان

٢٣١٩ • كيفية انعقاد الضمان • الضمان وهو التعهد بأداء مال ثابت في ذمة شخصٍ لآخر، عقد يحتاج إلى إنشاء مضمونه و المتعهد هو الضامن والآخروهو المضمون له ويكفي فيه كل ما يدل عليه من اللفظ والفعل والكتابة ونحوها ولا يعتبر في اللفظ العربية والماضوية، وكذلك لا يعتبر رضا المديون.

٢٣٢٠ • شروط الضامن والدائن • يشترط في الضامن والدائن المضمون له التمييز والعقل، وقصد الضمان ولا يصح ضمان الصبي المميز إلا باذن الولي الشرعي أو إجازته ولا بد من أن لا يكون الضامن والدائن مجبورين، ولو أجبر أحدهما فإن رضي بعدها كفى ذلك. ويعتبر فيهما أيضًا عدم الفلس والسفه؛ نعم لو أذن أو أجاز ولي السفه صح الضمان، وكذلك يصح لو أذن أو أجاز الدائنون للمفلس. ولكن هذه الشروط لا يشترط توفرها في المدين المضمون عنه، فلو ضمن شخص أن يدفع دين الطفل - ولو كان غير مميز- أو المفلس أو السفه أو المجنون، صح الضمان.

٢٣٢١ • أقسام الضمان • الضمان على قسمين:

القسم الأول: يتعهد الضامن في أداء دين الآخر من دون أي شرط، ففي هذه الصورة ينتقل الدين إلى ذمة الضامن وبرئت ذمة المديون منه؛ ولا يجوز للدائن مطالبة المديون الأول بدينه، ويصح هذا القسم من الضمان بدون إشكال.

القسم الثاني: يتعهد الضامن - من الآن - بدفع دين المديون فيما لو لم يدفع دينه، فلا يبعد صحة هذا القسم من الضمان أيضًا، ويجوز للدائن مطالبة الضامن فيما لو لم يدفع المدين دينه.

٢٣٢٢ • الضمان قبل الدين • إذا طلب شخص قرضًا من آخر فضمنه ثالث، فلا يبعد صحة هذا الضمان أيضًا فيجوز للدائن مطالبة الضامن لو لم يؤد المديون دينه.

٢٣٢٣ • الجهل بالدائن والمديون وحبس الدين • يعتبر في الضمان على الأحوط تعيين الدائن والمدين وجنس الدين ومقداره في الواقع وإن لم يعلم ذلك الضامن ولا الدائن، مثلاً لو سجد الدائن دين المديون واسمه في دفتر، وجهل ذلك فعلاً، ففي هذه الصورة إذا قال الضامن للدائن: أتعهد بدفع الدين الفلاني مهما كان مقداره، أو قال للدائن: أتعهد بدفع دين كل واحد من هذين الشخصين أو الأشخاص لك، فالظاهر صحة الضمان.

ولكن إذا كان شخص مديوناً لشخصين، فتعهد شخص ثالث بدفع دين أحدهما لا على التعيين، فلا تصح ضمانه؛ وذلك لعدم تعيين الدائن. وكذا لو كان شخصان مديونين لواحد، فضمن عنهما شخص لا على التعيين، فلا تصح ضمانه؛ لعدم تعيين المدين. وكذا الحال لو كان شخص مديوناً لشخص آخر عشرة كيلوات من الخنطة وعشرة كيلوات من الشعير، فضمن شخص أحدهما بلا تعيين، لم يصح ضمانه.

٢٣٢٤ • مطالبة المدين بعد إبراء الدائن دينه • إذا وهب الدائن دينه للضامن، فلا يجوز للضامن مطالبة المدين بشيء، وكذا لو وهبه مقداراً من الدين، لا يحق له الرجوع عليه بالمقدار الموهوب.

٢٣٢٥ • لزوم عقد الضمان • عقد الضمان لازم من جهة الضامن فلا يجوز له الرجوع عن ضمانه.

٢٣٢٦ • علم الدائن بفقر الضامن حين العقد • يجب احتياط كل من الضامن والدائن في صحة الضمان إذا اشترطاً فسخه متى شاء.

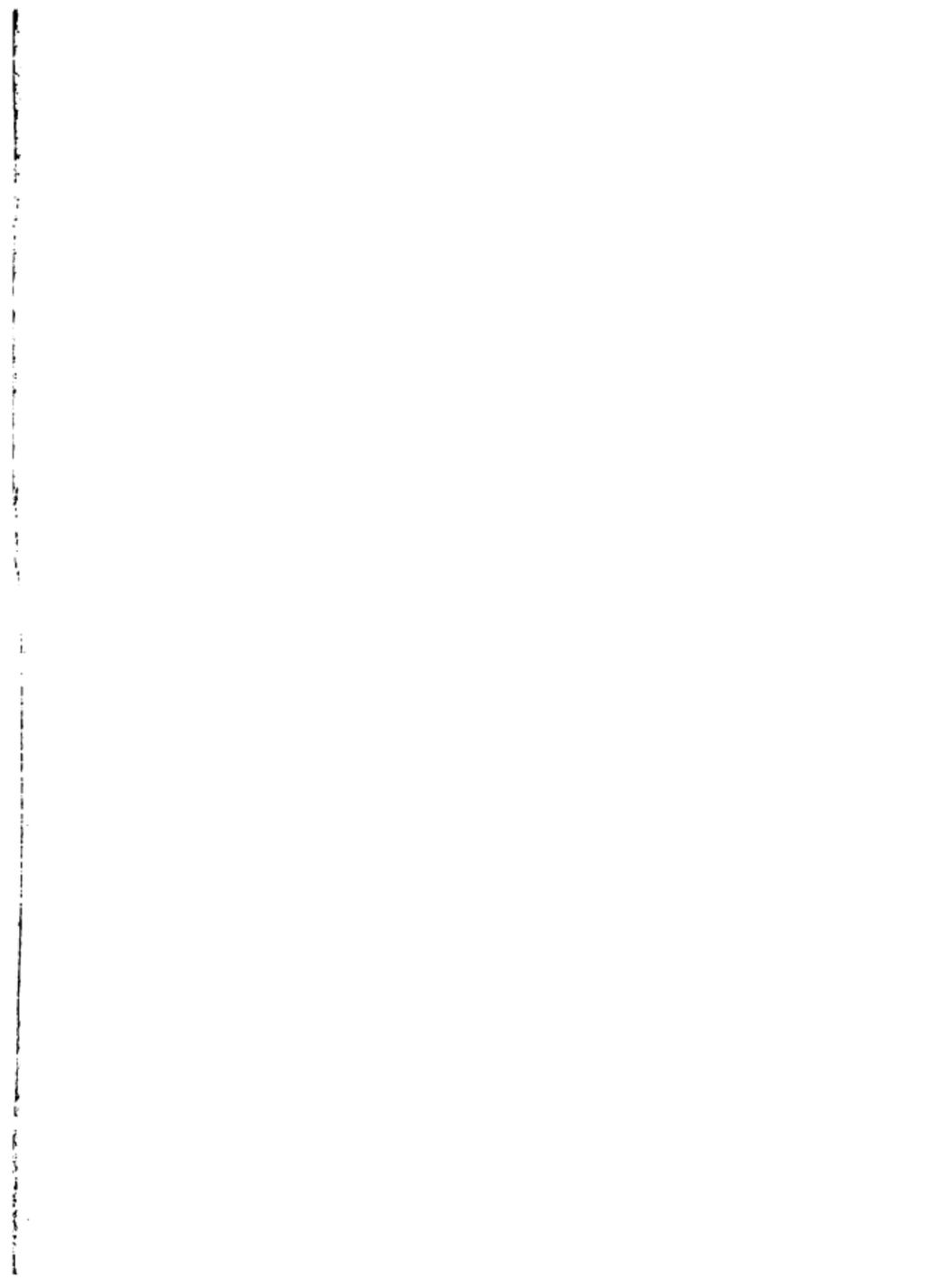
٢٣٢٧ • اشتراط الفسخ في الضمان • إذا كان الضامن قادراً على أداء الدين حين وقوع عقد الضمان، فلا يجوز للدائن فسخ الضمان ومطالبة المدين الأول وإن صار الضامن فقيراً فيما بعد. وكذا لو كان الدائن حين العقد عالماً بأن الضامن لا يستطيع أداء الدين ولكنه رضي بذلك

٢٣٢٨ • عدم علم الدائن بفقر الضامن حين العقد • إذا كان الضامن لا يستطيع أداء دين الدائن حين عقد الضمان ولم يعلم الدائن حقيقة ذلك، لكنه كان يرضى بالضمان حتى مع علمه بذلك، صح الضمان ولا يحق للدائن فسخه، وأما لو كان الدائن بحيث لو يعلم بعدم قدرة الضامن على أداء الدين لم يرض بضمانه، بطل الضمان، إلا إذا أجاز الدائن ذلك فيما بعد، فإنه يصح الضمان ولا يحتاج إلى عقد جديد.

٢٣٢٩ • مطالبة الضامن للمديون إذا لم يكن الضمان بإذنه • ليس للضامن مطالبة المديون بشيء إذا لم يكن الضمان بإذنه أو إجازته اللاحقة.

٢٣٣٠ • رجوع الضامن على المدينون بما أداه من الدين • يجوز للضامن الرجوع على المدينون بمقدار ما ضمن بعد أداء ذلك المقدار، إلا إذا كان الضامن قد قصد التبرع حين الدفع أو قصد المدينون التبرع مع إظهاره ما يدل على أن الضامن يدفع الدين عنه تبرعاً، ففي هاتين الصورتين ليس للضامن الرجوع إلى المدينون بشيء.

و على أي حال لو دفع الضامن إلى الدائن شيئاً من غير جنس الدين الذي ضمنه، لا يجوز له مطالبة المدينون بما دفعه، مثلاً لو كان المدينون عليه عشرة كيلوات من الحنطة وأدى عنه الضامن عشرة كيلوات من الأرز، ليس للضامن مطالبة المدينين بالأرز، ولكن لورضي المضمون عنه بدفع الأرز فلا إشكال.



كتاب الكفالة

٢٣٣١ ♦ تعريف الكفالة ♦ الكفالة هي: التعهد بتسليم المدين إلى الدائن لو طالبه بذلك، أو إحضار شخصٍ إلى المحكمة الصالحة عند اللزوم، مثلاً لو ادعى شخص أنه زوج المرأة الفلانية، فأنكرت المرأة ذلك، فيضمن شخص إحضارها في وقت اللزوم عند المحاكم الشرعي، ويسمى المتعهد بـ«الكفيل».

٢٣٣٢ ♦ شروط صحة الكفالة ♦ يعتبر في الكفالة إنشاء مضمونه ويكفي فيه ما يدل على تعهد الكفيل بتسليم الشخص إلى المكفول له من لفظ -عربية وغيرها- أو فعل أو كتابة ونحوها فكما تصح الكفالة بالصيغة اللفظية تصح بفعلٍ مفهيم لذلك التعهد.

ويجب قبول المكفول له -كالدائن- و المكفول -كالمدين- على الأحوط.

ومن شرائط الكفالة أن يتمكن الدائن المكفول له من مطالبة المدين المكفول، فلولم يجب على المدين أداء دينه شرعاً لسبب من الأسباب -كالفقر- بطلت الكفالة. وفي كفالة الإحضار إلى المحكمة يشترط أن يكون حضور ذلك الشخص في المحكمة لازماً.

٢٣٣٣ ♦ شروط الكفيل ♦ يعتبر في الكفيل توفّر الشرائط التالية:

١ و ٢ و ٣- التمييز والعقل وقصد الكفالة فلا تنعقد الكفالة من المجنون وغير المميز ومن غير القاصد للكفالة.

٤- البلوغ، ولا تصح كفالة غير البالغ بدون إذن الولي أو إجازته.

٥- عدم السفه، فيما إذا استلزمت الكفالة صرف ماله؛ ولا تصح كفالة السفه فيه إلا بإذن من الولي الشرعي أو إجازته اللاحقة.

٦- أن لا يكون مفلساً، فيما إذا استلزمت الكفالة تصرف المفلس في ما مُنع من التصرف فيه

- ولا تصح كفالاته فيه بدون إذن الدائن أو إجازته.
- ٧- أن لا يكون مجبوراً على إنشاء الكفالة، فلو أُجبر عليه بطلت كفالاته، إلا إذا أمضاها بعد زوال الإيجاب عنه.
- ٨- أن يتمكن من إحضار المكفول.

٢٣٣٤ ♦ أسباب فسخ الكفالة ♦ ينحل عقد الكفالة بأحد الأمور السبعة:

- الأول: تسليم الكفيل المدين إلى الدائن أو إحضاره المكفول في المحكمة.
- الثاني: أداء دين الدائن أو نقل دينه إلى ذمة آخر، أو حضور المكفول بنفسه في المحكمة.
- الثالث: إبراء الدائن ذمة المدين أو انتفاء وجوب حضور الشخص في المحكمة لسبب من الأسباب كما لو انصرف المدعي عن دعواه.
- الرابع: موت المدين، أو موت الشخص المضمون إحضاره.
- الخامس: موت الكفيل.
- السادس: إعفاء المكفول له الكفيل عن كفالاته.
- السابع: طرّف عجز الكفيل عن إحضار المدين عند الدائن، أو إحضار الشخص المراد إحضاره في المحكمة: بعد وقوع عقد الكفالة.

- #### ٢٣٣٥ ♦ تخليص الغريم من يد الدائن ♦ إذا كان أداء الدين واجباً على الغريم فخلّصه شخص من يد الدائن بحيث لم يتمكن الدائن من الظفر به، وجب عليه تسليمه إلى الدائن أو أداء ما عليه من الدين، إلا إذا أبرأه الدائن أو نقل دينه إلى ذمة الآخر أو لم يبق أداء الدين على صفة الوجوب لمجهة كالإعسار.

كتاب الوديعة

٢٣٣٦ ♦ كيفية انعقاد الوديعة • الوديعة وهي الائتمان في حفظ المال، عقد يحتاج الى إنشاء مضمونها بما يدل عليها من قول أو فعل أو كتابة ونحوها ويقال لصاحب المال: «المودع» ولذلك الغير: «الودعي» و«المستودع» وإذا أعطى شخص ماله لآخر وقال له: إن هذا المال عندك أمانة، وقبله الآخر، أو أفهمه صاحب المال - من دون أن يتلفظ بكلام - بأن المال الذي سلمه إليه أمانة، وأخذ ذلك الشخص بقصد الحفظ، فعليه العمل بأحكام الوديعة والأمانة التي سنذكرها.

٢٣٣٧ ♦ شروط المودع والودعي • يعتبر في المودع والودعي العقل والتمييز والقصد، لذا لو أودع الشخص ماله عند المجنون أو غير المميز، لا يصح ذلك كما لا يصح إيداع المجنون أو غير المميز ماله عند آخر؛ ويعتبر فيهما البلوغ والمالكية أيضًا ولا يصح أن يودع الطفل المميز ماله عند الآخر إلا بإذن وليه أو إجازته، كما لا يجوز أن يودع الشخص مال غيره عند شخص آخر إلا بإذن من المالك أو ما يحكمه.

٢٣٣٨ ♦ أخذ الأمانة من الصبي والمجنون • من أخذ الشيء من الصبي أو المجنون من دون إذن صاحبه بعنوان الأمانة، يجب عليه تسليمه إلى صاحبه. وأما لو كان ذلك الشيء ملكًا للصبي أو المجنون ولم يأذن وليهما بالإيداع، وجب عليه إيصاله إلى الولي، وفي صورتين لوتلف الشيء، فعليه الضمان ودفع عوضه، سواء قصر في الإيصال أم لا، إلا إذا كان قد أخذه منهما خوفاً تلف المال، فقام بحفظه هو حتى يسلمه إلى صاحبه أو وكيله أو وليه، ثم حصل التلف، ففي هذه الصورة ليس عليه الضمان لو لم يفترط في حفظه.

٢٣٣٩ ♦ عدم تمكن الودعي من حفظ الوديعة • لا يجوز لمن لا يتمكن من حفظ الوديعة قبولها فيما

لوم يكن صاحبها ملتفتاً إلى ذلك، إلا إذا كان صاحب الوديعة أعجز منه في حفظها، ولم يكن هناك من يحفظ هذه الوديعة بأحسن منه.

٢٣٤٠ ♦ ضمان الودعي مع إخباره بعدم تمكنه من الحفظ ♦ إذا أفهم الشخص صاحب المال بأنه غير مستعد لحفظ ماله، ومع ذلك تركه المالك عنده ومضى فتلّف المال، لم يكن ضامناً، ولكن الأحوط استحباباً أن يحفظه في صورة الإمكان.

٢٣٤١ ♦ جواز عقد الوديعة ♦ عقد الوديعة من العقود المجانزة، فللمالك استرداد ماله متى شاء، كما أن للودعي ردّه متى شاء.

٢٣٤٢ ♦ وظيفة الودعي عند فسخ الوديعة ♦ لو انصرف الودعي عن حفظ الوديعة وفسخ عقدها، وجب عليه المبادرة إلى إيصال المال إلى صاحبه أو وكيله أو وليه، أو إعلامهم بانصرافه عن حفظ الوديعة، ومع ترك الإيصال والإخبار من دون عذر، يضمن الوديعة فيما لو تلتفت.

٢٣٤٣ ♦ وظيفة الودعي في حفظ الوديعة ♦ يجب على الودعي حفظ الوديعة بمجرى العادة فعليه تهينة المكان المناسب لحفظ الوديعة - إذا لم يكن عنده ما يناسب ذلك لحفظها بحيث لا يقال في حقه عرفاً: إنه قصر في حفظ الوديعة، ولو وضعها في مكان غير مناسب وتلفت يجب عليه دفع عوضها.

٢٣٤٤ ♦ تلف الوديعة ♦ لو تلفت الوديعة في يد الودعي اتفاقاً من دون تفریط منه في حفظه، فلا ضمان عليه. ولكن لو وضعها في مكان ليس مأموناً من اطلاق الظالم عليها وسرقها يضمن الوديعة لو تلفت.

٢٣٤٥ ♦ نهي المالك عن نقل الوديعة إلى مكان آخر ♦ لو عين المالك محرّزاً لحفظ الوديعة، وقال للودعي: «لا تنقلها إلى مكان آخر ولو احتملت التلف»، لا يجوز للودعي نقلها إلى مكان آخر، فلو نقلها وتلفت، فعليه الضمان.

٢٣٤٦ ♦ نقل الوديعة عن محلّها مع عدم نهي المالك عن نقلها ♦ لو سمى المالك مكاناً خاصاً لحفظ الوديعة، ولكن الودعي يعلم بأن ذلك المكان ليس له خصوصية خاصة في نظر المودع، بل أنه أحد أماكن حفظ الوديعة، فيجوز للودعي نقلها إلى مكان آخر أحرز من الأوّل أو مثله، ولو تلف المال فلا ضمان عليه.

٢٣٤٧ ♦ جنون صاحب المال ♦ لو جنّ صاحب المال، وجب على الودعي ردّ المال فوراً إلى وليه، أو إعلامه بذلك، ولو قصر في ردّه بلا عذر شرعي وفي إعلامه وتلف المال، وجب عليه عوضه.

٢٣٤٨ ♦ وظيفة الودعي إذا مات صاحب المال ♦ لومات صاحب المال، يجب على الودعي ردّ المال إلى الوارث أو وليّه أو وكيله، أو يخبرهم بذلك، ولو كانت هناك وصيّة تتعلّق بالوديعة وعيّن لها وصي، يجب على الودعي إيصال المال إلى الوصي أو إخباره بذلك وفي كلتا صورتين لو قصر في ردّ الوديعة والإخبار وتلف الوديعة ضمن.

وأما لو تأخّر في تسليم المال أو في الإخبار؛ لكي يتأكّد من معرفة الوارث أو الوصي، أو للعشور على وارث آخر أو على وصيّة تتعلّق بالمال، فتلف المال في هذه الأثناء، من دون تقصير، فلا ضمان عليه.

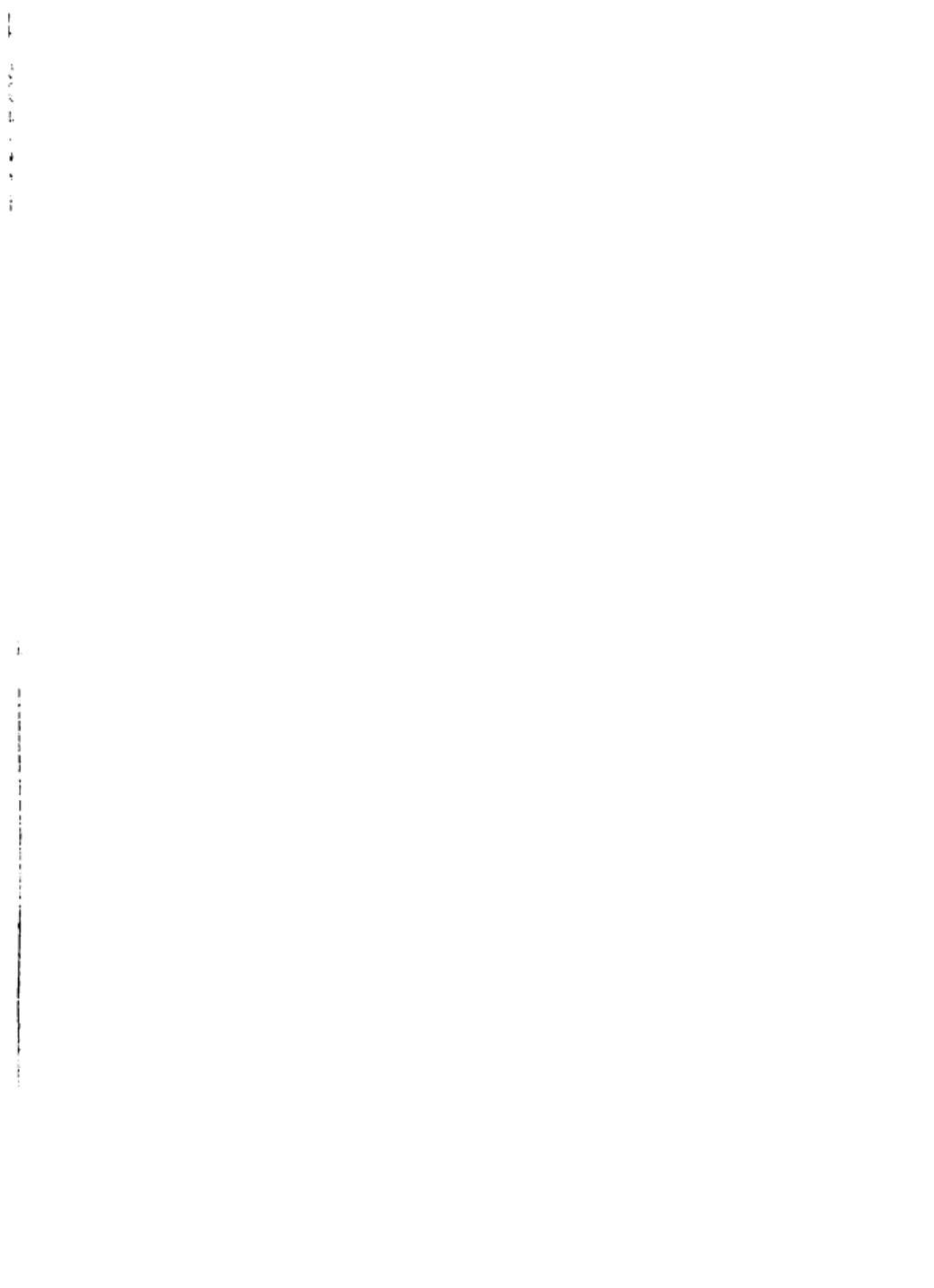
٢٣٤٩ ♦ وظيفة الودعي إذا تعدّد الورثة ♦ لومات صاحب المال وتعدّد الورثة، فإن كانت هناك وصيّة تتعلّق بالوديعة وعيّن لها وصيًا، وجب إيصال المال إليه أو إخباره بذلك، وأما إذا لم تكن هناك وصيّة أو لم يعيّن وصيًا، وجب على الودعي أن يدفع المال إلى جميع الورثة أو أوليائهم أو إخبارهم بذلك، أو يدفعه إلى شخص يجوز كلّ منهم دفع المال إليه، ولو دفع المال إلى أحدهم من دون إجازة الباقيين أو أوليائهم، ضمن سهامهم.

٢٣٥٠ ♦ وظيفة الورثة عند موت الودعي أو جنونه ♦ إذا مات الودعي أو جُن، وجب على وارثه أو وليّه -فورًا ففورًا- إعلام صاحب المال أو وليّه أو وكيله، أو ردّ الوديعة إليهم.

٢٣٥١ ♦ وظيفة الودعي عند مشاهدة أمارات الموت ♦ إذا أحس الودعي أمارات الموت في نفسه، فإن أمكنه إيصال الوديعة إلى صاحبها أو وكيله أو وليّه أو إخبارهم بذلك، وجب عليه ذلك.

وأما إذا لم يتمكن من إيصالها إليهم أو إخبارهم بذلك، وجب تسليمها إلى المحاكم الشرعي، وإذا لم يتمكن من ذلك أيضًا، فإن كان وارثه أمينًا ومظلمًا على الأمانة فلا يجب عليه الإيضاء بها، وإلا فعليه أن يفعل أفضل طريق لإيصال الوديعة إلى صاحبها بعد وفاته، كالإيضاء والإشهاد عليه مع ذكر اسم صاحب المال وخصوصيات المال وجنسه مع تعيين محلّه للوصي والشاهد.

٢٣٥٢ ♦ ترك الودعي وظيفته عند مشاهدته أمارات الموت ♦ لو لم يعمل الودعي الذي ظهرت عليه أمارات الموت بوظيفته الشرعيّة -التي ذكرناها في المسألة السابقة- وتلف الوديعة، وجب عليه دفع عوضها وإن لم يفرض في حفظ الوديعة وبرأ من مرضه أو ندم بعد مدّة وأوصى؛ نعم إذا رضي المالك بعد شفاء الودعي ببقاء الأمانة عنده وأحرز الودعي رضاه، ففي هذه الصورة لا يزال حكم الأمانة باقياً؛ لذا لو تلفت الأمانة بعد ذلك من دون تقصير، فلا ضمان عليه.



كتاب العارية

- ٢٣٥٣ • تعريف العارية • العارية: تسليط الشخص غيره على عين له ليستفيد منها مجانًا.
- ٢٣٥٤ • عقد العارية • العارية من العقود ولا بدّ فيها من إنشاء مضمونه ويكفي فيه ما يدلّ عليها من لفظ -عربيّ أو غيره- أو كتابة أو فعلٍ أو غيرها فلو دفع ثوبه إلى آخر بقصد العارية وأخذ الآخر بنفس القصد، صحّت العارية.
- ٢٣٥٥ • ما لا يجوز عاريتيه • المال المفضوب والمال الذي منفعته ملك لآخر، لا يصحّ إعارتهما إلا بإذن من مالكما أو إجازته اللاحقة.
- ٢٣٥٦ • إعارة العين المستأجرة • يجوز للمالك المنفعة، كالمستأجر-مثلًا- إعارة العين المستأجرة إلى شخص مطمئن بحيث لا يترتب عليها أيّ ضرر، إلا إذا شرط في الإجارة المباشرة في استيفاء المنفعة.
- ٢٣٥٧ • شروط المعير • لا تصحّ إعارة غير المميّز والمجنون والطفل والمفلس والسفيه ماله؛ نعم لو علم وليّ غير المميّز أو المجنون أو الطفل أو السفيه المصلحة في إعارة ماله، جاز له ذلك. وكذلك تصحّ عارية الصبيّ المميّز والسفيه في مالهما بإذن وليهما أو إجازتهما، وأيضًا تصحّ عارية المفلس بإذن الدائن أو إجازته. وتبطل العارية في حال الإيجابار، إلا إذا أجاز المُعير فيما بعد.
- ٢٣٥٨ • تلف العين المستعارة • إذا لم يقصر في حفظ العين المستعارة ولم يتعمّد في الاستفادة منها وتلفت اتفاقًا، فلا ضمان عليه. ولكن لو شرط المعير على المستعير الضمان في حال التلف، أو كانت العين المستعارة من الذهب أو الفضة، وجب عليه أن يدفع بدلها.
- ٢٣٥٩ • إعارة الذهب والفضة بشرط عدم الضمان • إذا كانت العين المستعارة من الذهب والفضة

و شرط المستعير على المعير عدم الضمان، فلا ضمان عليه لو تلفت.

٢٣٤٠ ♦ حكم العارية بعد موت المعير ♦ لومات المعير فإن كان قد أوصى بما يتعلّق بالعين المستعارة وعين لها الوصي، وجب على المستعير ردّها إلى الوصي، وأما إذا لم يكن قد أوصى بذلك أو لم يعين الوصي، وجب على المستعير ردّ العين المستعارة إلى الورثة أو وليّهم أو وكيلهم.

٢٣٤١ ♦ محجورية المعير ♦ لو صار المعير محجوراً عليه شرعاً، أي لا يتمكّن من التصرف في ماله -كما لو جُنّ- وجب على المستعير ردّ العين المستعارة إلى وليّه.

٢٣٤٢ ♦ فسخ العارية ♦ عقد العارية جائزة من الطرفين فللمعير استرداد العين المستعارة متى شاء، كما أنّ للمستعير ردّ العين متى شاء، نعم إذا اشترط المعير أو المستعير أو كلاهما عدم فسخ العارية -فحينئذٍ- يجب العمل بالشرط.

٢٣٤٣ ♦ إعاره العين بلا فائدة محلّلة ♦ لا يجوز إعاره العين التي ليس فيها فائدة محلّلة، مثل آلات اللهو والقمار، وكذلك لا يجوز إعاره الشيء الذي فيه فائدة محلّلة وفائدة محرّمة للانتفاع المحرّم.

٢٣٤٤ ♦ إعاره الغنم للانتفاع من لبنها و صوفها ♦ تصحّ إعاره الغنم للاستفادة من لبنها و صوفها، وكذلك إعاره الحيوان الفحل للاستفادة منه في التلقيح.

٢٣٤٥ ♦ تلف العين المستعارة بعد ردّها إلى المالك ♦ لو تلفت العين بعد أن ردّها المستعير إلى المالك أو وكيله أو وليّه، فلا ضمان عليه. ولكن لورده العين بدون إذن صاحبها أو وكيله أو وليّه إلى المكان الذي عادة صاحبها أن يردها إليه، كما لورده الحصان إلى الاصطبل و ربطه فيه فتلف أو أتلفه متلف، ضمن.

٢٣٤٦ ♦ إعاره عين النجاسة ♦ إذا أعار شيئاً نجساً ليستعمل في شيء يُشترط فيه الطهارة، -كما لو أعار ظرفاً نجساً ليستعمل في الأكل- وجب عليه إخبار المستعير بنجاسته، وأما لو أعار لباساً نجساً للصلاة فيه، لا يجب عليه إعلام المستعير بنجاسته، إلا إذا كان المستعير يعلم بنجاسته سابقاً ولكنه نسي ذلك فعلاً، فعلى المعير -حينئذٍ- إعلامه بذلك.

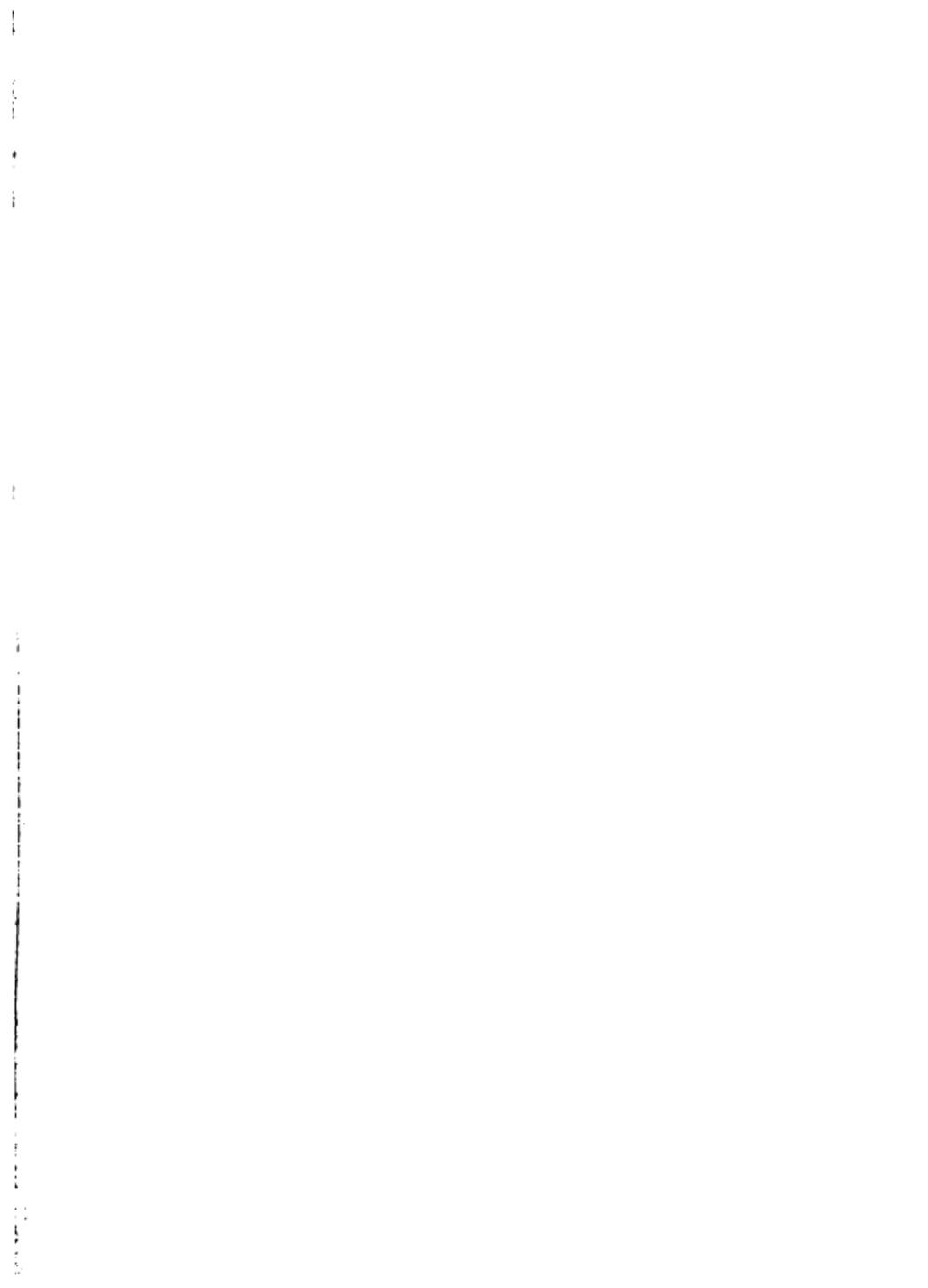
٢٣٤٧ ♦ إعاره العين المستعارة ♦ لا يجوز للمستعير إعاره ما استعاره من دون إذن المالك وكذا إجارته.

٢٣٤٨ ♦ موت المستعير بعد إعاره العين إلى شخص آخر ♦ لو أعار المستعير العين إلى شخص آخر بإذن من المالك، ثمّ مات أو جُنّ المستعير الأول، لا تبطل العارية الثانية.

٢٣٦٩ • غصبيّة العين المستعارة • لو علم المستعير بأنّ العارية مفضوية، وجب عليه ردّها إلى المالك أو وليّه أو وكيله، ولا يجوز له ردّها إلى المعير.

٢٣٧٠ • تلف العين المستعارة مع علم المستعير بغصبيّته • لو استعار عينًا مع علمه بكونها مفضوية ثمّ تلفت بيده بعد الاستفادة منها، يجوز للمالك مطالبة الغاصب أو المستعير بمعوض ماله وكذلك بمعوض ما استوفى المستعير من منفعة العين، ولو أخذ المالك من المستعير ذلك فلا يحقّ للمستعير مطالبة المعير بما دفعه. وإذا لم ينتفع المستعير من العين المفضوية ولكن لولم يقع الغصب لاستفاد المالك من العين، يجوز للمالك مطالبة المعير أو المستعير بمعوض هذه الاستفادة.

٢٣٧١ • تلف العين المستعارة بلا علم بغصبيّتها • إذا لم يعلم المستعير بأنّ ما استعاره مفضوب وتلف ذلك في يده، فإنّ طالبه المالك بالعوض، جاز له مطالبة المعير بما دفعه إلى المالك، أمّا إذا كانت العين المستعارة من الذهب أو الفضة أو شرط عليه المعير ضمان العين عند التلف، فلا يجوز له الرجوع على المعير بما دفعه إلى المالك.



كتاب النكاح

أحكام عقد النكاح

يحل كل من الرجل والمرأة للأخر بسبب عقد النكاح، وهو على قسمين: الزواج الدائم والزواج المنقطع.

• الزواج الدائم: هو الزواج الذي لا تحدّد فيه مدّة الزواج بوجه، والمرأة التي يُعقد عليها بهذا العقد تسمّى بـ«الزوجة الدائمة».

• الزواج المنقطع: هو ما تتعيّن فيه مدّة الزواج، كساعة أو يوم أو شهر أو سنة أو أكثر، والمرأة التي يُعقد عليها بهذا العقد تسمّى بـ«الزوجة الموقّنة» أو «المتمتّعة» أو «المنقطعة».

٢٣٧٢ • اعتبار الصيغة اللفظية في النكاح • يجب في عقد النكاح - الدائم أو الموقّت - إنشاء مضمونه، ويعتبر فيه الصيغة اللفظية، ولا يكفي مجرد رضا الرجل والمرأة ولا المعاطاة ولا الكتابة، إلا إذا كان الشخص أحرص فإته ينشئ الزواج بالكتابة وإن لم يقدر فبالإشارة، والأحوط استحباباً أن يوكل غيره القادر على إجراء صيغة العقد.

وإجراء صيغة العقد يكون مباشرة الرجل والمرأة أو بتوكيل شخص آخر عنهما في ذلك، أو يقوم ولي الشخص بإجراء عقد الصيغة له أو يوكل شخصاً آخر في إجرائها.

٢٣٧٣ • توكيل المرأة والصبي المميّز • لا يشترط في الوكيل أن يكون رجلاً، ويجوز توكيل المرأة في إجراء الصيغة، بل يجوز توكيل الصبي المميّز في إجرائها أيضاً.

٢٣٧٤ • اعتبار قول الوكيل في إجراء صيغة النكاح • إذا وكل الرجل والمرأة الغير في إجراء صيغة عقد

النكاح لا يجوزهما ترتيب الأثر الشرعي للعقد -كحليّة نظر أحدهما للآخر- ما لم يطعننا بإجراء الوكيل عقد النكاح أو يثبت لهما ذلك بطريق معتبر، كما لو أخبر شاهدان عدلان بذلك، ولا يكفي مجرد الظن؛ ويجب الاحتياط في كفاية إخبار الوكيل بإجراء صيغة العقد ما لم يحصل الاطمئنان بذلك. وإذا حصل الاطمئنان -التوعّي أو الشخصي- بإجراء الصيغة من قبل الوكيل لكن حصل الشك في الصحة، بنى على الصحة.

٢٣٧٥ • تأخير الوكيل في إجراء العقد • لو وكلت امرأة شخصاً في أن يعقدها لرجل بمدة عشرة أيام -مثلاً- ولم يعيّن بدايتها، فليس للوكيل أن يؤخر العقد أكثر من المدة المتعارفة مع الإمكان، إلا إذا كانت هناك قرينة على ذلك، ففي هذه الصورة يجوز له التأخير بمقدار ما دلّت عليه القرينة، وعلى أي حال فيجب أن يكون ابتداء العشرة من زمان ابتداء العقد.

٢٣٧٦ • الوكالة في إجراء العقد • لا بأس بأن يتولّى شخص واحد إنشاء صيغة النكاح كأن يكون وكيلاً عن الطرفين في إجراء صيغة العقد الدائم أو الموقت، وإن كان الأحوط استحباباً أن يتولّى العقد شخصان. ويجب الاحتياط في صحة عقد الزواج لو كان الزوج وكيلاً عن الزوجة أو كانت الزوجة وكيلة عن الزوج؛ سواء كانت الوكالة في الإيجاب أو القبول، حتى ولو أجرى العقد شخصان يكون الرجل وكيل المرأة والمرأة وكيلة الزوج أو وكل شخصاً آخر.

صيغة العقد الدائم

٢٣٧٧ • كيفية إجراء العقد الدائم • إذا باشر الرجل والمرأة في إنشاء صيغة العقد الدائم، وقالت المرأة أولاً: «زوّجْتُك نفسي على الصداق المعلوم»، ثم قال الرجل من دون فصل معتد به: «قَبِلْتُ التّزويجَ على الصداق المعلوم»، صح العقد. ويصح أن يشير في الجملة الثانية إلى الصداق المعلوم، فيقول: «قَبِلْتُ التّزويجَ هكذا»، بل لو عتبر عن القبول به «قَبِلْتُ» أو «قَبِلْتُ التّزويجَ»، وكان قصده قبول التّزويج بالمهر المعيّن، كفى ذلك. ولو وكل الرجل والمرأة غيرهما في العقد الدائم لإجراء الصيغة، وكان اسم الرجل أحمد واسم المرأة فاطمة -مثلاً-، يقول وكيل المرأة: «زوّجْتُ فاطمةً مُؤكِّدك أحمَدَ على الصداق المعلوم» ثم يقول وكيل الرجل من دون فصل معتد به: «قَبِلْتُ التّزويجَ لمؤكِّدي على الصداق المعلوم» أو «قَبِلْتُ التّزويجَ لمؤكِّدي» أو «قَبِلْتُ التّزويجَ هكذا» أو «قَبِلْتُ»، صح العقد.

ومن اللازم بالذكور: أنه لا يجب أن يكون الإيجاب من المرأة والقبول من الرجل، بل يجوز أن يكون

بالعكس، أي الإيجاب من الرجل والقبول من المرأة. وعلى أي تقدير، يجب التطابق بين الإيجاب والقبول، من قبل المرأة والرجل، وإن لم يكونا بلفظ واحد، مثلًا تقول المرأة الإيجاب بلفظ «زُوِّجْتُكَ» ويقول الرجل القبول بلفظ «قَبِلْتُ النِّكَاحَ» فإن ذلك لا إشكال فيه.

صيغة العقد المؤقت

٢٣٧٨ ♦ كيفية إجراء العقد المؤقت ♦ لو أراد الرجل والمرأة المباشرة في إجراء صيغة العقد المؤقت، فبعد تعيين المدة والمهر، لوقالت المرأة: «زُوِّجْتُكَ نَفْسِي فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» ثم قال الرجل من دون فصل معتد به: «قَبِلْتُ التَّوْجِيحَ فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» أو «قَبِلْتُ التَّوْجِيحَ هَكَذَا» أو «قَبِلْتُ التَّوْجِيحَ» أو «قَبِلْتُ»، صحَّ العقد. وإذا وكلَّ شخصين في إجراء العقد، فلو قال وكيل المرأة أولاً إلى وكيل الرجل: «مَتَّعْتُ مُوَكَّلَتِي مُوَكَّلَكَ فِي الْمُدَّةِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى الْمَهْرِ الْمَعْلُومِ» ثم قال وكيل الرجل من دون فصل معتد به: «قَبِلْتُ التَّوْجِيحَ لِمُوَكَّلِي هَكَذَا» (أو أورد القبول بالصور التي ذكرناها)، صحَّ العقد.

شروط عقد النكاح

٢٣٧٩ ♦ شروط العقد ♦ يشترط في عقد الزواج أمور:

• الأول: الأحوط استحباباً إجراء العقد باللغة العربية الصحيحة، وإذا لم يتمكن الرجل والمرأة من إجراء الصيغة باللغة العربية الصحيحة، صحَّ العقد بأي لغة تفهم معنى «زُوِّجْتُكَ» و«قَبِلْتُ» من دون إشكال. والأحوط استحباباً توكيل من يستطيع إجراء العقد باللغة العربية الصحيحة.

• الثاني: قصد الرجل والمرأة أو كليهما أو وليهما إنشاء النكاح عند إجراء الصيغة، يعني إذا أجرى الرجل والمرأة بأنفسهما صيغة العقد تقصد المرأة بقولها: «زُوِّجْتُكَ نَفْسِي» أن تجعل نفسها زوجة للرجل، ويقصد الرجل بقوله «قَبِلْتُ التَّوْجِيحَ» أنه يقبل كون المرأة زوجة له، وإذا أجرى الصيغة وكليهما أو وليهما أن يقصدا بقولهما «زُوِّجْتُكَ» و«قَبِلْتُ» أن يصير الرجل والمرأة الذين هما وكليهما أو وليهما زوجاً وزوجة.

• الثالث: يعتبر في مجرى الصيغة التمييز والعقل، سواء كان مجرباً لنفسه أو وكالة عن غيره.

ولو أزداد الصبي المتميز إجراء الصيغة لنفسه يجب أن يكون بإذن الولي، والأحوط استحباباً أن يكون مجري الصيغة بالغا.

• الرابع: أن يعين الوكيل أو الولي عند إجراء الصيغة الرجل والمرأة بالاسم أو بالإشارة، ونحوهما، فلو قال من عنده عدة بنات لرجل: «رُؤُجْتُكَ إِخْدَى بِنَاتِي»، فقال الرجل: «قَبِلْتُ»، بطل العقد؛ وذلك لعدم تعيين المرأة.

• الخامس: رضا الرجل والمرأة بعقد النكاح، وأما لو أذنت المرأة بمظاهرة بالكراهة مع العلم برضاها القلبي صح العقد.

• ٢٣٨٠ • اللحن في عقد النكاح • إذا كانت الصيغة ملحونة عند العرف، فالعقد باطل وإلا صح العقد وإن كان أداؤه باللهجة الفارسية أو التركية.

وإن لم يكونا قادرين على إجراء العقد بالشكل الصحيح، يجب عليهما حينئذ توكيل الغير.

• ٢٣٨١ • إجراء العقد مع الجهل باللغة العربية • يجوز لمن كان جاهلاً باللغة العربية إجراء صيغة العقد فيما لو كانت قراءته صحيحة وكان عالماً بمعنى كل كلمة من كلمات العقد على انفراد وقاصداً لمعنى كل لفظ منها، بل لو كان عالماً بمعنى مجموع صيغة العقد وقصد المعنى من مجموع العبارة، كفى ذلك.

• ٢٣٨٢ • إجراء العقد بلا إذن المرأة والرجل • إذا لم يكن الشخص ولي المرأة أو الرجل ولا وكيلهما، وأجرى صيغة العقد من دون إذنهما ولا إذن وليتهما أو وكيلهما، ثم بعد ذلك أجاز كل من المرأة والرجل أو أجاز وليتهما أو وكيلهما، صح العقد.

• ٢٣٨٣ • الرضا بعد الإيجاب على الزواج • إذا أُجبر الرجل أو المرأة أو كلاهما على الزواج وبعد إجراء صيغة العقد رضياً وأبرزاً رضاهما، صح العقد، وإن كان الأحوط استحباباً إعادة العقد مرة أخرى.

• ٢٣٨٤ • تزويج الولي للصبي والمجنون • يجوز للأب والجد من طرف الأب تزويج الابن غير البالغ أو البنت غير البالغة، إذا لم تكن هناك مفسدة، ولا يعتبر فيه إجازة الصبي ولا الصبية وليس لها فسخ عقدها بعد البلوغ. وأما الولد فإن رد ذلك بعد البلوغ يجب الاحتياط في بقاء الزواج بأن لا يعتبرونه زوجاً لتلك البنت، ولا تتزوج زوجته مع الغير ما لم يحصل الطلاق وكذلك للأب والجد من طرف الأب تزويج المجنون أو المجنونة إذا لم تكن هناك مفسدة ولا فرق هنا بين أن بلغا حال الجنون وأن يكون المجنون حاصلًا بعد البلوغ.

• ٢٣٨٥ • تزويج الولي للبالغة الرشيدة • للأب والجد من طرف الأب أن يزوج البنت البالغة الباكرة

الرشيدة (أي التي تستطيع تشخيص مصلحتها) إذا لم تكن هناك مفسدة، ويستحب بل هو الموافق للاحتياط الاستحبابي المحصول على رضاية البنت في ذلك، ولا يشترط إذن الأم ولا الأخ. وإذا أرادت البنت البالغة الباكرة الرشيدة الزواج من شخص ولم يأذن في ذلك الأب ولا الجد من طرف الأب، فإن كانت مخالفتها من دون رعاية مصلحة البنت، لا يلزم إذنهما، وأما لو كانت مخالفتها لمصلحة البنت فيكون زواجها من دون إذنهما باطلاً.

٢٣٨٤ ♦ سقوط إذن الولي في بعض الموارد ♦ لا يلزم إذن الأب ولا الجد من طرف الأب إذا كانا غائبين بحيث لا يمكن الحصول على إذنهما لو كانت البنت بحاجة إلى التزويج، وكذا لا يعتبر إذنهما لو لم تكن البنت باكرة، نعم لو زالت بكارة البنت بسبب غير الزوج كالوثبة أو الزنا - والعياذ بالله - أو بالوطي بالشبهة، فاللازم إذن الأب أو الجد للأب.

٢٣٨٧ ♦ نفقة المرأة مع صباوة الزوج ♦ لو زوّج الأب أو الجد من طرف الأب، الصبي غير البالغ زوجة دائمة، وجب على الصبي بذل نفقة زوجته بعد بلوغه. وأما قبل البلوغ إذا تمكّن الصبي من الاستمتاع بالبنت، وهي مكنت نفسها لذلك، فتستحقّ البنت - حينئذٍ - النفقة، ويجب على ولي الصبي تفريغ ذمة الصبي بدفع النفقة من مال الصبي أو من مال آخر، وإذا لم يدفع الولي فعلى الصبي أن يدفع ذلك بعد البلوغ.

٢٣٨٨ ♦ مهر الزوجة مع صباوة الزوج ♦ لو زوّج الصبي أبوه أو جدّه من طرف أبيه وجب عليه دفع مهر الزوجة إذا لم يكن الصبي حين العقد يملك المال وإذا كان يملك المهر حينئذ صار المهر ديناً في ذمة الصبي.

العيوب المجوّزة لفسخ العقد

٢٣٨٩ ♦ العيوب المجوّزة لفسخ العقد من قبل الرجل ♦ إذا علم الرجل بعد العقد بأن المرأة كان فيها أحد العيوب السبعة التالية حين العقد، جاز له فسخ العقد:

- الأول: الجنون.
- الثاني: الجذام.
- الثالث: البرص.
- الرابع: العمى.

• الخامس: العرج،

• السادس: الإفضاء، وهو اتحاد طريق البول والحيض أو طريق الحيض والغائط.

• السابع: القرن ويقال له: الحفل وهو وجود العظم أو اللحم أو أي شيء آخر في الفرج بحيث

يمنع من المقاربة الكاملة، أو يبعث على التنفّر من المقاربة.

لو علم الزوج بأحد العيوب المذكورة حين العقد أو شك في وجودها ولكن مع ذلك رضي بالزواج من المرأة، لا يجوز له بعد العقد الفسخ.

٢٣٩٠ • العيوب المجوزة لفسخ العقد من قبل المرأة • للمرأة فسخ العقد في الموارد التالية:

١- إذا علمت بأن الزوج مجنون؛ سواء حصل الجنون قبل العقد أو بعده، قبل المقاربة أو بعدها.

٢- إذا علمت بعد العقد بأن زوجها لم تكن له آلة الرجولية، أو صار بعد العقد وقبل المقاربة مقطوع الآلة.

٣- إذا علمت بعد العقد وقبل المقاربة بأن الزوج لا يستطيع الوطي والمقاربة وكان ذلك لمرضٍ أو سحر.

٤- إذا علمت بأن الزوج مسلول الخصبيتين.

٥- إذا كان الزوج عتيثاً لا يستطيع المقاربة وكذا لو صار عتيثاً بعد الدخول، فلها رفع أمرها إلى الحاكم الشرعي فإن رفعت أمرها وأجل الحاكم الرجل بعد المرافعة سنة واحدة ولم يستطع خلالها وطأ زوجته ولا وطأ غيرها، فيجوز للزوجة فسخ العقد.

وفي جميع العيوب لورضيت الزوجة بالزواج، لا يجوز لها الفسخ بعد ذلك.

٢٣٩١ • عدم الحاجة إلى الطلاق مع فسخ النكاح • لو فسخ الزوج أو الزوجة عقد النكاح لأحد العيوب المذكورة في المسألتين السابقتين، وجب الافتراق من دون حاجة إلى الطلاق.

٢٣٩٢ • حكم الصداق مع فسخ الزواج • إذا فسخ الزوج أو الزوجة العقد بواسطة أحد العيوب فإن كان ذلك بعد الدخول، وجب على الزوج دفع تمام المهر. وإن كان قبل الدخول، لم يجب على الزوج شيء.

نعم إذا فسخت المرأة العقد لكون الزوج عتيثاً يجب على الزوج دفع نصف المهر إليها وكذا إذا فسخته لكون الزوج مسلول الخصبيتين بعد حصول الخلوة الكاملة بينهما.

اللاتي يحرم نكاحهن

- ٢٣٩٣ • الزواج بالمحارم • يحرم تزويج الرجل بمحارمه، مثل: الأم والأخت وأم الزوجة.
- ٢٣٩٤ • أم الزوج وجدها • إذا عقد امرأة لنفسه، حرمت عليه أمها وأم أمها (وإن علت) وأم أبيها (وإن علت) ولو لم يدخل بالمعقود عليها.
- ٢٣٩٥ • حرمة بنت الزوجة وابنتها بعد الدخول • إذا عقد امرأة لنفسه ودخل بها حرمت عليه ابنتها وابنة ابنتها (وإن نزلت) وابنة ابنها (وإن نزلت)، سواء كانت ولادتهن قبل العقد أو بعده.
- ٢٣٩٦ • حرمة بنت الزوج وابنتها قبل الدخول • لو عقد امرأة لنفسه ولم يدخل بها، لا يجوز له الزواج من ابنتها وابنة ابنتها (وإن نزلت) وابنة ابنها (وإن نزلت) ما دامت تلك المرأة في عقده.
- ٢٣٩٧ • من يحرم بالنسب • يحرم نكاح عمّة الأب وخالته، وعمّة الأم وخالتها، وكذا عمّة الجد -من طرف الأب أو الأم- وخالته (وإن علوا) وعمّة الجدة -من طرف الأب أو الأم- وخالتها (وإن علت) فإتّهم من المحارم.
- ٢٣٩٨ • من حرم نكاحه بالمصاهرة • يحرم على الزوجة نكاح أب الزوج وجده -من طرف الأب أو الأم- (وإن علوا) كما يحرم نكاح ابن الزوج وسبطه -من ابنه أو ابنته- (وإن نزلوا) فإتّهم جميعاً من المحارم -سواء كانوا موجودين حين العقد أو تولّدوا بعد ذلك-.
- ٢٣٩٩ • حرمة الجمع بين المرأة وأختها في الزواج • إذا عقد على امرأة عقداً دائماً أو منقطعاً، حرمت عليه أختها ما دامت تلك المرأة في عقده.
- ٢٤٠٠ • الزواج مع أخت الزوجة المطلقة • إذا طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً (بما سيأتي في فصل الطلاق، المسألة ٢٥٣١)، لا يجوز له العقد على أختها في أثناء العدة، وأما في عدة البائس (سيأتي ذكرها) فيجوز له ذلك، والأحوط استحباباً في عدة المتمتع بها عدم الزواج بأختها في وقت العدة.
- ٢٤٠١ • تزويج المرأة على عمّتها أو خالتها • إذا عقد على امرأة لم يجز له أن يتزوج بينت أختها ولا بينت أخيها إلا بإذنها؛ نعم لو عقد بدون إذنها ثمّ قالت المرأة «رضيت بالعقد»، فلا إشكال في ذلك.
- ٢٤٠٢ • عدم رضا الزوجة بتزويج زوجها مع بنت أخيها أو أختها • إذا علمت الزوجة بنكاح بنت أخيها أو بنت أختها عليها وسكتت، فإن لم ترّض فيما بعد، بطل العقد.

٢٤٠٣ • حرمة بنت المزنبة على الزاني • إذا زنى بامرأة، لا يجوز له أن يتزوج ابنتها. ولا فرق في ذلك بين أن يكون المزنّي بها خالته أم غيرها.

٢٤٠٤ • الزنا بأمّ الزوجة بعد العقد • إذا عقد على امرأة ودخل بها، ثمّ زنى بأمّها، لا تحرم عليه المرأة؛ نعم إذا طلقها لا يجوز له تزويجها ثانيًا ولكن لو عقد على امرأة وقبل الدخول بها زنى بأمّها، تحرم عليه المرأة.

٢٤٠٥ • حرمة تزويج المزنبة على ابن الزاني وأبيه • إذا زنى شخص بامرأة لم يعقد عليها أو وطأها عن شبهة، حرمت تلك المرأة على أبيه وابنه. وأما لو وطأ زوجة أبيه أو زوجة ابنه بعد دخول الأب والابن عليهما، لا تحرم تلك المرأة على زوجها. ولو وطأ الابن زوجة أبيه قبل دخول الأب بها، تحرم الزوجة على أبيه. وإذا وطأ الأب زوجة الابن قبل دخول الابن بها، فعلى المرأة ترتب أحكام الحرمة الأبديّة بالنسبة إلى زوجها وعدم الزواج بغيره من دون طلاق.

٢٤٠٦ • زواج المسلم مع الكافر • لا يجوز للمسلمة أن تتزوج الكافر، وكذا لا يجوز للمسلم الزواج بغير أهل الكتاب والمجوس؛ دوماً ولا متعة. والظاهر أن زواج المسلم من اليهودية أو النصرانية -دائماً أو منقطعاً- ليس يبطل بل يكون مخالفاً للاحتياط الاستحبابي، ومكروهاً في الزواج الدائم أيضاً. ولا يصح الزواج الدائم بالمجوسية، وأما الموقت فهو مكروه ومخالف للاحتياط الاستحبابي. ولتزوج الرجل الكافر بامرأة غير مسلمة، ثمّ أسلم الرجل وبقيت المرأة على النصرانية أو اليهودية أو المجوسية، لا يبطل الزواج. وهناك عدة أحكام تخصّ إسلام الزوج أو الزوجة ذكرت في الكتب الفقهية المفضّلة.

٢٤٠٧ • تزويج المرأة بعد الزنا بها في حال العدة أو كونها ذات بعل • إذا زنى بامرأة في العدة، سواء كانت عدة الطلاق الرجعي أو الطلاق البائن أو عدة الوفاة أو المتعة أو غيرها، لا تحرم عليه مؤتداً، بل يجوز له أن يتزوجها بعد العدة. نعم، إذا زنى بها في عدة الطلاق الرجعي، فالاحتياط الاستحبابي المؤكّد أن لا يتزوج بتلك المرأة أبداً.

٢٤٠٨ • الزواج بالمرأة الزانية • لا يجوز الزواج الدائم بالمرأة الزانية، سواء كانت مشهورة بالزنا أم لا، كان الزاني بها ذلك الرجل أم غيره، إلا إذا حصل الاطمئنان بعدم ارتكابها الزنا بعد ذلك بسبب كالتوبة أو حفظ الرجل لها.

نعم يجب على الأحوط أن يصبر الرجل حتى تحيض المرأة أو تضع حملها لو كانت حاملاً.

الزواج الموقت مع الزانية جائز وصحيح وإن كان الأحوط أن لا يتزوج معها ما لم يحصل الاطمئنان بعدم تكرار ذلك العمل القبيح من المرأة.

- ٢٤٠٩ ♦ الزواج بالمرأة المعتدة ♦ يحرم ويبطل الزواج - الدائم أو الموقت - مع امرأة وهي في عدة الغير، ولو عقد على امرأة في عدة غيره، تحرم عليه المرأة مؤبدًا وإن لم يدخل بها بعد العقد، في هذه الصور:
- ١- أن يعلم كلاهما أو أحدهما بكونها في عدة الغير، وبأن عقدها فيها حرام.
 - ٢- أن يثبت هذا الأمر لكليهما أو لأحدهما بأحد الطرق الشرعية، مثل: شهادة رجلين عدلين أو الشيوخ الموجب للاطمئنان.
 - ٣- أن يعلم كلاهما أو أحدهما أن المرأة كانت سابقًا في العدة وحصل الشك في انقضاء عدتها، ولم يثبت الانقضاء.

٢٤١٠ ♦ الزواج والدخول بالمرأة المعتدة ♦ من تزوج امرأة وهي في عدة الغير، ثم دخل بها في زمن العدة، حرمت عليه تلك المرأة مؤبدًا؛ وإن كانا أو كان أحدهما معذورًا شرعًا كما لو كان إقدامه بذلك عن جهل.

٢٤١١ ♦ الزواج بذات البعل ♦ الزواج من امرأة ذات بعل، حرامٌ وباطل، ولو تزوج رجل بامرأة ذات بعل تحرم عليه مؤبدًا في عدة صور:

- ١- إذا علم الرجل والمرأة بأنهما ذات بعل، والزواج من ذات البعل حرام.
 - ٢- أن يكون ذلك الأمر ثابتًا بأحد الطرق الشرعية، مثل: شهادة رجلين عدلين أو الشياخ الموجب للاطمئنان.
 - ٣- أن يعلم كلاهما بأن هذه المرأة كانت ذات بعل سابقًا والآن حصل الشك في ذلك، ولم يثبت خلافه.
- وفي هذه الصور الثلاث لو تزوج الرجل بالمرأة بدون عذر شرعي، تحصل بينهما الحرمة الأبديّة وإن لم يدخل بها.
- ٤- إذا كان الرجل فقط يعلم بأن المرأة ذات بعل ويعلم بجرمة الزواج بالمرأة ذات البعل.
 - ٥- أن يثبت ذلك للرجل فقط بأحد الطرق الشرعية.
 - ٦- إذا كان الرجل فقط يعلم بأن تلك المرأة كانت ذات بعل سابقًا، ولكن حصل الشك بالنسبة إلى وقت الزواج ولم يثبت خلاف الحالة السابقة.
- واللازم بالذكر أنه لو قالت المرأة للرجل الذي لا يعلم بأنها خلية أو ذات بعل: بأنّي خلية فقولها

حجة له إذا احتل الرجل بأنها تعلم ما لم يطلع عليه ولكن لو علم أنها لا تعلم أكثر منه فليس قولها حجة.

ففي هذه الصور الثلاث - التي يكون الرجل فقط قد تزوج من دون عذر شرعي - فإن دخل المرأة بعد العقد، حرمت عليه مؤبداً.

وفي غير هذه الصور الست الزواج مع ذات البعل وإن كان باطلاً، ولكنه لا يوجب الحرمة الأبدية، كما أن الرنا بذات البعل لا يوجبها.

٢٤١٢ • زنا ذات البعل قبل دخول الزوج بها • إذا زنت ذات البعل قبل أن يدخل بها زوجها، لا يجب على الزوج دفع مهرها. ويجب الاحتياط في بقاء الزوجية وزوالها بأن يطلقها الزوج ويرتب عليها أحكام الحرمة الأبدية (أي لا يتمتع بها ولا يتزوجها من جديد بعد أن يطلقها). وأما إذا زنت المرأة بعد دخول الزوج بها، لا تحرم على الزوج ويجب عليه دفع مهرها، ولكن الأحوط استحباباً أن يطلقها زوجها ويرتب عليها أحكام الحرمة الأبدية أيضاً؛ لا سيما إذا لم تتب وأصررت على عملها.

٢٤١٣ • شك المرأة بعد الزواج في انقضاء العدة حين العقد • لو تزوجت المرأة التي انفصلت عن زوجها الأثول بسبب من الأسباب - كالطلاق أو فسخ العقد أو انفساخه، أو بانقضاء المدة أو هبتها في الزواج الموقت - ثم بعد ذلك شكّت بأن حين العقد على زوجها الثاني هل كانت عدتها قد انقضت أم لا، لم تعتن بشكّها.

٢٤١٤ • ما يحرم بسبب اللواط • إذا لاط رجل بصبي أو غلام في أوائل سن البلوغ - العياذ بالله - لا يجوز له الزواج بعد ذلك مع أخت الملوط أو أولاده (مع الواسطة أو بدونها) أو مع أمه (مع الواسطة أو بدونها) بل لواط بشخص قد تجاوز أوائل سن البلوغ، يجري عليه هذا الحكم على الأحوط استحباباً. وإذا لاط الشخص في زمان الطفولة، فالاحتياط الاستحبابي المؤكّد، الاجتناب عن الزواج بالأشخاص المذكورين.

وفي جميع الصور المذكورة لو شك في الدخول بمقدار الحشفة أو ظن بذلك، لا تتحقّق الحرمة الأبدية. كما أنه لا تحرم أرحام اللانط على الملوط.

٢٤١٥ • تأثير اللواط بعد الزواج في حرمة النكاح • إذا تزوج رجل بامرأة، وبعد الزواج - العياذ بالله - لاط بأخي زوجته أو ابنتها أو سبطها أو أبيها أو جدّها فإن كان ذلك مع أخيها، بطل نكاحها وحرمت عليه الزوجة مؤبداً، وأما لو كان اللواط مع غيره، لا يبطل العقد ولا تحرم عليه الزوجة مؤبداً، نعم لو حصل الانفصال بين الزوجين لسبب من الأسباب كالطلاق، فليس لهما أن يتزوجا مرة أخرى.

و على أيّ حال، لو حصل الشك في الدخول بمقدار الحشفة أو حصل الظنّ بذلك، لا تتحقّق الحرمة.

٢٤١٦ • **زواج الرجل في حال الإحرام** • يحرم عقد الزواج في حال الإحرام في الحجّ أو العمرة، ولو تزوّج الرجل المحرم بامرأة، بطل العقد وإن لم تكن المرأة محرمة، وتحرم عليه أبداً لو كان حين العقد عالماً بأنّه في حال الإحرام وكان عالماً بجرمه عقد النكاح على المحرم أيضاً، سواء كان قد دخل بها أم لا، وأما لو كان جاهلاً بأنّه محرم، أو كان جاهلاً بجرمه عقد النكاح فالعقد باطل لكن لا تحرم عليه المرأة مؤبداً، وإن دخل بها؛ نعم الأحوط استحباباً أن لا يتزوّجها بعد ذلك لو حصل الدخول.

٢٤١٧ • **زواج المرأة في حال الإحرام** • لو تزوّجت المحرمة برجل، بطل العقد ولو كان محلاً، فإذا كانت المرأة عالمة بأنّها في حال الإحرام ويحرم عليها الزواج في تلك الحالة، حرم عليها الرجل مؤبداً وإن لم يدخل بها بعد، وإلا لم تحرم عليه أبداً وإن كان قد دخل بها. ولكن الأحوط استحباباً في صورة الدخول أن لا تتزوّجه بعد ذلك.

٢٤١٨ • **الاستمتاع قبل طواف النساء** • إذا لم يأت الرجل أو المرأة بطواف النساء في الحجّ أو العمرة المفردة أو القران، لا يحلّ استمتاع كلّ من الرجل والمرأة بالآخر. ولو أراد كلّ من الرجل والمرأة الزواج، فإن خرجا من الإحرام بالحلوق أو التقصير يصحّ زواجهما؛ وإن لم يأتيا بطواف النساء.

٢٤١٩ • **وطي الزوجة قبل بلوغها** • للأب أو الجدّ من طرف الأب أن يزوّج البنت غير البالغة إذا لم يكن في ذلك مفسدة لها، وبعد العقد لا يجوز لزوجها أن يقارها قبل البلوغ، ولو قارها لا يفسخ العقد بذلك ولا يكون ذلك سبباً لحرمة مقاربتها بعد البلوغ؛ وإن كان قد أفضاها بعمله ذلك؛ نعم عند الإفضاء (سواء كان بأنحاء طريق البول والحيض أو بأنحاء طريق الحيض أو الفانط) يجب على الزوج دفع الأرش إلى الزوجة (أي دفع الغرامة إلى زوجته لما لحق بها من الخسارة)، ولو طلقها يجب عليه أن يدفع دية كاملة بدلاً من الأرش. وعلى أيّ حال، يجب عليه مضافاً إلى دفع المهر الإنفاق عليها ما دامت حيّة وإن طلقها وتزوّجت من زوج آخر.

٢٤٢٠ • **حرمة المطلقة ثلاثاً** • تحرم المطلقة ثلاثاً على زوجها الذي طلقها، ولكن لو تزوّجت مع شخص آخر - بالشرائط المذكورة في كتاب الطلاق - يجوز لزوجها الأول أن يتزوّجها بعد أن يطلقها الثاني وانقضت عدتها.

أحكام العقد الدائم

٢٤٢١ ♦ حقوق كل من الزوجين قبل الآخر* لا يجوز للزوجة الدائمة أن تخرج من بيتها بدون عذر شرعي من دون إذن زوجها، ويجب عليها أن تمكّن من نفسها لزوجها للاستمتاع بها ما لم تكن لها عذر شرعي، فإذا عملت الزوجة بوظيفتها، استحقّت على زوجها النفقة من الغذاء واللباس والسكن وسائر ما يحتاج إليه (بحسب شأن المرأة)، وإذا لم يوفّر لها الزوج ما ذكرناه -سواء كان متمكّنًا أم لا- يكون مديونًا لزوجته في ذلك.

والجدير بالذكر أن الوطي من الدبر ليس من حقوق الزوج على الزوجة وللمرأة أن تمتنع من التمكين بالنسبة إليه بل ليس للرجل أن يقدم على ذلك بدون رضا الزوجة.

٢٤٢٢ ♦ نشوز المرأة* إذا لم تطع المرأة زوجها في الأمور المذكورة في المسألة السابقة، تكون عاصية وليس لها حق النفقة من الغذاء واللباس والسكن وسائر ما يحتاج إليه، ولا المضاجعة، ولكن لا يسقط مهرها.

٢٤٢٣ ♦ قيام المرأة بأمر البيت* إذا اشترط على الزوجة في ضمن عقد الزواج القيام ببعض الأعمال في المنزل، كطبخ الطعام، أو أجزى العقد على ذلك الأساس بحيث يكون التخلف عنه كالتخلف عن الاتفاق، وجب على المرأة العمل بالشرط. وفي غير هاتين الصورتين لا يجب عليها القيام بأعمال المنزل، ويجوز لها مطالبة زوجها بأجرة الأعمال التي تقوم بها في المنزل، وكذلك تجوز لها مطالبته بأجرة الأعمال التي قامت بها من قبل في المنزل بطلب منه إلا في أربع صور:

١- إذا قامت بالأعمال بقصد التبرع مع علمها باستحقاق الأجرة.

٢- إذا لم تكن عالمة باستحقاق الأجرة، ولكن قصدت بعملها التبرع مطلقاً (يعني قصدت

طبخ الطعام مجّاناً -مثلاً- حتى ولو كان لها استحقاق الأجرة).

٣- لو أسقطت حقها من الأجرة بعد الإتيان بتلك الأعمال.

٤- لو قصد الزوج التبرع وكانت مطالبته ظاهرة فيه.

٢٤٢٤ ♦ نفقة الزوجة في السفر* إذا سافرت الزوجة سفرًا واجبًا، مثل: الحجّ الواجب بالاستطاعة أو النذر لا يجب على الزوج أكثر من مصاريفها في الوطن؛ ولكن لو كانت الزوجة محتاجة إلى السفر ويكون احتياجها متعارفًا، تكون جميع مصاريفها على الزوج وإن كان ذلك أكثر من مصاريف الوطن. ولو لم يكن احتياج الزوجة إلى السفر متعارفًا، لا يجب على الزوج المصاريف الزائدة في السفر على

مصاريف الوطن. وأما إذا لم يكن السفر للزوجة ضروريًا، ولكن كان بإذن زوجها، فهنا تكون مصاريف السفر حسب الاتفاق بينهما. وإذا أراد الزوج اصطحاب زوجته في السفر، فعليها أن تصحبه وتكون مصاريف سفرها على زوجها.

٢٤٢٥ • امتناع الزوج من بذل نفقة الزوجة • لو امتنع الزوج من بذل نفقة زوجته المطبوعة له مع مطالبته للنفقة، يجوز لها أن ترفع أمرها إلى الحاكم الشرعي، فإن لم تتمكن من ذلك فإلى عدول المؤمنين، فإن لم تتمكن من ذلك أيضًا فإلى فساق المؤمنين، فإن لم تتمكن من ذلك أيضًا فيجوز لها في كل يوم أن تأخذ من مال زوجها بمقدار نفقة ذلك اليوم بدون إذنه وكذلك يجوز أن تأخذ نفقة الأيام السابقة جميعًا بهذا الترتيب، وإذا لم تتمكن من ذلك، فإن كانت مضطرة إلى تهيشة نفقتها ولا يمكنها الجمع بين طاعة زوجها وتهيشة نفقتها، لا يجب عليها إطاعة زوجها في الوقت الذي تكون مشغولة في تهيشة نفقتها ومعاشها.

٢٤٢٦ • المبيت عند الزوجة الدائمة • يجب على الرجل المبيت عند زوجته الدائمة حتى مطلع الشمس، ليلة من كل أربع ليال. نعم، يجوز أن يسافر الزوج -ولو من غير ضرورة- ولا يجب أن يذهب بها ولكن إذا كانا معًا يجب على الزوج المبيت عنده ليلة من كل أربع ليال.

٢٤٢٧ • ترك وطئ الزوجة أكثر من أربع أشهر • لا يجوز للزوج ترك وطئ زوجته الدائمة، أكثر من أربع أشهر قرية من دون رضاها. وكذا لا يجوز ترك الوطئ لو كان ترك وطئها قبل أربعة أشهر موجبًا لأذى الزوج ولم يكن الزوج معذورًا من وطئها لعارض مزاجي أو روحي مثلاً.

٢٤٢٨ • عدم تعيين المهر في العقد الدائم • إذا لم يعين المهر في العقد الدائم، صح العقد، ومع الدخول يجب على الزوج مهر المثل. وأما في العقد الموقت إذا لم يعين المهر، بطل العقد.

٢٤٢٩ • امتناع الزوجة من التمكين • إذا لم يتعين أجل لدفع المهر حين إجراء العقد الدائم، جاز للزوجة الامتناع من التمكين قبل قبض المهر، سواء كان الزوج قادرًا على دفع المهر أم لا؛ نعم لو رضيت بمقاربة الزوج قبل القبض وقاربها فليس لها الامتناع بعد ذلك من دون عذر شرعي.

أحكام الزواج الموقت

٢٤٣٠ • الزواج الموقت بلا غرض الاستمتاع • يصح الزواج الموقت وإن لم يكن الغرض منه الاستمتاع،

ويُطلق على هذا الزواج: «المتعة» أو «المنقطع».

٢٤٣١ ♦ ترك المقاربة مع الزوجة المتمتع بها♦ الأحوط استحباباً عدم ترك الزوج مقاربة المتمتع بها أكثر من أربعة أشهر من دون رضاها.

٢٤٣٢ ♦ اشتراط عدم الدخول بالزوجة الموقّعة♦ لو شرطت الزوجة الموقّعة في العقد أن لا يدخل بها زوجها، صحّ العقد و الشرط، و يجوز للزوج ما سوى ذلك من الاستمتاع؛ نعم لو رضيت الزوجة فيما بعد بمقاربتها، جاز له ذلك.

٢٤٣٣ ♦ نفقة الزوجة في النكاح المنقطع♦ لا تجب نفقة الزوجة في النكاح المنقطع وإن حملت من زوجها، إلا إذا شرطت ذلك.

٢٤٣٤ ♦ حقّ المبيت و التوارث في النكاح المنقطع♦ ليس للزوجة الموقّعة حقّ المبيت، ولا توارث بينها و بين زوجها، إلا إذا شرطت حقّ المبيت فتستحقه حينئذٍ، أو شرط التوارث بينهما. أما إذا اشترط الإرت لأحدهما فلا يصحّ هذا الشرط.

٢٤٣٥ ♦ جهل الزوجة الموقّعة بعدم استحاقها المبيت و النفقة♦ يصحّ العقد الموقت و لومع جهل الزوجة بعدم استحاقها النفقة و المبيت، ولا يثبت لها حقّ على الزوج من جهة جهلها بذلك.

٢٤٣٦ ♦ خروج الزوجة من المنزل في النكاح المنقطع♦ يجوز للزوجة الموقّعة الخروج من المنزل بدون إذن زوجها، ما لم يكن خروجها منافياً لحقه.

٢٤٣٧ ♦ رضا الزوجة بما أنشأ وكيدها على خلاف تعهده♦ إذا وكتت امرأة رجلاً في تزويجها لنفسه زواجاً موقتاً لمدة معينة و مبلغ معين، فإن خالف الوكيل و عقدها لنفسه دائماً أو عقدها متعة بغير تلك المدة أو بغير ذلك المبلغ، ثم علمت بعد ذلك، فإن رضيت و أجازتها صحّ العقد وإن ردّتها قبل أن أبرزت رضاها و أجازت العقد بعد مضيّ مدة طويلة من ردّها بطل.

٢٤٣٨ ♦ عقد الولي للصبي أو الصبيّة لحصول المحرمية♦ يجوز للأب أو الجدّ من طرف الأب تزويج ابنه غير البالغ أو ابنته غير البالغة؛ وذلك لحصول المحرمية؛ ولكن على أيّ حال، يعتبر أن تجعل مدة العقد بالمقدار الذي تتحقّق فيهما قابلية الاستمتاع إن لم يكن للابن أو البنت هذه القابلية.

وإلا فلا بدّ من الاحتياط بأن لا يعتبرونها زوجته و لا تتزوّج البنت من دون الطلاق - في الزواج الدائم- و من دون انتهاء المدة أو هبتها - في الموقت -.

٢٤٣٩ • عقد الصبي الغائب لحصول المحرمية • إذا زوّج الأب أو الجدّ من طرف الأب الطفلة التي في مكان آخر مع عدم العلم بكونها حيّة أو ميتة؛ وذلك لحصول المحرمية، تتحقق المحرمية في الظاهر؛ نعم لو علم فيما بعد بأنّ الطفلة كانت ميتة حين العقد، كشف عن بطلان العقد ولغيت المحرمية التي حصلت ظاهراً بسبب ذلك العقد.

٢٤٤٠ • استحقاق المهر مع هبة المدة • لو وهب الزوج المدة للمتمتع بها، فعليه تمام المهر لو كان قد دخل بها، بل الأحوط أن يدفع لها تمام المهر إن لم يدخل بها أيضاً.

٢٤٤١ • الزواج الدائم قبل انقضاء المدة في النكاح المنقطع • لا يجوز للزوج أن يتزوج بالتمتع بها مادامت المدة باقية ولم يهبها. أما بعد انتهاء المدة أو هبتها فيجوز له ذلك وإن كانت في عدتها التي منه.

أحكام النظر

٢٤٤٢ • النظر إلى جسد الأجنبية • يحرم على الرجل النظر إلى ما عدا الوجه والكفين من جسد المرأة الأجنبية وشعرها التي تمّ لها تسع سنوات، سواء كان بقصد التلذّذ أم لا؛ نعم يجوز له النظر إلى الوجه والكفين من الأجنبية من دون قصد التلذّذ وخوف الوقوع في الحرام وإن كان الأحوط استحباباً تركه أيضاً. ويحرم على المرأة النظر إلى جسد الأجنبية بقصد التلذّذ ويحرم نظرها إلى مواضع من بدن الأجنبية التي جرت السيرة على سترها، من دون قصد التلذّذ أيضاً.

المراد من اللذة في مسائل هذا الفصل اللذة الشهوانية والجنسية التي تحصل -عادة- مرتبتها الشديدة في مقدمات المقاربة والجماع، وليس المراد بها اللذة التي تحصل من نظر الآباء والأهتات إلى أولادهم، أو اللذة المحاصلة من النظر إلى الأبنية الجميلة والمناظر الطبيعية الخلابية.

٢٤٤٣ • النظر إلى المرأة الكافرة • يجوز النظر بدون قصد التلذّذ إلى شعور ووجوه وأيدي نساء أهل الكتاب مثل: اليهود أو النصارى، بل أي امرأة كافرة، بشرط عدم الخوف من الوقوع في الحرام، ولا ينظر إلى سائر أعضائهنّ.

٢٤٤٤ • ستر المرأة من الأجنبي والصبي والكافرة • يجب على المرأة أن تستر جسدها -غير الوجه والكفين- وشعرها من الأجنبي وكذا أمام الكافرة، كما يجب عليها أن تستر جسدها من الصبي الذي

لم يبلغ ولكنه يقدر على الجماع والأحوط استحباباً أن تسترجسدها وشعرها من الصبي غير البالغ الذي يستطيع أن يميز بين الحسن والقبيح أيضاً.

٢٤٤٥ ♦ النظر إلى عورة الغير • يحرم النظر إلى عورة الغير حتى الصبي المميز الذي يميز بين الحسن والقبيح، وإن كان من وراء الزجاج أو في المرأة أو في الماء الصافي ونحو ذلك؛ نعم يجوز لكل من الزوجين ومن يحكما النظر إلى تمام بدن الآخر.

٢٤٤٦ ♦ النظر إلى بدن المحارم • يجوز لكل من الرجل والمرأة النظر إلى بدن محارمه ما عدا العورة من دون تلذذ.

٢٤٤٧ ♦ النظر إلى بدن المماثل مع اللذة • لا يجوز لكل من الرجل والمرأة النظر إلى بدن مماثله مع التلذذ، فإنه حرام.

٢٤٤٨ ♦ التصوير عن الأجنبية والنظر إلى صورتها • لا بأس للرجل أن يصور عن المرأة الأجنبية، إذا لم يكن مستلماً للحرام كالنظر إلى غير الوجه والكفين ولمس البدن أو النظر مع اللذة أو خوف الوقوع في الحرام.

ولا يجوز النظر إلى صورة المرأة الأجنبية التي يعرفها إلا الوجه والكفين أو فيما لم يكن النظر موجبا لهتك صاحبة الصورة؛ في هذه الحالة يجوز النظر إلى الصورة إذا لم يكن محرراً عرفاً ولم يخف الوقوع في الحرام.

٢٤٤٩ ♦ لمس عورة الغير عند الاضطرار • لو اضطررت المرأة إلى إمالة امرأة أخرى أو رجل ليس بزوجه، أو اضطررت إلى غسل عورتها، يجب عليها أن تلبس شيئاً بيدها بحيث يكون حائلاً عن ملامسة العورة. وكذا الحكم بالنسبة إلى الرجل لو اضطرر إلى إمالة رجل آخر أو امرأة ليست بزوجه أو اضطرر إلى غسل عورتها.

٢٤٥٠ ♦ المراجعة إلى الطبيب الأجنبي • إذا اضطررت المرأة إلى مراجعة الرجل الأجنبي للعلاج، واضطر الرجل أن ينظر إليها أو يلمسها لأجل العلاج، فلا إشكال في ذلك، ولكن إذا أمكن العلاج بالنظر فليس له المس، وإذا أمكن العلاج بالمتس فليس له النظر. وكذلك لو لم يكن العلاج منحصراً بالرجل الأجنبي ولكن المرأة ليس لها العلم بوجود امرأة أو رجل محرر تستطيع العلاج عندهما، فإن كان العلاج يستلزم النظر إلى المواضع التي يحرم النظر إليها من بدن المرأة أو لمسها، لا يجوز لذلك الرجل الأجنبي معالجتها؛ فيما لو علم بأن علاجها لم يكن منحصراً به.

٢٤٥١ • كيفية النظر إلى عورة الغير للعلاج • إذا اضطرت الشخص في معالجة غير زوجته إلى النظر إلى عورته، فالأحوط استحباباً أن ينظر إليها من خلال المرأة، إلا إذا اقتضى العلاج أن ينظر مباشرة فلا إشكال في جواز ذلك حينئذ.

مسائل متفرقة في النكاح

٢٤٥٢ • الوقوع في الحرام بترك الزواج • يجب الزواج على من كان تركه له يؤدي إلى الوقوع في الحرام من غير اختيار.

٢٤٥٣ • اشتراط البكارة في النكاح • لو اشترط الزوج في العقد أن تكون الزوجة بكرًا، ولكن تبين بعد العقد أنها غير بكر، فلا يجوز على الأحوط فسخ العقد.

٢٤٥٤ • الخلوة بالأجنبية • يحرم بقاء الرجل والمرأة الأجنبيتين في مكان خال مع وجود الخطر في ارتكاب الحرام.

٢٤٥٥ • نية عدم إعطاء المهر للزوجة • لو تزوج امرأة على مهر معين، ولكن من نيته أن لا يدفعه إليها، صح العقد ووجب عليه دفع المهر.

٢٤٥٦ • سبب الارتداد • من كان مسلمًا إذا أنكر الله تبارك وتعالى أو وحدانيته أو رسالة النبي الأكرم ﷺ، يصير مرتدًا. وأنا لو أنكر أحد ضروريات الدين (أي الحكم الذي يعتبره المسلمون من الدين كوجوب الصلاة والصوم) فمع اعترافه بالتوحيد والنبوة لا يصير ذلك سببًا للارتداد وإن كان يعلم بضرورة ذلك الشيء. نعم قد تقدم في المسألة ١٠٧ أنه لو أنكر أحد ضروريات الدين حيث لا يكون شبهة في حقه، ثم حصل عندنا الشك بأنه هل عنده الإيمان القلبي في أصل التوحيد والنبوة أم لا، يُحكم في الشرع بكفره ظاهرًا؛ وإن كان جاهلًا بكون ذلك الحكم الذي أنكره ضروريًا.

٢٤٥٧ • ارتداد الزوجة بعد العقد • إذا ارتدت الزوجة قبل أن يدخل بها زوجها أو كانت يانسة، بطل العقد، ولكن في الموارد الأخرى التي يجب عليها العدة - على ما سيأتي في أحكام الطلاق - إن رجعت عن ارتدادها في أثناء العدة بقيت على الزوجية، وإلا بطل العقد.

٢٤٥٨ • ارتداد الزوج عن فطرة • لو ارتد من كان أحد أبويه حين انعقاد نطفته مسلمًا، بطل عقد زوجته المسلمة، ويجب عليها أن تعتد عدة الوفاة، كما سيأتي ذلك في أحكام الطلاق.

٢٤٥٩ ♦ ارتداد الزوج عن ملة ♦ الرجل الذي وُلد من أبوين وهما غير مسلمين حين انعقاد نطقته، ثم أسلم، فإن ارتد قبل الدخول بزوجه أو كانت زوجته يانسة حين الارتداد، بطل العقد، وإذا كان الارتداد بعد الدخول بزوجه وقبل أن تصبح يانسة، فيجب على الزوجة أن تعتد عدة الطلاق بالنحو الذي سيأتي ذكره في كتاب الطلاق، فإن رجع زوجها إلى الإسلام في أثناء العدة فالعقد باقٍ، وإلا بطل.

٢٤٦٠ ♦ اشتراط محل السكنى في العقد ♦ إذا اشترطت الزوجة على الزوج أن لا يخرجها من بلد وقيل الزوج ذلك، فلا يجوز له إخراجها منه بدون رضاها.

٢٤٦١ ♦ الزواج من بنت زوجة الأب/ الزواج من أم حليمة الابن ♦ إذا كانت للزوجة بنت من غير زوجها، وكان للزوج ابن من غير تلك الزوجة، جاز له أن يزوجه تلك البنت مع ابنه الذي ليس من هذه الزوجة. وكذلك لو عقد ابنه على بنت، جاز للأب أن ينكح أم البنت.

٢٤٦٢ ♦ إسقاط الجنين ♦ لا يجوز للمرأة إسقاط جنينها وإن كان من الزنا.

٢٤٦٣ ♦ إلحاق الولد بالحلال ما لم يعلم أنه من الحرام ♦ إذا زنى بامرأة ليست ذات بعل ولا في عدة الغير، ثم تزوج بها فولدت، ولم يعلم أن الولد من الحلال أو الحرام، يحكم بأنه من الحلال.

٢٤٦٤ ♦ حكم ولد الشبهة ♦ لو لم يعلم الرجل والمرأة بكونها في العدة أو لم يعلما ببطلان العقد فيها فتزوجا، فولد منهما ولد، كان الولد طاهر المولد وجرى عليه جميع أحكام الأولاد ولو كان أحدهما جاهلاً بكونها في العدة أو ببطلان العقد فيها جرى بينه وبين الولد جميع أحكام الأولاد، وأما الذي علم بكونها في العدة وببطلان العقد فيها فلا يكون بينه وبين الولد توارث، لكنهما محرمان ويمجري بينهما جميع أحكام المحارم من جواز النظر وحرمة النكاح وغيرها ويستحق الولد النفقة كسائر الأولاد. نعم في كلتا صورتين العقد باطل وإذا وقع الجماع في زمن العدة حرمت المرأة على الرجل مؤبدة.

٢٤٦٥ ♦ قول المرأة في اليأس والعدة وخلوها عن الزوج ♦ لو أذعت المرأة أنها يانسة أو أذعت أنها خلتية من الزوج أو ليست في العدة، يُسمع قولها إلا إذا حصل الاطمئنان بخلافه.

٢٤٦٦ ♦ قول المرأة في إنكار كونها متزوجة ♦ لو تزوج بامرأة، ثم قال آخر: «إنها كانت متزوجة» وأنكرت المرأة ذلك، يجب قبول قولها ما لم يثبت شرعاً أنها كانت ذات بعل.

٢٤٦٧ ♦ حق حضانة الأولاد ♦ لا يجوز للأب أن يفصل ولده -ذكراً أو أنثى- عن أمه من دون رضاها ما

لم تذهب إلى بيت زوجها الجديد حتى يبلغ سبع سنين قمرية، ولكن يجب على الأم مراعاة نظر الأب في كيفية رعاية الولد وتربيته. والأم أحق بإرضاع ولدها في زمان الرضاعة؛ إلا إذا كانت هناك امرأة تقبل إرضاعه مجانياً أو بأجرة أقل، ففي هذه الصورة يجوز للأب أن يفصله عن أمه؛ وإن كان يستحب له أن لا يفعل ذلك ويترك الولد عند أمه، وفي هذه الفترة يجب على الأم مراعاة نظر الأب في رعاية الولد وتربيته.

٢٤٦٨ ♦ استحباب تعجيل تزويج البنت • يستحب التعجيل في تزويج البنت البالغة التي تكون في سن ترى الحيض فيه عادة. وروي عن الإمام الصادق عليه السلام: «من سعادة المرأة أن لا تطمت ابنته في بيتها».

٢٤٦٩ ♦ مصالحة المهر في قبال اشتراط عدم التزويج بالغير • إذا صالحت الزوجة زوجها على مهرها بشرط أن لا يتزوج غيرها، فعليه الاحتياط بأن لا تأخذ الزوجة مهرها وأن لا يتزوج غيرها أيضاً.

٢٤٧٠ ♦ من تولد من ولد الزنا • إذا تزوج المتولد من الزنا بامرأة، فالمولود منهما يكون ولداً حلالاً.

٢٤٧١ ♦ من تولد من جماع حرام • إذا جامع الشخص زوجته في نهار شهر رمضان أو في حيضها، ارتكب المعصية، ولكن لو حملت فولدت يكون الولد طاهر المولد.

٢٤٧٢ ♦ علم المرأة بحياة الزوج بعد تيقنها بموته والتزويج بغيره • إذا تيقنت المرأة بموت زوجها، فتزوجت بعد ما اعتدت عدة الوفاة (التي سيأتي ذكرها في أحكام الطلاق)، ثم علمت بعد ذلك بحياة زوجها الأول، فعليها أن تنفصل عن زوجها الثاني، وهي محللة لزوجها الأول، ولكن لو كان زوجها الثاني قد دخل بها، يجب على المرأة أن تعتد منه بعدة الوطء بالشبهة (مقدارها كعدة الطلاق)، ولا يجوز لزوجها الأول مقاربتها في زمان العدة؛ ولكن يجوز له الاستمتاع الأخرى، وتكون نفقتها على زوجها الأول.

وتكون بداية عدة الوطء بالشبهة من آخر مقاربة لها مع زوجها الثاني، ويجب عليه مهرها لأنه قد دخل بها، ولو كان مهر المستى (المهر المعين في العقد) متفاوتاً مع مهر المثل (مهر النساء التي مثلها)، فالأحوط المصالحة بينهما في مقدار التفاوت.

أحكام الرضاع

- ٢٢٧٢ ♦ من يحرم بالرضاع ♦ إذا أرضعت امرأة طفلاً بالشرائط التي ستذكر في المسألة ٢٢٨٣ وما بعدها، ستحصل علانق رضاعية بالشرح التالي، ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب:
- ١- المرأة التي أرضعت، تصير الأم الرضاعية للطفل.
 - ٢- زوج المرأة المرضعة الذي هو صاحب اللبن، يصير الأب الرضاعي للطفل.
 - ٣- الأب والأم لذلك الرجل وأجداده - وإن كانوا من الرضاعة - يصيروا الجد الرضاعي والجدّة الرضاعية (من طرف الأب) للطفل.
 - ٤- الأب والأم لتلك المرأة وأجدادها - وإن كانوا من الرضاعة - يصيروا الجد الرضاعي والجدّة الرضاعية (من طرف الأم) للطفل.
 - ٥- أولاد الرجل والمرأة - نسباً ورضاعاً - يصيروا الإخوة الرضاعيين للطفل، وأخواتهما - النسبية والرضاعية - يصرن الأخوات الرضاعية له.
 - ٦- أحفاد الرجل والمرأة - النسبية والرضاعية -، يصيروا أبناء أعم الطفل وأبناء أخته.
 - ٧- الأعم - النسبي والرضاعي - لذلك الرجل، يصير العم الرضاعي للطفل، وأخت الرجل - النسبية والرضاعية - تصير العمّة الرضاعية للطفل.
 - ٨- الأعم - النسبي والرضاعي - لتلك المرأة، يصير الخال الرضاعي للطفل، وأخت المرأة - النسبية والرضاعية - تصير خالة الطفل الرضاعية.
 - ٩- عمّ الرجل وعمته وخاله وخالته - وإن كانوا مع الواسطة - يصيروا بالترتيب العمّ الرضاعي، والعمّة الرضاعية، والخال الرضاعي، والخالّة الرضاعية للطفل.
 - ١٠- عمّ المرأة وعمتها وخالها وخالته - وإن كانوا مع الواسطة - يصيروا بالترتيب العمّ الرضاعي، والعمّة الرضاعية، والخال الرضاعي، والخالّة الرضاعية للطفل.

٢٢٧٤ ♦ تزويج والدي المرتضع من أولاد المرضعة وصاحب اللبن ♦ إذا أرضعت امرأة طفلاً بالشرائط التي ستذكر في المسألة ٢٢٨٣ وما بعدها، لا يجوز لأب ذلك الطفل - وإن كان رضاعياً - نكاح بنات المرضعة أو حفيداتها النسبיות، ولكن يجوز له الزواج مع بناتها وحفيداتها الرضاعيات. وكذلك لا يجوز لأب الطفل أن يتزوج مع بنات وحفيدات صاحب اللبن - ولو من الرضاعة -، بل يجب أمّ الطفل أن تحتاط ولا تتزوج مع أولاد صاحب اللبن - وإن كانوا مع الواسطة - أو مع الأولاد النسبيين للمرضعة - وإن كانوا مع الواسطة -، كما لا يجوز لها التعامل معهم كالمحارم من حيث النظر واللمس وأمثال ذلك.

٢٤٧٥ • تزويج صاحب اللبن من أولاد والدي المرتضع • لو أرضعت امرأة طفلاً بالشرائط التي ستذكر في المسألة ٢٤٨٣ وما بعدها، فعلى صاحب اللبن أن يحتاط ولا يتزوج مع بنات الأب لذلك الطفل -النسبية والرضاعية- (ولو مع الواسطة)، وكذلك لا يجوز أن يتزوج مع البنات النسبية لأم الطفل، وكذلك ليس له أن يرتب أثر المحرمية من حيث النظر أو اللمس وأمثال ذلك. ولكن لا إشكال في زواج أقارب صاحب اللبن مع أخ المرتضع أو أخته.

٢٤٧٦ • تزويج المرضعة من أولاد والدي المرتضع • إذا أرضعت امرأة طفلاً رضاعاً كاملاً، يجب عليها أن يحتاط ولا تتزوج مع الأولاد النسبية والرضاعية لأب ذلك الطفل -وإن كانوا مع الواسطة- ولا مع الأولاد النسبية لأم الطفل أيضاً، وكذلك لا يجوز له التعامل معهم كالمحارم من حيث النظر واللمس وسائر أثار المحرمية، ولكن لا إشكال في زواج أقارب المرأة المرضعة مع أخ الطفل أو أخته.

٢٤٧٧ • تزويج الرجل من أولاد زوجته • لو تزوج بامرأة قد أرضعت بنتاً رضاعاً كاملاً ودخل بالمرأة، حرم عليه بعد ذلك نكاح المرتضعة وبناتها وحفيداتها- ولو كانوا من الرضاعة- وإن خرجت المرضعة عن زوجيته.

٢٤٧٨ • التزويج من مرضعة الزوجة • لو عقد على امرأة، حرمت عليه أمها الرضاعية التي أرضعتها رضاعاً كاملاً، وكذلك أم المرضعة وجدتها- ولو كن من الرضاعة- وإن كان لم يدخل بتلك المرأة بعد.

٢٤٧٩ • النكاح بأولاد الأم والجدّة من الرضاع • لا يجوز للشخص نكاح البنت التي قد أرضعتها أمه أو جدته رضاعاً كاملاً. كما أنه لا يجوز للبنت أن تتزوج مع شخص قد أرضعته أمها أو جدتها، رضاعاً كاملاً. وكذلك لا يجوز للشخص نكاح البنت التي قد أرضعتها زوجة أبيه من لبن أبيه، أو زوجة جده من لبن جدّه رضاعاً كاملاً.

ولو عقد على طفلة ثم أرضعتها أمه أو جدته، أو زوجة أبيه من لبن أبيه، أو زوجة جده، من لبن جدّه، رضاعاً كاملاً، بطل العقد، وكذا الحكم لو عقدت امرأة على طفل.

وسياق حكم الزواج مع البنت التي أرضعتها أمه الرضاعية رضاعاً كاملاً في المسألة ٢٤٨٥ و ٢٤٨٦.

٢٤٨٠ • الزواج بأولاد الأخ أو الأخت من الرضاعة • لو أرضعت أخت شخص، أو زوجة أخيه من لبن أخيه، طفلة رضاعاً كاملاً، حرمت عليه نكاحها؛ وإن كانت الأخت أو كان الأخ من الرضاعة. وكذلك الحكم لو أرضعتها بنت أخته، أو بنت أخيه، أو بنات أولاد الأخت، أو بنات أولاد الأخ، أو زوجاتهم من لبن ابن الأخت أو الأخ، رضاعاً كاملاً. وكذا الحكم لو كان المرتضع مذكراً.

ولو عقد على طفلة ثم أرضعتها إحدى النساء المذكورات آتفاً رضاعاً كاملاً، بطل العقد. وكذا الحكم لو كان المرتضع طفلاً.

٢٤٨١ ♦ إرضاع أولاد الابن أو البنت ♦ إذا أرضعت امرأة طفلاً لابنتها النسبية رضاعاً كاملاً، تحرم البنت على والد الطفل - ولو كان الوالد رضاعياً-. وكذلك إذا أرضعت طفلاً لزوج ابنتها من زوجة أخرى - وإن كانت البنت من الرضاعة-، وكذا لو أرضعت المجدة طفلاً لولدها النسبي، يجب الاحتياط في حرمة الأبدية لأم ذلك الطفل بالنسبة إلى ولد المجدة، وكذا الحكم لو أرضعت المجدة طفلاً لزوجة ابنتها من زوجها السابق غير ابنتها.

٢٤٨٢ ♦ رضاع طفل زوج المرأة من زوجة أبيها ♦ إذا تزوج رجل بامرأة، ثم أرضعت زوجة أبيها من لبن أبيها طفلاً لذلك الرجل رضاعاً كاملاً، حرمت المرأة على زوجها، سواء كان الطفل من تلك المرأة أو من زوجته الأخرى.

شرائط الرضاع المحرم

٢٤٨٣ ♦ شروط تحقق المحرمية في الرضاع ♦ ليس للرضاع أثر في التحريم ما لم تتوفر فيه الشروط العشرة التالية:

- ١- أن يكون لبن المرضعة لبن طفلها؛ فلو تجمع اللبن في ثدي المرأة من دون حمل، أو تجمع بسبب الحمل ولكن لما يتولد الطفل بعد، فلا أثر للرضاع.
- ٢- أن يرتضع الطفل من المرضعة الحية؛ لذا لورضع شيئاً من القدر المعتبر في الرضاع من ثدي امرأة ميتة، فلا ينشر الرضاع المحرم.
- ٣- أن لا يكون لبن المرأة حاصلًا من الزنا؛ فلو أرضعت المرأة من لبن الطفل المتولد من الزنا طفلاً آخر، فلا أثر لذلك اللبن. ولكن تنتشر المحرمية باللبن الحاصل من الوطء بالشبهة أو من الوطء المحرم لجهة أخرى، كالوطء حال الإحرام أو حال الحيض أو الوطء الموجب للضرر الشديد.
- ٤- أن يشرب الطفل بالامتصاص من ثدي المرضعة مباشرة؛ فلو شرب اللبن المحلوب من المرأة، لم يكن له أثر.
- ٥- أن لا يخرج اللبن عن كونه لبنًا في فم الطفل؛ فلو كان اللبن ممزوجًا بسائل آخر بحيث لا يصدق عليه اللبن، فلا ينشر المحرم.

٦- أن يكون اللبن من زوج واحد؛ لذا لو أرضعت امرأة طفلاً من لبن رجلٍ سبع رضعات، ثم طلقها زوجها وتزوجت من رجلٍ آخر فأرضعت نفس الطفل ثمان رضعات من لبن زوجها الثاني، لم ينشُر رضاعها الحرمه؛ وإن لم يرتضع الطفل في البين من لبن امرأةٍ أخرى.

٧- أن تكون المرضعة واحدة؛ لذا لو كان الرجل عنده زوجتان، فأرضعت إحداهن الطفل سبع رضعات وأرضعته الأخرى ثمان رضعات، لم تنتشر الحرمه؛ وإن كان تمام اللبن من زوج واحد.

٨- أن لا يقيء الطفل اللبن بالمقدار المعتبر، ولكن لو شرب بعد الشبع شيئاً ثم قاء المقدار الزائد، فلا مانع فيه.

٩- بلوغ الرضاع حدّاً معيناً وله تقديرات من الأثرو العدد والزمان بأن يؤثّر اللبن في نمو المرتضع بشكل محسوس؛ بحيث يشتدّ عظمه وينبت لحمه في نظر عامة الناس، أو أن يبلغ عدد الرضعات خمس عشرة رضعة كاملة، أو يستمرّ الرضاع يوماً وليلةً، كما سيأتي ذكره في المسألة اللاحقة، نعم إذا ارتضع عشرة رضعات ولم ترضعه امرأةٍ أخرى في البين، فالأحوط استحباباً اجتناب نكاح من تنتشر الحرمه بينه وبينهم بالرضاعة، وكذلك الاجتناب عن النظر واللمس وسائر ما يلزم اجتنابه عن غير المحارم.

١٠- عدم تجاوز الحولين من بداية شرب الرضيع اللبن؛ لذا لو شرع الطفل بالرضاعة في الشهر الثاني من تولّده، فإن كانت بعض الرضاعة المعتبرة قد وقعت بعد دخوله في الشهر السادس والعشرين من بدو تولّده لا ينشُر رضاعه الحرمه، وإذا كان تمام المقدار المعتبر في الرضاعة وقع في الشهر الخامس والعشرين أو قبله، نشُر رضاعه الحرمه.

وأما هذا الأمر لا يعتبر في ولد المرضعة أو في ظهور لبنها؛ فلو مضى أكثر من حولين على إرضاع المرضعة طفلها، أو على ظهور لبنها وأرضعت بهذا اللبن طفلاً آخر بالشروط المعتبرة، أثر الرضاع في الحرمه.

٢٤٨٤ • كيفية نشر الحرمه بالإرضاع يوماً وليلة وبالدفعات • ذكرنا أنه يكفي في نشر الحرمه استمرار الرضاع يوماً وليلة ويشترط فيه أن تكون رضاعته - في هذه الفترة - كاملة (أي أن لا يبق الطفل جائعاً فيها وأن يرتضع متى شاء)، ولا فرق في ذلك أن يرتضع الطفل في كلّ دفعة رضعة كاملة، أو يرتضع ما يحتاجه في دفعات متعددة (أي يرتضع فيلعب أو ينام قليلاً، ثم يكمل الرضعة)، ولكن يجب أن لا يرتضع اللبن خلال تلك الفترة - اليوم - واللييلة - من امرأةٍ أخرى وأن لا يأكل الغذاء؛ نعم لا بأس بتناول ما يتعارف تناوله في أيام الرضاع، كما لو تناول مقداراً مختصراً من عرق التنعاع لأجل التخلص من نفخ المعدة.

والتقدير الآخر المذكور في الرضاع هو التقدير الكحي، أي خمس عشرة رضعة كاملة، ويشترط فيه أن لا يفصل بينها الرضاع من امرأة أخرى - ولو بالرضعة الناقصة - نعم، لا إشكال في تناول الغذاء الآخر. وأما التقدير الثالث أي اشتداد العظم وإنبات اللحم بشكل محسوس، فلا يضّر في ذلك لو أكل الطفل الغذاء أو ارتضع من امرأة أخرى في تلك الفترة.

٢٤٨٥ ♦ الأم والأب الرضاعيين / الأخ والأخت الرضاعيين ♦ لو أرضعت امرأة طفلاً بالشرائط المذكورة في المسائل السابقة، تصير المرأة الأم الرضاعية للطفل، ويصير الرجل - صاحب اللبن - الأب الرضاعي له، ويصبح الطفل الولد الرضاعي للمرأة والرجل، وكذلك يصير الطفل الأخ الرضاعي لأولادها النسبية؛ نعم لو كان للرجل أو للمرأة ولد رضاعي آخر، فيصير محرماً مع أولئك الأولاد فيما لو كان تمام اللبن من رجل واحد؛ لذا لو أرضعت المرأة طفلاً خمس عشرة رضعة، ثم طلقها زوجها وتزوجت من آخر وأرضعت من لبن زوجها الثاني طفلة خمس عشرة رضعة، لا يتحقق الأخوة بين الطفل والطفلة؛ وإن كانا من الأولاد الرضاعية للمرأة ولصاحب اللبن.

٢٤٨٦ ♦ رضاع عدة أطفال من لبن رجل واحد ♦ لو أرضعت امرأة عدة أطفال من لبن رجل واحد، انتشرت الحرمة بين الأطفال، وكذلك بينهم وبين المرأة وصاحب اللبن.

٢٤٨٧ ♦ نشر الحرمة بين أولاد الرجل من الرضاع مع تعدد الزوجة ♦ إذا كان للرجل زوجتان وأرضعت إحداهما طفلاً رضاعاً كاملاً، وأرضعت الأخرى طفلة رضاعاً كاملاً أيضاً، انتشرت الحرمة بين الطفل والطفلة، وكذلك بينهما وبين الرجل وزوجتيه. وكذا الحكم لو كان للرجل أكثر من زوجتين.

٢٤٨٨ ♦ عدم نشر الحرمة بين إخوة أحد الطفلين مع أخوات الآخري ♦ لو أرضعت امرأة طفلاً وطفلة من لبن رجل واحد رضاعاً كاملاً، لم يؤد ذلك إلى حرمة إخوة أحدهما على أخوات الآخري بالعكس. ولكن يجب على كل من المرأة المرضعة والرجل صاحب اللبن أن يحتاط ولا يتزوج مع أولاد أب الطفل أو الطفلة - النسبية - والرضاعية - وكذلك مع الأولاد النسبية لأنهما، كما لا يجوز لهما التعامل مع من ذكر كالمحارم من حيث النظر ونحوه.

٢٤٨٩ ♦ إذن الزوجة في تزويج زوجها من بنت أختها أو أخيها من الرضاعة ♦ لا يجوز للرجل الزواج بدون إذن زوجته مع بنت أختها ولا بنت أخيها من الرضاعة، ولكن لو كان متزوجاً قبلاً بإحداهن، صحّ زواج العمّة والحالة؛ وليس لهما فسخ العقد إذا اطلعا عليه.

٢٤٩٠ ♦ تزويج اللاتط مع أقرباء المملوط الرضاعية ♦ لا يجوز لرجل لاط - والعياذ بالله - بصبي أو بغلام

في أوائل بلوغه أن ينكح أخته أو ابنته أو حفيدته أو أمته أو جدته الرضاعيات - كما في النسيات -، بل لو كان الملوط قد تجاوز أوائل سن البلوغ، يجري على اللانط هذا الحكم على الأحوط أيضًا. ولولاط الشخص وهو صبي، فالاحتياط الاستحبابي المؤكد يقتضي عدم الزواج بالأشخاص المذكورين أيضًا. وعلى أي حال، لا يحرم أقارب اللانط على الملوط.

وإذا كان اللواط - والعياذ بالله - بعد الزواج، فإن كان ذلك مع الأخ الرضاعي للزوجة، بطل العقد وحرمت عليه الزوجة مؤبدًا (كما في النسي)، وإن كان مع غيره لا يبطل العقد ولا تتحقق الحرمة الأبدية.

٢٤٩١ ♦ التزويج من مرضعة الأخ ♦ يجب على الإنسان أن يحتاط ولا يتزوج مع المرأة التي أرضعت أخاه رضاعًا تامًا، وكذلك يجب أن لا يتعامل معها كحرم، مثلًا ينظر إلى شعرها أو يلمس بدنها.

٢٤٩٢ ♦ الجمع بين الأختين الرضاعيتين ♦ لا يجوز الجمع بين الأختين في النكاح ولو كانتا رضاعيتين، وإذا تبين بعد العقد أنهما أختان، بطلا - سواء كان إجراء عقدهما بصيغة واحدة أم بصيغتين -.

٢٤٩٣ ♦ من الأفضل ترك إرضاعه ♦ لا تحرم المرأة على زوجها لو أرضعت بلبنه الأشخاص الآتي ذكرهم، وإن كان الأفضل ترك إرضاعهم، وهم:

١- أخوها وأختها.

٢- أحفادها (مع الواسطة وبدونها).

٣- عمها وعمتها وخالها وخالتها (مع الواسطة وبدونها).

٤- أولاد عمها وخالها (من دون واسطة).

٥- أولاد الأخ (من دون واسطة) وأحفاده من ابنه (مع الواسطة وبدونها).

٢٤٩٤ ♦ زواج المرأة مع إرضاعها بعض أقرباء الرجل ♦ لو أرضعت امرأة أحد الأقارب لرجل - وإن لم يكن من لبنة - بالتفصيل الآتي ذكره، فالأحوط استحبابًا ترك الزواج مع ذلك الرجل، وإذا كانت المرأة قبل الإرضاع زوجة الرجل، لا يؤثر هذا الرضاع في حرمة المرأة عليه، ولكن الأفضل ترك الإرضاع، والأشخاص هم:

١- أخو زوجها وأخته.

٢- أحفاد زوجها (مع الواسطة وبدونها) وإن كانوا من زوجة أخرى.

٣- عم زوجها وعمته وخاله وخالته (مع الواسطة وبدونها).

٤- أولاد عمّة زوجها وأولاد خالته (من دون واسطة).

٥- أولاد أخت زوجها (من دون واسطة) وأحفادها من بنتها (مع الواسطة وبدونها).

٢٤٩٥ ♦ إرضاع أحد الزوجتين أقرباء الزوجة الأخرى ♦ إذا كان للرجل زوجتان، فأرضعت إحداها أحد أقارب الزوجة الأخرى بالتفصيل المذكور في المسألة ٢٤٩٣، لا تحرم الزوجة الثانية على زوجها، ولكن الأفضل ترك ذلك، فالأفضل عدم إرضاع الأخ أو الأخت للزوجة الأخرى أو عمتها أو عنتها أو خالها أو خالتها.

آداب الرضاعة

٢٤٩٦ ♦ أحقية الأم بإرضاع ولدها وأخذها الأجرة على ذلك ♦ ليس لإرضاع الولد أفضل من لبن أمه، وقد ورد في رواية أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «ما من لبن رضع به الصبي أعظم بركة عليه من لبن أمه».

والأم أحق بإرضاع ولدها من غيرها، ولها أن تأخذ الأجرة على ذلك من أبيه، وليس للأب تعيين غيرها لإرضاع الولد، إلا إذا طالبت الأم بأجرة أكثر، وللأم مطالبة الأب بأجرة إرضاع الولد فيما سبق، إلا في أربع صور:

١- لو قصدت التبرع في إرضاع الولد حين الإرضاع؛ مع علمها باستحقاق الأجرة.

٢- إذا لم تكن تعلم باستحقاق الأجرة، ولكنها مع ذلك قصدت إرضاع الولد مجتأناً مطلقاً (أي كان قصدها الإرضاع مجتأناً، سواء كان لها الحق في استحقاق الأجرة أم لا).

٣- لو أسقطت حقها بعد إرضاع الولد.

٤- لو قصد الأب التبرع وكانت مطالبته ظاهرة فيه.

٢٤٩٧ ♦ صفات المرضعة ♦ يستحب أن يختار لرضاع الولد، المرضعة الإمامية الاثني عشرية، ذات الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة التي تتصف بها الزوجة الصالحة، ويكره اختيار المرضعة الحمقاء أو الناصبية أو الكافرة أو المتولدة من الزنا، وكذلك يكره استرضاع المرأة الحاصل لبنها من الزنا كما يكره استرضاع المرأة المتغذية من المحرام (كالشراب ولحم الخنزير والميتة والمال المغصوب).

مسائل متفرقة في الرضاع

٢٤٩٨ ♦ الاسترسال في إرضاع الأطفال ♦ الأفضل ترك النساء الاسترسال في إرضاع الأطفال؛ وذلك حذراً من نسيان الرضاع وحصول الزواج المحرم فيما بعد من دون الالتفات إلى ذلك.

٢٤٩٩ ♦ أحكام الأقرباء الرضاعية ♦ الرضاع لا يوجب التوارث والمقوق الأخرى التي توجبها القربات (النسبية).

٢٥٠٠ ♦ مدة إرضاع الولد ♦ لا بد - في صورة الإمكان - إرضاع الولد واحدًا وعشرين شهرًا كاملًا، ويستحب إرضاعه أربعًا وعشرين شهرًا، أي بالمقدار الكامل، وأن لا يترك إرضاعه قبل ذلك؛ نعم لو اتفق أبواه على فطامه قبل إتمام الحولين من رضاعه لما فيه من المصلحة، بل قبل الواحد والعشرين شهرًا، فلا بأس به، وإن كانت الصورة الثانية خلاف الاحتياط الاستحبابي. ولا يرضع الطفل أكثر من الحولين، والرضاع بعد تجاوز الحولين من بداية الرضاع لا يوجب الحرمة الأبدية، ولا تستحق الأم الأجرة على ذلك.

٢٥٠١ ♦ إذن الزوج في إرضاع المرأة ولد الغير ♦ يجوز للمرأة إرضاع ولد الغير دون إذن زوجها ما لم يوجب تضييع حقه. ولا يجوز لها أن ترضع طفلًا رضاعًا كاملًا من دون غرض عقلائي أو بقصد إيذاء مؤمن؛ كأن يقصد من الرضاع حرمة الزوجة على زوجها، إلا مع رضا الزوجين بذلك، فلا يجوز للجدّة إرضاع أحفادها رضاعًا كاملًا من دون غرض عقلائي أو بقصد إيذاء ابنتها أو زوج ابنتها، إلا مع رضاها.

٢٥٠٢ ♦ كيفية محرمة زوجة الأخ ♦ لو أراد الشخص أن يجعل زوجة أخيه من محارمه، فله أن يعقد على بنت رضية عقدًا مؤقتًا بإذن ولتيا مع رعاية الشرائط الأخرى، ثم تقوم زوجة أخيه بإرضاعها رضاعًا كاملًا - ولكن يجب الاحتياط بأن تكون مدة العقد بمقدار تصل فيه البنت إلى السن الذي يتمكن الزوج من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع - وبعد أن تتم الرضاعة تصبح زوجة أخيه من محارمه، ولو أَرْضَعَتْ زوجة أخيه البنت من لبن أخيه، يبطل عقد البنت وحصلت المحرمة.

٢٥٠٣ ♦ اعتراف الرجل بمحرمة المرأة قبل العقد وبعده ♦ إذا اعترف شخص قبل العقد على امرأة بمحرميتها عليه، أو بأمر يوجب محرميتها عليه، كما لو قال: رضعت من لبن أُنْهَأ، لا تتغير وظيفته الشخصية؛ فلو كان معتقدًا بمحرميتها واقفًا، فليس له أن يتزوجها، وإذا كان شاكًا، فعليه العمل بوظيفة الشاك. وأما بالنسبة إلى الأشخاص الآخرين - المحاكم الشرعي وغيره -، فإن لم يثبت خلاف ما ادعاه ذلك الشخص، فيجب عليهم العمل طبق إقراره.

ولو اعترف بعد العقد بذلك، فلا تتغير وظيفته الشخصية أيضًا، وأما وظيفة الآخرين فإن ثبت ما ادعاه حسب ما جاء في القضاء - كما لو كان عنده البينة أو صدقت المرأة كلامه - فيجب على من احتمل صحة كلامه تصديقه، وبالتالي أن يحكموا ببطلان عقده، وما لم يثبت ما ادعاه فعليه الحكم بصحة زواجه.

وأما ما يتعلق بالمهر، فإن لم تحصل المقاربة بين المرأة وزوجها، أو كانت المرأة لم تعتقد حين المقاربة بجوازها شرعاً -سواء كانت تعتقد بحرميتها عليه أو كانت مرددة في ذلك-، لا تستحق المهر، وأما لو كانت تعتقد بجواز المقاربة شرعاً، تستحق المهر حينئذٍ، وأما من حيث المقدار، فإن كان المهر المستحق يختلف عن مهر المثل، فالأحوط المصالحة بينهما في مقدار التفاوت.

٢٥٠٤ ♦ اعتراف المرأة بمحرمة الرجل قبل العقد وبعده ♦ إذا اعترفت المرأة قبل الزواج مع شخص بأنها من محارمه، أو اعترفت بذلك بعد العقد، فالحكم كما ذكرناه في المسألة السابقة في اعتراف الرجل.

٢٥٠٥ ♦ طرق إثبات الرضاع المحزوم ♦ يثبت الرضاع المحزوم بعدة طرق:

١- اطلاع نفس الشخص، كما في اطلاع المرأة المرضعة أو صاحب اللبن.

٢- إخبار جماعة يحصل اليقين أو الاطمئنان من إخبارهم.

٣- شهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربعة نساء، مع تحقق العدالة في الشهود.

٤- اعتراف المرأة أو الرجل بالمحرمة لمن يحتمل صحة كلامهما.

وفي الموارد الثلاث الأخيرة لا يجب على المخبر والشاهد والمقر بيان خصوصيات الرضاع بالتفصيل. وكذلك لا يعتبر إحرار موافقتهم لنا في الشروط اللازمة، بل يكفي مجرد الاحتمال في موافقة رأيهم لرأينا وعدم سهوهم في الخصوصيات المعتبرة في الرضاع.

٢٥٠٦ ♦ الشك في تحقق الرضاع المحزوم ♦ لو شك في تحقق نشر المحرمة بالرضاع، فإن لم يثبت عندنا حصول الرضاع بأحد الطرق المذكورة في المسألة السابقة، لا تثبت العلاقة الرضاعية وإن حصل الظن بالرضاع، ولكن الأفضل الاحتياط.

كتاب الطلاق

٢٥٠٧ • شروط المطلق • يشترط في المطلق أن يكون عاقلاً ولا يكون له أقل من عشر سنوات، ولا يصح طلاق الصبي المميز لو كان عمره أقل من السن المذكور، ويشترط في الطلاق قصد الطلاق وانفصال الزوجة عن الزوجية وقد اعتبر العلماء الاختيار من شرائط صحة الطلاق فلو أكره على الطلاق لم يصح لكن نرى أن الإكراه على إجراء صيغة الطلاق لا يوجب بنفسه بطلانه. نعم لا يكون المكروه في الأغلب قاصداً إلى وقوع الطلاق واقعا بل يكون قاصداً لإجراء الصيغة فقط؛ لذا لا يقع الطلاق غالباً ولكن لو قصد المكروه الطلاق الشرعي لزوجته واقعا، يقع حينئذ.

٢٥٠٨ • شروط المرأة حين الطلاق • يشترط في الزوجة المطلقة أن تكون طاهرة من الحيض أو النفاس حين الطلاق، وأن لا يواقعها زوجها في ذلك الطهر وفي الحيض أو النفاس السابقين لذلك الطهر، وسيأتي تفصيل هذين الشرطين في المسائل الآتية.

٢٥٠٩ • عدم اعتبار طهر المطلقة في بعض الموارد • يصح طلاق الزوجة في حال الحيض أو النفاس في ثلاث صور:

- ١- إذا لم يدخل بها الزوج بعد الزواج.
- ٢- أن تكون الزوجة مستبينة الحمل، فإن لم يستبين حملها وطلّقها زوجها في حال الحيض، ثم علم بعد ذلك أنها كانت حاملاً، فعليه الاحتياط بأن يطلقها مرة أخرى، وما لم يفعل ذلك، فلا يتعامل معها معاملة الزوجة.
- ٣- إذا كان الزوج غائباً أو محبوساً أو غير ذلك بحيث لا يمكنه أو يتعسر عليه الاطلاع على حال زوجته من حيث الطهر وعدمه.

٢٥١٠ ♦ تبين طهارة المرأة أو عدم طهارتها حين الطلاق ♦ لو تيّن الشخص - في الموارد التي يشترط فيها طهارة المرأة من الحيض أو النفاس - أن زوجته طاهرة فطلقها، ثم تبين له وقوع الطلاق في حال الحيض أو النفاس، كان الطلاق باطلاً، ولو اعتقد بكونها في حال الحيض أو النفاس فطلقها، ثم تبين له أنها كانت طاهرة، صح طلاقها.

٢٥١١ ♦ طلاق الغائب مع علم الزوج بحيض المرأة أو نفاسها ♦ إذا علم أن زوجته في حال الحيض أو النفاس، ثم غاب عنها - كما لو سافر - وأراد أن يطلقها، فيجب عليه الترتيب مدة بحيث تخرج بها سريعاً عن الحيض أو النفاس ثم يطلقها.

٢٥١٢ ♦ طلاق الغائب مع إمكان الاطلاع على حال الزوجة ♦ إذا كان الشخص غائباً ويمكنه الاطلاع على حال زوجته - من دون مشقة - من حيث الطهر أو الحيض أو النفاس، فإن أراد أن يطلقها من دون استعمال حالها، وجب عليه الترتيب بحيث يطمئن فيها بطهارة زوجته من الحيض أو النفاس أو يحكم بطهارتها عن طريق العلامات التي حددها الشارع.

٢٥١٣ ♦ طلاق الزوجة بعد موافقتها ♦ لو واقع زوجته وكانت طاهرة، وأراد طلاقها، وجب عليه الصبر إلى أن تحيض ثم تطهر ثم يطلقها، نعم يصح طلاق التي لم تبلغ تسع سنوات أو المعلوم كونها حاملاً وإن وقع طلاقها بعد مقاربتها، وكذلك البانسة. بأن كانت للمرأة القرشية (وإن لم تكن من أولاد الرسول ﷺ) أكثر من ستين سنة قرية، وكانت لغير القرشية أكثر من خمسين.

٢٥١٤ ♦ تبين حمل المرأة بعد طلاقها في طهر الواقعة ♦ إذا واقع الشخص زوجته بعد أن طهرت من الحيض أو النفاس، ثم طلقها في الطهر الذي واقعها فيه فتبين له أنها كانت حاملاً حين وقوع الطلاق، فيجب الاحتياط بأن يطلقها مرة أخرى، وما لم يفعل ذلك، فلا يتعاملاً معاملة الزوج والزوجة.

٢٥١٥ ♦ طلاق الغائب مع مقاربتة الزوجة في حال الطهر ♦ لو قارب زوجته في حال الطهر من الحيض أو النفاس، ثم غاب عنها - كما لو سافر - وأراد طلاقها في السفر، فإن احتمل بقاء زوجته في حال الطهر، عليه أن يصبر شهراً واحداً ثم يطلقها، وسيكون طلاقها صحيحاً لو طلقها بعد مضي الفترة المذكورة وإن حصل له العلم بعد الطلاق بأنه قد وقع في طهر الواقعة أو في حال الحيض أو النفاس. وإذا تيّن الشخص الغائب بطهارة زوجته من الحيض أو النفاس، أو كانت زوجته محكومة بالطهارة سريعاً ولم يقاربها في ذلك الطهر، يصح طلاقها لو طلقها وإن انكشف بعد ذلك أنها كانت في طهر الواقعة أو في حال الحيض أو النفاس.

٢٥١٦ • طلاق المرأة التي لا تحيض • إذا أراد الشخص أن يطلق زوجته التي أكملت تسع سنوات ولم تصل إلى سنّ اليأس ولكنها لا تحيض على النحو المتعارف، فيجب عليه عدم مقاربتها ثلاثة أشهر قرينة ثم بعد ذلك يطلقها.

٢٥١٧ • صيغة الطلاق • يجب أن يقع الطلاق بالصيغة الصحيحة وبكلمة «طالق»، وعلى المشهور أن تكون الصيغة بالعربية، وأن يسمعها رجلان عادلان، ويجب تعيين المرأة إذا لم تكن معيّنة؛ لذا لو أراد الزوج إجراء صيغة الطلاق وكان اسم الزوجة -مثلاً- «فاطمة» فيقول: «زُوجتي فاطمة طالق»، ولو وكل غيره فيقول الوكيل: «زُوجَةُ مَوْكَلِي فاطمة طالق».

٢٥١٨ • الانفصال في النكاح الموقت • لا طلاق في الزواج الموقت، فلو تزوج امرأة زواجاً مؤقتاً -مثلاً- لشهر أو سنة فإنها تنفصل عنه بمجرد انقضاء المدة المقررة أو بهبتها ما بقي منها كما يفسخ عقدها بواسطة الرضاع وأمثال ذلك. ولا يشترط في ذلك أن تكون المرأة طاهرة من الحيض والنفاس ولا يشترط الإشهاد أيضاً.

عدة الطلاق

٢٥١٩ • من لا عدة لها من النساء • ليس على المرأة عدة إذا طلقها زوجها قبل الدخول بها كما ليس على المرأة اليائسة عدة ولا على المرأة التي لم تكمل تسع سنوات، أي يُسمح لهما بالزواج بعد الطلاق مباشرة سواء حصلت المقاربة معهما أم لا.

٢٥٢٠ • مقدار عدة الطلاق • المرأة التي أكملت تسع سنوات وقبل بلوغها سنّ اليأس إذا طلقها زوجها بعد الدخول بها، وجبت عليها العدة، أي لا يجوز الزواج إلا بعد أن تمّ طهرها الثالث، وبحسب الطهر الفاصل بين الطلاق وحيضها طهرًا واحدًا ولو كان مقدارًا قليلاً. وأما إذا طلقها قبل الدخول، فلا عدة عليها، ويصحّ زواجها بعد الطلاق مباشرة.

٢٥٢١ • عدة المرأة التي لا تحيض • إذا كانت المرأة في سنّ من تحيض عادة ولكنها لا تحيض، أو كانت ترى الحيض ولكن كانت الفاصلة بين الحيضتين ثلاثة أشهر أو أكثر، فإن طلقها زوجها بعد المقاربة، يجب عليها أن تعتدّ بعد الطلاق ثلاثة أشهر قرينة.

٢٥٢٢ • كيفية محاسبة مدة العدة • تنتهي عدة المرأة التي عدتها ثلاثة أشهر في نفس ذلك اليوم

التي طلقت فيه من الشهر الرابع، والأحوط استحباباً أن لا تتزوج المطلقة قبل مضي ٩٠ يوماً من زمان الطلاق وأن تجتنب عن الأمور المحرمة في العدة.

٢٥٢٣ ♦ عدة الحامل ♦ تنقضي عدة المطلقة الحامل بوضع حملها، سواء كان الحمل تاماً أو سقطاً فعلى هذا لو كان الوضع أو السقط بعد الطلاق -مثلاً- بساعة تتم عدتها، ولا فرق بين أن يكون الولد عن نكاح صحيح أو عن وطئ شبهة لكن لو كانت حملت من الزنا أو حملت من غير زوجها شبهة ثم طلقها زوجها لم يكن وضع الحمل موجباً للخروج من العدة، بل تكون عدتها كالمطلقة غير الحامل.

٢٥٢٤ ♦ عدة المتمتع بها ♦ المرأة المتمتع بها التي أكملت تسع سنوات ولم تبلغ حدّ اليأس وكانت مدخولاً بها إذا انقضت مدة نكاحها أو وهبها زوجها المدة أو انفسخ نكاحها للرضاع ونحوه، فيجب عليها العدة، فإن كانت ممن تحيض فعدتها بمقدار حيضة واحدة كاملة، ويستحبّ بل الموافق للاحتياط الاستحبابي أن تعتدّ حيضتين كاملتين، وإن كانت لا تحيض فعدتها خمسة وأربعون يوماً، وهذا فيما إذا كانت حائلاً وأما عدة الحامل المتمتع بها فوضع حملها -سواء كان تاماً أو سقطاً- كما ذكرنا ذلك في المسألة السابقة.

٢٥٢٥ ♦ مبدأ عدة الطلاق ♦ تبدأ عدة الطلاق من حين الانتهاء من إيقاع صيغة الطلاق، سواء علمت المطلقة بذلك أم لا، فلو علمت بالطلاق بعد انقضاء العدة، لا يجب عليها العدة مرة أخرى. وكذلك لو طلق وكيل الزوج الزوجة مع عدم علم الزوج، ثم علم بذلك بعد انتهاء العدة بأنّ وكيله قد طلق زوجته، لا يجب على الزوجة العدة مرة أخرى.

عدة الوفاة

٢٥٢٦ ♦ عدة المتوفى عنها زوجها ♦ عدة المتوفى عنها زوجها إذا لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشرة أيام، ولو كانت زوجة موقتة، أو كانت من النساء اللاتي ليس عليهنّ عدة الطلاق، وأما إذا كانت حاملاً فعليها أن تعتدّ بأبعد الأجلين من وضع الحمل -أو سقطه- ومضى أربعة أشهر وعشرة أيام. وتسمى هذه العدة بعدة الوفاة.

٢٥٢٧ ♦ مبدأ عدة الوفاة ♦ يجب على المرأة في عدة وفاة زوجها الحداد؛ وذلك بترك الزينة ولبس الثياب الملونة والترزين بالكحل وغير ذلك.

- ٢٥٢٨ • وظيفة المرأة في عدة الوفاة • تبدأ عدة الوفاة من حين اطلاع الزوجة على وفاة زوجها.
- ٢٥٢٩ • تبين حياة الزوج بعد تبين المرأة بموته والتزويج بالآخر • إذا تبينت المرأة بوفاة زوجها فتزوجت بعد إتمام عدة الوفاة، ثم تبين بعدها أنه كان في قيد الحياة حين يقينها بموته ومات بعد ذلك الوقت، وجب عليها مفارقة زوجها الثاني وأن تعتد عدة الوفاة لزوجها الأول من حين وصول خبر موته الصحيح إليها، وأن تعتد أيضاً عدة الوطي بالشبهة - وهي عدة الطلاق إذا كانت الشبهة في العقد الدائم وعدة المتعة إذا كانت الشبهة فيها- لزوجها الثاني إذا كان قد قاربها.
- والظاهر تداخل عدة الوفاة مع عدة الوطي بالشبهة، ولا يجب أن تعتد بعدتين منفصلتين، بل تنتهي عدة المرأة بانقضاء أبعدهما أجلاً.
- ٢٥٣٠ • قول المرأة في انقضاء عدتها • إذا ادعت المرأة انقضاء عدتها، فيسمع قولها ما لم يحصل الاطمئنان بخلاف ذلك.

الطلاق البائن والرجعي

- ٢٥٣١ • الطلاق البائن وأقسامه • الطلاق البائن هو الذي لا يحق بعده للزوج الرجوع فيه إلى الزوجة إلا بعقد جديد، وهو على ستة أقسام:
- ١- طلاق المرأة التي لم تكمل تسع سنوات قرنية.
 - ٢- طلاق اليائسة.
 - ٣- طلاق المرأة بعد العقد وقيل الدخول بها.
 - ٤- الطلاق الثالث للمرأة التي طلقها ثلاث مرات.
 - ٥- طلاق الخلع والمباراة.
 - ٦- طلاق الحاكم لزوجة الرجل الممتنع عن الطلاق وعن الإنفاق عليها.
- وسياقي أحكام ذلك فيما بعد.
- وأما غير الأقسام المذكورة فهو طلاق رجعي، وهو الذي يحق للزوج فيه مراجعة زوجته ما دامت هي في العدة.

- ٢٥٣٢ • أحكام الطلاق الرجعي • يحرم على الزوج إخراج زوجته المطلقة رجعيًا من بيته التي كانت فيه حين الطلاق، إلا في بعض الحالات التي ذكرت في الكتب المفصلة. وكذلك يحرم عليها الخروج من

البيت من دون إذن زوجها إلا لضرورة.

أحكام الرجوع

٢٥٣٣ • كيفية الرجوع في الطلاق الرجعي • يجوز في الطلاق الرجعي أن يرجع الزوج إلى زوجته

بنحوين:

- الأول: أن يتكلم بكلام يفهم منه الرجوع إلى زوجته، أو يقوم بعمل يفهم منه هذا المعنى أيضًا، كما لو قبل زوجته.
- الثاني: أن يقوم بوطي زوجته؛ وإن لم يكن قصده الرجوع ولكن مع ذلك يتحقق به الرجوع.

٢٥٣٤ • الرجوع بلا إسهاد واطلاع الزوجة • لا يشترط الإسهاد في الرجوع، كما لا يعتبر فيه اطلاع الزوجة عليه، بل لو رجع إليها من دون اطلاع أحد، صح الرجوع. ولكن لو ادعى الزوج بعد انقضاء العدة بأنه قد رجع في العدة، ولم تصدق الزوجة بذلك، وجب على الزوج - حينئذٍ - إثبات ما ادعاه.

٢٥٣٥ • تخلف الزوج عما صالح عليه من عدم الرجوع • إذا طلق زوجته طلاقًا رجعيًا، ثم صالحها على أن لا يرجع إليها بإزاء مال أخذه منها، صحّت المصالحة، ويجب عليه أن لا يرجع، ولكن لا يسقط حقّه من الرجوع فلورجع إليها صحّ رجوعه و تعود الزوجية.

٢٥٣٦ • الطلاق ثلاثًا والمحلل • لو طلق زوجته مرتين ورجع بعد كل طلاق أو طلقها مرتين وبعدها كل طلاق عقد عليها، تحرم عليه بعد الطلاق الثالث، ولكن لو نكحت زوجها غيره بعد الطلاق الثالث تحلّ على زوجها الأول بأربعة شروط، فيجوز له أن يعقد عليها مرة أخرى:

- الأول: أن يعقد الزوج الثاني على المرأة عقدًا دائمًا، فلو عقد عليها عقدًا مؤقتًا ثمّ فارقتها، فلا تحلّ لزوجها الأول.
- الثاني: أن يدخل بها الزوج الثاني.
- الثالث: أن يطلقها الزوج الثاني، أو يفسخ عقدها، أو يفسخ عقد الزوجة لأحد الأسباب كالرضاع، أو موت زوجها الثاني.
- الرابع: انقضاء عدة الوفاة أو عدة الطلاق من الزوج الثاني.

طلاق الخلع

٢٥٣٧ • تعريف الخلع • طلاق الخلع: هو طلاق المرأة الكارهة لزوجها؛ وذلك بهبة مهرها أو مال آخر حتى يطلقها زوجها.

٢٥٣٨ • صيغة الطلاق الخلعي • لو أراد الزوج إنشاء صيغة الطلاق الخلعي، فيجب تعيين الزوجة بنحو ما، فإن كان اسم الزوجة -مثلاً- «فاطمة»، يقول الزوج: «زوجتي فاطمة خَلَفْتُها على ما بَدَلْتُ»، والأحوط استحباباً أن يتبعها بصيغة الطلاق بأن يقول مثلاً «فهي طالق».

٢٥٣٩ • كيفية قراءة الصيغة في طلاق الخلع • إذا وكلت المرأة شخصاً في بذل مهرها لزوجها، وكله زوجها أيضاً في طلاقها، وكان اسم الزوج -مثلاً- «محمد» واسم الزوجة «فاطمة»، يقول الوكيل في إجراء صيغة الطلاق هكذا: «عن مُوَكَّلتي فاطمة بَدَلْتُ نَهْزها لمُوَكَّلتي مُحَمَّدٍ لِيَخْلَعُها عَلَيَّ»، ثم يقول بعد ذلك فوراً: «زوجة مُوَكَّلتي خَلَفْتُها على ما بَدَلْتُ»، والأحوط استحباباً أن يتبعها بصيغة الطلاق، بأن يقول -مثلاً-: «هي طالق» أو «فهي طالق». ولو وكلت المرأة الوكيل ببذل غير المهر إلى الزوج ليطلقها، استبدل الوكيل كلمة المهر بالشيء الذي بذلته، كما لو بذلت قطعة من الأرض -مثلاً- فعليه أن يقول: بَدَلْتُ الأرض.

طلاق المبراة

٢٥٤٠ • تعريف طلاق المبراة • إذا كره كل من الزوجين للآخر، وبذلت الزوجة مالاً إلى زوجها ليطلقها، سمي هذا الطلاق بـ«طلاق المبراة».

٢٥٤١ • صيغة طلاق المبراة • لو أراد الزوج إجراء صيغة طلاق المبراة، فيجب عليه تعيين المرأة بنحو ما، مثلاً إن كان اسم الزوجة «فاطمة» يقول: «بارأت زُوجَتي فاطمة على ما بَدَلْتُ» ولو وكل غيره يقول الوكيل: «عن قبيل مُوَكَّلتي بازأت زُوجَتَهُ فاطمة على ما بَدَلْتُ» ويجب الاحتياط -في صورتين- بإتباعها بصيغة الطلاق بأن يقول -مثلاً-: «هي طالق» أو «فهي طالق»، ولو استبدل كلمة «على ما بَدَلْتُ» بـ«بما بَدَلْتُ»، فلا إشكال فيه.

٢٥٤٢ • اشتراط العربية في صيغة طلاق الخلع أو المبراة • يشترط أن تكون صيغة طلاق الخلع أو المبراة بالشكل الصحيح، والمشهور على اشتراط العربية فيها، والظاهر عدم اشتراط العربية للبذل

فصح للزوجة بذل مالها لزوجها باللغة الفارسية - مثلاً - .

٢٥٤٣ ♦ كيفية الرجوع في طلاق الخلع والمباراة ♦ إذا رجعت المرأة عن بذلها في أثناء عدّة طلاق الخلع أو المباراة، جاز للزوج الرجوع إليها من دون عقد جديد.

٢٥٤٤ ♦ مقدار المال الذي يأخذه الزوج لطلاق الخلع والمباراة ♦ المال الذي يأخذه الزوج لطلاق المباراة يجب أن لا يكون أكثر من مستى المهر، بخلاف الخلع، فلا إشكال في كونه أكثر.

أحكام متفرقة في الطلاق

٢٥٤٥ ♦ عدة وطى الشبهة ♦ لو وطأ امرأة أجنبية ظاناً بأنها زوجته، تجب عليها العدة سواء كانت المرأة عالة بأنه ليس بزوجها أو ظنت أنه زوجها.

٢٥٤٦ ♦ عدة الزنا ♦ إذا زنى بامرأة يعلم بأنها ليست بزوجته، فلا تجب عليها العدة سواء علمت المرأة أنه ليس بزوجها أو اعتقدت أنه زوجها؛ لكن يجب عليها الصبر للزواج والدخول بتفصيل تقدم في المسألة ٢٤٠٨.

٢٥٤٧ ♦ الزواج من امرأة بعد ترغيبها بالطلاق عن زوجها ♦ لو خدع شخص امرأة ذات بعل أن يتزوجها بعد الطلاق من زوجها، فطلقها زوجها وتزوجها ذلك الشخص، صح الطلاق وكذلك صح الزواج من الزوج الثاني، ولكن قد ارتكبا معصية كبيرة.

٢٥٤٨ ♦ اشتراط كون اختيار الطلاق بيد الزوجة ♦ إذا اشترطت الزوجة على زوجها أن يكون اختيار الطلاق بيدها فيما لو سافر أو إذا لم ينفق عليها - مثلاً - ستة أشهر، بطل الشرط. وأما لو اشترطت عليه أن تكون وكيلة عنه فيما لو سافر أو لم ينفق عليها ستة أشهر، فإن لم يعزلها الزوج عن الوكالة أو عزلها ولكن لم يبلغها خبر العزل وطلّقت الزوجة نفسها، صح الطلاق.

والمجديري بالذكر أن شرط عدم العزل إذا كان على نحو شرط النتيجة بأن لم تنعزل المرأة عن الوكالة وإن عزلها الزوج وبلغها العزل، لم يصحّ وإذا كان على نحو شرط الفعل بأن يكون العزل محزماً تكليفاً على الزوج صحّ لكن لو عصى الزوج وعزلها وبلغها ذلك تنعزل عن الوكالة.

ولا فرق في هذه المسألة بين أن يكون الشرط في ضمن عقد النكاح أو في ضمن عقد آخر، أو بعنوان عقد مستقل بين الزوج والزوجة.

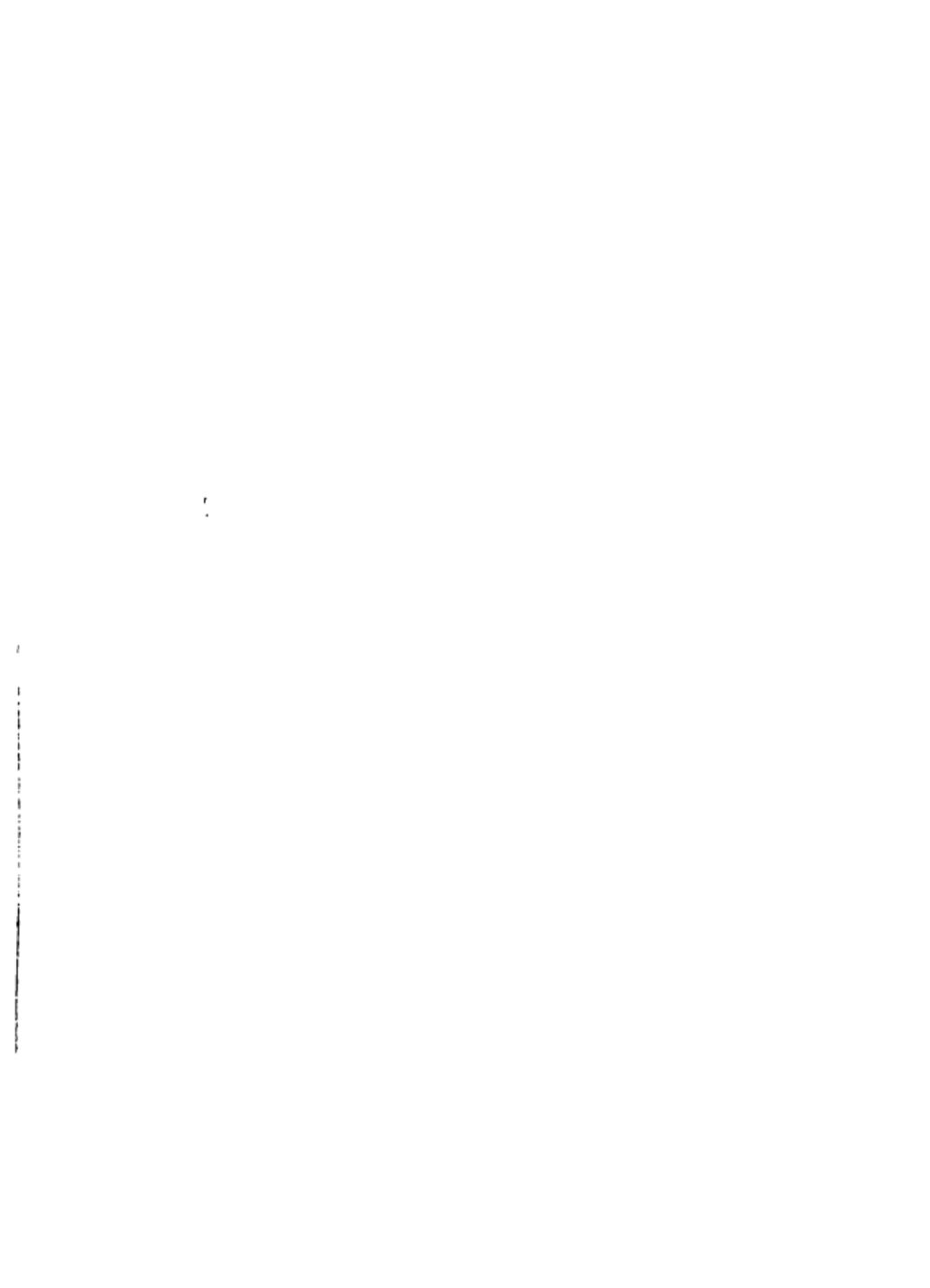
٢٥٤٩ ♦ **زواج المرأة المفقود زوجها** ♦ إذا فقد زوج المرأة، وأرادت أن تتزوج غيره، فعليها أن تراجع المحاكم الشرعي وتعمل بما يقرره.

٢٥٥٠ ♦ **كيفية طلاق المجنون** ♦ يجوز لأب المجنون أو جدّه لأبيه أن يطلق زوجة المجنون إلا إذا كان في الطلاق مفسدة للمجنون.

٢٥٥١ ♦ **طلاق المولى من جانب الصبي** ♦ إذا تزوج الصبي أبوه أو جدّه لأبيه زواجاً مؤقتاً، جاز لهما أن يهبا مدة الزواج مع المصلحة وإن كان مقداراً منها في زمان بلوغه، كما لو كانت مدة المتعة سنتين و عمر الصبي أربعة عشر سنة. ولا يجوز لهما تطليق زوجته الدائمة.

٢٥٥٢ ♦ **الزواج مع المرأة المطلقة من دون إحراز عدالة الشهود** ♦ لو أحرز الشخص عدالة شخصين؛ عن طريق العلامات المعينة في الشرع وأشهدهما على طلاق زوجته، فالشخص الآخر الذي لا يرى عدالة هذين الشاهدين، ليس له أن يعقد تلك المرأة لنفسه أو لغيره، ولكن لو شك في عدالة هذين الشخصين، يجوز له أن يتزوج مع تلك المرأة أو يعقدها لغيره بعد انقضاء عدتها، وإن كان الأحوط استحباباً ترك الزواج معها أو عقدها لغيره.

٢٥٥٣ ♦ **الأحكام المترتبة على الطلاق من دون اطلاع الزوجة** ♦ لو طلق زوجته دون أن تعلم بذلك، وبذل لها النفقة كما كان يبذل لها عند ما كانت زوجته، ثم أخبرها بعد سنة -مثلاً- بأنه طلقها قبل سنة وأثبت ذلك شرعاً، جاز له أن يسترد ما بذله لها فيما لوبقيت أعيانها، ولكن لا يجوز له مطالبتها بالأشياء التي صرفتها.



كتاب الغصب

الغصب هو الاستيلاء على مال الغير أو حقّه عدوانًا، وهو من الكبائر، ومرتكبه يستحقّ العذاب الشديد يوم القيامة. ولقد روي عن النبي ﷺ: «من غصب شبرًا من الأرض طوّقه الله من سبع أرضين يوم القيامة».

٢٥٥٤ ♦ غصب حقّ الانتفاع ♦ إذا منع الشخص الناس من الاستفادة من المسجد أو المدرسة أو المحسر وغيرها من الأماكن التي بنيت للمنفعة العامة، فهو غاصب لحقّهم، وكذلك لو منع شخصًا الانتفاع من المكان الذي سبق إليه.

٢٥٥٥ ♦ تصرف الراهن فيما يضعه عند المرتهن ♦ الشيء الذي يضعه الراهن عند المرتهن يجب أن يكون بيد المرتهن؛ حتى إذا لم يدفع الراهن دينه يأخذ المرتهن حقّه من العين المرهونة، فلو أخذ الراهن منه ذلك قبل أداء الدين، فقد غصب حقّه.

٢٥٥٦ ♦ مطالبة العين المرهونة المغصوبة ♦ لو غُصبت العين المرهونة فلكلّ من الراهن والمرتهن مطالبة الغاصب بها، فإذا استرجعها فهو ما زال رهنًا أيضًا، ولو تلفت ودفع الغاصب بدلها، يصير البديل عينًا مرهونة بيد المرتهن.

٢٥٥٧ ♦ ردّ العين المغصوبة إلى مالكيها أو وكيله ♦ يجب على الغاصب الإسراع في ردّ العين المغصوبة إلى المغصوب منه أو وليّه، ولو سلّمها إلى الوكيل فكأنّه سلّمها إلى صاحب العين المغصوبة.

٢٥٥٨ ♦ منفعة العين المغصوبة ♦ إذا حصلت للمغصوب منفعة كانت لصاحبه فلو غصبت شاة فولدت حملًا، فيكون ذلك لصاحب المال. ولو غصب دارًا، وجب عليه دفع أجرتها وإن لم يسكن فيها، إلّا إذا كان المالك لا يستطيع الاستفادة من تلك الدار بالإجارة أو غير ذلك حتى ولو لم يحصل

الغصب، فلا يجب على الغاصب - حينئذٍ - دفع أجرتها ما لم يسكن فيها.

٢٥٥٩ ♦ غصب مال الصبي والمجنون والسفيه ♦ لو غصب مال الصبي غير البالغ أو المجنون أو السفيه، وجب عليه ردّه إلى وليّهم، وإذا لم يدفعه إلى الولي أو سلّمه بيد الصبي أو المجنون أو السفيه ثمّ تلف، ضمن الغاصب.

٢٥٦٠ ♦ اشتراك الاثنيين في الغصب ♦ لو اشترك اثنان في الغصب، ضمن كلّ منهما بنسبة الاستيلاء على الشيء المغصوب، إلّا إذا كان لكلّ واحد منهما استيلاء كامل على ذلك الشيء فيضمن كلّ واحد منهما تمامه؛ وإن كان أحدهما لوحده لا يتمكّن من غصبه.

٢٥٦١ ♦ اختلاط المال المغصوب بغيره ♦ لو غصب مالاً و خلطه بغيره، كما لو غصب الحنطة و خلطها بالشعير، فإن أمكن تمييز أحدهما عن الآخر ولو بمشقة، يجب على الغاصب أن يميّزه ويردّه إلى مالكه، إلّا إذا علم بأنّ المالك يرضى بنحو آخر.

٢٥٦٢ ♦ إحداث العيب في المال المغصوب ♦ إذا غصب شيئاً يحرم صنعه ولا يحرم اقتناؤه ثمّ أحدث فيه العيب فيجب عليه ردّه إلى صاحبه مع تفاوت القيمة. وكذلك لو غصب قرطاً - مثلاً - ثمّ خرب بيده، ثمّ قال للمالك أنا أسويّه كما كان؛ وذلك فراراً من دفع الأرش (التفاوت في القيمة)، فلا يجب على المالك القبول، كما أنّ المالك ليس له إجبار الغاصب بصياغة الشيء وإرجاعه كالسابق، إلّا إذا لم يكن هناك مشقة على الغاصب، فيجوز للمالك - حينئذٍ - إجباره على ذلك.

٢٥٦٣ ♦ ازدياد قيمة المال بإحداث الغاصب فيه تغييراً ♦ لو غصب شيئاً وأحدث فيه تغييراً بحيث أصبح أفضل من السابق، كما لو غصب ذهباً وصنعه قرطاً، فإن قال صاحبه: أعطني ما غصبته بهذه الصورة، يجب عليه دفعه إليه كذلك، ولا يحقّ له المطالبة بالأجرة، بل لا يجوز له إعادة العين المغصوبة إلى حالتها السابقة بدون إذن المالك، وإذا أعادها بدون إذن المالك فعليّه أن يدفع مع ردّ العين تفاوت قيمته مصاغاً و قيمته غير مصاغ.

٢٥٦٤ ♦ طلب المالك إرجاع العين المغصوبة إلى حالتها الأولى ♦ لو غصب شيئاً وأحدث فيه تغييراً بحيث أصبح أفضل من السابق، ولكن طلب المالك من الغاصب إرجاع العين المغصوبة إلى حالتها الأولى، وجب ذلك على الغاصب، ولو حصل النقصان في القيمة بسبب إرجاع العين إلى حالتها السابقة، وجب على الغاصب دفع التفاوت إلى المالك. لذا لو غصب ذهباً وصنع منه قرطاً و طلب المالك من الغاصب إعادته إلى حالته الأولى وكانت قيمة الذهب بعد إذابته أقلّ ممّا عليه

قبل صياغته قرطاً، وجب عليه دفع التفاوت، نعم إذا كان النقصان في القيمة نتيجة للاختلاف الموجود في سعر السوق (لا بسبب التغيير الذي حصل في الذهب أو بخصوصياته)، فلا يجب دفع التفاوت في القيمة حينئذٍ.

٢٥٦٥ ♦ الزرع والغرس في الأرض المغصوبة • لو غصب أرضاً فزرعها أو غرسها، فالزرع والأشجار وثمارها للغاصب. وإذا لم يرش المالك ببقائها في أرضه، وجب على الغاصب إزالة الغرس والزرع من الأرض فوراً وإن تضرر بذلك، ويجب عليه أيضاً دفع أجرة الأرض في المدة التي زرع فيها وغرس، كما عليه إصلاح ما حدث من تغيير في الأرض كطعم الحفر-مثلاً- وإذا نقصت قيمة الأرض بسبب ذلك، فيجب عليه دفع التفاوت في القيمة أيضاً، وليس له إجبار المالك على بيع الأرض له أو إجارتها إياه، كما أنه ليس للمالك إجبار الغاصب على بيعه الغرس والزرع أيضاً.

٢٥٦٦ ♦ رضا المالك ببقاء غرس الغاصب أو زرعه في أرضه • إذا رضي المالك ببقاء غرس الغاصب أو زرعه في أرضه، فلا يجب على الغاصب قلعهما، ولكن لزمته أجرة الأرض من حين غصبها إلى زمان رضا المالك بالبقاء.

٢٥٦٧ ♦ تلف المال الغصبي • الأشياء على قسمين: القيمي والمثلي والمراد من «القيمي» هو الشيء الذي لا يكون تحصيل مماثله من جميع الجهات ميسوراً لغالب الناس.

و«المثلي» هو الشيء الذي يكون تحصيل مماثله من جميع الجهات ميسوراً لغالب الناس.

وإذا تلف الشيء المغصوب في يد الغاصب وكان من الأشياء القيميّة مثل البقر والغنم، وجب عليه دفع قيمته، ولكن لو كان الغاصب يملك مثل ذلك الشيء التالف من جميع الخصوصيات، كما لو ملك في ذمة شخص شاة تنطبق خصوصياتها على جميع خصوصيات الشاة التي تلفت في يده، أو كان تهيئة ذلك الشيء يسهل على الغاصب، فيجوز-حينئذٍ- للمالك إجبار الغاصب على دفع مثل الشيء التالف، ولكن إذا كان تهيئة المثل يتعسر على الغاصب أو يلزم تهيئته دفع أكثر من قيمته، فلا يجب عليه دفع المثل حينئذٍ، بل يجوز له دفع قيمته إلى المالك، ولو اختلفت قيمته السوقية، فعليه دفع قيمته يوم التلف وإن كان الأحوط استحباباً دفع أعلى القيم من حين الغصب إلى زمان الأداء.

٢٥٦٨ ♦ ارتفاع قيمة العين السوقية • لو كان المغصوب التالف «قيميّاً» كالشاة، ولم تختلف قيمتها السوقية ولكن حصل فيها الارتفاع في القيمة في المدة التي كانت عنده لجهة من الجهات -كالمسمن وجودة اللحم-، فيجب عليه دفع أعلى القيم في الفترة التي كانت العين المغصوبة عنده.

٢٥٦٩ ♦ دفع العوض إذا كان المغصوب مثلثاً ♦ إذا كان المغصوب التالف مثلثاً، كالحنطة والشعير، وجب عليه دفع مثل ذلك الشيء المغصوب ويجب أن تتحد خصوصياته مع الشيء التالف.

٢٥٧٠ ♦ غصب المال المغصوب ♦ إذا غُصبت العين من مالها، ثم غصبها آخر من الغاصب، فتلفت عنده، فللمالك مطالبة أي واحد منهما بالبدل أو يأخذ البدل من كليهما (من كل واحد منهما بعض البدل)، وإن رجع المالك ببديل ماله إلى الأول، جاز للأول الرجوع بما دفعه على الثاني، وأما لورجع المالك على الثاني (الذي تلفت العين المغصوبة بيده)، فليس للثاني الرجوع بما دفعه على الأول.

٢٥٧١ ♦ التصرفات المترتبة على المعاملة الفاسدة ♦ إذا كان المبيع فاقداً للشرط من شروط صحة البيع، كما لو باع ما يباع بالوزن من دون توزينه، فالبيع باطل فإن رضي البائع والمشتري - مع قطع النظر عن المعاملة - بتصرف كل واحد منهما في مال الآخر، فلا إشكال فيه، وإلا كان كل من العوضين كالمال المغصوب يجب رده إلى مالكه، ولو تلف في يد الآخر وجب ردّ عوضه؛ سواء علم ببطلان المعاملة أم لا.

٢٥٧٢ ♦ تلف المال عند المشتري قبل الشراء ♦ إذا أخذ مالا من البائع لمشاهدته أو لبيع عنده مدة ليشتريه فيما لورضي به، فإن تلف ذلك المال في يده، فلا يضمنه المشتري إذا لم يكن ذلك عن إفراطه أو تفرطه.

كتاب اللقطة

٢٥٧٣ • عنور مال لا علامة عليه • المال الذي يعثر عليه الإنسان إذا لم تكن فيه علامة يُعرف بها صاحبه، فعليه الاحتياط بأن يتصدّق به بإذن من الحاكم الشرعي وليس له أن يملكه، إلا إذا كانت قيمته أقل من الدرهم فيجوز له - حينئذٍ - تملكه، (و على المشهور الدرهم ١٢،٦ حصة من الفضة المسكوكة، ولقد تقدّم تحقيق لمقدار الدرهم في المسألة ١٨٧٢).

٢٥٧٤ • العثور على مال فيه علامة • إذا وجد شيئاً فيه علامة، فإن عرف صاحبه ولكنه لا يعلم برضاه، فلا يجوز له التقاطه بدون إجازته؛ إلا إذا اعتبر ذلك إحساناً إلى مالكه - كما لو كان في معرض التلف -، فيجوز له حينئذٍ التقاطه بقصد حفظه لمالكه، وإن لم يكن صاحبه معلوماً وكانت قيمته أقل من الدرهم، يجوز له التقاطه بقصد تملكه.

٢٥٧٥ • العثور على مال فيه علامة مع بلوغ قيمته درهماً • إذا وجد شيئاً عليه علامة بحيث يمكن بواسطتها معرفة صاحبه فإن بلغت قيمة الشيء درهماً، وجب تعريفه في محلّ اجتماع الناس سنة ولا فرق بين أن يعلم أنّ هذا المال لمسلم أو لكافر محترم ماله، ولا يشترط المباشرة في التعريف بل للملتقط استنابة غيره مع الاطمئنان بأنّه سيقوم بالإعلان.

٢٥٧٦ • عدم العثور على صاحب المال بعد تعريفه سنة • إذا وجد مالاً و عرفه سنة ولم يعثر على صاحبه وكان المال قد عثر عليه في غير الحرم، فيجوز للملتقط تملكه أو الاحتفاظ به ليدفعه إلى صاحبه إذا عثر عليه أو التصدّق به.

٢٥٧٧ • ضمان المال بعد تعريفه سنة • لو عرف اللقطة سنة ولم يعثر على صاحبها ثم احتفظ بها ليدفعها إليه فتلفت، فلا ضمان على الملتقط فيما لو لم يقرط في الحفظ، وأما لو أخذها لنفسه ضمن،

وإذا تصدق بها فإن رضي صاحب المال بالصدقة فتوايها له، وأما لو لم يرض بذلك وأراد بدل ماله، فتكون ثواب الصدقة - حينئذٍ - للمتصدق (الملتقط).

وفي سائر مسائل هذا الفصل أيضاً لو جاز التصدق فإذا لم يرض صاحبها بالصدقة، ضمن المتصدق.

٢٥٧٨ ♦ ترك تعريف اللقطة ♦ إذا ترك الملتقط عمداً التعريف باللقطة طبق ما ذكرناه، فبالإضافة إلى ارتكابه المعصية يجب عليه التعريف بها أيضاً بعد ذلك.

٢٥٧٩ ♦ لقطة الحرم ♦ إذا عثر على مالٍ في الحرم (محدودة معلومة ومشخصة من مكة وحواليها) فليس له أن يلتقطه، بل يتركه في محله، سواء بلغت قيمته الدرهم أم لا، إلا إذا أخذه بقصد الإعلان عنه والعثور على مالكة، وإذا عثره ولم يعثر على المالك فيتصدق به أو يحتفظ به إلى الوقت الذي يحتمل فيه العثور عليه.

٢٥٨٠ ♦ عثور المجنون أو الصبي على اللقطة ♦ إذا كان الملتقط مجنوناً أو صبيّاً غير بالغ، وجب على وليّهما تعريف اللقطة، ثم بعد ذلك مع رعاية مصلحة الملتقط إما يقوم الولي بتمليكها للمجنون أو الصبي أو يتصدق بها أو يحفظها للملكها.

٢٥٨١ ♦ يأس الملتقط من الظفر بمالك اللقطة في أثناء السنة ♦ إذا ينس الملتقط من الظفر بمالك اللقطة قبل انقضاء السنة على التعريف باللقطة، فيجب عليه التصدق بها، ويجب الاحتياط بأن يكون ذلك بإذن الحاكم الشرعي مع الإمكان.

٢٥٨٢ ♦ تلف اللقطة في أثناء السنة ♦ إذا تلفت اللقطة في أثناء سنة التعريف بها والإعلان عنها فإن لم يفرض في حفظها، فلا شيء عليه، وإلا ضمن عوضها لصاحبها.

٢٥٨٣ ♦ عدم احتمال العثور على صاحب المال بواسطة الإعلان ♦ لو عثر على شيء عليه علامة في مكانٍ لا يحتمل فيه الظفر بصاحبه لو عثره وبلغت قيمته درهماً، يجب التصدق به ولا يجب عليه أن ينتظر حتى تمضي السنة، ويجب عليه الاحتياط بأن يكون بإذن من الحاكم الشرعي.

٢٥٨٤ ♦ أخذ المال بزعم أنه ماله ♦ لو عثر على مالٍ وحسب أنه له فأخذه ثم تبين أنه مال للغير وليس له، وجب عليه بالأحكام المذكورة في هذا الفصل.

٢٥٨٥ ♦ كيفية تعريف اللقطة ♦ يجب عليه أن يختار العبارات التي تلفت نظر السامعين إلى اللقطة وصفاتها، فليس من الصحيح غالباً أن يقول: «عثر على شيء»، بل عليه أن يقول في التعريف - مثلاً -:

«عثر على ذهب أو فضة أو قيص أو ظرف»، نعم لا يلزم ذكر جميع صفات اللقطة، بل يجب الاحتفاظ بإيهامها في بعض الصفات. والمحصل أن عليه أن يختار أفضل الطرق الموصلة للمال إلى صاحبه، ولا يذكر في العبارات المستخدمة في التعريف جميع صفات اللقطة ولا يترك أيضًا الصفات التي يتوقف عليها التعريف، بل يكون بين الأمرين.

٢٥٨٦ ♦ دفع اللقطة إلى من يدعي أنه مالكة ♦ إذا وجد شيئًا فأذاعه أحد و ذكر أوصافه، فلا يدفعه إليه ما لم يحصل الاطمئنان بأنه له. ولا يجب على المدعي ذكر الأوصاف التي لا يلتفت إليها المالك غالبًا.

٢٥٨٧ ♦ تلف اللقطة مع ترك تعريفها ♦ إذا لم يعترف اللقطة التي تبلغ قيمتها درهمًا وضعها في المسجد أو في محل اجتماع الناس، فهو ضامن فيما لوتلفت أو أخذها شخص آخر.

٢٥٨٨ ♦ العثور على ما يفسد ♦ إذا عثر على شيء يفسد عند بقاءه أو تقل قيمته، يجب عليه أن يحتفظ به إلى ذلك الوقت الذي لا تقل فيه من قيمته ثم بعدها يقدر ثمنه ويأخذه هو أو يبيعه ويحتفظ بثمنه، والأحوط استحبابًا الاستئذان من الحاكم الشرعي - مع الإمكان - فيما لوباعه على نفسه أو على غيره، وإن كان الظاهر عدم وجوب الاستئذان وبالخصوص في مثل الأشياء التي تلف بسرعة كالغذاء المطبوخ أو الخضروات. وعلى أي حال عليه أن يقوم بتعريف اللقطة إلى مدة سنة حتى إذا وجد صاحبها دفع ثمنها إليه وإلا تصدق به.

٢٥٨٩ ♦ اصطحاب اللقطة في الصلاة ♦ يجوز اصطحاب اللقطة حال الصلاة أو الوضوء أو في غيرها؛ فيما إذا لم يضرب ذلك بها.

٢٥٩٠ ♦ التصرف في الحذاء المتبدل بحذاء آخر ♦ لو تبدل حذاءه بحذاء آخر، فإن علم بأن الحذاء الذي بقي كان لمن ذهب بحذائه ويتعدّر عليه استرجاعه منه، جاز له أخذ الحذاء الباقي بدل حذائه، ولكن إذا كانت قيمة الحذاء الموجود أكثر، وجب عليه أن يحتاط بدفع مقدار التفاوت إلى صاحبه إذا عثر عليه، وأما لو نيس من العثور عليه، وجب أن يحتاط بالتصدق بمقدار التفاوت بعد الاستئذان من الحاكم الشرعي. وإذا احتمل أن الحذاء الباقي ليس ملكًا للأخذ حذائه، فإن كانت قيمته أقل من الدرهم يجوز له أن يأخذه له، وأما لو كانت أكثر، فعليه أن يعزفه سنة واحدة وبعدها يتصدق به احتياظًا.

٢٥٩١ ♦ المال المجهول مالكة ♦ إذا وقع المال المجهول مالكة - غير اللقطة - بيد الشخص، كما لو أودع إنسان عنده أمانة ثم نسي صاحبها ولم يأت هو أيضًا لأخذها، يجب عليه الفحص عنه، ومع

الأس يتصدق بها، ويجب عليه أن يحتاط ويأذن من الحاكم الشرعي، وإذا وجد المالك بعدها، فليس عليه شيء.

وكذلك لو كان صاحب المال معلوماً ولكنه لا يتمكن من الوصول إليه أو إلى وليه أو وكيله، يجب عليه التصديق به، وكذا يجب عليه أن يحتاط ويأذن من الحاكم الشرعي.

كتاب الصيد والذباحة

٢٥٩٢ • شرط حلية مأكول اللحم وطهارته • إذا ذبح حيوان مأكول اللحم على النحو الذي سيأتي بيانه، كان طاهرًا بعد زهاق روحه فيكون لحمه حلالًا؛ سواء كان الحيوان وحشيًا أم أهليًا. نعم، في بعض الموارد - كما سيأتي في المسألة ٢٦٤٠ - يصير الحيوان المحلّل أكله محترّمًا؛ لذا لا يحلّ أكله بالذبح.

٢٥٩٣ • صيد ما يؤكل لحمه • الحيوانات الوحشية المأكولة اللحم مثل الغزال والحجل والمعز الجبلي، وكذلك الحيوانات المأكول لحمها التي كانت أهلية ثمّ فترت وصارت وحشية كالبقرة والجمل الأهلي، فإن اصطيدت بالنحو الذي سيأتي بيانه، تصير حلالًا وطاهرة، وأما الحيوانات الأهلية المأكولة اللحم كالغنم والدجاج، والحيوانات المحلّلة التي كانت وحشية ثمّ صارت أهلية بالتربية، فلا تحلّ ولا تظهر بالصيد.

٢٥٩٤ • شروط حلية الحيوان بالصيد • الحيوان الوحشيّ الحلال أكله إنما يحكم بحليته وطهارته بالاصطياد فيما لو كان قادرًا على الفرار أو الطيران؛ فلا يحلّ بالصيد ولد الغزال الذي لا يستطيع الفرار وفرخ الحجل غير القادر على الطيران، ولا يحكم بطهارتهما أيضًا.

٢٥٩٥ • ما ليس له نفس سائلة من الحيوان المحلّل • الحيوان المحلّل الأكل الذي ليس له نفس سائلة - كالسمك - إذا مات حتف أنفه أو ذُبح على غير الطريقة الشرعية التي سيأتي ذكرها، حرم أكله ولكنّه طاهر.

٢٥٩٦ • ما ليس له نفس سائلة من الحيوان المحترّم • الحيوان المحترّم أكله إذا لم تكن له نفس سائلة - كالحيّة - إذا مات حتف أنفه أو ذُبح أو اصطيد، فلا أثر لذلك في حليته ولكن ميته طاهرة.

٢٥٩٧ • عدم طهارة الكلب والخنزير بالذبح أو الصيد • لا يظهر الكلب والخنزير بالذبح أو الصيد وأكل لحمهما حرام، وأما السباع وهي ما تفترس الحيوان وتأكل اللحم كالذئب والتمرفهي تقبل التذكية بالذبح أو الصيد بالرمي وبها تطهر لحومها وجلودها ولكن لا يحل أكلها وإذا اصطيدت السباع بكلب الصيد فالحكم بطهارة بدنها مشكل.

٢٥٩٨ • ذبح الفيل والدب والفارة والقرد وصيدها • يحكم بنجاسة الفيل والدب والقرد والفارة والحيوانات التي تسكن باطن الأرض، مثل: الحية والعظايا ولها نفس سائلة إذا ماتت حتف أنفها، بل يشكل الحكم بطهارة بدنها بالذبح أو الصيد أيضًا.

٢٥٩٩ • خروج الجنين ميتًا من بطن أمه حية • لو خرج الجنين ميتًا من بطن أمه وهي حية، أو أخرج كذلك، كان نجسًا فيحرم أكل لحمه.

كيفية الذبح

٢٦٠٠ • قطع الأوداج الأربعة • الواجب في ذبح الحيوان قطع تمام الأوداج الأربعة، وهي: الحلقوم (مجرى النفس)، والمريء (مجرى الطعام)، والعرقان الغليظان المحيطان بالحلقوم، من تحت العقدة المسماة بالجوزة ولا يكفي الشق من القطع.

٢٦٠١ • قطع بعض الأوداج بعد موت الحيوان • لا يكفي في الذبح قطع بعض الأوداج الأربعة ثم قطع الباقي بعد موت الحيوان، وأما لو قطع الأوداج الأربعة قبل زهوق الروح إلا أنه فصل بينهما بما هو خارج عن المتعارف، كان الحيوان طاهرًا وحلالًا، وإن كان الأحوط استحبابًا التتابع في قطع الأوداج.

٢٦٠٢ • قطع الذئب مذبح الحيوان • لو عض الذئب بحيث لم يبق من بعض الأوداج الأربعة شيء فلو قطع الباقي مع الشرائط فالأحوط عدم وقوع التذكية عليه، وأما لو بقي من كل واحد من الأوداج الأربعة شيء لكان حلالًا وطاهرًا إذا قطع ما بقي منها بالشرائط المعتبرة.

شرائط ذبح الحيوان

٢٦٠٣ • شروط خمسة لذبح الحيوان • يشترط في ذبح الحيوان أمور:

• الأول: أن يكون الذابح مسلمًا، سواء كان رجلاً أو امرأة أو صبيًا مميّزًا قادرًا على تشخيص الحسن والقبح، ولا يصحّ الذبح من الكافر أو المحكوم بالكفر كما في بعض الفرق كالغلاة والنواجذ والنواصب.

• الثاني: أن يكون الذبح بألة حادة يتعارف الذبح بها كالسكين، ولا يجب أن تكون مصنوعة من الحديد؛ فلا إشكال في الذبح بالسكين المصنوعة من الإستيل وإن كان يعلم أن الإستيل لا يطلق عليه الحديد. وأما لو تعدّر الحصول على آلة حادة وخيف موت الحيوان بتأخير الذبح أو كانت هناك ضرورة تدعو إلى الاستعمال في ذبحه، جاز قطع الأوداج الأربعة وذبحه بالأشياء الحادة الأخرى، كالزجاج والحجر الحاد الذي يقطع أوداجه.

• الثالث: أن تكون مقادير الحيوان حال الذبح في مقابل القبلة، ولو أخلّ بذلك عمدًا مع علمه به يكون الحيوان محكومًا بالنجاسة والحرمة، ولا بأس بترك استقبال القبلة نسيانًا أو خطأ أو جهلاً بالمسألة أو جهلاً بالقبلة أو لعدم التمكن من توجيه الذبيحة إليها.

• الرابع: التسمية عند إرادة الذبح أو عند وضع السكين على رقبة الحيوان بنية الذبح، ويكفي فيها أن يقول: «بسم الله» أو «الحمد لله» أو «سبحان الله» أو «لا إله إلا الله»، ويجزي أيضًا التسمية بأي لغة كانت، وتتحقق التسمية في الذبح لو سُمي قبل وضع السكين على رقبة الحيوان بقليل أو بعده. وإذا سُمي بدون قصد الذبح لم يظهر الحيوان وبالتالي يحرم لحمه، وأما لو نسي التسمية، فلا إشكال في ذلك.

• الخامس: أن يكون الدم الخارج من بدن الحيوان طرئيًا مع علم الذابح أو احتمالته بجرمة الذبيحة بعد تمامية الذبح ولو -مثلًا- تطرف عينها أو تحرك ذنبها أو تركض برجلها على الأرض، ولكن لو خرج الدم المذكور وعلم بعدم حركة الحيوان بعد الذبح لا يكفي ذلك، وكذلك لو التفت إلى حركة الحيوان ولكن علم بعدم خروج الدم المذكور منه، وأما لو خرج الدم المذكور من الحيوان مع احتمال حركته، كفي ذلك، وكذا الحكم لو تحرك الحيوان مع احتمال خروج الدم المذكور منه.

ومن اللازم بالذكر: أنه يعتبر الشرط الخامس في الذبح فيما إذا شك في حياة الحيوان قبل الذبح، وأما لو علم بحياته قبله، فلا يلزم هذا الشرط.

٢٦٠٤ • كيفية نحر الإبل • يعتبر في حلية لحم الإبل و طهارته بعد زهوق روحها -بالإضافة إلى الشروط التي ذكرناها في الذبح- أن يدخل سكينًا أو شيئًا آخر من الآلات الحادة في لبثها وهي المنخفض الواقع بين العنق والصدر.

٢٦٠٥ • كيفية استقرار الإبل عند النحر • الأفضل عند نحر الإبل أن تكون قائمة، ولا إشكال في نحرها بركة أو ساقطة على جنبها مع توجيه مقاديم بدننها إلى القبلة.

٢٦٠٦ • حكم ذبح الإبل ونحر الشاة أو البقر • لو ذبح الإبل بدلًا عن نحرها أو نحر الشاة أو البقرة أو نحوها بدلًا عن ذبحها، نجس بدننها فحرم لحمها، نعم لو قطع الأوداج الأربعة من الإبل تم نحرها بالكيفية التي ذكرناها قبل زهوق روحها أو نحر البقرة أو الشاة وأمثالهما تم ذبحها مع رعاية شرائط الذبح قبل أن تموت، كان طاهرًا فحل لحمها.

٢٦٠٧ • كيفية ذبح الحيوان المستعصي ونحره • لو استعصى الحيوان بحيث يتعدّر ذبحه أو نحره بالكيفية التي وردت في الشرع، أو وقع في بشر أو احتمل أنه سيموت هناك مع تعدّر تذكيته بالطريقة الشرعية، جاز جرحه في أي موضع من بدنه فإذا مات على أثر ذلك المجرح، طهر لحمه وحلّ أكله، ولا يشترط فيه الاستقبال للقبلة حينئذٍ، نعم لا بدّ من أن يكون واجدًا لسائر الشرائط المذكورة في التذكية.

مستحبات الذبح والنحر

٢٦٠٨ • ما يستحب عند الذبح • يستحب عند الذبح والنحر أمور:

- الأول: يستحب عند ذبح الغنم أن تربط يده وإحدى رجليه وتطلق الأخرى، وعند ذبح البقر أن تربط قوائم الأربع ويطلق ذنبه، وفي نحر الإبل أن تربط يداها ما بين الحنقيين إلى الركبتين أو إلى الإبطين وتطلق رجلاها، وفي الطير أن يرسله بعد الذبح حتى يرفرف.
- الثاني: أن يكون الذابح أو الناحر مستقبلًا للقبلة.
- الثالث: أن يعرض على الحيوان الماء قبل الذبح أو النحر.
- الرابع: أن يقوم بعمل يبعد فيه الحيوان عن الأذى والتعذيب عند ذبحه أو نحره، كأن يحدّ السكين جيّدًا وأن يسرع في الذبح.

مكروهات الذبح أو النحر

٢٦٠٩ • ما يكره عند الذبح • كره عند الذبح و النحر أمور:

- الأول: أن يقلب السكين ويدخله خلف الحلقوم ويقطع باتجاه الأمام، بحيث يقطع الحلقوم من خلفه.
 - الثاني: أن يقطع رأس الحيوان قبل أن تزهد روحه، ولكن لو كان ذلك عن غفلة أو بسبب حدة السكين فقطع رأسه من دون اختيار، فليس بمكروه.
 - الثالث: نخع الذبيحة، وهو أن يقطع نخاعها عمداً قبل موتها، وهو الخيط وسط الفقار ممتداً من الرقبة إلى أصل الذنب.
- (والاحتياط الاستحبابي المؤكد، رعاية هذه الأمور الثلاثة المذكورة وأن يتجنب أكل الحيوان الذي قُطع رأسه عند الذبح؛ في صورة عدم رعاية هذه الأمور.)
- الرابع: سلخ جلد الذبيحة قبل خروج روحها.
 - الخامس: أن يذبح أو ينحر الحيوان وهناك حيوان آخر ينظر إليه.
 - السادس: أن يذبح أو ينحرف في الليل أو قبل الظهر من يوم الجمعة، ولكن ترتفع الكراهة مع الحاجة إلى ذلك.
 - السابع: أن يذبح الإنسان ما رتبه من النعم.

أحكام الصيد بالسلح

٢٦١٠ • شروط الصيد بالسلح • إذا اصطيد بالسلح الحيوان الوحشي المحلل أكله ثم مات، يكون طاهراً و حلالاً بخمسة شروط:

- الأول: أن تكون آلة الصيد قاطعة كالسكين و السيف أو حادة كالرمح و السهم مما يخترق جسد الحيوان، ولا يحل الحيوان إذا صيد بالشباك أو العصا أو الحجر و نحوها، ينجس فيحرم أكله، وإذا اصطاد الحيوان بالبندقية، فإن كانت الطلقة تنفذ في جسد الحيوان و تحرقه، طهر وحل أكله، و أما لولم تكن الطلقة حادة بأن قتلته بسبب ضغطها أو مات بسبب ما فيها من الحرارة المحرقة، أشكل الحكم بطهارته و حلية لحمه.
- الثاني: أن يكون الصائد مسلماً بالغا أو صبياً مميّزاً، ولا يحل صيد الكافر، وكذا من يحكمه

كالفلاة والخوارج والنواصب.

- الثالث: أن يكون استعمال الأسلحة بقصد الاصطياد، فلورمى هدفًا فأصاب حيوانًا -انفاقًا- فقتله، لم يظهر فلا يجوز أكله.
- الرابع: التسمية عند استعمال السلاح في الاصطياد، فلوترك ذلك عمدًا لم يحل الصيد، ولا إشكال بالإخلال بها نسيانًا.
- الخامس: أن يدركه ميتًا أو كان حيًا ولكن لم يكن عنده الوقت الكافي لتذكيته (لكن لا من جهة التأخير غير المتعارف في الوصول إليه)، ولو أدركه حيًا وكان الوقت كافيًا لذبحه ولم يذبحه حتى خرجت روحه، حرم أكله.

٢٤١١ • حكم الحيوان إذا اصطاده اثنان مع فقدان الشرائط في أحدهما • لو اصطاد اثنان صيدًا واحدًا وكان أحدهما كافرًا، أو ترك التسمية عمدًا، لم يحل الحيوان.

٢٤١٢ • سقوط الحيوان في الماء بعد صيده • يعتبر في حلية الصيد أن يكون الموت بسبب صيده، فلو سقط الحيوان في الماء بعد صيده وعلم أن موته كان بسبب الصيد والفرق، لم يحل. وكذا الحال فيما لوشك في أن موته كان بسبب صيده خاصة أم لا.

٢٤١٣ • الصيد بالآلة المغصوبة • لو اصطاد حيوانًا بالكلب أو السلاح المغصوبين، حل الصيد وملكه الصائد، ولكن ارتكب الصائد معصية و عليه دفع أجره السلاح أو الكلب إلى مالكهما.

٢٤١٤ • تنصيف الحيوان عند اصطاده بصيد شرعي • لو اصطاد بالسيف أو غيره من الآلات التي يصح الصيد بها وبالشروط المذكورة في المسألة ٢٤١٠، فقطعت آلة الصيد الحيوان إلى نصفين كان في أحدهما الرأس والرقبة، فيحل الصيد بقسميه بشرط أن يدركه الصائد ميتًا، وكذا لو أدركه حيًا ولكن لا يسع الوقت لذبحه، وأما لو أدركه حيًا وكان الوقت يتسع لذبحه حرم القسم الآخر الخالي من الرأس والرقبة، ولكن يحل القسم الذي فيه الرأس والرقبة فيما لو ذبحه بالطريقة الشرعية، وإلا حرم هو أيضًا.

٢٤١٥ • تنصيف الحيوان عند اصطاده بصيد غير شرعي • لو قطع الحيوان إلى نصفين بإحدى الآلات التي لا يصح الصيد بها كالحجر أو العصا، يكون القسم الخالي من الرأس والرقبة حرامًا، ويحل القسم الآخر فيما إذا كان حيًا وذبحه بالطريقة الشرعية، وإلا حرم هذا القسم أيضًا.

٢٤١٦ • خروج الجنين حيًا من بطن الصيد أو الذبيحة • الجنين الخارج من بطن الصيد أو الذبيحة حيًا؛ إذا ذبح بالطريقة الشرعية حل، وإلا حرم.

٢٦١٧ ♦ خروج الجينين ميتًا من بطن الصيد أو الذبيحة ♦ الجنين الخارج من بطن الصيد أو الذبيحة ميتًا وكان تام الخلق وقد أشعرو وأوبرفهو طاهر وحلال، إلا إذا علم بسبق موته على تذكية أمه فيكون نجسًا وحرامًا.

أحكام الصيد بكلب الصيد

٢٦١٨ ♦ شروط الصيد بالكلب ♦ إذا اصطاد كلب الصيد حيوانًا وحشيًا محلّل الأكل، فالحكم بطهارته وحليته يتوقف على سبعة شروط:

- الأول: أن يكون الكلب معلّمًا، بحيث يسترسل ويهيج إلى الصيد متى أغراه صاحبه به ويزجر عن الهياج والذهاب إذا زُجر، ولا يعتاد الأكل من الصيد ما لم يصل صاحبه، نعم لا إشكال فيما لو كان معتادًا بتناول دم الصيد أو أكل من الصيد اتفاقًا.
- الثاني: أن يرسله صاحبه للصيد، فلو ذهب بنفسه حرم أكل ذلك الصيد، بل لو ذهب بنفسه ثم صاح به صاحبه ليزداد سرعة يجب الاجتناب عن أكل صيده وإن كان لإغراء صاحبه أنرفي زيادة عدوه.
- الثالث: أن يكون المرسل مسلمًا بالغًا أو صبيًا ممّيّزًا، ويحرم أكل الصيد فيما لو أرسله الكافر أو من يحكمه مثل: الغلاة أو الخوارج أو النواصب.
- الرابع: التسمية، بأن يذكر الله تعالى عند إرسال الكلب، فلو ترك ذلك عمدًا لم يحلّ الصيد، ولكن لا إشكال فيما لو كان نسيانًا.
- الخامس: أن يكون موت الحيوان مستندًا إلى جرح الكلب بأسنانه، فلو خنق الكلب الصيد أو مات بسبب شدة العدو أو الخوف، لم يحلّ.
- السادس: أن لا يدرك صاحب الكلب الصيد إلا بعد موته أو إذا أدركه حيًّا لا يتسع الوقت لذبحه بشرط أن لا يكون التأخير أكثر من التأخير المتعارف من الوصول إلى الصيد، وأما لو تمكّن من إدراكه حيًّا أو أدركه كذلك واطّسع الوقت لتذكيته ولم يفعل ذلك حتى مات، لم يحلّ.
- ٢٦١٩ ♦ ذبح حيوان اصطاده الكلب ♦ إذا أدرك مرسل الكلب الصيد حيًّا وكان الوقت متسعًا لذبحه، ولكنه اشتغل ببعض مقدمات الذبح -مثلًا- كسلّ السكّين فمات الحيوان قبل التذكية، حلّ. ولكن لومات الحيوان لفقد الشخص الآلة لذبحها، وجب الاجتناب عن أكله.

٢٤٢٠ • إرسال عدة كلاب للاصطياد إذا افتقد أحدها للشرائط • لو أرسل عدة كلاب للاصطياد فقتلت حيوانًا، فإن كانت الكلاب كلها واجدة للشرائط المذكورة، حلّ الصيد، وأما لو كان أحدها فاقداً للشرائط، حرم.

٢٤٢١ • اصطياد الكلب حيواناً لم يرسل إليه • لو أرسل الكلب إلى صيد حيوان فاصطاد غيره، فهو طاهر وحلال أيضاً، وكذا الحال لو أرسله إلى صيد حيوان فاصطاده مع غيره، حلّاً وطهراً معاً.

٢٤٢٢ • حكم ما اصطادة الكلب إذا أرسله جماعة مع فقدان الشرط في أحدهم • لو أرسل جماعة كلباً وكان أحدهم كافراً حرم الصيد، وكذا الحكم فيما لو ترك أحدهم التسمية عمدًا، وكذلك لو أرسلوا كلاباً وكان أحدها غير معلّم بالنحو الذي ذكرناه، حرم صيده.

٢٤٢٣ • إرسال غير الكلب للاصطياد • لو أرسل الصقراً أو حيواناً آخر غير كلب الصيد لم يحلّ الصيد، نعم لو أدركه حيّاً ثمّ ذبحه على النحو الذي ذكرناه، حلّ.

أحكام صيد السمك

٢٤٢٤ • كيفية صيد السمك • السمك الذي له فلس إذا أخذ من الماء حيّاً ومات في خارجه، حلّ أكله وهو طاهر، وإذا مات في الماء فهو طاهر ولكن يحرم أكله، إلا إذا مات في شبكة الصياد في الماء ففي هذه الصورة يحلّ أكله.

وأما ما لا فلس له من الأسماك فيحرم أكله وإن أخرج من الماء حيّاً ومات في خارجه.

٢٤٢٥ • وقوع السمك خارج الماء • لو وقعت السمكة خارج الماء أو ألقتها الأمواج إلى الساحل أو غار الماء وبقيت السمكة هناك، فإن أخذها أحد بيده أو بألة أخرى قبل موتها تحلّ بعد موتها.

٢٤٢٦ • شروط صائد السمك • لا يشترط أن يكون صائد السمك مسلماً ولا أن يستعي عند الصيد، نعم يجب على الإنسان أن يعلم أو يطمئن بأن السمك قد أخرج من الماء حيّاً أو أنه مات بعد الوقوع في الشبكة داخل الماء.

٢٤٢٧ • الشك في شرعية الصيد • السمكة الميتة إذا كانت مستوردة من غير بلاد المسلمين يحرم أكلها، وأما لو كانت في سوق المسلمين أو مستوردة من البلاد الإسلامية أو نقلت من البلاد الإسلامية إلى غير الإسلامية فلا إشكال في حليتها. ولكن لو كان الشخص يعلم بأن السمك الموجود في سوق

المسلمين وبلادهم قد جُلب من البلاد غير الإسلامية من دون تحقيق و فحص، حرم أكله كما تقدّم في المسألة ٩٥ و ٩٦.

٢٦٢٨ • أكل السمك حيًّا • يجوز أكل السمكة حيّة ولكن الأولى الاجتناب عن ذلك.

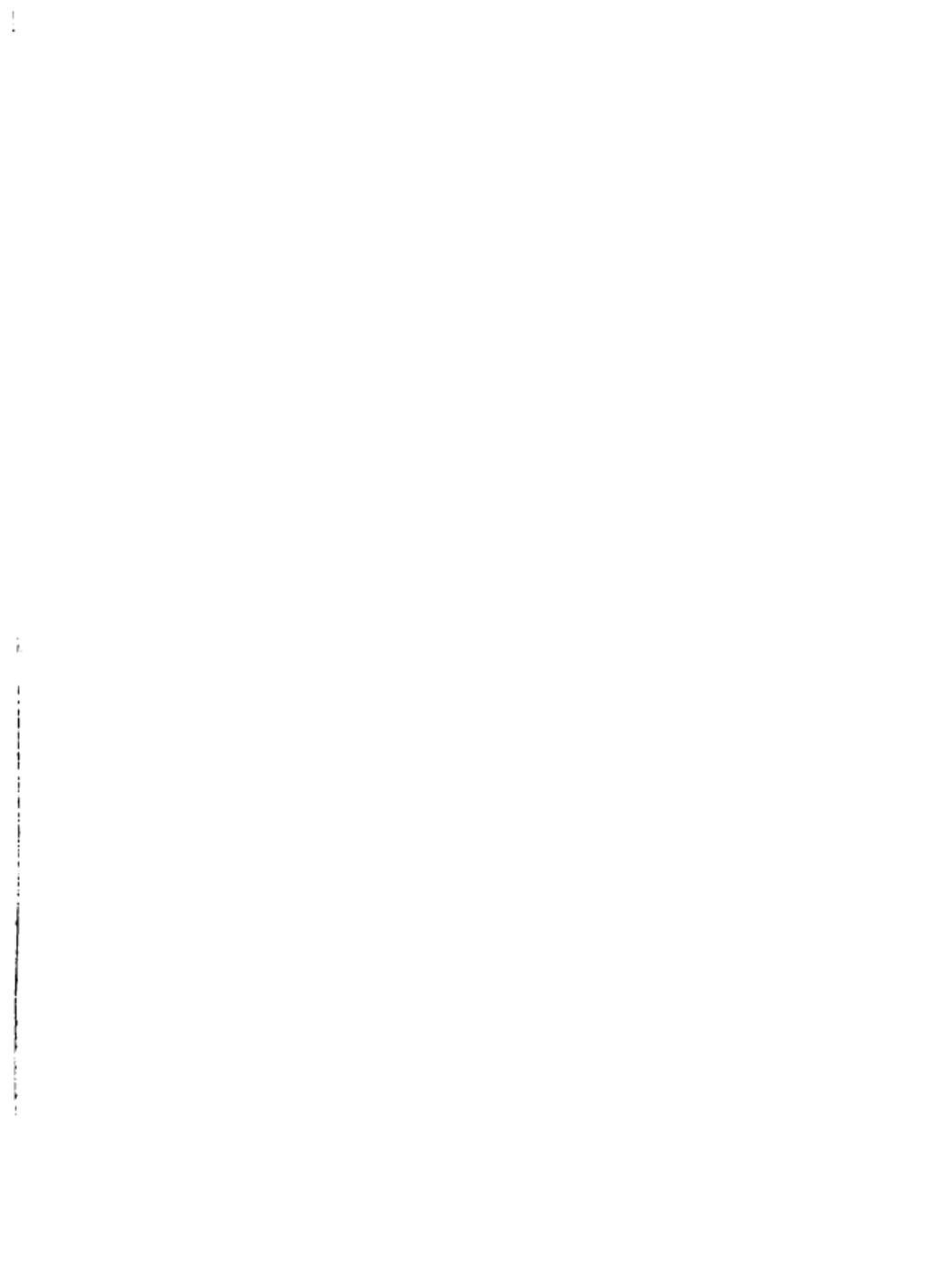
٢٦٢٩ • شوى السمك حيًّا وقتله قبل موته • لو شوى سمكة حيّة أو قتلها خارج الماء قبل أن تموت حلّ أكلها، ولكن الأفضل ترك أكلها.

٢٦٣٠ • تنصيف السمك وسقوط القطعة الحية في الماء • لو قطع السمكة قطعتين خارج الماء وسقطت القطعة الحية منها في الماء، فالأحوط أن لا يأكل القطعة الباقية خارج الماء.

أحكام صيد الجراد

٢٦٣١ • شروط حلية الجراد بالأخذ • إذا أخذ الجراد حيًّا باليد أو غيرها من الآلات حلّ أكله، ولا يشترط في تذكّيته إسلام الآخذ ولا التسمية حال أخذه، ولكن لو جُلب الجراد الميت من البلاد غير الإسلامية أو استورد من غير بلاد المسلمين وبيع في سوق المسلمين أو بلادهم من دون تحقيق أو فحص بحيث لا يعلم هل أنه أخذ حيًّا أم ميتًا حرم أكله، كما تقدّم في المسألة ٩٥ و ٩٦.

٢٦٣٢ • أكل الجراد إذا لم يقدر على الطيران • أكل جراد لم تنبت أجنحته ولم يكن قادرًا على الطيران حرام.



كتاب الأطعمة والأشربة

٢٦٣٣ • ملاك الحلية أو الحرمة في الطيور • كل طائر ذي مخلب أو طائر يكون دفيفه (أي تحريك جناحيه عند الطيران) أقل من صفيفه (أي بسط جناحيه عنده)، يحرم أكله، كالبازي والشاهين والعقاب، وكذلك يحرم الخفاش والطاووس والغراب بجميع أنواعه.

وأما بقية الطيور إذا اتضح بأنها ليس لها مخالب ودفيفها ليس بأقل من صفيفها، حل أكلها، وأما إذا لم يعلم بأن الطير ذو مخلب ولا يعلم أيضًا بكيفية طيرانه، فلو كان فيه الحوصلة^١ أو القانصة^٢ أو الصيصية^٣، فيحل أكله وإلا حرم.

والدجاج والحمام والمصفور وبقية الطيور الخفيفة الطيران، كالبلبل، من الطيور المحللة الأكل، والأحوط استحبابًا الاجتناب عن أكل لحم الخنثاف والمدهد. ويكره قتل الطيور التي قد عشعشت في منزل الإنسان.

٢٦٣٤ • قطع قطعة من الحيوان حيًا • إذا قطع قطعة من الحيوان الحي مما تحلّه الحياة كالألية أو اللحم، فهي نجسة ويحرم أكلها.

١- فتر الحوصلة في مجمع البحرين بـ«ما يجتمع فيها الحب وغيره من المأكول وهي للظير كالمعدة للإنسان»، لكن قال في المعجم الوسيط: «الحوصل والحوصلة للظير انتفاخ في المري يختزن فيه الغذاء قبل وصوله إلى المعدة».

٢- قال الأزهري في تهذيب اللغة: «القانصة: هنة كأنها حجير في بطن الطائر.» وفي المعجم الوسيط: «القانصة من الطير: جزء عضلي من المعدة يتم فيه جرش الغذاء وطحنه وهي مشهورة في الظيور التي تتغذى بالحبوب كالحمام والدجاج وقد توجد في غيرها، وبخاصة في الحيوانات التي يكون غذاؤها صلبًا، كما في سمك البوري مثلاً».

٣- في مجمع البحرين: «صيصية الديك: التي في رجله، الصيصية: الشوكة التي في الرجل في موضع العقب»، وفي المعجم الوسيط: «الصيصية: مخلب الديك الذي في ساقه».

٢٦٣٥ ♦ الأجزاء المحزومة من الحيوان المحلل ♦ يحرم أكل أربعة عشر شيئاً من الحيوان المحلل الأكل:

- ١- الدم.
- ٢- القضيب.
- ٣- الفرج.
- ٤- المشيمة.
- ٥- الغدد.
- ٦- البيضتان.
- ٧- خرزة الدماغ^١.
- ٨- النخاع في وسط فقار الظهر.
- ٩- العلباوان، و هما عصبان ممتدان في طرفي الظهر.
- ١٠- المرارة.
- ١١- الطحال.
- ١٢- المثانة.
- ١٣- حدقة العين.
- ١٤- ذات الأشاجع، وهو وسط الحافر.

و حرمة بعض ما ذكرناه من باب الاحتياط.

٢٦٣٦ ♦ أكل ما تنفّر منه الطبع ♦ الأحوط استحباباً الاجتناب عن تناول بعض الأشياء التي تنفّر منها طبيعة الإنسان كأخلاق الأنف. و يحرم شرب بول الحيوانات المحزومة الأكل، وكذلك بول الحيوانات المحللة الأكل - حتى الإبل - ولكن لا بأس بشرب بول البقر والإبل والغنم عند الحاجة إليه للتداوي والعلاج.

٢٦٣٧ ♦ أكل التراب والطين ♦ يحرم أكل التراب، ولكن يستثنى من ذلك تربة سيد الشهداء عليه السلام للاستشفاء، والأحوط استحباباً الاكتفاء بالمقدار القليل منها كحبة الحمص، ويجوز أكل الطين الأرمي والطين الداغستاني للتداوي عند انحصار العلاج في أكل التراب والطين.

٢٦٣٨ ♦ بلع النخامة والأخلاق ♦ لا يحرم بلع النخامة والأخلاق الصدرية الصاعدة إلى فضاء الفم، ولا إشكال في بلع ما يخرج بتخليل الأسنان من بقايا الطعام.

١- وهي حبة في الدماغ بقدر نصف الحمصة.

٢٦٣٩ • أكل ما يوجب الإضرار • يحرم تناول ما يوجب موت الإنسان أو يسبب له الإضرار البليغة، كما لو أدى ذلك إلى نقص العضو في جسمه.

٢٦٤٠ • أكل لحم الخيل والحمير والبغال والحيوان الموطوء • يكره أكل لحم الخيل والحمير والبغال، ولا تحرم لو وطأها شخص، ولكن يجب إخراج الموطوء منها خارج البلد وبيعه في مكان آخر لا يعلم حاله، ولا يخرج الحيوان عن ملك مالكه بهذا العمل القبيح، ولكن يغرم الواطي - إذا كان غير المالك - ما لحق بالمالك من الضرر من بيع الحيوان أو نفيه.

وأما إذا كان ما وطأه الإنسان من البهائم المحللة الأكل التي يستفاد عادة لحمها ولبنها مثل: البقر والغنم والإبل، فينجس بولها وروثها ويحرم أكل لحمها وشرب لبنها، ويشمل هذا الحكم الحمل الموجود في بطنها حين الوطء أيضًا، وكذا ما يتجدد بعد الوطي، ويجب أن يقتل الحيوان ثم يحرق، وإذا كان لغير الواطي وجب عليه أن يغرم قيمته للمالك.

ولو اشتبه الموطوء من الغنم في قطع، وجب تعيينه بالفرقة، ثم تجزئ عليه الأحكام المذكورة.

٢٦٤١ • رضاع الحيوان المحلل أكله من لبن الخنزيرة • يحرم المجدى إذا رضع من لبن خنزيرة واشتد عظمه ونبت لحمه ويحرم أيضًا نسله ولبنه، وأما إذا كان الرضاع أقل من ذلك فلا بد في تحليله من الاستبراء بأن يشرب سبعة أيام اللبن من ضرع الغنم أو من حيوان آخر محلل الأكل، وأما لو كان مستغنياً عن الرضاع فيطعم سبعة أيامًا علفًا طاهرًا آخر. وكذا الحكم في العجل وصغار سائر الحيوانات المحلل أكلها.

٢٦٤٢ • شرب الخمر • يحرم شرب الخمر، وورد في بعض الأخبار بأنه أعظم الذنوب. ويعتبر من ينكر حرمة ذلك في زمرة الكافرين شرعًا فيما لو لم يكن هناك شبهة في حقه، إلا إذا نطق بالشهادتين ونعلم بأنه يؤمن في قلبه بالله ورسوله ﷺ كما تقدم في المسألة ١٠٧ والمسألة ٢٤٥٦.

ولقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «إن الخمر أتم الخبائث، ورأس كل شر يأتي على شاربها ساعة يُسلب لته فلا يعرف ربه، ولا يترك معصية إلا ركبها، ولا يترك حرمة إلا انتهكها، ولا رحمة مائة إلا قطعها، ولا فاحشة إلا أتاها»، «و من شرب منها شربة لم يقبل الله صلواته أربعين يومًا»، و «و مدمن الخمر يلقى الله حين يلقاه كعابذ وثن»^٢، و «يأتي يوم القيامة مسودًا وجهه، مانلاً شفته، مدلقًا لسانه،

١- الوسائل ٣١٧: ٢٥، ١١، الباب ١٢ من أبواب الأشربة المحرمة.

٢- المصدر السابق: ٢٥: ٣٢٢، الباب نفسه.

٣- المصدر السابق: ٢٥: ٣١٨، ٤، الباب نفسه.

ينادي: العطش العطش»^١.

- ٢٦٤٣ ♦ الجلوس على مائدة فيها خمر لا يجوز الجلوس على مائدة فيها خمر، ويجرم الأكل من هذه المائدة، بل يجب الاجتناب عن الجلوس على المائدة التي شرب فيها الخمر قبل ذلك.
- ٢٦٤٤ ♦ إنقاذ المسلم من الجوع والعطش ♦ يجب على كل مسلم إنقاذ المسلم الذي أشرف على الموت من الجوع والعطش بأن يبذل له من الطعام والشراب.

آداب الأكل

٢٦٤٥ ♦ آداب أكل الطعام ♦ لقد عدّ من آداب أكل الطعام أمور:

- الأول: غسل اليدين قبل الطعام.
- الثاني: غسل اليدين بعد الطعام وتحفيفهما بعده بالتمديد.
- الثالث: أن يبدأ صاحب الطعام قبل الجميع ويمتنع بعد الجميع، وأن يبدأ بالغسل قبل الطعام بصاحب الطعام ثم بمن على يمينه إلى أن يتم الدور على من يساره، وأن يبدأ في الغسل بعد الطعام بمن على يسار صاحب الطعام إلى أن يتم الدور على صاحب الطعام.
- الرابع: التسمية عند الشروع في الطعام، وإذا كانت على المائدة ألوان الطعام استحبّ التسمية عند ما يأكل من كلّ نوع.
- الخامس: إذا كانت على المائدة جماعة، فيأكل كلّ واحد منهم من قدامه.
- السادس: تصغير اللقمة.
- السابع: أن يطيل الأكل والجلوس على المائدة.
- الثامن: أن يجيد مضغ الطعام.
- التاسع: أن يحمّد الله بعد الطعام.
- العاشر: أن يلعق الأصابع.
- الحادي عشر: التخلّل بعد الطعام ولا يتخلّل بعود الريحان وقضيب الرمان والقصب والخنوص.
- الثاني عشر: أن يلتقط ما يتساقط خارج السفرة ويأكله، إلا في البراري والصحاري فإنه

١- المصدر السابق، ٢٥: ٢٩٧ ح ٣، الباب نفسه.

- يستحب فيها أن يترك المتساقط عن السفرة للحيوانات و الطيور.
- الثالث عشر: أن يكون أكله غداة و عشياً و يترك الأكل بينهما.
- الرابع عشر: الاستلقاء بعد الأكل على القفا و جعل الرجل اليمنى على اليسرى.
- الخامس عشر: أكل الملح في أول الطعام و آخره.
- السادس عشر: أن يغسل الثمار بالماء قبل أكلها.

• ٢٦٤٦ • ما يكون مذموماً عند الأكل • يكون مذموماً عند تناول الطعام أمور:

- الأول: الأكل على الشبع.
- الثاني: الامتلاء من الطعام. ففي حديث عن أبي جعفر عليه السلام: «ما من شيء أبغض الى الله ﷻ من بطن مملوء»^١ و عن أبي عبد الله عليه السلام إن البطن ليظفى من أكله و أقرب ما يكون العبد من الله ﷻ إذا خف بطنه و أبغض ما يكون العبد الى الله ﷻ إذا امتلأ بطنه.^٢
- الثالث: النظر في وجوه الآخرين عند الأكل.
- الرابع: أكل الطعام الحار.
- الخامس: النفخ في الطعام أو الشراب.
- السادس: انتظار شيء آخر بعد وضع الخبز على السفرة.
- السابع: الأكل باليد اليسرى، إلا في العنب و الرمان.
- الثامن: أكل الطعام بإصبعين.
- التاسع: قطع الخبز بالسكين.
- العاشر: وضع الخبز تحت إناء الطعام.
- الحادي عشر: تنظيف المظم من اللحم الملقق به بحيث لا يبق عليه شيء من اللحم.
- الثاني عشر: تقشير الفاكهة التي تؤكل مع القشرة.
- الثالث عشر: رمي الثمرة قبل أن يتم أكلها. نعم إذا بقي منها المقدار المعتد به فيكون إسرافاً و حراماً.

• ٢٦٤٧ • آداب الشرب • لقد عُذ من آداب الشرب أمور:

- الأول: شرب الماء مضاً.

١- الكافي، ج ٦، ص ٢٧٠، ح ١١.

٢- الكافي، ج ٦، ص ٢٦٩.

- الثاني: شرب الماء قائمًا في النهار.
 - الثالث: التسمية قبل الشرب والتحميد بعده.
 - الرابع: شرب الماء بثلاثة أنفاس.
 - الخامس: شرب الماء عن رغبة.
 - السادس: ذكر الإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته: ولعن قتلهم بعد الشرب.
- ٢٦٤٨ ♦ ما يكون مذمومًا عند الشرب ♦ شرب الماء كثيرًا، وشربه على الأغذية الدسمة، وشرب الماء في الليل قائمًا، وأن يشرب الماء بيساره، وأن يشرب من محل كسر الكوز ومحل عروته مذموم.

كتاب النذر

٢٦٤٩ ♦ تعريف النذر♦ النذر هو أن يجعل الإنسان الله على ذمته شيئًا وهذا الشيء يمكن أن يكون فعلًا أو تركًا.

٢٦٥٠ ♦ صيغة النذر♦ يعتبر في النذر الصيغة، ويجب أن يتلفظ باسم الله فيها، ولكن لا يلزم في سائر أجزاء الصيغة التلقظ بل يصح ذلك بالكتابة أو بفعل آخر. وكذلك لا يشترط أداء الصيغة بالعربية فلو قال -مثلًا- هذه الجملة بأي لغة أخرى: إن شئني مريض فلله علي أن أدفع مائة دينارًا إلى الفقير، صح نذره.

٢٦٥١ ♦ شروط الناذر♦ يجب أن يكون الناذر مميّزًا وعاقلًا وقاصدًا للنذر ومختارًا في نذره؛ فلا يصح نذر المكروه ولا الذي نذر من دون اختيار أو قصد كما لو وقع النذر عن غضب، والظاهر صحة نذر المكروه لو أجازه بعد ذلك. ويبطل نذر المفلس الذي منع من التصرف في أمواله من دون إذن الغرماء أو إجازتهم، وكذلك نذر المميّز من دون إذن أو إجازة وليه، ولكن لو أذن الغرماء أو الولي أو أجازوا النذر فيما بعد صح.

٢٦٥٢ ♦ نذر السفه في ما يتعلق بالأموال المالية♦ لو نذر السفه -وهو الذي تكون معرفته بالأمور المالية أقل من متعارف الناس- من دون إذن الولي أن يدفع إلى الفقير مالًا -مثلًا- لم يصح نذره، إلا إذا أجاز وليه النذر فيما بعد.

٢٦٥٣ ♦ نذر الزوجة من دون إذن الزوج♦ على المشهور لا يصح نذر الزوجة مع نهي الزوج، بل من دون إذنه أيضًا، نعم الظاهر لزوم العمل بالنذر مع الإجازة اللاحقة من الزوج، ولكن الأحوط العمل بنذرها حتى مع نهي الزوج.

٢٦٥٤ ♦ إبطال الزوج نذر زوجته♦ لو نذرت الزوجة بإذن زوجها، فلا يجوز له بعد ذلك إبطال نذرها ولا منعها من الوفاء به، إلا إذا نذرت المرأة عملاً لا يجوز الإتيان به من دون إذن زوجها، ففي هذه الصورة يجوز للزوج عدم الإذن لها بذلك؛ وبالتالي لا يجب الوفاء بالنذر وإن أذن لها حين النذر.

٢٦٥٥ ♦ نذر الولد من دون إذن الوالد♦ إذا نذر الولد بإذن من أبيه، وجب الوفاء بالنذر، والأحوط العمل به لو نذر من دون إذن الأب، بل حتى مع نهيه أيضًا.

٢٦٥٦ ♦ نذر ما لا يقدر عليه/ العجز عن المنذور♦ يعتبر في متعلق النذر أن يكون مقدورًا للناذر، فلو نذر زيارة قبر الإمام الحسين عليه السلام ماشيًا ولم يكن قادرًا على ذلك، لم يصح نذره، ولكن لو نذر أن يصوم ثم اتفق له العجز عن ذلك من غير توقعه، وجب عليه القضاء، وإذا لم يتمكن من ذلك تصدق على المسكين بمدّ من الطعام (المد ربع صاع وقد تكلمنا عن مقداره في المسألة ١٨٧٢ و ١٩٩٩).

٢٦٥٧ ♦ نذر ما ليس مطلوبًا للشرعية♦ لو نذر فعل حرام أو مكروه، أو ترك واجب أو مستحب، لم يصح نذره، ولكن إذا نذر أن يصوم سنة واحدة أو يصوم كل جمعة -مثلًا- فعليه قضاء الأثام التي لا يصح فيها الصوم، وإذا لم يتمكن من ذلك فعليه أن يتصدق بمدّ من الطعام على المسكين.

٢٦٥٨ ♦ نذر فعل المباح أو تركه♦ لو نذر فعل المباح أو تركه، فإذا تساوى فعله وتركه من جميع الجهات، فعليه أن يعمل بنذره، وأما إن كان فعله راجحًا لجهة صحّ نذره بلا إشكال، فلو كان ذات العمل المنذور يتساوى فيه الترك والفعل ولكن العمل بالنذر يكون مقدمة لفعل واجب أو مستحب، وبالتالي سيعمل الناذر بذلك العمل الواجب أو المستحب، فيصح النذر من دون إشكال وإن لم يقصد العمل الحسن بنذره.

فعليه لو نذر تناول الطعام، ليتقوى به على العبادة وعند تناوله سيحصل العبادة صحّ نذره.

٢٦٥٩ ♦ نذر الصلاة في مكان غير راجح♦ لو نذر أن يصلي صلاته الواجبة أو المستحبة في مكان لا يوجب بنفسه زيادة ثواب الصلاة -مثلًا نذر الصلاة في الغرفة- فإن كانت الصلاة في ذلك المكان راجحة لجهة من الجهات، كما لو كان هناك أفرغ للعبادة وأفضل لحضور القلب، صحّ نذره، بل يجب العمل بالنذر إذا لم يكن هناك آية خصوصية، إلا إذا كانت الصلاة في ذلك المكان مرجوحة لجهة من الجهات فلا يصح النذر حينئذٍ.

٢٦٦٠ ♦ مطابقة الفعل للنذر♦ يجب الوفاء بالنذر على النحو الذي نذره، فلو نذر التصدق في اليوم الأول من الشهر أو الصيام فيه أو نذر صلاة أول الشهر وأتى بما نذر قبل يوم أو بعده، لا يكفي ذلك.

وكذلك لو نذر التصدق إذا شفي مريضه، فتصدق قبل شفائه، لا يكفي ذلك أيضًا.

٢٦٦١ ♦ نذر العمل من دون تعيين خصوصياته ومقداره ♦ لو نذر صومًا ولم يعين زمانه ومقداره، كفاء صوم يوم واحد، ولو نذر صلاة ولم يعين خصوصياتها ومقدارها، كفته صلاة ركعتين، ولو نذر صدقة ولم يعين جنسها ومقدارها أجزأه كل ما يصدق عليه اسم الصدقة، وإذا نذر التقرب إلى الله بشيء، كان له أن يأتي -مثلًا- بصلاة واحدة أو صوم يوم واحد أو التصدق بشيء، ويكفيه ذلك.

٢٦٦٢ ♦ السفر في يوم نذر صومه ♦ إذا نذر صوم يوم معين، وجب عليه صوم ذلك اليوم ولا يجوز له السفر فيه، ولو أفطر فيه بسبب السفر وجب عليه القضاء والكفارة بما سيأتي في المسألة التالية. وأما لو اضطر إلى ولم يتمكن من الصوم في السفر أو طرأ عليه عذر -كالمرض أو الحيض في المرأة- وجب عليه القضاء فقط.

٢٦٦٣ ♦ كفارة حنث النذر ♦ إذا لم يف الشخص بنذره اختياريًا، وجب على الأحوط أن يجمع بين كفارة الإفطار في شهر رمضان وكفارة اليمين فإذا أطمع ستين مسكينًا لكل واحد منهم مد من الطعام يكفيه من دون إشكال.

نعم، إذا أراد أن يصوم شهرين متتابعين (مع رعاية التوالي بين شهر ويوم) فالأحوط أن يطعم عشرة مساكين أو يكسوهم أيضًا.

٢٦٦٤ ♦ نذر ترك عمل إلى وقت معين ♦ من نذر ترك عمل إلى وقت معين، جاز له الإتيان به بعد ذلك الوقت، ولو أتى بالعمل قبل مضي الوقت عمدًا أو عن عذر فإن لم يكن الهدف عن النذر لترك العمل باقيا في بقية المدة، لا يجب ترك العمل في بقية المدة، وأما لو كان الهدف باقيا فالأحوط عدم الإتيان بذلك العمل إلى آخر الوقت، وإذا أتى به مرة أخرى قبل انقضاء المدة من دون عذر، وجبت عليه الكفارة بالتحوالمذكور في المسألتين السابقتين، وفي هذا الفرض لو أتى بالعمل من دون عذر من البداية يجب عليه الكفارة بلا إشكال والأحوط تعددها.

٢٦٦٥ ♦ نذر ترك عمل بلا تعيين مدة ♦ من نذر ترك عمل ولم يعين له مدة فإن أتى به، فعليه أن يعمل حسب ما مضى في المسألة السابقة.

٢٦٦٦ ♦ طرو العذر عن صوم يوم نذر صومه ♦ لو نذر صوم يوم معين في كل أسبوع -مثلًا يوم الجمعة- فصادف عيد الفطر أو الأضحى في ذلك اليوم أو طرأ فيه أحد الأعدار -كالحيض- وجب عليه ترك الصيام في ذلك اليوم ولزمه القضاء فيما بعد، وإن لم يتمكن من ذلك يتصدق على المسكين

بمَد من الطعام عن كل يوم.

٢٦٦٧ ♦ موت الناذر قبل الوفاء بنذره ♦ إذا نذر التصدق بمقدار معين فإن مات قبل الوفاء بنذره، وجب التصدق بنفس المقدار من تركته.

٢٦٦٨ ♦ نذر التصدق على شخص معين ♦ لو نذر التصدق على فقير معين، فلا يجوز دفع الصدقة إلى فقير آخر، وإذا مات ذلك الفقير فالأحوط دفعها إلى ورثته.

٢٦٦٩ ♦ نذر زيارة إمام معين من الأئمة عليهم السلام ♦ لو نذر زيارة أحد الأئمة عليهم السلام كما لو نذر زيارة الإمام الحسين عليه السلام، فلا تكفي زيارة غيره من الأئمة عليهم السلام، ولو عجز عن زيارة ذلك الإمام لعذر، فلا يجب عليه شيء.

٢٦٧٠ ♦ غسل الزيارة وصلاتها لمن نذر الزيارة ♦ إذا نذر زيارة أحد الأئمة عليهم السلام ولم يذكر في نذره غسل الزيارة وصلاتها، فلا يجب عليه ذلك.

٢٦٧١ ♦ مصرف المال المنذور للمشاهد المشرفة ♦ إذا نذر شيئاً حرم أحد مرافد الأئمة عليهم السلام أو لأحد أولادهم عليهم السلام ولم يعين مصرفه، وجب صرفه في ذلك المرقد من قبيل التعميرات والإضاءة والنظافة والفراش أو يُعطى لزوار ذلك المرقد أو خدامه أو يُصرف على سكن الزوّار، وإذا لم يمكن ذلك يُصرف كمخارج للزوّار المحتاجين الذين يريدون العودة إلى وطنهم.

٢٦٧٢ ♦ المال المنذور لشخص الإمام أو أحد أولاده ♦ لو نذر شيئاً للإمام عليه السلام أو لأحد أولادهم عليهم السلام، فإن قصد جهة معينة وجب صرفه فيها، وإلا فالظاهر أنه يكفي صرفه في الأمور الخاصة المرتبطة بالإمام عليه السلام أو بأحد أبنائهم عليهم السلام من قبيل: إقامة مجالس العزاء أو السرور المرتبطة به عليهم السلام أو تعمير حرمه ونحوها، ولا يحتاج إلى قصد هدية ذلك إلى الإمام عليه السلام.

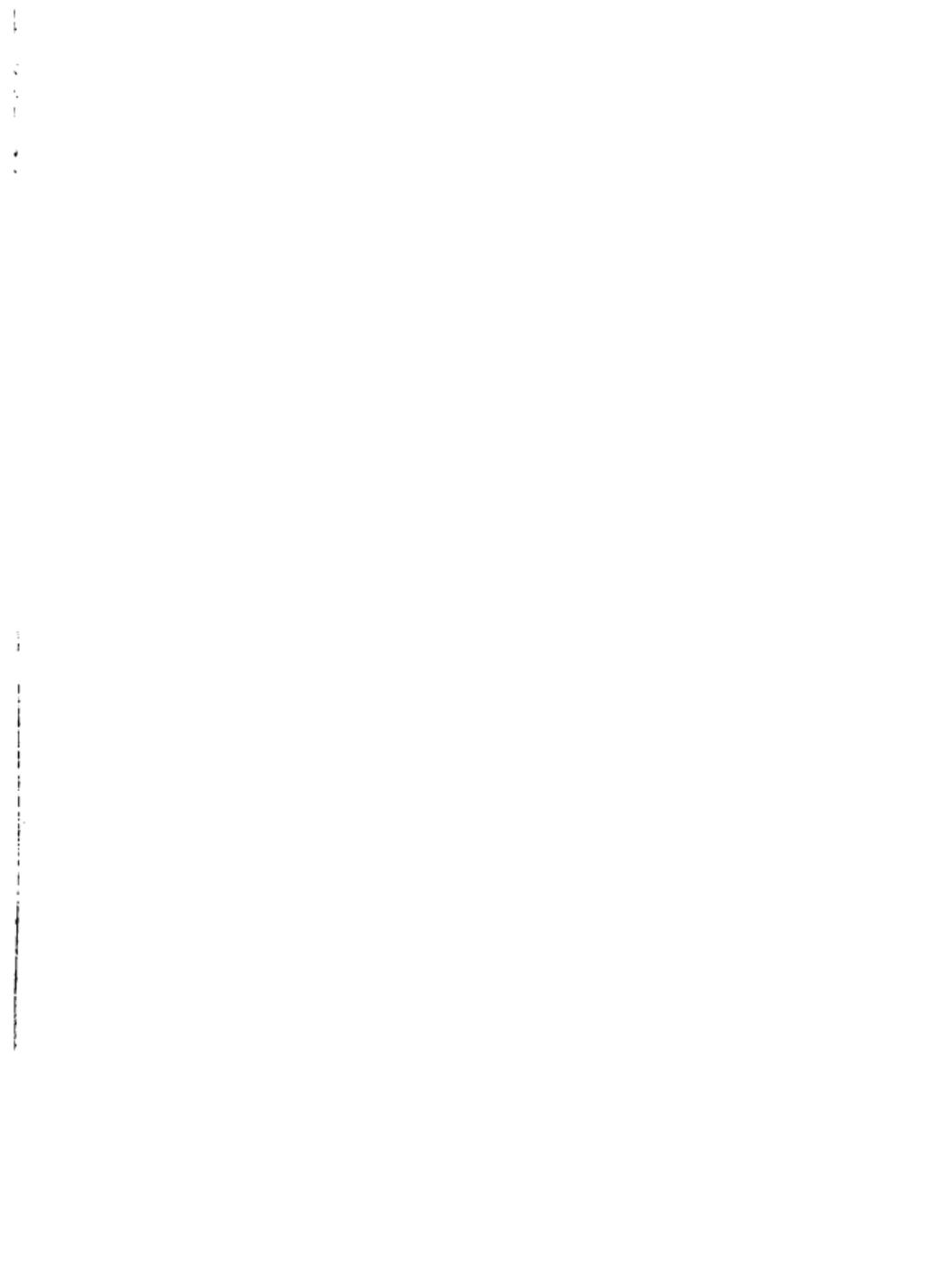
وأما لو صرف النذر في مثل المسجد والمجسر وأهدى ثوابه إلى الإمام عليه السلام، فكفاية ذلك محل إشكال.

٢٦٧٣ ♦ نماء الشاة المنذورة ♦ لو نذر شاة للصدقة أو لأحد الأئمة عليهم السلام فيكون الصوف والمقدار الذي سمّت فيه من جزء النذر، وإذا دُرّت لبناً أو ولدت ولدًا قبل صرفها في مورد النذر، فيجب أن يصرف ذلك في مورد النذر أيضاً.

٢٦٧٤ ♦ العلم بتحقيق شرط النذر قبل نذره ♦ لو نذر القيام بعمل لوقدم مسافراً أو برأ مريض، فعلم أن

المريض كان قد برئ أو أن المسافر كان قد قدم قبل نذره، فلا يجب الوفاء بالنذر.

٢٦٧٥ ♦ نذر الوالدين في تزويج بنتهما من هاشمي ♦ لو نذر الأب أو الأم تزويج بنتهما من هاشمي فإن كان ذلك بمصلحة البنت، وجب الوفاء بالنذر، بل يجب الوفاء به حتى ولو كان الوفاء بالنذر أو تركه متساويًا، ولكن إذا بلغت البنت ففيما يكون اختيار الزواج بيدها وجب الحصول على رضاها، وإن لم يمكن ذلك بطل النذر.



كتاب العهد

٢٦٧٦ ♦ حكم العهد والمراد به ♦ لو عاهد الله تعالى على فعل خير إذا قضى الله حاجته الشرعية، وجب عليه الوفاء بذلك بعد قضاء الحاجة، وكذلك لو عاهد الله على عمل خير من دون أن تكون له حاجة يصير ذلك العمل واجبًا عليه.

٢٦٧٧ ♦ شروط انعقاد العهد ♦ يشترط في العهد إنشاء الصيغة -كما في النذر- ولا يجب أن يكون ذلك باللفظ بل يصح بالكتابة أو بفعل آخر، ولكن على أي حال يجب التلقظ بلفظ الجلالة (وإن كان بغير العربية)، وإذا عاهد الله على الإتيان بعمل حسن أو بترك عمل قبيح، وجب العمل بالعهد، بل لو كان متعلق العهد تركه وإتيانه متساويًا من جميع الجهات، فالظاهر وجوب العمل بعهده.

٢٦٧٨ ♦ عدم الوفاء بالعهد وكفارته ♦ إذا لم يف بعهده، وجبت عليه الكفارة، وهي إطعام ستين مسكينًا لكل واحد منهم مدًا من الطعام، أو صوم شهرين متتابعين أو عتق رقبة.



كتاب اليمين

٢٦٧٩ • كفارة حنث اليمين • لو حلف على الإتيان بفعل أو تركه، كما لو حلف على أن يصوم أو يترك التدخين، فإن خالف ذلك عمدًا ارتكب معصية ووجبت عليه الكفارة أيضًا، وهي عتق رقبة أو إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم ومع العجز يصوم ثلاثة أيام.

٢٦٨٠ • شروط اليمين • يشترط في اليمين أمور:

• الأول: يعتبر في المحالف التمييز والعقل والقصد والاختيار، فلا يصح يمين غير المميز والمجنون والسكران والمجبور، ولكن يصح يمين المجبور لو أجاز ذلك فيما بعد، وكذلك لا يصح يمين الغضبان لو حلف من دون قصد أو اختيار، وأيضًا لا يصح يمين الصبي المميز من دون إذن وليه أو إجازته.

• الثاني: يجب أن يكون الفعل الذي تعلق به اليمين واجبًا أو مستحبًا وأن لا يكون الفعل الذي تعلق اليمين بتركه واجبًا أو مستحبًا؛ فإن كان فعل الشيء وتركه متساويًا من جميع الجهات فلو حلف على تركه وجب العمل به، وأما إذا حلف على الإتيان به لا يجب عليه العمل بيمينه.

• الثالث: أن يحلف بأحد أسماء الله تعالى التي لا تطلق على غير الذات المقدسة مثل «الله»، أو الأسماء التي تطلق في بعض الأحيان على غير الله ولكن تنصرف إليه تعالى؛ عند الإطلاق، كالحالق والرازق، وكذلك يصح اليمين لو حلف به تعالى مع القرينة، وعلى الأحوط يصح أيضًا مع عدم القرينة.

• الرابع: إنشاء اليمين باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة والظاهر أنه لا يجب التلفظ بالقسم ولكن يجب التلفظ بخصوص لفظ الجلالة ولا يكفي في ذلك الإشارة أو الكتابة، ولكن تقوم

الإشارة مقامه في الأخرس لو أشار إلى الله تعالى.

• الخامس: أن يكون متعلق اليمين مقدورًا عليه، فلو كان الحالف قادرًا على ذلك حين اليمين ثم حصل العجز فيما بعد ينحل اليمين من حين العجز. وإذا كان العمل بالقسم يوجب الضرر، أو المخرج (أي المشقة الكثيرة التي لا تتحمل عادة)، فلا يمنع ذلك من صحة القسم، نعم قد يكون تحمّل الضرر أو المخرج أحيانًا مذمومًا شرعًا، ففي هذه الصورة لا يصح القسم من جهة فقد الشرط الثاني.

٢٤٨١ • اليمين من دون إذن الأب أو الزوج • لا يصح يمين الولد من دون إذن أبيه، وكذلك الزوجة من دون إذن زوجها؛ لهذا لو نهى الأب أو الزوج عن اليمين أو عن متعلقه قبل اليمين، فلا يصح اليمين.

٢٤٨٢ • حلّ الوالد أو الزوج يمين الولد والزوجة • لو أقسم الولد بإذن أبيه، وكذلك أقسمت الزوجة بإذن زوجها، فليس للأب أو الزوج حلّ القسم. نعم، إذا أقسمت الزوجة على أمر لا يجوز بدون إذن الزوج فللزوج أن لا يأذن لها و بالتالي لا يجب الوفاء به.

٢٤٨٣ • ترك الوفاء باليمين لعذر/ يمين الوسواسي • لو ترك الشخص الوفاء بيمينته نسيانًا أو اضطرابًا أو إكراهًا، لا تجب عليه الكفارة. ولا كفارة على الوسواسي لو حلف -مثلًا- أن يشتغل بالصلاة فورًا، ثم منعه وسواسه عن ذلك فيما إذا كان الوسواس بالغًا درجة يسلبه الاختيار.

٢٤٨٤ • حكم الأيمان الصادقة والكاذبة • يكره للشخص أن يحلف لو كان كلامه صادقًا، وأما الأيمان الكاذبة فهي محرّمة، بل هي من الكبائر، نعم لو قصد دفع الظلم عن نفسه أو عن مسلم آخر أو عن غير المسلم أيضًا (إذا كانت أمواله محرّمة)، فلا إشكال فيه، بل ربما يجب اليمين أحيانًا، ولكن إذا تمكّن من التورية -أي يقصد غير الواقع حين القسم بحيث لا يقع كذبًا- فالأحوط استحبابًا أن يورّي في كلامه، كما لو حاول الظالم الاعتداء على شخص فسألك عن مكانه وأين هو؟، فتقول في جوابه: ما رأيته، في حين أنك رأيته قبل ساعة ولكن في الجواب قد قصدت رؤيته قبل خمس دقائق ولا قبل ساعة.

كتاب الوقف

٢٦٨٥ ♦ ما يترتب على الوقف ♦ إذا وقف شيئاً، فقد خرج عن ملكه ولا يجوز له ولا للآخرين انتقاله إلى الغير بطريق كالبيع أو الهبة، وكذلك لا يرثه أحد، ولكن يجوز لمتولي الوقف بيع الوقف في بعض الموارد المذكورة في المسألة ٢١٠٢ و ٢١٠٣.

٢٦٨٦ ♦ كيفية الوقف ♦ تجب الصيغة في الوقف، ولكن لا يجب التلقظ بها فيكون ذلك بالكتابة أو بأي فعل آخر يبدل على إنشاء الوقف، وكذلك لا يجب أن تكون بالعربية بل تصح بغيرها، كالفارسية. ولا يشترط في الوقف الخاص قبول الموقوف عليه أو وليه أو وكيله، وكذلك لا يشترط قبول أحد في الوقف العام مثل المسجد والمدرسة أو الفقراء أو السادة، فلو قال -مثلاً-: «جعلت بيتي وقفاً» صح الوقف بالشرائط التي سيأتي ذكرها.

٢٦٨٧ ♦ العزم على الوقف بلا إنشائه ♦ إذا عزم المالك على الوقف وعين لذلك ملكاً، فلا يتحقق الوقف بل يجب عليه انشاؤه بالشرائط المعتبرة.

٢٦٨٨ ♦ قصد القرية والدوام في الوقف ♦ لا يجب أن ينوي الواقف في وقفه قصد القرية، ولكن يعتبر أن يقصد التأييد والدوام في الوقف من حين إنشاء الصيغة فلو قال -مثلاً-: «هذا المال وقف بعد موتي» فلا يصح الوقف؛ وذلك لعدم كونه وقفاً من حين إجراء الصيغة إلى موته، وكذلك لا يصح الوقف لو قال: «هذا المال وقف لمدة عشر سنوات ثم تزول وقفته بعد ذلك»، أو قال: «هذا المال وقف لمدة عشر سنوات ثم تزول وقفته بعد خمس سنوات ثم يعود وقفاً»، أو قال: «هذا المال وقف عشر سنوات ثم لا يقول بعده بما يخض الوقف بعد تلك المدة.

نعم، هناك تعهدٌ نظير الوقف يسمى بـ«الحبس» فيه مدة مؤقتة، يراجع في ذلك الكتب الفقهية

المفضلة للاطلاع على توضيحه وأقسامه.

٢٤٨٩ • الوقف الخاص والعام • الوقف على قسمين: الوقف الخاص، والوقف العام.

يصح الوقف في الوقف الخاص فيما لو قبض الموقوف عليهم أو وكيلهم أو وليهم الوقف. ولو وقف شيئاً على الأولاد الصغار بقصد إدخاله في ملكهم على أن يتولى حفظه عنهم، صح. ويعتبر في الوقف العام تعيين المتولي أو إدخال الموقوف تحت تصرف الموقوف عليهم وإنما يكتب بالثاني إذا عملوا فيه عملاً يناسب الوقف كصلاهم في مكان وقف للمسجد.

٢٤٩٠ • تعيين المتولي في وقف المسجد • لا يعتبر في تحقق وقف المسجد أن يصلّي فيه أحد، بل يكفي في تحقق الوقف أن يعين المتولي، فلا يصح وقف المسجد من دون تعيينه أيضاً.

٢٤٩١ • شروط الواقف • يعتبر في الواقف التمييز والعقل والقد والاختيار وعدم الحجر بحيث يمكنه شرعاً التصرف في ماله؛ فلا يصح وقف السفينة بدون إذن الولي أو إجازته، ويصح وقف غير المختار فيما لو أجاز الوقف بعد ذلك ويصح ظاهراً وقف الصبي الذي عمره عشرين سنة في الموارد الراجعة.

٢٤٩٢ • الوقف للحمل والفقراء وللبطون اللاحقه • يصح الوقف على الحمل الموجود في بطن أمه قبل أن يولد والذي نفخت فيه الروح، وكذا الوقف على فقراء أو طلاب مدرسة معينة حين ما لم يوجد بعد فقير أو طالب علم فيها، ولكن لا يصح الوقف لوقيت الوقف بالطلاب اللذين يسكنون المدرسة من العام القابل فقط، نعم يجوز الوقف على جميع الطلاب اللذين يسكنون المدرسة فعلاً أو اللذين يسكنونها فيما بعد، وكذلك يصح الوقف على الأحياء وعلى الأشخاص اللذين سيولدون فيما بعد، كما لو وقف شيئاً على أولاده وأحفاده اللذين سيولدون فيما بعد، بأن يكون الوقف على الطبقة الموجودة فعلاً وعلى الطبقات الآتية.

٢٤٩٣ • وقف شيء من الموقوف أو جميعه لنفسه • إذا وقف شيئاً على نفسه، كما لو وقف دكاناً للانفاق من بعض ربحه أو جميعه بعد موته على مقبرته، لم يصح الوقف، ولكن لو وقف مالا على الفقراء وكان الواقف فقيراً جاز له الاستفادة من منافع الوقف.

٢٤٩٤ • المتولي في الوقف الخاص إذا لم يعينه الواقف • لو عين للوقف متولياً وجب عليه الاقتصار في تصرفاته على ما حدده الواقف، وإذا لم يعين الواقف متولياً، فإن كان الوقف خاصاً بجماعة معينة -مثلاً- كالوقف على أولاده وكانوا بالغين وعاقلين وليسوا من السفهاء، يكون الاختيار بيدهم، وأما إذا كانوا غير بالغين أو مجانين أو سفهاء فيكون اختيار الوقف بيد وليهم، ولا يحتاج الاستفادة من

الوقف الاستئذان من الحاكم الشرعي.

٢٦٩٥ • تعيين المتولّي للوقف العام • لو وقف ملكاً على جهة عامة - مثلاً - كالفقراء أو السادة أو وقف ذلك بأن تصرف منافعه في الخيرات، يجب أن يعين متولّيًا للوقف، أو يدخل الموقوف تحت تصرف الموقوف عليهم و عملوا فيه عملاً مناسباً للوقف، وأما إذا مات المتولّي المعين ولم يعين الواقف متولّيًا بعده، فلا يبطل الوقف بل يكون أمره بيد الحاكم الشرعي.

٢٦٩٦ • بطلان الإجارة بموت المتولّي أو الموقوف عليه • لو وقف ملكاً على طبقة خاصة، كأولاده لأن يستفيدوا منه طبقة بعد طبقة، فإذا أجره المتولّي ثم مات لم تبطل الإجارة، وأما إذا لم يعين الواقف متولّيًا للوقف وأجرت طبقة ممن وقف عليهم الوقف ثم ماتوا في أثناء مدة الإجارة، بطلت الإجارة (في بقية المدة)، إذا لم تجزها الطبقة المتأخرة، وفي صورة أخذ الطبقة السابقة للأجرة كلّها فللمستأجر استرجاع مقدار الإجارة من زمان موت الطبقة السابقة إلى آخر المدة من أموال تلك الطبقة.

٢٦٩٧ • حكم الوقف إذا خرب • لو خرب الوقف لم يخرج عن الوقفية، بل إذا أمكن تعميمه والاستفادة منه في مورد الوقف وجب ذلك، وإذا لم يتمكن الاستفادة منه في ذلك أيضًا حتى ولو عمره، وجب الاستفادة منه - ولو بالبيع - في أقرب مورد من موارد الصرف في نظر الواقف، وإن لم يمكن ذلك أيضًا يُصرف في موارد الخير.

٢٦٩٨ • إفراز الوقف عن الملك المطلق • الملك الذي يكون بعضه وقفًا وبعضه الآخر ليس بوقف ولم يكن مفروزًا، جاز للمالك التقسم الذي ليس بوقف فرز الوقف مع المتولّي (و في صورة عدم وجود المتولّي للوقف أو عدم إمكان الوصول إليه يتولّى أمر ذلك التقسم الحاكم الشرعي)، وإذا لم يمكن الاستفادة من الوقف حسب ما أوقف من دون فرز الوقف، فيجب على المتولّي (أو المحاكم الشرعي) الفرز.

٢٦٩٩ • خيانة متولّي الوقف • إذا ظهرت خيانة من المتولّي للوقف ولم يصرف عوائده في الموارد المقررة، فيجب على المحاكم الشرعي - مع الإمكان - أن يضم إليه غيره ممن يمنعه من خيانتة، وإذا لم يمكن ذلك ينصب شخصًا أيضًا يتولى الوقف.

٢٧٠٠ • نقل فراش الحسينية إلى المسجد • الفراش الموقوف على الحسينية لا يجوز نقله إلى المسجد للصلاة عليه؛ وإن كان المسجد قريبًا منها.

٢٧٠١ ♦ استغناء المسجد عن مال وقف عليه ♦ إذا وقف ملكاً لصرف منافعها في تعمیر مسجد فإن كان المسجد لا يحتاج إلى أيّ تعمیر في الوقت الحاضر ولا يحتمل ذلك أيضاً في المستقبل بحيث يُعدّ ذخراً للأموال للتعمير بدون فائدة، جاز صرفها في احتياجات نفس المسجد، وإن لم يكن هناك احتياج ولم يحتمل ذلك أيضاً، في نفس المسجد جاز صرف منافع الوقف في تعمیر أحد المساجد الأخرى المحتاجة إلى ذلك.

٢٧٠٢ ♦ كيفية مصرف منافع مال وقف للمسجد ♦ إذا وقف ملكاً لتصرف منفعه في عمارة المسجد ويعطى لإمام الجماعة والمؤدّن في المسجد منها، فيجب أن يقوم المتولّي بصرف المنافع بالنحو الذي يكون أقرب إلى نظر الواقف بما ينحصر جميع الموارد المذكورة أو بعضها.

كتاب الوصية

٢٧٠٣ ♦ تعريف الوصية ♦ الوصية هي العهد المتعلق بأمر اختيارها بيده الراجع إلى بعد موته كأن يكون بعض ماله ملكًا لشخص بعد موته، أو يوصى بأن يقوموا له بعد موته بأعمال معينة أو يعين قِيمًا على أولاده أو على الأشخاص الذين يكون اختيارهم بيده، ويسمى الشخص الذي يُعَيّن لتنفيذ الوصية «الوصي».

٢٧٠٤ ♦ الوصية بالكتابة أو الإشارة ♦ تصح الوصية بالإشارة المفهمة لمراد الموصي أو بالكتابة ممن لا يستطيع التكلم، بل تصح ممن كان قادرًا على التكلم أيضًا فيما لو كانت الإشارة أو الكتابة مفهمة.

٢٧٠٥ ♦ وصية مكتوبة فيها إمضاء الميت ♦ إذا كانت هناك وصية مكتوبة وفيها إمضاء الميت، أو ختمه وجب العمل طبقها فيما لو كانت الكتابة مفهمة لمقصوده وُعُلم بأنه أوصى بها.

٢٧٠٦ ♦ شروط الوصي ♦ يعتبر في الوصي التمييز والعقل والاختيار؛ وتصح وصية غير المختار فيما لورضي بعد ذلك. ولا تصح وصية الصبي إذا لم يبلغ سبع سنوات ولكن تصح وصيته لو بلغ السن المذكور في المقدار القليل من المال لو كان في محلّه، ويجوز للصبي البالغ عشرين سنين أن يوصي لأقاربه النسبية بمقدار ثلث المال بشرط أن تكون وصيته في نظر العقلاء في الموارد المناسبة، وكذلك تنفذ وصية السفهيه فيما لو كانت في محلّها المناسب في نظرهم.

٢٧٠٧ ♦ الوصية بعد جرح النفس بقصد الانتحار ♦ لو جرح نفسه بقصد الانتحار أو قام بعمل آخر يؤدي إلى الموت، فإن أوصى ثم مات بسبب ما فعل بنفسه فلا تصح وصيته.

٢٧٠٨ ♦ اعتبار القبول في الوصية ♦ إذا أوصى الإنسان لشخص بمال فإن قبل الموصى له الوصية ملك

المال بعد موت الموصي وإن كان قبوله في حياته، بل الظاهر عدم اعتبار القبول في الوصية وإنما يكفي في صحتها عدم رد الموصى له للوصية.

٢٧٠٩ ♦ وظيفة الودعي والمدين عند ظهور أمارات الموت ♦ إذا ظهرت للإنسان علامات الموت، فيجب عليه فوراً ردّ أمانات الناس إليهم أو يخبرهم بحيث يتمكنوا من استلام أموالهم، وإذا كان مديناً للناس وحلّ أجل دينه فعليه أن يبادر في تسديد ذلك، إلا إذا رضي أصحاب الأموال في بقاء المال أو الدين عنده، وإذا لم يستطع هو أن يدفع المال أو الدين أو لم يحلّ أجل الدين أو رضي أصحاب الأموال ببقاء المال بيده، فإن خاف عدم إيصال الورثة ذلك إلى أصحاب الأموال، فيجب عليه أن يتخذ أفضل طريق للإيصال، بأن يوصي بذلك أو يستشهد الشهود أو يقوم بكتابة وصية أو يسجل ذلك في السجلات الرسمية و

٢٧١٠ ♦ وظيفة من عليه الحقوق المالية عند ظهور أمارات الموت ♦ لو ظهرت للإنسان علامات الموت، وجب عليه فوراً أداء ما عليه من الخمس والزكاة والمظالم، وإذا لم يتمكن من ذلك، فعليه أن يوصي فيما لو كان يملك مالا أو يحتمل أن يؤديها شخص عنه، وكذا لو كانت ذمته مشغولة بالحق.

٢٧١١ ♦ الوصية للصلاة والصوم عند ظهور أمارات الموت ♦ لو ظهرت للإنسان علامات الموت، فعليه أن يوصي بأن يأخذ من ينوب عنه بالإتيان بما عليه من الصلاة والصوم، إلا إذا اطمأن أنه يقضيها شخص عنه من دون وصية، وإذا كان يجب صرف أجره الأجير من مال الميت فيكون ذلك بمقدار الثلث، ولولزم أكثر منه فيجب استجازة الورثة في المقدار الزائد، وإذا لم يكن له مال فعليه أن يتبع أفضل الطرق لأداء ما عليه من الصلاة والصيام مثلاً لو احتمل أنه يقضيها عنه أحد تبرعاً فعليه أن يوصي بذلك وإذا كان قضاء الصلاة والصيام واجباً على ابنه الأكبر بالتفصيل الذي ذكرناه في المسألة ١٣٩٩، فعليه أن يخبره أو يوصيه بالقضاء عنه، أو يتبع طريقاً آخر لقضاء الصلاة والصيام عنه.

٢٧١٢ ♦ وظيفة الموصي بالنسبة إلى الورثة عند ظهور أمارات الموت ♦ إذا ظهرت للإنسان علامات الموت، وجب عليه إعلام الورثة بماله من مال عند غيره أو كان قد أخفاه في مكان لا علم لهم به إذا كان ترك الإعلام سبباً لتضييع حقهم. ولا يجب على الأب نصب القيم على الصغار، إلا إذا كان إهمال ذلك موجباً لضياعهم أو ضياع أموالهم، فإنه يجب -على الأب- والحالة هذه جعل القيم الأمين عليهم.

٢٧١٣ ♦ شروط الوصي ♦ يجب أن لا يكون الوصي مجنوناً أو سفياً والأحوط كونه بالغاً وأن يكون وصي المسلم مسلماً، ويعتبر في الوصي أن يكون موثقاً به فيما لو كانت الوصية لازمة.

٢٧١٤ • كيفية العمل بالوصية إذا تعدد الوصي • إذا عيّن الموصي عدة أوصياء لنفسه، فإن أذن لكل واحد منهم بالتصرف بصورة مستقلة، لم يجب على كل واحد منهم الاستئذان من الآخر، وأما إذا لم يأذن لهم العمل بصورة مستقلة فإن نص على العمل مجتمعين أو لم ينص على ذلك، وجب على كل واحد منهم الاستئذان من الآخرين، وإذا تشاخ الأوصياء ولم يجتمعوا للعمل بالوصية فيجبرهم المحاكم الشرعي على الاجتماع، وإذا تعذر ذلك فللمحاكم الشرعي أن يتبع طريقاً أقرب إلى نظر الموصي في تنفيذ الوصية، مثلاً يعين بدل جميعهم أو بعضهم شخصاً آخر أو أشخاصاً آخرين.

٢٧١٥ • الرجوع عن الوصية • إذا رجع الإنسان عن وصيته، كما لو أوصى بثلث ماله لشخص ثم رجع عن ذلك، بطلت الوصية. وإن غير وصيته، كما إذا جعل شخصاً معيناً قتيماً على أطفاله ثم جعل مكانه شخصاً آخر، بطلت الوصية الأولى ووجب العمل بالوصية الثانية.

٢٧١٦ • الرجوع عن الوصية عملاً • تبطل الوصية إذا صدر من الموصي تصرفاً يفهم منه رجوعه عن الوصية، كما لو باع البيت الذي أوصى به أو وكل شخصاً لبيعه.

٢٧١٧ • الوصية بنصف الشيء بعد وصيته لشخص آخر • إذا أوصى بشيء معين لشخص ثم أوصى بنصفه لشخص آخر، قسم ذلك الشيء بينهما بالسوية.

٢٧١٨ • الوصية والهبية في مرض الموت • إذا وهب المريض لشخص في مرض موته مقداراً من ماله وأوصى بمقدار لشخص آخر بعد موته، تصح هبته كما تقدم في المسألة ٢٢٦٤، وبعد إخراج الموهوب من ماله فإن كان المال الذي أوصى به يكون بمقدار الثلث أو كان أكثر ولكن أجاز الورثة بذلك صحت الوصية، وإذا لم يأذن الورثة تنفيذ الوصية بمقدار الثلث لا أكثر.

٢٧١٩ • الوصية بثلث المال • إذا أوصى ببيع ثلث ماله وأن تصرف منافعه في مصارف معينة، وجب العمل على طبق وصيته.

٢٧٢٠ • الإقرار بالدين في مرض الموت • إذا اعترف المريض في مرض موته بدين عليه، فإن كان متهماً بأنه يريد الإضرار بالورثة أخرج الدين من الثلث، وإلا فإقراره نافذ وأخرج من أصل المال.

٢٧٢١ • عدم وجود الموصى له حين الوصية • لا يعتبر وجود الموصى له حال الوصية، فلو أوصى بشيء للولد الذي يمكن أن يجعله المرأة الفلانية، فإن كان الموصى له موجوداً بعد وفاة الموصي وجب دفع ذلك الشيء إليه، وإن لم يكن موجوداً فيصرف الشيء بما هو أقرب إلى نظر الموصي.

٢٧٢٢ ♦ وظيفة الوصي بالنسبة إلى الوصية ♦ لو علم بأن أحد الأشخاص جعله وصيًا، فإن أخبر الموصي رفضه قبول الوصاية فلا يجب عليه بعد موت الموصي تنفيذ الوصية، وأما لو لم يعلم بأنه جعله وصيًا أو علم بذلك ولكن لم يخبره برفضه لها، فعليه تنفيذ الوصية إذا لم يكن في ذلك المخرج، نعم لو أخبر الموصي بأنه لم يكن مستعدًا لقبول الوصية أو علم الموصي بذلك عن طريق آخر، فلا يجب عليه العمل بالوصية حينئذٍ، وإذا لم يكن الموصي مطلقًا على عدم رضا الوصي والتفت الوصي إلى ذلك قبل الموت في زمن لم يكن قادرًا على تعيين غيره لشدة مرضه فيجب - حينئذٍ - على الوصي العمل بالوصية ما لم يكن ذلك حرجيًا.

٢٧٢٣ ♦ تفويض الوصية إلى الغير ♦ ليس للوصي أن يفوض أمر الوصية إلى غيره بعد موت الموصي، ولكن لو كان يعلم أن الموصي لم يكن قاصدًا مباشرته، بل غرضه تنفيذ الوصية ولو بواسطة غيره، فيجوز - حينئذٍ - أن يفوض أمرها إلى شخص آخر لا فرق بينه وبين الوصي في نظر الموصي.

٢٧٢٤ ♦ وظيفة الحاكم إذا مات أحد الوصيين ♦ لو عين الموصي وصيين معًا، فلو مات أحدهما أو فقد أحد الشروط اللازمة للوصية (المذكورة في المسألة ٢٧١٣)، كما لو جُزئ فإن كان الموصي قد قصد تعدد الوصي بلحاظ مستقل، قام الحاكم الشرعي بتعيين أحد الأشخاص مكانه، ولو ماتا أو قعدا الشرائط فيعين الحاكم الشرعي شخصين بدلها، وأما إذا لم يكن تعدد الوصي ملحوظًا للموصي بلحاظ مستقل بل كان - مثلاً - له عدة أولاد؛ فلكي لا يحصل النزاع والعداوة بينهم أوصى إليهم، ففي هذه الحالة لو مات أحدهم أو فقد أحد شروط الوصية، لا يحل محله أحد.

٢٧٢٥ ♦ عجز الوصي عن إنجاز الوصية ♦ إذا عجز الوصي عن التمهيد لأمر الوصية لوحده، ضم إليه الحاكم الشرعي من يساعده في ذلك.

٢٧٢٦ ♦ تلف المال في يد الوصي ♦ إذا تلف بعض مال الميت الموجود في يد الموصي، فبأنه يضمن مع التفريط في حفظه أو التعدي عن نظر الموصي، كما لو أوصى الميت بصرف المال الفلاني على فقراء البلد الفلاني، ولكن الوصي نقله إلى بلد آخر وتلف المال في الطريق، وأما لو تلف المال من دون تفريط أو تعدد فلا ضمان عليه.

٢٧٢٧ ♦ الإيصاء على الترتيب ♦ إذا أوصى الميت على الترتيب، بأن يقول - مثلاً - إذا مات موسى فيكون الوصي بعده عيسى، فإن مات الوصي الأول تكون مسؤولية تنفيذ الوصية على الوصي الثاني.

٢٧٢٨ ♦ ما يخرج من أصل مال الميت ♦ تخرج الديون والحقوق الواجبة، كالخمس والزكاة

والمظالم و حجة الاسلام والحج الواجب بالنذر من أصل مال الميت وإن لم يوصِ بها الميت.

٢٧٢٩ ♦ تقسيم الإرث بعد العمل بالوصية وأداء دين الميت ♦ إذا زاد شيء من مال الميت بعد أداء ما ذكرناه في المسألة السابقة، فإن كان قد أوصى بالثلث أو أقل منه، فيجب العمل بوصيته، وإلا كان تمام الزائد للورثة.

٢٧٣٠ ♦ الوصية فيما زاد على الثلث ♦ إذا أوصى الميت بأكثر من ثلث ماله، وقف المقدار الزائد على إجازة الورثة سواء كان ذلك باللفظ أو بالفعل أو بالسكوت الذي يفهم منه الإجازة ولا يكفي مجرد الرضا، ولو أجازوا بعد مدة من موت الموصي صحت الوصية، وأما لو أجاز بعض الورثة ورد البعض الآخر، صحت ونفذت في حصة المميز خاصة.

واللازم بالذكور: يجب أن يلاحظ سهم الإرث بالنسبة إلى كل وارث هل يكون النقص المحاصل في سهمه بسبب الوصية أكثر من الثلث أم لا ففي الصورة الأولى يشترط إجازته في صحة الوصية ونفوذها. فعليه لو كان الشخص يملك أرضاً وأوصى أن تصرف بعضها أو جميعها في موارد معينة، وبما أن الزوجة لا تراث من الأرض فهنا ليس لرضاها التأثير في الوصية، بينما لو كان الشخص يملك ثلاثة ملايين ديناراً وقطعة أرض قيمتها ثلاثة ملايين ديناراً فإن أوصى بصرف مليونين ديناراً في موارد معينة، فهنا بالنسبة إلى بقية الورثة تكون الوصية بمقدار الثلث ولكن بالنسبة إلى الزوجة تكون الوصية في سهمها أكثر من الثلث، فيجب الحصول على رضاها فقط بالمقدار الزائد. وكذا لو أوصى بالأموال التي تتعلق بالولد الأكبر بعد موت الأب (وتسمى بالحبوة وسيأتي ذكرها في المسألة ٢٧٩٤)، فيجب الحصول على رضا الولد الأكبر فقط بالمقدار الزائد عن الثلث.

٢٧٣١ ♦ الوصية فيما زاد على الثلث وإجازة الوارث ذلك قبل موت الموصي ♦ إذا أوصى الميت بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك قبل موت الموصي، نفذت الوصية ولم يكن لهم ردّها بعد موته.

٢٧٣٢ ♦ الوصية بأموار متعددة مع تعيين كونها من الثلث ♦ إذا أوصى بثلث ماله لأداء الخمس والزكاة وغيرها من الديون وكذلك باستئجار من يقضيه عنه ما فاتته من الصلاة والصيام وبالصرف في الأمور المستحبة -كإطعام الفقراء-، وجب أداء الخمس والزكاة أو غيرها من الديون من الثلث، فإن لم يف ذلك من الثلث يدفع الباقي من أصل المال، وإذا بقي شيء من الثلث بعد دفع الخمس والزكاة وغيرها من الديون صرف في أجرة الصوم والصلاة، فإن زاد شيء أيضاً صرف الزائد في المصارف المستحبة المعينة، وأما لو كان ثلثه بمقدار دينه من الخمس والزكاة وغيرها من الديون ولم يجز الورثة وصيته في الزائد على الثلث، بطلت الوصية في الصلاة والصوم والأمور المستحبة.

٢٧٣٣ ♦ الوصية بأمر متعدده بلا تعيين كونها من الثلث ♦ لو أوصى بأداء ديونه وبالاستئجار للصوم والصلاة والإيتيان بالأمر المستحبة أيضاً، فإن لم يوصى بأداء الأمور المذكورة من ثلث ماله، وجب أداء ديونه من أصل المال، فإن بقي منه شيء يصرف ثلثه في الاستئجار للصلاة والصوم والأمر المستحبة المعينة، وأما لو لم يف الثلث بذلك فإن أجاز الورثة في المقدار الزائد وجب العمل بالوصية، وإن لم تجز الورثة وجب الاستئجار للصلاة والصوم من الثلث، فإن بقي منه شيء يصرف الباقي في الأمور المستحبة المعينة.

٢٧٣٤ ♦ من ادعى إيصاء الميت له ♦ لو ادعى شخص أن الميت أوصى له ببلغ من المال تثبت دعواه بشهادة رجلين عدلين، أو بشهادة رجل عادل مع يمين المدعي، أو بشهادة رجل عادل مع امرأتين عادلتين، أو أربع نساء عادلات، ولو شهدت له امرأة عادلة يثبت له ربع ما يدعيه، ولو شهدت امرأتان عادلتان أعطي النصف، ولو شهدت ثلاث نساء عادلات أعطي ثلاث أرباع، ولو شهد رجلان ذمتان عادلان في دينهما وجب دفع جميع ما يدعيه المدعي فيما لو كان الميت مضطراً إلى الوصية مع عدم تيسر الرجل المسلم العادل والمرأة المسلمة العادلة حين الوصية.

٢٧٣٥ ♦ ادعاء الوصاية ♦ لو ادعى شخص أنه وصي الميت في صرف المال في جهة، أو أن الميت قد عتبه قتيماً على صغاره ولم يُطمأن بقوله، يُقبل قوله بشهادة رجلين عدلين.

٢٧٣٦ ♦ موت الموصى له قبل قبول الموصى الوصية أو ردّها ♦ لو أوصى بشيء لشخص ومات الموصى له قبل أن يقبل أو يرد الوصية، قام ورثته مقامه في ذلك فيمكنهم القبول فيما إذا لم يردوا الوصية، هذا إذا لم يرجع الموصي عن وصيته، وإلا فلا شيء لهم.

كتاب الإرث

قواعد الإرث

قبل الشروع في البحث المفصل لأحكام الإرث ومسائله رأينا من المناسب أن نذكر بعض الاصطلاحات والقواعد المفيدة في هذا المجال:

- الف: الأرحام الذين يرثون بالنسب ثلاث طبقات، للطبقة الأولى والثانية صنفان.
- الطبقة الأولى: لها صنفان: الصنف الأول: الأب والأم.
- الصنف الثاني: الأولاد (مع الواسطة وبدونها).
- الطبقة الثانية: لها صنفان:

- الصنف الأول: الأجداد والمجدات (مع الواسطة وبدونها).
- الصنف الثاني: الإخوة والأخوات وأولادهم (مع الواسطة وبدونها).
- الطبقة الثالثة: فيها صنف واحد: العمّ والعمة والخال والخالة وأولادهم.
- و المراد من العمّ، عمّ الشخص نفسه أو عمّ الأب أو الأمّ أو عمّ الجدّ أو الجدّة و... وكذا المراد من العمة والخال والخالة، والمراد من الأولاد: الأولاد، مع الواسطة وبدونها.

ثلاث قواعد ترتبط بطبقات الوراث وأصنافهم

- القاعدة الأولى: يمنع كلّ طبقة الطبقات اللاحقة لها فإذا وجد من الطبقة الأولى واحد، لا تراث الطبقة الثانية والثالثة أصلاً، كما أنه إذا وجد من الطبقة الثانية واحد، لا تراث الطبقة الثالثة.
- القاعدة الثانية: الأقرب من الميت في كلّ صنف يمنع الأبعد فيه، وأما الأقرب في صنف فلا يمنع

الأبعد في صنف آخر، فإذا كان للميت ولد وحفيد كان الميراث للولد دون الحفيد، لكن يشارك الأب مع الحفيد لأن الآباء مع الأولاد صنفان، وإذا كان للميت جد فلا يرث معه جد أب الميت وإذا كان له أخ فلا يرث معه ابن الأخ، لكن يشارك الجد مع ابن الأخ، ويشارك الأخ مع الجد مع الواسطة، لأن الإخوة والأجداد صنفان.

• القاعدة الثالثة: يمنع المتقرب بالأب والأب المتقرب بالأب وحده إذا كانا في بعد واحد عن الميت، وأما إذا لم يكونا في بعد واحد فلا منع بل الأقرب من الميت يمنع الأبعد منه وإن كان الأقرب ينتسب بالأب وحده والأبعد ينتسب بالأب والأب معاً.

ويستثنى من القاعدة الثانية والثالثة مورد واحد وهو ما إذا اجتمع ابن عم للميت من أب وأم، مع عم للميت من الأب فالميراث لابن العم، والظاهر أن حكم بنت العم في هذه المسألة كابن العم وحكم العمّة كالعم.

ويشترط في الاستثناء أن لا يجتمع مع ابن العم من الأبوين والعم من الأب الخال أو الخالة من الأب، وإلا فلا استثناء.

ب: الزوج والزوجة خارجان عن الطبقات الثلاث، بل يرث الزوج والزوجة مع جميع الطبقات ولا يمنعان أي طبقة من الطبقات.

ج: سهم إرث الأرحام النسبية والسببية يُشخّص أحياناً بكسرمعتين ويقال لهذا الكسر: «الفرض»، ويقال للوارث الذي يحصل على مثل هذا الفرض: «صاحب الفرض» أو «الوارث بالفرض»، وأحياناً أخرى يُعتين سهم الإرث بدون كسرمعتين، فالقربة الذين يرثون بهذا الشكل يُقال لهم: «الوارث بالقربة».

سهام الإرث هي:

$$\frac{2}{3} \cdot \frac{1}{6} \cdot \frac{1}{3} \cdot \frac{1}{8} \cdot \frac{1}{4} \cdot \frac{1}{2}$$

وأصحاب هذه السهام، هم:

• النصف ($\frac{1}{2}$)، وهو في هذه الموارد:

١- بنت واحدة (بدون الابن).

٢- الزوج، إذا لم يكن للميت ولد (ولو مع الواسطة).

- ٣- أخت واحدة من الأبوين أو من أب فقط (من دون أخ).
- الربع ($\frac{1}{4}$ -)، وهو في موردين:
 - ١- الزوج، إذا كان للميت ولد (مع الوساطة أو بدونها).
 - ٢- الزوجة، إذا لم يكن للميت ولد (مع الوساطة أو بدونها).
 - الثمن ($\frac{1}{8}$ -)، وهو في مورد واحد:
 - الزوجة، إذا كان للميت ولد (ولو مع الوساطة).
 - الثلث ($\frac{1}{3}$ -)، وهو في موردين:
 - ١- الأم، إذا لم يكن للميت ولد (ولو مع الوساطة) مع حياة أبيه وعدم وجود من يحجب الأم أيضاً. وسيأتي توضيح المحجب والمراد منه في المسألة ٢٧٤٦.
 - ٢- أخوان أو عدة إخوة من الأم، أو أختان أو عدة أخوات من الأم، أو أخ وأخت من الأم.
 - السدس ($\frac{1}{6}$ -)، وهو في أربعة موارد:
 - ١- الأم، إذا كان للميت ولد.
 - ٢- الأب، إذا كان للميت ولد.

(وهذا السهم ثابت لكل من الأبوين سواء كانا معاً أو كان أحدهما فقط.)

 - ٣- الأم، إذا لم يكن للميت ولد وهذا مع حياة أبيه ووجود من يحجب إرث الأم. توضيح: إذا لم يكن للميت ولد، فإن كان الأب موجوداً فقط أو الأم موجودة فقط، فيرث الأب أو الأم بالقرابة، وإن كان الاثنان موجودين فيرث الأم بالفرض (وهو $\frac{1}{3}$ في حالة عدم وجود المحجب و $\frac{1}{6}$ في حالة وجود المحجب) ويرث الأب بالقرابة.
 - ٤- أخ واحد أو أخت واحدة من الأم.
 - الثلثان ($\frac{2}{3}$ -)، وهو في موردين:
 - ١- بنتان أو عدة بنات (من دون ابن).
 - ٢- أختان أو عدة أخوات من الأبوين أو من الأب فقط (من دون أخ).

قاعدتان:

• القاعدة الأولى: يأخذ أصحاب الفرض سهامهم المقدرة من الإرث أولاً، ثم يأخذ بقية القرابة حصتهم من التركة.

ولايجرى هذه القاعدة فيما إذا اجتمعت أخت أو عدة أخوات من الأبوين أو من الأب فقط مع الجد أو الجدّة (سواء كان هناك وارث آخر أم لا)، بل يكون الجد بمنزلة الأخ، والجدّة بمنزلة الأخت، ويقسم الإرث كما لو كان هناك إخوة أو أخوات فقط.

• القاعدة الثانية: في المتقربين بالأم سهم الذكر وسهم الأنثى ستان، لكن في المتقربين بالأبوين أو بالأب وحده وللذكر ضعف الأنثى فإرث الأخ من الأم يساوي إرث الأخت من الأم بينما يكون إرث الأخ من الأبوين أو الأب ضعف إرث الأخت من الأبوين أو الأب.

وسأتي توضيح هذه القاعدة في ضمن المسائل الآتية.

تذكرة: إن الأحكام التي سنذكرها في مسائل هذا الفصل وسائر فصول هذه الرسالة تختص بالأحرار وأما العبيد والإماء فلهم أحكام خاصة لا تتعرض لها في هذه الرسالة؛ وذلك لعدم الابتلاء بها في الوقت الحاضر.

• ٢٧٣٧ • من يرث بالنسب • للأرحام الذين يرثون بالنسب ثلاث طبقات، هم:

• الطبقة الأولى: تتكون من صنفين:

• الصنف الأول: الأب والأم.

• الصنف الثاني: الأولاد (بدون واسطة أو معها، وإن نزلوا).

قد تقدم في المقدمة (قسم الف / القاعدة الثانية) أنه مع وجود شخص من الطبقة الأولى لا يرث من كان في الطبقة الثانية أو الثالثة، وأيضاً تقدم (قسم ألف / القاعدة الثانية) أنه إذا كان للميت ولد وحفيد كان الميراث للولد دون الحفيد، لكن يشارك الأب مع الحفيد.

والطبقة الثانية تتكون أيضاً من صنفين:

• الصنف الأول: الجد والجدة (وإن عليا).

• الصنف الثاني: الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت - مع الواسطة وبدونها- (وإن نزلوا)،

وإذا كان أحد أفراد الطبقة الأولى أو الثانية موجوداً فلا يرث من كان في الطبقة الثالثة.

وفي كل طبقة يرث الأقرب إلى الميت، ومع وجوده لا يرث الأبعد؛ لذا يُقدّم الجد والجدة من دون واسطة (وإن كانا من الأم) على الجد والجدة مع الواسطة (وإن كانا من الأب)، وكذلك يُقدّم الأخ أو الأخت على ابن الأخ وابن الأخت، وأيضاً يُقدّم ابن الأخ وكذا ابن الأخت على حفيد الأخ أو حفيد الأخت، هذا إذا كان الأقرب والأبعد في صنفين وأما إذا كانا في صنفين فلا عبءة بالقرب والبعد.

الطبقة الثالثة جميعها صنف واحد: العمّ والعمّة والخال والخالة (وإن علوا) وأولادهم (وإن نزلوا) وإذا كان أحد الأشخاص من الأعمام والعمّات والأخوال والخالات موجوداً، فلا يرث أولادهم.

وكذلك بالنسبة إلى أولادهم فإن كان الأقرب إلى الميت موجودًا لا يرث الأبعد منهم، ولكن إذا اجتمع عم الميت من الأب مع ابن عمه من الأبوين فالإرث للشاني دون الأول كما تقدم توضيحه في المقدمة (القسم ألف - استثناء القاعدة الثانية والثالثة).

٢٧٣٨ ♦ كيفية التوارث في الطبقة الثالثة ♦ إذا لم يكن للميت عم وعمة وخال وخالة ولا أولادهم (مع الوسطة وبدونها)، فيرث العم وعمة والخال والخالة لأب الميت وأمه، وإذا لم يكن أحد هؤلاء فيرث أولادهم، وإن لم يكن أولادهم يرث العم وعمة والخال والخالة لجد الميت وجدته، وإن لم يكن هؤلاء أيضًا يرث أولادهم.

٢٧٣٩ ♦ توارث الزوجين مع جميع الطبقات ♦ يرث الزوج زوجته، وترث الزوجة زوجها، (بال تفصيل الذي سيأتي ذكره) مع الطبقات الثلاث.

إرث الطبقة الأولى

٢٧٤٠ ♦ انفرد الوارث من الطبقة الأولى ♦ إذا انفرد وارث من الطبقة الأولى كالأب أو الأم أو الابن الواحد أو البنت الواحدة فالمال له، وإذا تعدد الأولاد وكان جميعهم من الذكور أو جميعهم من الإناث يُقسم المال بينهم بالتساوي، وإن اجتمع الذكور مع الإناث فللذكور ضعف نصيب الأنثى.

٢٧٤١ ♦ اجتماع الميت أو ابنه مع أحد والديه ♦ لو كان وارث الميت الأب أو الأم مع ابن واحد أو عمّة أبناء فقط، يأخذ الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ المال والباقي $(\frac{5}{6})$ المال يُعطى إلى الابن أو الإبناء يقسم بينهم بالتساوي.

٢٧٤٢ ♦ اجتماع أولاد الميت مع أحد والديه ♦ لو كان الوارث الأب أو الأم مع الابن والبنت يعطى $\frac{1}{6}$ المال إلى الأب أو الأم ويدفع الباقي $(\frac{5}{6})$ المال إلى الابن والبنت بحيث يقسم للذكور ضعف الأنثى؛ فلو كان الوارث الأب مع ابن واحد وبنت واحدة فيكون سهم الأب $\frac{3}{18}$ ، وسهم الابن $\frac{1}{18}$ ، وسهم البنت $\frac{5}{18}$ ، وإذا كان الورثة عبارة عن أب وابنتين وثلاث بنات فيكون سهم الأب $\frac{7}{42}$ وسهم كل واحد من الابنتين $\frac{1}{42}$ (و مجموعهما $\frac{2}{42}$)، وسهم كل بنت $\frac{5}{42}$ (و مجموع سهامهن $\frac{15}{42}$) ويكون حساب المسائل المشابه بهذا النحو.

٢٧٤٣ ♦ اجتماع بنت واحدة من الميت مع أحد والديه ♦ لو كان وارث الميت أباه فقط مع بنت

واحدة، أو أنه مع بنت واحدة، يكون فرض الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ ، وفرض البنت $\frac{1}{4}$ ، ويقسم الباقي $\frac{2}{6}$ بينهما بهذه النسبة، وبالتالي يصير سهم الأب أو الأم $\frac{1}{4}$ المال وسهم البنت $\frac{3}{4}$ المال.

٢٧٤٤ ♦ اجتماع بنات الميت مع أحد والديه ♦ إذا كان وارث الميت أباه أو أمه مع عدة بنات، فيكون فرض الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ وفرض البنات $\frac{2}{3}$ ويقسم الباقي $\frac{1}{6}$ المال بينهم بهذه النسبة؛ لذا يدفع $\frac{1}{5}$ المال إلى الأب أو الأم ويعطى $\frac{4}{5}$ منه إلى البنات يقسم بينهم بالتساوي.

٢٧٤٥ ♦ اجتماع ابن الميت مع والديه ♦ لو كان وارث الميت الأب والأم فقط مع ابن واحد، يُعطى لكل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال ويُدفع إلى الابن باقي المال الذي هو $\frac{4}{6}$ ، وإذا كان الورثة الأب والأم مع عدة أبناء أو عدة بنات، فيأخذ كل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال ويُعطى إلى الأولاد $\frac{4}{6}$ المال يقسم بينهم بالسوية، ولو كان الورثة الأب والأم مع الابن والبنت فيأخذ كل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال ويُعطى الباقي $\frac{4}{6}$ المال إلى الأولاد يُقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين. فلو كان ورثة الميت الأب والأم مع ابن واحد وبنتين فيأخذ كل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال ويُعطى إلى الابن $\frac{2}{6}$ وتأخذ كل من البنتين $\frac{1}{6}$.

٢٧٤٦ ♦ انحصار الوارث في والدي الميت ♦ لو كان وارث الميت أباه وأنه فقط، فللمسألة صورتان: إحداهما: يكون للأُم حاجب ثانيهما لم يكن لها حاجب. والمراد منه أن يكون للميت أخوان اثنان أو أربع أخوات أو أخ واحد أو أختان وجميعهم يعتنقون الإسلام وكانوا مع الميت من أب واحد (سواء أهدت أمهم مع أم الميت أم لا) فإن كان للأُم حاجب تأخذ $\frac{1}{6}$ المال ويأخذ الأب $\frac{5}{6}$ المال، وأما لو لم يكن لها حاجب تأخذ $\frac{1}{3}$ المال ويُدفع الباقي $\left(\frac{2}{3}\right)$ إلى الأب.

٢٧٤٧ ♦ اجتماع والدي الميت مع بنت واحدة ♦ لو كان ورثة الميت الأب والأم مع بنت واحدة، فإن لم يكن للأُم حاجب (وقد تقدم توضيحه في المسألة السابقة) يأخذ كل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال وتأخذ البنت $\frac{1}{3}$ المال والباقي $\left(\frac{1}{6}\right)$ المال يقسم بينهم بهذه النسبة، وبالتالي تكون حصة الأب $\frac{1}{5}$ المال وكذلك الأم وحصة البنت $\frac{3}{5}$ المال. وأما لو كان للأُم حاجب، فيرت كل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ المال وترث البنت $\frac{1}{3}$ ويُقسم السدس الباقي بين الأب والبنت بنسبة سهمهما، فيدفع $\frac{1}{4}$ منه إلى الأب و $\frac{3}{4}$ إلى البنت؛ فيصير سهم البنت $\frac{15}{44}$ من كل المال وسهم الأب $\frac{5}{44}$ منه وسهم الأم $\frac{4}{44}$ من المال.

٢٧٤٨ ♦ كيفية قسمة الإرث بين الأحفاد ♦ إذا لم يكن للميت أولاد عند موته يقوم أولادهم مقامهم

فيرث ولد ابن الميت سهم أبيه وإن كان الولد أنثى ويرث ولد بنت الميت سهم أمه وإن كان ذكرًا، فلو كان للميت ابن واحد من ابنته، وبنت واحدة من ابنه، يكون سهم ابن البنت $\frac{1}{3}$ المال وسهم بنت الابن $\frac{2}{3}$ وفي حال تعدد أولاد الأولاد يكون سهم الذكر ضعف سهم الأنثى؛ فيقسم أولاد ابن الميت حصتهم (وهي $\frac{2}{3}$) للذكر مثل حظ الأنثيين ويقسم أولاد بنت الميت حصتهم (وهي $\frac{1}{3}$) كذلك.

٢٧٤٩ ♦ اجتماع أحد الزوجين مع من يرث بالقرابة في الطبقة الأولى ♦ إذا اجتمع مع الطبقة الأولى الزوج أو الزوجة وكان في هذه الطبقة من يرث بالقرابة فيكون تقسيم الإرث واضحًا إذ يأخذ الزوج والزوجة سهمهما وكذلك من يرث بالفرض (إن كان موجودًا) ثم يُعطى الباقي إلى الذي يرث بالقرابة؛ لذا لو كان الوارث الزوج والابن فيأخذ الزوج الربع ويُعطى الباقي إلى الابن، وإذا كان الورثة هم: الزوج والأب والأم والابن والبنت، فيأخذ الزوج $\frac{1}{4}$ المال وكل من الأب والأم $\frac{1}{6}$ ويُعطى الباقي $\frac{5}{12}$ إلى الابن والبنت بحيث يأخذ الذكر ضعف الأنثى، وبالتالي تكون السهام هكذا: الزوج $\frac{9}{36}$ ولكل من الأب والأم $\frac{6}{36}$ والابن $\frac{10}{36}$ والبنت $\frac{5}{36}$.

٢٧٥٠ ♦ اجتماع أحد الزوجين مع أصحاب الفرض ♦ إذا اجتمع مع أصحاب الفرض في الطبقة الأولى الزوج أو الزوجة، فللمسألة صورتان إحداهما: أن يكون مجموع الفروض أكثر من كل التركة ففي هذه الصورة يرد النقص على سهم البنت أو البنات ولا يحصل أي تغيير في سهم الأب والأم والزوج والزوجة، والصورة الثانية: أن يكون مجموع الفروض أقل من كل التركة. ففي هذه الصورة يُعطى الزائد إلى الأب والأم والبنت أو البنات وذلك بنسبة سهم كل واحد منهم، ولا يضاف الزائد على سهم الزوج أو الزوجة.

نضرب بعض الأمثلة حول زيادة الفروض على كل التركة:

١- إذا اجتمع الزوج والأب مع عدة بنات، فيكون فرض الزوج $\frac{1}{4}$ ، وفرض الأب $\frac{1}{6}$ ، وفرض البنات $\frac{2}{3}$ فيصير المجموع $\frac{13}{12}$ والنقص المحاصل $\frac{1}{12}$ من كل التركة يلحق بسهم البنات، وبالتالي يكون سهم الزوج $\frac{3}{12}$ وسهم الأب $\frac{2}{12}$ وينقص سهم البنات من $\frac{8}{12}$ إلى $\frac{7}{12}$.

٢- لو اجتمع الزوج والأب والأم مع بنت واحدة، ففي هذه الصورة يكون فرض الزوج $\frac{1}{4}$ ، وفرض الأب $\frac{1}{6}$ ، وفرض الأم $\frac{1}{6}$ أيضًا، وفرض البنت الواحدة $\frac{1}{4}$ ، فيصير المجموع $\frac{13}{12}$ ويكون أكثر من كل التركة بمقدار $\frac{1}{12}$ ، فهنا أيضًا يبقى سهم الزوج $\frac{3}{12}$ وسهم كل واحد من الأب والأم $\frac{2}{12}$ على حالها وينقص سهم البنت من $\frac{6}{12}$ إلى $\frac{5}{12}$.

٣- لو اجتمع الأب والأم والزوجة مع عدة بنات في هذه الصورة يكون فرض الزوجة $\frac{1}{8}$ (بالتفصيل الذي يأتي) وفرض كل واحد من الأب والأم $\frac{1}{6}$ وفرض البنات $\frac{2}{3}$ ، ويصير مجموع ذلك $\frac{27}{24}$ ، فيبقى سهم الزوجة $\frac{3}{24}$ وسهم كل واحد من الأب والأم $\frac{4}{24}$ على حالها وينقص سهم البنات من $\frac{16}{24}$ إلى $\frac{13}{24}$.

وبعض الأمثلة حول نقصان الفروض عن كل التركة:

١- إذا اجتمع الزوج والأب أو الأم مع بنت واحدة، فيكون فرض الزوج $\frac{1}{4}$ وفرض الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ وفرض البنت $\frac{1}{2}$ ويصير المجموع $\frac{11}{12}$ ويبقى $\frac{1}{12}$ من التركة يُقسّم حسب نسبة السهام بين الأب (أو الأم) والبنت، وبالتالي يبقى سهم الزوج على حاله، ولكن يزيد سهم الأب أو الأم فيصبح $\frac{3}{16}$ وسهم البنت $\frac{9}{16}$.

٢- لو اجتمع الزوجة والأب أو الأم مع بنت واحدة، فيكون فرض الزوجة $\frac{1}{8}$ وفرض الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ وفرض البنت $\frac{1}{2}$ ، ويصير المجموع $\frac{19}{24}$ ويبقى من التركة $\frac{5}{24}$ فيقسم حسب النسبة بين الأب (أو الأم) والبنت، وبالتالي يبقى سهم الزوجة على حاله: $\frac{4}{32}$ ويزيد سهم الأب أو الأم إلى $\frac{7}{32}$ وسهم البنت إلى $\frac{21}{32}$.

٣- لو اجتمع الزوجة والأب أو الأم مع البنات، فيكون فرض الزوجة $\frac{1}{8}$ وفرض الأب أو الأم $\frac{1}{6}$ وفرض البنات $\frac{2}{3}$ ، فيصير المجموع $\frac{23}{24}$ ويبقى $\frac{1}{24}$ يُقسّم حسب نسبة السهام بين الأب (أو الأم) والبنات، وبالتالي يبقى سهم الزوجة على حاله: $\frac{5}{40}$ ويزيد سهم الأب أو الأم إلى $\frac{7}{40}$ وسهم البنات إلى $\frac{28}{40}$.

إرث الطبقة الثانية

٢٧٥١ • أصناف الطبقة الثانية • الطبقة الثانية من اللذين يرثون بالنسب على صنفين:

• الصنف الأول: الجدّ والجدة (مع الواسطة وبدونها).

• الصنف الثاني: الأخ والأخت وابن الأخ وابن الأخت (مع الواسطة وبدونها).

٢٧٥٢ • انحصار الوارث في الإخوة أو الأخوات • لو كان الوارث منحصرًا في أخ الميت أو أخته فالمال كلّ له، وإذا تعدّد الإخوة من الأبوين أو الأخوات كذلك قُسم المال بينهم بالتساوي، ولو كانوا إخوة وأخوات من الأبوين فللذكر مثل حظ الأنثيين، مثلًا إذا كانا أخوين مع أخت واحدة من الأبوين فلكل واحد من الأخوين $\frac{2}{5}$ وللأخت $\frac{1}{5}$ المال.

٢٧٥٣ • اجتماع الإخوة من قبل الأبوين مع الإخوة من قبل الأب • لو كان للميت أخ وأخت من الأبوين، لا يرث الأخ والأخت من الأب فقط، فإذا لم يكن للميت أخ أو أخت من الأبوين فإن كان للميت أخ واحد أو أخت واحدة من الأب فالمال كلّ له، وإن تعدّد الإخوة أو الأخوات من الأب يُقسم المال بينهم بالتساوي وإذا كان له أخ وأخت أيضًا من الأب فيقسم المال بينهما بالتساوي، وإن كان له أخ وأخت من الأب فللذكر ضعف الأنثى.

٢٧٥٤ • قسمة الإرث بين الإخوة من ناحية الأم • لو كان الوارث أخ الميت أو أخته من الأم فقط فالمال له أولها، وإذا تعدّد الإخوة أو الأخوات أو الإخوة والأخوات معًا أو كان الوارث أختًا وأختًا وكان الجميع من الأم فيقسم المال بينهم بالتساوي.

٢٧٥٥ • اجتماع الإخوة أو الأخوات متفرقين من الأبوين ومن الأب ومن الأم • إذا كان للميت أخ أو أخت من الأبوين مع أخ أو أخت من الأب بالإضافة إلى أخ واحد أو أخت واحدة من الأم، فلا يرث الأخ أو الأخت من الأب، بل يعطى $\frac{1}{6}$ المال إلى الأخ أو الأخت من الأم والباقي $(\frac{5}{6})$ المال يدفع إلى الأخ أو الأخت من الأبوين؛ فلو كانوا عدّة إخوة أو أخوات من الأبوين يدفع لهم $\frac{5}{6}$ المال ويقسم بينهم بالتساوي، وإذا كانوا إخوة وأخوات فيأخذ الذكر ضعف الأنثى.

٢٧٥٦ • اجتماع الأخ أو الأخت من الأبوين والأب مع الإخوة أو الأخوات من الأم • إذا كان للميت أخ أو أخت الميت من الأبوين وأخ أو أخت من الأب مع عدّة إخوة أو أخوات من الأم أو الأخ والأخت معًا من الأم، فلا يرث الأخ أو الأخت من الأب بل يأخذ الأولاد من الأم $\frac{1}{3}$ - المال يقسم بينهم

بالتساوي ويعطى الباقي ($\frac{2}{3}$ المال) إلى الأخ أو الأخت من الأبوين؛ فلو كانوا عدة إخوة أو أخوات من الأبوين يقتسم المال بينهم بالتساوي وإذا كانوا إخوة وأخوات من الأبوين فللذكر ضعف الأنثى.

٢٧٥٧ ♦ اجتماع الأخ أو الأخت من الأب مع الأخ أو الأخت من الأم ♦ إذا كان وارث الميت الأخ أو الأخت من الأب أو الأخ والأخت من الأب مع أخ واحد من الأم أو أخت واحدة من الأم، يعطى $\frac{1}{6}$ المال إلى الأخ أو الأخت من الأم ويدفع الباقي ($\frac{5}{6}$ المال) إلى الأخ أو الأخت من الأب؛ فلو كانوا عدة إخوة أو أخوات من الأب يقتسم المال بينهم بالتساوي وإذا كانوا إخوة وأخوات من الأب فللذكر ضعف الأنثى.

٢٧٥٨ ♦ اجتماع الأخ أو الأخت من الأب مع الإخوة أو الأخوات من الأم ♦ لو كان وارث الميت الأخ أو الأخت من الأب مع عدة إخوة أو أخوات من الأم أو الأخ والأخت معاً من الأم، فيأخذ الأولاد من الأم $\frac{1}{3}$ المال ويقتسم بينهم بالسوية ويعطى $\frac{2}{3}$ المال الذي هو الباقي إلى الأخ والأخت من الأب؛ فلو كان الجميع إخوة أو أخوات يقتسم بينهم بالتساوي، وأما لو كانوا إخوة وأخوات فللذكر مثل حظ الأنثيين.

٢٧٥٩ ♦ اجتماع أحد الزوجين مع أخ أو أخت من الأم وأخ أو أخت من الأب أو الأبوين ♦ لو كان الورثة زوجة أو زوجاً وأخاً أو أختاً من الأم وأخاً أو أختاً من الأب أو من الأبوين، فلا ينقص أي شيء من سهم الأخ والأخت من الأم بسبب إرث الزوج أو الزوجة، بل يرد النقص على سهم الأخ والأخت من الأبوين أو من الأب فقط، مثلاً لو كان الوارث الزوج والأخت من الأم والأخ والأخت من الأبوين، يعطى نصف المال إلى الزوج وثلثه إلى الأخ والأخت من الأم ويدفع الباقي إلى الأخ والأخت من الأبوين؛ فيكون سهم الزوج $\frac{3}{6}$ وسهم الأخ والأخت من الأم $\frac{2}{6}$ يقسم بينهما بالسوية وسهم الأخ والأخت من الأبوين $\frac{1}{6}$ يقسم بينهما بالنحو الذي يكون للذكر ضعف الأنثى.

٢٧٦٠ ♦ سهم أولاد كل من أخ الميت وأخته ♦ إذا لم يكن للميت أخ أو أخت يعطى سهمه إلى أولادهم، ويقتسم سهم أولاد الأخ أو سهم أولاد الأخت من الأم بينهم بالسوية ويقتسم سهم أولاد الأخ وسهم أولاد الأخت بينهم بالنحو الذي يكون للذكر ضعف الأنثى.

٢٧٦١ ♦ انحصار الوارث في الجد أو الجدة ♦ لو كان الوارث جدًّا واحدًا أو جدة واحدة سواء من طرف الأب أو الأم، فالمال كله له أو لها، ومع وجود الجد القريب أو الجدة القريبة (سواء من طرف الأب أو الأم) لا يرث الجد البعيد أو الجدة البعيدة (سواء من طرف الأب أو الأم)، وإذا كان الوارث فقط جدًّا

من الأب مع جدّة من الأب فيكون $\frac{2}{3}$ المال للجدّ من الأب و $\frac{1}{3}$ المال للجدّة من الأم، ولو كان الجدّ والجدّة من طرف الأم يقسم المال بينهما بالسوية.

٢٧٤٢ • اجتماع الجدّ أو الجدّة من الأب مع جدّ أو جدّة من الأم • لو كان الوارث فقط جدًّا واحدًا أو جدّة واحدة من طرف الأب و جدًّا واحدًا أو جدّة واحدة من طرف الأم، فيكون $\frac{2}{3}$ المال للجدّ أو الجدّة من طرف الأب و $\frac{1}{3}$ المال للجدّة أو الجدّة من طرف الأم.

٢٧٤٣ • اجتماع الجدّ والجدّة من الأب مع الجدّ والجدّة من الأم • لو كان الوارث الجدّ والجدّة من طرف الأب والجدّ والجدّة من طرف الأم، يكون $\frac{1}{3}$ المال للجدّ والجدّة من طرف الأم يقسم بينهما بالسوية ويعطى $\frac{2}{3}$ المال إلى الجدّ والجدّة من طرف الأب، ويأخذ الجدّ من الأب ضعف الجدّة منه؛ لذا يكون سهم كلّ واحد من الجدّ والجدّة من الأم $\frac{3}{18}$ (والمجموع $\frac{6}{18}$)، وسهم الجدّ من الأب $\frac{8}{18}$ ، وسهم الجدّة من الأم $\frac{4}{18}$.

٢٧٤٤ • اجتماع أحد الزوجين مع الجدّ أو الجدّة من الأم والجدّ أو الجدّة من الأب • لو كان الوارث الزوج أو الزوجة والجدّ أو الجدّة من الأم والجدّ أو الجدّة من الأب، فلا يحصل النقص في سهم الجدّ والجدّة من الأم بسبب إرث الزوجة أو الزوج، بل يرد النقص على سهم الجدّ والجدّة من الأب؛ لذا يأخذ الجدّ أو الجدّة من الأم $\frac{1}{3}$ ويأخذ الزوج أو الزوجة $\frac{1}{3}$ أو $\frac{1}{4}$ (بالتفصيل الذي سيأتي) ويكون الباقي سهم الجدّ أو الجدّة من الأب.

٢٧٤٥ • اجتماع صنف الإخوة والأخوات مع صنف الجدّ والجدّة • لو كان الورثة من صنف الإخوة والأخوات وأبناء الإخوة وأبناء الأخوات ومن صنف الجدّ والجدّة معًا، فللمسألة صور مختلفة، وقبل التعرّض لها وبيان أحكامها الكلّية نتعرّض إلى المبنى الكلّي لهذه المسألة:

إنّ الجدّ من الأب يكون بمنزلة الأخ الواحد من الأب أو من الأبوين، والجدّة من الأب بمنزلة الأخت الواحدة من الأب أو من الأبوين، والجدّ والجدّة من الأم كالأخ أو الأخت من الأم، وإليك صور المسألة:

- الصورة الأولى: إذا اجتمع الجدّ والجدّة والأخ والأخت (أو كان بعض هؤلاء) وكان الجميع من طرف الأم فالمال يقسم بينهم بالتساوي من دون ملاحظة كون الوارث ذكرًا أو أنثى.
- الصورة الثانية: كالصورة الأولى مع كون جميع الورثة من طرف الأب فلو كان الجميع من الذكور أو الإناث يقسم المال بينهم بالسوية، وأما لو كان البعض من الذكور والبعض الآخر

من الإناث فللذكر ضعف الأنثى.

• الصورة الثالثة: إذا كان الوارث الجدّ والجدة من طرف الأب، والأخ أو الأخت من طرف الأبوين، فيكون حكم هذه الصورة مثل حكم الصورة الثانية، وإذا كان بالإضافة إلى الأخ أو الأخت من الأبوين يوجد الأخ أو الأخت من الأب أيضًا، فلا يرث -حينئذٍ- الأخ أو الأخت من الأب.

• الصورة الرابعة: الأجداد والجذات بعضهم من الأب والبعض الآخر من الأم (سواء كان الجميع من الذكور أو الجميع من الإناث أو بعضهم من الذكور والبعض الآخر من الإناث) والإخوة والأخوات بعضهم من الأم والبعض الآخر من الأبوين أو من الأب، ففي هذه الصورة يكون سهم الأقارب من الأم خاصة $\frac{1}{3}$ المال يقسم بينهم بالسوية، ولا يلحظ في ذلك كون الشخص ذكرًا أو أنثى، ويكون سهم الأقارب من الأبوين أو من الأب $\frac{2}{3}$ -المال، وإن كان الجميع من الذكور أو الجميع من الإناث يقسم بينهم بالسوية، ولو كان بعضهم من الذكور والبعض الآخر من الإناث فللذكر ضعف الأنثى.

• الصورة الخامسة: لو كان الوارث الجدّ والجدة من طرف الأب والأخ أو الأخت من طرف الأم خاصة، ففي هذه الصورة إذا كان الأخ واحدًا أو الأخت واحدة فيأخذ (أو تأخذ) $\frac{1}{6}$ المال، وفي حال التعدد لهم $\frac{1}{3}$ -المال يقسم بينهم بالسوية، والباقي يكون سهم الجدّ والجدة فيأخذ الجدّ ضعف الجدة.

• الصورة السادسة: لو كان الجدّ والجدة من طرف الأم والأخ أو الأخت من طرف الأب أو الأبوين، ففي هذه الصورة يأخذ الجدّ أو الجدة $\frac{1}{3}$ -المال وإن كان واحدًا، وفي حال التعدد يقسم ثلث المال بينهما بالسوية، ويكون $\frac{2}{3}$ -المال سهم الأخ أو الأخت؛ فلو كان أخًا واحدًا يعطى له $\frac{2}{3}$ -المال، وفي حال تعدد الإخوة يقسم بينهم بالسوية، وإذا كانوا إخوة وأخوات فيعطى للذكر ضعف الأنثى، ولو كان مع الجدّ أو الجدة من الأم أخت من الأب أو من الأبوين فللأخت الواحدة $\frac{1}{4}$ -المال، وفي حال تعدد الأخوات يعطى لمن $\frac{2}{3}$ -المال، وعلى أي حال يكون سهم الجدّ والجدة من الأم $\frac{1}{3}$ -المال؛ فإذا كانت الأخوات متعددة فلا يبقى شيء من التركة، وإذا كانت الأخت واحدة يبقى $\frac{1}{6}$ -المال من التركة وهو مردّد بين دفع جميعه إلى الأخت وقسمته بين الأخت والجدة أو الجدة حسب حصصهم، وبالتالي يكون السهم المتيقّن للأخت $\frac{18}{3}$ والسهم المتيقّن للجدّ أو الجدة $\frac{10}{3}$ ويبقى $\frac{2}{3}$ مردّدًا بينهما، فالأحوط المصالححة على هذا المقدار، وإذا وقع التصالح على قسمته بينهما بالسوية،

فيكون سهم الأخت $\frac{19}{30}$ وسهم الجدة أو الجدة $\frac{11}{30}$ ، وإذا كان بعض الورثة مجنوناً أو غير بالغ فالأحوط استحباباً أن يهب الورثة العقلاء البالغون ذلك المقدار إلى المجنون أو غير البالغ بدل المصالحة عليه.

• الصورة السابعة: إذا كان الأجداد أو الجدات وبعضهم من الأب والبعض الآخر من الأم ومعهم الأخ الواحد أو الأخت الواحدة (أو أكثر من ذلك) من الأب أو من الأبوين، ففي هذه الصورة يكون سهم الجدة أو الجدة من الأم $\frac{1}{3}$ ، وفي حال التعدد يقسم المال بالسوية ولا يلحظ كون الشخص ذكراً أو أنثى، ويعطى $\frac{2}{3}$ المال إلى الأقارب من الأب وإذا كانوا جميعهم من الذكور أو الإناث يقسم بينهم بالسوية، وإن كانوا مختلفين فيعطى للذكر ضعف الأنثى، وإذا كان مع هؤلاء الأجداد أو الجدات والإخوة والأخوات من الأم، فيكون $\frac{1}{3}$ المال سهم الأقارب من الأم (يعني الجدة أو الجدة من الأم والأخ أو الأخت من الأم) يقسم بينهم بالسوية ولا يلحظ في ذلك كون الشخص ذكراً أو أنثى، ويأخذ الجدة والجدة من الأب الباقي ($\frac{2}{3}$ المال)، وفي حال التعدد فإن كان الجميع من الذكور أو من الإناث يقسم بينهم بالسوية، وإذا كان البعض من الذكور والبعض الآخر من الإناث يقسم بالنحو الذي يكون للذكر ضعف الأنثى.

• الصورة الثامنة: الإخوة أو الأخوات بعضهم من الأب أو من الأبوين والبعض الآخر من الأم مع الجدة أو الجدة من الأب، ففي هذه الصورة إذا كان الأخ من الأم واحداً أو كانت الأخت من الأم واحدة فسهمه أو سهمها يكون $\frac{1}{6}$ المال، وإذا كانوا أكثر من ذلك فلهم $\frac{1}{3}$ التركة يقسم بينهم بالسوية ويأخذ بقية التركة الأخ أو الأخت من الأب أو من الأبوين والجدة والجدة من الأب، فإن كان الجميع من الذكور أو الإناث يقسم بينهم بالسوية، وإذا كان البعض من الذكور والبعض الآخر من الإناث فللذكر ضعف الأنثى، وإذا اجتمع مع هؤلاء الإخوة أو الأخوات الجدة أو الجدة من الأم، فيكون سهم جميع الأقارب من الأم (الجدة أو الجدة والأخ والأخت من الأم) $\frac{1}{3}$ المال يقسم بينهم بالسوية، ويأخذ الباقي $\frac{2}{3}$ المال الإخوة أو الأخوات من الأب أو من الأبوين يقسم بينهم بالسوية، وإن كان البعض من الذكور والبعض الآخر من الإناث فللذكر ضعف الأنثى.

ومن اللازم بالذكر: مع وجود الأخ أو الأخت من الأبوين لا يرث الأخ أو الأخت من الأب.

• ٢٧٦٦ • إرث أولاد الأخ أو الأخت مع وجود الأخ أو الأخت • لو كان للميت أخ أو أخت، لا يرث أولاد الأخ أو أولاد الأخت، ولكن لا يجري هذا الحكم لو كان إرث أولاد الأخ أو أولاد الأخت لا يراحم إرث الأخ أو

الأخت، مثلًا لومات الرجل وله أخ من الأب مع جد من الأم، يأخذ الأخ من الأب $\frac{2}{3}$ المال ويأخذ المجد من الأم $\frac{1}{3}$ المال، ففي هذه الصورة إذا كان للميت ابن الأخ من الأم أيضًا فيشترك ابن الأخ والمجد من الأم في $\frac{1}{3}$ المال؛ وذلك لعدم الارتباط بين إرث ابن الأخ من الأم مع إرث الأخ من الأب.

إرث الطبقة الثالثة

٢٧٦٧ • من يكون في الطبقة الثالثة • تكون الطبقة الثالثة جميعها صنفًا واحدًا تشمل: العمّ والعمة والخال والخالة (من دون واسطة ومعها) وأولادهم (مع الواسطة وبدونها)، فهذه الطبقة تراث مع فقدان جميع من في الطبقة الأولى والثانية.

٢٧٦٨ • انحصار الوارث في العمّ أو العمة أو في الأعمام أو العمّات • لو كان الوارث العمّ الواحد أو العمة الواحدة فقط، كان المال له أو لها، سواء كان العمّ أو العمة من الأبوين (أي يشترك مع أب الميت في الأب والأم) أو من الأم أو من الأب، وإذا تعدد الأعمام أو العمّات وكان الجميع من الأبوين أو من الأب أو من الأم يقسم المال بينهم بالسوية، وإذا كان بعضهم من الأب والبعض الآخر من الأم والبعض الثالث من الأبوين، فع وجود العمّ والعمة من الأبوين، فلا يرث العمّ والعمة من الأب، ويكون سهم العمّ الواحد أو العمة الواحدة من الأم $\frac{1}{6}$ ، وفي حال التعدد $\frac{1}{3}$ يقسم بينهم بالسوية ويقسم الباقي أيضًا بالسوية بين الأعمام والعمّات من الأبوين.

٢٧٦٩ • قسمة الإرث بين العمّ والعمة لو كان الجميع من الأبوين أو من الأب أو من الأم • لو كان الوارث عمًا واحدًا أو عدة أعمام وعمة واحدة أو عدة عمّات، فإن كان الجميع من الأم فيقسم المال بينهم بالسوية، وإذا كان الجميع من الأبوين أو من الأب فيأخذ العمّ ضعف العمة، مثلًا لو كان الورثة عمّين وعمة واحدة والجميع من الأبوين أو من الأب فيعطى $\frac{1}{5}$ المال إلى العمة ولكل واحد من العمّين $\frac{2}{5}$ ، والأحوط استحبابًا المصالحة عند التقسيم، والطريقة المتعارفة في المصالحة أن يقسم المال المرّد بين شخصين بالسوية؛ لذا يكون السهم النهائي لكل شخص بعد المصالحة معدل الحد الأقل والحد الأكثر لسهمه.

وتوضيح المصالحة نقول: عند بعض العلماء سهم العمّ يساوي سهم العمة، وبالتالي يكون سهم كلّ واحد من العمّ أو العمة في المثال المذكور $\frac{1}{3}$ ؛ فالسهم المتيقن للأعمام $\frac{1}{3}$ (وحسب الرأي الصحيح $\frac{12}{3}$) والسهم المتيقن للعمة $\frac{6}{3}$ (وحسب رأي بعض العلماء $\frac{10}{3}$)، ولو قُسم المقدار

المردد بالمصاحفة بالتساوي، يكون السهم النهائي لكل عتم $\frac{11}{30}$ وسهم العمة $\frac{8}{30}$ ، وإذا كان هناك بعض الورثة غيربالغ أو مجنوناً، فالأحوط استحباباً أن يهب الورثة البالغون العقلاء المبلغ المردد لغير البالغ أو المجنون منهم بدل المصاحفة عليه، وكذا الكلام في المسائل الآتية.

٢٧٧٠ • قسمة الإرث بين الأعمام والعقات لو كان بعضهم من الأبوين فقط • لو كان الوارث عتاً واحداً أو عدة أعمام وعتة واحدة أو عدة عقات بعضهم من الأبوين والبعض الآخر من الأب والبعض الثالث من الأم، فع وجود العتم وعتة من الأبوين، فلا إرث للعت أو العمة من الأب؛ فلو كان للميت عتم واحد أو عمة واحدة من الأم بالإضافة إلى العتم وعتة من الأبوين، فيعطى $\frac{1}{6}$ المال إلى العتم أو العمة من الأم ويعطى الباقي إلى العتم وعتة من الأبوين ويأخذ العتم ضعف العمة، وإذا كان للميت بالإضافة إلى العتم وعتة من الأبوين عدة أعمام وعقات (الجميع أعمام أو الجميع عقات أو أعمام وعقات)، فيعطى $\frac{1}{3}$ المال إلى الأعمام والعقات من الأم يقسم بينهم بالسوية ويدفع الباقي إلى الأعمام والعقات من الأبوين فيأخذ العتم ضعف العمة، والأحوط استحباباً المصاحفة بينهم في القسمة.

وفي توضيح المصاحفة نقول: يعتقد بعض العلماء بتساوي الإرث بين العتم وعتة من الأم والعتم وعتة من الأبوين؛ لذا لو كان الوارث -مثلاً- عتاً واحداً من الأم وعتاً واحداً من الأبوين وعتتين من الأبوين فيكون الإرث حسب الرأي الصحيح هكذا: سهم العتم من الأم $\frac{8}{48}$ وسهم العتم من الأبوين $\frac{20}{48}$ وسهم العمة الواحدة من الأبوين $\frac{10}{48}$ (والمجموع $\frac{20}{48}$)، ولكن حسب نظربعض العلماء يكون سهم كل واحد من هؤلاء الأربعة $\frac{12}{48}$ ؛ لذا يكون السهم المتيقن للعت من الأم $\frac{8}{48}$ (وحسب نظربعض العلماء $\frac{12}{48}$) والسهم المتيقن للعت من الأبوين $\frac{12}{48}$ (وحسب النظرالصحيح $\frac{20}{48}$) والسهم المتيقن للعتة الواحدة من الأبوين $\frac{10}{48}$ (وحسب نظربعض العلماء $\frac{12}{48}$)، وإذا حصل الصلح على المقدار المردد في كل مورد بالتساوي فيكون السهم النهائي للعت من الأم $\frac{10}{48}$ وسهم العتم من الأبوين $\frac{16}{48}$ وسهم كل عمة من الأبوين $\frac{11}{48}$ (والمجموع $\frac{22}{48}$).

٢٧٧١ • انحصار الوارث في الخال أو الخالة أو في الأخوال أو الخالات • لو كان الوارث خالاً واحداً أو خالة واحدة فيكون جميع المال له أو لها، وإن كانوا أخوالاً أو خالات وكان الجميع من الأبوين (يعني الاشتراك مع أم الميت من الأب والأم) أو كان الجميع من الأب أو الجميع من الأم، يقسم المال بينهم بالسوية، وفي حال تعدد الخنؤولة والخنالات إذا كان البعض من الأم والبعض الآخر من الأب والبعض الثالث من الأبوين، فلا يرث الخال أو الخالة من الأب، وإذا كان الخال من الأم واحداً أو الخالة من

الأم واحدة فسهمه يكون $\frac{1}{6}$ - المال، وإذا كانوا أكثر من ذلك فسهمهم $\frac{1}{3}$ - المال يقسم بينهم بالسوية، ويأخذ بقية المال الخال أو الخالة من الأبوين، وتقسم بينهم بالسوية إن كانوا متعددين.

٢٧٧٢ • قسمة الإرث بين الخال والخالة لو كان الجميع من الأبوين أو من الأب أو من الأم • لو كان الورثة خالاً واحداً أو عدة أخوال وخالة واحدة أو عدة خالات، فإن كان الجميع من الأم، يقسم المال بينهم بالسوية، ولو كان الجميع من الأب والأم أو الجميع من الأب، يأخذ الخال ضعف الخالة، وبما أن بعض الفقهاء يعتقدون - هنا - بمساواة سهم الخال والخالة من الأبوين مع سهم الخال والخالة من الأب، فالأحوط استحباباً المصاحبة في ذلك أيضاً.

ولتوضيح المصاحبة نذكر مثلاً وهو أنه: إذا كان الورثة خالين من الأبوين وخالة واحدة من الأبوين، فحسب النظر الصحيح يكون سهم كل واحد من الخالين $\frac{12}{30}$ وسهم الخالة $\frac{6}{30}$ ، وحسب نظر بعض العلماء يكون كل واحد منهم $\frac{10}{30}$ ، وبالتالي يكون السهم المتيقن لكل من الخالين $\frac{10}{30}$ والسهم النهائي المتيقن للخالة $\frac{6}{30}$ ، ولو حصل الصلح على المقدار المراد بالتساوي يكون سهم كل خال $\frac{11}{30}$ وسهم الخالة $\frac{8}{30}$.

٢٧٧٣ • قسمة الإرث بين الأخوال والخالات لو كان بعضهم من الأبوين فقط • لو كان الورثة خالاً واحداً أو خالة واحدة من الأم، وخالاً واحداً أو عدة خؤولة وخالة واحدة أو عدة خالات من الأبوين، وخالاً وخالة من الأب، فلا يرث الخال والخالة من الأب مع وجود الخال والخالة من الأبوين، ويأخذ الخال أو الخالة من الأم $\frac{1}{6}$ - المال ويأخذ الخال والخالة من الأبوين الباقي، وهو $\frac{5}{6}$ - المال ويقسم بالنحو الذي يكون للخال ضعف الخالة، والأحوط استحباباً المصاحبة في التقسيم. وفي توضيح المصاحبة نقول: لو كان الورثة - مثلاً - خالاً واحداً من الأم وخالاً واحداً من الأبوين وخالة واحدة من الأبوين، فيكون حسب النظر الصحيح $\frac{1}{6}$ - المال سهم الخال من الأم، والباقي $\frac{5}{6}$ - المال سهم الخال والخالة من الأبوين يأخذ الخال ضعف الخالة وفي النتيجة يكون سهم الخال من الأبوين $\frac{20}{36}$ وسهم الخالة $\frac{10}{36}$ وسهم الخال من الأم $\frac{6}{36}$ وحسب نظر بعض العلماء يأخذ كل منهم $\frac{12}{36}$ ، ولو يقسم المقدار المراد بالمصاحبة بالتساوي، فيكون سهم الخال من الأم $\frac{9}{36}$ ، وسهم الخال من الأبوين $\frac{16}{36}$ ، وسهم الخالة $\frac{11}{36}$.

٢٧٧٤ • اجتماع عدة خؤولة وخالات من الأم مع خال أو خالات من الأبوين • لو كان ورثة الميت عدة خؤولة وخالات من الأم (الجميع أخوال أو خالات أو بعضهم أخوال والبعض الآخر خالات) وخالاً واحداً أو عدة خؤولة من الأبوين وخالة واحدة أو عدة خالات من الأبوين وخالاً وخالة من

الأب، فلا يرث الخال والخالة من الأب، ويأخذ الخوالة والخالات من الأم $\frac{1}{3}$ المال ويُقسم بينهم بالسوية، ويأخذ الخوالة والخالات من الأبوين باقي المال يقسم بينهما بالنحو الذي يكون للخال ضعف الخالة، وبما أن اعتقاد بعض العلماء في تقسيم الإرث بالسوية بين الخال والخالة من الأبوين، فالأحوط استحباباً المصالحمة في المقدار المراد بين النظريتين، كما ذكرنا ذلك في المسائل السابقة.

٢٧٧٥ ♦ اجتماع الخال أو الأخوال وكذا الخالة والخالات مع العمّة أو العمّة وكذا الأعمام والعمّات ♦ لو كان الورثة خالاً واحداً أو خالة واحدة أو عمّة خوولة أو خالات (الجميع أخوال أو الجميع خالات أو البعض أخوال والبعض الآخر خالات) بالإضافة إلى عمّ واحد أو عمّة واحدة أو عدة أعمام أو عمّات، فيكون سهم الخوالة أو الخالات $\frac{1}{3}$ المال والباقي يكون سهم الأعمام أو العمّات، وسيأتي في المسائل الآتية توضيح تقسيم المال بين كل مجموعة.

٢٧٧٦ ♦ اجتماع الخال أو الخالة مع العمّة أو العمّة وكذا الأعمام والعمّات ♦ لو كان ورثة الميت خالاً واحداً أو خالة واحدة وعمّاً واحداً أو عمّة أعمام وعمّة أو عدة عمّات، يأخذ الخال أو الخالة $\frac{1}{3}$ المال ويأخذ الأعمام والعمّات بقية المال، فلو كان الأعمام والعمّات جميعهم من الأم يقسم المال -حينئذٍ- بالسوية، وإذا كان الجميع من الأبوين أو من الأب يقسم بالنحو الذي يكون للعمّ ضعف العمّة؛ فعليه لو كان الوارث خالاً واحداً أو خالة واحدة وعمّاً واحداً وعمّة واحدة من الأبوين، يكون سهم الخال أو الخالة $\frac{3}{9}$ وسهم العمّ $\frac{4}{9}$ وسهم العمّة $\frac{2}{9}$.

٢٧٧٧ ♦ اجتماع الخال أو الخالة مع عمّ أو عمّة من الأم وعمّ أو عمّة من الأبوين أو من الأب ♦ لو كان الوارث خالاً واحداً أو خالة واحدة وعمّاً واحداً أو عمّة واحدة من الأم وعمّاً وعمّة من الأبوين أو من الأب، يعطى $\frac{1}{3}$ المال إلى الخال أو الخالة ويعطى $\frac{1}{6}$ الباقي إلى العمّ الواحد أو العمّة الواحدة من الأم ويدفع الباقي إلى العمّ والعمّة من الأبوين أو من الأب ويأخذ العمّ ضعف العمّة؛ فعليه يكون سهم الخال أو الخالة $\frac{9}{27}$ وسهم العمّ أو العمّة من الأم $\frac{3}{27}$ وسهم العمّ من الأبوين أو من الأب $\frac{10}{27}$ وسهم العمّة من الأبوين أو من الأب $\frac{5}{27}$.

لكن بما أن بعض العلماء أفتوا بالمساواة بين سهم العمّ والعمّة ولم يفرقوا بين سهم العمّ والعمّة من الأبوين أو من الأب مع سهم العمّ والعمّة من الأم، فالأحوط استحباباً المصالحمة على المقدار المراد؛ فعليه يكون السهم المتيقن للعمّ أو العمّة من الأم $\frac{6}{54}$ (حسب نظري بعض العلماء $\frac{12}{54}$)، والسهم المتيقن للعمّ من الأب والأم أو من الأب $\frac{12}{54}$ (و حسب النظر الصحيح $\frac{20}{54}$)، والسهم المتيقن للعمّة من الأبوين أو من الأم $\frac{10}{54}$ (و حسب نظري بعض العلماء $\frac{12}{54}$)، فلو حصل التصالح على المقدار

المردد بين النظريتين بقسمته بالتساوي بينهم، فيكون سهم العمّ أو العمّة من الأتم $\frac{9}{54}$ ، وسهم العمّ من الأبوين أو من الأب $\frac{16}{54}$ ، وسهم العمّة من الأبوين أو من الأب $\frac{11}{54}$ ، وأما سهم الخال أو الخالة فهو على النظريتين $\frac{18}{54}$.

٢٧٧٨ ♦ اجتماع الخال أو الخالة مع عمّ وعمّة من الأتم وعمّ وعمّة من الأبوين أو من الأب ♦ لو كان الورثة خالاً واحداً أو خالة واحدة وعمّا وعمّة من الأتم وعمّا وعمّة من الأبوين أو من الأب، يأخذ الخال أو الخالة $\frac{1}{3}$ من المال ويأخذ العمّ والعمّة $\frac{1}{3}$ المال يقسم بينهما بالسوية ويدفع الباقي (وهو $\frac{1}{3}$) إلى العمّ والعمّة من الأبوين أو من الأب بحيث يأخذ العمّ ضعف العمّة؛ فيكون سهم الخال أو الخالة $\frac{9}{27}$ ، وسهم كلّ واحد من العمّ والعمّة من الأتم $\frac{3}{27}$ ، وسهم العمّ من الأبوين $\frac{8}{27}$ وسهم العمّة من الأبوين $\frac{4}{27}$ (في هذه المسألة لو كان بدل العمّ والعمّة من الأتم عدّة أعمام أو عمات يكون حكم المسألة كذلك أيضاً).

واعتبر بعض في هذه المسألة أيضاً المساواة بين سهم العمّ والعمّة على أي حال؛ فالأحوط استحباً التصالح على المقدار المردد، وبناء على ذلك يكون السهم المتيقن لكلّ واحد من العمّ والعمّة من الأتم $\frac{12}{108}$ (و حسب نظري بعض العلماء $\frac{18}{108}$) والسهم المتيقن للعمّ من الأبوين $\frac{18}{108}$ (و حسب النظر الصحيح $\frac{32}{108}$)، والسهم المتيقن للعمّة من الأبوين $\frac{16}{108}$ (حسب نظري بعض العلماء $\frac{18}{108}$) ولوقع التصالح في المقدار المردّد بالتقسيم بالسوية يكون سهم كلّ واحد من العمّ والعمّة $\frac{15}{108}$ ، وسهم العمّ من الأبوين $\frac{25}{108}$ ، وسهم العمّة من الأبوين $\frac{17}{108}$ ، وأما سهم الخال أو الخالة فبناءً على النظريتين $\frac{36}{108}$.

٢٧٧٩ ♦ اجتماع الأخوال أو الخالات مع عمّ وعمّة ♦ لو كان الورثة عدّة خؤولة وعدّة خالات (والجميع من الأبوين أو من الأب أو من الأتم)، بالإضافة إلى عمّ وعمّة، يكون $\frac{1}{3}$ المال سهم الخؤولة والخالات، فإن كانوا جميعاً من الأتم يقسم المال بينهم بالسوية، وإن كانوا من الأبوين أو من الأب فيأخذ الخال ضعف الخالة، ويأخذ العمّ والعمّة الباقي (وهو $\frac{2}{3}$) يقسم بينهما بالطريقة التي تقدّم ذكرها في المسائل السابقة.

٢٧٨٠ ♦ اجتماع خال أو أخوال أو خالة من الأتم مع خال أو أخوال أو خالة من الأبوين مع عمّ وعمّة ♦ لو كان ورثة الميت خالاً واحداً أو عدّة خؤولة أو خالة واحدة أو عدّة خالات من الأتم، وخالاً واحداً أو خالة واحدة أو عدّة خؤولة أو عدّة خالات من الأبوين أو من الأب، بالإضافة إلى عمّ واحد أو عدّة أعمام أو عمّة واحدة أو عدّة عمات، يكون $\frac{1}{3}$ المال سهم الخؤولة والخالات ويعطى الباقي $\frac{2}{3}$

المال إلى العمّ والعمّة ويقسم بالطريقة التي ذكرناها سابقاً وأما الثلث ($\frac{1}{3}$) الذي هو سهم الخوّولة والخالات فتقسمه أنّه إذا كان للميت خال واحد أو خالة واحدة من الأمّ يعطى لأحدهما $\frac{1}{6}$ من $\frac{1}{3}$ (يعني $\frac{1}{18}$ من جميع المال) ويعطى البقية (يعني $\frac{5}{18}$ من جميع المال) إلى الأخوال والخالات من الأبوين أو من الأب ويقسم بينهم بحيث يأخذ الخال من الأبوين أو من الأب ضعف الخالة من الأبوين أو من الأب، ولو كان للميت عدّة خوّولة من الأمّ أو عدّة خالات من الأمّ أو كان له خالاً وخالة من الأمّ ممّا فيكون $\frac{1}{3}$ من $\frac{1}{3}$ (يعني $\frac{1}{9}$ من جميع المال) سهم الخوّولة والخالات من الأمّ يقسم بينهم بالسوية، ويعطى الباقي من $\frac{1}{3}$ (أي $\frac{2}{9}$ من جميع المال) إلى الأخوال والخالات من الأبوين أو من الأب يقسم بينهم بحيث يأخذ الخال من الأبوين أو من الأب ضعف الخالة من الأبوين أو من الأب.

وفي هذه المسألة أيضًا يعتبر بعض العلماء المساواة بين سهم الخال والخالة من الأبوين أو من الأب؛ فالأحوط استحباباً المصالح على المقدار المرّد، ولقد ذكرنا الطريقة المتعارفة في المصالح في المسائل السابقة.

٢٧٨١ • كيفية القسمة بين أولاد العمّ والعمّة والخال والخالة • لو فقد الميت العمّ والعمّة والخال والخالة، فيقوم أولادهم مكانهم، ولأولاد نصيب آبائهم أو أمهاتهم، ويقسم سهم الأولاد بالنحو الذي يكون للذكر ضعف الأنثى، ولو فقد الأولاد يرث الميت عمّ الأب وعمّته وخاله وخالته وعمّ الأمّ وعمّتها وخالها وخالتها، فيعطى $\frac{1}{3}$ المال إلى عمّ أمّ الميت وعمّتها وخالها وخالتها، ويعطى باقي المال الذي هو $\frac{2}{3}$ إلى عمّ أب الميت وعمّته وخاله وخالته، وتقسيم المال بين العمّ والعمّة والخال والخالة لأب الميت أو أمّه، كتقسيمه بين العمّ والعمّة والخال والخالة لنفس الميت وقد بيّناه في المسائل السابقة.

إرث الزوج والزوجة

٢٧٨٢ • توارث الزوجين مع جميع الطبقات • يرث الزوج والزوجة أحدهما من الآخر مع جميع الطبقات بالتفصيل الذي سيأتي.

٢٧٨٣ • إرث الزوج من الزوجة • يرث الزوج من الزوجة النصف مع عدم الولد لها والربع مع الولد وإن نزل ولا فرق بين أن يكون ولدها من هذا الزوج أو من غيره.

٢٧٨٤ ♦ إرث الزوجة من الزوج ♦ ترث الزوجة من الزوج الربع مع عدم الولد له و الثمن مع الولد وإن نزل، ولا فرق بين أن يكون ولده من هذه الزوجة أو من غيرها.

ولا ترث من الأراضي لا عينًا ولا قيمة وترث مما ثبت فيها من بناء وأشجار وآلات وأخشاب ونحو ذلك ولكن لسائر الورثة دفع القيمة اليها ويجب عليها القبول، ولا فرق في الأرض بين الخالية والمشغولة بغرس أو بناء أو زرع أو غيرها.

٢٧٨٥ ♦ التوارث في العقد الموقت ♦ لا توارث بين الزوج والزوجة في العقد الموقت، إلا إذا شرط ذلك في ضمن العقد الموقت فإنهما يتوارثان - حينئذٍ - كما في العقد الدائم. أما إذا اشترط الإرث لأحدهما فلا يصح هذا الشرط.

٢٧٨٦ ♦ تصرف الزوجة فيما لا ترث منه ♦ لو أرادت الزوجة أن تتصرف في الأشياء التي لا ترث منها، مثل: الأرض ودار السكنى، فيجب عليها الاستئذان من بقية الورثة، والأحوط أن لا يتصرف الورثة في الأشياء التي ترث الزوجة من قيمتها كالبناء والأشجار ما لم يدفعوا حقها، ولو باعوا تلك الأشياء قبل أن يدفعوا سهم الزوجة، فإن أجازت الزوجة المعاملة صحّت، وإلا فالأحوط بطلانها بمقدار نسبة سهم الزوجة، ويجوز للمشتري فسخ المعاملة فيما لم يعلم بذلك؛ لأنه لا يتمكّن من الحصول على جميع المبيع.

٢٧٨٧ ♦ كيفية تقويم البناء وأمثال ذلك ♦ كيفية تقويم البناء والشجر وأمثال ذلك، أن تقوّم تلك الأشياء على فرض بقائها في الأرض من دون أجرة إلى أن تضمحلّ، ثم يعطى حصتها من تلك القيمة.

٢٧٨٨ ♦ إرث الزوجة من مجاري المياه ونحوها ♦ مجاري المياه والقنوات حكمها كحكم الأرض، وأما التي استخدمت في بناء ذلك مثل: الأحجار والأجر وغيرهما كحكم البناء.

٢٧٨٩ ♦ إرث الزوجة في فرض التعدد/ التزويج في مرض الموت ♦ إذا تعددت زوجات الميت، فيكون لمن الربع مع عدم الولد و الثمن مع وجوده يقسم بينهنّ بالسوية (و بالتوضيح المذكور سابقًا) وإن لم يدخل الزوج بالجميع أو بالبعض. نعم لو عقد المريض على امرأة ومات في ذلك المرض ولم يدخل بها، فلا ترثه ولا مهرها.

٢٧٩٠ ♦ إرث الزوج ممن تزوجها في مرض الموت ♦ لو تزوجت المريضة وماتت في مرضها، ورثها الزوج وإن لم يدخل بها.

٢٧٩١ ♦ توارث الزوجين في العدة الرجعية ♦ إذا طُلقت الرجعية - بالنحو الذي ذكر في أحكام الطلاق - وماتت في العدة فيرثها الزوج، وكذلك لومات الزوج في أثناء عدة الزوجة فإرثها ترثه، وإذا مات أحدهما بعد انقضاء العدة أو في عدة البائن، فلا توارث بينهما.

٢٧٩٢ ♦ إرث الزوجة من الزوج الذي طلقها في مرض الموت ♦ لو طلق زوجته في حال المرض، ثم مات، قبل أن ينقضى اثنا عشر شهراً قرياً من حين الطلاق؛ ترثه الزوجة بشروط ثلاثة:

١- أن لا تتزوج غيره خلال الفترة المذكورة؛

٢- أن لا تبذل المال للزوج لكي يطلقها؛ وذلك لعدم رغبتها فيه، بل لو لم تبذل شيئاً للزوج ولكن كان الطلاق يطلب منها فاستحقاقها للإرث محل إشكال؛

٣- أن يكون موت الزوج في المرض الذي طلقها فيه، سواء كان موته بسبب ذلك المرض أو بسبب غيره، فلو براً من مرضه الذي طلقها فيه ومات لسبب آخر لم ترثه.

٢٧٩٣ ♦ ما اشتراه الزوج لزوجته من الثياب ♦ الثياب التي اشتراها الزوج لزوجته تعتبر من تركته بعد موته وإن لبستها، إلا إذا ثبت أنه قد ملكها الثياب.

مسائل متفرقة في الإرث

٢٧٩٤ ♦ ما يختص بالولد الأكبر من تركة الأب ♦ الأشياء التالية من تركة الميت تكون لأكبر ولده من الذكور، وهي: القرآن والكتب والخاتم والسيف والسيوف والسيوف المستعملة أو المخيطة للباس وإن لم يلبسها وكذلك الرجل أي جهاز الراحلة، وإذا تعدد القرآن والسيف والخاتم والسيوف فالأحوط المصالحة بين الولد الأكبر مع غيره من الورثة، والأحوط استحباباً الحصول على رضا الولد الأكبر بالنسبة إلى مركب الميت.

٢٧٩٥ ♦ أداء دين الميت من الحبوة ♦ إذا كان على الميت دين، فإن كان مستغرقاً للتركة وجب صرف جميع تركته - حتى ما ذكر في المسألة المتقدمة - في أداء الدين، وإذا كان الدين أقل من مال الميت، فيجب على الولد الأكبر أن يساهم في أداء الدين من تلك الأشياء المختصة به بالنسبة، مثلاً لو كان جميع المال ستة ملايين دينار ولكن يختص بالولد الأكبر بمقدار مليونين دينار ومقدار الدين ثلاثة ملايين دينار، فيجب على الولد الأكبر أن يدفع مليوناً واحداً من محتضاته لأداء الدين.

٢٧٩٦ ♦ إرث المسلم من الكافر ♦ المسلم يرث من الكافر، ولكن لا يرث من المسلم، ولو كان أباً للميت أو ابنه.

٢٧٩٧ ♦ إرث القاتل من المقتول ♦ لو قتل الشخص أحد أقاربه عمداً وظلماً لا يرثه، ولكن يرثه إذا كان القتل خطأً أو شبه عمد، مثال الأول كما لورمي حجراً في الهواء فأصاب به خطأ مورثه مات به، ومثال الثاني كما لو ضرب شخصاً ولكن اتفق أن مات بسبب ذلك، هذا في غيردية المقتول وأما إرث القاتل من الدية فحل إشكال - كما سيأتي -.

٢٧٩٨ ♦ من لا يرث من الدية ♦ الإخوة أو الأخوات من الأم وأولادهم وكل من يتقرب إلى الميت من جهة الأم بسبب الإخوة أو الأخوات، لا يرث من الدية.

٢٧٩٩ ♦ إرث الجنين ♦ يعزل للطفل الذي في بطن أمه نصيبه من الإرث وذلك عند تقسيم الإرث، فيأخذ نصيبه فيما لو وُلد حياً، وإذا اطمأن أن الحمل واحد يعزل له حصّة ابن واحد ويقسم الزائد بين الورثة، ولكن لو احتمل أن يكون الحمل أكثر من واحد - كما لو احتمل كون الحمل اثنين أو ثلاثة - ولم يرث الورثة يعزل السهم المحتمل للحمل، يجوز للورثة تقسيم سهم أكثر من ولد ذكر واحد، وعلى أي حال، يعطى الإرث إلى الطفل إذا ولد حياً، وتُعرف حياته من مكانه وحركته الواضحة، وإلا فيكون محكوماً شرعاً بكونه ميتاً عند ولادته فلا يرث له حينئذٍ.

واللازم بالتوضيح: لو أمكن معرفة نوع الحمل الموجود في بطن أمه بالطرق الطبية الحديثة المطمئنة من حيث كونه ذكراً أو أنثى، ولم يرث الورثة أو بعضهم يعزل مقدار التفاوت بين سهم الذكور والأنثى، أو كان هناك بين الورثة من هو مجنون أو غير بالغ أو كان عزل هذا المقدار ضرراً عليهم، فاللازم - حينئذٍ - تعيين نوع الحمل، وعلى أي حال فإن حصل الاطمئنان بنوع الحمل، فيقسم الإرث حسب ذلك.

كتاب الحدود

الحد: العقوبة المعينة لبعض الذنوب.

ولقد ورد في الإسلام التأكيد كثيرًا على إجراء الحدود، ففي عدة من الروايات: حدّ يقام في الأرض أفضل من مطر أربعين صباحًا أو أربعين ليلة وأيامها.

نعم ورد التأكيد في عدم التعدي عن الحدّ وأنّ من تعذاه يعاقب. ولا بدّ من ذكر ثلاث نكات في بحثنا حول الحدود:

- ١- الأحكام التي نذكرها في هذا الفصل ترتبط بالأحرار، وأنا العبيد فلهم أحكام خاصة فيما بينهم وما بينهم وبين الأحرار؛ وبما أنّها ليست بمحلّ ابتلاء فلا تعرّض لها.
- ٢- يجب أن يكون إجراء الحدود بيد الحاكم الشرعي وليس لغيره الحقّ في ذلك.
- ٣- تكون الحدود متعلّقة أحيانًا بمحقوق الناس، مثل حقّ القصاص وحقّ حدّ القذف (يكون لمن نُسب إليه الزنا أو اللواط أو السحق)، وأحيانًا أخرى تكون متعلّقة بحقّ الله تعالى مثل حدّ الزنا واللوواط، ويرتبط إجراء الحدّ في الأمور التي تتعلّق بحقّ الناس بصاحب الحقّ فإن تنازل عن حقّه فلا يجزى الحدّ حينئذٍ.

• ٢٨٠٠ • حدّ الزنا بالمحارم والزنا بالعنف • لو زنى شخص بأحد محارمه النسبية مثل الأخت والأم، تُضرب عنقه بالسيف ضربة واحدة، سواء بقي بعد ذلك حيًّا أو مات على أثرها. ولو زنى بزوجة أبيه، يرجم بالحجارة. ولو أجبر الرجل امرأة على الزنا فزنى بها، قتل وكذا لو زنى الكافر بامرأة مسلمة.

• ٢٨٠١ • حدّ الزنا • لو زنى الشخص البالغ العاقل من دون عذر شرعي - مثل الإكراه أو عدم معرفة حكم المسألة أو موضوعها - (وفي غير الموارد المذكورة في المسألة السابقة)، يُضرب مائة جلدة، وإذا قام بعملية الزنا ثلاث مرّات وفي كلّ مرّة أجري عليه الحد (وهو الضرب مائة جلدة)، فإته يُقتل في المرّة

الرابعة، وأما لو كان للزاني زوجة دائمة وكان قد دخل بها وكذلك يمكنه مقاربتها متى شاء، يرجم بالحجارة بعد ضربه مائة جلدة، وحكم الزانية كحكم الزاني مع وجود الشرائط المذكورة. وإذا تزوج الرجل زواجا دائما وارتكب الزنا قبل الدخول بها، يحلق رأسه ثم يُخرج من بلده ويُنق عنها لمدة سنة، ويفترق بينه وبين زوجته في المدة المذكورة، وكذا لو زنت المرأة التي لم يدخل بها زوجها بعد العقد الدائم عليها، فإتها تبعد سنة واحدة.

٢٨٠٢ ♦ قتل من رآه زانئيا بزوجته ♦ إذا رأى الشخص رجلاً يزني بزوجه فإن لم يخف الضرر الشديد على نفسه، فيجوز له قتلها، ولولم يقتلها فلا تحرم عليه تلك الزوجة.

٢٨٠٣ ♦ حدّ اللواط ♦ لو ارتكب الرجل العاقل البالغ اللواط من دون عذر شرعي (مثل الجهل والإكراه)، فإن كان له زوجة دائمة قد دخل بها ويمكنه أيضاً مقاربتها في أي وقت شاء، يرجم بالحجارة، وإذا لم يكن كذلك فيضرب مائة سوط، ولكن على أي حال يُقتل الملوّط به، وتعيين كيفية قتله بيد الحاكم الشرعي؛ فيختار ما يكون مؤثراً في عدم وقوع المعصية في المجتمع.

٢٨٠٤ ♦ القتل عمداً وبالتسبيب ♦ إذا قتل البالغ العاقل شخصاً عمداً ومن دون حق، فلأولياء المقتول - وهم الذين يرثونه إلا الزوج والزوجة - قتل القاتل ولولم يكن العاقل البالغ قاتلاً بل أمر غيره فقتل شخصاً عمداً ومن دون حق، يحبس الأمر مؤبداً.

٢٨٠٥ ♦ قتل الولد أباه والعكس ♦ إذا قتل الولد أباه عمداً وظلماً، فيكون لأولياء المقتول حقّ قتله، ولكن لو قتل الأب ابنه ظلماً لا يقتل به بل يدفع الأب الدية ويضرب حسب ما يراه الحاكم الشرعي.

٢٨٠٦ ♦ تقبيل الغلام عن شهوة ♦ لو قبّل الشخص غلاماً عن شهوة في حال الإحرام، يُضرب مائة سوط، وأما لو ارتكب هذه المعصية في غير حال الإحرام، يعزّره الحاكم الشرعي حسب ما يراه مناسباً، فيضرب من ثلاثين سوطاً إلى تسعين. ولقد جاء في الروايات حول هذه المعصية: «من قبّل غلاماً من شهوة ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار» «وإذا قبّل الرجل غلاماً بشهوة لعنته ملائكة السماء، وملائكة الأرض، وملائكة الرحمة، وملائكة الغضب، وأعدّ له جهنّم وساءت مصيراً».

٢٨٠٧ ♦ حدّ القيادة ♦ حدّ القيادة - وهي الجمع بين الرجال والنساء للزنا وبين الرجال والرجال للواط - خمسة وسبعون سوطاً على المشهور وإذا كان القواد رجلاً يحلق رأسه بعد ذلك ويشتهروا ينق من المصر الذي قاد فيه.

٢٨٠٨ • قتل من أراد الزنا واللواط • إذا كان الشخص يريد الزنا أو اللواط وبدون قتله لا يمكن صدّه عن ذلك، فيجوز قتله.

٢٨٠٩ • حد القذف • لو قذف الشخص البالغ العاقل، رجلاً مسلماً بالغاً عاقلاً عفيفاً، بالزنا أو اللواط ولا يتمكن من إثبات ذلك، يضرب ثمانين سوطاً ضرباً متوسطاً بشباب بدنه ولا ينزع شيء من ثياب القاذف إلا الرداء. وكذا الحكم لو قذف امرأة مسلمة بالغة عاقلة عفيفة بالزنا أو السحق. وهناك عدّة استثناءات من هذا الحد:

• الأول: لو تقاذف شخصان بالزنا أو اللواط أو السحق دُرى عنهما الحد، ولكنهما يُعزّزان من قبل الحاكم الشرعي.

• الثاني: إذا نسب الأب ذلك إلى ابنه فيسقط عنه الحد، ولكنه يُعزّر.

• الثالث: إذا نسب الزوج ذلك إلى زوجته، فله الحكم الخاص المذكور في الكتب الفقهية في فصل «اللعان».

ولو قال شخص إلى أخربائه ولد الزنا، فإن كان يريد من هذه الجملة نسبة الزنا إلى أمه وأبيه، فيثبت عليه الحد المذكور، ولكن لو كان ذلك من باب السبّ والفحش فقط ولم ينسب إليه الزنا جدّاً، يكون قد ارتكب ذنباً ولم يترتب عليه الحد الذي ذكرناه. ومن اللازم بالذكر: أن الحد المذكور هو حق لمن نُسب إليه ذلك، ولو عني عن القاذف لا يُجرى عليه الحد.

٢٨١٠ • حدّ شرب الخمر • إذا شرب الشخص البالغ العاقل الخمر أو المشروبات المسكرة الأخرى، يضرب في المرّة الأولى والثانية ثمانين سوطاً وفي المرّة الثالثة يقتل، وإذا كان الشارب رجلاً فيجزّده من ثيابه ما عدا العورة ثم يُجرى عليه الحد، ويثبت الحدّ على الشخص عند تناوله المسكر ولا يلزم أن يكون شربه بالمقدار الذي يسكر فيه، بل يثبت الحدّ المذكور بتناول المقدار القليل منه.

٢٨١١ • حد السرقة وما يشترط في إجرائه • لو سرق الشخص العاقل البالغ مالاً بمقدار خمس الدينار، فإن كانت تتوفّر فيه الشرائط المذكورة في الكتب الفقهية يقطع في المرّة الأولى أربعة أصابع من يده اليمنى من أصولها ويبقى الكفّ والإبهام، وفي المرّة الثانية لو عاد إلى السرقة يقطع رجله اليسرى من وسط القدم ويُترك العقب يظاً عليه، وفي المرّة الثالثة يجلد في السجن إلى أن يموت ويصرف عليه من بيت المال، وفي الرابعة يُقتل.

والدينار الشرعي على المشهور هو $\frac{3}{4}$ المثقال، يعني ١٨ حمصة، ولكن قلنا في المسألة ١٩٠٤ أن

الظاهر كون الدينار الشرعي أكثر من ذلك، وفي نظر بعض المحققين يكون الدينار الشرعي تقريباً ٤/٢٤ غراماً، وفي نظر بعض آخرين ٤/٤٦ غراماً تقريباً وحسب هذا الرأي يكون نصاب حد السرقة ٠/٩ غراماً تقريباً، وما دام لم يتيقن بوصول قيمة المال المسروق إلى حد النصاب، فلا يجري الحد.

كتاب الديات

٢٨١٢ • أقسام القتل • أقسام القتل ثلاثة:

- الأول: العمد وهو أن يكون القاتل قد قصد قتل الآخر أو استعمل آلة تكون قاتلة - حسب العادة- و القاتل يحتمل وقوع القتل في ذلك احتمالاً عقلاً.
- الثاني: شبه العمد، وهو أن يضرب القاتل المقتول بالآلة لا تقتل عادة، أو لا يحتمل القاتل ذلك الأمر ولم يكن له قصد القتل، ولكن حصل ذلك اتفاقاً.
- الثالث: قتل الخطأ، هو أن يكون القاتل فيه مخطئاً في القتل والقصد، كما لورمى السهم ليصيد فيه صيداً ولكن قتل شخصاً اشتباهاً.

في قتل العمد يكون لوليّ المقتول أن يعفو عن القاتل ويجوز له قتله مع وجود شرائط القصاص بحكم المحاكم الشرعيّة. ولو كان المقتول مسلمة -سواء كانت امرأة أو بنتاً- جاز قتل القاتل وإن كان رجلاً مسلماً، ولكن يجب أن يُدفع له نصف الدية.

يجوز لوليّ المقتول أن يأخذ الدية من القاتل بالمقدار الذي يرضيان به وإذا رضيا بالدية المعيّنة من قبل الشرع جاز للقاتل دفع أي نوع منها فيجوز له دفع الدية حسب قيمة الدرهم التي هي أقل أنواع الدية. وأما لورضيا بنوع خاص من أنواع الدية، فيجب على القاتل دفع ذلك النوع.

وفي قتل الخطأ المحض وشبه العمد، ليس لوليّ المقتول قتل القاتل، بل يحقّ له أخذ الدية، ويؤخذ الدية في قتل شبه العمد من القاتل وفي قتل الخطأ المحض من العاقلة (أي أقارب أب القاتل)، وأما لولم تدفع العاقلة الدية، فتؤخذ من القاتل.

٢٨١٣ • دية القتل • إذا قتل شخص رجلاً مسلماً، فالدية التي يجب على القاتل أو عاقلته دفعها أحد

هذه الأمور السّنة:

- الأول: في القتل العمدي مائة بعير، ويجب الاحتياط في أن يكون داخلًا في السنة السادسة، والأفضل أن يكون ذكرًا غير خصي ولا موجه.
 - وفي قتل شبه العمد والخطأ المحض تعتبر شرائط أخرى في البعير من حيث السن والذكورة والأنوثة، ولقد فُصل ذلك في الكتب الفقهية المفضلة.
 - الثاني: مائتا بقرة.
 - الثالث: ألف شاة.
 - الرابع: مائتا حلة، والحلة نوع من أنواع القماش، وبما أنه يكون في تفسيرها اختلاف من قبل أهل اللغة، فالأحوط اختيار سائر الأنواع في دفع الدية.
 - الخامس: ألف دينار شرعي من الذهب، وعلى المشهور يكون مقدار كل دينار ١٨ حمصة من الذهب المسكوك.
 - السادس: عشرة آلاف درهم، وعلى المشهور يكون كل درهم ١٢/٦ حمصة من الفضة المسكوكة.
- ولقد تكلمنا عن مقدار الدينار والدرهم في المسألة ١٨٧٢ و ١٩٠٤ و ١٩٠٥.
- وإذا كان المقتول امرأة مسلمة فتكون ديتها نصف أحد الأمور الستة المذكورة، وأما لو كان المقتول كافرًا ذميًا فإن كان رجلًا تكون ديته ثمانمائة درهمًا، وأما لو كان امرأة تكون ديتها أربعمائة درهم، وأما لو كان المقتول كافرًا غير ذمي فلا دية له.
- ٢٨١٤ • ما لا تثبت فيه الدية الكاملة • تثبت الدية الكاملة المذكورة في المسألة السابق في موارد أخرى:
- الأول: لوقفاً العينين أو قطع الأضغان الأربعة، وإذا فقأ عينًا واحدة، فيجب عليه نصف الدية، ودية كل واحد من الأضغان $\frac{1}{4}$ الدية.
 - الثاني: لوقطع الأذنين أو قام بعمل أدى إلى إزالة السمع وأما لوقطع إحدى الأذنين أو أزال سمعها فعليه نصف دية القتل، ودية شحمة الأذن ثلث دية تلك الأذن.
 - الثالث: إذا استؤصل تمام الأنف، وكذا لوقطع ماره (وهو ما لان منه).
 - الرابع: لوقطع اللسان من أصله، وإذا قطع بعض اللسان يحسب النقص الذي يطرأ على مخارج الحروف الثمانية والعشرين، يعني تُقسّم الدية الكاملة على الحروف الثمانية والعشرين، مثلاً لو لم يستطع أن ينطق بحرف واحد عليه أن يدفع $\frac{1}{28}$ من الدية وفي الحرفين يدفع $\frac{2}{28}$ من الدية و... وبالنسبة إلى الحروف الأربعة الفارسية تدفع ديتها حسب رأي الحاكم الشرعي.

- و أما لو قطع جميع لسان الأخرس فعليه أن يدفع ثلث الدية، وإذا قطع بعضه فعليه أن يدفع الدية بنسبة مساحة القطع بالنسبة إلى لسان الأخرس، لذا تكون دية قطع نصف لسان الأخرس $\frac{1}{6} (\frac{1}{3} \times \frac{1}{3})$ و دية قطع ثلث لسانه $\frac{1}{9} (\frac{1}{3} \times \frac{1}{3})$.
- الخامس: لو أتلف جميع الأسنان، و دية كل سنٍّ من المقاديم خمسة بالمائة (٥ %) من الدية الكاملة و دية كل سن من المواخير اثنان ونصف بالمائة (٢/٥ %) من الدية الكاملة.
 - السادس: لو قطع اليدين من المفصل. و أما لو قطع إحدى اليدين فعليه نصف الدية.
 - السابع: لو قطع الأصابع العشرة. و أما دية كل واحد من الأصابع $\frac{1}{10}$ الدية.
 - الثامن: لو قطع الثديين، سواء كان للرجل أو المرأة. و أما لو قطع أحدهما، فنصف الدية.
 - التاسع: لو قطع القدمين من المفصل، وكذا الحكم في قطع أصابعهما العشرة جميعًا.
 - و أما دية الإصبع الواحد فهي $\frac{1}{11}$ الدية الكاملة.
 - العاشر: إذا قطع الخصيتين.
 - الحادي عشر: إذا جنى على شخص بحيث يذهب عقله.
 - الثاني عشر: لو جنى على شخص بحيث ذهبت حاسة شمه بالكامل.

٢٨١٥ • دية أعضاء المرأة • تتساوى دية أعضاء المرأة مع دية أعضاء الرجل ما دام مقدارها لم يبلغ ثلث دية القتل، و أما لو بلغ مقدارها الثلث تصير دية أعضاء المرأة نصف دية أعضاء الرجل.

٢٨١٦ • كفارة القتل • إذا عنى أولياء المقتول في القتل العمدي أو أخذوا الدية، فيجب على القاتل صوم شهرين متتابعين مع إطعام ستين مسكينًا (نعم يجب عليه عتق رقبة ولكن يسقط عنه ذلك في يومنا هذا لعدم التمكن)، و في قتل شبه العمد أو الخطأ المحض بالإضافة إلى دفع الدية يجب على القاتل عتق رقبة و إذا لم يتمكن من ذلك - كما في زماننا هذا - فعليه أن يصوم شهرين متتابعين و إن لم يستطع من ذلك أيضًا فعليه أن يطعم ستين مسكينًا.

٢٨١٧ • كفارة القتل في الأشهر الحرم • إذا وقع القتل في أحد الأشهر الحرم (رجب، ذي القعدة، ذي الحجة، محرم) يُضاف على الدية $\frac{1}{3}$ مقدارها، و يصوم شهرين متتابعين أيضًا و يجب أن يكون ذلك في الأشهر الحرم فيقع ذو الحجة في الشهرين المتتابعين قهراً، في هذه المسألة يجب صوم عيد الأضحى أيضًا.

٢٨١٨ • إضرار الحيوان المركوب بالآخرين • من ركب حيوانًا إذا قام بعمل أدى إلى إلحاق الضرر بالآخرين من قبل الحيوان، يكون ضامنًا. وكذلك لو قام شخص بعمل أدى إلى أن يضر الحيوان برأيه أو بشخص آخر، فعلى ذلك الشخص الضمان.

٢٨١٩ ♦ إسقاط الجنين وديته في شتى مراحل تكوينه ♦ إذا قام شخص بعمل أدى إلى إسقاط جنين الحامل مع كون الجنين محكوماً بالإسلام، فإن كان السقط نطفة تكون دية ٢٠ ديناراً، وإذا كان علقه فالدية ٤٠ ديناراً، وإن كان مضغة فالدية ٦٠ ديناراً، وإذا كان عظاماً فالدية ٨٠ ديناراً، وإن كان مكسواً باللحم ولم تلج فيه الروح فالدية ١٠٠ دينار، وإذا ولجت فيه الروح فتكون دية الإنسان الكامل.

٢٨٢٠ ♦ إسقاط المرأة حملها ♦ لو تصدّت المرأة لاسقاط حملها عمدًا، فيجب عليها دفع الدية بالتفصيل المذكور في المسألة السابقة، لورثة الحمل ولا يعطى منها للمرأة.

٢٨٢١ ♦ دية قتل المرأة حاملًا ♦ لو قتل امرأة وهي حبلى فمات ولدها أيضًا فعليه دية المرأة ودية الحمل.

٢٨٢٢ ♦ دية الجرح الوارد على الرأس والوجه ♦ الشجاج هو الجرح المختص بالرأس والوجه وهو على أقسام:

• الأول: المخارصة وهي التي تسلخ الجلد ولا تأخذ من اللحم وفيها جزء من مائة جزء (١٪) من الدية

• الثاني: الدامية؛ وهي التي تأخذ من اللحم بيسيرًا وفيها جزءان من مائة جزء (٢٪) من الدية

• الثالث: الباضغة؛ وهي التي تأخذ من اللحم كثيرًا وفيها ثلاثة أجزاء من مائة جزء (٣٪) من الدية

• الرابع: السمحاق؛ وهو الذي يبلغ الجلد الرقيق بين العظم واللحم وفيه أربعة أجزاء من مائة جزء (٤٪) من الدية

• الخامس: الموضحة وهي التي توضح من العظم وفيها خمسة أجزاء من مائة جزء (٥٪) من الدية

• السادس: الهاشمة، وهي التي تمشم العظم وفيها عشرة أجزاء من مائة جزء (١٠٪) من الدية.

• السابع: المنقلة وهي التي تنقل العظم من الموضع الذي خلقه الله تعالى فيه إلى موضع آخر وفيها خمس عشرة جزءًا من مائة جزء (١٥٪) من الدية

• الثامن: المأمومة وهي التي تبلغ أم الدماغ وفيها ثلث الدية ويكفي فيها ثلاث وثلثون من الإبل.

٢٨٢٣ • دية الجنابة الموجبة لاحمرار جسد الآخر أو اخضاراه أو اسوداده • في احمرار الوجه باللطمة أو غيرها دينار ونصف وفي اخضاراه ثلاثة دنانير وفي اسوداده ستة دنانير، وإن كانت هذه الأمور في موضع آخر من البدن فديتها نصف ما كانت في الوجه والمراد من الدينار هو الدينار الشرعى وقد تقدم توضيح مقداره في المسألة ١٩٠٤.

٢٨٢٤ • ضمان الخسارة الواردة على حيوان الآخرين • إذا جرح أو قطع جزء من بدن حيوان له مالية في الشرع، فيجب عليه أن يدفع إلى صاحب الحيوان التفاوت بين قيمة السالم والمعيب.

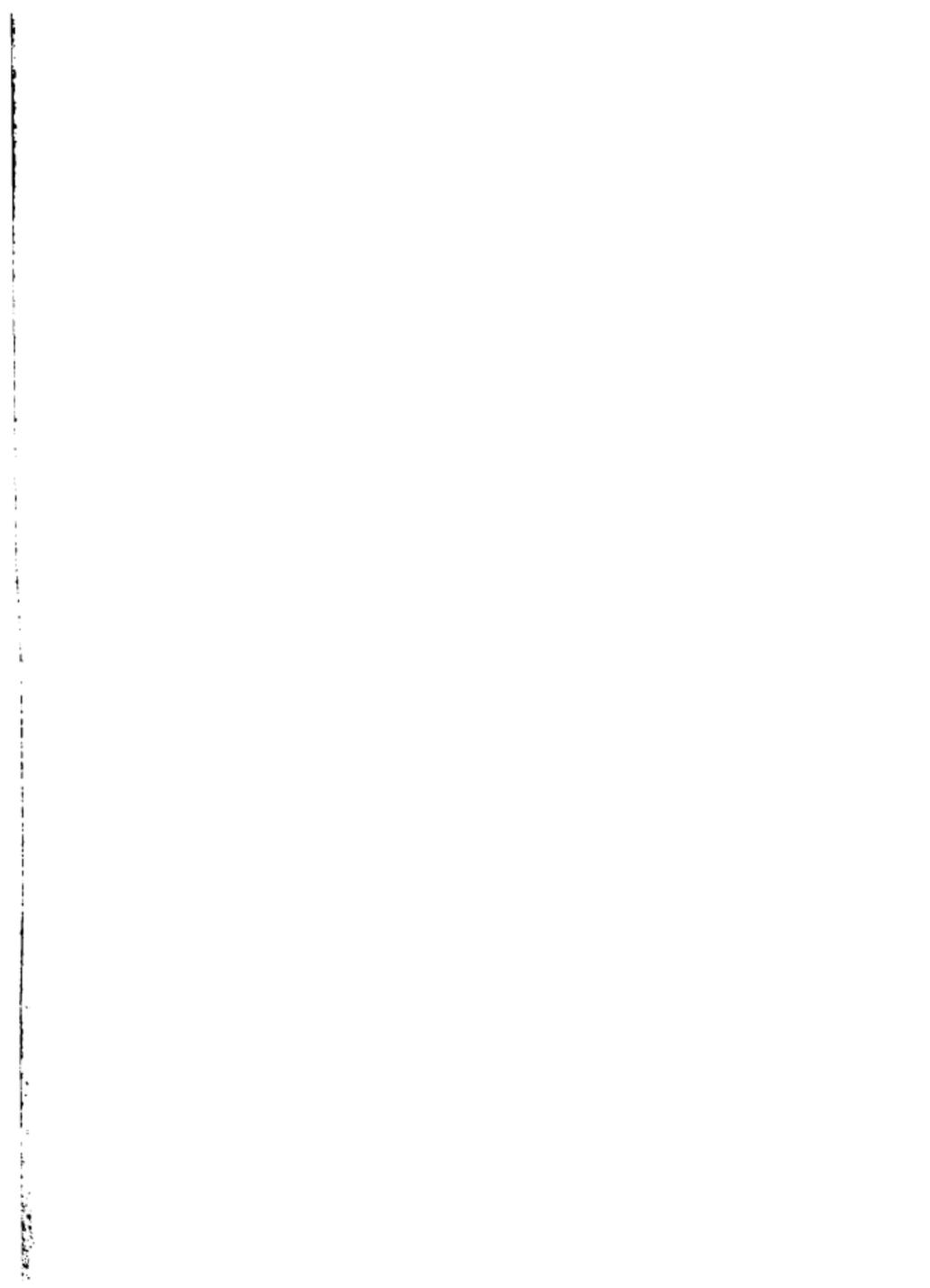
٢٨٢٥ • ضمان قتل كلب الصيد • لو قتل إنسان كلب صيد، فعليه أن يدفع إلى صاحبه ٤٠ درهماً، ولقد تقدم توضيح مقدار ذلك في المسألة ١٨٧٢، وأما لو قتل الأنواع الأخرى من الكلب مما له قيمة عند الشرع، مثل كلب الغنم والزراعة والبستان، فعليه أن يدفع قيمة ذلك الكلب إلى صاحبه، والأفضل المصالحة في هذه الموارد، ولا ضمان على قتل الكلب الذي يُحفظ في المنازل.

٢٨٢٦ • ضمان ضارب الدابة ما أفسدته دابته • إذا ألحق حيوان بزرع شخص أو ماله خسارة، فإن كان صاحب الحيوان مقصراً في حفظه فعليه أن يتحمل الخسارة ويدفعها إلى صاحب المال أو الزرع.

٢٨٢٧ • تأديب الطفل • إذا ارتكب الطفل أحد الذنوب الكبيرة، فيجوز لوليّه أن يؤذبه بما لا يجب فيه الدية وكذا يجوز ذلك لغير وليّه - كالمعلم - بإذن من وليّه.

٢٨٢٨ • دية ضرب الطفل • لو ضرب شخص طفلاً بحيث وجبت الدية على الضارب، تكون الدية للطفل، وإذا مات فيجب أن تعطى إلى ورثته. وأما لو ضرب الأب - مثلاً - طفله إلى الحد الذي زهقت روحه، فيأخذ دية غير الأب من الورثة ولا يعطى له منها شيء.

٢٨٢٩ • كيفية قسمة دية الميت • تعطى دية الميت لورثته، ولكن ليس للأخ والأخت من الأم منها شيء، كما تقدم ذكره في المسألة ٢٧٩٨.



الفهرس

٧ أحكام التقليد
١٣ كتاب الطهارة
١٣ أحكام المياه
١٣ أقسام المياه
١٣ الماء المطلق
١٣ ١- ماء الكز
١٥ ٢- الماء القليل
١٦ ٣- الماء الجاري
١٧ ٤- ماء المطر
١٧ ٥- ماء البئر
١٨ مسائل من أحكام المياه
١٩ أحكام التخلّي
١٩ أحكام التخلّي و التطهير
٢٢ مستحبات و مكروهات التخلّي

٢٣	النجاسات
٢٤	١ و ٢- البول والغائط
٢٤	٣- المني
٢٤	٤- الميتة
٢٤	٥- الدم
٢٧	٦ و ٧- الكلب والخنزير
٢٧	٨- الكافر
٢٨	٩- الشراب
٢٨	١٠- الفُقَاع
٢٨	١١- عرق الحيوان الجَلال
٢٩	عرق الجنب من الحرام
٢٩	طرق ثبوت النجاسة
٣٠	كيف تنجس الأشياء الطاهرة
٣٢	أحكام النجاسات
٣٤	المطهرات
٣٤	الماء
٤٠	الأرض
٤١	الشمس
٤٢	الاستحالة
٤٢	الانقلاب
٤٢	ذهاب ثلثي العصير العنبي
٤٣	الانتقال

٤٤ الإسلام
٤٤ التبعية
٤٥ زوال عين النجاسة
٤٥ استبراء الحيوان الجلال
٤٦ خروج الدم بالمقدار المتعارف من الذبيحة
٤٦ غيبة المسلم
٤٧ طرق ثبوت الطهارة
٤٧ أحكام الأواني
٤٩ الوضوء
٤٩ كيفية الوضوء
٥٢ الوضوء الارتعاسي
٥٢ أدعية الوضوء
٥٣ شرائط صحة الوضوء
٥٣ • الشرط الأول
٥٣ • الشرط الثاني
٥٤ • الشرط الثالث
٥٥ • الشرط الرابع
٥٥ • الشرط الخامس
٥٦ • الشرط السادس
٥٦ • الشرط السابع
٥٧ • الشرط الثامن
٥٧ • الشرط التاسع
٥٧ • الشرط العاشر
٥٨ • الشرط الحادي عشر

٥٨	• الشرط الثاني عشر.....
٥٨	• الشرط الثالث عشر.....
٦٠	أحكام الوضوء.....
٦٣	موجبات الوضوء.....
٦٤	نواقض الوضوء.....
٦٥	وضوء الجبيرة.....
٦٨	الغسل.....
٦٩	أحكام الغسل.....
٧٢	الأغسال الواجبة.....
٧٣	١- غسل الجنابة.....
٧٥	أحكام غسل الجنابة.....
٧٦	٢- غسل الاستحاضة.....
٨٢	٣- غسل الحيض.....
٨٦	أحكام الحائض.....
٩٠	أقسام الحائض.....
٩١	١- ذات العادة الوقتية و العددية.....
٩٤	٢- ذات العادة الوقتية.....
٩٦	٣- ذات العادة العددية.....
٩٨	٤ و ٥- المبتدئة و المضطربة.....
٩٩	٦- الناسية.....
١٠٠	مسائل متفرقة في الحيض.....
١٠١	٤- غسل النفاس.....
١٠٣	٥- غسل مَسِّ المَيِّت.....
١٠٤	٦- غسل المَيِّت.....
١٠٤	الأغسال المستحبّة.....

- التيمم ١٠٧
- موجبات التيمم ١٠٧
- الأول: عدم وجدان الماء بمقدار الكفاية للوضوء أو الغسل ١٠٧
- الثاني من موارد التيمم: عدم الوصلة إلى الماء الموجود ١٠٩
- الثالث من موارد التيمم: الخوف من استعمال الماء على نفسه أو عضو من أعضائه ١١٠
- الرابع من موارد التيمم: الحاجة الشديدة إلى الماء للشرب ١١١
- الخامس من موارد التيمم: الاحتفاظ بالماء لتطهير البدن أو اللباس ١١١
- السادس من موارد التيمم: انحصار الماء أو وعائه في المحرم استعماله ١١١
- السابع من موارد التيمم: تضيق وقت الصلاة ١١١
- ما يصح التيمم عليه ١١٢
- كيفية التيمم ١١٤
- أحكام التيمم ١١٥
- أحكام الميت ١١٩
- أحكام المحتضر ١١٩
- أحكام ما بعد الموت ١٢٠
- أحكام تجهيز الميت ١٢٠
- غسل الميت ١٢١
- تكفين الميت ١٢٤
- الحنوط ١٢٤
- صلاة الميت ١٢٧
- أحكام صلاة الميت ١٢٧
- مستحبات و مكروهات صلاة الميت ١٣٠

- ١٣١ دُفن الميت
- ١٣١ أحكام دفن الميت
- ١٣٢ مستحبات الدفن
- ١٣٥ صلاة ليلة الدفن
- ١٣٦ نبش القبر
- ١٣٧ • كتاب الصلاة
- ١٣٨ أقسام الصلاة
- ١٣٨ الصلوات الواجبة
- ١٣٨ الفرائض اليومية
- ١٣٩ أوقات الفرائض اليومية
- ١٣٩ وقت صلاة الظهر والعصر
- ١٤٠ وقت صلاة المغرب والعشاء
- ١٤٢ أحكام وقت الصلاة
- ١٤٤ الصلوات المترتبة
- ١٤٨ الصلوات المستحبة
- ١٤٨ أقسام الصلوات المستحبة
- ١٤٩ وقت النوافل اليومية
- ١٥٠ صلاة الغفيلة
- ١٥٠ أحكام القبلة
- ١٥٢ لباس المصلي
- ١٥٣ شرائط لباس المصلي

- الشرط الأول: طهارة لباس المصلي ١٥٤
- الشرط الثاني: أن يكون لباس المصلي مباحاً على الأحوط ١٥٦
- الشرط الثالث: أن لا يكون لباس المصلي من أجزاء الميتة ١٥٧
- الشرط الرابع: أن لا يكون لباس المصلي من أجزاء حيوان محرّم أكله ١٥٨
- الشرط الخامس: أن لا يكون ثوب الرجل المصلي من ذهب ١٥٩
- الشرط السادس: أن لا يكون لباس المصلي من الحرير الخالص ١٥٩
- أحكام لباس المصلي ١٦٠
- ما يعفى عنه في الصلاة من النجاسات ١٦١
- مكان المصلي ١٦٤
- شرائط مكان المصلي ١٦٤
- الشرط الأول ١٦٤
- الشرط الثاني ١٦٦
- الشرط الثالث ١٦٧
- الشرط الرابع ١٦٧
- الشرط الخامس ١٦٧
- الشرط السادس ١٦٧
- الشرط السابع ١٦٨
- الشرط الثامن ١٦٨
- الشرط التاسع ١٦٩
- الأماكن التي يستحب الصلاة فيها ١٦٩
- أحكام المساجد ١٧٠
- الأذان والإقامة ١٧٢
- واجبات الصلاة ١٧٥
- النية ١٧٦

١٧٧	تكبيرة الإحرام
١٧٨	القيام
١٨٠	القراءة
١٨٦	الركوع
١٨٩	السجود
١٨٩	أحكام السجود
١٩٤	ما يصح السجود عليه
١٩٥	مستحبات و مكروهات السجود
١٩٧	السجدة الواجبة في القرآن
١٩٨	التشهد
١٩٨	التسليم
١٩٩	الترتيب
٢٠٠	الموالة
٢٠٠	القنوت
٢٠١	التعقيب
٢٠٢	الصلوات على النبي الأكرم ﷺ وآله
٢٠٢	مبطلات الصلاة
٢٠٢	الأول
٢٠٢	الثاني
٢٠٣	الثالث
٢٠٣	الرابع
٢٠٣	الخامس
٢٠٣	السادس

٢٠٦ السابع
٢٠٦ الثامن
٢٠٧ التاسع
٢٠٧ العاشر
٢٠٧ مكروهات الصلاة
٢٠٨ قطع الفريضة
٢٠٩ الشكوك
٢٠٩ الشكوك المبطلّة
٢١٠ الشكوك التي لا يعتنى بها
٢١٠ ١- الشك بعد تجاوز المحلّ
٢١٢ ٢- الشك بعد التسليم
٢١٢ ٣- الشك بعد الوقت
٢١٣ ٤- شك كثير الشكّ
٢١٤ ٥- شك الإمام والمأموم
٢١٤ ٦- الشك في الصلوات المستحبّة
٢١٥ الشكوك الصحيحة
٢١٩ صلاة الاحتياط
٢٢٣ سجدة السهو
٢٢٥ قضاء السجدة والتشهد المنسيين
٢٢٧ الزيادة والنقصان في أجزاء الصلاة وشرائطها
٢٢٨ صلاة المسافر
٢٢٨ شروط قصر الصلاة
٢٢٨ الشرط الأول: المسافة الشرعية

- ٢٣٠..... الشرط الثاني: قصد المسافة
- ٢٣١..... الشرط الثالث: استمرار القصد
- ٢٣٢..... الشرط الرابع: عدم القاطع
- ٢٣٢..... الشرط الخامس: حلية سفره
- ٢٣٤..... الشرط السادس: أن لا يكون من أهل البوادي
- ٢٣٤..... الشرط السابع: أن لا يكون كثير السفر
- ٢٣٥..... الشرط الثامن: الوصول إلى حد الترخُّص
- ٢٣٧..... قواطع السفر
- ٢٣٧..... الأول: المرور على الوطن
- ٢٣٨..... الثاني: قصد إقامة عشرة أيام
- ٢٤١..... الثالث: الإقامة في مكان ثلاثين يوماً متتدياً
- ٢٤٢..... مسائل متفرقة من صلاة المسافرين
- ٢٤٤..... أحكام صلاة القضاء
- ٢٤٧..... قضاء الصلوات الفائتة من الوالدين
- ٢٤٨..... صلاة الجماعة
- ٢٥٠..... شروط صلاة الجماعة
- ٢٥٠..... الأول: عدم الحائل
- ٢٥١..... الثاني: عدم كون موقف الإمام أعلى من موقف المأموم
- ٢٥٢..... الثالث: عدم الفصل بين الإمام و المأموم
- ٢٥٣..... الرابع: نية صلاة الجماعة
- ٢٥٤..... الخامس: إدراك الإمام في الركوع أو قبله
- ٢٥٥..... السادس: أن لا يتقدّم المأموم على الإمام
- ٢٥٥..... السابع: تبعية المأموم عن الإمام
- ٢٥٧..... شروط إمام الجماعة

٢٥٨ أحكام صلاة الجماعة
٢٦١ مستحبات صلاة الجماعة
٢٦١ مكروهات صلاة الجماعة
٢٦٢ صلاة الآيات
٢٦٢ أحكام صلاة الآيات
٢٦٤ كيفية صلاة الآيات
٢٦٤ صلاة عيدي الفطرو الأضحى
٢٦٨ النيابة في الصلاة
٢٧٣ • كتاب الصوم
٢٧٣ نية الصوم
٢٧٦ المفطرات
٢٧٧ الأكل والشرب
٢٧٨ الجماع
٢٧٩ الاستمناء
٢٨٠ الكذب على الله أو رسوله ﷺ أو أحد الأئمة المعصومين عليه السلام
٢٨١ إيصال الغبار إلى الحلق
٢٨١ رمس الرأس في الماء
٢٨٣ البقاء على الجنابة أو الحيض أو النفاس إلى الفجر
٢٨٤ الحقنة بالمائع
٢٨٤ تعقد القيء
٢٨٧ أحكام المفطرات

- ٢٨٨ ما يُكره للصائم
- ٢٨٩ ملاك وجوب الكفارة
- ٢٨٩ كفارة الصوم
- ٢٩٣ ما يجب فيه القضاء دون الكفارة
- ٢٩٥ صوم القضاء
- ٢٩٨ صوم المسافر
- ٢٩٩ من لا يجب عليه الصوم
- ٣٠٠ طرق ثبوت الهلال
- ٣٠٢ الصوم المحرم والمكروه
- ٣٠٣ الصوم المستحب
- ٣٠٤ الموارد التي يستحب فيها الإمساك عن المفطرات
- ٣٠٥ • كتاب الخمس
- ٣٠٥ موارد وجوب الخمس
- ٣٠٥ أرباح المكاسب و سائر الفوائد
- ٣١٣ المعدن
- ٣١٤ الكنز
- ٣١٦ المال الحلال المختلط بالحرام
- ٣١٧ الجواهر المستخرجة من البحر وأمثال ذلك
- ٣١٩ الغنائم الحربية
- ٣٢٠ الأرض التي يشتريها الكافر الذمي من المسلم

- ٣٢٠ مصرف الخمس
- ٣٢٢ • كتاب الزكاة
- ٣٢٢ موارد وجوب الزكاة
- ٣٢٤ شرائط وجوب الزكاة
- ٣٢٥ زكاة الغلات الأربعة (الحنطة والشعير والتمرو والزبيب)
- ٣٣٠ زكاة النقدين
- ٣٣٠ الذهب والفضة
- ٣٣٣ زكاة الأنعام الثلاثة
- ٣٣٣ الإبل والبقر والغنم
- ٣٣٧ مصرف الزكاة
- ٣٤٠ شرائط المستحقين للزكاة
- ٣٤٢ نية الزكاة
- ٣٤٢ مسائل متفرقة في الزكاة
- ٣٤٨ زكاة الفطرة
- ٣٤٨ أحكام زكاة الفطرة
- ٣٥١ مصرف زكاة الفطرة
- ٣٥٢ مسائل متفرقة في زكاة الفطرة
- ٣٥٥ • كتاب الحج
- ٣٥٩ • كتاب البيع
- ٣٥٩ أحكام البيع والشراء

- ٣٥٩ مستحبات البيع والشراء
- ٣٦٠ أقسام المعاملات
- ٣٦٦ شرائط البائع والمشتري
- ٣٦٧ شرائط العوضين
- ٣٦٩ صيغة عقد البيع والشراء
- ٣٦٩ بيع الثمار وشرائها
- ٣٧٠ النقد والنسيئة
- ٣٧٠ بيع السلف
- ٣٧٢ أحكام بيع السلف
- ٣٧٣ بيع الصرف
- ٣٧٣ الخيارات في فسخ المعاملة
- ٣٧٧ مسائل متفرقة
- ٣٧٩ • كتاب الشركة
- ٣٨٣ • كتاب الصلح
- ٣٨٧ • كتاب الإجارة
- ٣٨٧ شروط الموجرو والمستأجرو الأجير
- ٣٩٠ شرائط المنفعة أو العمل
- ٣٩٢ مسائل متفرقة في الإجارة

- ٣٩٩ كتاب الجمالة •
- ٤٠١ كتاب المزارعة •
- ٤٠٥ كتاب المساقاة •
- ٤٠٩ أحكام المحجورين •
- ٤١١ كتاب الوكالة •
- ٤١٥ كتاب القرض •
- ٤١٩ كتاب الحوالة •
- ٤٢١ كتاب الرهن •
- ٤٢٣ كتاب الضمان •
- ٤٢٧ كتاب الكفالة •
- ٤٢٩ كتاب الوديعة •
- ٤٣٣ كتاب العارية •
- ٤٣٧ كتاب النكاح •
- ٤٣٧ أحكام عقد النكاح
- ٤٣٨ صيغة العقد الدائم

- ٢٣٩ صيغة العقد الموقت
- ٢٣٩ شروط عقد النكاح
- ٢٤١ العيوب المجوزة لفسخ العقد
- ٢٤٢ اللاتي يحرم نكاحهن
- ٢٤٨ أحكام العقد الدائم
- ٢٤٩ أحكام الزواج الموقت
- ٢٥١ أحكام النظر
- ٢٥٣ مسائل متفرقة في النكاح
- ٢٥٤ أحكام الرضاع
- ٢٥٨ شرائط الرضاع المحزم
- ٢٤٢ آداب الرضاعة
- ٢٤٢ مسائل متفرقة في الرضاع
- ٢٤٥ • كتاب الطلاق
- ٢٤٧ عدّة الطلاق
- ٢٤٨ عدّة الوفاة
- ٢٤٩ الطلاق البائن والرجعي
- ٢٧٠ أحكام الرجوع
- ٢٧١ طلاق الخلع
- ٢٧١ طلاق المبارة
- ٢٧٢ أحكام متفرقة في الطلاق

- ٤٧٥ كتاب الغصب •
- ٤٧٩ كتاب اللقطة •
- ٤٨٣ كتاب الصيد و الذباجة •
- ٤٨٤ كيفية الذبح
- ٤٨٥ شرائط ذبح الحيوان
- ٤٨٤ مستحبات الذبح و النحر
- ٤٨٧ مكروهات الذبح أو النحر
- ٤٨٧ أحكام الصيد بالسلاح
- ٤٨٩ أحكام الصيد بكلب الصيد
- ٤٩٠ أحكام صيد السمك
- ٤٩١ أحكام صيد الجراد
- ٤٩٣ كتاب الأطعمة و الأشربة •
- ٤٩٤ آداب الأكل
- ٤٩٩ كتاب النذر •
- ٥٠٥ كتاب العهد •
- ٥٠٧ كتاب اليمين •
- ٥٠٩ كتاب الوقف •

- كتاب الوصية ٥١٣
- كتاب الإرث ٥١٩
- قواعد الإرث ٥١٩
- إرث الطبقة الأولى ٥٢٣
- إرث الطبقة الثانية ٥٢٧
- إرث الطبقة الثالثة ٥٣٢
- إرث الزوج والزوجة ٥٣٧
- مسائل متفرقة في الإرث ٥٣٩
- كتاب الحدود ٥٤١
- كتاب الديات ٥٤٥